



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية

سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضايا الاوربية في عهد ريمون بوانكاريه ١٩١٢-١٩٢٤ (دراسة تاريخية)

اطروحة قدمت

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التربية / التاريخ الحديث

من قبل

كوثر رشيد عبيد عبد العباس الفتلاوي

بإشراف

أ.د. علي هادي عباس المهداوي

٢٠٢١ م

١٤٤٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ
النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾

صدق الله العلي العظيم

(الرعد، آية ١٧)

الإهداء

إلى روعي أستاذي ...

الأستاذ الدكتور فاهم حسين عباس الطريحي

الأستاذ الدكتور فرحان عبيد عبيس الربيعي

وإلى روعي صديقي ...

الأستاذ المساعد الدكتور ستار علك الطفيلي

علي عباس أبو شخيرة الفتلاوي

لهم جميعاً أهدي ربيع كلماتي ليتناثر ورداً وعطراً فواحاً يملأ قبورهم كما

ملأوا حياتي وداً ومحبةً ووفاءً، سائلاً العلي القدير أن يتغمدهم بعظيم

مغفرته وشآبيب رحمته.

الشكر والعرفان

((إلهي تصاعَرَ عِنْدَ تَعَاظُمِ آلائِكَ شُكْرِي، وَتَضَاعَلَ فِي جَنْبِ إِكْرَامِكَ إِيَّايَ تَشَائِي وَتَشْرِي، جَلَّلْتَنِي نِعْمَكَ مِنْ أَنْوَارِ الْإِيمَانِ خُلَاً، وَضَرَبْتَ عَلَيَّ لَطَائِفَ بَرَكَ مِنْ الْعَزِّ كِلَاً، وَقَلَّدْتَنِي مِنْكَ فَلَانِدَ لَا تُحَلِّ، وَطَوَّقْتَنِي أَطْوَقاً لَا تُقَلِّ، فَالْأُوْكَ جَمَّةٌ ضَعُفَ لِسَانِي عَنْ إِحْصَائِهَا، وَنَعْمَاؤُكَ كَثِيرَةٌ قَصُرَ فَهْمِي عَنْ إِدْرَاكِهَا فَضْلاً عَنِ اسْتِقْصَائِهَا))

وإني إذ أحمد الله مقرأً بعظيم بره بي، أشكر في عرض شكره من كان له الفضل في هذا العمل، وأولهم الأستاذ الدكتور علي هادي عباس المهداوي، الذي أبنته شكري مقروناً بخالص محبتي وإعجابي بشخصه علماً وخلقاً ، فقد كان لتوجيهاته السديدة أثر كبير في نزوح البحث ولماً يزل فكرة.

ولفضل التلمذة التي غمرني بها أساتذتي في السنة التحضيرية أقدم لهم بالشكر والامتنان على جهودهم العلمية وتوجيهاتهم السديدة وآرائهم القيمة، التي كان لها الأثر الطيب في تجاوز الصعاب و تذليل العقبات، فجزاهم الله خير الجزاء .

والشكر موصول للأخ المترجم أستاذ اللغة الإنكليزية والفرنسية حسين علي حسون الربيعي الذي ترجم مصادر الرسالة المكتوبة باللغتين الانكليزية والفرنسية ووثائقها جميعاً ترجمةً توخى فيها الدقة والحرص حفاظاً على المعنى المقصود. والى الدكتور الفاضل خالد صفاء الخالدي الذي بعث لي من لندن خمسة اجزاء من الوثائق الفرنسية غير المتوافرة في المكتبات العراقية ومجموعة قيمة من المصادر الفرنسية والانكليزية، والى الاستاذ سرمد عبد الله نجم الكعبي الذي بذل جهوداً كبيرة في تصوير الكتب التي يتم شراؤها من موقع امزون ويقوم بإرسالها عبر التلكرام من أجل توخي السرعة في انجاز الدراسة ، والى أستاذة اللغة الفرنسية في جامعة السوربون زينب طارق حسين الحديثي التي لم تدخر جهداً في ارسال المصادر من باريس. ولا أنسى الأستاذ الدكتور علاء شطنان من جامعة الكوفة الذي كانت له أيادٍ بيضاء في هذا البحث من خلال رفدي بمصادر عدة من باريس أثناء إقامته فيها والتي أفدت منها في بحثي فله مني عظيم الشكر والامتنان.

واسجل عظيم امتناني الى موظفي مكتبة الروضة الحيدرية، والمكتبة المركزية في جامعة بابل ، والمكتبة المركزية في جامعة الكوفة ، ومكتبة كلية الآداب والمكتبة المركزية في كلية التربية (ابن رشد) لما أبدوه من تعاون في حصولي على عدد من المصادر والرسائل الجامعية التي أفادت موضوع بحثي .

والى الجميع أعظم امتناني واحترامي ... ومن الله التوفيق.

الباحث

المختصرات

Symbol	Meaning
D.D.F	Documents Diplomatiques Francaise
A.M.E	Archeries des Affaires Francaises
D.D.A.B	Documents Diplomatiques, Les Affaires Balkaniques
F.Y..B.D.N	Franch Yellow Book Documents Negotiations
N.D	No Date.
Pr.	printed
P.	Page
Vol.	Voulume
T.	Tome

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ت	الشكر والعرفان
ج	فهرس المحتويات
٥-١	المقدمة
٧٩-٦	الفصل الأول سياسة فرنسا الخارجية تجاه دول التحالف الثلاثي عام ١٩١٢
٤٢-٦	المبحث الاول: السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا في اطار تداعيات الازمة المراكشية الثانية، ومشكلة الالزاس واللورين.
٧٢-٤٣	المبحث الثاني: بوانكاريه والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه إيطاليا
٧٩-٧٣	المبحث الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المملكة الشنائية النمسا - المجر
١٢٥-٨٠	الفصل الثاني سياسة فرنسا تجاه الوفاق الثلاثي عام ١٩١٢
١٠١-٨٠	المبحث الاول: السياسة الفرنسية تجاه بريطانيا
١٢٥-١٠٢	المبحث الثاني: السياسة الفرنسية تجاه روسيا.
٢٠٨-١٢٦	الفصل الثالث الدبلوماسية الفرنسية بالبلقان في أثناء تولي بوانكاريه وزارة الخارجية عام ١٩١٢-١٩١٣
١٦٢-١٢٦	المبحث الاول: سياسة فرنسا تجاه تطورات الازمة البلقانية
٢٠٨-١٦٣	المبحث: دور فرنسا في مؤتمر لندن للسفراء

٣٠٨-٢٠٩	الفصل الرابع سياسة فرنسا الخارجية خلال عهد رئيس الجمهورية ريمون بوانكاريه ١٩١٣-١٩٢٠
٢٦٠-٢٠٨	المبحث الاول: السياسة الفرنسية الخارجية قبيل الحرب العالمية الاولى
٢٩٧-٢٦١	المبحث الثاني: دور فرنسا أبان الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨
٣٠٨-٢٩٨	المبحث الثالث: الموقف التفاوضي لفرنسا في مؤتمر السلام
٣٦٦-٣٠٩	الفصل الخامس سياسة فرنسا الخارجية للمدة ١٩٢٠-١٩٢٤
٣٣٢-٣٠٩	المبحث الاول: العلاقات الفرنسية- البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٢
٣٦٦-٣٣٣	المبحث الثاني: بوانكاريه واحتلال الرور ١٩٢٢-١٩٢٤
٣٧٠-٣٦٧	الخاتمة
٣٧٧-٣٧١	الملاحق
٤٠٠-٣٧٨	المصادر
A-C	المختصر باللغة الإنكليزية

يعد تحقيق المصلحة الوطنية من أهم أولويات السياسة الخارجية لأية دولة من الدول. وعلى هذا الأساس يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية وغيرها انطلاقاً من فهم سلوكها مع محيطها الخارجي وتفاعلها معه بالاعتماد على متغير المصلحة، إذ يمكن فهم سلوك أي دولة من خلال معرفة دوافعها ويقصد بالدوافع هنا المصلحة الوطنية التي تضعها دولة ما تجاه محيطها الخارجي الذي تتمحور حوله تلك المصلحة. ولفهم السياسة الخارجية الفرنسية من الضروري تحديد المصلحة الفرنسية من خلال تعاملها وتوجهها في النسق الدولي. وفي ظل غياب سلطة ضابطة لانعدام الأمن والسلم يصبح مبدأ توازن القوى الهدف الأساس الذي تسعى أية دولة لتحقيقه على الصعيدين الداخلي والخارجي بوصفه أنه وسيلة عقلانية تقوم بها بغية إحداث توازن في مصالحها من جهة والحفاظ على السلام من جهة ثانية، وفي أثناء محاولة هذه الدول تحقيق هذا المبدأ فهي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه سلوك الدول الأخرى، ومن ثم فالسياسة الخارجية الفرنسية في ظل انعدام الأمن والسلم تعمل على توجيه قدراتها وإمكاناتها كافة خدمة لمصلحتها المتمثلة في الحفاظ على القوة أو محاولة اكتساب المزيد منها.

وانطلاقاً من هذا المبدأ سعت الدبلوماسية الفرنسية منذ تولي بوانكاريه رئاسة الوزراء عام ١٩١٢ إلى تبني سياسة حفظ توازن القوى داخل القارة الأوروبية على أساس وجود كتلتين متعارضتين هما التحالف الثلاثي والوفاق الثلاثي، من أجل التصدي لأي هجوم ألماني محتمل مع الرغبة في السلام، وأحدثت حكومة بوانكاريه الفرنسية التي أطلق عليها (وزارة الكفاءات)، انعطافة حادة في تاريخ السياسة الفرنسية إذ بدأت في إعادة تنظيم وزارة الخارجية بشكل يتلاءم مع تنفيذ السياسة الخارجية للحكومة التي أخذت على عاتقها بناء علاقات دبلوماسية طيبة مع بريطانيا وروسيا واستطاعت كذلك من خلال هذه العلاقة توثيق عرى الوفاق الثلاثي بين (فرنسا، وبريطانيا، وروسيا) خلال مدة زمنية ليست بالقصيرة، ورغم تعاقب الحكومات الفرنسية المتعددة خلال مدة الدراسة إلا أن سياستها الخارجية بقيت محافظة على نسقها من دون تغيير نتيجة تدخل رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاريه بشكل مستمر في مجرياتها، حتى وصول كليمنصو إلى رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي إذ منع بوانكاريه من التدخل في السياسة الخارجية الفرنسية، وبعد عودة الأخير إلى منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية بعد سنتين من مغادرته كرسي رئاسة الجمهورية، تبنت سياسة خارجية مشددة تجاه ألمانيا من أجل إرغامها على دفع

التعويضات بهدف ضمان عدم قدرتها على تجديد امكانياتها بشكل لا يمكنها من أن تكون مصدر تهديد للجمهورية الفرنسية. مما تقدم تأتي أهمية اختيار الباحث لهذا الموضوع الذي لم تسلط عليه الاضواء بشكل يتناسب وأهميته بوصفه موضوعاً مهماً يغطي مدة زمنية طويلة شهدت أحداثاً مهمة للغاية، كان بوانكاريه خلالها العلامة البارزة في رسم السياسة الخارجية الفرنسية باستثناء مدة خمس سنوات تبدأ من عام ١٩١٧.

أما عن سبب اختيار الباحث عام ١٩١٢ كونه العام الذي تولى بوانكاريه فيه رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والذي أحدث تغييراً ملحوظاً في سياسة فرنسا الخارجية من خلال فرض سياسته التي تقوم على أساس مبدأ توازن القوى داخل القارة الأوروبية، ومن أجل تنفيذ هذه السياسة عمل على تنظيم شؤون وزارة الخارجية بشكل يتناسب وتنفيذ سياسته، في حين توقفت الرسالة عند عام ١٩٢٤ إذ كان هذا آخر عام يتولى فيه منصب وزارة الخارجية بشكل مباشر.

تقع هذه الأطروحة ضمن خمسة فصول حاولنا من خلالها تغطية الأحداث المهمة التي وقعت خلال مدة الدراسة. على أن الفصل الأول (سياسة فرنسا الخارجية تجاه دول التحالف الثلاثي عام ١٩١٢) جاء ممهداً للأحداث السياسية التي وقعت قبيل تولي بوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، وكذلك الأحداث التي حصلت بعد تسنمه المنصب، إذ تمت المصادقة على الاتفاقية الفرنسية الألمانية، والتزامه الحياد تجاه حرب إيطاليا مع الدولة العثمانية رغم احتجاز السفن الفرنسية الثلاث، ولم يسع إلى مساعدة النمسا-المجر من خلال رفضه منحها قرضاً مالياً وذلك للحفاظ على علاقته مع حليفته روسيا.

أما الفصل الثاني تعامل مع (السياسة الفرنسية تجاه الوفاق الثلاثي عام ١٩١٢) حيث حرصت سياسة بوانكاريه على إقامة علاقات متينة مع بريطانيا من خلال عقده اتفاقية بحرية تقضي بأن يكون للأسطول الفرنسي نشاط في البحر المتوسط، وكذلك السعي إلى إقامة علاقات قوية مع روسيا وتوطيدها من خلال زيارته إلى سانت بطرسبورغ.

واستعرض الفصل الثالث (الدبلوماسية الفرنسية بالبلقان في اثناء تولي بوانكاريه وزارة الخارجية الفرنسية ١٩١٢-١٩١٣) وتضمن السياسة الفرنسية تجاه تطورات الازمة البلقانية،

وحرصت فرنسا على مبدأ توازن القوى في الازمة البلقانية، وعدم خسارة المصالح الفرنسية لدى الدولة العثمانية ودول العصبة البلقانية، ودورها في مؤتمر لندن للسفراء.

في حين جاء الفصل الرابع ليعالج (سياسة فرنسا الخارجية خلال عهد رئيس الجمهورية ريمون بوانكاريه عام ١٩١٣-١٩٢٠) وخلال هذه المدة بقي بوانكاريه مؤثراً بشكل غير مباشر في السياسة الخارجية الفرنسية من خلال اختياره شخصيات تتولى وزارة الخارجية وتعمل على تنفيذ افكاره السياسية، والتأكيد على قيمة العمل المشترك في علاقاته مع الدول في حرب البلقان الاولى التي انتهت بتوقيع معاهدة لندن التي اوقفت الاعمال العسكرية بين الدولة العثمانية والعصبة البلقانية، كما اكدت السياسة الفرنسية على زيادة قدرات الجيش الفرنسي من خلال اقرار قانون خدمة الثلاث سنوات، وتناول الفصل ايضا تداعيات الحرب العالمية الاولى ومفاوضات السلام في مؤتمر باريس وعقد معاهدة فرساي.

وافردنا الفصل الخامس والأخير للحديث عن (سياسة فرنسا الخارجية للمدة ١٩٢٠-١٩٢٤) إذ تضمن بشكل رئيس طبيعة العلاقات الفرنسية-البريطانية بعد توقيع معاهدة فرساي التي بموجبها فرضت عقوبات مالية وعينية قاسية على المانيا في الوقت الذي طالبت فيه بريطانيا بالتساهل في موضوع التعويضات من اجل مشروعها في إعادة إعمار القارة الاوربية، وتضمن الفصل ايضا المؤتمرات التي تتعلق بالتعويضات الالمانية، وكذلك قيام فرنسا بعملية احتلال الرور من أجل استحصال التعويضات.

واجه الباحث صعوبات غير قليلة منها ما يتعلق بواقع مكتباتنا وما تعانيه من افتقار المصادر لاسيما الوثائق والكتب التاريخية المختصة، ومنها ما يتعلق بالموضوع قيد البحث نفسه والذي يصعب الخوض فيه داخل العراق لأنه يتطلب السفر إلى فرنسا للاطلاع بصورة مفصلة على أرشيفاتها ودور كتبها ، إلا إن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق والعالم حال دون ذلك، بسبب جائحة كورونا التي ادت الى توقف الحياة مدة ليست بالقصيرة تعذر على الباحث خلالها الحصول على المصادر التي تثري هذا العمل المتواضع.

لذا اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المصادر التي شكلت الرافد الاساس في تكوينها، ولعل في طليعتها الوثائق الفرنسية المنشورة (Documents Diplomatiques Francais) التي شكلت العمود الاساسي لمعظم احداث قيد البحث كما أفادت الاطروحة من الكثير من معلومات

القيمة إذ جاءت على شكل مراسلات بين الحكومة الفرنسية وسفرائها في مختلف العواصم الأوروبية وبموجبها رسمت الجمهورية الفرنسية الخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية.

ولم تغفل الدراسة عن الاطلاع على كتب السير والمذكرات التي شكلت احد الروافد المهمة التي استقصى الباحث منها معلوماته الا أنه تعامل معها بحذر شديد لأنها عكست وجهة نظر مؤلفيها إذ استخدم الباحث مذكرات ريمون بوانكاريه جميعها بوصفه الشخصية المحورية في الاطروحة وأشار في مذكراته البالغة عشرة أجزاء والتي تبدأ من عام ١٩١٢ حتى عام ١٩١٩، إلى ما كان يضمه بوانكاريه من نوايا سياسية حقيقية لا سيما إنه يعد رائد تنظيم وزارة الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية الوحيد من بين رؤساء فرنسا الذي كان يتدخل في السياسة الخارجية بشكل كبير.

لم يتمكن الباحث من العثور على عدد كافٍ من الرسائل أو الاطاريح التي فصلت نوع العلاقة أو السياسة التي تربط فرنسا بغيرها من القوى الأوروبية التي تناولتها الدراسة بشكل مباشر، مما دفعه الى الاعتماد على الدراسات الثانوية التي تضمنت سياسة فرنسا. وشكلت الصحافة رافداً مهماً في نقل الاحداث المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة الصحف الفرنسية مثل: شومبيغ دو ديبوي J.O., Chambre des députés، ايكو دو باريس L,Echo de paris، لو متان Le Matin، الفيغارو Le Journal، اكشن فخونس Action. فضلاً عن استخدام عدد من الصحف الاجنبية المتفرقة.

ثم جاءت الكتب العربية والمعرّبة لتشكل رافداً آخر من روافد المعرفة التي صبت في مناهل الاطروحة وكان من أهمها كتاب: "الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣ دراسة تاريخية" لمؤلفه الاستاذ الدكتور علي هادي عباس المهداوي التي تضمنت تفاصيل دقيقة عن علاقات الدول البلقانية مع الدول الأوروبية ومنها فرنسا، ومؤلف الدكتور فادي وراد خليل الموسوم " تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥ " الذي تناول سير العلاقات الدولية الأوروبية وزود بتفاصيل دقيقة عن سياسة فرنسا تجاه ألمانيا. وأفاد الباحث من الكتب التي تناولت التاريخ الدبلوماسي الأوروبي والتي لها علاقة بألمانيا، منها الكتاب الوثائقي المعنون بـ "الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨-١٩١٨" لمؤلفه تايلور، فقد اغنى الاطروحة بمعلومات في غاية الأهمية وتفاصيل دقيقة عن طبيعة العلاقات الألمانية بالدول الأوروبية، ووصف الاحداث الدولية التي شهدتها أوروبا منذ عام ١٨٤٨ حتى ١٩١٤.

كما لم يدخر الباحث جهده في الإفادة من الكتب الفرنسية والانكليزية التي حصل عليها بشق الانفس من خلال شرائها عبر مواقع بيع الكتب ومنها موقع أمازون وما يعاب على طريقة

الشرء هذه تأخر وصولها الى الباحث واهمها: كتاب المؤرخ الفرنسي فرانسوا روث الموسوم "Raymond Poincare" الذي يتناول محطات مهمة من تاريخ السياسة الفرنسية خلال مدة الدراسة، وكذلك كتاب التاريخي السياسي Histoire Politique لمؤلفه بوانكاريه الذي يتحدث فيه عن مجريات السياسة الفرنسية بالتفصيل إذ أفاد منه الباحث في الفصل الخامس .

وأخيراً فان الباحث يضع هذا الجهد العلمي بين الايادي الأمانة لأساتيدته رئيس واعضاء لجنة المناقشة الموقرة لإبداء ما يمكن إبدائه من ملاحظات موضوعية وعلمية من شأنها الارتقاء بالأسطورة لما هو أفضل وأقوم متعهد الأخذ بها لتجاوز ما فات ذكره واخطأ تقديره وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو ارحم الراحمين.

...والله ولي التوفيق...

المبحث الأول

السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا في اطار تداعيات الازمة المراكشية الثانية، ومشكلة الالزاس واللورين

كانت العقبة الرئيسة امام تحسن العلاقات الفرنسية-الالمانية، هي معاهدة السلام التي وقعت في مدينة فرانكفورت في العاشر من أيار عام ١٨٧١، على أثر الحرب البروسية-الفرنسية، والتي بموجبها حصلت الامبراطورية الالمانية على اقليم الالزاس واللورين^(١)، وعلى هذا الاساس يمكن وصف الموقف الفرنسي الدبلوماسي تجاه المانيا خلال المدة الزمنية بين عامي (١٨٧١-١٩١٤) بالمتذبذب، إذ يعتمد على من تولى السلطة في فرنسا، وموقف الحكومة الالمانية من ذلك، في بداية الامر ، كانت سياسة بسمارك تهديدية لكنها تحولت الى اكثر تصالحية بعد عام ١٨٨٥، بفضل وتشجيع الجمهوريين الفرنسيين الذين يؤيدون السياسة السلمية في التعامل مع المانيا، ألا أن وصول الجنرال الفرنسي جورج ارنست بولانجييه Georges Ernest Boulanger الى وزارة الحربية ودعوته الى القومية العدوانية التي تعارض

^(١) الالزاس واللورين: وتسمى باللغة الالمانية بـ (Reichsland of Elsass-Lothringen) وتعني الاراضي الامبراطورية، وهي أقليم يتكون من مقاطعتين تحده من الشمال إمارة لوكسمبورغ، ومن الجنوب دولة سويسرا، ومن الشرق مجرى نهر الراين، تبلغ مساحة الاقليم (٥٦٠٥) ميل مربع ، وعدد سكانه (١,٨٩٨,٣٧٦)، استولت عليه المانيا من فرنسا عام ١٨٧١، بعد انتصارها في الحرب البروسية - الفرنسية ، بوصفه أرضاً المانية مغتصبة، وفي ظل الحكم الالمانى تم تقسيم الاقليم الى ثلاث مقاطعات هي: لورين، الالزاس العلوي، الالزاس السفلي، ومركزها ستراسبورغ ، يحكمها محافظ ، وبموجب قانون الحادي والثلاثين من آذار ١٩١١، تم منح مقاطعتي الالزاس واللورين دستوراً ، واعطى حق التمثيل لثلاثة نواب في البرلمان الالمانى، وبعد هدنة الحرب العالمية الاولى، استرجعت القوات الفرنسية الاقليم بموجب مرسوم صادر في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٨، وتولى ادارتها ضباط فرنسيون عينوا من قبل الحكومة الفرنسية ، لكن بعد هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية احتل الالمان الاقليم مرة أخرى عام ١٩٤٠، ثم بعد ذلك استولى عليه الحلفاء في عام ١٩٤٤، وضم مجدداً الى فرنسا بعد استسلام المانيا في الحرب، وقامت باستبدال الاسم التاريخي للإقليم من خلال تقسيمه الى ثلاث مقاطعات أسمتها: الموزل، الراين الاعلى ، الراين الادنى. ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol. 1, Bombay, 1934, pp. 79-80;

عطية الله، أحمد ، القاموس السياسي، ط٣، (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨)، ص١٠٥.

السياسة الألمانية وتدعو الى الانتقام لهزيمة الحرب الفرنسية - البروسية عام ١٨٧١، وبذلك انهى حالة الانفراج في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكنها عادت الى وضعها الطبيعي مرة ثانية عام ١٨٩٤ ، واستمرت حالة التقارب في العلاقات الفرنسية - الألمانية سبع سنوات، ثم تعرضت الى انتكاسة شديدة، بعد تقلد ثيوفيل ديلكاسيه Théophile Delcassé^(١) (٢٨ حزيران ١٨٩٨ - ٦ حزيران ١٩٠٦) منصب وزارة الخارجية^(٢)، مع أن التنافس الفرنسي الألماني هو السبب الرئيس لنشوء نظامي التحالف المتعارضين في أوروبا فإن فرنسا وألمانيا لم يكن بينهما عداوة متواصل، بل ان العدو التقليدي لفرنسا كانت بريطانيا ، لكن الوضع اختلف تماماً بعد توقيع الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٠٤^(٣)، اذ تميزت هذه المرحلة في تاريخ العلاقات الفرنسية - الألمانية بنشوب ازمة سياسية بين الطرفين ، على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦، وتم خفض حدة التوتر القائم بشكل مؤقت في علاقاتهما الدبلوماسية^(٤)، بعد ذلك تحاشت فرنسا الدخول في نزاعات مباشرة مع ألمانيا في المغرب، وحاولت استمالتها من طريق التعاون في المجال الاقتصادي، لحملها على الاعتراف بالمصالح الفرنسية بالمغرب تدريجياً^(٥).

شهدت العلاقات الفرنسية - الألمانية انفراجاً، بعد توقيع الطرفين اتفاق التاسع من شباط عام ١٩٠٩^(٦)، في برلين الخاص بشأن المغرب، ويعرف بـ (ميثاق المغرب) الذي رسخ نفوذاً سياسياً خاصاً لفرنسا ، وتعهد فيه كل طرف باحترام المصالح الاقتصادية للطرف الآخر، وبموجب هذا الاتفاق اعترفت الحكومة الألمانية بالهيمنة السياسية الفرنسية على المغرب مقابل

(١) ثيوفيل ديلكاسيه (١٨٥٢-١٩٢٣) : سياسي فرنسي، انتخب عضواً في البرلمان الفرنسي عام ١٨٨٩، وشغل مناصب عدة منها: وزير المستعمرات الفرنسية في الاعوام (١٨٩٣-١٨٩٥) ، ووزير الخارجية في عام ١٨٩٨، وزير البحرية في المدة (١٩١١-١٩١٣). ينظر:

Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, (London, 1966), P. 972.

(٢) John F.V. Keiger, France and the origins of the first war, (macmillan press LTD, London, 1983), P. 68.

(٣) C.Richard, A short history of modern Bulgaria, (Cambridge University, Press, 1987), p. 62.

(٤) R.Francis. Ch.Allen, The origins of world war 1, (Didactic press, 2014), p. 288.

(٥) سيمو، بهيجة ، العلاقات المغربية الإيطالية ١٨٦٩-١٩١٢، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، (مطبعة النجاح، الدار البيضاء ، ٢٠٠٣)، ص ٣٦٢.

(٦) غالب، غالب باقر محمد ، المغرب في السياسات الأوروبية ١٨٥٦-١٩٣٠، مجلة ابحاث البصرة، جامعة البصرة كلية التربية العدد (١١)، ج ٢، تموز ١٩٩٥، ص ٤٧.

الحرية الاقتصادية الدول جميعها على قدم المساواة، إلا أن العلاقات بين الطرفين تدهورت مرة أخرى، واخذت الأحداث تشير إلى احتمالية نشوب حرب وشيكة بين البلدين حول المغرب، بعد المساعي الألمانية للحصول على امتيازات اقتصادية من السلطان المغربي عبد الحفيظ بن الحسن الأول (١٩٠٨-١٩١٢)، الذي فرضت الحكومة الفرنسية عليه اتفاقاً عام ١٩١٠^(١).

أدى ذلك الاتفاق إلى حصول حوادث في مدينة فاس ١٩١١، إذ اعترضت القبائل المغربية على هذا التدخل وانصياح السلطان عبد الحفيظ للأطماع الأجنبية عامة والفرنسية والإسبانية خاصة، فاتخذت فرنسا ذلك ذريعة للتدخل في المغرب، بعد أن وافقت على طلب الحكومة المغربية بأرسال حملة عسكرية فرنسية لتأديب القبائل الثائرة، وتمكنت القوات الفرنسية من احتلال العاصمة المغربية فاس في الحادي والعشرين من أيار ١٩١١^(٢). لذا احتجت الحكومة الألمانية على التدخل العسكري الفرنسي بشدة، بسبب خرقها بنود اتفاقية الجزيرة الخضراء^(٣).

وعلى أساس ذلك، جرت مناقشات غير رسمية بين وزير الخارجية الألماني ألفريد فون كيدرلن ويتشر Alfred von Kiderlen-Waechter^(٤) (٢٧ حزيران ١٩١٠-٣٠ كانون الأول

(١) بموجب اتفاق ١٩١٠، أجبر السلطان عبد الحفيظ، على الاعتراف بالمكاسب الفرنسية التي تحققت في الشاوية ووجده، ومنحته قرضاً مالياً أتاح لها السيطرة على مقدرات البلد الاقتصادية، والجيش المغربي بالتعاون مع إسبانيا. ينظر: عمر بوزيان، علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين (١٨٤٥-١٩١٢)، ج١، جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، (د.ت)، ص ٢٦٧-٢٦٨؛ داهش، محمد علي، المغرب في مواجهة إسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار ١٩٠٣-١٩٢٧، (دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠١٠)، ص ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) G.Immanuel, German foreign policy 1871-1914, (London, 2008), p. 137.

(٤) ألفريد فون كيدرلن ويتشر (١٨٥٢-١٩١٢): دبلوماسي وسياسي ألماني ولد في مدينة شتوتغارت الألمانية درس القانون، شارك في الحرب البروسية الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١)، أنضم إلى وزارة الخارجية عام ١٨٧٩، بعد بضع أعوام كسب ثقة الإمبراطور الألماني ورافقه في رحلاته إلى روسيا والسويد والدانمارك، وعمل دبلوماسياً في سانت بطرسبرغ وباريس والقسطنطينية، وسفيراً في الدنمارك للمدة من (١٨٩٥-١٨٩٦)، ثم انتقل إلى رومانيا حيث قضى عشر أعوام في العاصمة بوخارست أكتسب خلالها خبرة سياسية كبيرة بشؤون أوروبا الشرقية، تولى وزارة الخارجية الألمانية عام ١٩١٠، ساهم في المفاوضات المطولة مع التحالف الثلاثي التي أجراها المستشار الألماني بثمان مع أطراف التحالف، وتعرض إلى انتقادات داخلية وخارجية في أزمة أغادير بعد قيامه بأرسال سفينة البانثر أدت إلى توتر العلاقات الألمانية مع بريطانيا أيضاً، كما أجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء الفرنسي كايو والتي انتهت بعد ذلك بتوقيع اتفاقية تشرين الثاني عام ١٩١١ حصلت ألمانيا على شريط في الكونغو الفرنسية مقابل حصول فرنسا على المغرب.

https://stringfixer-com.translate.google/ar/Alfred_von_Kiderlen-Waechter,

١٩١٢) والسفير الفرنسي في برلين جولز كامبون Jules Cambon (١٩٠٧-١٩١٤) في مدينة كيسينجن Kissingen الألمانية خلال المدة (٢٠-٢١) حزيران من العام نفسه ، اوضح فيها كامبون ان الحكومة الفرنسية ليس باستطاعتها منح المانيا دوراً سياسياً او اقليمياً في المغرب بسبب ضغط الرأي العام الفرنسي، وكان رد السفير الألماني واضحاً، وهو أنه يجب الأخذ بنظر الاعتبار الرأي العام الألماني الداعم لمصالح بلاده في المغرب ، لاسيما وان المؤسسات الصناعية والتجارية الألمانية عبرت عن استيائها للطريقة التي املت فرنسا بها تنفيذ بنود اتفاق ١٩٠٩ آنف الذكر، وان الحكومة الألمانية حتماً ستشاطرهم هذا الاستياء^(١).

استقبل وزير الخارجية الفرنسي جاستن جيرما كازيمير دي سلفا Justin Germain Casimir de Selves^(٢) (٢٦ حزيران ١٩١١-٩ كانون الثاني ١٩١٢) السفير الألماني فون شوين في باريس في الاول من تموز ١٩١١، لتسليمه المذكرة الآتية: "بعض المقيمين في جنوب المغرب ، وخصوصاً في اغادير والمناطق المحيطة بها شعروا بالقلق من تهديد بعض القبائل المتمردة في هذه البلاد، على ما يبدو انها امتدت الى اجزاء واسعة اخرى، وهؤلاء المقيمون قدموا طلباً الى حكومة الامبراطور يطلبون حماية ارواحهم وممتلكاتهم، وبناء على طلبهم، قررت الحكومة ارسال سفينة حربية الى ميناء اغادير لتقديم المساعدة والاغاثة اذا لزم الامر ، وكذلك حماية المصالح الألمانية التي تشاركها فيها دول اخرى، وبمجرد ان تعود الامور في المغرب الى حالتها الهادئة ، يتعين على الطراد المسؤول عن هذه المهمة الوقائية مغادرة ميناء اغادير"^(٣) طلب السفير الألماني ايضاً في أثناء تسليم المذكرة اجراء محادثات ثنائية حول الوضع الجديد في المغرب في غضون مدة قصيرة ، واكد انه لا يهتم بمعرفة ما اذا

ألفريد فون كيدرلن وينتشر .

^(١) مهدي، اناس حمزة ، موقف المانيا من ازمة اغادير ١٩١١ دراسة وثائقية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بابل ، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص ٧٤.

^(٢) جاستن جيرما كازيمير دي سلفا (١٨٤٨-١٩٣٤): ضابط وسياسي فرنسي ، ولد في مدينة تولوز في التاسع عشر من تموز عام ١٨٤٨ ، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مقاطعة تاران وغارون التي تقع في جنوب غرب فرنسا عام ١٩٠٩، عين وزيراً للخارجية عام ١٩١١، وقدم استقالته في العام التالي، وشغل منصب رئيس مجلس النواب خلال المدة (١٩٢٤-١٩٢٧)، توفي في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٣.

^(٣) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No.418, De Selves aux Représentations diplomatiques de la République Française à Londres, Saint-Petersbourg, Madrid, Berlin, Vienne, Tanger. Paris, 1 Juillet 1911, PP.386-387.

كان ارسال السفينة الحربية الالمانية الى اغادير متوافقا مع اتفاق الجزيرة الخضراء او على العكس من ذلك ،لأن هذا الاتفاق حسب وجهة النظر الالمانية تعرض الى خروقات كثيرة من قبل فرنسا، ووضح ايضاً السفير الالمني قدر تعلق الامر في المغرب فإن الراي العام الالمني يشعر بالتوتر الشديد، لذلك قررت الحكومة الامبراطورية ارسال سفينة حربية الى اغادير، ويجب ان لا يؤثر هذا الاجراء الاحترازي على العلاقات الثنائية بين البلدين، والذي يهدف الى حماية ارواح وممتلكات الرعايا الالمان، وطلب من دي سلفا ان لا يتأثر قرار الحكومة الفرنسية بالرأي العام، كما عبر الوزير الفرنسي عن قناعته بجدوى الحوار حول المسألة المغربية، لكنه في الوقت نفسه يشعر بالأسف الشديد اتجاه قرار الحكومة الالمانية بارسال السفينة الحربية الى اغادير، وذلك بسبب ان الرأي العام الفرنسي يتابع عن كثب المسألة المغربية وسيكون من الصعوبة بمكان اقناعه بإجراء الحكومة الالمانية بعد هذا العمل الاستفزازي" ^(١).

اتخذت الحكومة الالمانية من التدخل الفرنسي في فاس ذريعة للاحتجاج على فرنسا، اذ عدته خرقاً لقانون الجزيرة الخضراء، ووضح وزير الخارجية الالمني في لقائه مع السفير البلجيكي في برلين البارون بانيس Banyans هذا المعنى " ... اني شكرت السماء عندما علمت بمظاهرات فاس لأنها كانت انتهاك صارخ لقانون الجزيرة وهذا ما يعطي ذريعة لنا في المغرب في حرية التصرف" ^(٢). وقد اكد السفير الالمني في باريس فون شوين في كتابة الموسوم مذكرات السفير The Memoires of an Ambassador: " ان التقرير الذي قدمته الحكومة الفرنسية بشأن احتلال فاس لم يكن مقنعا لنا، وان الدوافع وراء هذا الاجراء معروفة لدينا، ومن هنا شعرت الحكومة الالمانية انها مضطرة للاحتجاج" ^(٣).

^(١)سيمو، بهيجة ، المصدر السابق، ص ٣٦٣.

D.D.F.(1910-1912).(Affaires Du Maroc).Tome: V,VI, No,418,De Selves aux Represents diplomatiques de la Republique Francais a Londres, Saint-Petersbourg, Madrid,Berlin,Vienne,Tanger.Paris, 1 Juillet 1911 , PP. 386-387.

⁽²⁾ S. H.Graham, France Foreign Policy from Fashods To Serajevo(1898-1914),(The Century co. New York, 1921), P.29.

⁽³⁾S.Freiherr Von, The Memoirs Of An Ambassador,(G. Allen and Unwin,London, 1922), P.145.

اقترح وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا على حكومته ارسال سفينة حربية فرنسية الى ميناء موغادور Mogador، الا ان وزير البحرية الفرنسي ديلكاسيه اعترض على هذا المقترح بدعوى ان المسألة المغربية لا تخص فرنسا والمانيا فحسب، بل هي مسألة فرنسية بريطانية قبل كل شيء، يجب التفاهم المسبق مع بريطانيا قبل اتخاذ اي قرار بشأن المغرب، وبناء على ذلك، وتحديث السفير الفرنسي في لندن بول كامبون Paul Cambon (١٨٩٨-١٩٢٠) مع وكيل وزارة الخارجية البريطاني آرثر نيكولسون Arthur Nicolson (١٩١٠-١٩١٦)، فأكد الاخير على ضرورة ارسال سفينة انكليزية الى اغادير وقال: "ان الحكومة الانكليزية سوف تصمم موقفها وقرارها بشأن المغرب وفقاً لقرار الحكومة الفرنسية"^(١).

وصل الطراد الالماني الى ميناء اغادير في الثاني من تموز ١٩١١، وفي اليوم الرابع من تموز من العام ذاته، قرر جوزيف كايو Joseph Caillaux (٢٧ حزيران ١٩١١-١١ كانون الثاني ١٩١٢) رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وكالة^(٢) عن دي سلفا الذي كان يتواجد في لاهاي، التأثير في احداث مفاوضات مع المانيا، وأجرى محادثات مطولة مع رئيس البنك الالماني دي كوينر De Gwinner في باريس، وهو عضو مجلس اللوردات في بروسيا، والصديق الشخصي للإمبراطور وليم الثاني Wilhelm II (١٨٨٨-١٩١٨)، واعتقد كايو انه بالإمكان حل موضوع اغادير من خلال هذا الشخص، فضلاً عن ذلك علاقاته الشخصية مع بعض اصحاب رؤوس الأموال الالمان، قد حسنت من موقفه في التأثير في القرار الالماني، لذا طلب كايو من السفير الفرنسي في لندن بول كامبون ان يتوقف عن مطالبة مجلس الوزراء الانكليزي بارسال طراد الى اغادير، ويبلغ الجانب البريطاني بتخلي فرنسا عن أية مظاهرة بحرية، علما ان مجلس الوزراء البريطاني صوت ضد ارسال سفينة بحرية الى اغادير بعد

(١) A.Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D'Agadir", (Felix, Paris, 1917), p.29.

(٢) في يوم الاثنين المصادف الثالث من تموز وفي تمام الساعة الثالثة بعد الظهر سافر رئيس الجمهورية ارماند فاليرييه Armand Fallieres، برفقة السيد دي سلفا وزير الخارجية الى امستردام عبر البحر على متن السفينة الحربية المدرعة ادكار كونت Edgar Quinet، لذا صدر مرسوم جمهوري يقضي بتعيين رئيس الوزراء كايو في منصب وزير الخارجية وكالة.

L'Echo do Paris, "Le President en Holland", No :9830,3 Juillet 1911; ;hd,A.Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D'Agadir", Felix, Paris, 1917, p.34.

اجتماع مجلس الوزراء صباح الرابع من تموز عام ١٩١١، لأن ذلك يضع المصالح البريطانية على المحك، ومن الجدير بالذكر ان دي سلفا احتج من لاهاي ضد القرار الذي اتخذه كايو في غيابه لأنه يخالف رأيه الذي اتخذه قبل مغادرته، لكن احتجاجه ولد ميتاً وانتهى في الرابع من تموز من العام ذاته^(١).

استأنفت المفاوضات الفرنسية الالمانية في التاسع من تموز ١٩١١، واستمرت اربعة اشهر^(٢)، سعى من خلالها الامبراطور الالمانى وليم الثاني ووزير الخارجية كيدرلن الى الحصول على تعويض مقابل الانسحاب من المغرب^(٣). وقد تفاوض وزير الخارجية الالمانى مع رئيس الوزراء الفرنسي جوزيف كايو لإنجاز هذا السعي، وفي الخامس عشر من تموز ١٩١١، طالب كيدرلن بتخلي فرنسا عن كامل الكونغو الفرنسية ثمناً لقبول المانيا السيطرة الفرنسية على المغرب^(٤). وبعد يومين رفض كايو هذا الطلب، وأراد الامبراطور وليم الثاني التراجع عن مطلبه خوفاً من الدعم البريطاني لفرنسا، مع ذلك استمر وزير الخارجية كيدرلن في ممارسة سياسته التي كان غرضها الوحيد الحصول على امتياز استعماري، وفي الحادي والعشرين من تموز ١٩١١، اعلن وزير الخزانة البريطاني لويد جورج (Lloyd George) (١٩٠٩-١٩١١)، ان بريطانيا ستدعم فرنسا بالكامل في وجه التهديد الالمانى^(٥). هذا الأمر أدى الى شعور الشعب الالمانى بالإهانة، وبدأت الاستعدادات العسكرية الفرنسية والالمانية والبريطانية ترقباً للصدام المسلح، وبغية تهدئة الأوضاع جرت مفاوضات مطولة بين كيدرلن وجولز كامبون لم تقض الى نتيجة، حتى ان الاخير شعر ان الحرب تلوح في الأفق، في بداية شهر ايلول من العام ذاته، اخذ المواطنون يسحبون ايداعاتهم من المصارف، وبدأ سوق تبادل الاسهم في بورصة برلين بالتدهور، مما اضطر المانيا الى مواصلة المفاوضات^(٦).

(1) Pierre Albin, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D'Agadir", Felix, Paris, 1917, pp.39-42.

(2) حسن، شامل عناد، العلاقات الفرنسية-الالمانية ما بين الحربين العالميتين، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١١، ص ٤٥.

(3) G. Imanuel, German foreign policy 1871-1914, (Routledge, 1979), p.134.

(4) R. Norman, Great power Diplomacy 1814-1914, (Graw Hill, 1992), p. 420.

(5) Y. William, German Diplomatic Relations 1871-1945, (New York, 2006), p. 127.

(6) حسن، المصدر السابق، ص ٤٦.

طلب وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا من الممثلين الدبلوماسيين بشكل عاجل وخطي رسمياً، في الثالث من تشرين الثاني ١٩١١، اخطار حكومات البلدان التي يقيمون فيها: لندن، بروكسل، ستوكهولم، سان بطرسبورغ، فيينا، روما، مدريد، سويسرا، واشنطن، بأن الاتفاقية التي يتم التفاوض بشأنها مع المانيا لتحديد حدود ممتلكات فرنسا في غرب أفريقيا، مقابل نشر القوات الفرنسية في المغرب قد تم تهيئتها^(١).

ابلع السفير الفرنسي في المانيا جول كامبون وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي سلفا في الرابع من تشرين الثاني، باستقالة وزير المستعمرات الالمانى دي لنكويست Lindequist (١٩١٠-١٩١١)، وحل محله سوييف Soif، وهو يشغل منصب محافظ ساموا Samoa، ونشرت للأخير مقالة غير رسمية قاسية في صحيفة كولونيا الالمانية La Gazett De Colgne، وعلى اثرها ستكون المناقشة في الرايخشتاغ حول الاتفاقية تتسم بالقوة، ومن المرجح ان الرايخشتاغ، يرفض الاتفاقية الفرنسية الالمانية اذا طلب التصويت عليها^(٢)، ثم قام جولز بارسال تلغراف من برلين يتضمن المقالة وترجمتها ومما جاء فيها: "لا يوجد مثال في تاريخ الادارة الالمانية مثل ما حدث لنا امس، في الوقت الذي تتفاوض فيه الحكومة الامبراطورية متمثلةً بمستشار الامبراطور مع فرنسا، الذي يميل الى اخذ منطقة الكونغو الفرنسية، فإن الادارة الاستعمارية تتعارض مع هذه السياسة ومما يزيد من حدة هذا التناقض ... ان احد موظفي المكتب الاستعماري قد استقال بخصوص هذا الوضع...وظهرت الاساءة في الصحافة موجهة بوضوح ضد سياسة المستشار، إذ بذلت محاولات في الصحافة وهي على ما يبدو بدفع من حاشية المكتب الاستعماري...فمن الحقائق المدهشة ان مكتب المستعمرات كان يوجه انتقادات علناً ضد سياسة الامبراطور في نفس اللحظة التي تم فيها ابرام الاتفاق المعني. كل هذا يدل على جهل بواجبات المسؤول المروؤوس تجاه مستشار الامبراطورية، ان من حق هؤلاء الموظفين المدنيين ان يتركوا وظائفهم عندما لا يوافقون على السياسة المتبعة من الجهات العليا، ولكن من غير المقبول ان يقوم المكتب الاستعماري بالهجوم من الخلف في

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No.1, De Selves a Representations Diplomatiques de France, Londres, Bruxelles, La Haye, Stockholm, Petersbourg, Vienne, Rome, Madrid, Lisbonne, Washington, 3 novembre 1911, p.1.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No. 2, Jules Cambon a de Selves, 4 novembre 1911, p.2.

تحدٍ لأي واجب تقديري، نود ان نقول صراحةً ان السيد دي لنكويست حسب علمنا ليس مذنباً، ولكن هذا لا يمنع بأن يكون مسؤولاً عما حدث في مكتبه"^(١).

طلب دي سلفا من السفير الفرنسي في برلين بتاريخ الرابع من تشرين الثاني ١٩١١ ، ان يبلغ الحكومة الالمانية وبإصرار على سحب الطراد الحربي من اغادير قبل مناقشة مسألة المغرب في البرلمان الفرنسي بقوله: " يجب عليك ان تصر على الحكومة الالمانية باستدعاء الطراد في اسرع وقت ممكن"^(٢)، لذا ففتح جولز كامبون المستشار الالمانى فون بيتمان هولينغ Von Bethmann Hollweg (١٤ تموز ١٩٠٩-١٣ حزيران ١٩١٧)، حول انسحاب البانثر، فأجابه " ان هذا القرار سيكون بيد الرايخشتاغ، بعد احداث الامس [استقالة دي لنكويست] من وزارة المستعمرات...ان الرايخشتاغ لا يقبل بتفاهم الامور وان الامر الذي طلبته سوف يحصل"، وطلب من السفير الفرنسي الانتظار بضعة ايام حتى يكون التوقيت اكثر ملائمة"^(٣).

تم توقيع الاتفاقية الفرنسية الالمانية في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩١٢ المتعلقة بالمغرب والتبادلات الاقليمية في افريقيا الاستوائية"^(٤)، وطلب وزير الخارجية الفرنسي من بن غبريط"^(٥) ، اشعار المملكة الشريفة، مبيناً حرص الجمهورية الفرنسية في الحصول على موافقة السلطان عبد الحفيظ على الاتفاقية قبل تصديق البرلمان الفرنسي عليها"^(٦).

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, ,No.4 Jules Cambon a de Selves, 4 November1911, ,paris,1936, p.3.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Premier, No 5,de Selves a Jules Cambon, 4 November1911,paris,1936, , p.4.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No. 6,Jules Cambon a de Selves, 4 november 1911, paris, 1936 , p.4.

(4) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No. 3,Jules Cambon a de Selves, 4 november 1911, ,paris,1936 , p.2.

(٥) قدور بن غبريط (١٨٦٨-١٩٥٤): ويسمى عبد القادر بن غبريط أيضا تعد عائلته من اعيان تلمسان الجزائرية اكمل دراسته الثانوية العاصمة وفي جامعة القرويين في فاس بدأ حياته المهنية في مجال القضاء، عمل في عام ١٨٩٢ مترجم مساعد في اللجنة الفرنسية في طنجة ودخل رسمياً في اطار وزارة الخارجية الفرنسية، تولى منصب رئيس المفوضية الفرنسية في طنجة خلال المدة (١٩٠٠-١٩٠١)، ثم عمل بصفة مترجم لدى المفوضية الفرنسية في طنجة وكان يحظى بثقة السلطان عبد الحفيظ وأضطلع بدور الترجمة في المفاوضات بين السلطان المغربي والسفير الفرنسي يوجين رينو في القصر في القصر الملكي والتي انتهت بتوقيع معاهدة فاس التي أقرت الحماية الفرنسية على المغرب، توفى في الرابع والعشرين عام ١٩٥٤.

<https://www.wikiwand.com>

(6) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier, No.7,de Selves to aux Representations Diplomatiques A Tanger et A Fez, 4 november 1911,paris,1936, p.4.

أخذت بعض الصحف الفرنسية توجه انتقاداتها بقوة بعد التوقيع على اتفاقية الرابع من تشرين الثاني، ومنها صحيفة لو فيغارو الفرنسية Le Figaro حيث انتقد الكاتب بودير Baudair، الاتفاقية في مقالته الموسومة "الكونغو البلجيكية والاتفاق الفرنسي الألماني" المنشورة في الخامس من تشرين الثاني ١٩١١، مبيناً: " لا تحظى الاتفاقية الفرنسية الألمانية بشرف نشرها في اعمدة الصحف ولا التحدث عنها في منصة البرلمان ، لأنها احتوت على محادثات سرية، حيث تم التعبير عن الآراء بشكل سري، وأكد باننا اعطينا الكثير ،وما قدمناه قد اعطى بطريقة او بأخرى مسوغاً لقيام حرب في المستقبل، بناءً على ذلك جاءت مخاوف الكاتب بودير بعد تصريح المستشار الألماني ثيوبالد فون بيثمان هولفيغ Theobald von Bethmann Hollweg (١٤ تموز ١٩٠٩-١٣ تموز ١٩١٧): "نحن في المغرب لم نعط شيئاً أكثر مما اخذنا". ومن ثم فإن التعويضات الكونغولية كانت ستمنح لألمانيا مقابل لاشيء في المغرب"^(١).

من جانب آخر، هاجمت الصحف الألمانية الاتفاقية ووزير المستعمرات ومنها صحيفة لو برلينر تاجبلات Le Berliner Tageblatt الألمانية، اذ بينت عدم امكانية التحدث عن المساواة في الضمانات الاقتصادية في المغرب ، لأن ادارة الشركات الكبرى كانت مقصورة على الدولة المغربية وبالتالي فإن المستفيدة من ذلك هي فرنسا، مرة اخرى، ويبدو ان فرنسا قد حققت النصر لأنه في غضون بضع سنوات سوف تختفي السلطات القنصلية، مما سيفتح المجال واسعاً امام القنصليات الفرنسية^(٢).

ثارت الطريقة التي تعامل بها رئيس الوزراء الفرنسي كايو في مفاوضاته مع ألمانيا حول مسألة المغرب الشكوك حوله، فضلاً عن استغلاله جهل دي سلفا بالطرائق الدبلوماسية، ولم تكن لديه أية خلفية عن المسألة المغربية وغير قادر على التعامل مع هذا الموقف، لذا اخذ ينصاع لأوامر كايو، الذي كان متأثراً ببعض الآراء المناهضة للسياسة المعادية تجاه ألمانيا ، ومن بينها رأي جان جوريس Jean Jaures عضو الجمعية العمومية الفرنسية ، الذي كان يرى ان الطريقة الوحيدة لتحقيق مصلحة فرنسا تتم عبر كسب ود الجارة ألمانيا ، لإيمانه بأنها ستحصل

⁽¹⁾ Le Figaro," Le Congo Belge et L'Accord Franco-Allemand", No:829,5 Novembre 1911.

⁽²⁾ L'Echo De Parais , 5 November 1911, No:995.

على ما تريده في نهاية المطاف، ومن ثم لا يوجد مسوغ لدخول حرب لا طائل منها،^(١) ومن الآراء الضاغطة أيضاً على كايو بهدف تبني سياسة سلمية تجاه ألمانيا، كتابات غوستاف هيرف Gustave Herve مؤسس صحيفة La Guerre Social المعارضة لسياسة الحرب والتسلح الفرنسي، فقد صرح: "سوف نقوم بتدمير تعبثك. إذا ارتكبت جريمة عدم التوصل الى اتفاق بشأن المغرب مع ألمانيا، وبينما انت تنتظر سوف نقوم بتدمير دبلوماسيتك"^(٢).

دفع هذا الامر مجلس الشيوخ الفرنسي الى توجيه دعوة لأعضائه، لغرض تعيين لجنة مختصة لفحص ودراسة الاتفاق الفرنسي الالمانى، إذ تم انتخاب اعضائها بطريقة التصويت، فحضر (١٦٣) عضواً من مختلف المقاطعات الفرنسية، وبهم اكتمل النصاب القانوني، وتم انتخاب لجنة مؤلفة من (٢٧) عضواً^(٣)، ضمت رؤساء الوزراء جميعاً و وزراء الخارجية السابقين، واعضاء من مجلس الشيوخ ركزت اللجنة في مهمتها على التحقيق في الاسباب القديمة والحديثة للأزمة الفرنسية الالمانية الاخيرة^(٤)، مع الاخذ بنظر الاعتبار التحقيق في الاسباب التي دفعت ألمانيا الى التخلي عن اتفاق عام ١٩٠٩، في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية والصحافة الالمانية سعداء للغاية بالاعتراف بأهمية هذا الاتفاق حتى شهر ايار . واعتبرت الحكومة الفرنسية اتفاق عام ١٩٠٩، افضل اساس لعملها في المغرب، لذا ستعرض الاتفاقية امام اللجنة بكافة تفاصيلها مع الوثائق الداعمة لذلك، وأكدت صحيفة ايكو دي باريس Paris L'Echo De ، في مقالة لها، ان اللجنة تعتزم أيضاً مناقشة الاتفاقية الفرنسية الاسبانية

^(١) S.Graham H, Op.Cit, P.309.

^(٢) Le Matin , Mardi 11 Juillet 1911, No: 9996, P.2

^(٣) نتيجة تصويت مجلس الشيوخ الفرنسي واسماء اللجنة المختصة في فحص ودراسة الاتفاقية الفرنسية-الالمانية كالآتي : حصل ستيفن بيشون S.Pichon على المرتبة الاولى بـ (١٦٠) صوتاً، ثم كليمنصو Clemenceau، بتران Peytral، ديفيل Develle، راتير Ratier، بوانكاريه Poincaré (١٥٩) صوت، كريس Crais، سارين Sarrier، ميليس لاكوا Millies-Lacroix، جارلس دوب Ch.Dupuy (١٥٨) صوتاً، ريبوت Ribot، لوز Loze (١٥٧) صوتاً، ميلان Meline، جون دوبي J.Dupuy، جيرفيس Gervais، بودين P.Baudin (١٥٦) صوتاً، كوريل de Courcel، لامارزيل de Lamarzelle (١٥٤) صوتاً، ليون بورجوا L.Bourgeois، دلاكاز Las-Cases (١٥٣) صوتاً، شاتومب Chautemps، استورنيل d'Estournelles (١٥٢) صوتاً، مونيس Monis، جابويس Chpui (١٥١) صوتاً، ترولت Trouillot (١٥٠) صوتاً، ستراس P.Strauss (١٤٩) صوتاً، داني d'Aunay (١٤٨) صوتاً. ينظر :

Le Matin , " Traite` Au Se`nat " , , No: 1016, 23 December 1911.

^(٤) A. Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D'Agadir", (Felix, Paris, 1917), p. 326.

الموقعة في السادس عشر من ايار ١٩٠٧ الخاصة بالمغرب^(١)، وكذلك تتناول المحادثات التي سبقت الاتفاق الفرنسي الالمانى في العاصمة برلين ومدينة كيسنجن المتعلّقة بإرسال السفينة البانثر الى ميناء اغادير، ومتابعة المفاوضات التي اعقبتها، والنظر في الاتهامات الموجهة ضد رئيس الوزراء الفرنسي جوزيف كايو بسبب مباشرته بالمفاوضات مع المانيا من دون علم وزير خارجيته دي سلفا، وبشكل شخصي وسري مع الحكومة الالمانية، لرغبته في تحقيق تقارب مع المانيا^(٢).

اجتمعت اللجنة المشكلة في الثالث والعشرين من كانون الاول ١٩١١، برئاسة اليون بارجوا، وتم اختيار ريمون بوانكاريه Raymond Poincare^(٣) مقررًا عامًا بالإجماع للجنة الخاصة في مجلس الشيوخ، ونشر الكاتب الفرنسي مارسيل هوتن Marcel Hutin، في صحيفة ايكو دي باريس L'Echo De Paris، مقالة جاء فيها: "ان مجلس الشيوخ قرر بالاجماع اختيار ريمون بوانكاريه ... مقررًا للجنة باعتباره الأكثر تأهيلاً، وقوة سلطته في المجلس، وموهبته في صياغة تقرير المعاهدة الفرنسية الألمانية"^(٤)، ويذكر الكاتب الانكليزي جون

^(١) كانت هذه الاتفاقية موقعة في باريس بين الحكومة الفرنسية ممثلة بستييفن بيشون وزير الخارجية الفرنسية، وليون ديكاستيلو Leondeastillo السفير الاسباني في باريس، بعد ان وجدت الحكومتان ان الدافع المتبادل بينهما هو الرغبة في المساهمة بكل الوسائل الممكنة للحفاظ على الوضع الاقليمي وحقوق فرنسا واسبانيا في منطقة البحر المتوسط وفي جزء من المحيط الاطلسي الذي يحده سواحل اوربا وافريقيا، إذ تعهدت الحكومتان بالالتزامات الاتية: "في حالة وجود ظروف جديدة حسب ما تراه الحكومة الفرنسية مثل تعديل الوضع الاقليمي الحالي سيكون على الحكومة الفرنسية التواصل مع حكومة صاحب الجلالة الكاثوليكية من اجل التشاور واتخاذ التدابير اللازمة". ينظر:

L'Echo De Paris , No :1000`3, 23 Decembre 1911.

^(٢)A.Pierre, Op. Cit, pp. 326-327.

^(٣) ريمون بوانكاريه (١٨٦٠-١٩٣٤): رجل قانون وسياسي فرنسي ولد في مدينة بارلي دوك، ٢٠ آب ١٨٦٠ انتخب نائباً في البرلمان الفرنسي عام ١٨٨٧، أصبح رئيساً للوزراء في عام ١٩١٢، وقام بإعادة تنظيم وزارة الخارجية بشكل يتناسب مع سياسته التي تقوم على مبدأ التوازن، واستطاع تحريرها من الدبلوماسية التقليدية الفردية، شغل منصب رئيس الجمهورية للفترة ١٩١٣-١٩٢٠، ثم عاد وتولى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية للفترة ١٩٢٢-١٩٢٤، ثم تسلم منصب رئاسة الوزراء للفترة ١٩٢٦-١٩٢٩، توفي في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٩٣٤ في باريس. ينظر:

Francios Roth, Raymond Poincare, librairie artheme, Fayard, Paris. 2000.

^(٤) L'Echo De Paris, "Le Senat a nomme hier la commission special chargee d'examiner L'Accord Franco-Allemand, M. Bourgeois la Presidera, Aqueles conditions M. Raymond Poincare", No:10000, 23 Decembre 1911.

اف.في. كيجر John F.V.Keiger في السياق ذاته: " لقد تم ترشيح بوانكاريه لشخصيته، و كفاءته، وقوة سلطته مقررًا بالإجماع للجنة الخاصة في مجلس الشيوخ"^(١).

شعر بوانكاريه بالفخر والاعتزاز لاختياره مقررًا ، وأكد استعداداه لقبول المهمة الموكلة إليه بقوله: " لا أريد أن اتجنب هذه المهمة، وأنا على استعداد لقبول التقارير والاستنتاجات الصادرة من مجلس الشيوخ والتي على أساسها يمكن التخمين"^(٢)، وأكد بوانكاريه في كلمته في الرابع والعشرين من كانون الاول ١٩١١ امام اللجنة المختصة ، على اهمية التمهيد الدقيق بكل تفاصيل الاتفاق مع المانيا، وتحديد موقف فرنسا من علاقتها الخارجية، إذ قال: " ايها السادة انها مسألة وطنية تحقق الفائدة لبلدنا في المستقبل، دعونا نقوم بعمل مفيد "، والذي يتمثل بالآتي:

- ١- البحث في اصول هذه المفاوضات.
- ٢- الحصول على معلومات كاملة عن هذه المفاوضات.
- ٣- الفحص بعناية الاتفاق الذي تم التوصل اليه.
- ٤- ما هو موقفنا من المانيا والدول الاخرى؟ وماذا ستكون عواقبه العامة من وجهة النظر السياسية؟^(٣)

ولا بد من الإشارة إلى ان بوانكاريه في الاشهر الستة الاخيرة من عام ١٩١١، قد اكتسب معرفة عن وزارة الخارجية من طريقين الاول: في أثناء إعدادة دراسة مفصلة عن وزارة الخارجية، قدمها للجنة المالية في مجلس الشيوخ ، والتي ندد فيها بالاضطراب الإداري لوزارة الخارجية الذي وصفه بـ (غير المعقول)، ودعا إلى إعادة تنظيمها ، والثاني: عندما أصبح مقررًا للجنة مجلس الشيوخ التي دعيت الى دراسة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المقترحة^(٤)، بهذه الروح الحماسية كان سيقود التحقيق في مجلس الشيوخ، على الرغم من ان اللجان البرلمانية ينحصر

(1) John F.V.Keiger, France and the origins of the first war Op.Cit, P.46

(2) L'Echo De Paris," Le Senat a nomme hier la commission special chargee d'examiner L'Accord Franco-Allemand,M.Bourgeois la Presidera,Aquelles conditions M.Raymond Poincare", No: 10000. 23 Decembre 1911

(3) L'Echo De Paris, "L'Accord Morogain",No: 10001. 24 Decembre 1911.

(4) L. Georges, Les carnets de Georges Louis, vol. II, Rieder et Cie éditeurs ,(Paris, 1926), p. 125.

دورها في مراقبة المسائل الإدارية والمالية دون السياسة الخارجية نفسها، لكن لجنة مجلس الشيوخ المشكلة، اضطرت الى مناقشة الاتفاقية الفرنسية الألمانية، وأجبرت على التحقيق في دور وزارة الخارجية، أي بمعنى آخر أنّ وزارة الخارجية لم يعد لها دور في تضليل اللجنة، بالوثائق غير المهمة، ورفض الولوج إليها^(١). من الجدير بالذكر، كان بوانكاريه يزور وزارة الخارجية بشكل متكرر، اذ اكد رفضه لتنظيماتها وعبر عن عدم محبته لموظفيها، وهذا دفعه إلى التحدث عن انطباعه المؤسف لهذه الوزارة^(٢).

وبناءً على ما تقدم، حضر كايو ووزير خارجيته الجلسة التي استمرت ثلاث ساعات ونصف وكانت اللجنة عازمة على الدخول في التفاصيل جميعاً، قال السيد كايو "الحكومة ليس لديها شي تخفيه، وهي على استعداد لتقديم اي توضيح مرغوب فيه للجنة المنتخبة من قبل مجلس الشيوخ بمناقشة الاتفاق الفرنسي الالماني". الا ان وزير الخارجية دي سلفا ترك الاهتمام بأعداد الوثائق وتأريخ المفاوضات المختلفة لمناقشتها مع اللجنة لكايو^(٣) ويتضح من موقف دي سلفا عدم رضاه على الطريقة التي تبناها كايو في ادارة المفاوضات بالشكل الذي لا يخدم المصالح الفرنسية.

وجه ليون بارجوا رئيس اللجنة المشكلة لدراسة اتفاقية الرابع من تشرين الثاني عام ١٩١١ رسالة تتضمن دعوة رئيس الوزراء كايو ووزير خارجيته للاستماع الى اقوالهم حول الاتفاقية وما يتعلق بها، وحدد يوم الثلاثاء الموافق الثاني من كانون الثاني من العام ذاته موعداً للجلسة اذا كان ذلك مناسباً له، جاء فيها: "ان اللجنة المشكلة لدراسة الاتفاق الفرنسي الالماني، تعرب عن رغبتها بالاستماع اليك والى وزير خارجيتك وتتساءل عن اصل الاتفاق الموقع في الرابع من تشرين الثاني ١٩١١ على وجه الخصوص. لماذا وتحت اي ظرف اتبعت سياسة تعديل اتفاقية عام ١٩٠٩ مع المانيا. وتود اللجنة ان تعرف بأثر رجعي المفاوضات التي اقيمت مع اسبانيا عام ١٩٠٢، وبعد ذلك الاتفاقية الموقعة مع بريطانيا عام ١٩٠٤، كما تطلب اللجنة ايضاً ارسال الوثائق التي من المحتمل ان تكون في الكتاب الاصفر وبشكل

(1) K. John F. V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,PP.46-47.

(2) L. Georges ,Op.Cit,P.125

(3) L'echo de paris," l'accord franco-allemand au senat, M.m Caillaux et de selvas ont commence leurs explications devant la commission", No: 10004.27 December 1911.

خاص الوثائق التي تم تبادلها مع سفيرنا في برلين والحكومة الألمانية بخصوص الاتفاقية الفرنسية الألمانية لعام ١٩٠٩، وكذلك تود اللجنة معرفة التفاصيل المتعلقة بمهمة فاس والمحادثات التي تمت مع مختلف السلطات حول هذا الموضوع، والمراسلات التي تلخص المحادثات قبل ارسال البانثر ومحادثات كيسنجن، وتود اللجنة كذلك المعرفة التامة بالتعليمات المكتوبة التي أعطيت الى سفيرنا في برلين لأجراء المفاوضات التي ادت الى اتفاق الرابع من تشرين الثاني ١٩١١، وبيان كافة الملاحظات حول احتلال اسبانيا للقصر والعرائش...^(١).

عقدت اللجنة الخاصة في مجلس الشيوخ جلستها في التاسع من كانون الثاني ١٩١٢ وجرى مناقشة حادة بين وزير الشؤون الخارجية دي سلفا وعضو مجلس الشيوخ جورج كليمنصو Georges Clemenceau (١٩٠٢-١٩٢٠) حول المفاوضات مع المانيا ، وصف فيها كليمنصو رئيس الوزراء كايو بأنه غير جدير بالثقة بعد إجرائه مباحثات سرية مع المانيا بواسطة الالمانى ديلانكين Delankin خارج الأطر الدبلوماسية حول قضية المغرب، وتنازله عن مستعمرة الكونغو الفرنسية بأكملها، وطلب من وزير الخارجية عرض المراسلات الدبلوماسية كافة مع السفير الألماني في باريس، مما أوقع دي سلفا في غاية الحرج، واجاب قائلاً: "اني لست مضطراً للإجابة عن اسئلة اللجنة" وابلغهم بأنه سوف يقدم استقالته^(٢).

أوضح كايو أمام لجنة مجلس الشيوخ في أثناء مداخلة يشنون احد اعضاء اللجنة ، الظروف التي بموجبها جرت المفاوضات ، والتي ادت الى تنازل فرنسا عن كامل الكونغو وصولاً الى حدود الكامبيرون، وأعلن بصوت عال عن طبيعة المفاوضات الفرنسية الالمانية قائلاً: " ان المفاوضات قد تمت بدون علم وزير الشؤون الخارجية ، واني اعطيكم كلمة شرف ، لم تكن هناك مساومات سياسية أو مالية من اي نوع، ولم تكن هناك مفاوضات خارج الاطر الدبلوماسية"، وبشكل مفاجئ سأل كليمنصو وزير الخارجية دي سلفا "هل يمكن لوزير الخارجية ان يخبرنا اذا كانت هناك اي وثائق تثبت ان سفيرنا في برلين اشتكى من تدخل بعض الاشخاص في المفاوضات الفرنسية الالمانية" امتنع دي سلفا عن الاجابة وحاول رئيس الوزراء الإجابة عوضاً عنه الا ان كليمنصو قاطع كلامه قائلاً: " السيد رئيس الوزراء اني لا اتحدث اليكم لقد طرحت السؤال على وزير الخارجية" تردد وزير الخارجية عن الاجابة في بداية

⁽¹⁾L'echo de paris," la lettre de M. Boureois a M.Caillaux ce que demande la commission" No:10004. 27 December 1911.

⁽²⁾Le matin."m de selves n'est plus ministre", No: 10179, 10 janvier 1912.

الامر لكنه اجاب قائلاً: "ايها السادة اني عالق بين الاهتمام بالحقيقة، والواجب الذي تحتمه علي وظيفتي"، لذلك طلب من اللجنة عدم الاجابة عن السؤال الذي وجهه كليمنصو له، وقد ابدى الاخير بأنه لم يكن قانعاً بامتناع دي سلفا عن الاجابة قائلاً: "قد تكون اجابتك صحيحة او مقنعة لاعضاء اللجنة ولكن بالنسبة لي لا يمكن قبولها، ولا يمكن ارضائي، لا يمكن ارضاء الرجل الذي امامك الا بإظهار الاسرار الخاصة بالمفاوضات" الامر الذي وضع اللجنة بصمت رهيب^(١).

كان التناقض الواضح بين كلام كايو الذي اقر بعدم وجود مفاوضات سياسية او مالية، وشهادة وزير خارجيته التي يكتنفها الغموض وأثارت الدهشة والاستغراب لأعضاء اللجنة، وفي خضم هذا الانزعاج تقرر تأجيل الجلسة الى اليوم التالي، وفي هذه الاثناء انتقل دي سلفا ورئيس وزرائه كايو، وكليمنصو الى غرفة مخصصة للوزراء داخل مجلس الشيوخ وجرى جدال مدته ربع ساعة تقريباً، طلب كليمنصو من وزير الخارجية ان يوضح جميع النقاط التي يعرفها عن المفاوضات، وان يبين رأيه في السياسة الخارجية التي كانت تتبعها الحكومة الفرنسية مع المانيا، انسحب كليمنصو بعد ذلك^(٢)، في هذه الاثناء قدم دي سلفا استقالته من منصبه مبرراً ذلك بكونه غير مستعد لتحمل مسؤولية سياسة خارجية لم يكن موافقاً عليها^(٣)، وعلى هذا الاساس قرر كايو عقد جلسة لمجلس الوزراء لدراسة الوضع المستجد الذي خلق داخل الحكومة تناقضاً خطيراً^(٤).

اصدر كايو في التاسع من كانون الثاني عام ١٩١٢ بياناً، اوضح فيه مدى اخلاصه في عمله لمصلحة بلاده، وحرصه على قول الحقيقة امام لجنة مجلس الشيوخ جاء فيه: "استطيع ان اقول لكم بكل ضمير، اني اخبرت لجنة مجلس الشيوخ اليوم بالحقيقة، كان من واجبي المساعدة بكل الوسائل المتاحة لي، لدعم دبلوماسيتنا، لذا رحبت بكل من قدم لي المساعدة، تمكنت من تعويض اوجه القصور بهذه الطريقة لكنني كنت دائماً اجيب بصراحة على اولئك الذين ساعدوني بأن هناك سفيراً في برلين مسؤول عن المفاوضات وهو الوحيد الذي لديه

(1) Le Figaro, "Demission de M.de selvas ministre des affaires etranges, A la commission senatoriale ,Une parole de, M.Caillaux, une question de M.Clemenceau ,Le silence de m.de selves, Conseil de cabinet, Offre de portefeuille a M. Delcasse", No:10, 10 janvier 1912.

(2) The New York Herald,"French Cabinet Resigns Followiny Premiers Faliure to Fill Rosts", No: 543, 11 January 1912.

(3) K. John F.V., France and the origins of the first war, Op.Cit, P. 47.

(4) Le Figaro, "Demission de M.de selvas ministre des affaires etranges Une parole de, No:10, 10 janvier 1912

تفويض بالتحدث نيابة عن فرنسا، لا اريد المزج بين المفاوضات الرسمية وغير الرسمية،
وانني دائماً كنت اطلع كل شخص بمعلوماتي لمن يرغب معرفة ذلك"^(١).

أعربت الصحافة الفرنسية عن سخطها على الطريقة التي أجرى بها كايو مفاوضات سرية مع الحكومة الألمانية، إذ أن الأخير كان يظن أن التقرب من ألمانيا سيحقق فائدة أكثر من محتوى الاتفاقية، ويستدل على ذلك من البرقية التي خرجت من السفارة الألمانية في باريس إلى برلين، والتي قد تم اعتراضها من قبل قسم فك وتشفير الاتصالات الدبلوماسية في مقر وزارة الخارجية الفرنسية الذي يسمى بـ "الغرفة السوداء" Cabinet Noir على الرغم من ذلك، أبدى بوانكاريه عدم اعتراضه على اتفاقية الرابع من تشرين الثاني ١٩١١، التي وافقت فيها ألمانيا على وضع المغرب تحت الحماية الفرنسية مقابل استقطاع مقاطعتين في الكونغو الفرنسية، حاول كايو اصلاح مجلس الوزراء الفرنسي من خلال إعطاء منصب وزارتي الخارجية والبحرية إلى بوانكاريه وديلكاسيه على التوالي لكنهما رفضا ذلك، فرفض بوانكاريه ربما كان بسبب توقعه أنه سيطلب منه تشكيل وزارة جديدة^(٢).

استقالت حكومة كايو بشكل جماعي في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩١٢، وتم استدعاء رئيس مجلس الشيوخ ليون بارجو الى القصر الملكي الاليزيه من قبل رئيس الجمهورية كليمنت أرمان فالير Clément Armand Fallières (١٨ شباط ١٩٠٦-١٨ شباط ١٩١٣) لإجراء مشاورات سياسية من اجل حل الازمة^(٣)، وبعد ذلك أصبحت الازمة على أشدها، لأن فرنسا أصبحت بدون حكومة و غير قادرة على التصديق أو التوقيع على الاتفاقية ممّا يعني تعرضها لدخول الحرب في حال رفض الاتفاقية^(٤).

شعر الرأي العام الفرنسي بالانزعاج من جراء ذلك، وعدها بمثابة ازمة وطنية ودولية، وقد عرضتها الصحافة الفرنسية على نطاق واسع ، فعلى سبيل المثال أوضحت صحيفة بول دو كاسانيك Paul De Acssagnac الفرنسية التي تتبنى الايدلوجية النابليونية في مقال لها جاء

(1) Le Journal , " Un grave incident sur L'Accord- Allemand provoque la demission De Selves", No:7045, 10 Fevrier 1912

(2) K. John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit.,p. 47.

(3) Le matin , "premiere journee de crise", No:10181. 12 janvier 1912

(4) K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit p. 47.

تحت عنوان " الخيانة العظمى لجوزيف كايو"، كما اصدرت أيضاً صحيفة ليكودو باريس L'Echo De Paris سلسلة من المقالات للكاتب البرت دي مون Albert De Mun ضد كايو تحت عنوان " تذكرة جونيوس" هاجمت بقوة البرلمانيين الذين صوتوا على الاتفاقية في مجلس النواب، وكتب الصحفي النابليوني ارنست جودت Ernest Judet، في صحيفة كلير الفرنسية Éclair: " انها كارثة ومعها انهار النظام بأكمله ". ووجد لهذه الازمة صدى في صحيفة ليبرتي Liberte ، فوصفها جورج بيرثوليت Georges Berthoulat بـ"الازمة الوطنية" حيث كتب بالصحيفة يتعين على الرئيس الفرنسي ارمان فالير: "اليوم سوف يلعب واحدة من اخر اوراق الجمهورية" ^(١) لذا حرص في اعادة اختيار شخصية رئيس الوزراء على ثلاث اسس رئيسية: تجربته في الشؤون العامة، ما يمتلكه من خبرة، ونزاهته ^(٢).

أستدعي بوانكاريه الى قصر الاليزيه من قبل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ وعدد من رؤساء الحكومة السابقين يقول بوانكاريه: " لقد تم استدعائي الى الإليزيه من اجل عقد مباحثات مع السيد رئيس الجمهورية ، وابلاغه بمقررات لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بفحص الاتفاق الفرنسي الالمانى ، والتشاور بشأن الأزمة السياسية التي سببتها الاستقالة الجماعية لمجلس وزراء السيد كايو، لقد تم عرض تشكيل الحكومة الجديدة علي من قبل السيد ليون بارجوا والسيد دي لكاسيه والسيد ارمان فالير وطلبت منهم امهالي يومين للتشاور. يجب أن اعترف بأن الأزمة الراهنة محرجة جداً لفرنسا وعلي شخصياً قبول هذه المخاطرة" ^(٣).

وعلى هذا الاساس تم اختيار بوانكاريه رئيساً لمجلس الوزراء الفرنسي، وفي الوقت نفسه تولى وزارة الشؤون الخارجية التي اولاهها اهتماماً كبيراً ، كان الشعور بالوطنية الفرنسية لدى بوانكاريه عالٍ جداً، وأراد ان يسخر اهداف سياسته الخارجية لاستمالة حماسة الراي العام الفرنسي له ^(٤)، فقد حظيت وزارته بدعم شعبي واسع اعطاه تفويضاً خاصاً من خلاله تتمكن فرنسا استعادة مكانتها الوطنية ودورها الدولي، بفضل هذا الدعم الشعبي اصبح لديه القدرة في التعامل مع

(1) M. Pierre, Poincare,(Fayard, paris, 1984), p.249.

(2) J. F.V.Keiger, Raymond poincare,(Cambridge university press, 1997),p.125.

(3) LE MATIN," M. Fallieres negocie"ce que dit M.Poincare" ", No 10182, 13 janvier 1912.

(4) K.John F.V, , France and the origins of the first war, Op.Cit, ,p.47.

المكاتب او الدوائر الرسمية المتمردة والسلك الدبلوماسي، وقد وصفت حكومة بونكاريه بأنها (وزارة الكفاءات)^(١). هذا الفريق الوزاري القوي اتاح لبونكاريه التركيز على وزارة الخارجية^(٢).

كان لدى بونكاريه تصميم واضح في الحفاظ على مكانة فرنسا في اوربا، فأشار في اعلانه الوزاري أمام مجلس النواب في السادس عشر من كانون الثاني ١٩١٢، المملوء بالفخر الى حقيقة مهمة هي ان الحكومة الجديدة مثلت جميع المكونات الفرنسية،^(٣) معلناً عن نيته في توحيد الفريق المؤيد للنظام الجمهوري في شعور واحد، ثم حدد اهدافه ورسم مسار سياسته بدءاً من السياسة الخارجية لفرنسا: إذ أكد على ضمان التصديق النهائي على الاتفاقية التي صوت عليها مجلس النواب، وتنظيم الحماية المغربية من خلال المحافظة على علاقات المجاملة والصرافة مع اسبانيا،^(٤) وتضمن برنامجه الحكومي ايضاً الحفاظ على نظام التحالفات والصداقات الفرنسية والرغبة في السلام، لكنه أشار الى نقطة تحذيرية في نهاية خطابه قائلاً "نحن بلد مسالم، على الرغم من كوننا كذلك، وهذا لا يعني بأن نبقي بهذا الشكل تجاه كل الاحتمالات، ونعتمد المساواة في حقوقنا وواجباتنا. وسيكون الجيش والبحرية هدفنا المنشود"، تمت المصادقة على الإعلان الوزاري بأغلبية ٤٤٠ صوتاً مقابل ٦ أصوات. وامتنع ١٢٣ عضواً عن التصويت وكان فوزاً ساحقاً للحكومة الجديدة^(٥). التي امتنع فيها الاشتراكيون وكذلك جزء

(١) تتألف الوزارة من: بونكاريه رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للشؤون الخارجية ، واثنين من كبار الاشتراكيين السابقين هما: ارستيد برياند Briand نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدل، ودليكاسيه وزارة البحرية، وستيج Steeg وزيراً الداخلية، وميلران Millerand وزيراً للحربية، وتولى جان دبوي Jean Dupuy وزارة الاشغال العامة، وكلوتر Klotz وزارة المالية، لمبران Lebran وزارة المستعمرات، جست Guist وزير التعليم العام والفنون الجميلة، بامس Pams وزير الزراعة، أف دافيد F.David وزير التجارة ، ليون بورجوا Leon Bougeos وزير العمل.

Le Matin, "M. Raymond Poincare forme son cabinet", No: 10183, 14 janvier 1912; K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,p. 48.

(2) Ibid,p. 48.

(3) G.Wright ,Raymond poincare and the french presidency,(stanford university,1942),p.26.

(٤) اما في مجال السياسة الداخلية اعلن بونكاريه عن "ميزانية متوازنة بإخلاص" ، "الدفاع عن المدرسة العلمانية" ، وضع ثابت لموظفي الخدمة المدنية ، "السعي إلى الإصلاح الانتخابي" ، أي تصويت على اساس التمثيل النسبي، وكان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو التحول الواضح إلى ضريبة الدخل إذ أعلن أنه من الضروري "التعجيل بالتصويت على إصلاح ضريبي يؤدي أخيراً من دون إجراءات مزعجة إلى توزيع أكثر إنصافاً للرسوم العامة". يمكن لهذه الصيغة الذكية والغموض أن ترضي كلاً من الخصوم والمؤيدين مؤقتاً.

Francios Roth, Raymond Poincare,librairie artheme,Fayard, Paris.2000.p 218.

(5)G.Wright,Op.Cit,p.26.

صغير من اليمين عن التصويت، وحظيت الوزارة بتأييد الجمهوريين الاشتراكيين و الراديكاليين الاشتراكيين واليسار الراديكالي. وبالرغم من إبعاد معظم التقدميين عن الحكومة الا انهم صوتوا لصالحها. قام الجهاز الراديكالي المعادي سرّاً لوزارة بوانكاريه ، بكتمان سخطه عليها ، لأن الدعم الذي حصل عليه بوانكاريه من الصحافة السائدة أجبره على الانتظار لأيام قبل الشروع في عمليات المضايقة التقليدية. الاشتراكيون الموحدون هم الوحيدون الذين صوتوا ضده^(١) .

من الجدير بالذكر ان وزارة الخارجية قبل مجيء بوانكاريه كان لديها تقاليدھا الخاصة المتمثلة في الاستقلال والحصانة من التدخل البرلماني ولھا جذور راسخة في الطبقة الارستقراطية، كان اغلب اعضائها معتدين في انفسهم وآرائهم التي يعتبرونها هي الصواب وغيرهم على خطأ، ومتكبرين، يشددون على الخصوصية التي يمكن وصفها بأنها تافهة، فهم يقرّون بالشوفينية الباريسية في اغلب لقاءاتهم ، وهذا النهج يختلف تماماً عما يسعى اليه بوانكاريه كجمهوري يؤمن بدرجة معينة من المشاركة البرلمانية في الشؤون الخارجية والطبقة الوسطى ومعاداته لرجال الدين، ويرتاب من الأرستقراطيين واليمين المتطرف ، وكمحامٍ متزمت عد النقاهات والخصوصية بأنها ازدراء بوصفه زاهداً بالخصوصية، وتبنى الاخلاق الصارمة مقارنة مع تراخي الاخلاق الباريسية^(٢). لذا قام بوانكاريه مباشرةً بعد استلامه وزارة الخارجية بإعادة تنظيم الوزارة بحيث جعلها اداة فاعلة لتنفيذ سياسته^(٣)، وإضفاء طابع المهنية العالية على الجهاز الاداري والدبلوماسي للوزارة، فكان هذا العمل ناجحاً بشكل كبير^(٤).

كان الرأي العام الفرنسي واثقاً بقدرات بوانكاريه، على العكس تماماً من اعضاء وزارة الخارجية الاكثر خبرة الذين يشكون في تحقيق ذلك، إذ اظهرت لهم التجربة ان اعادة وزارة الخارجية الى المسار الصحيح مهمة شاقة لأي وزير مهما كانت وزارته قوية ومن هؤلاء بيير دي مارجري Pierre De Margerie (١٩٠٩-١٩١٢) سفير فرنسا في الصين والمتعاون المستقبلي الوثيق مع بوانكاريه، الذي قال متشائماً: "وزارة خارجيتنا الضعيفة حاولت كثيراً، بعد غياب اربع سنوات ووجدتها غير منظمة في جميع اركانها والاصلاح سوف يكون بدون معنى

(1) R. Francios, les moderes dans la vie politique francaise 1870-1965,(nancy,2000) ,pp.287-297.

(2) K. John. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,p .48.

(3) K. J. F. V., Patriotism, politics and policy in the foreign ministry, 1880—1914,(London, 1991), p. 255.

(4) M.B.Hayne.the franch foreign office and the origin of the first world war,claredon press Oxford ,1993.p.230.

كافٍ لوضع الأشياء في مكانها الصحيح، ان اختيار الشخصيات هو الذي ازعجني كثيراً، وسوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن تغيير شخص واحد سيكون كافياً لضمان العمل الطبيعي والاقسام الادارية للوزارة انه هواء في شبك، يحتاج للتغيير، لكن هل هناك امكانية؟ هل سيكون من الممكن اعادة السيطرة على مقاومة الضغط السياسي الذي سيصر على الحفاظ على المندوبين الذين كان ينبغي ارسالهم الى الخارج منذ فترة طويلة" ايضاً السفير الفرنسي ليون جيفري Léon Geoffray ، كان يشعر بالتشاؤم ذاته فيقول: "يقال ان الوزير في نيته اجراء بعض الاصلاحات الكبيرة والتغييرات المهمة بين كبار الموظفين، قال لي ذلك شخصياً.....ولكن كثيراً ما ينزلق الكوب من الشفة، لقد سمعنا الكثير عن هذه التغيرات لدرجة اننا لا نزال نشك في ذلك مرة اخرى"^(١)

كان بوانكاريه مصمماً على تركيز السلطة بين يديه، لذا عمد على ترتيب وزارة الخارجية على الأسس الآتية: اختيار تشكيل مجلس استشاري داخلي inner cabinet يضم موظفين مخلصين وكفؤين للعمل حصراً مع الوزير بشأن المسائل الكبرى، اعادة تنظيم الادارة المركزية بشكل انتقائي ومحدودة، صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل شبه دكتاتوري، من خلال اتخاذ القرارات الرئيسة جميعها بشكل شخصي او بتعاون مع المجلس الاستشاري الداخلي. بعد اربعة ايام من تولي بوانكاريه الوزارة اعتمد في اختيار موظفيها على السفير الفرنسي في لندن بول كامبون ، لما يتمتع به من خبرة دبلوماسية طويلة، وكان على بوانكاريه ان يقوم بثلاث مهام: تعيين رئيس للمجلس الاستشاري الداخلي، ومدير سياسي وتجاري، فأنشأ منصباً جديداً هو مدير المفوضين directeur-adjoint خلال مدة قصيره، وهذا من شأنه ان يشكل المجلس الاستشاري الداخلي، وقد اقترح بول كامبون على بوانكاريه تعيين اميل داشنير Emile Daeschner رئيساً للمجلس الاستشاري فوافق بوانكاريه على ذلك، أما بالنسبة للمدير السياسي فأقترح كامبون اسمين^(٢) هما البرت لكراند Albert Legrand الذي يعمل في سفارة روما ، بيير دي مارجري سفير فرنسا في الصين^(٣). لكن بوانكاريه استدعى صديق الدراسة مورييس باليجيو Maurice palugue الذي كان سفيراً في صوفيا وعينه رئيساً للمكتب السياسي في وزارة الخارجية^(٤).

(1) K. John. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,pp.48-49.

(2) Ibid,pp. 49.

(3) K. John. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P .50.

(4) M.B.Hayne. The French foreign office and the origin of the first world war,(claredon press Oxford ,1993).p.230.

كان بوانكاريه يقرأ البرقيات والتقارير المرسلة من السفراء وممثلي فرنسا في الخارج جميعها، وغالبا ما كان يكتب الإجابات والملاحظات والتعليمات بنفسه من دون التوقف عن ممارسة السيطرة على السياسة العامة لوزارة الخارجية، التي ربط سياستها بالسياسة الدفاعية للدولة ، وعمل بشكل وثيق مع وزير الحرب الجديد ألكسندر ميلران Alexandre Millerand (١٩١٢-١٩١٣)، ووزير البحرية ديلكاسيه (١٩١١-١٩١٣)، وكان اقرب المتعاونين مع بوانكاريه هما: الدبلوماسيين المحترفين ، والوزيرين المفوضين ويليام مارتن William Martin وجول دوشنر Jules Dœschner الذين كانا متعاونين مع موريس روفير Maurice Rouvier رئيس لجنة الاشراف في مجلس الشيوخ عام (١٩٠٩-١٩١١) وبول كامبون^(١).

اتفق هؤلاء الاشخاص على تحقيق انتعاش وطني من دون اثاره التوتر الدولي ، وعدم الانجرار الى مرحلة جديدة من التوتر في العلاقات السياسية مع المانيا ، لا سيما وأن ازمة أغادير لا تزال راسخة في عقول الفرنسيين ، كان مفتاح هذا الانتعاش هو تحسين اداء التحالف الفرنسي الروسي، وتحديث القوات المسلحة الفرنسية، لم يغير بوانكاريه مواقع السفراء الفرنسيين فعمل مع الجميع امثال: بول كامبون في لندن، وجول كامبون في برلين، وكاميل بارريير Camille Barrère (١٨٩٧-١٩٢٤) في روما، وموريس بومبارد في القسطنطينية، وجورج لويس في سان بطرسبورغ، الذين سرعان ما ادركوا بان لديهم رئيساً قوياً في بعض الاحيان ولا بد من اتباع تعليماته ، واحتجوا على ملاحظاته الدقيقة التي لم يعتد عليها الوزراء السابقين، وتأكيداً لهذه الدقة كتب بول كامبون الى شقيقه جولز: "بوانكاريه يحتفظ بسجلاته كمحامي" و " تحت قلمه لا وجود لأي مجامله"^(٢).

بعد ان وضع بوانكاريه برنامجه الاصلاحى الذي أنشأه لوزارة الخارجية، والذي حظي بإشادات الصحف الفرنسية ومنها صحيفة لو جورنال Le Journal الفرنسية في مقالاتها الموسومة: بعنوان (التغيرات المهمة في وزارة الخارجية) ، ومما جاء فيها: " ان النظام الذي

(1) R. Francios, les moderes dans la vie politique francaise 1870-1965, nancy,2000,p.287-220.

(2) Ibid,p.287-221.

وضعه بوانكاريه سيسهل الى حد كبير تسيير عجلة وزارة الخارجية^(١)، وبعد وضع الأسس الرئيسية التي أدارها من خلالها الوزارة أصبح قادراً على وضع سياسته موضع التنفيذ، إن تعيينه بعد أزمة اغادير جاء كمنقذ للنظام والكبرياء الوطني الفرنسي^(٢).

أكد بوانكاريه في خطبة له امام البرلمان ان فرنسا قوة كبرى، وانها لن ترضخ الى التحالف الثلاثي، هذه السياسة تبدو انها من اولويات السياسة الخارجية للرئيس الجديد الذي وضع محور سياسته على ثلاث نقاط: فرض الحماية على المغرب، اعادة صياغة الاتفاق الودي مع بريطانيا التي هزتها سياسة التقارب مع المانيا في عهد كايو، التحالف العسكري مع روسيا^(٣).

اولى المهام الملقاة على عاتق وزير الخارجية الجديد هي مصادقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية الفرنسية الالمانية^(٤)، رئيس اللجنة المكلفة بصياغة المعاهدتين اللتين وقعتا عليهما فرنسا والمانيا في الرابع من تشرين الثاني ١٩١١، الكسندر ريبوت Alexandre Ribot، والمقرر الجديد للجنة ببيير بودين Pierre Baudin، عندما بدأت مناقشات الاتفاقية في مجلس الشيوخ الفرنسي في يوم الاثنين الخامس من شباط ١٩١٢، اهتموا بما طرحه بوانكاريه الذي بذل جهوده من اجل الاسراع في التصديق على الاتفاقية، وبدا بوانكاريه في الجلسة حريصاً على تهدئة اجواء المناقشات الحماسية بين الرافضين للاتفاقية والمؤيدين لها، امثال كليمنصو الذي كان هو الشخص الوحيد الذي على علم بشأن فك الرسالة المشفرة^(٥).

عند مناقشة مضمون الاتفاقية الفرنسية- الالمانية في مجلس الشيوخ ابدى بعض النواب اعتراضهم الشديد، ومنهم على سبيل المثال العضو ديسكورس ميلان Discourse de M. melilne الذي انتقد القضايا الاقتصادية المتعلقة بها، مؤكداً التدقيق في هذا الاتفاق^(٦) قائلاً "انا مقتنع بأننا سلكنا طريقاً خاطئاً عن طريق رمي انفسنا في محمية غير ناضجة بعد ، يمكننا الاستمرار من الإفادة من المغرب من خلال قانون الجزيرة الخضراء واتفاقية ١٩٠٩ . تفاقت

(1) Le Journal, "Importante reforme au Quai D'Orsay", No:7240, 23 juillet 1912.

(2) K.John F.V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P.52.

(3) J. Chastenet,Raymond Poincare,Julliard,Paris,1948,p97.

(4) J. Chastenet.Op.Cit,p98.

(5) Raymond Poincare, Au Service de la France Le Lendemain D'Agadir,(Paris,1926),p.62.

(6) L'Echo do Paris,L'Accord France-Allemand, " Discourse de M. melilne", ,N0.10053. 11 Fevrier 1912.

الصعوبات الاقتصادية باتفاقية الرابع من تشرين الاول، ان وضعنا في المغرب لن يكون على الاطلاق كما هو في تونس، سوف نجد هناك العديد من الرسوم، ويبقى المغرب مميّزاً للاشغال العامة والسكك الحديدية والموانئ كما كان في اعقاب اتفاق الجزيرة... انه من الضروري اعادة التعريف الخاصة لتنظيم عمل التجارة ومع ذلك لايمكننا القيام بذلك الا تحت اشراف لجنة دولية..". وفي الختام اوضح بأن الحكومة الفرنسية اذا اردت ان تجني ثمار هذه الاتفاقية عليها تشجيع وارداتها من المغرب. مطالباً الحكومة ان تدقق في هذا الاتفاق واصلاح عيوبه لانه مرتبط بسياسة فرنسا الخارجية وبعبكسه ستتفاقم المشاكل الناجمة عن الاتفاقية^(١). وفي السياق ذاته اوضح كليمنصو وجهت نظره حول الاتفاقية امام مجلس الشيوخ الفرنسي، فقد رأى ان الاتفاقية لم تحقق اي فائدة لفرنسا، بل زادت من حدة الخلاف الفرنسي الالماني، لان الاتفاقية اظهرت المانيا كأنها فخورة بما حقته من مكاسب، وتسعى لفرض هيمنتها على العالم، فضلاً عن ذلك اردت ان تطبق مبدأ سياسة "الاجهاز على الجرحى بعد المعركة، ومحاولتها عرقلة اي تقارب فرنسي - بريطاني بما يحقق الترابط بين البلدين، ومن الجدير بالذكر اكد كليمنصو في خطابه عدم تجاهل الماضي مع المانيا قائلاً "... منذ عام ١٨٧٠ تعرضنا الى التهديد الالماني خمس مرات بالحرب، ولا يمكننا نسيان ذلك ابدأً، في ظل هذه الشروط والظروف، هل من الممكن التصويت على اتفاقية الرابع من تشرين الثاني"^(٢).

ذكرت صحيفة ايكو دي باريس في مقالها المعنون (فرنسا والمانيا) ان كليمنصو على غير العادة، كان يطلق عبارات متقطعة وقوية وفيها تطاول، ولم تكن كلمات خطابه حاسمة، وتصرفاته لا تتسم برزانة رئيس مجلس قديم، تعبيراً عن غضبه وعدم قناعته بالاتفاقية قائلاً "... انني مضطراً منذ الجلسة الأولى الى مقاطعة السيد بوانكاريه، وسأفعل ذلك بكل صدق... اريد انا وهو سلاماً بشرف وكرامة مع المانيا، انا أؤيد انشاء محميتنا في المغرب... ولكن حجة السيد بوانكاريه لم تقنعني.... في تاريخ العلاقات الفرنسية الالمانية بخصوص المغرب، فان اتفاق الرابع من تشرين الثاني ليس سوى يوماً واحداً، لقد ادت المفاوضات الغامضة الى ولادة نوع من

(1) Senat Session Ordinaire De 1912, Debats Parlementaires, Journal Officiel du 11 Fevrier 1912, Senat, 18 Séance, du 10 feviere 1912.

(2) L'Echo de Paris, "L'Accord France-Allemand, Discours de M. Clemenceau", N0.10053. 11 Fevrier 1912.

الوحش الدبلوماسي ، هذا الوحش لا يخلو من التشابه مع حصان طروادة الذي كان بمثابة عرض للسلام ولكن في داخله ضجيج الاسلحة^(١)، وقد ابدى استغرابه من ان هذا الاتفاق لا يتناسب مع عظمة فرنسا التي تمتلك مستعمرات تمتد في حدودها من المحيط الاطلسي الى سوريا الكبرى ، اذ ان هذا الاتفاق سوف يسمح بالتنازل عن جزء من مستعمراتنا في افريقيا ويقدم الى المانيا^(٢). وعلق ايضاً عضو مجلس الشيوخ جونفريير Genouvrier ، متعضاً من المحادثات السرية حول الاتفاقية وسأل دي سلفا عن محتوى البرقية المشفرة، الذي اجاب بعدم علمه بمحتوى البرقية، وكذلك معرفته عن المقابلات التي اجراها كايو بشكل غير رسمي، في الوقت نفسه انكر كايو معرفته بالبرقية^(٣)، بحجة ان غرفة فك الشفرات في وزارة الخارجية قد اعترضتها، استمرت مناقشات مجلس الشيوخ من يوم الخامس من شباط عام ١٩١٢ حتى حسمت في يوم العاشر منه ، تخللتها مداخلات عدد من اعضاء مجلس الشيوخ كان اهمها مداخلة ريبوت Ribot التي بيّن فيها الاسباب الموجبة للإسراع في التصويت على الاتفاقية^(٤)، على الرغم من إبداء بعض الاعتراضات، كما ذكرت صحيفة لو جورنال Le Journal والتي علقت ايضاً على مداخلة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بوانكاريه بأنها : " مداخلة وجيزة وحاسمة رد فيها بكل قوة وبالموهبة التي يمتلكها على منتقدي الاتفاقية"^(٥).

كانت هناك خطب لبعض الاعضاء منذ بداية المناقشات حول الاتفاقية في مجلس الشيوخ ، تشير الى ان بوانكاريه عندما كان مقرراً للجنة قد وجه انتقادات للاتفاقية؛ لأنها كانت

(1) L'Echo de Paris," L'Accord France-Allemand, Discours de M. Clemenceau", NO.10053. 11 Fevrier 1912.

(2) L'Echo do Paris, L'Accord France-Allemand" Discours de M. clemenceau" NO.10053. 11 Fevrier 1912.

(3) A.Pierre Op.Cit,P.62.

(4) امثال جارلس دبوي Charles Dupuy، دي كولين De Goulain، كودين دي فيلان Gaudin de Villaine، دي لاسكيس De Las Cases ، دي كونستانت De Constant ، بيير بودين Pierre Baudin ، كيوراناند Goirand ، وستيفن بيشون Stephen Pichon الذي قدم عرضاً مفصلاً عن الاتفاقية واعلن انه لايصوت عليها، وداناي D'Aunay لذي اكد انه سيصوت لصالح الاتفاقية، ريبوت Ribot ، وتناول ميلان Meline في خطابه المسائل الاقتصادية والكمركية بشكل رائع.

(5) Le Journal , "L'Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat", NO 7077, 11 Fevrier 1912.

تتضمن بنود لا تتفق مع المصالح الفرنسية، وبعد تولي بوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء تغير موقفه على اساس ان وضع فرنسا في المغرب مصون من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وقلل من شأن الفائدة المتحققة من الاحتفاظ بأراضي الكونغو^(١). وقد رد بوانكاريه في احدى المناقشات على ستيفن بيشون الذي انتقده كونه قد رفض الاتفاقية عندما كان مقرراً، مؤكداً على اهمية التصويت على الاتفاقية كما هي من دون تعديل رغم اعترافه بقصورها قائلاً "... اني اشترت الى اوجه القصور والغموض في المعاهدة وكنت قد حكمت عليها بعدم الموافقة، واذا كان لي مطلق الحرية في الاستئناف الان في هذا المجلس ومتابعة اللجنة للاستجابات المتتالية، لن اضطر الى تعديل الملاحظات التي قدمتها امام مجلس الشيوخ سابقاً، لكن منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من الانتقادات المفصلة للمعاهدة، توصلت بصفتي مقرراً الى ان هناك ضرورة للتصويت عليها". وقد بين بوانكاريه ان موقفه هذا لم يكن متناقضاً تجاه الاتفاقية معللاً سبب ذلك بأن وضع المغرب آنذاك مع المانيا كان حرجاً للغاية و يتطلب من فرنسا التعاضد عن قصور بنود الاتفاقية، وقد اشارة بوانكاريه ان موافقة احد المجلسين (مجلس النواب) على الاتفاقية كان نابعاً حتماً من أسباب مقنعة للغاية، وأن رفض مجلس الشيوخ للاتفاقية يؤدي الى وضع صعب بالنسبة لفرنسا مستقبلاً، وقد عبر عن دهشته لرفض بعض اعضاء مجلس الشيوخ للاتفاقية وعدم تقديرهم الصعوبات التي تواجه فرنسا في المغرب^(٢).

كانت وجهة نظر بوانكاريه حول تصديق المعاهدة تنطلق من كون ان فرنسا تنتمي الى الوفاق الثلاثي، وعلى مدى عشرين عاماً تقريباً، كانت مرتبطة بمعاهدة تحالف مع الامبراطورية الروسية، الا أن هناك اختلافات في النظام السياسي والتنمية الاقتصادية والرأي حول سياسة روسيا البلقانية والشرقية التي تعد معوقات حقيقية امام تسهيل ادارة هذا التحالف الذي اراد بوانكاريه ترسيخه، وعلى الرغم من ان فرنسا أفادت من الدعم الدبلوماسي البريطاني خلال ازمة اغادير، الا ان الوفاق الودي بين البلدين لم يكن مستنداً الى أية معاهدة او التزام متبادل، اما بالنسبة لدول التحالف الثلاثي فكانت كل من النمسا المجر وايطاليا اكثر تماسكاً مع المانيا. في ظل هذه الظروف لخص بوانكاريه سياسة فرنسا الخارجية قائلاً: "تحالفنا مع روسيا واتفاقنا

(1) Le Journal , "L'Accord Franco-Allemand définitivement ratifié au sénat", No: 7077, 11 Février 1912.

(2) Senat Session Ordinaire De 1912, Debats Parlementaires, Journal Officiel du 11 Février 1912, Senat, 18 Séance, du 10 fevrier 1912.

الودي مع انكلترا بنوده غير ملموسة في برنامجنا الخارجي. ان الجمهورية الفرنسية سلمية للغاية ولكنها ترى افضل ضمان للسلام في المحافظة بغيره على قوتها العسكرية والبحرية والمالية... في دفاع يقظ ومثابر عن حقوقنا ومصالحنا"، مؤكداً على انتهاج سياسة سلمية ودية مع دول الجوار قائلاً: "الحفاظ على العلاقات بين فرنسا والدولة المجاورة العظيمة بروح مسالمة مخلصة وعلاقات مهذبة وصريحة مستوحاة من الاحترام المتبادل للمصالح والكرامة"^(١).

لذلك اصر على موقفه في تصديق الاتفاقية بناءً على استنتاجاته اعلاه قائلاً "اليوم اقول لكم بحماس شديد، انها مسؤولية الحكومة، لن أغير رأيي وانني ذلك الرجل الذي تعرفونه، لقد لخصت استنتاجاتي بثلاث كلمات: المعاهدة ليست مثالية، ولا يمكن ان تكون مثالية، ولكن يبدو لي انه من الضروري ان يتم التصويت عليها"^(٢).

ومهما يكن من أمر فبعد ستة ايام من المناقشات حول الاتفاقية الفرنسية الالمانية في مجلس الشيوخ، تم التصديق عليها واعتمادها في العاشر من شباط ١٩١٢، بأغلبية (٢٢٢) صوتاً، مقابل (٤٨) صوتاً^(٣).

بدأت الحكومة الالمانية بعد المصادقة على الاتفاقية محاولاتها الجادة في تحقيق التقارب مع فرنسا، فحاول المستشار الالمني بثمان ان يقدم اعتذاراً عن حادثة اغادير من خلال لقاء اللوم بشكل مباشر على وزير الخارجية الالمني كيدرلن، وبحسب قوله ان الحكومة الالمانية حالياً في صدد اقصائه من منصبه^(٤)، فأصبحت التقارير الاولى للسفير الالمني في باريس فون شوين الى حكومته تحمل الطابع الايجابي تجاه بوانكاريه وسياسته بعد التصديق على الاتفاقية ، ورأى شوين ان بوانكاريه في شؤون البلقان كان حذراً ودفع باتجاه التفاوض للسلام، مما جعل العلاقات الفرنسية الالمانية تسير بالاتجاه الصحيح، حتى ان السفير الفرنسي في برلين جول كامبون اخبر بوانكاريه بأن الامبراطور والمستشار يؤيدان سياسة التقارب مع فرنسا، وتعبيراً عن

(1) R.Francios ,Op.Cit.p 221.

(2) Senat Session Ordinaire De 1912,Debats Parlementaires, Journal Officiel Du 11 Fevrier 1912,Senat, 18 Séance, Du 10 feviere 1912.

(3) Le Journal , L'Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat Par 222 Viox Contre 48" Dans un discours decisif,m Poincare fait justice des derniers objections", ,NO 7077,Fevrier 1912.

(4) K.John F.V France and the origins of the first war, Op.Cit,P. 68.

هذا الارتياح^(١)، زار الامبراطور الالمانى السفارة الفرنسية في الثالث والعشرين من اذار ١٩١٢^(٢)، وتناول طعام العشاء وأثنى على الطريقة التي انتهت بها مناقشات المجلس بشأن الاتفاقية، ونقل جول كامبون المحادثة التي حصلت مع الامبراطور الالمانى الى بوانكاريه التي قال فيها الامبراطور: " اريد وابحث فقط عن تقارب مع فرنسا، لكنني اتلقى مكافئة كبيرة على نواياي في كل مرة اتخذ فيها خطوة باتجاهها، ترفضني فرنسا"، فسر كامبون كلام الامبراطور بأنه دليل على ان القيصر لديه ميل ورغبة مستمرة للتقارب مع فرنسا^(٣).

يتضح مما سبق ان بوانكاريه ، ومنذ تسنمه مهام رئيس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية تبنى سياسة اصلاحية في الهيكل الإداري لوزارة الخارجية مكنته من رسم سياسة خارجية جديدة تتطلبها ظروف المرحلة الحرجة التي كانت تمر بها فرنسا آنذاك، فقد اعتمد سياسة هدفها الحفاظ على التوازن الدولي بما يحقق مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتجنب البلاد التورط في حرب مع المانيا لا طائلة منها، ومحاولة تقاؤها من خلال اصراره على المصادقة على الاتفاقية الفرنسية الالمانية.

فرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى

سبق وان قدم السلطان عبد الحفيظ مذكرة تفاهم فرنسي مغربي في الاول من تشرين الاول ١٩١١، تتألف من (٢٧) فصلاً الى الحكومة الفرنسية تتضمن شروط التعاون بين البلدين، منها ما يتعلق بأملاك السلطان ومستقبله ومصالح الاسرة الحاكمة، وشروط اخرى تتعلق بالشعب المغربي ومصالح الامبراطورية الشريفة^(٤)، سلمت المذكرة للخارجية الفرنسية في السابع عشر من تشرين الاول من العام نفسه، وردت الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة من خلال رسالة بعثها وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا الى السفير المغربي محمد المقري، اذ اهملت كل المواد ذات الطابع السياسي، مما دفع السلطان التنازل عن كل مطالبه السياسية لا سيما التي لها

(1) R.Francios ,Op.Cit.p. 224.

(2) le figaro,Gullaume II,ambassade defraance,no:83, 23 Mars 1912.

(3) Quated from J. F.V.Keiger, Archives du Ministere des Affaires Etrangere, Jules Cambon to Poincare, 3 Mar 1912, Archives du Ministere des Affaires Etrangere, Jules Cambon Mss., 16, dos. Pichon - Z.

(4) الخديمي، علال ، الحركة الحفيضية أو المغرب قبيل الحماية الفرنسية، الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية ١٨٩٤-١٩١٢، (دار أبي قراق، الرباط، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٠ و ص ٢٢٥.

علاقة بالسيادة المغربية، لذلك أعلن موافقته على الاتفاق الفرنسي الالمانى عام ١٩١١، مقابل ضمان حقوقه الشخصية، وبهذا فتح السلطان ابواب المغرب على مصراعيها لاعلان فرنسا حمايتها على المغرب^(١).

بعد تصديق الاتفاقية الفرنسية الالمانية في العاشر من شباط ١٩١٢، وإنهاء التنافس الالمانى في المغرب، قررت فرنسا فرض نظام الحماية على مراكش، حتى تضيف على احتلالها طابعاً شرعياً^(٢)، لذلك فرضت فرنسا على السلطان المغربى عبد الحفيظ التوقيع على معاهدة الحماية في الثلاثين من اذار ١٩١٢، في حين وقع عن الجانب الفرنسى سفيرها في طنجة رينيو Regnault في مدينة فاس، وتضمنت المعاهدة (٩) مواد منحت فرنسا صلاحيات واسعة، جاء في ديباجة المقدمة: "حرصت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة السلطان على إقامة نظام في المغرب يقوم على تحسين النظام الداخلى والامن العام ويسمح بإدخال اصلاحات ويضمن التنمية الاقتصادية للبلاد"^(٣) تضمنت الاتفاقية النقاط الاتية:

١- اتفقت الحكومتان على إنشاء نظام جديد في المغرب يقر اصلاحات في مجال الادارة والقضاء والتعليم والاقتصاد فضلاً عن الشؤون المالية والعسكرية والتي تعدها الحكومة الفرنسية مهمة لإدخالها الى الاراضى المغربية، وسيحفظ هذا النظام الجديد الوضع الدينى، واحترام السلطان ومكانته، وتطبيق الدين الاسلامى، والحفاظ على المؤسسات الاسلامية لاسيما "الاحباس"، وتنظيم مخزن شريف(النخبة الحاكمة في المغرب) على اساس اصلاحي، وستحتفظ مدينة طنجة بالطابع الخاص الذي تم الاعتراف لها به، والذي سيحدد نظامها البلدى، وستتفاوض حكومة فرنسا مع الحكومة الاسبانية بشأن المصالح التي تتمتع بها الاخيرة في المغرب والتي تتعلق بالترتيب الجغرافى الخاص بالملكات الارضية الاسبانية على الساحل المغربى .

(١) سكيئة، حاج جيلاني ، يمينية، خرطمان، المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية-الاسبانية ١٩٠٧-١٩١٤، رسالة ماجستير، جامعة الجبالي بونعامة-خميس بومليانة، كلية العلوم الاجتماعية الانسانية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص ٢٩.

(٢) ابراهيم، حركات ، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية الى اقرار الحماية، ج ٣، ط ٢، (دار الرشاد الحديثة، المغرب، ١٩٩٤)، ص ٣٣٧-٣٤٢.

(٣) D.D.F. : 3 Série, Tome deuziem, No.278 ,paris, 30 Mars 1912, p.278.

- ٢- يوافق جلالة السلطان بعدم اعتراضه على فرنسا باحتلالها أراضي مغربية تجدها الاخيرة ضرورية لاستتباب الامن وتأمين معاملاتها التجارية، بشرط إعلام المخزن بذلك مسبقاً، ويعلن السلطان موافقته ايضاً على تولي الحكومة الفرنسية اعمال الحراسة على الاراضي والمياه المغربية.
- ٣- تتعهد الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم الدائم لجلالة السلطان المغربي ضد اي خطر يهدد سلامة شخصه أو عرشه أو اي شيء يضر بهدوء دولته، وسيقدم الدعم الفرنسي نفسه لوارث العرش وخلفائه من بعده.
- ٤- ستصدر الاجراءات التي يتطلبها نظام الحماية الجديد، من قبل السلطان او السلطات التي تنوب عنه، بناء على اقتراحات الحكومة الفرنسية ، ويشمل الامر ايضاً الضوابط الجديدة، وتعديل الضوابط الموجودة من قبل.
- ٥- يمثل الحكومة الفرنسية عند السلطان المغربي مفوض عام مقيم، يكون مسؤولاً عن تفويضات الحكومة الفرنسية في المغرب، ويعمل ايضاً على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، ويكون الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الاجانب في المغرب، وايضاً في العلاقات التي يقيمها هؤلاء الممثلون مع الحكومة المغربية ، كما يتولى وبصورة خاصة القضايا التي تهم الاجانب في المملكة الشريفة، وستكون له سلطة الموافقة على المراسيم جميعها التي يصدرها جلالة السلطان وله حق توقيعها نيابة عن الحكومة الفرنسية^(١).
- ٦- يتولى الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون مسؤولية تمثيل وحماية الرعايا والمصالح المغربية في الخارج، ويتعهد السلطان بعدم ابرام عقد ذي طابع دولي من دون موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية.
- ٧- تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة السلطان بالحق في تثبيت اسس اعادة التنظيم المالي باتفاق مشترك.
- ٨- يتعهد السلطان المغربي بعدم التعاقد مستقبلاً على نحو مباشر او غير مباشر على اي قرض عام او خاص ، أو منح اي امتياز بأي شكل من الاشكال من دون اذن الحكومة الفرنسية.

^(١) D.D.F: 3 serie, Vol,II, No.278, Traité conclu entre la France et le Maroc le 30 Mars 1912,pour L'organisation du Protectorat Français dans L' Empire Chérifien., 30 Mars 1912, Fez, p.278-279.

٩- تصادق هذه الاتفاقية من قبل الحكومة الفرنسية، ويتم تسليم نسخة منها الى السلطان المغربي في اقرب وقت ممكن^(١).

تباينت ردود الافعال الدولية بعد اعلان الحماية الفرنسية على المغرب والتي كانت نابذة من دوافع استعمارية بحتة، بالنسبة للموقف الالماني اصبح واضحاً بعد توقيع الاتفاقية الفرنسية الالمانية آنفة الذكر، والتي بموجبها تنازلت المانيا عن المغرب لفرنسا مقابل حصولها على الكونغو، أما موقف إسبانيا التي كانت لها روابط تاريخية قديمة مع المغرب بحكم موقعها الجغرافي القريب منها الذي يتيح لها بسهولة ان تمد نفوذها اليها، لا سيما وان لإسبانيا ممتلكات فيها تتركز على الساحل الشمالي منها ، ارادت الحفاظ عليها من السيطرة الفرنسية، الامر الذي عرقل الوجود الفرنسي في بادئ الامر، لذلك دخلت إسبانيا في مفاوضات مع فرنسا بوساطة بريطانية ، كانت نتيجتها موافقة اسبانيا على اعلان الحماية الفرنسية مقابل احتفاظها بنفوذها في المنطقة الساحلية الشمالية من المغرب، لذا كان موقفها ليس رغبة منها في احلال السلم، وانما جاء بعد تحقيق مصالح استراتيجية مهمة لها^(٢). اما روسيا فقد ابدت تأييدها لفرض الحماية الفرنسية على المغرب ويعد ذلك امراً طبيعياً كون روسيا جزءاً من الحلف الثلاثي الذي تشكل عام ١٩٠٧، الذي ضم فضلاً عن روسيا كل من فرنسا وبريطانيا^(٣). في حين كانت ردة فعل الولايات المتحدة الامريكية مغايرة للموقف الروسي فقد ابدت اعتراضاً واضحاً على التواجد الفرنسي حفاظاً على مصالحها التي رسختها الاتفاقيات المبرمة مع المغرب، وطالبت بان يكون لها نفوذ، في المنطقة مما أعاق المشروع الفرنسي في السيطرة على المغرب، ويمكن استجلاء هذه المعارضة عندما تجاهلت التوقيع على مسودة اتفاقية الحماية التي بعثت بها فرنسا اليها

(١) ابراهيم، حركات، المصدر السابق، ص ٣٤٤-٣٤٥؛

D.D.F: 3 serie, Vol,II, No.278, Traité conclu entre la France et le Maroc le 30 Mars 1912,pour L'organisation du Protectorat Français dans L' Empire Chérifien., 30 Mars 1912, Fez, p. 279.

(٢) كريمة بوخالفة و فايزة بوزيد ، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى (١٩١٢-١٩٢٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، شعبة التاريخ ، جامعة الجليلي بونعامة ، ٢٠١٦-٢٠١٧ ، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب ١٨٣٠-١٩٣٠، (دار الحكمة للنشر ، الجزائر، ٢٠١٠)، ص ٢٧٩.

بصفتها احد المشاركين في مؤتمر الجزيرة الخضراء، حاولت فرنسا ان تنثني الولايات المتحدة عن موقفها المعارض من خلال تعهدها بالحفاظ على مصالحها التجارية في المغرب لكن من دون جدوى، لأن الاخيرة طالبت بالحصول على تعويض على غرار مطالب الدول الاوربية من فرنسا، التي حصلت على تنازلات حققت مصالحها. وقد حصلت موافقة الولايات المتحدة الامريكية على الحماية الفرنسية في وقت لاحق، اما ايطاليا كان موقفها معارضاً، لأن العلاقات الدبلوماسية اصلاً كانت سيئة منذ الاحتلال الفرنسي لتونس عام ١٨٨١، لأنها كانت تطمح في الحصول على موطئ قدم في الشمال الافريقي، لكن موقفها تغير بعد توقيع اتفاق بينهما تم بموجبه تنازل فرنسا عن ليبيا لصالح ايطاليا مقابل حصولها على مراكش، وبالنسبة للموقف البريطاني كان معارضاً في بادى الأمر بسبب خشيتها من الهيمنة الفرنسية على منطقة البحر المتوسط والمحيط الاطلسي، اذ كانت بريطانيا تريد الحفاظ على مواقعها الاستراتيجية في هذه المنطقة، التي تمتلك فيها حامية عسكرية في صخرة جبل طارق تستخدمها لتدعيم مكانتها الاستعمارية، هذه الحامية تمارس ضغطاً في الجانب الاقتصادي على الحكومة المغربية لإدامة زخم العلاقات السلمية بينهما، وضمان استقرار المغرب الذي يعد امراً مهماً بالنسبة لبريطانيا انطلاقاً من اهمية موقع المغرب الجغرافي الذي يعد حلقة وصل بين الجزر البريطانية وجنوب افريقيا^(١).

بوانكاريه وسياسته تجاه الانزاس واللورين

بعث السفير الفرنسي في برلين جول كامبون في الثالث والعشرين من اذار عام ١٩١٢ رسالة شخصية الى بوانكاريه يعلمه فيها بأن تشارلز رينيه Charles Rene الذي ينحدر من اصول فرنسية، يشغل منصب الوكيل غير الرسمي السابق لوزارة الخارجية الالمانية وعضو لجنة التقارب الفرنسي- الالمانى، المعروف بتأييده القوي للتقارب بين البلدين، من جانب آخر كان بيونو فاريله Punau Varilla رئيس تحرير صحيفة لوماتن الفرنسية Le Matin، يسعى في الاتجاه ذاته، الذي اتصل من طريق كارو Caro احد مراسلي الصحيفة في برلين، وعرض رغبته

^(١) بوخالفة، كريمة، بوزيد، فايضة، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الاقصى (١٩١٢-١٩٢٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٢٦.

في لقاء تشارلز لتحقيق حالة من التقارب او التحالف الرسمي بين فرنسا والمانيا برعاية الصحافة^(١)، بوصفها لها تأثير كبير في الرأي العام الفرنسي ، إذ يصل عدد متابعيها الى نصف مليون قارئ، وعلن تشارلز استعداداه في التأثير على الرأي العام تجاه الوفاق الفرنسي الالماني^(٢)، ولتحقيق ذلك ذكر رئيس تحرير الصحيفة لتشارلز رينيه الذي التقاه في باريس كيفية احداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه المانيا من خلال التأثير في الرأي العام الفرنسي، قائلاً " يجب ان نبدأ في دوائر معينة ، وبعدد قليل من السياسيين. سنبدأ في اطار الحلف الثلاثي، وخاصة المفاوضات الفرنسية الاسبانية، وان نذكر بالسياسة الانانية لبريطانية العظمى" ، الا انه اشترط تسوية الالزاس واللورين بما يرضي فرنسا، فأجابه تشارلز بإمكانية منح الالزاس واللورين حكماً ذاتياً قائلاً " انه من المستحيل على الامبراطور ان يعيد الالزاس واللورين الى فرنسا، ولكن ربما يمكن للمرء ان يسعى الى اساس من الفهم يقوم على تحقيق استقلالية شبه كاملة للمقاطعتين"^(٣).

رغم ذلك كانت المانيا مستعدة لتقديم تنازلات كبيرة بشأن الالزاس واللورين، اذا تحولت السياسة الفرنسية صوب الجانب الالماني، ازاء ماتقدم لم يعلق جولز كامبون بوصف ان تشارلز رينيه ذهب ابعد مما كان يتصور كامبون، وقد ادرك الاخير انه بحاجة الى تعليمات من باريس قبل اتخاذ اي اجراء^(٤).

زار تشارلز رينيه السفارة الفرنسية في برلين في السابع والعشرين من اذار عام ١٩١٢ وقدم عرضاً ، اكد فيه : " ان المانيا ستكون على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة في الالزاس واللورين، وان المحادثات يمكن ان تستمر فقط اذا نظرت اليها الحكومة الفرنسية بشكل ايجابي"^(٥)، الا ان جولز كامبون قطع المحادثة بهذا الصدد مع تشارلز رينيه، ومع ذلك تجلّى اهتمام كامبون بهذه المبادرة من خلال دعوة المستشار الالماني بثمان الى السفارة الفرنسية في السابع والعشرين من اذار عام ١٩١٢ لتناول وجبة العشاء ايضاً إذ اعلن الاخير: "تمنى من أعماق قلبي السلام بين البلدين"، لكن مناقشات الرايخشتاغ للقانون العسكري الجديد في اذار

(1) D.D.F,3 serie, Vol,2, No.253, Jules Cambon a Poincaré, 23 mars 1912, p.254.

(2) K.John F.V. France and the origins of the first war, Op.Cit .p. 69.

(3) D.D.F,3 serie, Vol,2, No.253, Jules Cambon a Poincaré, 23 mars 1912, p.254.

(4) K.John F.V France and the origins of the first war, Op.Cit .p. 69.

(5) Ibid,P 70.

أثار الرأي العام الفرنسي ، فحاول جولز كامبون ان يقلل من اهمية ذلك، مبررا ان الصحافة الفرنسية لا تمثل الرأي العام في جميع انحاء البلاد^(١).

ارسل بوانكاريه في السابع والعشرين من اذار ١٩١٢، برقية الى سفيره في برلين في معرض رده على رسالته، اعرب فيها عن شكره له على المعلومات التي قدمها حول النهج الذي اتبعه تشارلز رينيه في السعي للتقارب بين البلدين، ومحذراً من استمرار رئيس تحرير صحيفة الوماتين في الطريقة الذي يتحدث بها لإثارة الرأي العام بأمور قد تنسب للحكومة الفرنسية، كما اوضح بوانكاريه لسفيره انه التقى قبل شهر مع بيونو فاريله الذي يؤمن بفكرة ان نكون بسلام مع المانيا وينبغي علينا ان لا نظهر لها انطباعاً سيئاً، في حين كان رأي بوانكاريه هو اتباع سياسة صريحة تجاه المانيا والتعامل معها كما هو الحال مع بقية الدول الاخرى^(٢).

ظل بوانكاريه مرتاباً من السياسة الالمانية، لانه يعلم ان سياستها الحاضرة لا يمكن ان تنقطع عن ماضيها، وفيما يتعلق بموقف الحكومة الألمانية ، قال بوانكاريه: "يبدو أن الحكومة الالمانية تسعى بعناد لا يكل إلى تقارب لا يسمح به إلا من خلال اجراء إصلاح كامل للماضي"^(٣). فهو يرى ان الحكومة الالمانية يجب ان تدفع تعويضات تتعلق بالالزاس الى الحكومة الفرنسية ، لكن بوانكاريه يعرف تماماً ان الامبراطور وبدعم الرأي العام الالمانى لم يكن مستعداً للذهاب الى هذا الحد، بل ان بوانكاريه يرى ان ما تقدمه المانيا بهذا الخصوص وحسب وصفه ارضاءات وهمية، لا يمكن للحكومة الفرنسية ان تخاطر بعلاقاتها مع روسيا وبريطانيا^(٤) قائلاً: "سوف تتعارض سياستنا مع انكلترا وروسيا، وسنقد جميع مزايا السياسة التي اتبعتها فرنسا لسنوات عديدة، ولن نحصل في الالزاس واللورين سوى الارضاء الوهمي ، وسوف نجد انفسنا في اليوم التالي معزولين وغير مؤهلين"^(٥) وقد رأى بوانكاريه أنه من الضروري تطبيق الاتفاقية مع ألمانيا بأمانة ، في الوقت نفسه، توطيد الاتفاقيات مع روسيا والوفاق الودي مع

(1) R.Francios Op.cit.p. 224

(2) D.D.F. :3 Série, Tome deuxieme, No.267,poincare a jules cambon ,paris, 27 mars 1912, p.263.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxieme, No.267,poincare ajules cambon, ,paris, 27 mars 1912, p.263.

(4) R.Francios Op.cit.p 224.

(5) Fernand Payen, Raymond Poincare Chez lui,au Parlement, Au palais Payen Fernand, (Grasset, Fernand Payen,paris. 1936),

بريطانيا، لأن ثقته بألمانيا يشوبها الشك والريبة ، فكانت سياسته الخارجية تقوم على اساس احداث حالة من التوازن، مع الاستمرار بتحسين القدرات العسكرية لفرنسا من خلال زيادة قيمة العناصر الهجومية أولاً وتعزيز الوسائل الدفاعية ثانياً، معتمداً في ذلك على وزير الحربية النشط والمجتهد ميلران والمدعوم بشكل ملحوظ من قبل رئيس الاركان بوات Paut ، فتمكن الاول من اعداد تنظيم القيادة العليا للجيش، وأبدى اهتماماً بتقدم الطيران العسكري، واستمر سعي بوانكاريه وميلران في حالة التقارب بين الجيش والسكان من خلال تسليط الضوء على الدور المشترك بينهما، الامر الذي ادى الى انتقدهما في بعض الاحيان وعد ذلك مظهراً من مظاهر القومية المشتركة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، اقامتهم مسرحيات عسكرية ابطالها متقاعدون عسكريون يجسدون الدور البطولي للجندي الفرنسي في باريس والولايات الاخرى وصرفت عليها اموال كثيرة^(١).

كانت سياسة بوانكاريه الخارجية القائمة على اساس الحفاظ على نظامي التحالف وفصلهما، يرى ان ضعف المانيا في تحالفها لا يتطلب من فرنسا تقوية اواصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا بل حسب المنطق الدبلوماسي الذي يؤمن به بوانكاريه كلما كانت المانيا اضعف قل تهديدها لفرنسا، أما رؤية جولز كامبون تنطلق من ايمانه بأن تجنب اي صراع اوروبي لا يكون الا من خلال ايجاد تحالف فرنسي الماني، فإذا كانت المانيا تعاني من مشاكل في ضعف تحالفاتها ينبغي على فرنسا الإفادة من الرغبة الالمانية في تحقيق التقارب بين البلدين في هذه المرحلة ووضع اسس لعلاقات مستقبلية افضل، واستغلال خوف المانيا من سياسة التطويق التي بالتالي ستدفع الاخيرة الى بذل جهد اكبر لبناء قوة عسكرية تؤدي حتما الى سباق تسلح في اوربا لا مفر منه^(٢).

كانت هناك محاولة ثانية لتشارلز رينيه الغاية منها التوصل الى اتفاق بشأن الالزاس واللورين في التاسع والعشرين من نيسان ١٩١٢، بتوجيه شخصي من وكيل وزير الخارجية الالمانى، والسفير الالمانى في باريس، والسفير السابق في فرنسا الامير رادولين Radolin (١٩٠١-١٩١٠) المؤيد للتقارب الفرنسي الالمانى، من اجل التوصل الى اتفاق مع

(1) R.Francios, Op.Cit.p 223.

(2) K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,P 70

فرنسا على أساس الحياد والاستقلال التام للالزاس واللورين، فالامبراطور الالماني اراد تحقيق السلام اكثر من مجرد التقارب في العلاقات الدبلوماسية ، لكن جهوده احبطت من قبل اعضاء في حكومته مثل كيدرلن، الا ان الحكومة الفرنسية تجاهلت ذلك الامر الذي دفع كامبون الى تحذير حكومته من تدهور العلاقات بين البلدين، محاولاً الابقاء على حالة من الانفراج في العلاقات الدبلوماسية الى حين توافر ظروف اكثر ملائمة^(١).

بناء على ما سبق، وفي اطار تخفيف حدة التوتر وتحقيق نوع من التقارب في العلاقات بين البلدين ، قدم السفير الفرنسي في برلين رأي، مفاده أن مسألة الالزاس واللورين لا ينبغي السماح لها بإفساد العلاقات الفرنسية - الالمانية؛ لأنه يرى ان مسألة عودة الالزاس واللورين اصبحت غير واقعية، وإن اغلب الفرنسيين الذين ينادون بها اختفوا عن الساحة ، حتى ان الكتب في المدارس الثانوية كانت تشير الى الحكم الذاتي للمقاطعتين ، واصبح جزء كبير من سكان الالزاس واللورين يميلون الى جانب الحكومة الالمانية في حين اعتقد اخرون ان استقلال الالزاس واللورين يجب ان يكون أساساً للتقارب الفرنسي الالماني، كما تعرضت حركة الالزاسيين القريبة من القوميين الفرنسيين الى الهزيمة في انتخابات الرايخستاغ عام ١٩١٢، لان غالبية السكان ادركوا ان أية حرب مستقبلية ستخرب وطنهم مرة اخرى، لذلك فضلوا السلام على النزاع، واستقالة معظمهم^(٢).

كان جولز كامبون يعلم ان مسألة الالزاس واللورين تمثل عائقاً بوجه أي تقارب فرنسي الماني، ورأى ان الحل يكمن في تطوير العلاقات الفرنسية الالمانية بما يضمن تسوية مسألة الالزاس واللورين، والبحث عن حلول ناجعة للمشكلة تقود الى تحقيق التقارب. ومن الجدير بالذكر ان جولز كامبون جدد مناشداته الى بوانكاريه لتوثيق العلاقات الفرنسية الالمانية بعد انتصار ايطاليا على الدولة العثمانية في الحرب الطرابلسية، وبعد اعلان حرب البلقان الاولى، من خلال التأكيد على الالتزام المشترك بسلامة الامبراطورية العثمانية والمصلحة المشتركة في تسوية الحرب والتوصل الى اتفاق بشأن المصالح المتبادلة، الا ان بوانكاريه رفض الاقتراحات

^(١)K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit ,P 70.

^(٢)Ibid,,PP 70-71.

المطروحة جميعاً لأنها لا تتضمن مشاركة روسيا وانكلترا، ويرجع سبب ذلك الى شكه في نوايا الالمان ومقترحاتهم التي كان هدفها هو تشكيل مجموعة دبلوماسية لعزل روسيا^(١).

كانت رؤية جولز كامبون تجاه مسألة الالزاس واللورين غير مقبولة لدى بوانكاريه ومؤيديه في مجلس النواب اخيراً امر القيصر بالانسحاب الالمانى من المغرب وانتهت الازمة باتفاقات فرنسية المانية متعلقة بالمغرب وافريقيا الاستوائية في الرابع من تشرين الثاني ١٩١١^(٢).

^(١)K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit Ibid p.71.

^(٢)Y.William,German Diplomatic Relations 1871-1945,(NewYork,2006), p. 127.

المبحث الثاني

بوانكاريه والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه إيطاليا

ارتكزت رؤية السياسة الخارجية الفرنسية منذ تولي جون فيري Jules Ferry رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي عام ١٨٨٠، على العقلانية والواقعية، لذلك اتخذت هذه السياسة مسارين مختلفين الأول: سياسة أوربية تعتمد على اظهار الرغبة الحقيقية في تحقيق الامن والاستقرار لفرنسا، والابتعاد عن مواجهة المانيا، انطلاقاً من ايمان الأولى بضعف قدراتها العسكرية من ناحية التنظيم وعدد السكان، فضلاً عن العداء الفرنسي- الألماني بشأن قضية اللزاس واللورين، والذي كان يشكل عقبة دون حصول اتفاق بينهما، اما المسار الثاني: اتباع سياسة التوسع الاستعماري خارج حدود اوربا، التي وضع اسسها فيري، ولتجسيد هذه السياسة أوضح قائلاً: " أن السياسة الاستعمارية بنت السياسة الصناعية" في إشارة منه للحاجة الى منافذ خارجية^(١)، لاسيما بعد انكماش السوق الداخلية والخارجية لفرنسا، وارتفاع نسب البطالة وتوقف النمو الاقتصادي في القطاعات الصناعية جميعها، واصبح عامل البطالة عاملاً رئيساً في احداث الفوضى والاضطرابات داخل فرنسا، فأيقنت الحكومة الفرنسية أن معالجة هذا الامر يتم من طريق إعادة النشاط الصناعي وإيجاد أسواق مضمونة لتصريف منتجاتها، وكان هذا العامل الأهم في دفع فرنسا الى انتهاج سياسة توسعية استعمارية في ثمانينات القرن التاسع عشر وتحديدًا منذ رئاسة جون فيري الذي يرى " ان تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق"^(٢).

بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس بموجب معاهدة باردو في الثاني عشر من أيار عام ١٨٨١^(٣)، تعرضت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وإيطاليا الى أزمة حقيقية، ترتب عليها قيام الحكومة الإيطالية وبشكل جدي بالتخطيط من اجل كسب التأييد الدولي تمهيدا لاحتلال ليبيا وعبر انتهاج سياسة التحالفات الدولية، فتم عقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات

(١) رونوف، بيري، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، (دار الفكر، لبنان)، ص ٢١-٢٢.

(٢) المحجوب، علي، ما يجب ان تعرف انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو، حليلة فرفوري،

علي محجوب، (دار لسراس للنشر، تونس، ١٩٨٩)، ص ص ٢٧-٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

مع بعض الدول الأوروبية. وتوجت هذه السياسة بانضمام إيطاليا للحلف الثلاثي الى جانب ألمانيا والنمسا والمجر عام ١٨٨١^(١).

تسبب الاحتلال الفرنسي لتونس، باحتجاج الإيطاليين الذين اخذوا يطالبون فرنسا بالانسحاب منها مدعين الأحقية فيها، ففي وقت سابق لإعلان الحماية الفرنسية على تونس صرح السياسي الإيطالي فرانثيسكو كريسبي Francesco Crispi: "يجب على فرنسا ألا تخون اختها اللاتينية، ولا تتنكر للصدقة التقليدية التي تربطها بها، ولا تحتل تونس تحت ستار الوصاية المزعومة، لأن تونس وطرابلس هما حصة إيطاليا في شمال افريقيا وذلك لكي لا يختل توازن القوى في حوض البحر المتوسط"^(٢)، عد السياسيون الإيطاليين هذا الاحتلال ضربة قوية وجهت الى مصالحهم في البحر المتوسط، وعلى اثره تعرضت الحكومة الإيطالية برئاسة أوجيستينو ديبريتيس Agostino Depretis (٢٩ ايار ١٨٨١-٢٩ تموز ١٨٨٧) الى انتقادات شديدة من مختلف القوى المحلية، لاسيما أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية، كما اتهمت قوى المعارضة في البرلمان الإيطالي الحكومة بالنقصير في حماية مصالح إيطاليا، بعد ما حصلت على امتيازات عدة من باي تونس بموجب معاهدة ١٨٦٨^(٣). الا ان الحكومة الفرنسية رفضت المعاهدة انفة الذكر على اساس ان تونس أصبحت تحت سيطرتها، وبينت انه لا يحق لإيطاليا استخدامها ذريعة في ممارسة نشاطات تعدها الحكومة الفرنسية معادية لها^(٤). لذلك قررت الحكومة الإيطالية إعادة النظر في سياستها اتجاه هذه المنطقة، بهدف تهدئة الراي العام الإيطالي والمعارضة في البرلمان، تعرضت السياسة الخارجية الإيطالية الى ضغوطات تمثلت بسخط الأوساط الاقتصادية والمالية والمعارضة في الداخل، أما خارجياً إعلان الحماية الفرنسية على تونس، واحتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢^(٥).

ازدادت المخاوف الإيطالية من المحاولات الفرنسية الرامية في مد نفوذها الى طرابلس، لاسيما منذ تولى فرانثيسكو كريسبي، رئاسة الحكومة الإيطالية في التاسع والعشرين من تموز

(١) خياله، سامي هاشم، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية - الليبية (١٩١١-١٩١٢)، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس، مكتب التعليم المفتوح، ٢٠١٠، ص ٣٢.

(٢) المنتصر، خليفة عبد المجيد، ليبية قبل المحنة وبعدها، المملكة الليبية وزارة الانباء والارشاد، سلسلة الكتاب الليبي (٢)، (طبع بمصلحة المطابع، طرابلس، ١٩٦٣)، ص ١٧.

(٣) البوري، عبد المنصف حافظ، الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، (الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٨.

(٤) خليفة عبد المجيد المنتصر، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) البوري، المصدر السابق، ص ٢٩.

عام ١٨٨٧، الذي اعتمد سياسة خارجية تقوم بممارسة ضغوط على فرنسا عبر الجالية الإيطالية وبمساعدة القنصل الإيطالي ماشيو Maccio الذي حافظ على أواصر ترابط رعايا إيطاليا في تونس، من طريق تقديم الإعانات والمساعدات لهم ولجمعياتهم ومدارسهم، وحثهم على نشر دعاية معادية ضد فرنسا بين التونسيين، وتمويل انشاء بعض الصحف العربية التي أخذت على عاتقها القيام بالدور نفسه، وكذلك دعم مصالح إيطاليا الاقتصادية من أجل تقويض النفوذ الفرنسي في تونس^(١).

عمدت الخارجية الفرنسية الى اتباع سياسة التقارب والتفاهم مع الحكومة الإيطالية عام ١٨٩٠، بعد ان حددت متطلبات سياستها التي تتلخص في مسألة تسوية الحدود التونسية - الطرابلسية بشكل ينسجم مع تحقيق مصالحها من دون ان تكون هناك نية حقيقية في السيطرة على ولاية طرابلس من جهة، ومحاولة التأثير على إيطاليا بهدف ابعادها عن الحلف الثلاثي من جهة أخرى^(٢)، ادرك الايطاليون انه ليس بمقدورهم تحقيق مطامعهم في ولاية طرابلس الغرب ، الا من خلال حل خلافات الطرفين مع بعضهما وبشكل تدريجي ، وأسهم في دفع الحكومة الإيطالية نحو هذا التوجه الرأي العام الإيطالي الذي يرى في فرنسا انها الأخت اللاتينية الكاثوليكية كما أسلفنا، فضلاً عن ذلك ، رأت إيطاليا أنه لا يمكن لها استعادة أراضيها المحتلة من قبل النمسا-المجر ، والأخيرة عضواً في التحالف الثلاثي، لذلك حاولت التقرب من فرنسا من خلال اجراء مفاوضات سعت فيها، الى كسب اعتراف الحكومة الفرنسية التواجد الإيطالي في اثيوبيا، واطلاق يدها في ولاية طرابلس الغرب، الا ان شيئاً من ذلك لم يتحقق بعد ان طلبت الحكومة الفرنسية من إيطاليا ان تتنازل عن مصالحها في تونس، وقد تحسنت العلاقات الفرنسية الإيطالية بشكل واضح في عام ١٨٩٦، بعد تسوية مصالحهم في تونس، إذ اعترفت إيطاليا بالحماية الفرنسية على تونس في الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه، وفي عام ١٨٩٨ قررت إيطاليا أيقاف الحرب الجمركية تجاه فرنسا، وسرعان ما توترت العلاقات بينهما بعد توقيع

(١) البوري، المصدر السابق، ص ٣٤، ص ٣٦.

(٢) الاسدي، سلام محمد علي حمزة ، الغزو الايطالي لليبيا ١٩١١ بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري ١٨٧٨-١٩١١ دراسة تاريخية وثائقية تحليلية، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (١٣) ، جامعة بابل ، أيلول ٢٠١٣، ص ٤٠٩.

الاتفاقية البريطانية- الفرنسية في الحادي والثلاثين من اذار عام ١٨٩٩ في لندن، التي أقيمت إقليم طرابلس منطقة توسع فرنسي^(١).

تحسنت العلاقات الفرنسية- الإيطالية بين عامي ١٩٠٠-١٩١١ ، إذ اعترفت إيطاليا بحقوق فرنسا الاستعمارية في مراكش عام ١٩٠١، في حين اعترفت فرنسا بمطامع إيطاليا في ليبيا ، وكان ذلك بموجب اتفاق سري بينهما، كما عقدت في كانون الأول من العام نفسه، اتفاقية أخرى تتعلق بشؤون البحر المتوسط ، بموجبها أصبحت طرابلس وبرقة منطقتي نفوذ إيطالي، مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش ، وافر هذا الاتفاق في بداية عام ١٩٠٢، وعلى هذا الاساس، أعلن كاميل باريير السفير الفرنسي في روما ما نصه " ان قيام صراع بين الأمتين اللاتينيتين صار مستحيلاً "، وفي العام نفسه، وقعت تعهدات سرية بين الطرفين نصت في حال تعرض احدى الدولتين الى عدوان مباشر تلتزم نظيرتها الحياد ، كما جاء في الاتفاقية أيضاً اعتراف فرنسا لإيطاليا بحقوقها في فزان وطرابلس ، وتعهد الجانبان بالحفاظ على سرية هذا الاتفاق خشية من اثاره بعض الدول وفي مقدمتها المانيا، وأصبحت العلاقات بين الطرفين أكثر إيجابية بعد هذه الاتفاقية، وحصل تبادل في الزيارات بين البلدين ١٩٠٤، إذ قام ملك إيطاليا فيكتور إيمانويل الثالث Vittorio Emanuele III (٢٩ تموز ١٩٠٠-٩ ايار ١٩٤٦) بزيارة فرنسا ، في حين بادلته الزيارة الرئيس الفرنسي إميل لوبيت Émile Loubet (١٨ شباط ١٨٩٩-٩ ايار ١٩٠٦)، بعد هذا التطور في العلاقات الدبلوماسية صرح عضو مجلس الشيوخ الايطالي توماسو تيتوني Tommaso Tittoni امام المجلس، ان الدول قد اعترفت بالوضع الذي تتمتع به إيطاليا في طرابلس، وثبت ذلك من خلال عدم اعتراضها على تصريحه^(٢).

المحت الحكومة الإيطالية الى الجانب الفرنسي في تموز ١٩١١ عن عزمها في احتلال طرابلس ، وقد اعلنت فرنسا في الأول من تشرين الأول من العام نفسه، التزامها الحياد إزاء ذلك، مؤكدة " بأن الجمهورية تعلن، وتعلم كل من يهمه الامر انها قررت ان تلتزم حياداً

(١) منسي، محمود حسن صالح ، الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، (دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ص ٣١-٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

تماماً في الحرب التي اندلعت بين إيطاليا وتركيا^(١)، كما نبه التصريح المواطنين الفرنسيين في الداخل والخارج، بالابتعاد عن أي فعل يخالف القوانين الفرنسية والمعاهدات الدولية التي وقعتها فرنسا، ويعد هذا الفعل معادياً لأحد الأطراف أو مخرلاً بالحياد، ومنع الفرنسيين من الخدمة في صفوف القوات المتحاربة أو المساهمة في تجهيز وتسليح السفن الحربية، وأغلقت فرنسا مستعمراتها وموانئها أمام السفن التي تحمل غنائم حرب تابعة للمتحاربين إذ لا يسمح لبقاء تلك السفن أكثر من أربع وعشرين ساعة في تلك الموانئ، واستثني من ذلك الرسو الاجباري والضرورة المبررة، وحذرت الحكومة الفرنسية الأشخاص الذين لا يلتزمون بما جاء في التصريح بعدم توافر الحماية لهم عندما تقوم الدولتان المتحاربتان (تركيا وإيطاليا) بتطبيق القانون الدولي ضدهم، وإذا تتطلب الأمر تقوم الحكومة الفرنسية بملاحقتهم طبقاً لقوانينها، في الوقت نفسه، أصدرت الحكومة الفرنسية أوامرها إلى السلطات التونسية بمنع مرور الأسلحة والاعتدة والعسكريين العثمانيين، وتسيير مفرزة مراقبة من الصباحية على طول الحدود بين بنقردان والجنين، وسرعان ما تعكر صفو العلاقات الفرنسية الإيطالية بعد احتلال الهجانة الفرنسيين واحة جانت في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩١١، وقد أثار هذا الأمر موجة غضب عارمة لدى الشعب الإيطالي، ومما زاد في غضب الإيطاليين احتلال بريطانيا مدينة السلوم، نظرت الحكومة الإيطالية إلى تلك الأفعال بأنها نوايا عدائية من قبل فرنسا وبريطانيا اتجاهها^(٢).

بوانكاريه وأزمة السفن الفرنسية التجارية مع إيطاليا:

بعد اندلاع الحرب الإيطالية-العثمانية، بادرت الحكومة الإيطالية إلى إصدار أوامرها بمراقبة وتفتيش السفن التجارية قبالة السواحل التونسية، وعلى هذا الأساس قام الطراد الإيطالي لوقوردا في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢^(٣)، بأسر السفينة التجارية الفرنسية قرطاج التابعة إلى شركة ترانس اتلانتك Transatlantic التي ابهرت من ميناء مرسيليا

(١) بيشون، جاك، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة: علي ضوى، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، ١٩٩١)، ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤-١٩٤٥.

(٣) محمود العرفاوي، مخاض الامبريالية والفاشية وعسر ولادتها ودفنه في ليبيا ١٩٨٢-١٩١٢، ج ١، ترجمة: عمر الطاهر، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، ١٩٩١)، ص ١٧١.

الفرنسي باتجاه تونس في خدمتها البريدية الاعتيادية^(١)، تحت أمرت النقيب الفرنسي Themeze، الذي أبلغ بدوره الوكيل العام للشركة أعلاه في صباح يوم الثلاثاء المصادف السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢، أن قرطاج تم احتجازها يوم الاثنين على بعد (١٧) ميل من ساحل سردينيا خارج المياه الإقليمية الإيطالية، وتم ذلك بعد اطلاق قنبلة باتجاهها، ورفع شارة التوقف الخاصة بالسفن، ومن ثم صدرت الأوامر لقائد السفينة الفرنسية بالتوجه نحو ميناء كالياري، وكانت على متنها طائرة تعود ملكيتها الى الطيار الفرنسي دوفال Duval يرافقه طيار اخر يدعى أوبر Obre، اللذان قدما من أجل المشاركة في المسابقة الجوية التي تقرر أقامتها آنذاك في تونس ، خلال مدة الاسبوع الاخير من الشهر ذاته ، وكانت حجة السلطات الإيطالية في عملية الاحتجاز أن الطيارين كانا متوجهين في حقيقة الامر الى طرابلس الغرب من اجل وضع انفسهم في خدمة القوات العثمانية وليس كما يدعيان بالتوجه الى تونس^(٢).

عد قائد الطراد الإيطالي ان الطائرة المحتجزة تمثل سلاحاً حربياً من الدرجة الثانية يعطي الأطراف المتحاربة الحق باحتجازها^(٣)، لذلك طلب من قائد السفينة تسليم الطائرة إذا أراد مواصلة رحلته لكنه رفض ذلك بشدة^(٤)، موضحاً له أنها ليست ملكاً خاصاً به، وأن ذلك يعرضه الى المحاسبة من قبل الشركة التي يعمل لصالحها، وعلى الرغم من ذلك، قبل القبطان الفرنسي انزال الطائرة مضطراً، حتى يسمح له في مواصلة رحلته ، ولكن بعد رسو السفينة في ميناء كالياري في جزيرة سردينيا طلب القائد الإيطالي انزال الحقائق البريدية، الا ان قائد السفينة رفض تسليمها ، كونها ليست سلعة حربية، مبيناً أن نقلها يتم بموجب اتفاقيات دولية، كانت إيطاليا من الدول الموقعة عليها، ونتيجة لذلك الرفض أُنذرت السلطات الإيطالية قائد السفينة بتسليمه الحقائق البريدية او ما يخص ولاية طرابلس الغرب منها، وفي الوقت ذاته، وجهت

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.470, legrand a, poincare, Rome, p.486.

(2) L'Action Francaise,"Provocalion de L'Italie",Cinquieme Annee-no 18,18 Jeudi 1912.

أسكيو، وليم.س.، اوربا والغزو الإيطالي لليبيا ١٩١١-١٩١٢، ترجمة: ميلاد المقرحي، (مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ليبيا، ١٩٨٨)، ص ١٥٥.

(3) العرفاوي، محمود ، مخاض الامبريالية والفاشية وعسر ولادتها ودفنه في ليبيا ١٩٨٢-١٩١٢، ج ١، ترجمة: عمر الطاهر، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا ، ١٩٩١)، ص ١٨١.

(4) L'Action Francaise,"Provocalion de L'Italie",Cinquieme Annee-no:18,18,Jeudi 1912.

الشركة الفرنسية من جانبها برقية الى السلطات الإيطالية تضمنت رفضها تسليم الحقايب البريدية، فكان رد فعل السلطات الإيطالية، وضع السفينة تحت الحراسة المشددة، بما في ذلك الحقايب البريدية وحتى الهاتف اللاسلكي^(١).

أرسل نائب القنصل الفرنسي في كالياري بريقية الى بوانكاريه، أبلغه فيها أن السفينة قرطاج أسيرة حرب، عندئذ أبلغ الأخير القائم بالأعمال الفرنسية في روما ليجراند Legrand في برقيته المؤرخة يوم الثلاثاء الموافق السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢، بأن يطلب من الحكومة الإيطالية ضمان أمن الباخرة، والسماح للسفينة في مواصلة رحلتها من دون ابداء أية تحفظات وعلى الفور^(٢).

قام السفير الإيطالي في باريس السيد توماسو تيتوني Tommaso Tittoni (نيسان ١٩١٠-تشرين الثاني ١٩١٦)، في اليوم التالي لحادثة قرطاج، بزيارة بوانكاريه محاولاً تبرير الاجراء الذي اتخذته حكومته موضحاً، بأن عشرة ضباط عثمانيين قد عبروا الحدود التونسية نحو طرابلس، قبل عشرة ايام من وقوع الحادثة، في اشارة منه إلى ان هؤلاء الضباط وصلوا الى تونس من طريق السفن القادمة من فرنسا، وأن هذه المعلومات التي ذكرها تيتوني لبوانكاريه، كانت من طريق اشخاص وضعهم السفير الايطالي في ميناء مرسليا الفرنسي، وهم بمثابة شرطة سرية لمراقبة الركاب القادمين الى تونس، في غضون ذلك، دعا بوانكاريه في صباح يوم الخميس الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٢، مجلس الوزراء لعقد جلسة في مقر وزارة الخارجية الفرنسية اطلع من خلالها أعضاء المجلس على كل التفاصيل التي تخص الشؤون الخارجية ومنها ابداء إيطاليا موافقتها على مطالبه بالافراج عن السفينة قرطاج، الا ان الحكومة الإيطالية لم تلتزم بذلك، فغيرت موقفها بعد ظهيرة اليوم اعلاه ، وبلغت السيد ليجراند بأنها أصبحت على يقين ، بأن الطيار الفرنسي دوفال وقع عقداً مع الحكومة العثمانية، وان طائرته كانت متجهة الى القوات العثمانية في طرابلس الغرب^(٣).

(١) العرفاوي، المصدر السابق، ص ١٨١.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tom Premier, No.473, legrand to poincare Rome,16 Janvier, p.486.

(٣) Raymond Poincare, Le Lendemain D'Agadir, Paris, Op.Cit., P43-44.

أعلنت القنصلية الفرنسية في كالياري شركة ترانس اتلانتيك، عن مواصلة السلطات الإيطالية احتجاز السفينة قرطاج، وقد ولدت هذه الحادثة ردود صحفية غاضبة فعلى سبيل المثال، كتبت الصحيفة لأكشن فخنوسيه L'Action Francaise مقالاً بهذا الصدد، وقد أعطته أبعاداً سياسية لا تقل أهمية عن أزمة استقالة الحكومة الفرنسية مطلع عام ١٩١٢، وكذلك عدت هذه الحادثة فعلاً متعمداً، أشعر الشعب الفرنسي بالإهانة، جاء فيه "حادث خارجي لا يقل أهمية عن استقالة وزارة كايو بسبب أزمة اغادير، يواجهه بوانكاريه في بداية حكمه، ويمكن اعتبار الاستيلاء على قرطاج من قبل الطوربيد الإيطالي، واحد من المخالفات المقصودة، إذ تسيطر الدولة المحاربة على الطريق البحري وعلى حساب المحايدين وتعمل على مراقبته، على الرغم من أن السفينة كانت تؤدي خدمة بريدية الى المستعمرة {تونس}، فرنسا تشعر بقوة الإهانة، وهي لا تتق دائماً في التنافس الإيطالي"^(١).

وقد حملت الصحيفة أيضاً الحكومة الإيطالية مسؤولية حادثة قرطاج، إذ عملت على إثارة الرأي العام الإيطالي باتجاه استعادة أمجاد الامبراطورية الإيطالية المفقودة وترسيخ هيمنتها، وحذرت الصحيفة بعض السياسيين الفرنسيين الذين يدفعون باتجاه مساندة إيطاليا في توسعها الاستعماري، وتمتين العلاقات الدبلوماسية معها، بالقول: "ان حادثة مثل قرطاج، ما كانت لتحدث لولا المبالغة في اشارة النزعة القومية والامبريالية الإيطالية... الإيطاليون يميلون بسذاجة الى الاعتقاد أنهم اسيااد البحر المتوسط، منذ وقت ليس ببعيد لم يجرؤ احد الطرادات الإيطالية ان يستوقف سفينة بخارية تعمل بين فرنسا وتونس، على الأوساط الفرنسية التي مارست ضغوط كبيرة على فرنسا لمباركة نجاح إيطالية في طرابلس، ان يتأملون في هذا الحادث الصغير، انه من الأفضل لهم ان لايفرحو كثيراً عندما يصبح الجار اقوى"^(٢)، طلب بوانكاريه من سفارته في روما مجدداً، إبلاغ الحكومة الإيطالية، في ظل إصرارها على تبرير احتجازها للسفينة كما أسلفنا، بأنها ارتكبت فعلاً يخالف مبادئ نصوص القانون الدولي، مطالباً

(1) L'Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L'Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee-no 19, 19 Jeudi 1912.

(2) L'Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L'Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee,no: 19, 19 Jeudi ,1912.

أيها بالإفراج الفوري عن قرطاج مع الاخذ بنظر الاعتبار مناقشة شكاوى الأطراف المعنية حول الحادثة^(١).

وفي غضون ذلك ، قام طوريبيد حربي إيطالي في يوم الخميس الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٢ ، باعتراض سفينة تجارية فرنسية تسمى منوبة Manouba تابعة الى شركة الشحن المختلطة في جنوب سردينيا ، وتقدم أيضاً الخدمات البريدية من مرسيليا الى تونس، وفي الوقت ذاته، كانت تقل طاقماً طبياً عثمانياً على متنها، إذ تم اقتيادها الى ميناء كالياري ، تحت ذريعة انها تحمل تسعة وعشرين ضابطاً تركياً، كانوا متكرين بزي أطباء وممرضات يدعون العمل في منظمة الصليب الأحمر، اثار حادثة السفينتين قرطاج ومنوبة غضب الرأي العام والصحافة الفرنسية والعالمية^(٢)، فنشرت الصحيفة البريطانية الرسمية بال مول كازيت Pall Mall Gazette مقالاً بعنوان " إهانة لفرنسا " وهو العنوان ذاته الذي تم تداوله من قبل الصحف الفرنسية الرسمية وعلى مدى عشرة أيام ، تضمن مطالب الصحافة الفرنسية التي مارست بدورها الضغط على حكومتها لإظهار قوتها تجاه التهمة الإيطالية، فضلاً عن بيان مدى صحة البضائع المهربة على متن السفينتين^(٣). كما كتب تارديو Tardieu في صحيفة التايمز اللندنية " هذه أزمة دولية، غير مقبولة على الإطلاق ، والتي أنتجت في لندن انطباعاً سيئاً مثل باريس " ^(٤) ردت الحكومة الفرنسية من جانبها على الادعاءات الإيطالية، بأنها لن تسمح لسفنها أن تحمل أسلحة او معدات حربية من اجل تهريبها الى طرابلس من طريق تونس ، ولكنها في المقابل تسمح للأطباء والممرضات الذين يؤدون خدمة علاجية بالسفر عبر سفنها ، بحسب ما نص عليه البند العاشر من اتفاقية لاهاي الذي يسمح للكوادر الطبية بالتنقل بحرية تامة، وان ما ادعته الحكومة الإيطالية "انهم ضباط مقاتلون متكرون بزي طبي هو مجرد إشاعة"^(٥).

(1) L'Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L'Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee-no :19,19 Jeudi 1912.

(2) R.Francois ,OP.Cit,P222 ; Raymond Poincare,Le Lendemain D'Agadir ,Paris, Op.Cit. P47.

(3) The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L'insulte de la Franc, no.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.

(4) Raymond Poincare,Le Lendemain D'Agadir,Paris, Op.Cit.,P47.

(5) The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L'insulte de la Franc, no.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.

كان من المؤمل ان يطلق صراح السفينتين قرطاج ومنوبه يوم الجمعة التاسع عشر من كانون الثاني ١٩١٢، بعد اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الايطالي ماركيز دي سان جوليانو Marchese di San Giuliano (٣١ اذار ١٩٤٠-١٦ تشرين الاول ١٩١٤)، وليجراند القائم بالأعمال الفرنسية في ايطاليا، فقد أوضح الاخير وبأسلوب حازم وقوي وجهة نظر حكومته بشأن الإجراءات التي اتبعتها السلطات الإيطالية فيما يخص الباخرتين، والتي كان لها انطباع مؤسف لدى الحكومة الفرنسية، وأشار الى مدى الجهود التي بذلتها في تونس، لعرقلة ادخال وعبور البضائع المهربة والتعزيزات التي يحتاجها الجيش العثماني، وأكد ان الحكومة الإيطالية لو أنها اطلعت الجهات الفرنسية على المعلومات التي كانت تتلقاها عن حركة التهريب، لاستطاعت الحكومة الفرنسية من فرض السيطرة عليها وبشكل حازم، وأضاف ليجراند أيضاً، ان السفن الفرنسية على درجة عالية من اليقظة والحذر لتجنب أي انتهاك للحياض الفرنسي التام، معرباً عن امله في عدم وقوع مثل هذه الحوادث مستقبلاً، مطالباً وزير الخارجية الايطالي، بتبيان قيمة التعويضات التي ستقدمها إيطاليا من جراء الحادثتين للحكومة الفرنسية، أما جوليانو فقد تعهد من جانبه، بإطلاق سراح السفينة قرطاج والطائرة التي كانت على متنها، بعد ان تبين للسلطات الايطالية أن الطيار الفرنسي دوفال لم تكن وجهته الى طرابلس الغرب، وبخصوص السفينة منوبه ذكر جوليانو انها ستواصل رحلتها بعد انزال الضباط العثمانيين الذين كانوا على متنها، كما أضاف انه لا يمكن لفرنسا مطالبة الحكومة الايطالية، بالتنازل عن حقها في قضية احتجاز السفينتين لصالح الحكومة الفرنسية، لاسيما وأن هنالك قانوناً دولياً نص على عدم السماح بتهريب اي آلة حربية على متن سفن محايدة^(١).

جرت محادثات دبلوماسية إيطالية- فرنسية، تمخض عنها ارسال باريير السفير الفرنسي لدى روما في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩١٢، نص مسودة المذكرة التي توصل اليها مع جيوفاني جيوليتي Giovanni Giolitti (٣١ اذار ١٩١١-٢١ آذار ١٩١٤) رئيس الوزراء الايطالي آنذاك، الى بوانكاريه بغية الموافقة عليها او رفضها، والمتضمنة شروط الاتفاقية التي أبدت الحكومة الايطالية استعدادها للتوقيع عليها وهي^(٢):

(١) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.496, legrand a poincare, Rome, p.511.

(٢) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.518, legrand a poincare, Rome, p.538.

١. تحال قضية السفينة قرطاج التي كانت تحمل طائفة فرنسية على متنها ، والتي كانت السبب في احتجازها من قبل القوات البحرية الإيطالية، الى محكمة التحكيم الدائمة Permanent Court of Arbitration في لاهاي ، وفقاً لاحكام الاتفاقيتين الفرنسية- الإيطالية، المعقودتين في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٠٣، والرابع والعشرين من شهر كانون الأول لعام ١٩٠٨.

٢. فيما يتعلق باحتجاز الباخرة منوبة والركاب العثمانيين المتواجدين عليها، أعلنت الحكومة الإيطالية انها نفذت هذه العملية بحكم حقوقها التي تتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي والمادة (٤٧) من اعلان لندن لعام ١٩٠٩، ونظراً لظروف الخاصة لعملية الاحتجاز، يحال الملف الى التحكيم في لاهاي للنظر فيه، بغية الإبقاء على الوضع السابق، اما بالنسبة للركاب العثمانيين الملقى القبض عليهم ، يتم تسليمهم الى القنصل الفرنسي في كالياري ليحدد بنفسه وقت مغادرتهم ، على أن تتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية منع المسافرين العسكريين الذين لا ينتمون الى منظمة الهلال الأحمر العثماني من الذهاب الى مسرح العمليات العسكرية^(١).

وعلى أساس ذلك، استشار بوانكاريه عضو مجلس الشيوخ الفرنسي القانوني لويس رينو Louis Renault، ثم اكد لسفيره في روما أن فرنسا لا يحق لها تدريب جندي عثماني واحد خلال مدة الحرب ، ولذلك لا يمكن أن تلزم نفسها بهذا الاتجاه ، وانها حريصة على مراقبة الحدود مع ليبيا ومنع وصول المعدات الحربية المهربة،^(٢)عد بوانكاريه صيغة الاتفاق غير مقبولة لاسيما الفقرة الثانية^(٣)، لذلك طلب بوانكاريه من بارير اقناع الحكومة الإيطالية الإجابة عن تساؤلاته حول الاتفاق، وانه يقبل ديباجة الاتفاق بمجرد الإجابة عنها وتتلخص بما يأتي:

١. بالنسبة للفقرة الأولى التي وردت بمسودة الاتفاق التي تتعلق بقضية السفينة قرطاج لا يوجد حولها أي اشكال.

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No:518, Barrere a Poincare ,Rome,12 janvier 1912, p.538.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No:519, Barrere a Poincare ,Rome,12 janvier 1912, p.540.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.520, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912, p.540.

٢. اما الفقرة الثانية التي ادعت إيطاليا فيها حقها في احتجاز السفينة منوبة والركاب العثمانيين، لا يمكننا الطعن في هذه الحقوق، لكن الاعتراف بها يمنعنا من اللجوء الى تقديم مذكرة الى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، وقد يكون ايضاً رد العثمانيين غير مناسب كنتيجة لقبول فرنسا التحكيم، كما ان الصيغة النهائية لمسودة الاتفاق غير مقبولة، بالعبارات التي كتبت بها، ويرى بوانكاريه ان ذلك لم يترك حرية كافية لفرنسا لاتخاذ ما يناسبها، فضلاً عن ذلك، أنه لا يمكن للحكومة الفرنسية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العسكريين العثمانيين من الدخول إلى مسرح العمليات في طرابلس الغرب، على سبيل المثال، في مصر هذا الامر من الصعوبة تحقيقه الا من خلال اعتقال العسكريين العثمانيين، وهذا يعد فعلاً غير قانوني، وأن كل ما يمكن القيام به اذا لزم الامر هو منعهم من مغادرة ميناء فرنسي الى مسرح العمليات العسكرية، وأن هذا التعهد الفرنسي من وجهة نظر بوانكاريه يعد كافياً للحكومة الإيطالية، لذلك اقترح بوانكاريه استبدال الفقرة الثانية من مسودة الاتفاق بالنص الاتي: " فيما يتعلق بمصادرة السفينة البخارية منوبة والركاب العثمانيين الذين انطلقوا فيها ، فقد تم تنفيذ هذه العملية من قبل الحكومة الإيطالية، بحكم الحقوق التي أعلنت انها تملكها وفقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي والمادة ٤٧ من اعلان لندن ١٩٠٩ ، الظروف الخاصة التي نفذت فيها هذه العملية والظروف الناشئة عنها ستعرض ايضاً على المحكمة الدولية في لاهاي: يجب الاشارة بأنه لا في الوقت الحالي ولا مستقبلاً ولا في الوضع السابق، يوجد مقاتلون انتقلوا من ميناء فرنسي الى تونس او الى مسرح العمليات العسكرية"، قرر بوانكاريه عرض مسودة الاتفاق على مجلس الوزراء ولكن بشرط في ضوء التعديل الذي قام به ^(١).

وافق مجلس الوزراء الفرنسي على التعديل المقترح من رئيسه بوانكاريه الخاص بالفقرة الثانية من مسودة الاتفاق مع الحكومة الإيطالية بعد مناقشات مستفيضة ، بين بوانكاريه في برقيته التي ارسلها الى سفير فرنسا في روما، في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٢، ان الاتفاق " يعبر عن نيتنا بأبقاء الود بين الطرفين"، وان الحكومة الفرنسية تسعى للمحافظة على الموقف الذي اتخذته إزاء القضيتين قرطاج ومنوبة، الذي يؤكد على احالتهم الى محكمة لاهاي الدولية ، ومن ثم عدم الاعتراف بما ادعته الحكومة الإيطالية بشأن قضية

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.526, Poincare a Barrere, Paris, 25 janvier 1912, pp.542-543.

منوبة، وأشار بوانكاريه أيضاً ان الحكومة الفرنسية بدأت تفقد صبرها ، فضلاً عن هياج الرأي العام الفرنسي^(١).

عرض باريري مسودة الاتفاق المعدلة من قبل الحكومة الفرنسية، على وزير الخارجية الإيطالي ماركيز سان جوليانو وقام الأخير بمناقشته مع رئيس الحكومة الإيطالية جيوليتي الذي وافق عليه من حيث المبدأ، إلا أنه اعترض على بعض الكلمات الواردة في نص الفقرة الثانية، الأولى: كلمة (الحالي) لان هذه الكلمة لها طبيعة حتمية غير مقبولة، وتحمل في مدلولاتها ما يشبه الإنذار النهائي ، وهذا يترك عواقب سيئة لدى الحكومة الإيطالية، ينعكس سلباً على مستقبل العلاقات بين البلدين، والثانية: عبارة " ولا في الوضع السابق " تستبدل بعبارة " من أجل الإبقاء على الوضع السابق "، أما الثالثة عبارة " من ميناء فرنسي " تستبدل بعبارة " من تونس"، وفي حال موافقة بوانكاريه على التعديل الإيطالي المقترح، أبدت الحكومة الإيطالية استعدادها لإطلاق سراح الركاب العثمانيين وتسليمهم الى القنصل الفرنسي في كالياري، في مساء يوم السبت المصادف السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩١٢ ، كما طلب باريري موافقة بوانكاريه، في ضوء طلب الحكومة الإيطالية بتعديل الفقرة الثانية من الاتفاق الفرنسي-الإيطالي الآنف الذكر لأنه يفضي الى استعادة الوضع السابق وتسليم الركاب العثمانيين بشكل لا يترك أي مجال للشك، فضلاً عن مطالبته بعدم إطالة امد التوتر الشديد الناجم عن مثل تلك الحوادث، وان لا يترك المجال للصحافة بحيث تجعل وصول الطرفين الى حل مرضي امراً مستحيلاً ، لاسيما وان الصحافة الإيطالية تمارس ضغطاً قوياً على حكومتها^(٢).

بعث باريري برقية الى بوانكاريه موضحاً فيها ، أن الصياغة النهائية المقترحة للاتفاق من قبل الحكومة الإيطالية تتسجم والتطلعات الفرنسية ، كما فند شكوك بوانكاريه حول دعمه للدعوات الإيطالية المتعلقة بشرعية الاستيلاء على منوبة، كون باريري من دعاة التقارب مع إيطاليا^(٣) ، وبموجب ما تقدم وافق بوانكاريه على نص الاتفاقية وأوعز بنشرها في الصحف،

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.524, Poincare a Barrere, Paris, 25 janvier 1912, p.543.

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.525, Barrere a Poincare, Rome, 26 janier 1912, p.544.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.526, Poincare to Barrere, Paris, 25 janvier 1912, p.545.

مساء يوم السبت المصادف السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩١٢، وعلى أن يتم تسليم الجنود الأتراك الى القنصل الفرنسي في كالياري^(١)، كما طالب بوانكاريه من الصحافة الفرنسية بعرض نص الاتفاقية بين البلدين بأسلوب معتدل، وتمت الاستجابة لذلك، في مقالاتها الصادرة يوم الاحد السابع والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه^(٢).

ويبدو ان العلاقات الدبلوماسية الفرنسية - الإيطالية لم تسر على نحو طيب وحسن، إذ قام طوربيد تابع للبحرية الإيطالية في صبيحة يوم الاحد المصادف السابع والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه، بإحتجاز سفينة فرنسية تجارية المسماة تافينانو Tavignano التابعة لشركة الملاحة المشتركة، بتهمة تورطها في تهريب معدات حربية بين تونس وليبيا، بعد ان رفض قائد السفينة السماح للإيطاليين بتفتيشها لانها في المياه الإقليمية التونسية، لكن الضابط الإيطالي رفض ذلك، بحجة انها ليست كما يدعي قائد السفينة الفرنسية وإنما هي في المياه الدولية، واصر على تفتيش السفينة عدة مرات لكنه جوبه بالرفض، تم اقتياد السفينة الى طرابلس، أدى هذا الحادث الى خلق انطباع سلبي ومؤسف لدى الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي، لاسيما ان بوانكاريه قد ذكر امام البرلمان الفرنسي ان الحكومة الإيطالية وعدت بعدم تكرار ما حصل مع السفينتين قرطاج ومنوبة ، واكد على أن استمرار احتجاز السفينة لمدة (٢٤) ساعة قد يؤدي الى حصول أزمة جديدة في البرلمان الفرنسي الذي كان من المقرر انعقاد جلسته يوم الاثنين المصادف الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩١٢، أذ اكد على ضرورة إيجاد حل سريع وفوري للامزة بين البلدين، وقد تبين بعد تفتيش السفينة خلوها من أية معدات حربية على متنها ، وتم اطلاق صراح السفينة بعد ساعتين من احتجازها^(٣).

طرح السفير الفرنسي في روما على بوانكاريه، فكرة ايجاد تنسيق مشترك لنشاط الشرطة البحرية لكلا البلدين وبصورة مؤقتة في مياه البحر المتوسط ، على السفن المحايدة حصراً، خلال مدة الحرب الإيطالية- العثمانية ، وبطريقة لا تخل بمبادئ القانون الدولي ، من خلال عقد

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.527, Poincare a Barrere, Paris, 25 janvier 1912, p.546.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.531, Poincare a Barrere, Paris, 25 janvier 1912, p.552

(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.531, Poincare a Barrere, Paris, 25 janvier 1912, p.552;

اتفاقية بين البلدين ، هدفها تفتيش السفن المحايدة التي يشتبه بوجود معدات حربية على متنها، مطالباً في الوقت ذاته حكومته الموافقة على هذا المقترح ، والاعتراف بحق الحكومة الإيطالية في وقف السفن وتفتيشها لأنه يسهم في تجفيف المصادر التي تغذي المقاومة في طرابلس، تجنباً لعدم تكرار تلك الحوادث على السفن الفرنسية من قبل البحرية الإيطالية مستقبلاً، ويرى باريري ان لا يفسر هذا الاقتراح من قبل الرأي العام الفرنسي بأنه انتقاص من مكانة وسمعة فرنسا الدولية، وعلى شركات النقل البحري وضباط قيادتها عدم الاعتراض على تفتيش سفنهم للحيلولة دون السعي لإيجاد ذريعة لوقوع مثل تلك الحوادث مجدداً بين البلدين، وعدم التشكيك في مبدأ حق إيطاليا في تفتيش السفن التجارية^(١).

بيّن بوانكاريه وجهة نظره بشأن احتجاز السفينة تافينانو، إذ أرسل الى باريري في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٢، برقية يؤنبه فيها على موقفه المتراخي تجاه احتجاز السفينة، وطلب منه إبداء تحفظاته على الحكومة الإيطالية بشأنها، إذ طرح على سفيره في روما عدة تساؤلات جاء فيها: " ... ما الذي جعلك تأخذ بشكوك الحكومة الإيطالية كأساس [لاحتجاز السفينة]، ولماذا لم تحتج على الانتهاك الواضح للاتفاقية الفرنسية - الإيطالية لعام ١٨٧٥، وتافينانو كانت سفينة بريدية، يبدو أنك تتجاهل تماماً رأي الحكومة الفرنسية، إذا تكررت هذه الحوادث مرة أخرى، لا يمكننا ضمان النظام في مرسلينا أو في تونس، فضلاً عن ذلك ، ووفقاً لمعلوماتنا، يبدو أن تافينانو قد تم بالفعل إيقافها في المياه الإقليمية [التونسية]، وهي غير معتادة في الخروج عن مسارها، وأخيراً ... ان السفينة الإيطالية تم اقتيادها الى طرابلس التي لم تعترف اوربا بها بعد كميناء إيطالي، حيث لا توجد محكمة تسمح بكل هذه الانتهاكات، ولكل هذه الاسباب ، ادعوك الى إبداء تحفظات أكثر صراحة للحكومة الإيطالية بشأن عواقب هذا الحادث الجديد والمؤسف"^(٢)، وقد أكد بوانكاريه ان الحكومة الفرنسية لم تفكر مطلقاً في الاعتراض على حق الدول المتحاربة في تفتيش السفن المحايدة، وأشار إلى أنه اعترف بوجود هذا الحق عند تقديم تفسيراته حول الحادث أمام مجلس النواب الفرنسي، وإيطاليا وعدت فرنسا بممارسة ذلك الحق بحذر واعتدال، وعلى الرغم من ذلك، أعطت إيطاليا لنفسها حقاً آخر يتمثل

(1) D.D.F.:3 Série, Tom Premier,No.533, Barrere a Poincare, Rome, 26 janier 1912,p.553.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.534, Poincare a Barrere, Paris,27 janvier 1912, p.554.

في الاستيلاء على السفن الثلاث، في حين أنه لم يتم العثور على أية مواد مهربة، وأعرب بوانكاريه عن استغرابه، من أن إيطاليا احتجزت الطائرة في الوقت الذي كان لديها طلب تعاقد تجاري للحصول على طائرات من بعض الشركات الفرنسية المصنعة، وابتقت على السجناء العثمانيين الذين يحملون أوراقاً تؤيد انتسابهم الى منظمة الهلال الاحمر العثماني، ومما زاد الطين بلة، اقتيادها سفينة بريدية الى طرابلس، كان يجب عليها احترامها بموجب نصوص الاتفاقية البريدية لعام ١٨٧٥، في حين ان إيطاليا لم تفعل شيئاً من هذا القبيل تجاه بريطانيا والنمسا- المجر، وقد أدت عمليات الاحتجاز المتتالية للسفن الفرنسية الثلاث إلى إثارة الرأي العام الفرنسي بشكل كبير، والذي تحاول الحكومة الفرنسية تهدئته^(١).

اقترح بوانكاريه لتجنب حالة التصعيد المتزايدة على أثر الحوادث الاخيرة، والتي كان لها انعكاس سلبي على الراي العام الفرنسي، إقامة تسوية بين البلدين خلال مدة الحرب، تسمح بتفتيش السفن الفرنسية، مع ضمان الحرية الكاملة للاتصال بين فرنسا ومستعمراتها في الجزائر وتونس من خلال تشريع قانون فوري في باريس بوصفها عاصمة الدولة المحايدة، ويتم ذلك بتشكيل لجنة محايدة تتألف من الملحق البحري لكلا البلدين، وتضم القانونيين الفرنسي لويس رينو Louis Renault، والايطالي فوسيناتو Fusinato ، وفي حالة قبول الحكومة الايطالية لذلك الاقتراح ، يمكن لفرنسا ان تسعى في تخفيف حدة الرأي العام^(٢)، بعث باريري في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٢ برقية الى بوانكاريه اطلعه فيها بأن جيوليتي رئيس الوزراء الايطالي أصدر تعليمات لوزير بحريته بعدم قيام البحرية الايطالية مؤقتاً القبض على أية سفينة فرنسية أو تفتيشها، مطالباً إياه إبقاء هذه المعلومات بشكل سري بناء على رغبة جيوليتي^(٣)، وقدم بوانكاريه شكره للأخير تعبيراً عن ارتياحه لهذا الاجراء^(٤).

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.535, Poincare a Barrere, Paris, 27 janvier 1912, p.555.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.536, Poincare a Barrere, Paris, 28 janvier 1912, p.563.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.549, Poincare a Barrere, Paris, 28 janvier 1912, p.566.

(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.555, Barrere a Poincare, Rome, 29 janvier 1912, p.569.

التقى بوانكاريه مع السفير الايطالي تيتوني في باريس في الثلاثين من كانون الثاني ،واخبره الاخير ان الحكومة الايطالية في نيتها احوالة قضية تافينانو الى التحكيم^(١) ، وفي الوقت نفسه ، اكد وزير الخارجية الايطالي ماركيز دي سان جوليانو الى السفير الفرنسي باريير ان لديه معلومات دقيقة تؤكد ان السفينة كانت خارج المياه الاقليمية التونسية، وبالتالي أشار الاخير الى بوانكاريه ان الايطاليين يرون انفسهم انهم لم يقدموا على انتهاك المياه الاقليمية ، وعلى هذا الأساس لا يستوجب منهم تقديم اعتذار رسمي للحكومة الفرنسية^(٢)، لكن بوانكاريه اخبر السفير الفرنسي في روما في الاول من شباط عام ١٩١٢ ، ان لديه معلومات مؤكدة حول القبض على السفينة تافينانو في المياه الاقليمية، وهذا يعد انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي ، يجعل فرنسا قادرة بأن تلزم الحكومة الايطالية على تقديم اعتذار رسمي، وتسوية الاضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة الاستيلاء على السفينة^(٣)، وبالمقابل اكد وزير الخارجية الايطالي ماركيز دي سان جيليانو Marquis Di San Giuliano ، للسفير الفرنسي باريير، ان السفينة كانت خارج المياه الاقليمية التونسية، وفي حالة اثبات الجانب الفرنسي عكس ذلك ، فإن ايطاليا مستعدة لتقديم الاعتذار الرسمي ، علاوة على ذلك، أبلغ مدير مكتب رئيس الوزراء الايطالي دي مارتيانو Martino السفير الفرنسي ان لديه معلومات دقيقة تفيد بأن السفينة كانت خارج المياه الاقليمية التونسية، ولا مانع لدى الحكومة الايطالية من تقديم اعتذار رسمي والاعراب عن اسفها، اذا قدمت الحكومة الفرنسية دليلاً قاطعاً حول انتهاك ايطاليا للمياه الاقليمية ، واقترح باريير على رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية بوانكاريه ان يتم احوالة ما حصل للتحكيم بشأن وقائع القضية من خلال اتفاق مبدئي على ذلك^(٤).

تقرر إحالة قضيتي قرطاج ومنوبة الى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، في السادس والعشرين من شباط عام ١٩١٢ ، واتفقت الحكومتين الفرنسية والايطالية على تشكيل هيئة تحكيم

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.567, Poincare a Barrere, Paris, 30 janvier 1912, p.579.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.568, Georges Louis a Poincare, Saint-petersbourg, 31 janvier 1912 , p.580.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.571, Poincare a Barrere, Paris, 1 février 1912, p.581

(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.573, Barrere a Poincare, Rome, 1 février 1912, p.582.

تتألف من خمسة اعضاء^(١) للنظر في القضيتين، واجتمعت المحكمة في الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩١٣، بناءً على طلب الحكومتين الفرنسية والايطالية على التوالي، وقد عينت الحكومة الفرنسية كل من المحامين هنري فورماجو Henri Fromageot ، واندرية هيس Andre Hesse للدفاع عن حقها في القضيتين ضد ايطاليا، اما الحكومة الايطالية فقد انتدبت للدفاع عن حقها ضد الادعاءات الفرنسية، المحامين أرتورو ريتشي بوزاتي -Artuao Ricci- Busatti، وديونيشو أنزيلوتي Dionisio Anzilotti^(٢).

كانت المطالب الفرنسية بخصوص قضية السفينة قرطاج تتلخص بإدانة الحكومة الايطالية بعدم احقية قواتها البحرية في القاء القبض على السفينة اعلاه، وطالبت فرنسا المحكمة، بالحصول على تعويضات من ايطاليا، لقاء خرق بحريتها التزامات النقل البحري المحايد والاضرار التي لحقت بالأطراف الخاصة، وبالشكل الآتي:

- ١- دفع غرامة مالية لإهانتها العلم الفرنسي.
- ٢- دفع مبلغ مقداره (١٠٠) الف فرنك ، كتعويض ايطالي عن الضرر المعنوي والسياسي الذي لحق بفرنسا، والناجم عن عدم مراعاة القانون الدولي والاتفاقات الملزمة بشكل التبادل بين ايطاليا وفرنسا.
- ٣- دفع مبلغ مقداره (٧٣٨,٥٧٦) فرنك و (٢٣) سنتيماً، تعويضاً عن الخسائر والاضرار التي تطالب بها جهات خاصة مهتمة بالباخرة ورحلتها.

^(١) وهم كل من: الايطالي غوديو فوسيناتو Guido Fusinato ، وزير التعليم العالي السابق ، والأستاذ الفخري للقانون الدولي في جامعة تورين الايطالية ، والسويدي هجالمار ليونارد دي هامارسكودلد Hjalmar Léonard de Hammarskjöld وزير العدل السابق والاستاذ في جامعة اوبسالا السويدية، الذي تم اختياره رئيساً للجنة، والالمانى كريغ Kriege استاذ القانون الدولي يعمل في وزارة الخارجية الالمانية ، والعضو في المجلس الفدرالي الالمانى ، والفرنسي لويس رينيه Louis Renault استاذ القانون الدولي في جامعة باريس ومستشار في وزارة الشؤون الخارجية، والروسي ميشيل دي تايو Michel de Taube استاذ في القانون ، ومساعد وزير التعليم العام في روسيا، ومستشار دولة آنذاك. يظر :

P.C.A, The Carthage (France V. Italy), Award of the Tribunal, The Hague, 6 May 1913, p.1

⁽²⁾ P.C.A, The Carthage (France V. Italy) Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May. pp.1-2.

Constantine Antonopoulo, Counterclaims before the International Court of Justice, T.M.C.Asser press, The hugue. The Natherland. 2011 .P 14.

رفضت إيطاليا مطالب الحكومة الفرنسية بالتعويض ، وقدمت حجة مضادة لذلك، اصرت فيها على احقية بحريتها، في زيارة وتفتيش السفن وفقاً لمحادثات الثامن عشر من تشرين الاول عام ١٩٠٧، وعدم فرض عقوبات مالية او تبعات عليها، نتيجة القبض والاستيلاء المؤقت على قرطاج^(١) ، وطلبت من الحكومة الفرنسية ان تدفع مبلغاً قدره (٢,٧٢) الف فرنك و(٢٥) سنتيماً(سنت) للحكومة الايطالية، يمثل مقدار المصاريف الناجمة عن الاستيلاء على السفينة، واشترطت بعد انتهاء ثلاثة شهور من موعد الغرامة، فإن المبلغ يتزايد على الحكومة الفرنسية في حالة عدم الدفع وبفائدة نسبتها (٤%) سنوياً^(٢).

مقررات محكمة لاهاي بشأن قضية السفينة قرطاج:

- ١- لم تكن السلطات البحرية الايطالية ضمن حقوقها المضي في القبض على السفينة البريدية قرطاج والاستيلاء عليها مؤقتاً كما فعلت.
- ٢- تلتزم الحكومة الملكية الايطالية في غضون ثلاثة اشهر من هذا القرار بدفع مبلغ (١٦٠) الف فرنك لحكومة الجمهورية الفرنسية، مبلغ الخسائر والاضرار التي تكبدتها الاطراف الخاصة بالسفينة ورحلتها بسبب الاستيلاء.
- ٣- ليس هناك سبب يستوجب تفعيل الطلبات الاخرى الواردة في مطالب الطرفين^(٣).

أما بالنسبة لقضية السفينة منوبة، طلبت فرنسا من المحكمة الاجابة عن سؤالها حول احقية البحرية الايطالية بالاستيلاء المؤقت على السفينة البريدية اعلاه، واعتقال(٢٩) راكباً عثمانياً كانوا على متنها، وطالبت إيطاليا بدفع مبلغ فرنك واحد تعويضاً عن اهانة العلم الفرنسي، ومبلغ قدره (١٠٠) الف فرنك كعقوبة وتعويض عن الضرر السياسي والمعنوي الناجم عن انتهاك إيطاليا لالتزاماتها العامة والخاصة، ونتيجة لاستخدام إيطاليا العنف في الاستيلاء على منوبة ، وهذا ما يخالف محادثات لاهاي في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٠٧، المتعلقة ببعض القيود على حق الاعتقال في الحرب البحرية ، وفقاً للمادة الثانية من محادثات جنيف في

(1) The Carthage (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.pp.4.

(2) Constantine Antonopoulo, Counterclaims before the International Court of Justice,T. M.C.Asser press,The hugue.The Natherland.2011 .P 14.

(3) The Carthage (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.5.

السادس من تموز عام ١٩٠٦، الخاصة بمعالجة الجرحى والمرضى من العسكريين في الميدان ،
والمادة التاسعة: الاتفاق الشفهي بين الحكومتين في السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢،
المتعلق بالسيطرة على الركاب^(١).

ومبلغ اخر قدره (١٠٨،٦٠١) ألف فرنك لتعويض الافراد الذين كانوا على متن السفينة
منوبة ، وفي حالة عدم تطبيق ذلك طالبت فرنسا ان تقوم المحكمة بتطبيق المادة(٩) على
الحكومة الايطالية التي تقضي بدفع فائدة قدرها (٤%) سنوياً بعد ثلاثة اشهر من فرض
الغرامة^(٢).

أما بالنسبة للحكومة الايطالية فقد قدمت مطالبتها الى المحكمة، التي اكدت فيها انها
تمتلك الحق الكامل للتدخل في احتجاز الضباط العثمانيين الذين كانوا على متن السفينة منوبة،
بعد ان تأكدت السلطات الايطالية من خلال التحقيق معهم انهم ضباط متكرون، ورفضت
المطالب الفرنسية بالتعويضات المالية، وطلبت من الجانب الفرنسي دفع مبلغ (١٠٠) ألف فرنك
كعقوبة ناجمة عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بها، بسبب انتهاك فرنسا القانون الدولي،
المتعلقة بحقوق المتحاربين، والتحقق من شخصية الافراد المشتبه بكونهم جنوداً اعداء يتواجدون
على متن سفينة محايدة^(٣).

مقررات محكمة لاهاي بشأن السفينة منوبة:

١- ان القاء القبض على منوبة واقتيادها الى ميناء كالياري ،واجبار كابتن السفينة على

تسليم الضباط العثمانيين الى السلطات الايطالية، يعد خطأ.

٢- تقوم الحكومة الايطالية بدفع مبلغ مالي قدره (٤٠٠٠) فرنك،تعويضاً عن الخسائر

والاضرار التي لحقت بالافراد المسافرين على متن السفينة.

٣- لا يوجد سبب كاف للمطالبات الاخرى من كلا الجانبين.

(1) The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.2

(2) The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.6

(3) The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.6

حررت مقررات المحكمة جميعها في السادس من ايار ١٩١٣، في مبنى محكمة العدل الدولي برئاسة السيد همرشولد HJ.L.Hammarskjold^(١).

دور بوانكاريه في تحجيم التقارب الفرنسي - الايطالي

كان بارير السفير الفرنسي في روما، يرى في الحرب الايطالية - العثمانية، الفرصة المؤاتية لإخراج ايطاليا من التحالف الثلاثي وضمها الى الوفاق الثلاثي^(٢)، لذلك سعى الى محاولة التوصل الى عقد اتفاقية فرنسية - ايطالية بشأن البحر المتوسط، لأنه اعتقد أن ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي يحد من محاولة مد نفوذها في البحر المتوسط، ووفقاً لذلك ، توجب على فرنسا السعي الى عقد اتفاقية فرنسية - ايطالية بهذا الشأن، ومن ثم تكون عضويتها في التحالف الثلاثي لا مبرر لها، وتصبح هناك امكانية في ضمها الى الوفاق الثلاثي بعد ذلك، وبحسب وجهة نظر بارير يتحقق ذلك في حالة اذا سمحت فرنسا لها بالحصول على مستعمرة في شمال افريقيا، وزودتها بما تحتاجه من الدعم الامني في البحر المتوسط من خلال منع تجارة الاسلحة المهربة الى طرابلس من تونس، ولكن في الوقت نفسه، كان بارير غير مدرك للحرب الايطالية - العثمانية، قد شكلت مصدر قلق بالنسبة لنمسا المجر؛ لأنها كانت تخشى من تزايد النفوذ الايطالي في منطقة البحر المتوسط^(٣).

ولا بد من الاشارة أنه كان هنالك تناقض واضح في الاوساط الدبلوماسية الفرنسية بشأن محاولات ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي بين مؤيد ومعارض قبل وصول بوانكاريه الى وزارة الخارجية ، وكان من أشد المعارضين لهذه الفكرة موريس بومبارد السفير الفرنسي في الدولة العثمانية^(٤) الذي كتب الى وزير الخارجية دي سلفا في الثامن والعشرين من كانون الاول ١٩١١، ان ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي من الممكن ان يثير اعجاب الرأي العام الفرنسي ، لكنه سيحدث مشاكل خطيرة ، ويخلق نزاعاً بين ايطاليا والنمسا، وستصبح ايطاليا اكثر عدائية ضد النمسا - المجر وستعمل

(1)The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.7.

(2)K. J. F. V. Op.Cit,P.135.

(3)K. J. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P.61.

(4) Ibid,P.62.

على جر فرنسا الى تبني صراعتها ، فيقول: " اذا كان دخول ايطاليا الى الوفاق الثلاثي، يمكننا اعتباره اجماعاً دبلوماسياً ، من المحتمل ان يثير اعجاب الرأي العام لكنها ستحمل معها احمالاً ثقيلة يجب تقدير وزنها، يعلم الجميع انه اذا لم تكن ايطاليا ملزمة بمعاهدة تحالف، فأنها والنمسا لن تعيشا في وئام جيد..." وطرح موريس بومبارد (١٩٠٩-١٩١٤) بشأن ذلك عدة تساؤلات بقوله: " أليس من الحكمة ان تبقى فرنسا بعيدة عن صراعاتهم؟ هل يمكننا ان نأخذ حليف المانيا، ستكون المهمة ثقيلة لذلك لا ينبغي لفرنسا ان تضع نفسها في هذا الموقف الخطير الا اذا كانت مستعدة للتخلي عن سياستها السلمية التي كانت عليها منذ استعادة الجمهورية، ان ايطاليا في الواقع اذا كانت في مجموعتنا ستؤدي حتماً إلى إثارة الصراعات ضد النمسا، كما كانت تثير الصراعات ضد فرنسا في زمن كرسبي" ^(١).

كما أشار موريس بومبارد أيضاً ان فكرة انضمام ايطاليا الى الوفاق سيؤدي الى الاخلال بمبدأ توازن القوى في القارة الاوربية ، وتكون تكلفة ذلك التضحية بحليفنا بريطانيا، قائلاً: "...ان الانتقال من التحالف الى الوفاق يفكك ايطاليا ، ومما يبدو سيكون هناك اخلال في توازن القوى في اوربا وان سيطرة ايطاليا على البحر المتوسط ستؤدي الى انسحاب انكلترا شيئاً فشيئاً من المجموعة التي انضمت اليها، من اجل موازنة القوى في اوربا ، من الواضح ان مقايضة انكلترا بأيطاليا ستكون صفقة حمقى" ^(٢).

كان رأي بول كامبون سفير فرنسا في لندن ينسجم تماماً مع رأي موريس بومبارد بشأن خطة بارير في انتزاع ايطاليا من التحالف الثلاثي، لأن الفائدة التي تحصل عليها فرنسا من ضمها الى الوفاق لا تتناسب مع حجم الاحراج الذي ستعرض له مستقبلاً، بفعل العداء الذي تكنه ايطاليا لإمبراطورية النمسا- المجر، ولا يمكن الاعتماد على مواقفها لأنها ستراعي مصالحها الخاصة فيقول: "...وإذا كان الامر يتعلق بفرنسا فلدينا سبب للاعتقاد في حالة حدوث نزاع ستبقى ايطاليا محايدة أو بالأحرى ستبقى تراقب الاحداث على جنب، لذلك ليس من الضروري

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier ,No.400, Bompard to de Selves, Constantinople, 28 December 1911, p.409.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, ,No.400, Bompard to de Selves, Constantinople, 28 December 1911, p.409.

ان نعتمد عليها كثيراً، اذا تحررت من التحالف الثلاثي وارتبطت بالوفاق ستجبرنا في دخول صراعاتها ضد النمسا"^(١).

ويرى بول كامبون ايضاً ان الحكومة البريطانية غير مستعد لتغيير سياستها واعتمادها سياسة اخرى ، لأنها تشعر بعدم الحاجة الى ذلك، لأن بريطانيا ترى ان ايطاليا تطمح دائماً ان تكون اراضيها بالقرب من الساحل، وعلى هذا الاساس فإن ايطاليا لا يمكن ان تخرج من التحالف الثلاثي الا بالاتفاق مع بريطانيا، فيقول بول كامبون اخبرني قسطنطين رسمان Costantino Ressiman (١٨٨٧-١٨٨٩) السفير الايطالي في باريس قبل عشرين عام : "سنبقى في التحالف الثلاثي حتى نخبرنا انكلترا بالخروج منه" كما عبر كامبون عن قلقه من الوجود الايطالي في طرابلس وتحويلها الى مستعمرة ايطالية ، وسيكون الامر صعباً بالنسبة لفرنسا وانكلترا في تونس ومصر من ناحية الاختلاف في عملية ترسيم الحدود بقوله: "...ان الجار الجديد يبعث القلق بشكل كبير من خلال ترسيم الحدود الذي تم بشكل سيئ والذي بقي محط تساؤل"^(٢) ومن ناحية اخرى قرار ايطاليا بوضع قوة عسكرية كبيرة على ساحل يزيد طوله عن ٨٠٠ ميل بعد انشاء قاعدة بحرية في طبرق ومن ثم يمكن لإيطاليا بوصفها حليفاً لألمانيا ان تضع هذه القوة تحت تصرف المانيا وكان هذا ما يطمح اليه الامبراطور وليام الثاني^(٣).

كان السفير الفرنسي في لندن يؤيد عقد اتفاقية بشأن البحر المتوسط على ان تكون بموافقة بريطانيا، لكن وزير الخارجية البريطاني السير ادوارد جراي Sir Adward Gray (١٠ كانون الأول ١٩٠٥ - ١٠ كانون الأول ١٩١٦) كان متحفظاً ويرجع السبب في ذلك الى مهاجمته من قبل المحافظين لأنهم يتهمونه بتسليم بلاد فارس للروس، وكانت هذه السياسة تتطلب عملاً عسكرياً وهو ما كان رافضاً له، لذلك أبدى تخوفه من الدخول في اتفاقية مع ايطاليا بشأن البحر المتوسط^(٤).

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.546, Paul Cambon a Poincare, London, 25 Janvier 1912, p.536.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.546, Paul Cambon a Poincare, London, 25 Janvier 1912, pp.536.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.546, Paul Cambon a Poincare, London, 25 Janvier 1912, pp.537.

(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.546, Paul Cambon a Poincare, London, 25 Janvier 1912 p.537.

حاول باربيير جاهداً اقناع السفير البريطاني في روما السير رينيل رود Sir Rennell Rodd (١٩٠٨-١٩١٩) بضرورة عقد اتفاقية البحر المتوسط، ألا أن الحرب الإيطالية- العثمانية، اخرت وزارة الخارجية البريطانية في إظهار رغبتها لتعديل موقفها اتجاه علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا على الرغم من تحفظ وزير خارجيتها بهذا الشأن، راهن كامبون على عامل الزمن في تغيير المواقف معولاً على استمرار الحرب، لاسيما موقف ادوارد غراي المتحفظ، وفرنسا التي تحتاج الى وقتٍ كافٍ من أجل التوصل الى اتفاق مع إيطاليا، وعلى اثر احتجاز السفن التجارية الفرنسية من قبل إيطاليا، توترت العلاقات بينهما، ومن أجل تهدئة الاوضاع، رأى باربيير ضرورة عقد اتفاقية متوسطة من شأنها ان تقدم دعماً ضمناً لإيطاليا ضد الدولة العثمانية وكسب ودها، دافع باربيير عن وجهة نظره هذه التي تقوم على أساس اذا خفضت بريطانيا من وجودها في منطقة البحر المتوسط، وقيام النمسا بزيادة نفوذها في هذه المنطقة، فان تأثير بريطانيا على إيطاليا سيضعف، لأن الأولى ترى في وجود إيطاليا في التحالف الثلاثي " وزناً لا قيمة له" وفي هذه النقطة بالذات، انتقد باربيير السياسة البريطانية قائلاً " اذا كان الامر كذلك، فلماذا تحاول النمسا والمانيا الاحتفاظ بهذا الوزن الذي لا قيمه له في تحالفهما؟"، مبينا ان وجود إيطاليا في التحالف الثلاثي سيسمح للنمسا بوضع المزيد من قواتها على الجبهة الروسية من خلال تحييد القوات الإيطالية على حدود جبال الالب النمساوية، فضلاً عن ذلك كانت المانيا قادرة على التأثير في النمسا من خلال موقفها تجاه إيطاليا، ووفقاً لرؤية باربيير انه في حالة حصول حرب مع فرنسا ووجود إيطاليا في التحالف يعني استفادة المانيا من الوجود الإيطالي في قواتها، وبما ان مصير بريطانيا وفرنسا مترابطان فان اي تقليص في نفوذ بريطانيا في العالم يعني انخفاض لنفوذ فرنسا^(١).

في ضوء ذلك، بعث السفير الفرنسي في روما باربيير برسالة الى بوانكاريه في اذار ١٩١٢ مبينا قيمة الاتفاق الذي ابرمته فرنسا وإيطاليا لعام ١٩٠٢، مؤكدا بحماس على اهمية التقارب بين البلدين، فكان رد بوانكاريه في الثامن عشر من اذار من العام ذاته، انه يهتم بالجوانب العسكرية للاتفاق دون النتائج الدبلوماسية وبذلك قلل من شأنه بالقول: " ان الاعتبارات التي قدمتها والتي تعمل على التقارب بين البلدين يبدو انك كرسيت لها الكثير من الحماس.

^(١)K. John F.V., France and the origins of the first war, Op.Cit,P.63.

إنني اقدر عواقب الاتفاق العسكرية اكثر من النتائج الدبلوماسية. لقد ثبت ان الدفاع عن حدودنا في جبال الالب منذ ما يقارب عشر سنوات يفرض علينا الان تدابير وقائية بسيطة".
كاشفا له عن التفسيرات التي قدمها رئيس الحكومة الايطالية جيوفاني جيولتي بموافقة الملك الايطالي الى حليفهم المانيا، بشأن المفاوضات السرية مع فرنسا التي لا يمكن الشك في صحتها والتي تم الكشف عنها مؤخرا^(١)، وهي تتضمن تعليمات الى السفير الايطالي في برلين بإبلاغ المستشار الالماني بعدم وجود اتفاق سواء سياسي او عسكري او غير ذلك بين فرنسا وايطاليا يتعارض مع بنود التحالف الثلاثي او يمكن ان يقلل من التزامات ايطاليا تجاه القوى المتحالفة^(٢). وهذا الامر جعل بوانكاريه يفقد الثقة بإيطاليا وطرح تساؤلاً: "الالتزامات التي قدمها لنا السيد برينتي عام ١٩٠٢، لا تزال تستحق من جانبنا كل الثقة التي يبدو انك تضعها فيهم"^(٣).

طلب بوانكاريه من سفيره في الدولة العثمانية في الخامس من حزيران عام ١٩١٢ توضيحات حول المؤشرات التي قدمها السفيران باريرير وبول كامبون بشأن استعداد بريطانيا لاتخاذ خطوة تقودها الى ابرام اتفاقية مع الحكومة الايطالية، بشأن الضمان المتبادل لممتلكات كل من انكلترا وايطاليا في منطقة البحر المتوسط، والتي حتماً سيتم استدعاء فرنسا للمشاركة بهذه الاتفاقية، اوضح بومبارد لوزير خارجيته ان بريطانيا لا تستطيع المشاركة بمثل هذه الاتفاقية لأن ايطاليا ملتزمة بقانون الضم وستعمل على ضم ليبيا الى ممتلكاتها في البحر المتوسط ، وبريطانيا لا تستطيع الموافقة على هذا الا اذا خرجت عن حيادها الذي تلتزم به بصرامة ، مما يعرضها الى الاحراج تجاه الدولة العثمانية وايطاليا في تقديم التزامين صارمين بالقدر نفسه، لذلك من الصعوبة بمكان توقيع الاتفاقية قبل انتهاء الحرب الايطالية- العثمانية، وذكر بومبارد ان وجهة نظر باريرير في تجنب الحرج البريطاني من خلال الحفاظ على سرية الاتفاق الموقع، وهذا الامر يتعلق ببريطانيا ان كانت تقبله او ترفضه، كون توقيعها على معاهدة سرية يفقدها مصداقيتها في هذا الوقت، واوضح بومبارد الى بوانكاريه ان ميزة المحادثات مع ايطاليا بهذا

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxieme, No.218, Poincare a Barrere, Paris, 18 Mars 1912, p.218.

(2) K.John F.V. France and the origins of the first war, Op.Cit, P.64.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxieme, No.218, Poincare to Barrere, Paris, 18 Mars 1912, p.218.

الشأن هو عدم تركها في عزلة امام دول اوربا الوسطى ومع ذلك أبدى خشيته من الاتفاقية قيد النظر التي قد تلزم فرنسا تجاه الدول الموقعة عليها بشكل يكسبها أرباحاً على حساب المصالح الفرنسية، لأن ايطاليا عازمت على عدم التخلي عن مصالحها في منطقة البحر المتوسط سواء كان بحراً أو برأ، وايطاليا لن تتمكن من تحقيق التوازن مع شركائها من الدول الاوربية بخصوص ما يتم التوصل إليه مع بريطانيا وفرنسا بشأن البحر المتوسط، ومع النمسا بشأن البحر الأدرياتيكي^(١).

طلب بوانكاريه من سفيره في مدريد جيفري في الرابع والعشرين من حزيران ١٩١٢، ان يعطي توضيحاً عن تقرير ارسله بول كامبون السفير الفرنسي في لندن، بشأن المخاوف التي أبدتها بريطانيا من السياسة الايطالية في منطقة البحر المتوسط في ظل تطور الحرب الايطالية - العثمانية، الامر الذي جعل الحكومة البريطانية تعترف بأنها بحاجة الى عقد اتفاقية متوسطة، تدخل فيها ايطاليا وربما اسبانيا، وبين جيفري وجهة نظره بهذا الخصوص، أذ ذكر ان بعض الشخصيات السياسية البريطانية التي التقاها في مدريد تشعر بالقلق أزاء ما يحدث في حوض البحر المتوسط بسبب خفض عدد قواتهم البحرية بالقول: "...أتيحت لي الفرصة هذا الشتاء لمقابلة عدد معين من الشخصيات السياسية الإنجليزية في مدريد، ولا سيما الأدميراليين اللذين تولوا قيادة الاسطول الانكليزي في جبل طارق وكذلك الجنرال هنتر ، القائد العسكري لهذا الموقع بدا لي جميعهم قلقين للغاية بشأن ما كان يحدث في البحر الأبيض المتوسط، في رأيهم ، كان من الخطأ الكبير تقليص القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وتمركز تلك التي لا تزال موجودة في جبل طارق، وهذا يعني بقاءها على مسافة بعيدة عن النقاط التي تتطلب مصلحة انكتر معرفة معلوماتها بسرعة " وأكد جيفري على ضرورة اهتمام بريطانيا بمواقعها البحرية في منطقة البحر المتوسط لكي لا تضطر فرنسا الى تأجيل الدفاع عن هذه المنطقة كونها ستكون لوحدها في المواجهة، ولكي لا يكون لدى التحالف الثلاثي فرصة للاستقرار هناك، لأن قوة الاساطيل المشتركة الفرنسية والبريطانية تجعل حدوث اي صراع مستحيلاً في هذه المنطقة، حتى في حالة ازدياد عدد السفن الايطالية النمساوية والمجرية ، لذا فإن الاتفاقية التي تجمعنا مع بريطانيا لها نتائج هائلة بالنسبة لنا، ووضح انه ليس من

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.105,Bombard a poincare, Constantinople, 14 June 1912, p.130.

الضروري عقد اتفاقية متوسطية، وقلل من خطورة تخلي إيطاليا عن نقطة على ساحل طرابلس لصالح المانيا، لكنه حذر من استمرار العلاقة الطيبة بينهما، واستند جيفري في حجته على اساس ان دخول الالمان الى البحر المتوسط يتطلب مرورهم عبر بحر الشمال بقوله: "ماذا ستفعل ألمانيا بهذه النقطة؟ ميناء لسفنها؟ ولكن إذا بقيت على علاقة جيدة مع إيطاليا ، فأنها ستتمكن من استخدام الموانئ الإيطالية، فضلاً عن ذلك تكون لدى السفن الألمانية فرصة للإفادة من هذا الميناء ، لكنه يجب عليهم دخول البحر المتوسط، وهذه ستكون دائماً النقطة الاصعب بالنسبة لهم، وسيكون عليهم العمل بشكل أكثر فائدة في بحر الشمال"^(١).

تلقى بوانكاريه من سفيره في لندن برقية في الخامس والعشرين من حزيران ١٩١٢ ، حول المحادثة التي اجراها مع السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطاني حول عواقب تأسيس ايطاليا قاعدة بحرية لها في طرابلس، والتي من خلالها استنتج كامبون ان رأي غراي يذهب الى ان بريطانيا وفرنسا يمكن لهما عقد اتفاقية مع ايطاليا للحفاظ على الوضع الراهن أستنتج كامبون ان رأي غراي انبثق من تخوف حكومته من ان تحصل الحكومة الالمانية على قاعدة بحرية على الساحل الافريقي من طريق ايطاليا، وبدوره حث كامبون الحكومة البريطانية منذ مدة طويلة، بضرورة التعامل مع ايطاليا واستخدامها طرفاً للحفاظ على توازن القوى في البحر المتوسط^(٢).

كشفت المانيا مشروع الاتفاقية المتوسطية المقترحة ، وعمدت الى إفشاله بعد ان نشرت صحيفة الديلي كرافك Daily Graphic مقالاً تضمن المحادثات بين السفير الفرنسي بول كامبون والسير إدوارد غراي حول فتح مفاوضات بشأن اتفاقية البحر المتوسط المقترحة ، حمل كامبون وزارة الخارجية الفرنسية كشف هذه المفاوضات، وكتب الى بوانكاريه في الخامس والعشرين من تموز ١٩١٢، موضحاً له: "أن وجهات النظر حول وسائل ممارسة العمل المتظافر مع روما ، وفتح آفاق المفاوضات لاحقاً مع الحكومة الايطالية، كان من المستحسن عدم شكوك المانيا واثارة مخاوف تركيا، كان المهم بشكل خاص عدم الايحاء لإيطاليا بفكرة

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.171,Geoffray to poincare,Madraid, 6 juillet 1912, p.215.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.223, Paul Cambon to poincare,London, 25 juillet 1912, p.294.

الخروج من التحالف الثلاثي، باختصار كانت السرية الشرط الاساس لنجاح محاولتنا...⁽³⁾ ثم أشار بتأسف الى ارسال برقيته التي بعثها اليه حول المحادثات بشأن الاتفاقية المتوسطة المقترحة الى محرر لو تمبس الفرنسية Le temps الذي سارع بإرسالها الى صحفي انكليزي، وقام الاخير بترجمة نسختين واحدة باللغة الانكليزية والاخرى باللغة التركية، ونشر خبر الاتفاقية المقترحة، في صحيفة الديلي كرافك ومفاده فتح باب المفاوضات بين باريس ولندن وروما من اجل عقد اتفاقية متوسطة، ونفت صحيفة لو تمبس الفرنسية الاتهام الموجه اليها، وتناولت الصحافة هذه القضية بشكل واسع^(١).

كان كامبون يدرك ان وزارة الخارجية الفرنسية لا ترغب بهذا الاتفاق، ويرجع السبب في ذلك لأن فكرة باربير في جر ايطاليا الى الوفاق الثلاثي قد بدأت تقوض الاسس التي قامت عليها سياسة بوانكاريه وهو الفصل بين نظامي التحالف، لذلك استثمر بوانكاريه علاقته القوية مع الصحافة، لاسيما مع أندريه تارديو محرر صحيفة لو تمبس Le Temps ، وتوظيف تلك العلاقة لإلغاء مشروع الاتفاقية المقترحة، من طريق التسريبات الصحفية التي تعد بنظره الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك^(٢).

ويبدو ان بوانكاريه قد حقق ما كان يصبو اليه في استغلال الصحافة في ممارسة الضغط على أطراف الاتفاقية المقترحة بهدف الغائها، فقد كانت ردت فعل الصحف الالمانية حول مشروع الاتفاقية من القوة الى درجة دفعت القائم بالأعمال الفرنسي في برلين دي مانفيل Demanneville الى إبلاغ بوانكاريه في العاشر من تموز ١٩١٢، عن موقف الصحافة الالمانية التي حذرت فيه من ان المانيا لن تقف مكتوفة الايدي اذا تم توقيع الاتفاقية المقترحة، فعلى سبيل المثال وصفت صحيفه فوسيش تسايتونج Vossische Zeitung بأن تمرير الاتفاقية أمر خطير للغاية، وحذرت من أنه سيؤدي ذلك إلى إعادة تنظيم التحالفات الدولية ، في حين نشرت صحيفة فرانكفورت تسايتونج Frankfurter Zeitung أن مثل هذا الاتفاق

⁽³⁾ D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.223, Paul Cambon a poincare,London, 25 juillet 1912, p.294

⁽¹⁾ D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.223, Paul Cambon a poincare,London, 25 juillet 1912, p.294

⁽²⁾ quoted from: John F.V.Keiger,Archives du Ministère des Affaires Etrangères,From Paul Cambon to Poincare, 25 July 1912, N.S. Italy 12.

سيكون موجهاً ضد ألمانيا، ونصحت الصحافة الألمانية السفارة الفرنسية في برلين بعدم توقيع الاتفاقية^(١).

وعلى هذا الأساس، كان لا بد من التخلي عن المفاوضات وإبطال توقيع الاتفاقية المتوسطة بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا إلى الأبد، رفض بوانكاريه توثيق العلاقات مع إيطاليا ، حتى بعد توقيع معاهدة السلام أوتشي لوزان^(٢) في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩١٢ بين الدولة العثمانية وإيطاليا، عندما اتحت له الفرصة لذلك ، لكن فرنسا لم تسارع بالاعتراف بسيادة إيطاليا على طرابلس، بهدف إزالة التوتر في العلاقات الفرنسية الإيطالية، ويرجع السبب إلى أن بوانكاريه كان يدرك من خلال تقارير كامبون أن بريطانيا بعد انتهاء الحرب الإيطالية- العثمانية في نيتها إعادة طرح مشروع الاتفاقية المتوسطة المقترحة، وحاول أيضاً مساومة الإيطاليين في تسوية بعض القضايا الاستعمارية الفرنسية الإيطالية المعلقة، وكان بوانكاريه مصراً على في عدم توثيق العلاقات مع إيطاليا ، لإيمانه بمبدأ الفصل بين نظامي التحالف كما مره ذكره سابقاً، وعدم قدرة إيطاليا على الالتزام بنفس الدور الذي تمارسه فرنسا إذا قدمت الأخير ضمانات معينة لأمن واستقلال إيطاليا، أن توقيع مشروع الاتفاقية لا بد أن يكون له أثر في النظام الدولي الأوربي بشكل شامل، لاسيما فيما يتعلق بأعداء فرنسا المحتملين، لذا يرى المؤرخ الانكليزي كيجر أن حقيقة رفض بوانكاريه توثيق العلاقات مع إيطاليا نابعة من الآثار السلبية التي سيلحقها هذا الاتفاق بفرنسا ، كونه رجلاً لا يتحمل المخاطر، وتجربته التي تم استخلاصها على مدار العام عن إيطاليا ، لاسيما من "التحقق" وهي عملية فك شفرة البرقيات الخاصة بإيطاليا ، أكدت عدم جدارة إيطاليا بالثقة، وقوضت قيمة اتفاقيتي ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ، مما دفعه إلى الاستنتاج أنه لا فائدة من تمديدها ، كما أثارت ردود فعل ألمانيا على الاتفاقية المتوسطة المقترحة، اعتقاده بأن برلين ستعده فعلاً عدائياً، وفي الوقت نفسه، فإن ألمانيا ستبطل الادعاء بأن الوفاق الثلاثي كان اتفاقية دفاعية إذ كانت حرب البلقان الأولى محطة اختبار لإيطاليا تجاه التزاماتها في اتفاقية ١٩٠٢ كما أكدت محادثة بوانكاريه مع تيتوني في العشرين من تشرين الثاني ١٩١٢، شكوكه في حالة حدوث نزاع نمساوي-روسي حول ألبانيا، فإن إيطاليا ستقف إلى جانب القضية

(1) quoted from: John F.V. Keiger Archives du Ministère des Affaires Etrangères, De Manneville to Poincaré, 10 July 1912, N.S. Italy 12.

(2) K. John F.V. Op.Cit, P.65.

النمساوية على الرغم من اتفاقية راكونجي مع روسيا عام ١٩٠٩، وعندما سأل بوانكاريه تيتوني عن موقف إيطاليا والتزامها تجاه الاتفاقية الفرنسية الإيطالية لعام ١٩٠٢، في حال حصول تدخل الماني، ووقوف فرنسا الى جانب روسيا ، رد تيتوني بأن اتفاقية ١٩٠٢ جاءت بعد الاتفاقية النمساوية- الإيطالية لعام ١٩٠٠، ولم تستطع انهاءها، في ضوء ذلك، أبلغ بوانكاريه مباشرةً سفيره باريير أن لقائه مع تيتوني ترك لديه انطباعاً جلياً أن فرنسا في نهاية المطاف لا تستطع الاعتماد كثيراً على الاتفاقات المبرمة مع إيطاليا^(١).

كتب باريير الى بوانكاريه في العاشر من كانون الاول ١٩١٢، يعلمه انه تحدث مع وزير الخارجية الايطالي الماركيز سان جوليانو، بشأن معاهدة التحالف الثلاثي، الذي اخبره ان معاهدة التحالف قد جددت، وبنود المعاهدة لم يتم تعديلها او تغييرها مطلقاً ، ولن تضر بترتيباتنا في منطقة البحر المتوسط ، لذلك احتفظت اتفاقية عام ١٩٠٢ بكامل قوتها، فيقول باريير "اخبرني ماركيز سان جوليانو ان سفير روما في باريس اذا تأكد لنا نية فرنسا تغير او تعديل اتفاقية ١٩٠٢، سيتحدث رسمياً الى رئيس الوزراء حول هذا الموضوع، واضاف الوزير في هذا الصدد ان الثلاثية المتجددة ظلت متوافقة مع الترتيبات المتوسطة الاضافية التي ناقشناها معك ومع الحكومة الانكليزية"^(٢).

في هذا الاثناء درس بوانكاريه والسفير الروسي في باريس ايسوفلسكي معاهدة راكونجي فوجدها تتعارض مع الاتفاقية الايطالية النمساوية لعام ١٩٠٠^(٣)، وبذلك تأكد لبوانكاريه ان إيطاليا لا يمكن الوثوق بها قائلاً للسفير الروسي: "لا يمكن للوفاق الثلاثي ولا حتى التحالف الثلاثي الاعتماد على ولاء إيطاليا ؛ ستبذل الحكومة الإيطالية كل جهودها للحفاظ على السلام؛ وفي حالة الحرب ، ستبدأ باعتماد موقف انتظار وستنضم أخيراً إلى المعسكر الذي سينتصر"^(٤).

(1) K. John F. V, France and the origins of the first war, Op.Cit,P.66.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième ,No.34, Barrere a Poincare,Rome, 10 December 1912 , pp.48-49

(3) K. John F. V. Op.Cit,P.67.

(4) F. B. Sidney, The Origins of the World War, vol. I ,(New York,1928),p148.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الملكية الثنائية النمسا - المجر

قررت النمسا - المجر الانضمام الى الاتفاق الفرنسي الالمانى من دون قيد او شرط في الثالث عشر من كانون الأول ١٩١١ . ولكن محاولات الحصول على قرض من فرنسا استمرت قائمة ، وأشارت الصحف الالمانية في السادس عشر من كانون الاول من العام نفسه، إلى شائعات مفادها بأن حكومة النمسا - المجر ابلغت سفراءها في باريس وبرلين موافقتها على الاتفاقية من حيث المبدأ مع تحفظها على الموافقة بصورة رسمية مكتوبة وسيتم الاعلان عنها في وقت لاحق^(١).

كما روجت الصحف النمساوية ان تأجيل موافقة النمسا على الاتفاقية يتعلق بالقرض الذي تريد الحصول عليه من فرنسا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أعلنت صحيفة نيو فري برس Presse Neue Freie في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩١١، ان تأجيل فينا الانضمام الى الاتفاق الفرنسي الالمانى بشأن المغرب ، كان من اجل انتهاز الفرصة المناسبة، لتحسين علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا للحصول على قرض من بورصة باريس، فضلاً عن ذلك إيجاد الحلول المناسبة لبعض المشاكل المتعلقة بالمسائل المالية^(٢)، وهذ ما أكدته عضو مجلس الشيوخ الفرنسي جوريس عند مناقشة مسألة المغرب قائلاً: " لم ينتهي الامر، لقد علمنا بأن النمسا - المجر تضع شروطها حول انضمامها للاتفاقية"^(٣).

نشرت صحيفة ديلي ميل Daily Mail البريطانية الشهرة في الثلاثين من كانون الاول ١٩١١، مقالة صحفية حذرت فيها السفير الفرنسي في النمسا فليب كروزر Philippe Crozier (١٩٠٧-١٩١٢) من مغبة الاستمرار في مسعاه الذي يهدف الى اقراض النمسا، ومما جاء فيها " يجب على انكلترا وفرنسا ان تأخذا بنظر الاعتبار جيداً، بأن النمسا مرتبطة بألمانيا من خلال تحالف رسمي"، وفي وقت سابق بيّن وزير الحرب النمساوي الجنرال موريتز فون اوفنبرغ Moritz von Auffenberg (١٩١١-١٩١٢) ، وجهة نظر النمسا بخصوص منافذ صرف

⁽¹⁾Raymond Poincare, Le Lendemain D`Agadir, Paris, Op.Cit., P.54.

⁽²⁾Neue Freie Presse, Freitag, Nr.16969, den 17 Alt-November 1911.

⁽³⁾P.Raymond, Op.Cit, P.54-55.

قيمة القرض، من خلال خطابه في الثامن والعشرين من كانون الاول ١٩١١، الذي جاء فيه " اذا ما تم اطلاق الاموال، على افتراض ان الرأسماليين في فرنسا وانكلترا على استعداد للإقراض، سيتم انفاق القرض على تعزيز الجيش النمساوي بسلح جديد، وبواقع ثلاثين الف رجل، وبناء اسطول كبير في البحر الادرياتيكي". وذكرت الصحيفة ايضاً ان قيام النمسا بتصنيع الاسلحة سيدفع كلا من فرنسا وانكلترا الى زيادة نفقاتهم العسكرية بقولها: "... من غير الممكن ان يطلب من الرأسماليين الفرنسيين والانكليز ايجاد اموال للأسلحة التي ستستخدم ضدهم، وكذلك علينا انتاج الاسلحة المضادة مما يستوجب نفقات جديدة"، مؤكدة ان الواجب الوطني يحتم على الممولين في كلا البلدين الامتناع عن الضغط بهدف اقراض النمسا بالقول: " في مثل هذه الظروف فإن الممولين الفرنسيين والانكليز مدينون لبلدهم، وللوفاق الثلاثي بعدم القيام بأي شيء يعمل على زيادة التنافس في التسليح، و يجب عليهم ان يرفعوا شعار "لا مال من أجل الحرب" هذا ما يجب ان يفعلوه"^(١).

في غضون ذلك ، تخلت الحكومة الفرنسية عن اجراء أية مفاوضات مع النمسا بخصوص القروض النمساوية المجرية، إذ ذكرت صحيفة الفيغارو الفرنسية في الثاني من كانون الثاني ١٩١٢، في خبر لها انه تم استدعاء زوزفن Szasan سفير النمسا- المجر في باريس الى مقر وزارة الخارجية الفرنسية وتسليمه تأكيداً على أن الحكومة الفرنسية ولرغبة حليفها روسيا، وكذلك لعدم توافر اعتمادات مصرفية للنمسا في الاسواق الفرنسية ، قررت الحكومة الفرنسية عدم منح تسهيلات مالية للنمسا- المجر.^(٢) وايضاً نفت صحيفة لوماتن الفرنسية في مقال لها بعنوان " لا اقتراض نمساوي مجري" اوضحت فيه انتشار شائعات حول اقراض النمسا من بورصة باريس بقيمة خمسمائة مليون فرنك ، وأكدت فيه أن ليس لدى حكومة فينا أية سندات مالية في بورصة باريس، تمكنها من اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول القرض^(٣).

زار السفير الروسي في باريس الكسندر ازفولسكي Alexander Isvolsky (١٩١٠-١٩١٧)، وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا ، واخبر عن امتعاض الحكومة الروسية واستيائها في

(1) P.Raymond, Le Lendemain D`Agadir, Op.Cit, P.57.

(2) le figaro, " Le Comte sazcen au q'our dassi " No: 2, 2 janvier 1912.

(3) Le matin, pas de prets austro-hongrois, No:10171, 2 janvier 1912.

ما يتعلق بمسألة القرض النمساوي المجري، والشائعات التي انتشرت بشأن بشأنه، كما أوضح له بان هذا القرض ستكون له اثار سلبية على مستقبل الوفاق الثلاثي، فأجابه دي سلفا مطمئناً أيّاه بأنه سيقوم باتخاذ الاجراء المناسب إزاء ذلك ، فباشره في كتابة مذكرة الى وزير المالية الفرنسي لويس لوسيان كلوتز Louis-Lucien Klotz (٢٧ حزيران ١٩١١-٢٢ آذار ١٩١٣) جاء فيها " كما تعلمون، بأننا نتحدث منذ مدة من الزمن، عن احتمالية اصدار قرض حكومي للنمسا- المجر من قبل فرنسا، وان تحقيق هذه الاعتماد في اسواقنا المالية من المرجح ان يخلق لنا صعوبات خطيره للغاية مع الجانب الروسي... ولكن بدا لي بأن من المفيد ان احذركم بالفعل من الطلبات التي تردكم من بعض المؤسسات المالية التي من المحتمل ان تكون مهتمة بإصدار هذا القرض الى الملكية النمساوية المجرية" وعلى هذا الاساس، احبط كلوتز مساعي المصرفيين جميعهم الذين حاولوا التقرب منه لتسهيل عملية الاقراض^(١).

بعد لقاء دي سان اولير القائم بالأعمال الفرنسي مع وزير الخارجية النمساوي الويس ليكسا فون أهرنثال Alois Lexa von Aehrenthal (٢٤ تشرين اول ١٩٠٦-١٧ شباط ١٩١٢) في الثالث من كانون الثاني ١٩١٢، كتب دي سان اولير الى وزير خارجيته دي سلفا برقية في الرابع من كانون الثاني من العام نفسه، يبلغه ان وزير الخارجية النمساوي طلب من سفيره في باريس ان يخطرهم بموافقة الحكومة النمساوية النهائية على المعاهدة الالمانية الفرنسية هذا من جهة، من جهة اخرى، اخبر دي سان أولير وزير خارجيته ايضاً، انه امتنع عن القيام باتخاذاً خطوة من شأنها أن تعمل على اعادة المحادثات حول القرض النمساوي او تشجيع الميول مرة ثانية الى المساومة، مدركاً ان الكونت أهرنثال شعر ان عدم انضمام النمسا المجر الى الاتفاقية الفرنسية الالمانية لا جدوى منه، ولم تصدر منه أية اشارة الى مسألة القروض التي شغلت الصحافة الفرنسية طوال المدة الماضية والتي عبرت عنها بأنها (اسلحة ضد الخصوم)^(٢).

عندما اثار السفير البريطاني في روما موضوع تجديد التحالف الثلاثي ، بادر سفيراً فرنسا في روما ولندن الى نفي هذا التجديد للحكومة الفرنسية من خلال برقيتيهما المؤرختين في

(1) P.Raymond , Le Lendemain D`Agadir ,Op.cit,P. 258.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, de, No.4, Saint-Aulaire to de Selves, Vienna, 4 Janvier 1912, p.3.

السابع والثامن من شباط عام ١٩١٢ على التوالي، واكد كروزر صحة ما جاء في البرقيتين قائلاً: " لا يوجد اي دليل يشير الى ذلك" فعندما اثير موضوع تجديد التحالف الثلاثي ، كان اهتمام الكونت اهرنثال ، منصباً على كسب الوقت للوصول الى علاقات جيدة مع قوى الوفاق الثلاثي ويمارس سياسة الانانية السلمية *Healthy Selfishness* لصالح بلاده ، التي من خلالها يحاول ضمان استقلاليتها، فهو يرى ان ذلك سيمكنه من ادخال تعديلات على بنود التحالف الثلاثي كما يرغب، وهذه التعديلات تجعله اقل التزاماً تجاه التحالف الثلاثي، هذا الامر جعل كروزر وزملائه في روسيا وانكلترا يعتقدون ان الامبراطور النمساوي المجري سوف يتخذ قراراً بشأن ايجاد بديل عن الكونت اهرنثال ^(١).

بادر بوانكاريه الى الطلب من سفيره كروزر في فيينا بعد وفاة وزير الخارجية النمساوية في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٢، ان يعرب عن تعازيه بأسم الجمهورية الفرنسية للحكومة النمساوية المجرية ولعائلة المتوفى ومن خلال هذا الفعل اراد بوانكاريه كما يقول: "اوضح اننا في كل الظروف تعاملنا مع النمسا كدولة صديقة ، علاوة على ذلك فقد منحت سفيرنا مجدداً تعهدات أكثر ايجابية لمشاعرنا ناحيتها، لقد راعيت بالطبع السلوك نفسه الذي قام به السيد دي سلفا فيما يتعلق بقروض الدولة التي احزنت الامبراطورية النمساوية المجرية، ولكن وفقاً لسياسة اسلافي لا أؤيد اقراض النمسا، الا انني ايدت الآراء الايجابية عدة مرات على مدار العام الماضي، التي تتمثل بقبول طلبات إدراج الاسهم المجرية النمساوية" ^(٢) ومن الجدير بالذكر عين الكونت ليبولد بيرشتولد Leopold Berchtold وزيراً للخارجية النمسا-المجر (١٧ شباط ١٩١٢ - ١٣ شباط ١٩١٥) ^(٣).

كان لتوتر العلاقات الفرنسية الايطالية عقب قضية احتجاز السفن الفرنسية التجارية، جعل السفير الروسي في فيينا، نيكولاس دي جيرس Nicolas De Giers ، يعتقد أن هذه المسألة ستؤدي الى حصول تقارب بين ايطاليا والنمسا، ومرد ذلك الاعتقاد في التقارب، ان ولي عهد النمسا فرانس فرديناند François-Ferdinand قد أخذ بنصيحة الامبراطور الالماني وليم

⁽¹⁾ D.D.F.: 3 Série, Tom deuxieme, No.44, Crozier to Poincare, , Vienna, 16 Fevrier 1912, p.38.

⁽²⁾ P. Raymond, Le Lendemain D`Agadir, Op, Cit, P261.

⁽³⁾ le figaro , " la mort de le comte Arthenthail "no.18 ,18 janvier 1912.

الثاني في أثناء زيارته الى برلين ، الا ان السفير الانكليزي في فينا السير أف.كارترايت Sir F.Cartwright ، شكك بقوة هذا التقارب بقوله : " بالرغم من هذا التقارب ، لا يزال هناك انعدام ثقة متبادل الى حد كبير بين البلدين " ، وأشار السفير الفرنسي كروزيه الى ازمة انعدام الثقة هذه قائلاً: " علمت من مصدر موثوق به داخل مكتب هيئة الاركان العامة في النمسا ان هناك خطة بين الامبراطور والارشيدوق لإعداد خرائط لشمال ايطاليا بحيث تم وضعها بدقة لكل مدينة تتضمن ليس فقط قوة الحاميات بل لكل وحدة من الوحدات التي تتشكل منها. يبدو ان هذا العمل استثنائياً وفقاً لرأي ملحقنا العسكري ،الذي اشارة الى جميع المخاوف التي لم يتم نفيها"^(١).

أبلغ كروزر السفير الفرنسي في فينا بوانكاريه في العشرين من شباط ١٩١٢ ، انه استطاع ان يرسم صورة واضحة عن سياسة وزير خارجية النمسا - المجر الكونت بيرشتولد بعد زيارته قبيل استيزاره ، وبحكم علاقته القديمة به، بيّن له شتولد فيما يتعلق بسياسة النمسا المجر تجاه ايطاليا، انه يجب عليه ان يستسلم لإصرار ورغبة الامبراطور النمساوي فرانسوا جوزيف في تبادل البرقيات مع ماركيز سان جليانو، وسيعلم لاحقاً عن هذه السياسة بشكل واضح رغم شعوره ان بعض من الرأي العام في بلده لديهم مشاعر بالصد من ايطاليا قائلاً: " ان بعض الناس هنا لديهم مشاعر اقل تعاطفاً مع حليفنا الجنوبية، انها اسطورة يجب تدميرها وسأبذل قصارى جهدي للقيام بذلك سألتزم برغبة الامبراطور ومشاعره المخلصة"^(٢)، كما اكد أن غالبية الاحزاب السياسية في النمسا لا تؤيد الحرب مع ايطاليا ، وأنه سيواصل سياسة الكونت ارثهايل في هذه الجزئية بالذات التي بسببها تعرض الاخير الى هجمات كثيرة من الرأي العام المعادي لألمانيا ، وقد تبني شتولد فكرة الامبراطور في التقارب مع ايطاليا، رغم انتمائه الى الطبقة الأرستقراطية وحصوله على دعم كبير من الحزب المسيحي الاجتماعي Le Parti Chretien Social المناوئ بقوة ضد ايطاليا^(٣). اما في ما يتعلق بعلاقاته مع روسيا فقد ذكر بيرشتولد انه سيدعم كل ما يهم النمسا ويتوقع مساندة اصدقائه في سان بطرسبورغ خاصة الامبراطور الروسي نيقولا

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tom deuxieme, No.47, Crozier to Poincare , Vienna, 16 Fevrier 1912, p.40.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tom deuxieme, No.68, Crozier to Poincare , Vienna, 20 Fevrier 1912 , p.60

^(٣) D.D.F.: 3 Série, Tom deuxieme, No.83, Crozier to Poincare, Vienna, 20 Fevrier 1912, p.74.

الثاني Nicholas II^(١) (١ تشرين الثاني ١٨٩٤-١٥ آذار ١٩١٧)، وأشار الى تعاطفه مع فرنسا وانكلترا، وسعيه الجاد في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع فرنسا بقوله: "ان مصالحنا الخاصة في اي مكان من العالم سوف لن تتعارض مع مصالح فرنسا وخصوصاً في ما يتعلق بمنطقة البلقان" حيث كان يرغب في الحفاظ على الهدوء وابقاء الوضع الراهن على ما هو عليه^(٢).

بعث السفير الفرنسي في فيينا برقية الى بوانكاريه في الثاني والعشرين من نيسان ١٩١٢، يؤيد فيها رأي باربير سفير فرنسا في روما، بشأن عقد اتفاق بريطاني- ايطالي فيقول: "قرأت باهتمام بالغ تقرير السيد باربير المؤرخ في الحادي والعشرين من شباط الذي أبلغ سعادتك فيه، باقتراح السفير البريطاني في روما، بهدف ابرام اتفاق انكلوا - ايطالي مماثل للاتفاقية الفرنسية - الايطالية لعام ١٩٠٢، انا رأيي يتطابق مع اعتقاد سفير الجمهورية في روما، بأنه يجب ان نرى الدبلوماسية الانكليزية تنطلق بهذا الاتجاه في الوقت الحالي"، كان كروزر يرى ان هذا التأييد سيحفز ايطاليا نحو تطلعاتها في البحر المتوسط وهذه الاتفاقية المزمع عقدها من شأنها ان تساعد فرنسا في السيطرة على الطموحات الايطالية ، ويدعم توجه استقلال القرار الايطالي الخارجي في المسائل جميعها التي لا تشملها بالتحديد اتفاقية التحالف الثلاثي، ولغرض توسيع هذه التوجه وفقاً لرأي كروزيه ينبغي ان تستدعي النمسا والمجر للانضمام الى هذه الاتفاقية والتي غرضها الوحيد بحسب قول كروزيه: " هو الحفاظ على الوضع الراهن في البحر المتوسط"، ويشير كروزيه أيضاً، ان ادلة استقلال النمسا عن المانيا تضاعفت في مسألة المغرب، وفي شؤون بلاد فارس التي تعد واحدة من "نقاط السياسة المحافظة في الشرق" التي

^(١) نيقولا الثاني (١٨٦٨-١٩١٨) : اعتلى العرش الروسي عام ١٨٩٤، اتبع سياسة رجعية اوتوقراطية، وعارض الأحرار، وقامت في عهده مظاهرة سلمية طالب فيها الفلاحين والعمال بتحسين احوالهم المعاشية ، فأطلق عليهم النيران ، ما ادى الى فقدان القيصر حب الشعب له. وظهر اهتماماً خاصاً تجاه الشرق الاقصى، ولم يشجع الاصلاحات السياسية التي قدمت له ، ولم يحسن اختيار رجالاته السياسيين ، واصبح في ايلول ١٩١٥ قائداً للجيش الروسي رغم قلة اهتماماته العسكرية ، تنازل عن العرش عندما اندلعت الثورة الروسية في اذار ١٩١٧، وبقي منعزلاً يعيش مع عائلته حتى لقي حتفه هو وزوجته واولاده على يد احد قادة الثورة الروسية. ينظر : الشمري، نادية جاسم كاظم علي، العلاقات الالمانية الروسية (١٨٧٠-١٩١٤)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٧، ص١٥٤.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tom deuxieme, No.68, Crozier to Poincare, Vienna, 20Fevrier 1912, p.60

تفتخر النمسا بأتباعها، ويرى كروزيه ان السياسة الفرنسية في هذا الجزء من اوربا الذي يتعلق باتفاقية البحر المتوسط يمكن أن تأتي أكلها من خلال تحقيق السلام العام قائلاً: "ان المصالح العامة للسلام تتوافق مع مصالحنا الخاصة التي تم تحقيقها من خلال إنشاء محميتنا في المغرب، سيكون بإمكاننا حماية هذه المحمية . وبالتالي يمكننا حماية انفسنا قدر الامكان من خطر تعرض احد الاسطولين النمساوي والايطالي في البحر المتوسط وسيكون طريقاً جيداً لعزل المانيا"^(١). الا ان سانت أولير القائم بالأعمال الفرنسية في فينا الذي يدعم الاتفاق البريطاني -الايطالي، ابلغ بوانكاريه في السابع عشر من أيار: "انه من حسن حظ فرنسا ان الاتفاقية الانكلو - ايطالية التي تضمن الوضع الراهن في البحر المتوسط سوف تكتمل" لكنه في الوقت نفسه، خالف رأي كروزيه بشأن دعوة النمسا المجر للانضمام الى الاتفاقية البريطانية-الايطالية، مبرراً ذلك بأن وضع النمسا في هذا الصدد يختلف تماماً عن ايطاليا، لان الاخيرة هي قوة موجودة في البحر المتوسط بحكم موقعها الجغرافي، فمن الطبيعي ابرام اتفاقيات متوسطة معها، عكس موقع النمسا غير المتاخم للبحر المتوسط الامر الذي افقدها هذه الميزة، اما في حالة حوض شرق البحر المتوسط فأن الوضع الراهن مضمون ضمناً بموجب احكام معاهدة برلين المتعلقة باحترام وحدة تركيا، لذا يقول سانت أولير: "اننا لا نرى هدفاً من دعوة النمسا الى تقديم التزام ثاني بشأن هذه النقطة"^(٢).

يظهر ان بوانكاريه كان لا يؤيد اقراض النمسا - المجر بسبب الاعتراضات من قبل بريطانيا وروسيا ، فبريطانيا كانت تخشى حصول النمسا - المجر على القرض مما يؤدي الى استغلاله في زيادة قدرات الجيش النمساوي. اما بالنسبة لروسيا كانت تجد ان منح القرض الى النمسا - المجر سيؤدي الى اثار سلبية على الوفاق الثلاثي. كما ان القائم بالأعمال الفرنسي في فينا سانت أولير خالف رأي السفير الفرنسي في فينا الذي كان يرغب بالحاق النمسا -المجر بالاتفاقية الانكلو ايطالية لان سانت أولير رأى ان ايطاليا هي قوة موجوده على البحر المتوسط اما النمسا -المجر غير مطلة عليه.

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tom deuxieme, No.364, Crozier a Poincare, , Vienna, 16 Avril 1912, p.372.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième, No.17 de Saint-Aulaire a Poincare, Vainna, 17 Mars 1912, p.20.

المبحث الاول

السياسة الفرنسية تجاه بريطانيا

بعد عقد الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٠٤، اتجهت سياسة فرنسا الخارجية نحو تدعيم التفاهم مع بريطانيا ^(١) من خلال تحويل ذلك الاتفاق غير الملزم إلى تحالف رسمي بشكل يضمن قيام بريطانيا بتقديم المساعدة العسكرية لها في حالة دخولها حرب في ضد المانيا ^(٢)، لذلك سعى السفير الفرنسي في لندن بول كامبون منذ عام ١٩٠٥، إلى جعل ذلك الاتفاق الودي يتخذ طابعاً رسمياً بين البلدين، وبالرغم من الدعم البريطاني للحكومة الفرنسية ضد المانيا في مؤتمر الجزيرة الخضراء إلا أنه لم يستطع إقناع وزير الخارجية البريطاني السير أدورد غراي ان يتخلى عن السياسة البريطانية التقليدية القائمة على اساس رفض أي تحالف قاري، فضلاً عن ذلك أن نجاح الاتفاق الودي في مؤتمر الجزيرة الخضراء جعل بريطانيا تقتنع بهذا المقدار من مستوى التفاهم الفرنسي- البريطاني الذي كان كافياً للحفاظ على توازن القوى في أوروبا ^(٣) وبناءً على ذلك، فإن الاتفاق يمثل البداية الحقيقية لمستقبل العلاقات الفرنسية- البريطانية التي سادها الود والتعاون بين البلدين بدلاً من العداء التقليدي ^(٤).

تمثل أزمة أغادير عام ١٩١١ حداً فاصلاً في تاريخ العلاقات الفرنسية- البريطانية من جهة، والمانيا من جهة أخرى ^(٥)، فقد شهدت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا تطوراً ملموساً على أثر موقف الاخيرة المساند للحكومة الفرنسية خلال تلك الأزمة، في الوقت نفسه، انتقدت بريطانيا

(1) H.Nicolson, What France means to England, Foreign Affairs, Vol. 17, No: 2 jan, 1939,p.357.

(2) Bonnie With, The significance of the Agadir crisis in changing British Attitudes towards France, 1911, Ph.D "un published university of New Brunswick, 2003,p.45.

(3) K.John Op.Cit pp. 102-103.

(٤) عطا الله، مرفت أسعد ، محمد محمود السروجي، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩-١٩٠٤)، (مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٤٤٣.

(5) Bonnie With, The significance of the Agadir crisis in changing British Attitudes towards France, 1911, Ph.D "un published university of New Brunswick, 2003,p.100.

الاسلوب العدائي الذي انتهجته ألمانيا في التعاطي مع أزمة اغادير ^(١)، كان الموقف البريطاني منها يعد ايذاناً بتحول التفاهم الودي بين البلدين لعام ١٩٠٤ إلى مستوى التحالف ولكن دون توقيع معاهدة رسمية ^(٢)، إلا أن هذه العلاقة الودية بين البلدين سرعان ما شابها الخلاف بسبب محاولة فرنسا التوسع في المنطقة الشمالية من المغرب على حساب إسبانيا ومحاولة بريطانيا الدفاع عن الوجود الإسباني في هذه المنطقة، لخشية بريطانيا من السيطرة البحرية الفرنسية على مضيق جبل طارق، الأمر الذي زاد الخلاف بين البلدين تصريح كايو رئيس الوزراء الفرنسي للسفير البريطاني في باريس فرنسيس بيرتي في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩١١ الذي أشار فيه إلى أن الوفاق الودي كان سبباً في تأخر المصالحة مع ألمانيا منذ مدة طويلة، كان هذا التصريح كافياً لإزعاج أقوى المؤيدين للوفاق الودي في لندن، وقد ساءت العلاقات الفرنسية - البريطانية بشكل كبير عندما نشرت صحيفة لو تمبس الفرنسية في تشرين الثاني عام ١٩١١ ما أسمته البنود السرية للاتفاقية الفرنسية - البريطانية عام ١٩٠٤، مما اضطّر إدوارد غراي إلى نشر بنود الوفاق الودي لتهذئة انتقادات الراديكاليين الموجهة ضد حكومته بسبب إصراره السابق على مساندة فرنسا، أدى كشف مضامين الاتفاق الودي للرأي العام الفرنسي إلى ضعف قيمة الاتفاقية كونها لم تلزم بريطانيا بأي حال من الأحوال بتقديم المساعدة في حال تورط فرنسا في نزاع عسكري ^(٣).

عندما تولى بوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء قام بتوجيه السفير الفرنسي في لندن بول كامبون بالعمل على تصحيح سياسة حكومة كايو بهدف إعادة العلاقات الفرنسية - البريطانية إلى مسارها الطبيعي كما هو في مرحلة ما بعد الاتفاق الودي، إذ استدعى بول كامبون إلى باريس لإجراء مناقشات معمقة حول سياسته الجديدة التي تقوم على توثيق عرى التحالف مع بريطانيا وروسيا من خلال تنفيذ تعليماته بدقة، كون بول كامبون كان ينتمي إلى المدرسة

^(١) غراي، لورد، مذكرات لورد غراي : وثيقة الحرب العالمية الكبرى، تعريب : على أحمد شكرى، (المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٩)، ص ٦٥.

^(٢) Bonnie With, The significance of the Agadir crisis in changing British Attitudes towards France, 1911, Ph.D "un published university of New Brunswick, 2003, p.126.

^(٣) W.Samuel R., Jr, The Politics of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War 1904-1914, (Cambridge Mass, 1969), p.165.

الدبلوماسية القديمة التي يمارس فيها السفير دوراً بالغ الأهمية في إدارة الشؤون الخارجية لبلده بمفرده مع الدولة التي يقيم فيها، بمعنى أنه هو من يضع سياسة بلده تجاه تلك الدولة، من جهة أخرى، كان انطباع بول كامبون عن السياسة البريطانية بعيد عن رؤية مجلس الوزراء البريطاني متأثراً بآراء الوكيل الدائم للشؤون الخارجية البريطانية السير آرثر نيكولسون الذي عده بول كامبون من وجهة نظره يمثل مرآة للأفكار السياسية التي يعتقد بها وزير الخارجية البريطاني أدوارد غراي، إذ كان الأول يدعو إلى توثيق العلاقات مع فرنسا وروسيا، وقد رفض اللورد إيرل لوريبورن (Earl Loreburn) (١٠ كانون الأول ١٩٠٥ - ١٠ حزيران ١٩١٢) المستشار الأعلى لبريطانيا العظمى وجهة نظر نيكولسون وعدها ضيقة وغير مرنة للمشاهد السياسي الدولي، لأن كثيراً من أعضاء الجناح الراديكالي في مجلس الوزراء البريطاني كان يفضل التقارب مع ألمانيا. وقد بنى بول كامبون سياسته على افتراضات خاطئة كان أشدها خطراً بحسب قول المؤرخ البريطاني كيجر: "... ثقته المفرطة في التزام بريطانيا تجاه فرنسا"^(١).

يبدو مما تقدم أن السياسة الفرنسية تجاه بريطانيا قبيل وصول بوانكاريه إلى منصب رئاسة الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية قد أصابها الضعف بسبب أولاً: سياسة حكومة كايو في المغرب الأقصى وخشية بريطانيا من سيطرة فرنسا على مضيق جبل طارق ما يهدد طرق مواصلاتها مع مستعمراتها، ثانياً: سياسة السفير الفرنسي في لندن بول كامبون كانت وفقاً للتقاليد الدبلوماسية القديمة هو من يقوم برسمها وتحديد مساراتها، وقد بالغ هذا في ثقته العالية بالسياسة البريطانية تجاه فرنسا وابتعادها عن التقارب مع ألمانيا، واعتمد في وضع رؤيته السياسية هذه على شخصية السير آرثر نيكولسون التي كان يثق بها، كون الأخير يؤمن بجدوى التقارب مع فرنسا على حساب ألمانيا، وهذه الرؤية السياسية بحسب وجهة نظر كامبون تمثل إيمان وانطباع وزير الخارجية البريطاني إدوارد غراي حول العلاقات البريطانية - الفرنسية أيضاً، متناسياً ضغط التيار الراديكالي البريطاني الذي يطالب بتعزيز العلاقات مع ألمانيا، لقد أسفر ضغط الراديكاليين على الحكومة البريطانية محاولتها التوصل إلى عقد اتفاق بريطاني - ألماني يتضمن وقف برنامج التسلح البحري من قبل الطرفين كما سنرى.

^(١)K. John F.V. Op.Cit, pp. 105-106.

مهمة هالدين:

كانت الحكومة الألمانية تدرك جيداً أن تقدمها في المجال الاقتصادي يدخلها في تنافس إزاء بريطانيا في النواحي التجارية والاستعمارية، لذلك اتخذت قراراً منذ عام ١٨٩٧، تنفيذاً لرغبة الاميرال فون تيربيتز (١٨٩٧-١٩١٦) وزير الدولة للشؤون البحرية التي تقضي بأنشاء أسطول حربي ينشط في بحر الشمال بين الشواطئ البريطانية والألمانية بهدف حمل بريطانيا على الدخول في مفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية تخدم المصالح الألمانية، لقد أحدث نمو الاسطول الحربي الألماني قلقاً كبيراً لدى الحكومة البريطانية التي فضلت سياسة التفاوض مع ألمانيا من أجل الحصول على وعد منها يحد من برنامجها في التسلح البحري، وبناءً على ذلك، بدأت مفاوضات بين بريطانيا وألمانيا في أوائل شباط عام ١٩١٢، تقوم على أساس تعهد ألمانيا بوقف برنامج التسلح البحري مقابل وعد بريطاني بعدم العدوان على ألمانيا والتزام الحياد في حالة دخولها الحرب ضد أية دولة تعتدي عليها^(١).

أزاء المفاوضات البريطانية-الألمانية بشأن التسلح البحري، أظهرت الحكومة الفرنسية اهتماماً كبيراً في مراقبة مجرياتها، بعث بول كامبون السفير الفرنسي في لندن في السابع من شباط ١٩١٢، برقية إلى بوانكاريه أطلعه فيها على زيارة اللورد هالدين وزير الحرب البريطاني إلى جامعة برلين، والتي كان هدفها وبحسب ما أخبره السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطاني إجراء محادثات سرية مع الجانب الألماني، بشأن الحد من التسلح البحري، ومشروع سكة حديد برلين-بغداد، وأن هالدين في مهمته هذه لا يريد فتح باب المفاوضات مع ألمانيا، وإنما يود معرفة نوايا الحكومة الألمانية من دعوة بريطانيا للمحادثات، وقبل كل شيء الاستفسار عن برنامجها البحري، إلا أن السير نيكولسون كان غير مؤمن بإمكانية الحصول على تصريحات مقبولة من برلين بشأن التسلح البحري، ولكنه رأى أن هذه المحادثات تهيئ أجواء مناسبة للتهدة وكسب الوقت، وفي غضون ذلك، تم استدعاء السير وليام إدوارد جوشين Sir William Edward Goschen (١٩٠٨-١٩١٤) السفير البريطاني في برلين في السابع

^(١) بيير رونوف، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، (دار الفكر، لبنان)، ص ٣١-٣٢.

من شباط عام ١٩١٢، من قبل وزارة خارجيته ، في مهمة عاجلة استغرقت أربعاً وعشرين ساعة لإطلاعه على مهمة اللورد هالدين ^(١).

أثارت رحلة اللورد هالدين إلى ألمانيا، والوجهات الزائفة التي أدلت بها الصحافة البريطانية، وجلسات مجلس الوزراء الطويلة، واجتماعات الوزراء المتكررة خلال تلك المدة، فضول الرأي العام والصحفيين الذين بدأوا ينشرون شائعات مفادها ان اللورد هالدين ذهب إلى برلين، من أجل التفاوض بشأن ترتيب اتفاق انكلو- الماني، ويستدل على ذلك من الخطاب الذي القاه لويد جورج وزير الخزانة البريطانية ، ومما جاء فيه: " لقد تم تسوية ما كان مصدر إثارة بين الدول الكبرى "المسألة المغربية" التي حسمت، بترتيب حقق فائدة لفرنسا وألمانيا، ولا يتعارض مع المصالح البريطانية...وبعد الجدل الذي حصل ليس هذا هو أسوأ وقت لحل الصعوبات ، وأعتقد ان التفاهم بين الدول سيكون مفيداً لفرنسا وألمانيا وروسيا وانكلترا ، وأعتقد ان أفضل توافق وانسجام يمكن تحقيقه من خلال حسن النية والاخلاص ، وبذلك سيكون العالم اكثر سعادة واثراء..." ، أثارت كلمات لويد جورج انتباه بول كامبون، لأنها جاءت متناقضة مع خطابه الشهير الذي القاه في تموز عام ١٩١١، الامر الذي أدى إلى استياء الحكومة الألمانية ، إذ تحدث بطريقة غير واضحة تثير الشكوك ، تدل على تقارب بريطاني- الماني ، كما ان رحلة اللورد هالدين إلى برلين بشكل سري تؤكد تلك الشائعات، لاسيما ان رئيس الوزراء البريطاني هربرت هنري أسكويث Herbert Henry Asquith ووزير الخزانة حسب قول كامبون: " لا يبدو انهم يختلفون في الرأي حول فائدة اتفاق مع ألمانيا يهدف الحد من التسليح" ^(٢)، الا أنه بعد عودة جوشين من رحلته آنفة الذكر، بادر إلى زيارة السفير الفرنسي جولز كامبون، في التاسع من شباط عام ١٩١٢، لغرض خفض حدة الشكوك الفرنسية بشأن مهمة هالدين، وفي معرض رده على تساؤل السفير الفرنسي حول الاساس الذي ارتكزت عليه المحادثات البريطانية -الألمانية، أجاب قائلاً: "...أن الشرط الاول لتحقيق الانفراج البريطاني- الألماني، يجب أن لا يؤثر على الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا، كانت هذه النقطة التي أثارها ادوارد غراي، وأكدها اللورد هالدين إلى المستشار الألماني..." ، مؤكداً له بأنه لا يوجد

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Premier ,No.628,paul cambon a poincare,London, 7 fevrier 1912, p.630.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.7, paul cambon a poincare,London, 8 fevrier 1912, p.6.

أي اتفاق مع ألمانيا، وإنما هو تقاهم للحد من التسلح البحري، الذي يتم من خلال خفض حاد في النفقات المتزايدة للبحرية الألمانية، والذي سيكون مؤشراً وعلى أساسه يمكن تحقيق الوفاق مع ألمانيا، وقد أبدى السفير الفرنسي ارتياحه بعد سماع تلك التوضيحات^(١)، وفي غضون ذلك، كانت التصريحات التي أدلى بها إدورد غراي بخصوص رحلة اللورد هالدين إلى برلين نالت استحسان بوانكاريه التي وصفها بأنها "لا تقدر بثمن"، وطلب من سفيره بول كامبون أن يقدم شكره نيابة عنه إلى غراي، مع الحصول على وعد منه بشكل غير مباشر، باطلاع الجانب الفرنسي على المفاوضات الأنكلو - الألمانية، على أن يتم مراعاة السرية المطلقة في ذلك^(٢)، وفي سياق ذاته، تم استدعاء بول كامبون ونظيره السفير الروسي، إلى مقر وزارة الخارجية البريطانية وتم تسليمهما مذكرة رسمية حول زيارة اللورد هالدين إلى برلين وأهدافها، رغبةً من الحكومة البريطانية في إبقاء حليفيتها فرنسا وروسيا على اطلاع دائم، بالمحادثات السياسية التي يجريها اللورد هالدين في برلين^(٣).

أولت الصحافة الألمانية من جانبها، زيارة وزير الحرب البريطاني اللورد هالدين اهتماماً بالغاً، الذي أكد لها بأن زيارته إلى ألمانيا خاصة للغاية، وبعيدة عن الجانب السياسي، وأن وجوده مع السير إرنست كاسل Ernest Cassel^(٤) في برلين كان

(١) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.8, paul cambon a poincare,London, 9 fevrier 1912, p.7.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.11, poincare a paul cambon,London,10 fevrier 1912, p.9.

(٣) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.15, paul cambon a poincare,London, 11 fevrier 1912, p.11.

(٤) إرنست كاسل (١٨٥٢-١٩٢١): مالي بريطاني وُلد في مدينة كولونيا ب(بروسيا) ابناً لمصرفي ألماني يهودي. انتقل إلى إنجلترا وهو في السادسة عشرة، وعمل كاتباً لدى تاجر حبوب، ثم انضم فيما بعد إلى مؤسسة مصرفية مملوكة لعائلة يهودية، ونجح في تسوية بعض مشاكل المؤسسة في السويد وتركيا وأمريكا اللاتينية. وبعد أن حقق كاسل قدراً كبيراً من النجاح في هذه المؤسسة، اتجه إلى تأسيس مؤسسة مالية خاصة به وأصبح من الشخصيات المالية العالمية. إذ شملت عملياته المالية تمويل الحكومات الأجنبية، مثل حكومات الصين والمغرب، وحكومات أمريكا اللاتينية. كما أسهم في تمويل عملية تأسيس البنك الأهلي المصري وبناء سد أسوان. ومُنح كاسل لقب «سير» تقديراً لخدماته للإمبراطورية البريطانية في مصر. وكان من المقربين للملك إدوارد السابع سواء بوصفه صديقاً أو مستشاراً مالياً. وتحول كاسل عن دينه واعتنق المسيحية الكاثوليكية، كما تزوجت حفيده ووريثته إدوينا كاسل (١٩٠١ - ١٩٦٠) من الإيرل ماونتباتن، عم ملكة بريطانيا.

- <http://www.elmessiri.com/encyclopedia>.

"عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، إرنست كاسل (١٨٥٢-١٩٢١)".

محض صدفة، وقد أعرب في الوقت ذاته، عن رغبته القوية في رؤية علاقات أفضل بين البلدين، ففي مقابلة أجراها مراسل صحيفة فوسيشي الألمانية Vossische ، مع هالدين حول زيارته إلى برلين ، والتي بعث جولز كامبون بعض فقراتها المهمة إلى بوانكاريه مترجمة إلى الفرنسية، سأله المراسل ما إذا كان يعتقد أن وجوده في برلين سيساعد في تحسين العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا، فأجاب هالدين: "... ان صداقتي مع ألمانيا معروفة جيداً ، لدرجة أنني لست بحاجة لإعلان ذلك. أود أن أقول هذا: لقد أجريت العديد من المحادثات المثيرة للاهتمام هنا... آمل مخلصاً أن تساعد كل من هذه المحادثات على تحسين العلاقات بين البلدين ". ويتبين من خلال ذلك ان اللورد هالدين كان حريصاً على سرية الزيارة بإضافته عليها طابعاً شخصياً^(١).

نفى إدوارد غراي الاتهام الفرنسي الموجه إلى جوشن السفير البريطاني في برلين، على أساس، أنه كان وراء عقد اتفاق يفضي إلى حالة من التقارب البريطاني - الألماني، مؤكداً للسفير الفرنسي في لندن أن زيارة اللورد هالدين جاءت تلبيةً للدعوة التي وجهها الامبراطور وليم الثاني للحكومة البريطانية ، لمعرفة سبب الدعوة وإبلاغ لندن بذلك، من دون الدخول في محادثات أو تقديم أية التزامات، وفيما يتعلق بالحد من الانفاق البحري، ترى الحكومة البريطانية، أنه يجب الحفاظ على مستوى النفقات، وبما يتوافق مع النسبة الحالية للقوات البحرية لكلا البلدين كما هي، أي أن بريطانيا تحتفظ بسيادتها في البحر، وهذا ما أكدته السير ونستون تشرشل في خطاب له القاه في مدينة غلاسكو Glasgow البريطانية قائلاً: " إن أسلحة بريطانيا كانت دفاعية بحتة ، لكن البحرية لم تكن ترفاً لها ، وإنما كانت حالة وجود ، وأنه لن يرضى لنفسه ، بتحدي تفوقها البحري " ، وقد رأى بول كامبون أن هذه الكلمات جاءت متوافقة مع مشاعر الرأي العام البريطاني من جهة، وتظهر صعوبة عقد اتفاق مع ألمانيا بشأن الاسلحة البحرية من جهة أخرى، ومن الجدير بالذكر ان بول كامبون اخبر السفير الروسي في لندن ، بأنه أجل تلبية الحضور إلى دعوة إدوارد غراي المتعلقة بزيارة اللورد هالدين إلى برلين، حتى يتم ابلاغ الحكومة الروسية في نفس وقت ابلاغ الحكومة الفرنسية، وبالفعل تم ابلاغ وزير الخارجية الروسي سazanوف

(1) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.16, paul cambon a poincare,London, 11 fevrier 1912, p.12.

سيرجي سازانوف Sergey Sazonov (١١ تشرين الاول ١٩١٠-٢٠ تموز ١٩١٦) ، الذي أبدى عدم اعتراضه على المحادثات البريطانية - الألمانية^(١).

أدرك بوانكاريه أهمية زيارة هالدين إلى برلين وما قد يترتب عليها في حال حصول تقارب بريطاني- ألماني، مما قد يؤثر سلباً في الوفاق الودي، لذلك طلب من سفيره في برلين إحاطته بكل ما يتعلق بزيارة هالدين قائلاً له: "سأكون ممتناً إذا اطلعتني على أي معلومات قد تكون لديكم حول مهمة اللورد هالدين"، وبناءً على ذلك، بعث جول كامبون في العاشر من شباط عام ١٩١٢، برقية إلى بوانكاريه نقل فيها تفاصيل لقائه مع اللورد هالدين في التاسع من شباط من العام نفسه، في مقر السفارة البريطانية، والذي تمحور بشكل أساسي حول موضوع زيارته، وقد أوضح هالدين أن زيارته إلى برلين كانت غايتها وضع نهاية لحالة انعدام الثقة الموجودة لدى الرأي العام لكل من بريطانيا وألمانيا، والتي تخلق وضعاً صعباً يشكل عائقاً للتقارب بين البلدين^(٢).

قدم اللورد هالدين تقريره إلى مجلس الوزراء البريطاني عن زيارته إلى برلين في الثالث عشر من شباط عام ١٩١٢، وبدوره أخبر ادورد غراي، السفير الفرنسي في لندن عن فحوى التقرير^(٣) الذي تضمن عدة أمور:

١- عبر الامبراطور الألماني في لقائه مع اللورد هالدين عن المشاعر السلمية التي تحملها الحكومة الألمانية تجاه بريطانيا، إلا أنه في الوقت نفسه، أحتج المستشار الألماني، على الحكومة البريطانية بأن لديها مشاريع تحمل طابعاً عدائياً تجاه ألمانيا، ما دفع اللورد هالدين إلى الاعتراض على ما نسب إلى حكومته، مؤكداً أنه ليس هناك أية نية لدى بريطانيا في العدوان على ألمانيا.

(1) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.18, paul cambon a poincare, Londres, 10 fevrier 1912, p.13

(2) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.19, paul cambon a poincare, Londres, 10 fevrier 1912, p.14.

(3) D.D.F. :3 Série, Tome deuxieme.No.30, paul cambon a poincare, Londres, 13 fevrier 1912, p.24.

٢- أكد اللورد هالدين أن بريطانيا ترفض أي التزام يقيد حريتها في اتخاذ أي قرار ينسجم مع سياستها الخارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالاعتداء على فرنسا، قائلاً: "إذا قامت ألمانيا بمهاجمة قوة أخرى فستحتفظ الحكومة البريطانية بحرية التقدير والعمل... في حالة اعتداء ألمانيا على فرنسا سيكون للحكومة البريطانية حرية الحركة الكاملة"، وأشار غراي للسفير الفرنسي إلى أنه كان من الصعب جداً بيان ذلك لألمانيا "لكنه ضروري لتوضيح الموقف"، كما برر هالدين الموقف البريطاني من أزمة اغدير أيضاً، بقوله: "...صحيح أن الاميرالية البريطانية، ووزارة الحرب البريطانية، قامت بتدابير لحدوث صراع، لكن لم يكن هناك شيء عدواني بشأن هذه التدابير"^(١).

٣- أبدى المستشار الألماني بثمان استعداداته للتفاوض في موضوع الحد من الانفاق البحري واتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض، إذ اقترح اللورد هالدين الحفاظ على النسبة كما هي، وأن لا تتغير نسبة القوات البحرية لكلا البلدين، وحسب تصور غراي لا يوجد ضمان لوقف النفقات البحرية الألمانية.

٤- واستعرض التقرير مشروع سكة حديد بغداد أيضاً، وأعلن بثمان عن استعداد الحكومة الألمانية الاعتراف بالمصالح البريطانية الخاصة في منطقة الخليج العربي والسكة الحديدية التي تنتهي هناك، وترك لمجلس الوزراء البريطاني قرار ما إذا كانت ينوي متابعة المفاوضات والاسس التي تقوم عليها.

٥- طلب المستشار الألماني نزع ملكية جزيرتي زنجبار Zanzibar، وبمبا Pemba، لصالح ألمانيا من دون الإشارة إلى تعويض بريطانيا، ويرى غراي أن العرض الألماني، الذي يتعلق بالحد من الانفاق البحري، والاعتراف بالمصالح البريطانية الخاصة في الخليج العربي، كانت تستحق منا التنازل عن هاتين الجزيرتين، لكن اللورد هالدين الذي لا يعلم بالقضايا الأفريقية لم يبد أي تعليق حيال ذلك^(٢) وأشار

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxième.No.30, paul cambon a poincare, Londres, 13 fevrier 1912, p.25.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxième.No.30, paul cambon a poincare, Londres, 13 fevrier 1912, p.25.

غراي إلى ان التعويضات في زنجبار ستكون بموافقة فرنسا، لأنها لاتزال لديها حقوق وامتيازات مما يجعل موافقتها ضرورية، واكد غراي للسفير الفرنسي انه اخبر بينكيندروف Benckendorff السفير الروسي في لندن، بما تضمنه تقرير هالدين باستثناء الطلب الأمني الخاص بجزيرة زنجبار الوارد في تقرير هالدين، لأن روسيا ظلت "صامتة" على حد وصفه في محادثات بوتسدام Potsdam ، وتدخلها في بلاد فارس، فضلاً عن ذلك ان الحكومة الروسية غير مهتمة بهذه المناطق، لذا طلب بول كامبون من بوانكاريه ان يبقى ذلك سرّاً خشيةً من ردة الفعل الروسية، قائلاً "أني اتجرأ على التوصية لسعادتك، بالسرية التامة في هذه النقطة ، لا نريد اثاره حساسية الحكومة الروسية ضد الحكومة البريطانية"، ووضح كامبون ان موضوع نقل ملكية زنجبار سيعرض على مجلس الوزراء البريطاني ، واعتقد ان الرأي العام البريطاني سيتعامل معه بشكل سلبي للغاية^(١).

أبلغ بوانكاريه سفيره في لندن في السادس والعشرين من شباط ١٩١٢، بأن مجلس النواب الفرنسي سيعقد جلسته في الاول من آذار من العام نفسه، لمناقشة الاستفسارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية وأنه مضطر للحديث عن العلاقات الانكلو- فرنسية، واطلاع اعضاء المجلس أعلاه على كافة المعلومات الخاصة بزيارة اللورد هالدين إلى برلين، التي اعطت معارضي الاتفاق الودي حجة يسهل تطويرها، حسب قوله، لذلك طلب منه ان يدرس على وجه السرعة مع السير إدوارد غراي كافة المعلومات التي تعكس بدقة النطاق الحقيقي للتفاهم الانكلو - فرنسي، كما أوضح بوانكاريه قائلاً: "وبينما تؤكد النوايا السلمية التي ألهمت بها الحكومتان ، أود أن أكون قادرًا على أن أشهد أنهما متفقان أيضًا في الإرادة للتعاون ، إذا لزم الأمر ، في الحفاظ على التوازن الأوروبي"^(٢)

لم يعترض إدوارد غراي على البرقية التي بعثها بوانكاريه آنفة الذكر، لكنه يرى انه من الضروري التأكيد على النوايا السلمية للحكومتين، وهذا يعني ان بوانكاريه يشهد بأن الحكومتين متفقان ايضاً "في ارادة التعاون في صون السلام الاوربي"، لذا فإن غراي وجد من المستحسن

^(١)D.D.F. :3 Série, Tome deuxieme.No.30, paul cambon a poincare, Londres, 13 fevrier 1912, p.26..

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome deuxième.No.105, paul cambon a poincare, Londres, 26 fevrier 1912, p.102-103.

حذف عبارة "أذا لزم الامر"، واستبدال عبارة "السلام الاوربي" بعبارة "التوازن الاوربي" لتجنب الخلافات حول المعنى الدقيق لهذه العبارات، وطمأن السفير الفرنسي في لندن بوانكاريه بأن وزير الخارجية البريطاني متفهم جداً لمشاعر القلق التي يحملها تجاه التقارب البريطاني - الالمانى، لكنه اوضح قائلاً: "انكلترا، كذلك فرنسا وروسيا... اجرت محادثات مع المانيا من أجل إزالة الصعوبات وحماية العلاقة الطيبة بين البلدين، نحن واثقون اذا كانت انكلترا ترغب في الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول، لا يوجد شيء، ولن يكون هناك شيء، في محادثاتنا مع قوة أخرى، يمكن أن يضعف ويفكك العلاقات الودية والتفاهم والثقة المتبادلتين بين فرنسا وإنجلترا، هذه القرارات، التي ليست مستوحاة من أي شعور بالعداء أو العدوان، هي ذات أهمية [و] هي رغبة البلدين في الحفاظ عليها إيماناً منها بأنها ستساعد في ضمان الحفاظ على السلام"^(١). وأشار أيضاً بول كامبون إلى ان ادوارد غراي أخبره عدة مرات، أن مفاوضات روسيا مع المانيا في بوتسدام، والمفاوضات الفرنسية - الالمانية التي جرت في برلين، من دون أن تسجل الحكومة البريطانية أي اعتراض على الاطراف المتفاوضة، مؤكداً أن النقطة المهمة الوحيدة التي يجب مراعاتها في المحادثات الامانة من أجل الحفاظ على اتفاقنا^(٢).

السفير الفرنسي في المانيا ابلغ بوانكاريه أنه التقى السفير البريطاني جوشين في الثالث من اذار عام ١٩١٢، واخبره الاخير ان المحادثات البريطانية مع الجانب الالمانى لم تسفر عن تحقيق صيغة مقبولة لدى الطرفين تفضي إلى عقد اتفاق بينهما، مشيراً إلى صعوبة عقد اتفاقية حول الحد من التسليح البحري فقط، على الرغم من حرص المستشار الالمانى بثمان، وكيدرلن على نجاح المفاوضات الانكلو - الالمانية رغم العراقيل التي تواجهها، فهما تصدياً بكل قوة إلى المشاريع البحرية لوزير الدولة للشؤون البحرية الملكية تيربيتز الموجهة ضد بريطانيا، هذا من جهة كما أن السير نيكولسون شخصياً كان يعارض نهج اللورد هالدين ، ويخشى من استمرار الحكومة البريطانية في البحث عن اتفاق مع المانيا، وكان يرى ان مجلس الوزراء البريطاني

(1) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.119, paul cambon a poincare,London,28 fevrier 1912, p.113.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.119, paul cambon a poincare,London,28 fevrier 1912, p.113.

عليه رفض المحادثات مع الحكومة الألمانية منذ البداية من جهة أخرى، وحسب رأي جولز كامبون في ظل هذه الظروف الصعبة فإن حكومة برلين تسعى لإيجاد أية صيغة غامضة حتى تجنب نفسها فشل المحادثات، محاولة تفسيرها للرأي العام الألماني على أساس أنها انتصار لصالح ألمانيا، وستقدم على أنها انفصال من قبل الراديكالية البريطانية المؤيدة للتقارب مع ألمانيا، ووفقاً لهذه الحقيقة، فإن العلاقات الانكلو - المانية، ستتغير بشكل قد يكون لها بعض التأثير على وضع فرنسا فيما يتعلق بألمانيا^(١).

كانت الوثيقة التي بعثها بول كامبون إلى بوانكاريه المرقمة (٨٩-٩٠) في الثاني والعشرين من آذار ١٩١٢، السبب الرئيس الذي جعل بوانكاريه يعتقد بأن المفاوضات البريطانية - الألمانية قد انتهت، والتي تضمنت طلب السفير الألماني من وزير الخارجية البريطانية إدوارد غراي عزم حكومته في مواصلة المفاوضات مع مجلس الوزراء في لندن للحد من الانفاق البحري، ولكن بشرط الحصول على تعهد مسبق من بريطانيا ينص على اعلانها الحياد في حالة جر ألمانيا إلى صراع مع أي سلطة، لكن وزير الخارجية البريطاني رد على ذلك "بأن هذا الاعلان مستحيل"، مبرراً ذلك ان الحكومة الألمانية حصلت على تأكيدات بأن بريطانيا ليست لديها دوافع خفية ضدها، ولا يوجد اتفاق مع أية جهة للعدوان عليها، ولن تدعم أية قوة من شأنها أن تنغمس في هجوم على ألمانيا دون استقزاز، وحسب وجهة نظر غراي ان هذه التصريحات كافية ولا يمكن للحكومة البريطانية ان تلتزم بأكثر من ذلك لأنها ستفقد مبدأ حرية التقدير، وبذلك ادرك السفير الألماني في لندن أنه في مواجهة رفض بريطانيا اعلان نفسها كدولة محايدة، لذا وجدت الحكومة الألمانية نفسها في استحالة الموافقة على محادثات خفض الانفاق البحري، وبالتالي تددت المخاوف الفرنسية الناجمة من زيارة اللورد هالدين إلى برلين^(٢).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.153, paul cambon a poincare,London,4 Mars 1912, p.143.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.244, paul cambon a poincare,London,22 Mars 1912, p. 247.

بعث بول كامبون برقية في الثالث والعشرين من اذار ١٩١٢ إلى بوانكاريه، بشأن العلاقات البريطانية - الألمانية، اعرب فيها عن ثقته المطلقة، بالموقف الايجابي لوزير الخارجية البريطاني تجاه فرنسا، وعدم ترتب أي أثر سلبي نتيجة زيارة هالدين إلى برلين، في الوقت نفسه، كان بوانكاريه مهتماً بشيء واحد فقط، الا وهو معرفة ان الحكومة البريطانية رفضت ان تلتزم بإعلان الحياد تجاه المانيا، في حالة دخول المانيا صراعاً مع دولة ثالثة، ألا أن فرنسيس بيرتي السفير البريطاني في باريس ادرك خطر التحرك الألماني، لا سيما بعد ان اخبره وزير الخارجية إدوارد غراي أن السفير الفرنسي في لندن كان راضياً عما قدمه من شرح حول المشروع الانكلو - الماني، لذلك وبدافع شعور المودة تجاه فرنسا، طلب بيرتي الحديث مع بوانكاريه " كما أنه لو لم يكن سفيراً"، فأخبره الاول ان بول كامبون لم يعترض على طلب المانيا الحياد من بريطانيا قائلاً: "كان راضياً عندما اخبره غراي بأن المانيا طلبت منا الحياد في حال حصول صراع مقابل الحد من التسليح البحري"، وحذر بيرتي ، بوانكاريه ان عدم رفضه هذا المشروع سيؤدي بالنتيجة إلى حرب المانية ضد فرنسا، قائلاً: "انا مندهش للغاية، لأنه اذا لم ترفض فرنسا، هذا المشروع في الوقت الحالي ، فلن يتم رفضه بشكل نهائي، فألمانيا ارادت تأكيد الحياد، هو امر سخيف لان الحياد، يعني الحرب على فرنسا"، رفض غراي الطلب الألماني الذي يتعلق بشأن الحياد ، الا ان رفضه كان ضعيفاً جداً، لاسيما وأنه محاط بمؤيدي التقارب مع المانيا، ثم أوضح بيرتي مخاوفه من سياسة غراي والتغاضي الفرنسي بشأن المشروع الألماني، قائلاً: " لم اعد افهم سياسته [يقصد غراي] وانا قلق، يجب منع هذا التوافق مع المانيا ، لأنه اذا عادة المانيا مرة اخرى إلى المفاوضات، لا استبعد ان يحصل اتفاق بيننا [يقصد بريطانيا و المانيا] ، سيطلب منا الالتزام بالبقاء محايدين، اذا تعرضت فرنسا للهجوم ، من يستطيع ان يضمن بأن فرنسا يمكن ان تثير حفيظتها التعبئة العامة الألمانية ربما تضطر لارتكاب جريمة، من الضروري جداً ان لا يبدو كامبون راضياً وأن يتحدث إلى لندن بشيء من الحزم ، وسوف لن نستطيع ان نداري الخطأ الذي سيقع"، كلمات بيرتي دفعت بوانكاريه إلى ارسال برقية إلى بول كامبون طالبه فيها ان يؤكد إلى وزير الخارجية البريطاني على اهمية المصالح المشتركة بين البلدين، وأن بريطانيا ليست لها كامل الحرية في العمل، لأن هناك محادثات اجريت بين موظفي كلا البلدين واستندت

إلى المصالح المتبادلة^(١)، جدد بونكاريه في الثامن والعشرين من آذار ١٩١٢، تأكيداً على أهمية المحادثات المتبادلة بين البلدين والتي تنص على دخول هيئة الأركان العامة الفرنسية والبريطانية في محادثة سرية في حالة حصول أي حدث ما، موضحاً أن الحكومة البريطانية تدرك جيداً بأن السياسة الفرنسية ثابتة لم تتغير، مظهراً مخاوفه في حالة إعلان بريطانيا الحياد فإن هذا الأمر يمكن أن يشجع ألمانيا على تجديد استنزافها التقليدي ضد فرنسا، لذلك طلب من بول كامبون أن يحرص على عدم بقاء بريطانيا محايدة بين فرنسا وألمانيا، والحصول على التزام بذلك حتى لو كان غير مكتوب قائلًا: "نحن نعتمد على ولاء إنكلترا ، حتى بدون اتفاقية مكتوبة"^(٢)، وجد بونكاريه أن مخاوف فرنسيس بيرتي حقيقية وتستحق الاهتمام ،لأن إعلان غراي في معرض رده على رغبة الحكومة الألمانية في استئناف المحادثات مع حكومة لندن بشأن خفض الانفاق البحري، والتي اشترط فيها الألمان أن يتم التأكيد على النوايا السلمية البريطانية، وكان ذلك في ١٥ آذار عام ١٩١٢ ، تناول البيان الذي أدلى به غراي إلى السفير الألماني صيغة غامضة " أن إنكلترا لن تهاجم ألمانيا دون استفزاز"^(٣)، عد بونكاريه هذا الإعلان يمثل نقطة بداية لمحادثة حول التسلح، قد تكون عواقبها خطيرة للغاية بالنسبة لفرنسا والسبب يرجع لعدم الاهتمام في الصيغة المستخدمة ، لذا رأى بيرتي أنه يمكن أن تكون ألمانيا موضع شك حول هذه الصياغة، وطرح بونكاريه تساءل اذا حشدت ألمانيا فجأة قواتها وهددت فرنسا بإجبارها على إعلان الحرب، هل ستتمكن بريطانيا من القول ان ألمانيا مستقرة، وطلب من بول كامبون ان يلفت اهتمام غراي إلى هذه المسألة، وأوضح انه أيضاً سيرسل تلغراف إلى روسيا حتى يتمكن السفير الروسي في لندن ان يقدم ملاحظاته بشكل متطابق معنا^(٤).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.266, paul cambon a poincare,London,28 Mars 1912, p.262؛ D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.269, paul cambon to poincare,London,28 Mars 1912p.264-265

(2) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.269, paul cambon a poincare,London,28 Mars 1912, p. 265.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.202, poincare a paul cambon,Paris,15 Mars 1912, p. 265.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.202, poincare a paul cambon,Paris,15 Mars 1912, p. 265؛ D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.276, poincare a paul cambon,Paris,30Mars 1912, p. 276.

كتب فرنسيس بيرتي رسالة إلى السير إدوارد غراي حذره من مشروع الاعلان الانكلو - الماني، كما كتب إلى السير نيكولسون حول الموضوع نفسه و بروحية التأثير نفسها، وعلى أثر ذلك ، تلقى بيرتي برقية من السير إدوارد غراي طلب فيها الاخير منه طمأنة الحكومة الفرنسية بما يخص رفض بريطانيا الاشتراك في اعلان الحياد ، وشرح عبارة " لن تهاجم بدون استفزاز" بشكل يوضح أنه لم يتم تضمين اي شيء آخر في العبارة ، بخلاف ما يتم التعبير عنه، وهذا لا يمكن ان يسبب أذى او إزعاجاً بالنسبة لفرنسا، لكن السير غراي لم يذكر أنه تخطى عن مشروع الاعلان، حتى أن بيرتي بقي يخشى من التوصل إلى صيغة غامضة، وطلب بيرتي من بوانكاريه اكثر من مرة التحدث بقوة مع غراي، مبيناً قناعته بأن الحكومة البريطانية، ستتخطى عن محادثاتهما مع المانيا التي يعتبرها بيرتي شخصياً خطيرة للغاية ، بوانكاريه وافق بيرتي في الرأي حول العواقب الخطيرة للبيان الذي بالنتيجة يؤدي إلى ارباك الرأي العام الفرنسي ، وقد يعرض الوفاق الودي إلى ضرر لا يمكن اصلاحه، وقد أشار بيرتي إلى كل ذلك بوضوح تام في رسالته إلى السير إدوارد غراي، وطلب من بوانكاريه دعمه حتى يثبت ان هذا التصريح الوهمي والمخيب للآمال لا يستحق المخاطرة بالاتفاق الفرنسي - البريطاني، لذلك طلب بوانكاريه من سفيره في لندن ان يؤكد لوزير الخارجية البريطاني، ان هذا الفعل يمكن تفسيره في فرنسا على انه تخل طوعي عن السياسة المتبعة جميعها منذ عام ١٩٠٤، موضحاً ان التعاون بين فرنسا وبريطانيا غير مكرس في اي اطار دبلوماسي، لكنه يختصر على رأي ومحادثات موظفي البلدين، وكانت بريطانيا لديها اهتمام نفسه فرنسا في الحفاظ على هذه المشاعر العامة وهي تعرف تماماً مدى الولاء الذي تقدمه فرنسا لها^(١).

على الرغم من رغبة بريطانيا في تحسين علاقاتها مع ألمانيا ظلت تحافظ على صداقتها مع فرنسا بشكل وثيق، فإذا كان عليها أن تختار بين فرنسا وألمانيا فستقرر اختيار الاولى^(٢)، وهذا ما يفسر اصرار غراي في اثناء مفاوضات هالدين على رفض أي تفاهم مع ألمانيا على حساب فرنسا، إذ أشار إلى أن بريطانيا لن تقوم بأي عمل مع ألمانيا يسبب ضرراً فعلياً لمصالح

(١) D.D.F.:3 Série, Tome deuxieme.No.329, poincare a paul cambon,Paris,11 Avril 1912, pp. 334-335.

(٢) نور الدين حاطوم ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم، ج ٢ ، (دار الفكر المعاصر، بيروت ، ١٩٩٥)، ص ٢٣٧.

فرنسا، ولن تتغير سياستها العامة، إذ قال : "إننا إذا ضحينا بأصدقائنا وتركناهم وجهاً لوجه أمام ألمانيا، فإن الألمان سوف يستديرون لمهاجمتنا نحن في خاتمة المطاف"^(١).

لقد اخفقت بعثة هالدين في الوصول إلى اتفاق كتابي يخفف من عزلة ألمانيا السياسية ويضعف عرى الوفاق الودي الثلاثي لسببين، الأول: أن بريطانيا رفضت ان تعقد اتفاقاً سياسياً يقضي بحياؤها وتقييد حريتها في مساعدة فرنسا، والثاني: لأن ألمانيا أبت ان تخفض القانون البحري الاضافي تخفيضاً ينال رضا بريطانيا. أما أهم نتائج فشل بعثة هالدين أنها حفزت بوانكاريه في الحصول على تعهد كتابي من بريطانيا، ومناقشة بريطانيا وفرنسا مقترح تشرشل الذي يقضي بسحب الاسطول البريطاني من البحر المتوسط إلى بحر الشمال، ومطالبة الكثير من الصحف البريطانية بتحويل الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني إلى محالفة دفاعية حقيقية، مما شجع بوانكاريه على تكليف بول كامبون بمفاتحة السير آرثر نيكولسن بأن الضرورة تقتضي توثيق عرى الوفاق الودي باتفاق كتابي، لكن السير غراي وبسبب الانتقادات التي وجهت اليه في البرلمان البريطاني التي اتهمته بانسياقه مع تيار الاستعمار الفرنسي في مراكش والروسي في بلاد فارس، مما جعله ليس باستطاعته أن يوافق على المقترح دون علم مجلس الوزراء البريطاني لا سيما وأن بعض الوزراء كانوا لا يعلمون شيئاً عن المحادثات العسكرية التي كانت دائرة بين البلدين منذ عام ١٩٠٦ ، لذلك أهمل المقترح آنذاك. لكن بوانكاريه تمكن من تقوية الوفاق الودي الثلاثي ومركز فرنسا البحري في البحر المتوسط من خلال عقده اتفاقاً بحرياً مع روسيا^(٢).

مشروع الاتفاقية البحرية الفرنسية- البريطانية:

أبلغ القبطان لغوز دو سانت سين Le Gouz de Saint – Seine الملحق البحري الفرنسي في لندن، وزير بحريته ديلكاسيه في الثامن عشر من تموز عام ١٩١٢، بأنه تلقى دعوة من ونستون تشرشل للحديث حول المسألة البحرية الخاصة بالبحر المتوسط، والقناة الانكليزية، التي اصبحت المحور الرئيس الذي تدور حوله العلاقات الفرنسية- الانكليزية ، وقد حضر اللقاء

(١) ناجي، عبد الله محمد ، سياسة بريطانيا تجاه تنامي القوى البحرية الألمانية (١٨٨٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠١٠، ص ٢٣٧.

(٢) شوفي، سيدني براد ، أسباب الحرب العالمية قبل فاجعة سيرايفو، ج ١، ترجمة : محمود إبراهيم الدسوقي ، (مطبعة الاعتماد، القاهرة ، د.ت)، ص ١٠، ١٣، ١٤.

اللورد البحري الاول السير فرانسيس برديمان Francis Bridgeman، ووضح تشرشل ان مجلس الوزراء البريطاني حدد سياسته البحرية بشكل نهائي، وسيتم مناقشتها في جلسة مجلس العموم التي ستعقد في الثاني والعشرين من تموز عام ١٩١٢، لذا صار الوقت ملائماً ، لهيئة الاركان البحرية الفرنسية والبريطانية إلى عقد اتفاقية ذات فائدة لكلا الطرفين، تحدد شروطاً لتعاون قواتهما البحرية في مختلف حالات الطوارئ التي من المتوقع حدوثها، و اضاف قائلاً: " هذه مهمة للفنيين لا يتعين علي التدخل فيها، سيتم اجراؤها بينك كممثل للبحرية الفرنسية، وبين اللورد البحري الاول كممثل للبحرية الانكليزية، وهذا قد يؤدي إلى نوع من اتفاقية عسكرية، لكن من المفهوم ان هذه الاتفاقية لن تلزم بأي حال من الاحوال سياسة الدولتين ، وانها لن تكتسب قيمة الا عندما تقرر دولتا فرنسا وانكلترا بالاتفاق المتبادل وضعها موضع التنفيذ، حتى ذلك الحين سينظر اليها على انها مجرد محادثة بسيطة بين الموظفين أو خطة معدة للعمليات غير متنبأ بها... أتمنى حتى أن تتم صياغة هذا التقييد بشكل صريح ، بعبارات يجب دراستها بعناية "(١).

قدم تشرشل عرضاً موجزاً للملحق الفرنسي في لندن حول السياسة البحرية البريطانية المتوسطة التي من المقرر ان يقدمها إلى مجلس العموم في الثاني والعشرين من تموز، وطلب من لغوز دو سانت سين، ان يبقي هذه المعلومات سراً حتى ذلك التاريخ ، مبيناً ان مجلس الوزراء البريطاني يعد ان تحالف القوات البحرية الايطالية والنمساوية ضد بريطانيا غير محتمل الحصول، وفي حال حدوث مثل هذا التحالف يمكن الاعتماد على دعم القوات البحرية الصديقة، ومن غير المجدي السعي للتفوق في البحر المتوسط على اي تحالف، قائلاً : "يكفي ان يكون لدينا قوة متحركة قادرة على الضربة في بعض الاحيان ضربة قوية في نقطة محددة، وفي حالة الحرب العامة تستطيع قلب الموازين لصالحك"، ولتحقيق هذه الرغبات اقترح ونستون تشرشل ارسال فرقة بحرية إلى البحر المتوسط مقرها في مالطة، مكونة من اربع طرادات قتالية مسلحة ب(٣٢) مدافع عيار (٣٠٥) ملمتر ، تبلغ سرعتها (٢٥) عقدة، فضلاً عن ذلك سيتم استبدال(٣) من السفن الحربية بطرادات اكثر قوة ، واخيراً سيتم تعزيز الدفاع المتنقل في مالطة، وانشاء دفاع

(١) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.207, le Gouz de Saint-Seine a Delcassé, Berlin 18 juillet 1912, pp.270-271.

جديد متنقل في مصر، وسيستمر السرب الرابع من الاسطول الاول المتمركز في جبل طارق وسيتم تعزيزه بـ(٨) بوارج، الا ان هذه المحادثات توقفت^(١).

في غضون ذلك، أعرب السير إدوارد غراي عن مخاوفه من أن تسعى الحكومة الألمانية في الحصول على قواعد بحرية على الساحل الافريقي الشمالي وتحديدًا في طرابلس، لذلك أكد على ضرورة تفاوض كل من فرنسا وبريطانيا مع الحكومة الايطالية من أجل عقد اتفاقية للحفاظ على الوضع القائم في منطقة البحر المتوسط تضمن سلامة ممتلكاتهما في هذه المنطقة^(٢).

أرسلت الحكومة الفرنسية السرب البحري الشمالي من ميناء بريست إلى ميناء طولون في البحر المتوسط في السادس عشر من أيلول عام ١٩١٢، لقد تسرب خبر هذا التحرك البحري قبل موعد تنفيذه بستة أيام إلى الصحافة البريطانية التي فسرت - عدا صحيفة التايمز - أنه دليل على التفاهم البحري بين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا، وأن تمركز السرب في البحر المتوسط جاء تنفيذًا لاتفاقية تنص على حماية المصالح المشتركة للوفاق الثلاثي، هذا التفسير اثار الحكومة الفرنسية التي لم تتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا بعد هذا من جهة، وخشيتها من خطورة مشاركة الحكومة البريطانية رأي الصحافة الذي روجته للرأي العام البريطاني من جهة أخرى^(٣). يظهر أن الحكومة الفرنسية تريد وضع أسس اتفاق بحري فرنسي-بريطاني بشكل يتناسب مع ضمان أمنها التام ولن تتخلى عن هذه الميزة في محادثاتها مع بريطانيا.

استكمالاً للمحادثات التي جرت في صيف عام ١٩١٢ بين اللورد الاول للاميرالية ونستون تشرشل والمتوقفة بسبب الاجازة الصيفية، ناقش بول كامبون مع السير إدوارد غراي في التاسع عشر من ايلول من العام ذاته مرة أخرى امكانية التوصل إلى عقد اتفاقية فرنسية -

(1) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.207, le Gouz de Saint-Seine a Delcassé, Berlin 18 juillet 1912, pp.271-272.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.223, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 25 juillet 1912, p.294.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.431, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 19 Decembre 1912, p.523-524.

بريطانية والمتطلبات البرلمانية التي يجب على مجلس الوزراء البريطاني النظر فيها. وادرك كامبون ان تمركز القوات البحرية الفرنسية في البحر المتوسط هي الخدمة التي تسعى بريطانيا الحصول عليها من فرنسا، ويجب على الاخيرة الالتزام بتنفيذ هذا الطلب اذا ما أرادت التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا، من جانب آخر، بول كامبون تحدث مع وكيل وزير الخارجية البريطانية نيكولسون بشأن الاتفاقية الفرنسية البريطانية وقد اوضح له، أنه يجب توافر ضمان بريطاني يتضمن حماية أمن فرنسا ومناطق المحيط الاطلسي والقناة الانكليزية بعد سحب الاسطول الفرنسي من تلك المناطق وتمركزه في البحر المتوسط بقوله: "أنه في حالة عدم وجود ضمان جاد من جانب إنجلترا ، فإن الاهتمام بحماية أمننا ربما يمنعنا من التخلي عن سواحلنا في المحيط الأطلسي والقناة، لقد فهم السير آرثر نيكولسون تمامًا قيمة الأسباب التي قدمتها له"^(١).

بوانكاريه اتفق مع وجهة نظر السفير الفرنسي في لندن التي قدمها إلى آرثر نيكولسون المذكورة اعلاه، وطلب منه في برقية بعثها في العشرين من أيلول عام ١٩١٢، أن يقوم الملحق البحري الفرنسي في السفارة بذل جهود كبيرة في المفاوضات مع الاميرالية البريطانية من أجل الغاء المسودة الاولى للاتفاقية البحرية، وعليه ان يتفاوض من منطلق ان اتفاقية دبلوماسية قد ابرمت بين البلدين بغض النظر عن شروط الاتفاق^(٢)، ومن جهة أخرى طلب بوانكاريه من القائم بالأعمال الفرنسي في روما ان يوضح للماركيز سان جوليان ان تحريك الاسطول الفرنسي إلى البحر المتوسط لا يعني دخول فرنسا في أية معاهدة، وأن الحكومة الفرنسية ملزمة بمبدأ الحياد بين المتحاربين^(٣). سأل السفير الايطالي في لندن وزير الخارجية البريطاني عن ارسال السرب الشمالي الفرنسي إلى البحر المتوسط هل جاء نتيجة عقد اتفاق بين فرنسا وبريطانيا، وكذلك استفسر عن اهمية التوزيع الجديد للقوات البحرية، وقد اكد السير إدوارد غراي على عدم وجود اتفاق بين بريطانيا وفرنسا بشأن توزيع أسرابهما البحرية ، ولا داعي أصلاً للقلق بشأن ذلك، وقد

(1) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.431, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 19 Decembre 1912, pp.523-524

(2) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.436, Poincaré a Paul Cambon, paris, 20 Septembre 1912, p530.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.439, Poincaré a Paul Cambon, paris, 20 Septembre 1912, p532.

أعلن السفير الايطالي أنه سيبادر بعد انتهاء الحرب مع الدولة العثمانية إلى تقديم اقتراح يتضمن عقد اتفاق بين ايطاليا وفرنسا وبريطانيا للحفاظ على الوضع القائم بهدف المحافظة على مستعمراتهم في شمال افريقيا، بغض النظر عن كونها عضواً في التحالف الثلاثي^(١). يظهر أن ايطاليا متخوفة من قيام فرنسا بكسر مبدأ الحياد الذي أعلنت عنه أزاء الحرب الايطالية-العثمانية نتيجة تحرك السرب الثالث من أسطولها البحري من ميناء بريست إلى ميناء طولون على البحر المتوسط.

كتب بول كامبون إلى بوانكاريه في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩١٢ حول محادثته مع السير ادورد غراي فما يتعلق بالبنود التي فرضها تشرشل على فرنسا في ديباجة الاتفاق البحري المقترح بين البلدين الذي أكد أن المادة الاولى منه تقضي أن الترتيب المعني لا يؤثر بأي شكل من الاشكال في الحرية السياسية للبلدين. وفي المادة الثانية ان هذه الاحكام وضعتها كل حكومة باستقلالية تامة ووفقاً لمصلحته الخاصة . هذا الامر جعل بول كامبون يلفت نظر بوانكاريه إلى خطورة هذا الاجراء مبيناً أن تركيز القوات الفرنسية في البحر المتوسط قد يعرض القناة الانكليزية المانش Manche وسواحل المحيط الاطلسي إلى خطر الاسطول الالاماني، لذلك يجب حماية فرنسا من جهة الشمال وعدم الاعتماد على نويا بريطانيا، أو على الاقل تحذيرنا في الوقت المناسب لاتخاذ الاجراءات اللازمة، ادوارد غراي وافق طلب السفير الفرنسي، لكنه اشار إلى ان الحكومة البريطانية لا يمكنها ان تتعهد بالمشاركة في اي عمل عسكري من دون أخذ رأي البرلمان البريطاني، إلا أن كامبون أوضح انه على فرنسا ان تكون في وضع يمكنها ان تدافع عن جميع سواحلها في حالة بقاء انكلترا محايدة لذلك اقترح العودة إلى الصيغة التي صاغها اللورد لاونسدون في أيار عام ١٩٠٥ ، والتي تتضمن " ان نلزم انفسنا بالتشاور معاً في حالة حدوث تعقيدات مهددة والبحث معا عن الوسائل الاكثر ملائمة لنا لحماية بعضنا البعض من خطر الحرب" باختصار قلت: اذا كنا نعتقد أن أفضل طريقة هي تحالف واتفاقية عسكرية فسوف نستخدمها. أما اذا اختلفنا أو رفضنا النزاع سيتخذ الجميع

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.447, Paul Cambon a Poincaré, London, 20 Septembre 1912, p544.

احتياطاته كلاً حسب ما يراه مناسباً وبالنسبة لنا لن نكون مسؤولين عن حراسة البحر الابيض المتوسط وحدنا " ^(١).

بعد أن قضى ادوارد غراي إجازته لمدة ثلاثة أيام قدم بول كامبون صيغة مسودة اتفاقية وقد جاء على النحو الآتي: " في حالة وجود أي حدث، إذا كان لدى الدولتين أية سبب لتوقع فعل عدواني من جانب دولة ثالثة، أو حصول مضاعفات تهدد السلام فإنها ستتدخل بمحادثات وبشكل متبادل مع الحكومة الاخرى من اجل الحصول على وسائل اكثر لحفظ السلام وابعاد اي محاولة للعدوان ". واخبره ادوارد غراي أنه سيخبر السير أسكويت بهذه الصيغة وستتم مناقشتها في تشرين أول، بول كامبون من جانبه اوضح ان هذه الصيغة اذا تم تبنيها تلزم الحكومتين بإجراء محادثات في حالة وجود تعقيد والبحث عن وسائل لاستبعاد الي محاولة للعدوان اي اللجوء إلى تدخل الملك ورئيس الجمهورية ^(٢).

وأسفرت المباحثات البحرية بين فرنسا وبريطانيا في الحادي والثلاثين من تشرين اول عام ١٩١٢ إلى ما يلي: تقوم البحرية البريطانية بنقل بوارجها من البحر الابيض المتوسط إلى بحر الشمال وأرسلت فرنسا سفنها من الشواطئ الشمالية والغربية إلى البحر المتوسط. لم تحرك فرنسا بوارجها في قواعدها الاطلسية دون بعض التأكيدات من أن موانئها في هذه المنطقة ستحميها البحرية البريطانية. اضطرت بريطانيا إلى نقل اسطولها المتوسطي إلى المياه الداخلية كضمان ضد تهديد البحرية الالمانية ومن أجل حماية المصالح البريطاني في البحر المتوسط اقترحت الاميرالية البريطانية على فرنسا أن يعمل الاسطول الفرنسي الذي كان معظمه في البحر المتوسط على حماية المصالح الانكلو فرنسية في تلك المنطقة في مقابل هذه الحماية ستدافع بريطانيا عن السواحل الشمالية والغربية لفرنسا. يكون هذا الإجراء المشترك في كلتا الحالتين

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.448, Paul Cambon a Poincaré, London, 21 Septembre 1912, pp.544-545.

⁽²⁾ D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.448, Paul Cambon a Poincaré, London, 21 Septembre 1912, pp.545-546.

متوقفاً على حقيقة ان الحكومتين قد قررتا العمل المشترك في مواجهة اي تهديد او عدوان من جانب دولة ثالثة^(١).

كتب بول كامبون في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٢، يخبره ان مجلس الوزراء البريطاني وافق على مقترح الاتفاقية مع إضافة عبارة تتعلق بالاتفاقيات العسكرية بين موظفي البلدين تتضمن أنه في حالة أن قررت الحكومتان التصرف فإن المشاريع التي تنشأ بين الدولتين تخضع لنقاش، ولذلك اقترح السير ادوارد غراي صيغة وافق عليها كامبون وقرر غراي ارسالها إلى مجلس الوزراء وقد نصت الصيغة على ما يلي: "إذا كانت هذه التدابير تنطوي على إجراءات فإن خطط هيئة الاركان العامة ستكون محل نقاش وبعد ذلك ستقرر الحكومتان ما يجب القيام به حيال ذلك"^(٢).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.301, paul cambon a poincare, London, 31 october 1912, p318; Hermann lutz, lord Grey and the world war, Literary Licensing, LLC, 1928, p.88.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Quatrième, No.534, paul cambon a poincare, Londres, 23 novembre 1912, p.535-536

المبحث الثاني

السياسة الفرنسية تجاه روسيا

اتسمت العلاقات الدبلوماسية الفرنسية- الروسية بالطابع الودي قبل تولي سazanوف منصب وزارة الخارجية الروسية ، فحاولت الحكومة الروسية استغلال تأييدها للاتفاقية الفرنسية-الالمانية التي عقدت في تشرين الثاني عام ١٩١١، لمصلحتها الخاصة، فقدم السفير الروسي في باريس ازفولسكي طلباً بخط يده إلى دي سلفا وزير الخارجية الفرنسي في الثامن من تشرين الثاني من العام نفسه ، يتضمن دعم روسيا في مواقف مماثلة تتعلق في القضايا التي لا تهم الحكومة الفرنسية بشكل مباشر، لكنها ذات تأثير كبير في المصالح الروسية، فضلاً عن قيام الحكومة الفرنسية بطمأنة روسيا من خلال الاعتراف بحرية نشاطها في منطقة المضائق (البسفور والدرديل) وشمال الصين، فضلاً عن عدم معارضة فرنسا أية إجراءات قد تتخذها روسيا من أجل حماية مصالحها وتوطيد موقفها هناك. وقد طلب دي سلفا من القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بطرسبورغ المستر دي بانافيو M. De Panafieu أن يتأكد من مضمون هذه الرسالة بأنها تمثل رغبة الحكومة الروسية فعلاً^(١). وبالفعل تقصى بانافيو حقيقة محتوى الرسالة من أناتولي نيراتوف Anatoly Nératoff (أذار ١٩١١-كانون الاول ١٩١١) وزير الخارجية الروسي وكالة الذي أكد له صدق ما طرحه ازفولسكي، واعرب عن رغبته في الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية في ابداء المساعدة إلى روسيا في مسألتين مهمتين هما: المضائق التركية وشمال الصين، قبل دخول الحكومة الروسية في محادثات مع الدول الاخرى ذات الصلة بالموضوع^(٢). ويبدو ان الحكومة الفرنسية لا تثق بنوايا السفير الروسي في باريس.

وعلى هذا الأساس، عاد السفير الروسي ازفولسكي مرة اخرى، ليؤكد في البرقية التي بعثها إلى دي سلفا في الرابع من تشرين الثاني ١٩١١، التزام الحكومة الروسية

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.58, De Selves a De Panafieu, Paris, 8 Novembre 1911, PP.58-59.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.58, De Selves a De Panafieu, Paris, 8 Novembre 1911, PP. 83-84.

بكل بنود الاتفاقية الفرنسية-الالمانية التي سيتم عقدها والتي بموجبها يتحدد الوضع الفرنسي الجديد في المغرب الأقصى، مشيراً إلى أن هذا التأكيد ورد على لسان اناتولي نيروتوف بعد ان ابلغه القائم بأعمال السفارة الفرنسية بانافيو بنص الاتفاقية وبشكل سري بهدف معرفة رأي الحكومة الروسية بمضامينها، ثم استعرض ازفولسكي العلاقات الدبلوماسية الطيبة بين البلدين مشيراً إلى ابرز محطات تلك العلاقة ومنها تصريح الحكومة الفرنسية عن عزمها دعم روسيا في جميع القضايا التي تتعلق بالدفاع عن مصالحها السياسية في مقاطعة منشوريا في آب عام ١٩٠٩ ، وأكد وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا على تعاطف الحكومة الفرنسية مع المصالح الروسية في مسألة المضائق (البسفور والدردينل)، واستعدادها لدعم روسيا في القرارات جميعها التي تراها مناسبة لمصلحتها بما فيها تلك التي تخص المضائق المذكورة. وكان آخر هذه المحطات الودية تجاه روسيا رفض قبول القرض الصيني والبالغ (٢٥٠) مليون فرنك ما لم يتم تعديل او تغيير شروط القرض بشكل لا يتعارض مع المصالح الروسية في مقاطعة منشوريا^(١).

وقد اوضح السفير الروسي في البرقية اعلاه، ان الحكومة الصينية تحاول اتخاذ سلسلة من الاجراءات في شمال الصين ضد روسيا، الامر الذي قد يجبر الحكومة الروسية مستقبلاً على تعزيز وتطوير وضعها في المناطق المنصوص عليها باتفاقيتين سريتين ابرمتا بين روسيا واليابان في السابع من حزيران عام ١٩٠٧، والحادي والعشرين من حزيران عام ١٩١٠ والتي بموجبها اعترفت الحكومة اليابانية بأولوية المصالح الروسية في شمال منشوريا، مشيراً إلى قناعة الحكومة الروسية بأن فرنسا لن تدعم توجهات الحكومة الصينية لتغيير الوضع القائم على حساب المصالح الروسية الادارية والعسكرية في منشوريا ومنغوليا وتركستان، قائلاً: "أود أن اكرر قناعتي الراسخة بأنه في الوقت الذي ستؤسس فيه فرنسا الصديقة والحليفة لروسيا وضعها في شمال افريقيا على اسس جديدة ومتينة، حكومة الجمهورية [فرنسا] التي تعمل

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No. 18, Isvolsky a De Selves, Saint-Pétersbourg, 4 décembre 1911, PP. 14-15.

مع حكومة الامبراطورية [روسيا] باستمرار نظراً لدعمها الدبلوماسي الصادق لهذا الغرض، فهي بدورها مستعدة لضمان اعترافك [دي سلفا] بحرية نشاطنا في منطقة المضائق، وشمال الصين، وأنتك لن ترفض الموافقة على أية اجراءات قد نقوم بها لضمان مصالحنا وتعزيز وضعنا هناك" ^(١).

من جانب آخر، كانت الحكومة الروسية ترغب في اقامة علاقات ودية مع الدولة العثمانية، وظهر هذا التوجه منذ ان تولى ازفولسكي وزارة الخارجية الروسية (١٩٠٦-١٩١٠) وخلفاؤه من بعده، وأشار دي بانافيو في تقريره الذي ارسله إلى وزير الخارجية الفرنسي دي سلفا في الثالث والعشرين من كانون الاول عام ١٩١١، إلى رغبة الحكومة الروسية الواضحة منذ بداية الحرب الايطالية - العثمانية، بهدف تحقيق تطلعاتها القوية بحرية المرور عبر مضيق الدردنيل، من أجل وصول اسطولها المرابط في البحر الاسود إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، الذي أغلق امام ملاحه سفنها بموجب معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، مما ادى تبني الحكومة الروسية سياسة التقارب مع الدولة العثمانية، وإصدار تعليمات لممثليها في القسطنطينية، واستغلال حالة الاربك لدى الحكومة العثمانية الناجمة من حربها مع ايطاليا من أجل تقديم عرض روسي يتضمن الحفاظ على الوضع القائم في المضائق مقابل الحصول على حرية المرور المعلقة. الا ان سياسة التقارب الروسي مع الدولة العثمانية تغيرت بمجرد تولي سazanوف منصب وزارة الخارجية الروسية، لاعتقاده أن الاتفاق مع الدولة العثمانية غير مرغوب فيه في ذلك الوقت، لاسيما وان الحكومة البريطانية تعارض مطالبها في حرية المضائق، وأشار دي بانافيو إلى أن سazanوف في مقابلة مع صحيفة لو تومبس Le Temps الفرنسية اجراها في باريس تعمد الخلط بين مسألة مبدأ حرية المضائق ومسألة الحصار والالغام البحرية وحرية التجارة، ونفى سazanوف ان السفير الروسي في القسطنطينية تشاريكوف قد تلقى معلومات من حكومته تتعلق بابلاغ الصدر الاعظم رسمياً تعديل معاهدة باريس، وقد اكد سazanوف، هذه الملاحظات ايضاً إلى الصحيفة الروسية نوفوي فريميا Novoye Vremya ، وسارعت

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No. 18, Isvolsky a De Selves, Saint-Pétersbourg, 4 décembre 1911, PP. 15-16.

الصحافة الروسية والاجنبية بنشر هذه المعلومات، وهذا التصرف وضع السفير الروسي في القسطنطينية في وضع محرج مع الصدر الاعظم^(١).

وعندما التقى القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بطرسبورغ مع وزير الخارجية الروسي وجرت بينهما محادثة مطولة قبل ثلاثة ايام من كتابة البرقية اعلاه، أوضح فيها عدم رغبة روسيا في إقامة علاقات ودية مع الدولة العثمانية قائلاً: "رغم أنني امتنعت عن مناقشة مسألة المضائق، فقد كان لدي انطباع واضح بأنه لا يقدر كثيرا التقارب مع تركيا، وأنه يعد أن الحل الذي طال انتظاره لحرية المرور له أهمية ثانوية ويمكن تأجيله إلى أجل غير مسمى... في النهاية شعر ان سياسة المصالحة هذه محفوفة بالعواقب ذات المزايا غير المؤكدة"^(٢). لأنه يرى أن الاتفاق مع الدولة العثمانية غير مرغوب فيه في هذه المرحلة، وعلى هذا الاساس، سazanوف كان صريحاً وسريعاً في اتخاذ القرار وغير متردد في قطع المفاوضات، لذلك يقول دي بانافيو: "ومن المؤكد أنه لن يستخدم الوسائل نفسها التي استخدمها سلفه لتحقيق النجاح."^(٣) لذلك يمكن القول ان التقرير الذي كتبه القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بطرسبورغ عن التغير في مسار الدبلوماسية الروسية تجاه الدولة العثمانية يحمل في جوانبه تحذيراً للحكومة الفرنسية يتمثل هذا التحذير في امكانية قيام روسيا بالسعي للتقرب من احدى دول الحلف الثلاثي مما يشكل خطراً كبير على العلاقات الفرنسية الروسية، وبالتالي يعرض الوفاق الثلاثي إلى الانهيار.

وعلى هذا الاساس، جاء تأكيد وزير الخارجية الفرنسية في البرقية التي بعثها إلى السفير الروسي في باريس ازفولسكي في الرابع من كانون الثاني عام ١٩١٢، على التزام الحكومة الفرنسية بتصريحاتها التي تتعلق بالنقاط الاتية:

١- تقديم الحكومة الفرنسية الدعم الدبلوماسي لروسيا بشكل يضمن مصالحها في مسألة المضائق (البسفور والدردينيل)، وبقائها على استعداد كامل في تبادل وجهات النظر

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.386, De Panafieu a De Selves, Saint-Pétersbourg, 23 décembre 1911, PP.390-391.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.386, De Panafieu a De Selves, Saint-Pétersbourg, 23 décembre 1911, P. 391.

^(٣) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.386, De Panafieu a De Selves, Saint-Pétersbourg, 23 décembre 1911, P. 392.

مع الحكومة الروسية حيال ذلك اذا اقتضت الظروف الجديدة دراسة مسألة المضائق.

٢- تأكيد دعم الحكومة الفرنسية لكل ما يمثل حقوق ومصالح مشروعة لروسيا في شمال الصين ولا يقتصر ذلك على مقاطعة منشوريا بل يمتد إلى منغوليا وتركستان الصينية، وقد كتب دي سلفا حول السياسة الفرنسية بالمناطق اعلاه: "ان السياسة التي اتبعناها باستمرار في هذا الصدد هي ضمان أكيد لما سنواصل ممارسته في المستقبل في هذه المناطق ذات الالهمية الخاصة لحلفائنا"^(١).

ذكر السفير الفرنسي في الدولة العثمانية موريس بومبارد Maurice Bompard (١٩٠٩-١٩١٤) في برقية ارسلها إلى دي سلفا في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢، أن ما جاء بالتقرير الذي ارسله بانافيو انف الذكر، يؤكد انطباعه حول التحول في السياسة الروسية بعد تولي سazanوف منصب وزارة الخارجية الروسية قائلاً: "إن عودة سazanوف... ستحدث تحولاً في السياسة الروسية تجاه تركيا. هذه هي نهاية التقارب بين البلدين، الذي أراد السيد تشاريكوف أن يكون مهندساً"، و أكد السفير الفرنسي أنه حاول في كثير من الاحيان كبح جماح السفير الروسي تشاريكوف في صداقته مع الدولة العثمانية، لكنه في الوقت نفسه، لا يجد ضرورة لهذا التغير في السياسة الروسية تجاه القسطنطينية من قبل وزير خارجيتها الجديد، مبيناً ان هذه السياسة لا تتسجم تماماً مع المصالح الفرنسية في بلاد الشام، والمصالح السياسية، والفكرية، والدينية، والتجارية، والصناعية، والمالية، مؤكداً ان جميع المصالح سواء كانت المادية والمعنوية تتطلب من فرنسا أن تعيش في علاقات جيدة مع الدولة العثمانية، فضلاً عن ذلك، ان هذا يصب في مصلحة الدولة العثمانية في عملية تعزيز تنميتها وازدهارها وقوتها، وقد تساءل بومبارد قائلاً: "كيف يمكننا ، في ظل هذه الظروف، التوفيق بين سياستنا في تركيا والسياسة التي كانت سياسة حليفنا [روسيا] قبل عام ١٩٠٨ والتي عاد إليها السيد سazanوف لتوه"^(٢)، مؤكداً أنه لطالما كانت السياسة الروسية تضع فرنسا بحرج شديد، لذلك

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.433, De Selves a Isvolsky, Paris, 4 janvier 1912.PP.440-441.

(2) D.D.F.:3 Série, Tom Premier, No.465, Bompard a Ministre des Affaires Étrangères, Constantinople, 13 janvier 1912, P. 479.

كانت الاخير تتجنب الانجرار وراء سياستها، وتتبنى موقف ضبط النفس بهدف صيانة المصالح الفرنسية ، مما يثير احتجاج الحكومة الروسية في اغلب الاحيان. كان بومبارد يعتقد ان وزير الخارجية الروسي الجديد سيضع فرنسا مرة أخرى، في حرج لا سيما مع الدولة العثمانية ، قائلاً: "في الواقع، منذ اليوم الأول ، أظهر أنه ظل رجل بوتسدام ، أي انه غافلاً تماماً عن العواقب التي قد تترتب على سياسته في فرنسا"^(١).

لقد رافق هذا التغير في الدبلوماسية الروسية تجاه الدولة العثمانية ، معرفة بوانكاريه رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الجديد من طريق مصدر خاص (سري)، بالمحادثات السرية بين روسيا والنمسا حول المسألة الشرقية، وقد اشار في البرقية التي بعثها إلى الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في العواصم الاوربية في العشرين من شباط عام ١٩١٢، إلى ابرام الحكومة الايطالية اتفاقية سرية مع النمسا- المجر في كانون الاول عام ١٩٠٩ تم بموجبها قبول ايطاليا الدخول في أية اتفاقية يتم ابرامها لاحقاً بين النمسا- المجر وروسيا حول موضوع الشرق.^(٢) ويبدو ان كشف هذه الاتفاقية أثار قلق الحكومة الفرنسية لأنه سيؤدي إلى احتمالية ضعف العلاقات الفرنسية - الروسية مستقبلاً وهذا ما لا يتمناه بوانكاريه الذي يسعى إلى تقوية الوفاق الثلاثي.

كشفت الاتفاقية الايطالية -النمساوية المجرية اعلاه، للحكومة الفرنسية ان سazanوف وازفولسكي لديهما رغبة في التوصل إلى اتفاق مع ايطاليا والنمسا حول البلقان، وعلى هذا الاساس، فإن دور ايطاليا الدبلوماسي يهدف إلى تحقيق تقارب بين روسيا والنمسا المجر من أجل التوصل إلى عقد اتفاق ثلاثي يضم(النمسا-المجر، روسيا، إيطاليا) حول موضوع البلقان، وهذا ما يفسر عمل سazanوف بنشاط من اجل المصالح الايطالية، لذلك يرى جورج لويس ان السياسة الروسية والايطالية باتت متوافقة^(٣)، وجاء سعي الحكومة الروسية من اجل عقد الاتفاق

^(١) D.D.F.:3 Série, Tom Premier, No.465, Bompard a Ministre des Affaires Étrangères, Constantinople, 13 janvier 1912, P. 480.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tom Premier, No.65, Poincaré Aux Représentants Diplomatiques de France À Londres, Saint-Pétersbourg, Rome, Berlin, Sofia, Belgrade, Paris, 19 février 1912, P. 58.

^(٣) D.D.F.:3 Série, Tom Premier, No.71, Georges Louis a Poincaré, Saint-Pétersbourg, 21 février 1912, PP 62-63.

أعلاه بهدف السيطرة على المضائق في حال هزيمة الدولة العثمانية في الحرب مع إيطاليا وانهيار إمبراطوريتها. وحذر السفير الفرنسي في بطرسبورغ بوانكاريه من سياسة الكونت بيرشتولد وزير خارجية النمسا-المجر الجديد الذي سيسعى إلى تحقيق التقارب مع روسيا عن طريق السعي إلى إعادة تأسيس تحالف الأباطرة الثلاثة بدلاً من عقد اتفاقية نمساوية إيطالية روسية ، وسيكون الوزير الجديد أكثر اعتماداً في سياسته الخارجية على الدعم الألماني من سلفه أهرنتال، مشيراً إلى أن مصلحة فرنسا تتطلب التوافق مع روسيا أولاً حتى فيما يتعلق بشؤون البلقان، وأكد جورج لويس أن مصلحة فرنسا تقتضي عدم ترك روسيا والنمسا المجر الدخول في محادثات مباشرة لوحدهما وسيكون من المفيد أن يكون هناك طرف ثالث غير ألمانيا حتى لو كانت إيطاليا^(١).

أصدر امبراطور النمسا- المجر فرانز جوزيف أوامره إلى وزير الخارجية النمساوي بيرشتولد أن يجري مفاوضات بين النمسا-المجر وروسيا بشأن القضايا الشرقية على أن تكون بوتيرة بطيئة، لأن مجلس وزراء فينا لم تكن لديه معلومات كافية بخصوص العلاقات الروسية-الإيطالية^(٢).

وفي ضوء الرسائل المرسلة من سفراء فرنسا في بطرسبورغ وفيينا وروما إلى وزارة الخارجية الفرنسية حول عقد اتفاقية بين روسيا وإيطاليا، والتي أبلغ بها السفير الفرنسي في بريطانيا بول كامبون من قبل بوانكاريه، ذكر كامبون في برقيته التي بعثها إلى بوانكاريه في السابع من آذار عام ١٩١٢، أن هذه الرسائل أكدت تخميناته حول الاتفاقية الروسية -الإيطالية، وقد اعترف وزير الخارجية الروسي سazanوف بوجود هذه الاتفاقية عندما أخبر السفير البريطاني في بطرسبورغ أنه بحاجة إلى عقد اتفاق مع إيطاليا بهدف عرقلة تحرك النمسا في البلقان، وفي الوقت نفسه يسعى إلى التقارب مع النمسا، ويصف بول كامبون هذه التحرك بالقول: " هذه اللعبة المزدوجة لا تخلو من الخطر..."^(٣)، وما أكد هذا التقارب الروسي الإيطالي بحسب وجهة نظر

(1) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.84, Georges Louis a Poincaré, Saint-Pétersbourg, 23 février 1912, PP 78-79.

(2) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.109, Georges Louis a Poincaré, No:109, Saint-Pétersbourg, 27 février 1912, P105.

(3) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No. 84, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 7 mars 1912, P 78.

بول كامبون هو رفض روسيا الالتزام بالاقتراح الذي قدمه بوانكاريه المتعلق بوقف الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية الذي يقضي بإتباع نهج متزامن في روما والقسطنطينية، في الوقت نفسه، كان سازونوف متأثراً بفكرة السفير الإيطالي في باريس تيتوني لإنهاء الحرب الإيطالية-العثمانية التي تقوم على أساس أن تمارس القوى العظمى الخمسة ضغطاً دبلوماسياً على الدولة العثمانية بهدف إخراجها من طرابلس، لتكون تحت السيطرة الإيطالية، مما يدل على وجود التزامات بين روسيا وإيطاليا. لذلك يطلب كامبون من حكومته التعامل بحذر مع روسيا، وعدم رفض التقارب بين روسيا وإيطاليا، والاكتفاء بمعرفة نوايا الحكومة الروسية في إقامة هذه العلاقة، وإذا وجدت الأخيرة أنه من المناسب أن تتعرف فرنسا على طبيعة العلاقة الروسية مع إيطاليا، لإكسابها طابع التشاور المتفق عليه بينهما، لأن فرنسا بحاجة إلى معرفة اسباب هذه العلاقة حتى تستطيع أن تقدم المزيد من المقترحات المقبولة لإزالة سوء التفاهم، لا سيما وأن فرنسا متخوفة من إقامة هذه العلاقة منذ أن صرح ازفولسكي إلى السفير الفرنسي في بطرسبورغ قبل الذهاب إلى راکونجي: "فكرة تيتوني هي الوصول إلى تفاهم نمساوي-إيطالي-روسي في البلقان إنها فكريتي أيضاً"، وإشارة جورج الويس إلى أنه من المؤكد أن روسيا تعتمد على إيطاليا للحد من الاطماع النمساوية في البلقان، لذلك تتواصل اللقاءات الودية بين الطرفين، أما موقف الحكومة البريطانية من هذا التقارب فإنها تؤيده ولا تسمح بتجاهله، لنفس الاسباب الفرنسية^(١).

حاول السفير الروسي في باريس ازفولسكي في اللقاء الدبلوماسي الذي جمعه مع بوانكاريه في الثالث عشر من آذار ١٩١٢، أن يبديد مخاوف بوانكاريه من التقارب الروسي الإيطالي بقوله: "إن سياسة روسيا الحالية تجاه إيطاليا لا يمكن تفسيرها إلا بالخوف من رؤية عمل الحكومة الإيطالية مشلولاً في البلقان الأمر الذي من شأنه أن يترك المجال مفتوحاً أمام النمسا"^(٢)، وأكد أن الحكومة الروسية لم تجر مؤخراً أية محادثة مع الحكومة النمساوية-المجرية بشأن مسألة البلقان، إلا أن بوانكاريه أظهر عدم رضاه في اللقاء؛ بسبب عدم مشاورته من قبل الحكومة الروسية بالاستعدادات العسكرية التي أجرتها في منطقة القوقاز على حدود

(١) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No. 84, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 7 mars 1912, PP.78-79.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.193, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 7 mars 1912, P 185.

الدولة العثمانية وبلاد فارس، لأن الحكومة الفرنسية كانت ترى ان التحالف مع روسيا يعني لها عدم اتخاذ روسيا أي مبادرة مهمة في الشؤون الشرقية إلا من خلال الاتفاق معها أولاً، ولا تكتفي فرنسا بإخطار الحكومة الروسية فقط من دون التشاور معها، فكانت إجابة السفير الروسي بالموافقة على ذلك، بالقول: "لا يمكن أن يكون هناك شك في هذا الصدد" وطلب بوانكاريه من السفير الفرنسي في لندن إبلاغ ادوارد غراي بما تم تناوله في هذا اللقاء^(١).

ومن هذا المنطلق أصر السفير الفرنسي في بطرسبورغ عند لقائه مع سazanوف في الثالث والعشرين من اذار عام ١٩١٢، إلى الحاجة إلى اجراء مشاورات مسبقة بين الحكومة الفرنسية والروسية عند طرح أية مبادرة من قبل احدهما غير منصوص عليها في ميثاق التحالف الثنائي ولم يبدي وزير الخارجية الروسي أية تحفظات بهذا الشأن^(٢). يعتقد بوانكاريه ان الرأي العام الفرنسي الذي يشعر بالقلق بشأن التقارب الإيطالي الروسي والسياسة الروسية في الشرق آنذاك، وحتى يطمئن لا بد ان يتحدث وزير الخارجية الروسي بشكل صريح عن التحالف الثنائي أمام مجلس الدوما الروسي، وبعبارات مشابهة لتلك التي استخدمها بوانكاريه عدة مرات وآخرها في حديثه أمام مجلس النواب الفرنسي في الثاني والعشرين من اذار عام ١٩١٢ في معرض رده على استفسارات مختلفة طرحت من أعضائه تتعلق بسياسة فرنسا الخارجية، حين قال: لقد اتاحت لنا المسألة المغربية الفرصة لقياس مدى قوة العلاقات التي توحد فرنسا وروسيا في عدة مناسبات بشكل وثيق، أن تحالفنا من أجل السلام العالمي، يعد ضماناً نعرف الثمن الكامل له ولن نسمح بإضعافه"^(٣). يظهر مما تقدم أن الرأي العام الفرنسي يشكل ضغطاً بشأن العلاقات الفرنسية الروسية على حكومته الجديدة التي تحاول كسب ثقته من خلال تقديمها أدلة تبرهن على اهمية التحالف الثنائي بين البلدين.

وعلى هذا الاساس، عدّ بوانكاريه تحفظ سazanوف غير كافٍ حول التفسير الفرنسي للاتفاق الثنائي بين البلدين والذي قدمه وزير الخارجية الفرنسي إلى السفير الروسي في باريس

(1) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.193, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 7 mars 1912, PP. 185-186.

(2) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.109, Georges Louis a Poincaré, Saint-Pétersbourg, 27 février 1912, P 251.

(3) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.252, Georges Louis a Poincaré, No:109, Saint-Pétersbourg, 23 février 1912, pp. 251-252.

في لقائهما في الثالث عشر من اذار ١٩١٢، بل طالب جورج لويس ان يحصل من سazanوف على رد حاسم بهذا الشأن في اول فرصة تسنح له، محذرا من تكرار الموقف الذي حصل في بوتسدام بالقول: "لا يمكننا تحمل مفاجأة جديدة مثل تلك التي حدثت في بوتسدام"^(١)، يبدو مما تقدم ان بوانكاريه قلق جداً من السياسة الروسية الخارجية التي تتعلق بالشؤون الشرقية إذ تتركز مصالحها الاستراتيجية هناك، فهي تعد المحك الحقيقي لمعرفة مدى التزام سياسة روسيا تجاه فرنسا، لذلك يرغب بوانكاريه بقوة في اقامة تحالف يستند على مبدأ التشاور في كل مبادرة تطرح من احدهما غير منصوص عليها في التحالف الثنائي، مما يمكن فرنسا من اتخاذ قرارات تتسجم مع سياستها القائمة على مبدأ حفظ التوازن في القارة الاوربية وليس وفق ما تخطط له السياسة الروسية التي تحاول استغلال المشكلة الشرقية للإخلال بتوازن القوى في اوروبا بهدف تحقيق اهدافها.

تماشياً مع الرغبة الفرنسية في تقديم الحكومة الروسية توضيحاً بشأن التحالف الثنائي، كشف وزير الخارجية الروسي سazanوف إلى السفير الفرنسي في بطرسبورغ في الرابع والعشرين من اذار ١٩١٢، عن بعض العبارات التي تضمنها بيانه الذي ينوي أن يلقيه امام مجلس الدوما الروسي في جلسته القادمة وهي: "التبادل المستمر في وجهات النظر بين حكومتي البلدين حول جميع القضايا المطروحة" و"التحالف مع فرنسا هو الاساس الثابت لهذه السياسة الروسية" وتناول البيان اهمية المصالح المشتركة بين روسيا وفرنسا أيضاً^(٢). ويتضح ان سazanوف عمل هذا الاجراء بهدف طمأنة الحكومة الفرنسية من خلال ممثلها في سان بطرسبورغ باطلاعه على مضمون البيان الذي سيتم التصريح به امام مجلس الدوما.

في غضون ذلك، وقعت الحكومتان الصربية والبلغارية تحالفاً سرياً في الثالث عشر من اذار ١٩١٢، وبدوره^(٣) أبلغ سazanوف الحكومة الفرنسية في الثلاثين من اذار عام ١٩١٢،

(1) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.254, Poincaré a Georges Louis, Paris, 24 mars 1912, P 255.

(2) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.257, Georges Louis a Poincaré, Saint-Petersbourg, 25 février 1912, P 257.

(3) جلال، يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، ج ٢، د ط، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د. ت)، ص ٥٣٢.

بالتحالف الصربي- البلغاري الذي غايته الرئيسة، الدفاع المتبادل وحماية المصالح المشتركة في حالة حدوث تغير في الحالة الراهنة في البلقان أو حصول اعتداء من جانب دولة ثالثة ضد أحد الطرفين المتعاقدين، ويتضمن أيضاً الاتفاق بند سري يتعهد فيه الطرفان المتعاقدان بموافقتهما على عدم اتخاذ أية خطوة إلا بعد استشارة روسيا، وعلى هذا الأساس، زار ازفولسكي السفير الروسي في باريس مقر وزارة الخارجية الفرنسية في الأول من نيسان، واطلع بوانكاريه على شرطي الاتفاق الصربي- البلغاري، وطلب بوانكاريه توضيحات أكثر من ازفولسكي بشأن أصل الاتفاق، إلا أنَّ الأخير أجاب بعدم معرفته شيئاً عن ذلك ، وفي حال توافر معلومات عن الاتفاق سيخبره بها، فكان رد بوانكاريه بهذا الخصوص: "إنَّ روسيا الحليفة وضعت فرنسا في وضع غير مفهوم"^(١)، لذا بعث بوانكاريه برقية إلى سفرائه في بلغراد وصوفيا في الأول من نيسان يطلب منهم بذل جهود كبيرة لمعرفة أصل الاتفاق ، وموقف روسيا في حالة انهيار الوضع في البلقان قائلاً: "من المهم بالنسبة لي خصوصاً في الوضع الراهن، معرفة مدى التزام روسيا في حالة انهيار الوضع الراهن في البلقان"^(٢).

وعلى هذا الأساس، أكد السفير الفرنسي دي بافيو de Panafieu في بلغاريا، إلى بوانكاريه في برقيته التي بعثها في الثالث من نيسان على حقيقة وجود اتفاق سري أبرم بين بلغاريا وصربيا، وأوضح أيضاً أنَّه لم يستطع مقابلة رئيس الوزراء البلغاري حول الموضوع بسبب مرضه^(٣).

إلا أنَّه أُتيحت له فرصة للتحدث مع أوروبوف Ouroussoff القائم بالأعمال الروسي في بلغاريا، وسأله فيما إذا كان يعلم بالتقارب البلغاري الصربي، فأخبره أنَّ رئيس مجلس الوزراء الروسي فلاديمير كوكوفتسوف Vladimir Kokovtsov (١٨ ايلول ١٩١١-٣٠ شباط ١٩١٤)، ومنذ تسنمه السلطة قبل عام، كان حريصاً على الاهتمام بالأوضاع في دول البلقان من أجل ايجاد أرضية مشتركة بشأن القضية المقدونية، وتوحيد جهودهم نحو هدف مشترك، بدلاً من

(1) Raymond Poincare, Les Balkans En Feu 1912 ,Vol:II, Plon-Nourrit, Paris, 1926, p.31.

(2) D.D.A.B.: Tome Premier, No.21, Poincare a ambassodors in Sofia et Belgrade, Paras, 1 Avril 1912,P.14.

(3) D.D.A.B.: Tome Premier, No.24, from Ministre de France à Sofia a Poincare, Sofia, 3 April 1912,P.15.

القتال وايداء بعضهم البعض الاخر، الأمر الذي يحقق الفائدة لصالح الدولة العثمانية، لكن اورو سوف كان يرى أنّ الوقت لم يحن لعقد اتفاق بلغاري - صربي، وسيفسر على أنّه موجه ضد الدولة العثمانية والنمسا، لكن بعد اندلاع الحرب الايطالية - العثمانية ، كان هذا الحدث سبباً في التقارب البلغاري الصربي وبرعاية روسية، بدأت المحادثات بين الطرفين وسرعان ما توصلوا إلى اتفاق، تعهدت فيه الدولتان بتقديم الدعم المتبادل لبعضهما البعض في حالة حدوث عدوان والحفاظ على الوضع الراهن في البلقان، وقرروا أنّه سيتم التنافس في مقدونيا، ووضع اتفاقية ودية لجميع مسائل المدارس والكنائس والدين، ويعود تاريخ الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه بشأن الموضوع إلى شباط أو على أقل تقدير إلى الأيام الأولى من آذار، وأوضح السفير الفرنسي في بلغاريا، لبوانكاريه أنّ المحادثات جارية لإشراك اليونان في هذه الاتفاقية التي لن يمضي وقت طويل وتتضم اليها، ومن الإشارات التي قدمها اورو سوف إلى جورج لويس، أنّه لم تكن لديه رؤية واضحة ما إذا كانت بلغاريا وصربيا قد تعهدتا رسمياً " بعدم القيام بأيّ شيء من دون التشاور مع روسيا"، رغم تعهد رئيس المجلس البلغاري شخصياً عدة مرات بعدم القيام أو اتخاذ قرار بشأن أي شيء من دون ابلاغ الحكومة الروسية بنواياه، لكن اورو سوف يميل إلى الاعتقاد أنّه إذا تم اتخاذ إجراءات جادة، فإنه لن يتم استشارتهم مسبقاً، ولكن سيتم ذلك بصيغة الإخطار، كان القائم بالأعمال الروسي مقتنع بأنّ الوقت مناسب بشكل خاص لدول البلقان لتسوية المسألة المقدونية، وتحقيق تطلعاتها الوطنية، ويرى أنّ ايطاليا ستحاول القيام بعمل ضد الدردنيل أو سالونيك^(١)، وفي حالة حصول هذا الاحتمال، فإن بلغاريا وصربيا تعدان هذا الاجراء خرقاً للوضع الراهن، وبالتالي لن يتردد الطرفان في اتخاذ الاحتياطات اللازمة من خلال عبور الحدود العثمانية، والتقدم في القرى المقدونية، وسوف تقتفي أثرهما في هذا الاجراء اليونان والجبل الأسود، وفي مواجهة هذا الموقف من المحتمل أن تضطر الدولة العثمانية إلى الاستسلام، وبما أنّ خرق الوضع الراهن لا يكون بسببهم ، فإن روسيا لن تتخلى عن الشعوب السلافية التي حررتها منذ خمسة وثلاثين عاماً حتى إذا تمّ تهديدها من قبل فينا، يجب إخبار الحكومة النمساوية - المجرية أنّه في حالة اتخاذ اجراءات عسكرية من قبلها فيما يتعلق بالسنجق على سبيل المثال، يجب أن تعتمد على معارضتها، ويذكر دي بافيو أنّ في ذهن القائم بالأعمال

(1) D.D.A.B.: Tome Premier, No.24, from Ministre de France à Sofia a Poincare, Sofia, 3 April 1912,P.16.

الروسي حقيقة أنَّ احدى دول التحالف الثلاثي في حالة حرب مع الدولة العثمانية، لذا فإن النمسا والمانيا لا يمكنها التصرف بفاعلية من أجل مساعدة الدولة العثمانية، وسيكون وضع التحالف الثلاثي في غاية الاريحية. وخلص السفير الفرنسي من محادثته مع القائم بالأعمال الروسي إلى استنتاجات تستحق التأكيد: إنَّ بلغاريا وصربيا في الوقت الحالي هادئتان تماماً، وهما لن يخرقا الوضع الراهن، وأنَّ الحكومة البلغارية لا علاقة لها بالمنظمة المقدونية وإذا كانت غير راغبة في احباط او منع مشاريعها، فهي على الأقل لا تشجعها بأي شكل من الاشكال، من ناحية أخرى، أنَّ القائم بالأعمال الروسي يعلم جيداً ان التحالف الصربي البلغاري إذا أراد خوض حرب ضد الدولة العثمانية، فلن تدعمه أية قوة، وأنَّه سيشرع في هذه المغامرة على مسؤوليته الخاصة، ولكن إذا حدث أن تمَّ خرق الوضع الراهن من قبل دولة ثالثة، فإن ايطاليا، على سبيل المثال إذا اتخذت اجراءات ضد أراضي تركيا الاوربية، وخاصة في سالونيك فسيكون من المستحيل تقريباً أن تمنع الدول تقدم قوات البلقان في مقدونيا، وإذا لزم الامر، فإنهم سيدعمون مثيري الاضطرابات من جميع الأنواع في مقدونيا، وصربيا القديمة، والبانيا، من أجل استمرار الاضطرابات والتمردات والثورات هناك^(١).

أُكِّد سazanوف للسفير الفرنسي في روسيا في الخامس من نيسان، أنَّ النمسا والمانيا، لا يعلما شيئاً عن الاتفاق الذي عقد مؤخراً بين صربيا وبلغاريا، لذا يجب المحافظة على سرية في الوقت الحاضر، مشيراً إلى أنَّه هناك ثلاثة مسؤولين فقط من روسيا يعلمون بترتيبات الاتفاق، وأجاب سazanوف عن الاسئلة التي وجهها جورج الويس له، والتي تتعلق بمضمون هذه الترتيبات:

١- إنَّ هذا الاتفاق هو مجرد تحالف دفاعي صارم بين الطرفين المتعاقدين.

٢- عدم ذكر أسماء الدول التي قد يأتي منها العدوان.

⁽¹⁾ D.D.A.B.: Tome Premier, No.24, from Ministre de France à Sofia a Poincare, Sofia, 3 April 1912,P.17.

٣- إنَّ الترتيب الأول لا يحتوي على أي بند يتعلق بالحالة التي سيكون فيها خرق للوضع الراهن من دون اعتداء، أمَّا الترتيب الثاني فينصُّ على أنَّ الأطراف المتعاقدة يجب أن لا تتعهد بأي شيء دون استشارة روسيا^(١).

ومن أجل تخفيف حدة استياء بوانكاريه من رعاية روسيا للاتفاق الصربي-البulgاري من دون علم فرنسا، لذلك حاول السفير الروسي ازفولسكي في السابع من نيسان ان يبرر حرص بلاده على سرية الاتفاق المذكور اعلاه، خشية من معرفة النمسا بذلك وبالتالي مهاجمة سنجق نوفى بازار. وقد عبر بوانكاريه في برقيته التي بعثها إلى جورج لويس في الثامن من نيسان عام ١٩١٢، عن قلقه من مفاوضات البلقان بقوله: "... وعلى أي حال ، فإن أكثر ما يقلقني في مفاوضات البلقان هذه هو أن روسيا شرعت في هذه المفاوضات وواصلتها من دون علمنا وأنها تقدمها لنا كحقائق مسلم بها"^(٢).

في البرقية اعلاه ، طرح بوانكاريه رأيه الشخصي حول الاتفاق النمساوي-الاطيالي-الروسي بأن هذا الاتفاق لا صحة له، رغم ما أكدّه ازفولسكي بخصوصه ، وقناعة جورج لويس باحتمالية حصوله ، ودليله على ذلك ابعاد النمسا عن جميع المحادثات الدائرة، موضحاً اذا كان هدف السياسة الروسية الوصول إلى تفاهم روسي-نمساوي، فإن هذه السياسة تؤثر في مبدأ توازن القوى الاوربية ، وتضع التحالف الثنائي(الفرنسي-الروسي) والوفاق الثلاثي(الفرنسي-الروسي-البريطاني) على المحك. مؤكداً على بقاء فرنسا وفيه لتحالفها مع روسيا وعدم دخولها بأية مفاوضات دبلوماسية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق معها، وطلب بوانكاريه من السفير الفرنسي ان يسأل وزير الخارجية الروسي عن الالتزامات التي اتخذتها روسيا اتجاه النمسا عند تصديقه الاتفاقية الصربية-البulgارية، محذراً ان فرنسا في مثل هذه الأمور الخطيرة لا يمكنها الاكتفاء بالمعلومات اللاحقة^(٣).

(1) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme,No.302, Georges Louis a Poincare, Saint-Pétersbourg, 5 April 1912, P.313.

(2) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme,No.310, Poincare a Georges Louis, Paris, 5 April 1912, P.322.

(3) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme,No.310, Georges Louis a Poincare, Saint-Pétersbourg, 5 April 1912, P.323.

هذه السياسة الروسية المزدوجة جعلت بوانكاريه يفكر بردع سazanوف من خلال رفض تقديم قرض فرنسي إلى بلغاريا مدعوم من روسيا في باريس، فضلاً عن إصداره أوامر إلى السفير الفرنسي في بطرسبورغ، لمقابلة القيصر الروسي نيقولا الثاني والاحتجاج لديه على هذه السياسة، وازداد الامر تعقيداً على مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الخامس عشر من نيسان عام ١٩١٢، بعد أن وصل بوانكاريه إلى قناعة تامة أن الحكومة الروسية متواطئة مع ايطاليا في حربها مع الدولة العثمانية، واكتشف بوانكاريه في السادس عشر من نيسان من العام اعلاه ، ان السفير الروسي في باريس اقنع نظيره الايطالي بالضغط على حكومته لاحتلال جزر بحر ايجيه، وحسب تعبير الكاتب الانكليزي كيجر: "كان الصراع ينتشر بأمر روسيا"^(١).

وفي الثامن عشر من نيسان قررت الحكومة الايطالية اللجوء إلى عملية حربية في مضيق الدردنيل بهدف اجبار الدولة العثمانية على الرضوخ والاستسلام في الاسطول الايطالي إلى منطقة المضائق وقاموا بقصفه من أجل ضرب الاقتصاد والتجارة الدولية والعثمانية، وعلى أثر ذلك قامت الدولة العثمانية بإغلاقه امام الملاحه الأجنبية وبضمنها روسيا الامر الذي قطع تجارتها عبر البحر المتوسط ، أدى هذا الاجراء إلى تخوف فرنسا والدول الاخرى من ردة فعل روسيا انتقامية، وفي الوقت نفسه لم يستطع السفير الفرنسي إقناع سazanوف بمواصلة المباحثات التي تتعلق بموقف الحكومة الروسية في حالة حدوث اضطرابات في منطقة البلقان، لذلك طلب بوانكاريه من جورج لويس في الحادي والعشرين من نيسان ١٩١٢، ان يقابل القيصر الروسي للاحتجاج على هذه السياسة الروسية الا ان جورج لويس لم ينفذ الامر رغم مرور اسبوعين على وصول البرقية.

كان السفير الروسي ازفولسكي يسعى إلى توجيه السياسة الروسية من باريس فهو يشجع ويدعم دول البلقان ضد النمسا، لأنه يعتقد ان هذه السياسة تضع اتفاقية راكونيجي آنفه الذكر موضع التنفيذ، وتحقق رغبته في الانتقام من النمسا ثأراً لما تعرض له من الاذلال بسبب ضم البوسنة والهرسك عندما كان يشغل منصب وزير خارجية روسيا ، بالرغم من ان دوره كان بسيطاً الا أنه كان فعالاً في السياسة تجاه البلقان وايطاليا على حدٍ سواء، كانت هذه السياسة الروسية تنسجم مع السياسة الايطالية التي يؤمن بها تيتوني السفير الايطالي في باريس والذي كان يشغل

^(١) K.John F.V.Op.Cit,P.93.

منصب وزير الخارجية الإيطالية في وقت سابق، لذلك اخذا يعملان سوياً من أجل تنفيذ سياستهما، وبناءً على ذلك، أخذ ازفولسكي يسيء إلى جورج الويس أمام حكومته من خلال اتهامه بأنه لا ينقل المعلومات إلى الحكومة الفرنسية بدقة دائماً، لذلك ناشد وزير الخارجية الروسي تزويده بالمزيد من المعلومات حتى يتمكن من مناقشة الأمور بشكل أكثر شمولاً مع بوانكاريه، قائلاً: "لا أفهم لماذا تفضل التحدث مع باريس حول هذا السؤال من خلاله وليس من خلالي"^(١).

نتيجة الاساءة التي قام بها السفير الروسي في باريس ضد جورج لويس ، اقدمت الحكومة الروسية على مخاطبة وزارة الخارجية الفرنسية بشأنه، لذلك كلف بوانكاريه مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية باليولوج بأرسال برقية إلى السفير الفرنسي في بطرسبورغ في الثامن من أيار عام ١٩١٢، يوضح فيها ان الحكومة الروسية عبرت عن رغبتها بشكل رسمي في رؤية فرنسا ممثلة بسفير آخر يتمتع بمزيد من النشاط في أداء وظائفه السياسية وعلاقاته الاجتماعية ، مشيراً إلى قناعة بوانكاريه بالضمير المهني للجورج لويس، لكن في الوقت نفسه، لا يفسر هذا الانخفاض في مستوى الاداء بسبب سوء الحالة الصحية فحسب، لذلك لا يمكن اهمال هذا التحذير الذي لمحت له الحكومة الروسية في أكثر من مناسبة مبيناً أهمية المرحلة القادمة في العلاقات الدبلوماسية الفرنسية-الروسية قائلاً: "المشاكل الدبلوماسية التي تجري مناقشتها حالياً باريس وبطرسبورغ خطيرة للغاية، لدرجة أن جهودهما لا يمكن أن تعرقها قريباً حقيقة أن السيد سازونوف يعلن أنه لم يعد يشعر بأنه "على اتصال" بك". موضحاً نية بوانكاريه في استبداله^(٢). الا ان بوانكاريه تراجع عن قراره بسبب ضغط الصحافة الفرنسية التي سرب لها السفير الروسي في باريس خبر الإقالة، لأنه كان يخشى استبداله بسفير يتمتع بثقة كبيرة لدى وزارة الخارجية الفرنسية، وبالتالي تحظى السفارة الفرنسية في بطرسبورغ بمصداقية عالية مرة أخرى، فيذهب جهد ازفولسكي في إثارة الشكوك حوله كفاءته سداً، وعلى هذا الاساس شكل بقاء

(١) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.310, Poincare a Georges Louis, Paris, 5 April 1912, P.322.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tom deuxieme, No.418. Paléologue a Georges Louis, Paris, 8 Mai 1912, P.441.

جورج لويس في بطرسبورغ نصراً كبيراً لايسفولسكي، لان بقاء الاول اصبح بالضد من ارادة بوانكاريه الامر الذي يضعفه، ويعزز مكانة ازفولسكي في كلا البلدين، لكن بوانكاريه غض الطرف عن قضية إقالة جورج الويس في هذه المرحلة خشية تأثيرها على العلاقات الفرنسية-الروسية المتدهورة^(١).

أبلغ السفير الروسي في باريس وزير الخارجية الفرنسي في السابع من حزيران عام ١٩١٢ عن الزيارة المرتقبة التي تجمع القيصر الروسي نيقولا الثاني والامبراطور الالمانى وليم الثاني، وبناءً على ذلك كتب بوانكاريه إلى جورج لويس يطلب منه مفاتحة الحكومة الروسية للحصول على ضمانات رسمية تقضي بعدم مناقشة أية قضية سياسية تتعلق بالشرق أو اي موضوع آخر الا ويكون ذلك بعلم الحكومة الفرنسية، وبعبكس ذلك سترفض اي قرار سياسي يصدر من الطرفين، مبرراً هذا الرفض بأن الحكومة الفرنسية طول مدة الحرب الايطالية-العثمانية كانت على تواصل مع الحكومة الروسية، مؤكداً على ضرورة التوصل إلى اتفاق على رؤية واحدة بين الحكومتين الفرنسية والروسية وبشكل نهائي، فضلاً عن الاتفاق مع بريطانيا حول الحلول الممكنة للحرب الايطالية-العثمانية، وبخلاف ذلك سيعرض الدول الثلاث(فرنسا، روسيا، بريطانيا) إلى الخطر، واحتمالية تقويض الوفاق الثلاثي أو يظهره أمام الرأي العام العالمي ضعيفاً ومهدداً^(٢).

بعد أن حذر لويس جورج بوانكاريه من اللقاء الذي يجمع القيصر الروسي والامبراطور الالمانى الذي حدد مواعده في الثالث من تموز عام ١٩١٢، في المياه الفنلندية، بحضور سازانوف والمستشار الالمانى بثمان ، أبدى وزير الخارجية الفرنسي مخاوفه للسفير الروسي في باريس في السابع من حزيران عام ١٩١٢ من تداعيات هذا الاجتماع في إثارة الرأي العام الفرنسي ومخاطره على التحالف الثنائي والوفاق الثلاثي، قائلاً: "لم أخف عن السيد ازفولسكي

(1) K.John F.V.Op.Cit,P.94.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome troisième,No.78, Poincare a Georges Louis, Paris, 7 juin 1912, P.96.

عدم ثقتي المشروعة أن هذا الاجتماع لا يمكن أن يخفق في الهام الرأي العام بالأضرار الخطيرة جدا التي يمكن أن تلحق بالتحالف الفرنسي - الروسي وبالوفاق الثلاثي" ^(١).

على الرغم من طمأنة سazanوف للحكومة الفرنسية في وقت سابق بشأن هذا الاجتماع بقوله: " لن يكون لهذا الاجتماع أية عواقب سياسية"، بوانكاريه في هذا اللقاء جعل السفير الروسي يدرك الحاجة إلى عقد اتفاق مبدئي بين فرنسا وروسيا بشأن الشروط التي سيتعاونان بموجبها عندما يحين وقت إعادة السلام بين إيطاليا والدولة العثمانية، لذلك سيجد الإمبراطور وليام الثاني أن المسألة قد حسمت بالفعل، إذا سعى للتعامل معها مع الإمبراطور نيقولا الثاني، مبيناً أن أي اتفاق يتم من دون مشاركة بريطانية سيكون ناقص القيمة، لذلك طلب بوانكاريه من بول كامبون مفاتحة ادورد غراي حول موضوع الانضمام إلى الاتفاق، وقد اقترح صيغته على النحو الاتي: "تلاحظ الحكومات الفرنسية والروسية والبريطانية بارتياح توافق وجهات نظرها بشأن الشروط التي ستتمكن في ظلها من التعاون بشكل أكثر فاعلية في استعادة السلام بين إيطاليا وتركيا، في الوقت المناسب ، وهم يعتقدون أن التدخل الودي للقوى لن يكون له أي فرصة للنجاح إذا لم يكن الهدف مقيداً بشكل صارم بالشروط الدقيقة للنزاع الذي أدى إلى نشوب الصراع. وعليه ينبغي عليهم ، قبل أي مداولات ، الموافقة على ميثاق عام لعدم المبالاة. وتتعهد الحكومات الثلاث ، من الآن فصاعداً ، بتوحيد جهودها لحشد الدول الأخرى المهمة بشؤون الشرق إلى آرائها." ^(٢).

لم يوافق ادوارد غراي على مقترح مسودة اتفاق بوانكاريه الذي يضم فرنسا روسيا بريطانيا، لسببين: الاول: عدم انضمام روسيا إلى الاتفاق، ومع ذلك، تستطيع بريطانيا أن تطلب منها الالتزام بتسوية مسألة مضيق البوسفور وفق المذكرة التي قدمها أدوارد غراي في الرابع عشر من تشرين الاول لعام ١٩٠٨، التي إشارة فيها، إلى أن موافقة الحكومة البريطانية على طلب روسيا بما يخص مسألة المضائق تخضع لموافقة الدولة العثمانية، أما السبب الثاني: ان حصول اتفاق بين فرنسا وروسيا وبريطانيا من شأنه أن يبرر التوصل إلى اتفاق بين دول الحلف

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.79, Poincare a Georges Louis, Paris, 7 juin 1912, P.96-97.

⁽²⁾ D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.79, Poincare a Georges Louis, Paris, 7 juin 1912, P. 97.

الثلاثي ويخلق صلة وثيقة بينهما بشأن البحر المتوسط، في ظل عدم قدرة دول الوفاق أخرج إيطاليا من الحلف الثلاثي يجب أتباع سياسة تهدف إلى تقريبها من دول الوفاق الثلاثي، وابعاد ألمانيا عن البحر المتوسط. ولهذا يرى ادوارد غراي أنه من الأفضل التوصل إلى تفاهم بين بريطانيا وفرنسا بهدف الحصول على التزام من وزير الخارجية الروسي يقضي بأنه في حالة مناقشة الحرب الإيطالية-العثمانية خلال اجتماع القيصر الروسي والامبراطور الألماني في المياه الفنلندية، لا بد أن يذكر القيصر الروسي: "أنها مسؤولية الدول الخمس ولا يمكن لأي منها اتخاذ أية مبادرة إلا بعد الاتفاق بينها جميعاً"^(١)، وقد ايد السفير الفرنسي في لندن هذا الرأي، وبحسب وجهة نظر غراي هذا الاجراء يجنب الجميع من الخطر^(٢).

كانت العلاقات الفرنسية-الروسية تعاني من الضعف قبل مجيء بوانكاريه إلى رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي وتحديدًا منذ أن قامت النمسا- المجر بضم البوسنة والهرسك عام ١٩٠٩، بسبب عدم وقوف فرنسا إلى جانب حليفها روسيا التي رفضت هذا الانضمام جملة وتفصيلاً، وكذلك فإن روسيا اتخذت الموقف نفسه مع فرنسا إزاء أزمة أغادير عام ١٩١١، هذا الضعف جعل بوانكاريه يفكر في إعادة علاقاته مع روسيا بقوة من خلال توثيق التحالف الثاني بين البلدين والوفاق الثلاثي، لا سيما وأن ألمانيا أخذت تعمل على زيادة قوتها العسكرية، وقيام عدد من سفرائها في العواصم الأوروبية بإرسال برقيات تحذر من نوايا روسيا في السيطرة على المضائق في حال انهيار الوضع في الامبراطورية العثمانية، وتطور الاحداث في البلقان خاصة بعد عقد الاتفاق الصربي البلغاري برعاية روسيا من دون علم فرنسا، واحداث الحرب الإيطالية-العثمانية وحصول بوانكاريه على أدلة تؤكد قيام روسيا بمساعدة إيطاليا ضد الدولة العثمانية، فضلاً عن ضعف النشاط الدبلوماسي للسفير الفرنسي في بطرسبورغ بسبب مرضه وتقدمه في العمر، كل هذه الاسباب جعلت بوانكاريه يقرر الذهاب إلى روسيا^(٣).

(١) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.86, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 10 juin, 1912, PP. 106-107.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.86, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 10 juin, 1912, PP. P. 107.

(٣) R.Francios ,Op.Cit.p

غادر بوانكاريه ميناء مدينة دونكيرك Dunkerque الفرنسية متوجهاً إلى روسيا على متن السفينة المسماة Conde في الخامس من آب عام ١٩١٢، برفقة اميل داشنير رئيس المجلس الاستشاري الداخلي في وزارة الخارجية الفرنسية، وخلفه في المنصب مؤقتاً أريستيد برياند الذي يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير العدل، وحظيت زيارة بوانكاريه بتأييد أغلب رجال السياسة الفرنسيين الذين كانوا يعولون كثيراً على هذه الزيارة من أجل توثيق العلاقات الدبلوماسية مع روسيا. وصل بوانكاريه إلى ضفاف نهر Neva الذي تقع عليه العاصمة سان بطرسبورغ في التاسع من آب عام ١٩١٢، كان في استقباله الاميرال كريكوروفيتش Crigorovitch وزير البحرية الروسي والسفير الفرنسي في روسيا وبعض الموظفين في السفارة الفرنسية، بعد تبادل التهاني دعاه الوزير الروسي لتناول وجبة العشاء على اليخت الاميرالي الروسي المسمى Neva في خليج كرونستات Cronstadt^(١).

وفي صباح العاشر من آب عام ١٩١٢ وصل بوانكاريه إلى سان بطرسبورغ وكان في استقباله سazanov وازفولسكي وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية الروسية والبلاط الملكي الذي اجتمع معه في مبنى مجلس الوزراء الروسي وتم الحديث في عدة مواضيع منها ما يتعلق بالشؤون الصينية فقد عبر سazanov عن شكره لبوانكاريه على نجاحه في فتح كونسورتيوم Consortium لروسيا، وأوضح ان الحكومة الروسية شعرت بالحزن الشديد بسبب الطريقة التي تعاملت بها فرنسا قبل عامين، لكنه إشارة أنها اصبحت من الماضي، وجرى الحديث ايضاً بشأن الخلاف على سكة حديد الاناضول حيث كانت روسيا تعارض المشروع، لأنها كانت تخشى الدخول في صراع مع الدولة العثمانية مستقبلاً، لذلك طالبت من اسطنبول تأجيل المشروع أو تنفيذ جزء من شبكة خطوط المشروع، بوانكاريه بدوره اوضح أنه تم تكليف الفرنسيين بإنجاز هذا المشروع بعد أن اتفق السفير الفرنسي في اسطنبول بومبارد مع السفير الروسي في الدولة العثمانية تشاركوف ، وبالتالي لا يمكن لفرنسا ان تتضم إلى روسيا في مطالبة الدولة العثمانية بالتخلي جزئياً عن عمل تجاري يعود بالفائدة على الفرنسيين، مبيناً ان كل ما يمكن أن تفعله فرنسا هو السماح لروسيا في التوصل إلى حل مع الدولة العثمانية شريطة ان تكون التوضيحات

(1) Raymond Poincare, Les Balkans En Feu 1912 ,Vol:II, Plon-Nourrit, Paris, 1926, PP.102-103.

الفرنسية في المشروع معقولة، وعدم السماح في حصول الولايات المتحدة الامريكية على المشروع ، وافق سazanوف على المبادئ العامة لهذا الطرح، الذي أشار إلى أن هيئة الاركان العامة الروسية هي التي طلبت منه ان يرفع الفرنسيون يدهم عن المشروع ، واصر بوانكاريه أنه لا يمكن منع الدولة العثمانية من إقامة المشروع داخل حدودها بموجب اتفاق عام ١٩٠٠ التي اعطتها حق البناء المباشر، ادرك سazanوف صحة الملاحظات الفرنسية ووعده بدراسة القضية بروح ودية مرة أخرى^(١) .

ثم انتقل بوانكاريه إلى بيان وجهة النظر الفرنسية بشأن الحرب الايطالية -العثمانية منذ بدايتها في عدة اجتماعات جمعتهم مع سazanوف، إذ اوضح خلالها اسباب حرص بلاده على احترام قواعد الحياد ، مبيناً مهما كان التعاطف الفرنسي مع إيطاليا ، والنوايا الفرنسية الصادقة في تنفيذ اتفاقيات عام ١٩٠٢ المتعلقة بولاية طرابلس، لا يمكن لفرنسا أن تعرض سلطتها في المقاطعات الأفريقية للخطر. اعترف سazanوف أنه لم يكن يفهم الموقف الفرنسي تجاه الحرب الايطالية-العثمانية بشكل واضح سابقاً، إذ كان يشعر أن فرنسا ضعيفة في تعاطفها مع إيطاليا، الا أنه أدرك ان فرنسا لديها اهتمام ضعيف بالشأن الايطالي، وتناول أيضاً حوادث السفن الفرنسية الثلاث وجهود فرنسا في إزالة سوء الفهم مع إيطاليا حول ذلك، أعرب سazanوف عن ارتياحه وأوضح أن شكوكه تبددت تجاه هذه القضية، شعر بوانكاريه ان سazanوف كانت لديه ميول سياسية نحو إيطاليا، وذكر بوانكاريه جهود السفير الفرنسي في اسطنبول غير الرسمية وتقديمه مقترح ارسال بعثة من اجل التهدئة إلى طرابلس فرحب سazanوف بهذا المقترح الذي اعتقد ان إيطاليا ستوافق عليه اذا قدم رسمياً، لكن إيطاليا رفضته واشترطت للموافقة عليه ان يتعهد الباب العالي بتقديم مشورة للعرب تقضي بقبول السيادة الايطالية بعد ذلك طرحت إيطاليا صيغة تصحيحية للمقترح الفرنسي وجدها سazanوف مقبولة^(٢).

بما يخص التعبئة العسكرية، ابلغ بوانكاريه وزير الخارجية الروسي رغبة رئيس الاركان العامة للجيش الفرنسي الجنرال جوفر Joffre ١٩١١-١٩١٤ التي طرحها على نظيره الروسي

(1) Raymond Poincare, Les Balkans En Feu 1912 ,Vol:II, Plon-Nourrit, Paris, 1926, PP.107-108.

(2) Raymond Poincare, Op.Cit , PP.109-110.

الجنرال جيلينسكي Gilinsky ١٩١١-١٩١٤، وطلب من سazanوف الاطلاع على محضر رؤساء اركان القوات المسلحة، وشرح بوانكاريه الحاجة إلى مضاعفة خطوط السكك الحديدية، وتحويل قياس خطي السكك من وارشو إلى الحدود الألمانية والروسية بما ينسجم وقياس سكك الحديد الروسية، ووعد سazanوف أنه سيبدل جهوداً من أجل تحقيق ذلك، أشار إلى ان تحويل الخط مع النمسا أقر فعلاً، وفي وقت سابق من عام ١٩١٢، وعد وزير المالية الروسية كوكوفتشوف بزيادة التسليح، وفي حزيران من العام نفسه وصل فيرنيل verneui وهو وكيل مجموعة مصرفية باريسية إلى روسيا لإخطار الحكومة بالشرطين اللذين فرضتهما حكومة بوانكاريه وهي : زيادة عدد القوات المسلحة، وإنشاء خطوط سكك حديدية استراتيجية^(١)

وأجرى بوانكاريه في اجتماعاته مع سazanوف نقاشات حول الاتفاقية الفرنسية -الروسية البحرية، والوضع في البلقان لاسيما الاتفاقية الصربية البلغارية، إذ طلب توضيحاً بشأن الاتفاقيات الصربية البلغارية واليونانية البلغارية والاتفاقيات الصربية البلغارية اليونانية وتساءل بوانكاريه عن عدم اطلاع فرنسا بذلك، لكن السفير الروسي في باريس قال ان هذه الاتفاقيات تتعلق بضمان الوضع الراهن، وأطلع سazanوف بوانكاريه على نص الاتفاقية الصربية البلغارية بنسختها الروسية وقد وصفها بوانكاريه بأنها اتفاقية "حرب"، على الرغم من تعهد صربيا وبلغاريا بعدم إعلان الحرب الا بموافقة روسيا، وأضاف قائلاً: "بصراحة أنني وجدت الاتفاقية أكثر عدوانية من كونها دفاعية ، وأنني رأيت خطراً كبيراً هناك"^(٢).

اعترف بوانكاريه في مذكراته الموسومة "البلقان تحترق ١٩١٢" Les Balkans En Feu 1912 أنه كان مضطراً إلى الموافقة على اتفاق البلقان، بوصف أن الاتفاق أصبح أمراً واقعاً موجوداً وتم التوقيع عليه من دون علم فرنسا، فضلاً على حصوله على وعد من سazanوف ان روسيا لن تسمح بحدوث أي اعتداء أو حرب في البلقان، وأكد بوانكاريه أيضاً، بعد توجيه اللوم إلى سazanوف بعدم إطلاع فرنسا بهذا الاتفاق: "أن الرأي العام في فرنسا لن يسمح لحكومة الجمهورية باتخاذ قرار بشأن عمل عسكري في قضايا البلقان البحتة، إذا لم تشارك ألمانيا فيه...روسيا لا تعتمد على مساعدتنا العسكرية في البلقان، حتى لو تعرضت لهجوم من

^(١) Raymond Poincare, Op.Cit Ibid,P. 110-111.

^(٢) Ibid,PP. 107-108

النمسا. سنفي بالتزامات تحالفنا. لكننا لن نتجاوزها. نحن مدينون لك على مساعدتنا المسلحة إذا تعرضت للهجوم من قبل ألمانيا أو النمسا بدعم من ألمانيا^(١)، سazanوف من جانبه ، رد بوضوح على ما ذكره بوانكاريه إن روسيا ستقف إلى جانب فرنسا دائماً في الحالات المنصوص عليها في معاهدة التحالف ، أي إذا أعلنت ألمانيا الحرب عليها، أما في ما يتعلق بقضية السفير الفرنسي في بطرسبورغ اظهر بوانكاريه أسفه لما حصل وأخبر سazanوف بأنه يتمتع بثقة الحكومة الفرنسية، وبرر سazanوف موقفه من جورج لويس بأن الأخير يظهر دائماً عدم ثقته به ولا يصدق ما يقوله، وينسب اليه بعض المشاريع العدائية تجاه الدولة العثمانية، ولم يكن اميناً في نقل المحادثات الفرنسية- الروسية، وسوء حالته الصحية مما جعله غير قادر على فهم الافكار بوضوح مما أضعف نشاطه الدبلوماسي، وبدى كئيلاً وصامتاً، الامر الذي دفع بوانكاريه إلى التوضيح بان جورج الويس كان يعكس رؤية السياسة الفرنسية الخارجية بدقة، وبرر عدم تعاطفه في الصراع الدائر بين الدولة العثمانية وايطاليا، لاعتبارات تخص فرنسا في شمال افريقيا،^(٢).

أعرب سazanوف عن ارتياحه لإجراء محادثات مباشرة مع بوانكاريه مشيراً إلى ان وضوح آراء بوانكاريه ستسهم في دعم قرارات السياسية المشتركة للبلدين، كذلك رحب رئيس مجلس الوزراء الروسي فلاديمير كوكوفتسوف (Vladimir Kokovtsov) (١٨ ايلول ١٩١١-٣٠ شباط ١٩١٤) في المحادثات التي أجراها مع بوانكاريه، وأشار إلى ان كلا البلدين اتفقا على النقاط جميعها التي كان يجب التركيز عليها في عملهما، أنهى بوانكاريه زيارته إلى روسيا في التاسع عشر من آب عام ١٩١٢، وفي اليوم التالي وصل إلى مدينة دونكيرك الفرنسية ،لقى خطاباً أمام مبنى بلديتها بحضور رئيس البلدية وأعضاء من مجلس النواب والشيوخ في الحادي والعشرين من آب من العام نفسه، قائلاً: "روسيا وفرنسا مهتمتان بنفس القدر بصلابة التحالف، مما يسمح لهما كل يوم بتنسيق عملهما الدبلوماسي والتعاون في الحفاظ على السلام، مع المتابعة اليقظة للأحداث الجارية وحماية أنفسهما بالاتفاق المتبادل ضد مخاطر المستقبل. وهذا الاتحاد يكمله ويوسع نطاقه اتفاقنا الودي مع إنكلترا، ولا يمكن لأحد أن يرى بالتأكيد في هذا التجمع السلمي للقوى الثلاث الصديقة إرادة استفزازية وعدوانية. بفضل سياسة الحكمة ورباطة الجأش والكرامة ، تمكنت الجمهورية من الحفاظ على مرتبة فرنسا في العالم ، وقوتنا

(1) Raymond Poincare, Op.Cit , P.117.

(2) Ibid, PP.120,125.

المادية والمعنوية هي وحدها التي يمكن أن تعطي قيمة لصداقتنا وتكسبنا في المنافسات المستمرة. فلنجهتهد إذن في الحفاظ على الطاقات الحيوية لبلدنا وزيادتها ، ولا أقصد قواتها العسكرية والبحرية فحسب ، بل أعني أيضاً وقبل كل شيء هذا الثقة السياسية ووحدة الشعور الوطني اللذين يصنعان عظمة الشعوب ومجدها وخلودها"،^(١)

الكاتب الألماني هانز يواكيم وولفجانج كوخ Hans Joachim Wolfgang Koch في مؤلفه عن أصول الحرب العالمية الأولى الصادر عام ١٩٧٢، كتب عبارة اتهم بوانكاريه فيها بأنه وعد بدعم روسيا في جميع الظروف وسعى إلى تحويل التحالف الفرنسي- الروسي لعام ١٨٩٤ من تحالف دفاعي إلى تحالف هجومي، قائلاً: "كان بوانكاريه قد أعطى في بداية العام ما يرقى إلى شيك على بياض من خلال الوعد بدعم فرنسا في أي ظرف من الظروف ، وبالتالي تحويل التحالف الفرنسي- الروسي لعام ١٨٩٤ من تحالف دفاعي إلى تحالف هجومي ، الأمر الذي جعل على الأقل حرب البلقان الأولى ممكنة، حقيقة يتجاهلها فيشر [المؤرخ الألماني فريتز فيشر Fritz Fischer]"، تفسير سياسة بوانكاريه بهذا الشكل لا يستند على وثيقة محددة واهمل الكاتب المقال الذي نشر عام ١٩٣٤ وما تضمنه من وثائق مهمة بخصوص تطور التحالف الفرنسي- الروسي ، ورأى الكاتب الفرنسي روث في كتابه الموسوم "بوانكاريه" إن عبارة "شيك فارغ" لا يمكن قبولها، معللاً ذلك أن بوانكاريه لا يريد الذهاب في سياسته إلى هذا المدى البعيد، لأنه يدرك أن تصديده لتنفيذ سياسة الكتلة "الوفاق الثلاثي" قد ينطوي هذا التوجه على مخاطرة كبيرة ، تتمثل في إثارة قلق ألمانيا والسير في اتجاه سياسة الحرب، لكنه كان يعتقد أن السلام يقوم على اساس توازن القوى وبالتالي يقلل من اخطار الحرب، لذلك كان يعزز القوات الروسية بالسلاح وجميع الوسائل المالية والتقنية، ووافق على بناء خطوط سكك حديدية جديدة، الامر الذي أثار حفيظة ألمانيا^(٢).

⁽¹⁾ Raymond Poincare, Les Balkans En Feu 1912 ,Vol:II, Plon-Nourrit, Paris, 1926, PP.167-169

⁽²⁾ Francios Roth, Raymond Poincare, librairie artheme, (Fayard, Paris, 2000).p.

المبحث الاول

سياسة فرنسا تجاه تطورات الأزمة البلقانية

طلب بوانكاريه من جورج لويس السفير الفرنسي في روسيا في التاسع من شباط عام ١٩١٢، أن يؤكد لسانوف أن مبادرته، بشأن الاحتمالات التي تهدد السلام في شرق أوروبا، ستبقى بشكل سري بين الدولتين، وقد لقي هذا التصريح الفرنسي الواضح على ما يبدو رضا سانوف^(١)، الذي بادر الى تسليم السفير الفرنسي ورقة في الرابع عشر من شباط من العام نفسه، تحتوي على برنامج المحادثات التي يرغب في إجرائها مع فرنسا، حول تلك الاحتمالات، التي أرفقها جورج الويس مع برقيته المرقمة (٦٨) في الخامس عشر من شباط عام ١٩١٢، وهي نسخة غير رسمية ولا تحتوي على أية إشارة الى مصدرها أو جهتها، وكانت تتضمن الدعوة الى توحيد الرؤى والاتفاق على التصرف في ضوء حدوث ثلاث احتمالات هي: أزمة داخلية (حكومية) في تركيا، سلوك نشط من قبل النمسا (السنجق، البانيا)، نزاع مسلح بين الدولة العثمانية واحدى دول البلقان (الجبل الأسود، اليونان، وبلغاريا)، بالإضافة الى ذلك تحتوي الورقة على أسئلة ذات صلة بهذه الاحتمالات والتي يجب دراستها وهي: الى أي مدى تترك الأحداث أن تذهب، وما هي الوسائل التي لدى فرنسا للتأثير على الفاعلين المباشرين للأحداث المحتملة المشار اليها أعلاه، وبأي اجراءات عملية يمكن دعم العمل الدبلوماسي^(٢)، ويبدو أن روسيا أرادت من وراء طرح هذه الاسئلة معرفة مدى المساعدة التي تقدمها فرنسا في حالة حدوث احد هذه الاحتمالات، وكذلك ماهي الإجراءات التي سوف تتخذها بهذا الصدد لدعم حليفها روسيا.

رأى لويس جورج أنه من الأفضل دراسة موضوع الأسئلة من قبل الحكومة الفرنسية في محادثات رسمية، وعدم تأييد روسيا في تعاملها مع الاحداث على نحو الاطلاق، قائلاً: "...

(1) D.D.F.(1871-1814),3 serie, Vol,2, Georges Louis a Poincare, 15 février 1912 , No: 37, p.32.

(2) D.D.F.(1871-1814),3 serie, Vol,2, Georges Louis a Poincare, 15 février 1912, , No :43, p.37.

بالنسبة لنا من الأفضل أن نتفحصها من خلال محادثات رسمية بدلاً من المخاطرة والانجرار وراء روسيا دون أن نتمكن من وضع شروطنا أو مناقشة اجراءاتها في البلقان"^(١)، من جانبه، أبدى بوانكاريه في برقيته التي بعثها في السابع عشر من شباط عام ١٩١٢، الى سفيره في روسيا، ردًا على البرقية التي تتعلق بالأسئلة التي طرحها سazanوف آنفة الذكر اهتماماً بالغاً بالموضوع، فكان رأيه يتفق تماماً مع رأي جورج لويس الذي طلب من حكومته دراسة موضوع الأسئلة في محادثات رسمية، قائلاً: "... بالنسبة للأسئلة التي طرحها السيد سazanوف، إنني اتفق معك أنه من الأفضل أن ندخل في محادثات رسمية"، وطلب الأخير من جورج لويس أن يلفت انتباه الجانب الروسي إلى ما وصفه بـ (المصالح القوية)، التي تدفع فرنسا الى التمسك بالحفاظ على سلامة الدولة العثمانية^(٢).

وأوضح بوانكاريه في اللقاء الذي جمعه مع السفير الروسي في باريس في الثالث عشر من اذار أن الحكومة الفرنسية توضح تحالفها مع روسيا الموجه ضد المانيا، أن أي مبادرة سياسية لا تنص عليها الاتفاقية الاصلية، يتطلب من الطرفين الالتزام بمبدأ التشاور المسبق في ما بينهما، لذا لم يقتنع بوانكاريه، بما أعلنه سazanوف للسفير الفرنسي في بطرسبورغ، بأن الحكومة الروسية لن تقدم على أي فعل في أوروبا الشرقية دون اخطار فرنسا، قائلاً: "من الضروري أن نكون متفقين"، ويقصد بذلك التنسيق بين الطرفين بشأن مشروع أي قرار، كان رد ازفولسكي ايجابياً بقوله: "ليس هناك شك في هذا الصدد"، ومن أجل تحقيق هذا الانسجام والتوافق بين الطرفين، ذكر ازفولسكي أن رئيس الوزراء الروسي كلفه بالتشاور مع بوانكاريه سراً في دراسة الفرضيات التي طرحتها روسيا، فأبدى استعداداه التام لذلك، ونظراً لخطورتها قرر إحالتها الى مجلس الوزراء الفرنسي، وعلى الرغم من اتخاذه هذا الاجراء إلا أنه صرح للجانب الفرنسي قائلاً: "...إن فرنسا لا تزال ملتزمة بشدة بالمبادئ التقليدية لسياستها في الشرق، وهي وحدة الامبراطورية العثمانية والحفاظ على الوضع الراهن في البلقان"، ولحين انتظار رد مجلس الوزراء الفرنسي، دعا بوانكاريه سazanوف صياغة آراء الحكومة الروسية بشأن الفرضيات التي حددت في الرابع عشر من شباط عام ١٩١٢، وعلى غرار المفاوضات المماثلة التي حصلت بين البلدين في شهر كانون الاول ١٨٩٥، والتي أثّرت فيها تساؤلاً روسياً الغرض منه معرفة

(1) D.D.F.,3 serie, Vol,2, Georges Louis a Poincare, 15 février 1912, , No :37, p.32.

(2) D.D.F.,3 serie, Vol,2, Georges Louis a Poincare, 17 février 1912, , No :48, p.41.

المساعدة التي تقدمها فرنسا لها في حال اذا تدخلت دولة ثالثة عسكريا في شرق أوروبا، وضعت الحكومة الفرنسية تأثير الرأي العام الفرنسي نصب عينيهما في الرد على ذلك: "مصلحة وطنية كبرى، كتسوية جديدة للمسألة التي قسمت ألمانيا وفرنسا بعمق منذ عام ١٨٧٠، ستكون وحدها كبيرة بما يكفي لتبريرها في نظر الشعب الفرنسي، التدخلات التي تنطوي على عمل عسكري قد تشارك فيه القوى العظمى على التوالي، وبالتالي، يجب بذل جهودنا الى أقصى حد"^(١).

بعد المداولات التي حصلت في مجلس الوزراء الفرنسي بشأن الفرضيات التي طرحتها روسيا، طلب بوانكاريه من فيوجوي مدير الشؤون الفرنسية في سان بطرسبورغ، في السادس عشر من آذار عام ١٩١٢ أبلغ سazanوف أن الحكومة الفرنسية مستعدة لدراسة المشاكل الطارئة التي وردت في استبيان الرابع عشر من شباط، وبشكل سري مع الحكومة الروسية، وأن فرنسا لن تتخذ أي قرار دون التشاور مع بريطانيا^(٢).

كان بوانكاريه متخوفاً من تسارع الأحداث في شبه جزيرة البلقان، لا سيما بعد لقائه مع السفير الروسي ازفولسكي، وقد اكد تلك المخاوف لسفير الدولة العثمانية في فرنسا رفعت باشا في أثناء مقابلته في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩١٢، لذلك كان بوانكاريه متحمساً لفكرة القيام بإصلاحات إدارية سريعة في البلقان، فطلب من بول كامبون سفيره في لندن، في الثاني والعشرين من أيلول من العام نفسه، الاتصال بالسفير ادوارد غراي، وسazanوف، بشأن إمكانية التوصل الى إبرام اتفاق يقوم على الأسس الآتية:

^(١) ان دراسة هذه الفرضيات الخطيرة من قبل روسيا وفرنسا، بشكل مشترك تقره الاتفاقية السرية المؤرخة في التاسع من آب ١٨٩٩، اذ قررت الحكومتان آنذاك ان يهتمتا دائماً بالحفاظ على السلام العام الذي لا يقل قيمته عن الحفاظ على توازن القوى الأوروبية. ينظر:

D.D.F.(1871-1814),3 serie, Vol, 2, Poincare a Vieugué, 14 Mars 1912, No: 202, Paras , pp. 68-199

^(٢) D.D.F.(1871-1814),3 serie, Vol, 2, Poincare a Vieugué, 14 Mars 1912, No: 211, Paras, p208.

"إن حكومة الجمهورية الفرنسية، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية، وحكومة الإمبراطورية الروسية ، حريصة بنفس القدر على صون السلام والحفاظ على الوضع الراهن في شبه جزيرة البلقان ، ويعد العمل الجماعي للقوى العظمى، من خلال اتفاق مشترك وحده قادر على درء الأحداث الخطيرة التي تهدد السلام والتوازن في أوروبا الشرقية"^(١). وعلى هذا الأساس ، توافق الحكومات المذكورة سلفاً على تقديم البنود التالية الى المانيا، والنمسا- المجر، بهدف الموافقة عليها:

١- تتدخل الدول الاوربية الكبرى أعلاه، في وقت واحد، وبأسرع وقت ممكن، من أجل تقديم النصيحة للسلطات في بلغاريا، وصربيا، واثينا، والجبل الأسود بعدم القيام بأي فعل من شأنه الإخلال بالسلام أو التأثير في الوضع الراهن لشبه جزيرة البلقان.

٢- إذا تجاهلت دول البلقان هذه النصيحة، فإن الدول الاوربية الكبرى ستوحد جهودها فوراً لتحديد مواطن النزاع ووضع حد له، وسيعلنون لدول البلقان التي تحصل فيها اضطرابات أنهم لن يحققوا أي مكاسب اقليمية من أي نصر محتمل.

٣- إذا تطلب تصاعد الأحداث في البلقان، استخدام الوسائل العسكرية أو البحرية، فإن الدول الكبرى لا تلجأ اليها الا بعد تظافر جهودها.

٤- في الوقت ذاته، الذي تقوم فيه الدول الكبرى بتنفيذ الإجراءات المحددة في الفقرة الأولى من مشروع الاتفاق، ستتدخل لدى الباب العالي أيضاً لإبلاغه بتنفيذ الاصلاحات الإدارية التي يطالب بها السكان المسيحيون بشكل شرعي في شبه جزيرة البلقان^(٢).

أعلنت روسيا موافقتها على مشروع الاتفاقية الذي اقترحه بوانكاريه في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٢، لكنها غيرت رأيها بعد وصول سazanوف الى باريس بحجة أن الدولة العثمانية لم تقم بأي اجراءات اصلاحية في الجبل الأسود، من جانب آخر، تعهد كيدرلن وزير الخارجية

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.451, Poincare a Paul Cambon, Paris, 22 September 1912, P.549.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome troisième, No.452, Poincare a Paul Cambon, Paris, 22 September 1912, P.550.

الالمانى ببذل الجهود في سبيل اقناع النمسا- المجر بعدم التدخل في شؤون البلقان^(١) أمّا بريطانيا فرفضت المقترح الذي قدمه بوانكاريه، الذي كان يعتقد أنّه لو حصلت موافقة بريطانيا على مشروع الاتفاقية ، كان يمكن تجنب الأحداث التي توقعها، وأنّ الفرصة لازالت باقية، لمنع حدوث حرب في البلقان ، في حال قبول الدول الكبرى القيام بعمل فوري جماعي، او الموافقة على تحرك روسي- نمساوي ينفذ نيابة عن أوروبا، وأوضح بوانكاريه في برقية بعثها الى سفيره في لندن في الثالث من تشرين الثاني عام ١٩١٢، ان سارزنفوف كان على استعداد لقبول أحد هذين الإجراءين، لكن في الوقت نفسه، كان يعتقد أنّ دول البلقان لن تهدأ إلا إذا أعطيت انطباعاً بأنّ أوروبا نفسها ستكون مسؤولة عن تنفيذ الاصلاحات، وهذا السبب هو الذي دفع بوانكاريه الى أن يدخل الفقرة الرابعة في مسودة الاتفاقية العامة، وزير الخارجية الفرنسي وعبر عن أسفه الشديد لرفض غراي مقترحاته، لذلك طلب من سفيره أن يعيد الكرة مرة ثانية على الحكومة البريطانية، ويبين أنّ فرنسا مستعدة أن تأخذ زمام المبادرة فوراً في عملية جماعية أو الانضمام الى أي مبادرة من هذا القبيل^(٢)، كما أبلغ بوانكاريه سفراءه في الرابع من تشرين الاول عام ١٩١٢، في كل من: فينا، وبرلين، وسان بطرسبورغ، والقسطنطينية، وروما، أنّ القائم بالأعمال النمساوي أبلغه برسالة أنّ وزير خارجيته تلقى معلومات من السفير النمساوي في القسطنطينية في الثاني من تشرين الاول من العام نفسه، تؤكد امكانية انقاذ الوضع في البلقان رغم خطورته الشديدة من خلال تدخل جميع القوى الكبرى، لا سيما النمسا - المجر، وروسيا، وبريطانيا، وأن تعلن هذه الدول الثلاث على الترتيب في كل من: بلغراد، صوفيا، اثينا، بسرعة مع التهديد باستخدام القوة، أنّها لن تسمح بتهديد السلم والإخلال به، وإشارة غابرييل نورادونكيان افندي Gabriyel Noradunkyan Efendi (٢٣ تموز ١٩١٢- ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣) وزير الشؤون الخارجية للدولة العثمانية أنّ حكومته ترفض أي انذار محتمل من دول البلقان، لكنها في الوقت نفسه، مستعدة الى تقديم ضمانات بشأن مسألة الاصلاحات التي سيتم اجرائها قائلاً: " إنّ تركيا...عقدت العزم على الاصلاحات المنصوص عليها في قانون ١٨٨٠، وأنّها مستعدة أيضاً على زيادة عدد النواب الذين يمثلون الجنسيات المختلفة في المجلس بشكل كبير "،

^(١) H.Ernst Christian, The Diplomacy of the Balkan wars(1912-1913),(Harvard University Press; 2 n Edition 1938),p128.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome troisième,No.26,Poincare a Paul Cambon, , Paris, 30octobre 1912 P.20-21.

ويرى بوانكاريه أنّ الباب العالي سيوافق على تدخل الدول العظمى لضمان تنفيذ الاصلاحات، وأنّه لا يعرف ما هي الاعتراضات على الصيغة التي أعدتها الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع الحكومة الروسية التي تؤكد على أهمية العمل المشترك^(١).

كان رأي الحكومة البريطانية أنّه من الممكن الموافقة على تحرك روسي- نمساوي بخصوص البلقان في ضوء مصالحهم الخاصة ، لكنها اعترضت على تكليف هاتين الدولتين بمهمة التحدث مع الدولة العثمانية لوحدهما، لأنّ الدول الأخرى لديها مصالحها الخاصة أيضاً ، لذلك كتب بوانكاريه الى سفرائه في برلين وفيينا وروما في الخامس من تشرين الاول عام ١٩١٢ ، واضعاً هذا الأمر في نظر الاعتبار من خلال اقتراح صيغة جديدة تعلن من خلالها روسيا والنمسا- المجر لدول البلقان:

- ١- أن تدين القوى العظمى بشدة أي اجراء يؤدي الى الاخلال بالسلام العام.
 - ٢- إذا اندلعت حرب بين الدولة العثمانية ودول البلقان، لن تقبل في نهاية الصراع ، أي تعديل للوضع الاقليمي الراهن في شبه جزيرة البلقان.
 - ٣- أنّهم بناءً على المادة (٢٣) من معاهدة برلين، سيأخذون في الاعتبار، لصالح السكان المسيحيين، تنفيذ الاصلاحات التي تستلزمها إدارة الدولة العثمانية في الجزء الاوربي، مع العلم أنّ هذه الاصلاحات لن تقوض وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية، على أن تصدر القوى العظمى مجتمعة الاعلان نفسه الى الباب العالي^(٢).
- أمّا بالنسبة للدولة العثمانية فأعلنت استعدادها الكامل لتسهيل مهمة الدول الكبرى من خلال الالتزام بإجراء الاصلاحات اللازمة في مقدونيا، وذكر غابرييل افندي وزير الشؤون الخارجية العثماني للسفير الفرنسي لدى الدولة العثمانية في الخامس من تشرين الاول عام ١٩١٢ ، أنّه اقترح على مجلس الوزراء العثماني، أن يستخدم في هذه الاصلاحات مشروع تنظيم ولايات روميليا الذي أعدته لجنة روميليا الشرقية في عام

⁽²⁾ D.D.F.; .:3 Série, Tome quatrième, No.46, Poincare a Paul Cambon, , Paris, 4 October 1912, PP46-47.

⁽²⁾ D.D.F: 3Série, Tome quatrième, No.49 Poincare a Aux Ambassadeurs de France A Berlin, Vienne, Rome, No: 49, Paras, 5 October 1912, PP48-49.

١٨٨٠، بموجب المادة (١٨) من معاهدة برلين لعام ١٨٧٨، وألح أن هذا المشروع سيشكل أساساً للتفاهم بين الدولة العثمانية والقوى الكبرى حول مسألة الإصلاحات هذه، وتوقع غابرييل في حالة اندلاع حرب مع دول البلقان قد يضيفي على الصراع طابع الحرب الدينية، ولم يخف غابرييل قلقه بشأن الوضع المالي للدولة العثمانية أكثر من الوضع العسكري، لأن نقص الخزانة لن يسمح بتلبية متطلبات الجيش، ومن ثم فإن هذا الأمر سينعكس على السلوك الجيد للجيش العثماني، مشيراً الى أنه متفاجئ من حقيقة أن الدول العظمى الأوروبية لم تستطع التوصل الى اتفاق يجنب البشرية الشر، وتفاذي تهديد الفوضى، وعلى هذا الأساس، رأى بومبارد السفير الفرنسي في القسطنطينية أنه تمّ كسب النوايا الحسنة للدولة العثمانية وعلى القوى العظمى أن تقوم بدورها متسائلاً: "أليست أوربا قوية بما يكفي لفرض قانونها على دول البلقان"^(١).

طلب بوانكاريه من ليون لوجين أوبين كولارد ديسكوس-Léon-Eugène Aubin Coullard Descos (١٩٠٧-١٩١٤) الوزير الفرنسي في صربيا جمع معلومات دقيقة حول الوضع العسكري ، والاجابة عن سؤالين، هل انتهت التعبئة، هل بدأ حشد القوات العسكرية وتمركزها في صربيا، رد ديسكوس في الخامس من تشرين الأول عام ١٩١٢، عن التعبئة العسكرية قائلاً: "حسب المعلومات التي قدمها الوزير البلغاري والملحق العسكري الروسي، لقد أوشكت التعبئة على الانتهاء منذ الليلة الماضية... فقد بدأت قبل وقت طويل من صدور المرسوم من خلال استدعاء الاحتياطي بحجة المناورات الكبرى، ويجب أن يستمر الحشد لعدة أيام أخرى..."، وفي الوقت نفسه، طرح بوانكاريه على ممثليه في صوفيا واثنين أسئلة مماثلة^(٢).

أبلغ جولز كامبون السفير الفرنسي في برلين بوانكاريه، في الخامس من تشرين الأول عام ١٩١٢، أن الامبراطور وليم الثاني سمح للحكومة الألمانية بالموافقة على صيغة الاتفاق الجديد التي اقترحها بوانكاريه، وقد بيّن كامبون في لقائه مع كيدرلن وزير الخارجية الألماني موقف الحكومة البريطانية من الاتفاق ، ومقترح بوانكاريه الذي يقوم على أساس أن تعمل النمسا

⁽¹⁾ D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.50, Bompard a Poincare, Constantinople, 5 October 1912, PP 49-51.

⁽²⁾ D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.51, Descos a Poincare, Belgrade 5 October 1912, P 51.

وروسيا مع دول البلقان والدول الخمس بشكل جماعي على الاعلان نفسه عند الباب العالي، فأبلغني بشكل جازم، قائلاً: "... إنَّ المانيا قبلت هذه الصيغة الجديدة، وإنَّها ستتصرف مع القوى الاخرى في القسطنطينية إذا قبلت جميعها صيغة صاحب السعادة [بوانكاريه]"^(١).

كان الكونت بيرشتولد وزير خارجية النمسا قلقاً بشأن الوسائل التي تستخدمها الدول الكبرى التي أصبحت ضامنة للإصلاحات، لكن دومين السفير الفرنسي في فينا حاول طمأنته، موضحاً له أنَّ نيابة روسيا والنمسا- المجر عن الدول الكبرى في ايجاد حل لمشكلة البلقان سيسهم في تعجيل وسهولة الاجراءات بشكل افضل، وقبولهما الصريح لهذا الانتداب الاوربي سيؤدي حتماً الى مد جسور الثقة بين البلدين، وأشار دومين أيضاً، إلى الفائدة التي يمكن أن تتحقق في تشاور بوانكاريه مع سazanوف، ومواقف غابرييل أفندي وزير الشؤون الخارجية العثماني التي أفصح عن رغبة الباب العالي واستعداده للترحيب بمساعدة الدول الكبرى، ومع ذلك، أنَّ بيرشتولد يود معرفة ما إذا كانت هذه المشاركة ستمارس بشكل جماعي عندما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة الإصلاحات، والجدير بالذكر أنَّ ملك النمسا- المجر كان يأمل في أي تدخل يمكنه عدم المشاركة في الحملة^(٢).

أبلغ بول كامبون السفير الفرنسي في لندن بوانكاريه في الخامس من تشرين الأول عام ١٩١٢، أنَّه تمَّ اخبر السير نيكولسون بخطة (بوانكاريه) الرامية الى تحقيق تقارب بين دول البلقان والدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه بيّن وجهة نظر وزير الخارجية البريطاني ادوارد غراي التي مفادها أنَّ الحكومة البريطانية لا ترفض توحيد الجهود مع القوى الكبرى الأخرى، لاتخاذ نهج موثوق ومرن في الحوار مع الدولة العثمانية من أجل تجنب الفشل، ومع ذلك ، يجب تقديم الصيغ المقبولة فقط إلى الباب العالي، مشيراً الى أنَّ المادة الثالثة من مشروع الاتفاقية ، بإعلانها أنَّ "الدول ستتولى مسؤولية تنفيذ الإصلاحات"، يعطي انطباعاً بإقصاء الحكومة العثمانية من شؤونها الخاصة، الدولة العثمانية أكدت على لسان وزير خارجيتها للسفير النمساوي

⁽¹⁾ D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No53 Jules Cambon a Poincare, Berlin, 5 October 1912, PP 52-53.

⁽²⁾ D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.54, Dumaine a Poincare, Vienne, 5 October 1912, PP 53-54.

في القسطنطينية، أنَّ الباب العالي كان على استعداد لمنح الدول أخطر الضمانات بشأن الإصلاحات، وأكد الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) كامل باشا Kiamil Pacha (٢٩ تشرين اول ١٩١٢-٢٣ كانون الثاني ١٩١٣) للسفير البريطاني في القسطنطينية، استعداداه لمناقشة الإصلاحات مع الدول، لكن هذا لا يعني أنَّ الباب العالي سيتخلى عن مهمة تنفيذ هذه الإصلاحات لدول أخرى، لا سيما أنَّ المادة الثالثة في مقترح الاتفاقية تذهب إلى أبعد من المادة (٢٣) التي نصت عليها معاهدة برلين، التي يجب اتباعها، علاوة على ذلك، إذا أُخبرت دول البلقان، قبل الاتفاق مع الباب العالي، بأنَّ الدول العظمى تتولى تنفيذ الإصلاحات، فإنَّ رفض العثمانيين لن يسمح بتحقيقها وسنقوم بتعجيل الأحداث بدلاً من تجنبها. رأي السير أ. نيكولسون الشخصي هو أن يطلب من الباب العالي مناقشة الإصلاحات على أساس المادة (٢٣) من معاهدة برلين، والإعلان إلى دول البلقان بأننا منخرطون في هذا النقاش^(١).

سلم السير فرنسيس بيرتي السفير البريطاني في فرنسا مذكرة الى بوانكاريه في السادس من تشرين الاول ١٩١٢، تضمنت مقترحاً للسير ادوارد غراي، يقضي بقيام الدول الخمس ابلاغ الباب العالي أنَّ لدى هذه الدول علماً بنية الحكومة العثمانية للقيام بإصلاحات، وعلى هذا الأساس فأنَّها ستناقش وعلى الفور هذه الاصلاحات مع الباب العالي بروح المادة (٢٣) من معاهدة برلين، وقانون عام ١٨٨٠، والاصلاحات التي تنطوي عليها إدارة الدولة العثمانية لجزئها الاوربي والتدابير التي يتم اتخاذها لضمان تنفيذها في مصلحة السكان، مع العلم أنَّ هذه الاصلاحات لن تؤثر في سلامة أراضي الامبراطورية العثمانية، وبَيَّنَّ غراي التأكيدات الجديدة التي أعطاهها الباب العالي له بشأن موضوع الاصلاحات أيضاً، وأعلن السير إدوارد غراي التزامه بهذا المقترح، وأنَّه سيتشاور مع سazanوف بشأنه، رأى بوانكاريه أنَّ اقتراح غراي بأنَّ الدول ستناقش نفسها على الفور مع الباب العالي في تنفيذ هذه الاصلاحات، ولكن من الضروري أن يكون النهج الذي يهدف إلى الإحاطة علماً بهذه التأكيدات وإعلان هذه المناقشة مع الباب العالي جماعياً، أصرَّ بوانكاريه على هذه النقطة، لأنَّ النهج الفردي يؤدي الى مخاطر بطبيعة الحال،

(1) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.57, Paul Cambon a Poincare, Londres, 5 October 1912, P55.

لأنه يوحي لكل من الباب العالي ودول البلقان، بأن الدول ليست متفقة بالكامل وأن لبعضها دوافع خفية^(١). وفي نهاية المطاف وافق ادوارد غراي على النهج الذي طرحه بوانكاريه^(٢).

بوانكاريه أكد لسفرائه في برلين، وفيينا، وروما، وسان بطرسبورغ في السابع من تشرين الاول عام ١٩١٢، أن ما جاء في مذكرته لا ينتقص بأي حال من الأحوال من الحاجة إلى تقارب القوى مع كل من دول البلقان والباب العالي، إذ يبقى إعطاء التأكيد للأول على أن القوى ستكون مسؤولة عن تنفيذ الإصلاحات الجارية والتعريف بها. والثاني أن يدخلوا على الفور في المناقشة اللازمة معها. لذلك، أعتقد أن النهج النمساوي الروسي ضروري وعاجل، وأشار بوانكاريه الى مخاوفه فيما يتعلق بالصعوبات التي قد تواجهها النمسا-المجر في ممارسة تفويض أوروبي تجاه دول البلقان، في حالة ما إذا كانت الأخيرة، بغض النظر عن نصيحة الدول الكبرى، سيهاجم ويحتل الدولة العثمانية. الرأي العام، الذي لا تغيب عن بصره حقائق المشكلة السلافية، يخشى التداعيات التي يمكن أن تنتج عن مثل هذا العمل القسري، سواء في البوسنة أو في كرواتيا أو حتى بين السلاف في شمال النظام الملكي^(٣).

الموقف الفرنسي من حرب البلقان الاولى:

أبلغ بومبارد السفير الفرنسي في القسطنطينية بوانكاريه أن القائم بالأعمال المونتمغري (الجل الاسود)، أخبره أنه سيلقي خطاب اعلان الحرب في التاسع من تشرين الاول ١٩١٢، وسيغادر القسطنطينية بعد الساعة الثالثة ظهراً، وقد تم ذلك بالتنسيق مع دول البلقان الاخرى، بسبب قلق هذه الدول من الخطوات التي أعدتها الدول العثمانية لإيقافهم، وبحسب قوله أيضاً تم اختيار الجبل الأسود للبدء بالأعمال القتالية ضد الدولة العثمانية، لأن شكاويها ومطالبها ذات طبيعة مختلفة تماماً عن شكاوي دول البلقان الاخرى، وبالتالي لن يضطر الى إثارة القضية المقدونية قبل اوانها^(٤).

(1) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.74, Poincare a Paul Cambon, Paris, 7 October 1912, PP 70-71.

(2) Ernst Christian Helmreich, The Diplomacy of the Balkan wars (1912-1913), Harvard University Press; n Edition 1938, p131.

(3) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.75, Poincare Aux Ambassadeurs de France A Berlin, Vienne, Rome, saint-peters, Londre 7 October 1912, P 71.

(4) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.88, Bompard a Poincare, Constantinople, 8 October 1912, P 83.

كان بوانكاريه حريصاً في تفادي حدوث الحرب بين دول الاتحاد البلقاني والدولة العثمانية ، لذلك اقترح بوانكاريه على ادوارد غراي في الثاني عشر من تشرين الاول عام ١٩١٢ ، الموافقة على فكرة عقد مؤتمر دولي ، واعتقد بوانكاريه أنَّ أهمية الموضوع تفرض عدم مناقشته في مجلس الوزراء ، أمّا الاقتراح الثاني فيتضمن أنَّه في حالة اندلاع الحرب يجب على الدول وبشكل فوري التوصل الى اتفاق للقيام بوساطة بين الدول المتنازعة في أقرب وقت ممكن ، وتعد هذه الوساطة مقدمة الى عقد مؤتمر دبلوماسي ، وفي كل الأحوال كان هدف بوانكاريه من المقترحين الحفاظ على تضامن الدول الاوربية لتجنب المشاكل الناجمة عن الصراع في البلقان قائلاً: "المهم بالنسبة لي دائماً هو الحفاظ على تضامن أوربا، وتجنب الاختلافات في وجهات النظر التي قد تؤدي، إذا حدثت بالفعل الى صراعات مخيفة"^(١).

وافقت الحكومة البريطانية على فكرة عقد مؤتمر دولي ، ويتم استبداله بالوساطة إذا اندلعت الحرب، كما بعث بوانكاريه اقتراحه الى المانيا والنمسا- المجر قبل وصول رد الحكومة الروسية. كانت احتمالية حدوث الحرب والهزيمة الكاملة للدولة العثمانية، لا تصب في مصلحة فرنسا وبريطانيا ومانيا، لأنّها تحدث الدمار والفوضى في الدولة العثمانية ، وهذا ما أكدّه وزير الخارجية الالمانى كيدرلن، أنَّ لكل من هذه الدول الثلاث مصالحها الخاصة قائلاً: "لها مصلحة متساوية في منع مثل هذه النتيجة أن تحدث"^(٢) وسبق أن أشار بوضوح الى هذا المعنى الامبراطور الالمانى وليم الثاني في معرض حديثه عن الحرب الايطالية- العثمانية قائلاً: "إنّهُ لن يمارس ضغوطاً سواء في روما او في القسطنطينية... وأنّهُ لا يريد أن يفشل في أداء واجبه كحليف تجاه ايطاليا، أو المساومة على الوضع الذي اكتسبته المانيا في القسطنطينية"^(٣)، لذلك اقترح كيدرلن أن تقوم فرنسا وبريطانيا ببذل جهودهما من أجل معرفة مدى مطالب دول البلقان التي تتال رضاهم، مع احترام مبدأ سلامة الدولة العثمانية ، ومن ناحية أخرى تسعى الحكومة الألمانية بالاتفاق مع نظيرتها الفرنسية، اتخاذ الخطوة نفسها مع النمسا- المجر، أمّا روسيا فيعرض عليها وجهة نظر ترضي مصالحها، وبما يحقق رضا دول البلقان بشكل نسبي،

(1) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.127, Paul Cambon a Poincare, Londres, 12 October 1912, P 125-126.

(2) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.240, Jules Cambon a Poincare, Berlin, 25 October 1912, P 248.

(3) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.197 Georges Louis a Poincare, Saint-Petersbourg 12 Juillet 1912, P 252.

ويجب اخطارها بتفاصيل المفاوضات حتى تعلم أنها تجري بعلمها، وأبلغ السفير الفرنسي وزير خارجيته في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٢، إذا تمت الموافقة على رأي كيدرلن، فإن كلاً البلدين سيقومان باتخاذ الترتيبات الخاصة بهم في بريطانيا والنمسا في أقرب وقت ممكن، ورأى جولز كامبون أيضاً، أن تقوم الحكومة الفرنسية باستشارة روسيا، ولا تكتفي بأخطارها فقط، لتجنب ردة فعلها السلبية، وأوضح أن اقتراح كيدرلن كان الغرض منه تحديد المجال الذي يمكن أن تتم فيه الوساطة التي اقترحها بوانكاريه والتي قبلتها ألمانيا من حيث المبدأ^(١).

وأبلغ وزير الخارجية الفرنسي سفيره في برلين في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٢، أن حكومته مستعدة لمواصلة المحادثات مع الحكومة الألمانية والتشاور معها، ومع جميع القوى الأخرى، بهدف الوساطة في أقرب وقت ممكن، موضحاً أنه يمتنع تماماً عن قبول أي مبادرة تكون روسيا وبريطانيا ليست جزءاً منها، وسيمارس بوانكاريه تأثيراً في لندن وبطرسبورغ آنذاك، وطلب من جولز كامبون أن يقتصر الرد على كيدرلن، بأنه سيقوم بدراسة مقترحه^(٢).

كانت سرعة الأحداث في شبه جزيرة البلقان ، قد جعلت بوانكاريه يرى أن الوساطة التي اتفقت عليها جميع الدول لا يمكن تأخيرها مدة طويلة، لأن الجيوش البلقانية المتفوقة في الحرب غيرت الظروف التي كانت الدول في ظلها تمارس عملية التهدئة، فضلاً عن المشاكل الكبيرة التي تواجهها أوروبا، لذلك اعتقد بوانكاريه انه من الضروري أن تؤكد هذه الدول على روح الحياد والايثار في عملها المشترك التي يتوقف عليها نجاح جهودها، لا سيما حليفته روسيا وبريطانيا، وعلى هذا الأساس، طلب من سفيره لدى حكومتي بطرسبورغ ، ولندن الاستفسار إذا كانا سيؤيدان تقديم اقتراح عاجل الى الدول الكبرى، تضمن : " ادراك الدول الكبرى أن الوقت قد اقترب، عندما تكون قادرة على ممارسة الوساطة بين الدول المتحاربة في شبه جزيرة البلقان، وأنها ما زالت تضع صون السلام الاوربي في مقدمة اهتمامها، ويعلنون أنهم سيطبقون على

^(١) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.240, Jules Cambon a Poincare, Berlin, 25 October 1912, P 249.

^(٢) D.D.F: 3 Série, Tome quatrième, No.246, Poincare a Jules Cambon, Paris, 26 October 1912, P 255.

عملهم المشترك بروح من الإيثار المطلق"، مبيناً بوانكاريه أنه ينتظر الرد من الحكومتين الروسية والبريطانية قبل تقديم المقترح للدول الثلاث الأخرى^(١).

كانت روسيا حريصة أن تتم الوساطة على أساس مبدأ (التجرد المطلق)، أي عدم الاهتمام في الحصول على مكاسب من قبل جميع الأطراف، لكنها في الوقت نفسه، كانت قلقة من الدوافع الخفية لدولة لنمسا- المجر، لذا ترغب في معرفة النوايا الحقيقية للحكومة النمساوية المجرية، وكان بوانكاريه يشاطر الروس قلقهم هذا، مبيناً أن رفض المقترح الفرنسي، يعني أن لدى حكومة النمسا- المجر نية في تحقيق فائدة لصالحها، وأكد بوانكاريه في برقيته التي بعثها الى دومين السفير الفرنسي في فيينا، في الحادي والثلاثين من تشرين الاول ١٩١٢، هذا المعنى قائلاً: "إذا رفضت النمسا اقتراح فرنسا الذي تمّ الاتفاق عليه مع بريطانيا، فسيكون من الواضح أنها تحتفظ لنفسها ببعض الاجراءات المنفصلة"، لذلك طلب من دومين بذل قصارى جهده في سبيل معرفة نوايا الحكومة النمساوية المجرية في أسرع وقت ممكن، لما لها من أهمية في صون السلام في أوروبا، وقد عبر بوانكاريه عن أهمية هذه النوايا بقوله: "... يبدو أن السلام الاوربي يعتمد عليها الآن..."، وأشار عليه بوانكاريه أيضاً، أنه في حالة مقاومة النمسا - المجر الصيغة الفرنسية للاتفاق، عليه بذل جهوده الشخصية في ممارسة تأثيره على الكونت بيرشتولد من أجل حمله على المشاركة الفورية في العمل الجماعي للقوى الكبرى^(٢).

وبالفعل تحرك دومين السفير الفرنسي في فيينا، لمعرفة موقف النمسا- المجر من الوساطة الفرنسية وصيغة الاتفاق من خلال التحدث مع بيرشتولد وزير خارجيتها، وعلى هذا الأساس بعث السفير الفرنسي برقية الى بوانكاريه في الحادي والثلاثين من تشرين الاول ١٩١٢، بين فيها رأي حكومة النمسا- المجر، في ما يتعلق بالوساطة واطهر موقفاً ايجابياً اتجاه الوساطة الفرنسية مبيناً أنه يعتمد على بوانكاريه في التصرف مع المتحاربين في الوقت الذي يراه مناسباً، وأن هذا التدخل يحقق الفائدة لا محال، قائلاً: "إذا اقتضت الظروف، يمكن للسيد بوانكاريه التحدث نيابة عنا دون مزيد من التشاور"، أمّا فيما يخص صيغة الاتفاق " التجرد المطلق"،

⁽¹⁾ D.D.F. : 3 Série, Tome quatrième, No.279, Poincare Aux Ambassadeurs de France A Londres ,Saint-Petersbourg, No: 279, Paris, 30 October 1912, P 291-292.

⁽²⁾ D.D.F. : 3 Série, Tome quatrième, No.290, Poincare a Dumaine, Paris 31 October 1912, P 310.

فأنه رفضها ، قائلاً: "إن صدقه لا يسمح له بتقديم مثل هذا الالتزام"، مبررا عدم قبوله هذه الصيغة، بأن الرأي العام النمساوي سيتبرأ منه ، وكذلك يعتقد بأن القوى الكبرى ستفقد جميع وسائل التأثير على دول البلقان من خلال إعطائها فكرة أنها تتخلى عن الدفاع عن مصالحها في البلقان، السفير الفرنسي دخل في مجادلة مع بير شتولد في سبيل أقناعه بأن عبارة التجرد المطلق تنطبق على عمليات الضم الاقليمية (الأراضي) ، وأن تخلي القوى الكبرى عن النمسا-المجر يعني بمثابة تنازل الأخيرة عن دورها للدول الأخرى، لكنه أصر على موقفه قائلاً: "من المؤكد لن تلتزم النمسا والمجر بأي التزام من شأنه المساس بالمصالح السياسية والاقتصادية التي تدعي الدفاع عنها ضد التوسع الصربي الكبير للغاية"، ويرى دومين من غير المحتمل أن تتخلى النمسا المجر عن امكانية الحصول على إقليم السنجك Sandjak الى ميتروفيتسا Mitrovitza في حالة عدم قدرتها على معارضة توسع صربيا، وفي نهاية الحديث طرح بيرشتولد على السفير الفرنسي سؤال عن كيفية التوسط التي يقوم بها بوانكاريه. بعد وقف الأعمال القتالية ، هل سيسمح للمتحاربين بالتفاوض فيما بينهم على سلام تنقحه الدول العظمى بعد ذلك، أو أن القوى الكبرى تتفق على تلبية رغبات بعضها البعض، وتقترح الترتيب الذي تراه عادلاً من وجهة نظرها، يبدو أن بيرشتولد لديه رأي حازم في هذه النقاط، ولديه اهتمام كبير بتقديم التفسيرات المقنعة له على الفور^(١).

كانت النمسا تصر على عدم حصول صربيا على ميناء يطل على البحر الادرياتيكي، وأن تكون البانيا مستقلة، الأمر الذي ادى الى نزاع بين صربيا والنمسا، بوانكاريه بعد لقائه السفير الروسي في باريس في الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٢، أخبره الأخير أن موقف الحكومة الروسية يتطابق تماماً مع الموقف البريطاني بشأن خطر قيام النمسا بعمل عسكري ضد صربيا، وأعرب بوانكاريه في برقيته التي بعثها الى سفرائه في الثالث عشر من تشرين الثاني من العام نفسه، عن أمله في أن تستمع صربيا الى نصيحة الحكومتين الفرنسية والبريطانية التي تحثها على التحلي بالاعتدال والحكمة، من جانب آخر، كان وزير الخارجية الروسي يرغب في معرفة موقف فرنسا وبريطانيا في حال عدم نجاحهما في منع تدخل النمسا من ممارسة نشاط

⁽¹⁾ D.D.F. : 3 Série, Tome quatrième, No.297, Poincare Aux Ambassadeurs de France A Saint-Petersbourg Londres , Berlin, Vienne, Rome, Constantinople , Paris 13 Novembre 1912, P 315-316.

عسكري، ولفت وزير الخارجية الروسي انتباه السفير النمساوي في سانت بطرسبورغ إلى خطورة هذا التدخل، وهو يعتقد أنَّ السؤال الذي يطرح نفسه قريباً هو مسألة إقامة توازن بين الموقف الذي تطالب به النمسا والمصالح الاقتصادية والسياسية لصربيا، ويرى أنَّه يجب تحييد الاراضي الالبانية عن طرفي النزاع، جميع هذه القضايا، من وجهة نظر الحكومة الروسية ، يمكن أن تكون موضوعاً لتبادل الرأي ، لكن القوى الكبرى لا يمكن لها اتخاذ القرارات النهائية إلا من خلال مداولات مشتركة ، بعد النظر في جميع المصالح المعنية^(١).

بيّن ديسكوس الوزير الفرنسي في صربيا، رؤيته الى بوانكاريه حول النزاع النمساوي الصربي في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٢، مشيراً الى أنَّ فشل النمسا في دفع بلغاريا ضد الدولة العثمانية، والإفادة من فرصة العداء الانجلو-روسي هناك، يحتمل أن يدفع روسيا الى السير في طريق حصر مسألة البلقان على الأرض الالبانية، وتوحيد الحلفاء الأربعة معاً في المصالح المشتركة، التعارض في المصالح اصبح واضحاً في هذه المرحلة بين النمسا- المجر وصربيا، ولا يقتصر دورها على مسألة خط سكة حديد الدانوب- الادرياتيكي، أو الخروج من البحر، بل يتعلق بالحكم الذاتي الالباني، النمسا تريد البانيا مستقلة، اما صربيا لا تريد ذلك، وبحسب رأي ديسكوس كلاهما متساويان في الحق في مطالبهما، في ظل وجود تحالف البلقان تشكل ألبانيا التي تمثل آخر موضع احتلال للنمسا في شبه جزيرة البلقان، وتقسيم هذه المنطقة بين الجبل الأسود وصربيا واليونان ، سيؤدي إلى طردها في نهاية المطاف من البلقان وحصارها، ويعد هذا الأمر أكثر خطورة على شؤونها الداخلية، لذلك كان من مصلحة صربيا الواضحة تشديد هذا الحصار، وقد عبر بارنريثر Baernreither الخبير في القضايا السلافية في البرلمان النمساوي عن خطورة هذا التوجه قائلاً: " لن نتمكن من تحمل حصار الدول السلافية الموسعة التي ستشكل حولنا، إذا لم نحافظ معها على علاقات وثيقة للتجارة والعبور والثقافة الفكرية ،على وجه الخصوص، اذا نحن لا نبرم تحالفاً جمركياً وتجاريّاً مع صربيا والجبل الأسود،

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tome quatrième, No.441, Dumaine a Poincare, Constantinople, 31 October 1912, Pp 457--458.

إذا لم يكن مثل هذا الاتفاق ممكناً ، فلن نتمكن من الحفاظ على الاستقلال الإداري للبوسنة ، بسبب جاذبية هذه الدول^(١).

أبلغ ازفولسكي السفير الروسي في باريس، بوانكاريه في الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٢، بالنزاع الحاصل بين الحكومتين النمساوية- المجرية وصربيا، بشأن مسألة التوسع المحتمل للأراضي الصربية باتجاه البحر الادرياتيكي، الحكومة الفرنسية كانت تراقب باهتمام كبير هذا الخلاف، لأنها تدرك تماماً عواقب تطور هذه المسألة على السلام العام، لذلك دعا بوانكاريه الوزير الفرنسي في صربيا الى تقديم المشورة الفرنسية الى حكومتها، التي نقضي بالتزام الاعتدال، بمعنى الابتعاد عن سلوك التجاوز، كان وزير الخارجية الروسي سazanوف يتوقع أن العمل التصالحي الذي تسعى من أجله دول الوفاق الثلاثي، يبدو أنه غير كاف لثني النمسا عن التهديد أو التدخل القسري، ويحاول معرفة الموقف الذي تنتهجه فرنسا، فأخبره بوانكاريه بوجهة نظر الحكومة الفرنسية في هذا الشأن قائلاً: " لا تستطيع حكومة الجمهورية تحديد مسار عملها حتى تكشف الحكومة الإمبراطورية عن وجهات نظرها لها، في الواقع ، روسيا هي صاحب المصلحة الرئيسي في هذه المسألة، وهي المسؤولة عن المبادرات التي يتعين اتخاذها والمقترحات التي يتعين صياغتها، لذلك، سأنتظر الاقتراحات التي تراها الحكومة الإمبراطورية ضرورية لإرسالها إلى حكومات القوة المتحالفة"، كما صحح بوانكاريه ملاحظة استند اليها الوزير الروسي في صربيا في مداخلته وتحذيراته للحكومة الصربية، ، كانت بناءً على توجيه من وزير خارجيته سazanوف وهي: "فرنسا وإنجلترا تعلنان صراحة أنهما غير مستعدين على الإطلاق للسماح بتصعيد الصراع مع التحالف الثلاثي"، موضحاً أنه لم يتم اخباره أن بريطانيا قدمت مثل هذا الاعلان، أمّا بالنسبة للحكومة الفرنسية فهي تحتفظ بالحق في دراسة الاجراءات التي تراها الحكومة الروسية ضرورية لاقتراحها عليها، ولا يمكنها الموافقة عليها أو مناقشتها ودياً إلا عندما تعلم بها^(٢).

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome quatrième, No.467, Descos a Poincare, Bulargred , 15 November 1912, pp 477--478.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome quatrième, No.468, Isvolsky a Poincare, Saint-Pétersbourg, 15 November 1912, pp 480-481.

أوضح بوانكاريه في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٢، أنه مستعد لتأكيد التنازل الذي قدمته الحكومة الروسية بقبول فكرة الحكم الذاتي الالباني، ومع ذلك، فإن النمسا ستعد هذا الامتياز خدعة إذا تم قطع البانيا في الشمال حتى دورازو Durazzo ، وقد تبني بوانكاريه رؤيته هذه على أساس المحادثات التي أجراها مع سفراء النمسا والمانيا وايطاليا بهذا الصدد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تيتوني السفير الايطالي في باريس أخبر بوانكاريه بشكل رسمي، أن ايطاليا رغم عقدها اتفاقية راكونجي عام ١٩٠٩، مع روسيا لكنها ستضطر، بشأن هذه المسألة ، إلى تبني قضية النمسا، فضلاً عن ذلك ، إن اصرار الجبل الأسود في الاحتفاظ بسانت جان دي ميدوا Saint-Jean-de-Medua سيجعل وصول صربيا الاقليمي الى البحر الادرياتيكي غير مضمون، الا في حالة خوضها صراعاً مع التحالف الثلاثي، وأشار بوانكاريه إلى أن فرنسا وبريطانيا استبعدتا في اتفاق مشترك احتمالية دعمهما الى روسيا ضد الحكومة الصربية بناءً على طلب سازانوف، ونتيجة لهذه الصعوبات المتزايدة يرى بوانكاريه أنه يجب حلها عن طريق عقد مؤتمر دولي وبأسرع وقت ممكن ،لأن تأخير اجتماع المؤتمر يزيد من احتمال تقاوم سوء التفاهم^(١).

كانت الحكومة الفرنسية ترغب قبل عقد المؤتمر المقترح معرفة النية الروسية والنمساوية بوضوح لأن كلاهما يرفضان أن يكونا واضحين، كما أن المانيا ارادت استبعاد دول البلقان ورومانيا من المؤتمر المقترح، ولكن في نهاية المطاف اقترح ادوارد غراي وزير الخارجية البريطاني عقد لقاء أولي على مستوى سفراء الدول العظمى، وقد دعم هذا المقترح بول كامبون السفير الفرنسي في لندن على الفور^(٢).

أبلغ بول كامبون السفير الفرنسي في لندن بوانكاريه في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٢، أن السفير النمساوي سلم رسالة الى سازونوف وزير الخارجية الروسي تتعلق بإنشاء ميناء محايد على الأراضي الألبانية مع خط سكة حديد تحت السيطرة الصربية ، وأن السير ادوارد غراي يعتقد أن قبول الحكومة الروسية هذا الحل سيؤدي الى امكانية عقد مؤتمر

⁽¹⁾ D.D.F.: 3 Série, Tome quatrième, No.507, Poincare a Georges Louis, Paris, 21 November 1912, P.514.

⁽²⁾ H.Ernst Christian Op.Cit,p221.

سفراء على الفور في باريس لاعتماده وفرضه على صربيا، هذا من شأنه القضاء على خطر الصراع النمساوي الصربي، وكذلك يعتقد السير ادوارد غراي أنه من غير الممكن عقد مؤتمر في هذا الوقت مع ممثلي رومانيا والاطراف المتحاربة، ولكن ممكن أن تجري محادثات بين الأطراف المتحاربة من أجل عقد هدنة ، وربما لمناقشة أسس مفاوضات السلام وبعد الاتفاق على هذا الأساس يمكن تقديم تسوية عامة للقضايا التي أثارها الحرب البلقانية الحالية إلى مؤتمر يمثل فيه جميع الأطراف المعنية، لا بد من الاتفاق على تلك الأسئلة التي تحتفظ الدول باتخاذ القرار بشأنها، وإلا فقد تتبنى الأطراف المتحاربة حلاً لا يمكن للدول العظمى المصادقة عليها، الهدف هو تجنب تبادل الآراء الذي لا تؤدي الى شيء ولا تمنع الأحداث من التقدم. سيكون من السهل الاتفاق على مؤتمر للسفراء ببرنامج يقتصر على المسائل الإجرائية. والذي سيكون طريقاً إلى اجتماع أكبر. إذا اضطررنا إلى مناقشة اجتماع مؤتمر عام اليوم ، فسوف يضيع وقت ثمين ، وأوضح لبوانكاريه أنه يتفق مع رأيه بأن الوضع الحالي يثير القلق، مبيناً لوزير خارجيته أنه حصل على معلومة من مصدر موثوق للغاية في بطرسبورغ ، تؤكد بأن القيصر وحكومته والرأي العام الروسي لا يرغبون في الحرب ، لكن ذلك سيكون أمراً حتمياً في حالتين:

١- إذا دخلت النمسا- المجر الى صربيا.

٢- إذا هُزم البلغار.

ومع ذلك، فإن تهوور باتشيتش Pachitch رئيس الوزراء الصربي، واختفاء القنصل النمساوي المجري في بريزيند Prizrend ، قد يؤدي احتلال دورازو من وقت لآخر إلى إحياء الصراع الصربي النمساوي، من ناحية أخرى، كان البلغار المنهكين غير قادرين على عبور خطوط تشاتالجا Tchataldja . قد يُجبرون على التراجع أو التعرض لهجوم تركي ناجح، لأن الأتراك ارتفعت معنوياتهم وأخذوا يتلقون الدعم من فيينا وبرلين، لقد حان الوقت لجمع ممثلي الدول لتوحيد عمل الحكومات، المؤتمر الذي اقترحته الحكومة الفرنسية لن يلبي الاحتياجات الفورية للوضع، وعلاوة على ذلك، فإنه سيتطلب مفاوضات طويلة^(١).

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome quatrième, No.576. Paul Cambon a Poincare, Londres, 26 November 1912, P 571-572.

أخبر تيتوني السفير الايطالي في باريس بوانكاريه بأنه لديه معلومات ان حكومة النمسا-المجر ستوافق على المشاركة في اجتماع السفراء لكنها اشترطت عدم انعقاده في باريس وقد بين تيتوني أنّ هذه الشروط وضع نتيجة مخاوف من وجود السفير الروسي في باريس ازفولسكي، وعندما التقى بوانكاريه السفير النمساوي سيكسن في باريس لم يتناقض كلامه مع السفير الايطالي وحاول تبرير استبعاد باريس بأنّ الأمر يرجع أولاً: الى الصحافة الفرنسية وما تمارسه من مبالغة في إثارة الأحداث، وثانياً: الى السفير الروسي ازفولسكي قائلاً: "يخشى المرء في باريس من قلة هدوء الصحافة الفرنسية ، ووجود ازفولسكي"^(١) ، وفي الخامس من كانون الأول ١٩١٢، ابلغ بول كامبون بوانكاريه أنّ ادوارد غراي سمع "الكونت بيترشتولد، فضل لندن على باريس"، وأراد معرفة رأي بوانكاريه بشأن ذلك، فكان رد بوانكاريه أنّه من المستحيل أن يجيب بشكل نهائي قبل اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي الذي كان مقرر انعقاده في السابع من كانون الأول ، وأوضح لسفيره بول كامبون أنّ لديه معلومات أنّ السفير الروسي في لندن أبلغته حكومته أن ينقل رغبتها القوية في اختيار باريس مقراً لانعقاد اجتماع السفراء، وأشار أيضاً أنّه بعد توقيع الهدنة، وبدأ محادثات السلام، يبدو أنّ استبعاد دول البلقان لم يعد أمراً مفهوماً من المؤتمر، لذلك لا يمكن عقد مؤتمر حقيقي حالياً، الا إذا كان منسجماً مع المبادرة التي قدمتها الحكومة الفرنسية في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٩١٢^(٢).

أبلغ السفير النمساوي المجري، بوانكاريه في السادس من كانون الاول ١٩١٢، رد بيرشتولد بالموافقة على مقترح السير ادورد غراي شريطة أن يكون الاجتماع تحضيراً فقط، وعدم قبول أي وصول إقليمي صربي للبحر الادرياتيكي، ويسمح لها بمنفذ تجاري حصراً، وأشار أيضاً الى الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة النمساوية المجرية مع ايطاليا بشأن البانيا، أمّا في ما يتعلق بمكان انعقاد المؤتمر فضل بيرشتولد لندن، مبيناً امكانية حدوث صعوبات في اختيار باريس مكان لانعقاد المؤتمر موضحاً أنّ اختياره هذا ليس شرطاً للقبول في المشاركة، وذكر بوانكاريه أنّ السفير النمساوي

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome quatrième, No. 621, Poincare a Paul Cambon, Paris, 4 Decembre 1912, P 641.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No. 6, Poincare a Paul Cambon, Paris, 6 Decembre 1912, P 6.

المجري أبلغه أنَّ بيرشتولد بعث برقية ثانية جاء فيها: "أنَّه لا توجد نية لدى فينا في استبعاد باريس أو اظهار عدم الثقة في الحكومة الفرنسية"، وأضاف السفير النمساوي أنَّ بيرشتولد عبر في برقيته عن رفضه قبول مشاركة دول البلقان في اجتماع السفراء، لكنه يعرب عن أمله في أن يسمع صوت رومانيا هناك^(١).

أبلغ مينسدورف السفير النمساوي في لندن، السير ادوارد غراي في السادس من كانون الأول أنَّ مجلس الوزراء في فينا وافق على اقتراحه وسيشارك في اجتماع السفراء في لندن مع التشديد بعدم حصول صربيا على ميناء يطل على البحر الادرياتيكي قائلاً: " لكن شريطة أن يكون مفهوماً من الان، أنَّ صربيا لن تحصل على ميناء على البحر الادرياتيكي في الأراضي الصربية، ولا أي جزء من الأراضي الابانية، وسيتم قبول لندن لحضور الاجتماع"، إلا أنَّ ادورد غراي رد عليه أنَّ الغرض من الاجتماع " هو فتح محادثة بهدف التوصل الى اتفاق بشأن برنامج والتماس تسويه بشأن بعض النقاط" وعلى أساس ذلك يمكن أن تعطي الحكومة النمساوية المجرية تعليماته التي تراها مناسبة لممثليها في الاجتماع، ولكن صياغة التحفظات مقدماً، يؤدي بالنتيجة الى فتح الباب لتحفظات الدول الاخرى، مما يصعب الحلول ويجعل المحادثات غير مجدية، وذكر السفير الفرنسي بول كامبون أنَّ السفير الروسي في لندن زار وزير الخارجية البريطاني موضحاً له أهمية اختيار باريس مكان لانعقاد الاجتماع بالنسبة لروسيا، واقترح بول على ادوارد غراي أن يوضح للحكومة النمساوية المجرية ، أنَّ رفض الحكومة البريطانية انعقاد المؤتمر في باريس يضعها في موقف حرج مع الحكومة الفرنسية، لا سيما وأنَّ فرنسا مصرّة على اختيار عاصمتها مكان للمؤتمر، وافق غراي على المقترح، وسئل السفير الفرنسي عن امكانية استئناف المقترح الفرنسي في عقد مؤتمر لدول الأوربية الكبرى مع اضافة دول البلقان الست ورومانيا، لكنه أعرب عن اعتقاده أنَّ اجتماع السفراء يهدف الى التحضير لأعمال مؤتمر عام، ويرى أنَّه أكثر فائدة^(٢).

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.7, Poincare a Paul Cambon, Paris, 6 Decembre 1912, P 6-7.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.8, Paul Cambon a Poincare, No: 8, Londres, 6 Decembre 1912, pp 7-8.

أبلغت وزارة الخارجية الألمانية السفير البريطاني في برلين في السادس من كانون الأول ١٩١٢، رد الحكومة الألمانية على مقترح السير ادوارد غراي الذي تضمن قبول فكرة اجراء محادثات بين السفراء وتفضيل لندن لعقد الاجتماع، وكذلك مقترح مشاركة رومانيا في المؤتمر بوصف أن لديهم مصالحهم التي ترتبط بحل القضية البلقانية، والذين لن يشاركوا في مفاوضات الأطراف المتحاربة، وسيكون هذا المقترح أيضاً مطلباً نمساوي- مجري وإيطالي، وعلى هذا الاساس، فإنَّ السفير الفرنسي جولز كامبون نقل الى بوانكاريه وجه نظر السفير البريطاني في برلين التي تميل الى الاعتقاد أنَّ العلاقات بين الحكومة الرومانية والحلف الثلاثي لم تتغير بسبب الأحداث الأخيرة^(١).

أبلغ بوانكاريه سفيره في لندن في السابع من كانون الأول عام ١٩١٢، أنَّ مجلس الوزراء الفرنسي قام بدراسة الظروف التي في ظلها قدم ادوارد غراي مقترحه ولقي استجابة من روسيا والنمسا، لذلك قرر:

١- تقديراً للحكومتين البريطانية والروسية حليفاتنا، نعبر عن رغبة فرنسا في أن يبقى اختيار المكان وفقاً لرؤية السير ادوارد غراي وحسب ما يراه مناسب، لا سيما إذا أصر على تسمية لندن، فإنَّ الحكومة الفرنسية، لا تعارض قراره هذا، بل تفضله على غيره من الخيارات الاخرى، لأنَّه يبدد مخاوف الحكومة الروسية، ولا بد من الإشارة إلى أنَّ الاعتراض على اختيار باريس بسبب وجود السفير الروسي ازفولسكي سيؤدي الى إثارة دهشة الحكومة الروسية وانزعاجها بشكل كبير، ولا يمكننا الموافقة على كل ما من شأنه يزعج حلفاءنا.

٢- سيكون من الصعب تفسير مشاركة رومانيا في المؤتمر ، وفي الوقت نفسه لا تشارك فيه دول البلقان المتحاربة، لذلك تعتقد الحكومة الفرنسية أنَّه ينبغي تمثيل رومانيا في مؤتمر عام، وأوضح بوانكاريه أنَّ رومانيا تعترم دعم وجهة نظر الحكومة النمساوية المجرية بشأن الحدود الداخلية لألبانيا والمطالبة بالحاق

(١) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.9, Jules Cambon a Poincaré, Berlin, 6 Decembre 1912, P 8.

Koutzo- Valaques الى البانيا قدر الامكان وليس إلى صربيا أو اليونان أو بلغاريا، لذلك، ستقف إلى جانب النمسا ضد دول البلقان وضد روسيا، وعلى هذا الأساس، قال بوانكاريه: "أعتقد أنه سيكون من المناسب، من دون إلحاق الأذى بها [رومانيا]، القول إنها لا تستطيع المشاركة في اجتماع يشارك فيه السفراء فقط، وستستبعد منه دول البلقان"^(١).

في غضون ذلك، كتب بوانكاريه الى سفرائه في لندن وسانت بطرسبورغ في السابع من كانون الأول عام ١٩١٢، بناءً على المعلومات التي حصل عليها من سويسرا وبرلين، يطلب منهم أولاً: حث الحكومتين البريطانية والروسية بالاتفاق المتبادل الى إرسال إشارة تحذير الى الحكومتين الألمانية والايطالية حول التدابير العسكرية النمساوية المجرية بشكل متزايد إذ استدعت النمسا تسع فئات عمرية للجيش، واحتمالية تقدمها نحو صربيا بسبب مشكلة القناصل النمساويين المجرين، فضلاً عن وجود تحركات عسكرية المانية على الحدود الروسية، ثانياً: سؤال الحكومتين الألمانية والايطالية عن مدى اعتقادهما في قيام الحكومة النمساوية بعرض هذا النزاع على التحكيم إذا لزم الامر^(٢).

أقلقت إجراءات التعبئة العسكرية النمساوية- المجرية الكسندر ميلران (١٤ كانون الثاني ١٩١٢-١٢ كانون الثاني ١٩١٣) وزير الحرب الفرنسي الذي كان يرغب بمعرفة مدى الاحتياطات العسكرية التي اتخذتها هيئة الأركان العامة الروسية ازاء هذه التعبئة، لذلك بعث بوانكاريه برقية الى السفير الفرنسي في روسيا جورج الويس في التاسع من كانون الاول عام ١٩١٢، يطلب منه تزويد الحكومة الفرنسية بالمعلومات الخاصة بالاستعدادات الروسية، لافتاً انتباه جورج الويس أن هذه التعبئة العسكرية النمساوية المجرية تشكل خطراً على الحدود الشرقية لفرنسا بقوله: "أن أي تفوق في الاستعدادات يتم الحصول عليه في النمسا- والمجر، يمكن أن يؤدي في الواقع بألمانيا الى ارسال جزء من الفيلق المتمركز على حدودها الشرقية الى

(١) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.13, Paul Cambon a Poincare, Londres, 7 Decembre 1912, P 24.

(٢) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.14, Poincare Aux Ambassadeurs de France A Londres et Saint-Petersbourg, Paris, 7 Decembre 1912, P 25.

حدودنا"^(١)، بعد يوم واحد وصلت إجابة جورج لويس الى بوانكاريه تشير الى وصول تقريرين من الملحق العسكري الفرنسي الى وزارة الحرب بخصوص ما تمّ طلبه، يوضحان أنّ هيئة الأركان العامة الروسية ، لم تتخذ أي اجراء آخر سوى الابقاء على فئة من يمكن تسريحه من الخدمة العسكرية ، قائلاً: " لا تزال هيئة الاركان العامة الروسية لا تظهر أي قلق بشأن الاجراءات التي اتخذها الجيش النمساوي ، والتي على العكس من ذلك، من المرجح ان توقف التعبئة العامة"^(٢)، بعد يومين من ارسال التقريرين، أبلغ وزير الحرب الروسي، الملحق العسكري الفرنسي ووفقاً لمعلوماته، أنّه تمّ امداد الفيالق الثلاث في غاليسيا Galicie بالجنود والخيول، ولكن روسيا اوضحت أنّه من غير الممكن إرسال قوات روسية من داخل البلاد الى حدودها، واقتصرت الاجراءات الاحترازية بالحفاظ على الجيش، واستمرار الامدادات وخزنها ، ويقدر عدد القوات النمساوية على الحدود الصربية ما يقرب (١٤٠٠٠٠) ألف جندي^(٣)، كان عدم اتخاذ روسيا الاحتياطات اللازمة التي ترتقي الى التهديد النمساوي، وبناءً على طلب من وزير الحرب الفرنسي، جعل بوانكاريه يكتب الى السفارة الفرنسية في سانت بطرسبيرغ ، يطلب من الملحق العسكرية للسفارة " أن يبلغ مرة أخرى هيئة الأركان الروسية بأهمية استعدادات النمسا وأن يسأل وزير الحرب عن نواياه"^(٤).

من جهة أخرى، كانت التعبئة العسكرية النمساوية مصدر قلق كبير لحكومة صربيا، التي طلبت من سفيرها في باريس ميلينكو رادومار فيسينيتش Milenko Radomar Vesnitch ابلاغ بوانكاريه بشأن التحركات النمساوية، فقام السفير الصربي بقراءة برقية حكومته على مسامع بوانكاريه وجاء في ملخصها: "تتوقع الحكومة الصربية خطوة حاسمة من النمسا - المجر خلال هذا الأسبوع، وسيطلب مجلس الوزراء في فينا من صربيا التخلي عن الوصول الى البحر الادرياتيكي، ويشير تسليح النمسا والمجر الى أنّ هذا النهج يمكن أن تتبعه تدابير عسكرية، فما هي النصيحة التي ستقدمها لنا حكومة الجمهورية [فرنسا] في هذا الاحتمال"،

(١) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.22, Poincare a Georges Louis, Paris, 9 Decembre 1912, P 39.

(٢) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.33, Georges Louis a Poincare, Saint-Petersbourg, 10 Decembre 1912, P 48.

(٣) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.46, Georges Louis a Poincare, Saint-Petersbourg, 12 Decembre 1912, P 48.

(٤) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.48, Poincare a Georges Louis, Paris, 12 Decembre 1912, P 60.

كتب بوانكاريه الى سفراء فرنسا في لندن وسانت بطرسبورغ في التاسع من كانون الأول عام ١٩١٢ عن اللقاء مع السفير الصربي واعطى رأيه بخصوص ما يفترض أن تقوم به صربيا، قائلاً: "ينبغي لحكومة الجمهورية أن تنصح حكومة صربيا بالرد على أمر التهديد الصادر عن النمسا، بالقول أنها مستعدة للامتثال لمطالب أوربا"، طالباً منهم اخطار الحكومتين البريطانية والروسية، وفي الوقت نفسه أيضاً، تساءل بوانكاريه عما إذا كانت مسألة قناصل النمسا ستكون ذريعة أسهل إذا كانت تريد حقاً توجيه إنذار نهائي إلى صربيا^(١).

طلب الوزير الصربي في سانت بطرسبورغ أيضاً نصيحة الحكومة الروسية إزاء التصعيد النمساوي المجري، فكانت إجابتها، بحسب ما ذكره نائب وزير الخارجية الروسي الى جورج لويس، أنه يجب على صربيا الرد على النمسا- المجر حال تهديدها بالقول: "أنها مستعدة للالتزام" بآراء دول الوفاق الثلاثي "وبحسب نائب الوزير، فإننا لم نقل" نذعن لآراء أوربا" لأن ذلك يعني إعادة صربيا الى النمسا والمجر"، لذلك يرى السفير الفرنسي في روسيا، أن صيغة جواب بوانكاريه، كانت أفضل من تلك التي اقترحتها الحكومة الروسية^(٢).

كتب بول كامبون الى وزير خارجيته في التاسع من كانون الأول عام ١٩١٢، يخبره أن جميع الدول متفقة على اجتماع السفراء من حيث المبدأ، ولكن النقطة التي يجب حلها ترتبط باختيار المكان الذي يعقد فيه الاجتماع، وقد أصر وزير الخارجية البريطاني على اختيار باريس، احتراماً لبوانكاريه، وتجنب عقد الاجتماع في لندن، لأنه لا يحب المؤتمرات، لكن الاعتراضات من قبل النمسا- المجر وبرلين الموجهة ضد ازفولسكي وتيتوني، جعلت لدى ادوارد غراي قناعة تامة أن اجتماع السفراء لا يحقق الغرض الذي سيعقد من أجله، خاصة إذا أثرت الشكوك حوله من قبل بعض الحكومات مسبقاً، ونتيجة لتبادل الآراء مع نظيري الروسي توصلت الى قناعه مفادها " إن مجلسي الوزراء في برلين وفيينا أعربا عن تفضيلهما عقد المؤتمر في لندن، لا تجعل اختيار هذه العاصمة [لندن] شرطاً لموافقتهم"، لاحظ غراي نوعاً من الازدعان العام لهذا الخيار، وصار معتاداً على فكرة الاجتماع في لندن وشعر بول كامبون أنه يطلب

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.23, Poincare a Georges Louis, Paris, 9 Decembre 1912, P 39-40.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.36, Georges Louis a Poincare, Saint-Petersbourg, 9 Decembre 1912, P 50.

بشكل غير مباشر التوقف عن المطالبة بأن تكون باريس مكاناً لانعقاد المؤتمر ولقد لمس بول ذلك خلال حاشية رئيس الوزراء البريطاني، ثم عبر السفير الفرنسي في لندن عن امتنانه لبوانكاريه كونه طلب رأيه الشخصي حول المؤتمر ومكان انعقاده قائلاً: "لم أكن مضطراً للتعبير عن ذلك أثناء وجودي في باريس، وحتى اليوم لم أدع السير ادورد غراي يرى أنك ستتخلى عن وجهة نظرك إذا لزم الأمر، سيكون لقاء السفراء مفيد جداً في تفادي المفاجآت وفي وصولنا الى اعقاب المؤتمر العام، لذلك من المستحسن عدم تحمل مسؤولية رفضه بالإصرار على اختيار مكان معين... يوجد في لندن في الوقت الحال ست سفراء يتمتعون بشروط ممتازة، ولم يكونوا وزراء من قبل، ولا يطمحون لاهتماماتهم الشخصية، سيكون الجميع سعداء من دون استثناء رؤية هذا المنظور جانباً، هذه شروط اتفاق جيدة وربما نحصل على نتائج أفضل في لندن مما في باريس. أخبرني السير أ. نيكولسون اليوم أننا سنكون في غاية الحرص لمعرفة شعورك الأخير"^(١).

وعلى هذا الأساس، رد بوانكاريه على سفيره في لندن في العاشر من كانون الاول ١٩١٢، بشأن مكان انعقاد مؤتمر السفراء، مؤكداً أنه غير متمسك باختيار باريس كمكان للمؤتمر، ويعود هذا التمسك سابقاً، بناءً على طلب الحليفة روسيا التي أبلغت سفيرها الكونت بينكيندورف بالإصرار على ذلك، وكذلك حسب ما ورد في برقية بول كامبون المرقمة (٣٨٥)، التي تضمنت اتخاذ السفير الروسي خطوات بهذا الاتجاه، وسيطرح في صباح اليوم أعلاه على مجلس الوزراء الفرنسي موضوع اختيار لندن محلاً لانعقاد المؤتمر، وطلب بوانكاريه أيضاً حضور كامبون الى باريس قبل انعقاد مؤتمر السفراء بهدف التشاور معه بخصوص وجهة النظر الفرنسية^(٢). وفي اليوم نفسه، أبلغ بول كامبون ادورد غراي بالموافقة الرسمية للحكومة الفرنسية على انعقاد مؤتمر السفراء في لندن، وأوضح غراي أن اختيار لندن جاء في الوقت المناسب بسبب تزامن انعقاده مع مؤتمر الأطراف المتحاربة في البلقان، وأشار إلى أن مؤتمر السفراء ليس مؤتمراً رسمياً وغرضه الوحيد إزالة المشاكل التي ستعرض على المؤتمر العام الذي يلي اختتام اجتماع السفراء، وبخصوص ملاحظة بوانكاريه بشأن عقد المؤتمر العام في باريس، فكانت إجابة

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.25, Paul Cambon a Poincare, Paris, 9 Decembre 1912, P.41-42.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.30, Poincare a Paul Cambon, Paris, 10 Decembre 1912, P.46.

غراي أنه سيعلم ذلك في الوقت المناسب، لاسيما وأن السفير البريطاني في برلين تحدث عن الأمر، ولم يبذ كيدرلن أي ممانعة في ذلك^(١).

في الوقت نفسه، كتب بوانكاريه برقية الى جورج لويس في العاشر من كانون الأول عام ١٩١٢، عبر فيها عن استغرابه وانزعاجه من تغير رأي الحكومة الروسية المفاجئ بشأن مقر انعقاد المؤتمر في باريس، والطريقة التي استخدمت في ابلاغه قائلاً: "بلغتني برقية من لندن هذا الصباح، أن السيد سazanوف أبلغ زميلك في انكلترا [بول كامبون] أن اختيار لندن بدا له أفضل من جميع النواحي، أنني مندهش من هذا التحول في الاحداث، بل أنني فوجئت أكثر بمعرفة ذلك بشكل غير مباشر، من فضلك حاول معرفة ذلك، ولا تدع سazanوف يتجاهل حقيقة أننا وجدنا أنفسنا محرجين للغاية من تغير رأيه والطريقة غير المتوقعة التي علمنا بها"^(٢).

بعد موافقة فرنسا على اتخاذ لندن مقراً لانعقاد مؤتمر السفراء، أبلغ ازفولسكي الحكومة الفرنسية بالذاكرة الصادرة من الحكومة الروسية في العاشر من كانون الاول ١٩١٢، التي ترى فيها أن الوقت صار مناسباً، أن تتبادل الحكومتين الفرنسية والروسية وجهات النظر فوراً بشأن مواضيع القضايا التي سيتم النظر فيها في اجتماع السفراء، ومن أهم هذه القضايا مسألة وصول البانيا وصربيا الى البحر الادرياتيكي، إذ كان هدف روسيا الرئيس من وراء ذلك ضمان التحرر السياسي والاقتصادي لصربيا^(٣)، أصدرت الحكومة الروسية أمراً الى سفيرها في صربيا دي

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième, No.32, Paul Cambon a Poincare, Londres, 10 Decembre 1912, P.46.

(2) علل بوانكاريه في هذه البرقية مرة أخرى، ان سبب تمسكه اتخاذ باريس مقراً لمؤتمر السفراء، من خلال الاشارة الى ان ازفولسكي أبلغه في السادس من كانون الاول ١٩١٢، رغبة الحكومة الروسية الشديدة في اختيار باريس لاجتماع السفراء، رغم اعتراض الحكومة النمساوية المجرية على ذلك، فضلاً عن برقية بول المرقمة (٨) حسب ما وردت في الوثائق الدبلوماسية الفرنسية الجزء الخامس، التي اخبر بها بوانكاريه، أن الكونت بينكيندورف قد اتخذ خطوة نحو أن تكون باريس مقراً للمؤتمر. وعلى أساس هذه المعلومات الواردة، ومن أجل الوقوف الى جانب رغبة الحكومة الروسية اصرت فرنسا على عقد الاجتماع في باريس:

D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.31, Poincare a Georges Louis, Paris, 10 Decembre 1912, P 46.

(3) كانت الحكومة الروسية تريد ازالة الاتهامات التي يوجهها الرأي العام ، بخصوص الصراع النمساوي -المجري والصربي من جهة، والصراع النمساوي الروسي من جهة أخرى، وترى ان افضل طريقة لحل هذه الاشكالية اولاً: قضية تنظيم البانيا ادارياً بجعلها مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي تحت سيادة السلطان مع حق تركيا في الاحتفاظ بعدد محدود من القوات هناك، وسيتم مراقبة عددها بشكل دقيق، وثانياً: تحدد حدود هذه=

هارتويغ de Hartwig من أجل حث الاخيرة على الاعلان صراحةً وبأسرع وقت ممكن أنها ستخضع لقرار ونصيحة دول الوفاق الثلاثي في مسألة ميناء البحر الادرياتيكي، لذلك طلب بوانكاريه من السفير الفرنسي في صربيا ديسكوس في الحادي عشر من كانون الاول ١٩١٢، دعم السفير الروسي في صربيا بكل بقوة، وفي الوقت نفسه على دي هارتويغ أن يشير على الحكومة الصربية أن تخضع للتحكيم الاوربي وليس لدول الوفاق الثلاثي فحسب، قائلاً: "أيا كان تعطفنا مع صربيا، لا يمكننا أن ندعمها في ادعاء يعرضها الى انذار فوري من النمسا، فهي تعلم أيضاً إنها تستطيع الاعتماد على دعمنا للدفاع أمام أوروبا عن قضية تحريرها السياسي والاقتصادي" ^(١).

بعد قيام الوزير الصربي في سانت بطرسبورغ إبلاغ الحكومة الروسية في الحادي عشر من كانون الاول ١٩١٢، بنية النمسا-المجر باتخاذها اجراءات عسكرية تجاه صربيا خلال أسبوع، بهدف اجبارها على التخلي عن الميناء الواقع على ساحل البحر الادرياتيكي، ودفع حدود الأراضي الإقليمية التي تستحوذ عليها صربيا باتجاه الشرق، وضم بريزيند Prizrend الى

=المنطقة، ووضحت المذكرة تأكيدها على مبدأ تحييد ألبانيا وساحلها، مع استبعاد أي حق لأي دولة في أثبات تفوقها الحصري هناك، فضلاً عن ضمان الحق لصربيا في حرية الاتصال بالبحر الادرياتيكي عبر الاراضي الالبانية من دون دفع الرسوم الكمركية، باستخدام السكك الحديدية التي تربط صربيا بالموانئ الالبانية، وحرية المرور للمواد الحربية الصربية، ويجب ان يكون هناك ربط للسكك الحديدية الصربية بالموانئ الالبانية، وسيتم عن طريق النقابات الدولية، مع توفر جميع الضمانات التي تؤمن التشغيل الطبيعي لاتصالات السكك الحديدية عبر البانيا وحمايتها من جميع الاخطار، وفي ما يتعلق بحدود البانيا، ترى الحكومة الروسية ان الحدود الطبيعية التقريبية لهذه المنطقة، في الشمال: ستكون خط يبدأ من البحر الادرياتيكي على طول نهر درين حتى لقاء رافده درين بلاك، ، اما من جهة لشرق: سيتبع هذا الخط نهر درين بلاك الى بحيرة اوخريدا، ويتبع الشاطئ الغربي لهذه البحيرة ويستمر في خط مستقيم نحو الجنوب حتى شرق كوريتسا، جنوباً : خط يمر عبر مدينة دلفيتو باتجاه البحر الادرياتيكي، ويتم ذلك بالتوافق مع ممثلي فرنسا وبريطانيا في مؤتمر السفراء، وسيكون من الضروري تحديد ما اذا كان من الافضل ترك النمسا-المجر مبادرة اقتراح ترسيم حدود البانيا لن يكون اكثر فائدة للنمسا من اجل ادخال هذا التعديل او تعديل اخر، ومن الجدير بالذكر ان هذه البرقية تم ارسالها من قبل سارزوف الى الكونت بينكيندورف السفير الروسي في بريطانيا، وايزفولسكي السفير الفرنسي في باريس؛

D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.38,, Note du L'ambassade de Russie, Paris, 10 Decembre 1912, P 51-52.

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.42, Poincare a Descos , Paris, 11 Decembre 1912, P 46.

البانيا، ويرى مجلس وزراء صربيا أنَّ النمسا المجر تسعى للإخضاع صربيا من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لذلك أخذت الحكومة الروسية رسالة الوزير الصربي بعين اعتبار، فضلاً عن خطورة الوضع السياسي العام، وقررت تحديد النهج الذي تتبعه ولا تتراجع عنه في المستقبل بموافقة الامبراطور، وبينت المذكرة الروسية بشكل دقيق وجهة النظر روسيا تجاه صربيا ومما جاء بها: "نحن مستعدون للدفاع عن التحرر السياسي والاقتصادي لصربيا، ووصولها الى البحر ادياتيكي عبر أراضي البانيا مع ضمانات حقيقية لحرية عبور بضائعها، وكذلك موادها العسكرية، وفي نفس الوقت، أكبر امتداد ممكن لحدودها مع البانيا الى الغرب، لكننا نعتقد أنَّه سيكون من الصعب الحصول على حقوق سيادية من قبل صربيا في أي جزء من ساحل البحر الادرياتيكي، سنشارك في الاجتماع التمهيدي للسفراء، برغبة في تقديم المساعدة الأكثر فاعلية لصربيا، ضمن الحدود المذكورة أعلاه" ^(١).

جاء في المذكرة الروسية أنَّ من مصلحة صربيا أن يمتنع مجلس الوزراء الروسي عن اخبار النمسا - المجر ببرنامجهما التفاوضي بشكل كامل، ويقتصر على إبلاغ ممثلها بالتعليمات التي سيزود بها، وهي ذات طابع تصالحي، مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح النمساوية-المجرية، وعلى أساس هذا يجب أن تكون الحكومة الروسية على يقين من أنَّ صربيا ستخضع للقرار الذي تتخذه دول الوفاق الثلاثي، وأوضحت المذكرة أنَّ بخلاف ما تقدم لن تحصل صربيا على دعم روسيا وفرنسا وبريطانيا، ولا يمكن للوفاق الثلاثي أن يسمح للحكومة الصربية البت في مسألة الحرب الاوربية، في ضوء ما ورد أعلاه، ترى الحكومة الروسية أنَّ أفضل طريقة لتجنب حصول المضاعفات ، وهو أن تعلن صربيا في أسرع وقت ممكن، وعلى سبيل المثال، للممثل الحكومة بريطانية في صربيا، أنَّه في ما يتعلق بمسألة ميناء البحر الادرياتيكي ستخضع لقرار ومشورة دول الوفاق الثلاثي، ومن المرجح ان يؤدي هذا الاعلان الى تجنب الخطر الوشيك المتمثل في توجيه انذار نهائي الى صربيا من قبل النمسا المجر، ويكون دي هارتويغ السفير الروسي في صربيا مسؤولاً عن التعبير عن افكاره على غرار ما تقدم فيما يتعلق برئيس الوزراء

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.44, Note de L'Ambassade de Russie., Paris, 11 Decembre 1912, P 56-57.

الصربي باتشيتش، وطلب سazanوف من وزير خارجية فرنسا، توجيه الوزير الفرنسي في صربيا، لدعم وجهة نظر الحكومة الصربية^(١).

بعث ديسكوس الى وزير الخارجية الفرنسي بوانكاريه في الثاني عشر من كانون الاول عام ١٩١٢ أن رئيس الوزراء الصربي باتشيتش أخبره والوزير الروسي ان صربيا قررت ترك مسألة ميناء البحر الادرياتيكي الى قرار الدول الاوربية العظمى، وكان سيفعل ذلك أيضاً مع وزراء المانيا وبريطانيا، كما ذكر دي هارتويغ الوزير الروسي في بلغراد أيضاً، أن رئيس وزراء صربيا أخبره أنه سيقوم بإبلاغ النمسا بنفسه بشأن مسألة الميناء، إذا لم يمتنع وزيرها عن زيارته في هذا الوقت، وأخبر الصربي يوفانوفيتش Yovanovitch الوزير الفرنسي في صربيا، أنه بدون حصول صربيا على مؤشرات ايجابية دقيقة من قبل النمسا حول هذا الموضوع: "فإن صربيا ستشعر بأنها معرضة لتحذير رسمي مفاجئ من النمسا بشأن هذه المسألة أو قضية اخرى غيرها"، وأشار السفير الفرنسي إلى أن يوفانوفيتش لم يعد يعتقد أن الاعتداء النمساوي المحتمل، سيحصل بسبب قضية القنصل النمساوي بروتشاسكا Prochaska، لا سيما بعد أن أخبره الوزير النمساوي أن التحقيق كشف عن انتهاكات صربية طفيفة، لا توليها النمسا أية اهمية، لقد تولد انطباع لدى وزير الخارجية الصربي، أن النمسا- المجر تسعى إلى خلق مناخ من عدم الارتياح حول الحكومة الصربية، بهدف حملها على الدخول في مفاوضات حول الشؤون الالبانية، ومسألة العلاقات النمساوية الصربية، وتتطلع أيضاً إلى الاحتفاظ بوسيلة عمل تجاه رابطة البلقان لمنعها من استئناف الأعمال القتالية ضد الدولة العثمانية^(٢).

كتب بوانكاريه الى ممثليه الدبلوماسيين في عدد من الدول الاوربية في الثاني عشر من كانون الأول ١٩١٢، ان التقارير التي بعثها الملحقين العسكريين في كل من النمسا ورومانيا التي أرسلوها الى وزير الحرب في الرابع من كانون الأول من العام نفسه، تؤكد المعلومات العسكرية التي نشرتها الصحف الاوربية منذ نهاية شهر تشرين الثاني من العام نفسه، حول الاستعدادات العسكرية في كلا البلدين، ويعتقد اللفتانت الكولونيل هايلر Hallier الملحق

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.44, Note de L'Ambassade de Russie, Paris, 11 Decembre 1912, P 57.

(2) D.D.F.(1871-1814),3 serie, Vol, 5, , Descos a Poincare , No: 51, Belgrade, 12 Decembre 1912, P 62.

العسكري الفرنسي في فينا، والكابتن بيشون Pichon الملحق العسكري الفرنسي في بوخارست، أنَّ النمسا- المجر ورومانيا تنتهج سياسة تخويفية ضد صربيا وربما ضد روسيا، وهذا الامر حتماً يتطلب جهداً كبيراً من حكومة النمسا المجر لوضع جيشها على أهبة الاستعداد للقتال^(١).

وفي غضون ذلك، وصلت برقية من الكولونيل هايلر الى وزير الحرب الفرنسي بشأن الاستعدادات العسكرية النمساوية-المجرية، مما جاء فيها: "يبدو أنَّ تسليح النمسا والمجر قد وصل إلى مستوى الاستعداد التام المعلن، ولذلك نظمت هيئة الأركان العامة هذه التعبئة الجزئية والبطيئة التي اكتملت للتو في ظل الشروط المنصوص عليها، ويجري حالياً اتخاذ تدابير تفصيلية بسيطة إضافية ؛ لكن يبدو أنَّ هذه الترتيبات الجديدة تشير إلى أنَّ النمسا ليست مستعدة لنزع سلاحها وتريد أن تظل مستعدة لمواجهة أي احتمال"^(٢).

كتب دومين السفير الفرنسي في فينا الى بوانكاريه في الثالث عشر من كانون الأول عام ١٩١٢، برقية أبلغه عن التقرير الذي قدمه ماساريك Masaryk النائب التشيكي (النمساوي-المجري)، بعد أن قام بزيارة بلغراد عدة مرات، أعلن فيه عن الشروط التي طرحتها صربيا للاتفاق مع النمسا، مشيراً أنَّها يمكن أن تكون موضوع مذكرة موجهة الى الوفاق الثلاثي، ويذكر السفير الفرنسي أنه أبلغ بهذا التقرير بعد يوم واحد من إبلاغ بيرشتولد في الثاني عشر من كانون الثاني من العام نفسه، إذ أكدت صربيا رغبتها في إقامة علاقات ودية مع النمسا-المجر، مع الاحتفاظ باستقلالها السياسي والتجاري التام، وعدم معارضتها للدستور اللباني في ظل الحكم الذاتي، شريطة أن يكون لديها ميناء على البحر الادرياتيكي لتلبية احتياجاتها الخاصة، وأن تضمن لها وسائل الوصول اليه بحرية، مقابل ذلك تتعهد صربيا بعدم تحويل هذا المنفذ التجاري الى ميناء عسكري لنفسها، أو لأي دولة أخرى، كما تعهدت بتنفيذ الاعمال والالتزامات الملقاة على عاتقها، والتفاوض بشأن القروض التي ستحتاجها صربيا، مع منح النمسا - المجر الاولوية في التعامل، إذا سعت حكومة النمسا- المجر في حصول صربيا على منفذ على البحر، وبالتالي ستكسب

(1) D.D.F.(1871-1814),3 serie, Vol, 5, Poincare aux représentants diplomatiques de France À Saint-Pétersbourg ,Londres, Rome, Belgrade, Munich, Berlin,Constantinople, Sofia,Cettigné, Vienne, No: 52, Paris, 12 Decembre 1912, P 63.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième,No.54, le lieutenant-colonel Hallier, attaché militaire de France À Vienne.M. Millerand, Ministre de la Guerre, Vienne, 12 Decembre 1912, P 66.

النمسا- المجر المركز الذي تحتله المانيا، وعندما تتم مراجعة المعاهدات التجارية عام ١٩١٧، ستفضل الحكومة النمساوية على غيرها في المعاملة، وسيتم استشارتها أولاً في أوجه متعددة، بما ينسجم مع تحقيق مصالحها بشكل دائم، وسيتم تغيير جميع التعريفات التي تحتاج الى مراجعة لصالح النمسا -المجر مستقبلاً^(١).

أمّا في حالة إذا رفضت النمسا -المجر انشاء ميناء على البحر الادرياتيكي، والمقترحات المتعلقة بالتسهيلات الاقتصادية، فإنّ صربيا ستكون مضطرة للجوء الى اتحاد البلقان الذي ستدخل معه في اتحادا كمركيّاً من أجل ضمان الوصول الى سالونيك في ظل معايير مجزية، مشيرة الى أنّ صربيا لا تتمنى الدخول في حرب، ولكن في حالة اصرار النمسا - المجر على موقفها العدائي من صربيا، فأنتها ستضطر الى الامتناع عن شراء السلع النمساوية-المجرية بكافة انواعها، أمّا إذا كانت النمسا المجر مستعدة للنظر في هذه المقترحات، فإنّ بانتشيتش سيكون جاهزاً لذهاب الى فينا من أجل الدخول في مفاوضات بشكل مباشر مع الحكومة النمساوية-المجرية، إلا أنّ الكونت بيرشتولد أعطى إجابة مراوغة للوسيط غير الرسمي، ومن الواضح أنّه لا يريد قبول هذا الاجراء^(٢).

بعث سازونوف برقية الى السفير الروسي في باريس في الثالث عشر من كانون الأول عام ١٩١٢، أوضح فيها وجهة النظر الروسية بشأن مشاركة رومانيا في مؤتمر السفراء، حيث اشترطت روسيا دعوة ممثل رومانيا في الأمور التي ستتأثر فيها المصالح الرومانية بصورة مباشرة في كل مرة، وبموافقة جميع الدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع، ودون أن يكون لها حق المشاركة في المداولات العامة، وكانت حجة روسيا في رفضها مشاركة رومانيا في جلسات تلك المداولات، هو أنّ الأخيرة ستؤيد وجهة النظر النمساوية، ولكن روسيا في الوقت نفسه، ترى أنّه سيكون من الصعب حرمان رومانيا، وهي طرف غير محارب من الحق في الاستماع إليه في ظل الشروط والقيود آنفة الذكر^(٣).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.55, Dumaine a Poincare, Vienne, 13 Decembre 1912, P 67.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.55, Dumaine a Poincare, Vienne, 13 Decembre 1912, P 68.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.57, Note de L'Ambassade de Russie, Paris, 13 Decembre 1912, P 71.

بعث بوانكاريه الى سفيره في لندن برقية في الخامس عشر من كانون الأول عام ١٩١٢، تتضمن تعليمات الحكومة الفرنسية في ضوء مختلف التساؤلات التي سيتم طرحها في اجتماع سفراء القوى العظمى في لندن لغرض دراستها من قبلهم^(١)، قائلاً: "هذه، سيادة السفير، هي تعليمات حكومة الجمهورية، والتي يجب أن ألهمك بها في مداولات اجتماع ممثلي الدول العظمى في لندن"^(٢)، وهي:

١- ألبانيا.

أ- الحدود:- يرى ضرورة الاتفاق مع الحكومة الروسية حول حدود الدولة الجديدة التي سيتم تشكيلها في ألبانيا بحيث أن لا تتجاوز حدودها ، من ناحية الشمال مسار نهر درين Drin حتى التقائه مع رافده درين الابيض Drin Blanc ، ومن ناحية الشرق يمتد من مجرى النهر دارين والشاطئ الغربي لبحيرة أكريدا Okhrid ، ومن هناك، تمتد الحدود في خط مستقيم جنوباً، عبر مدينة دلفينو Delvino، شرق كاستوريتزا Kastoritzza، حيث ستتضم إلى البحر الأدرياتيكي La Mer Adriatique.

ب- النظام السياسي والإداري:- يتعين على القوى الكبرى أن تمنح ألبانيا نظاماً خاصاً سيكون بلا شك نظام الحكم الذاتي، إذ اعتقد بوانكاريه إنَّ الحكومة النمساوية المجرية تفضل السيادة المشتركة لنمسا وإيطاليا. لكن الحكومة الإيطالية تتوقع أنَّ مثل هذا الوضع من شأنه أن يؤدي بالتحول إلى المنفعة الحصرية للنمسا-المجر، إما فيما يتعلق بروسيا وبريطانيا وفرنسا، فهم غير مستعدين على قبول حل من شأنه أن يرقى إلى استيلاء النمسا على البانيا، وسيتم قبول نظام الحكم الذاتي تحت ضمان القوى العظمى التي يمكنها تجنب هذا الخطر في هذه المنطقة ، بالنسبة لفرنسا ستقبل ذلك،

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70, Poincare a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 83

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70, Poincare a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 87.

وبخصوص العلاقات التي ستربط ألبانيا مع الإمبراطورية العثمانية^(١)، أشارت الحكومة الروسية إلى استعدادها للاعتراف بالحفاظ على سيادة السلطان، وقد رأى بوانكاريه أنَّ النظام السيادي الخيار المفضل لديه، وذلك بسبب الادعاءات بأنَّ الاعتراف المباشر بالسلطة قد يشجع السلطان، سيكون من الضروري أيضًا ، قبل اتخاذ موقف حازم بشأن هذه المسألة، فيما يتعلق بتنظيم وإدارة الدولة الجديدة ، وأوضح بوانكاريه أنه ينتظر المقترحات التي قد تقدم من قبل الحكومتين النمساوية- المجرية والإيطالية.

٢- جبل آثوس.

إنَّ الحكومة الروسية التي تولي أهمية خاصة لنظام جبل آثوس المستقبلي، حريصة على رؤية الجبل القديم مقامة فيه نوع من الامارة الرهبانية، وموضوعة تحت تبعية البطريك المسكوني، وملازم أول يتعهد بإدارتها، هذا المشروع لا يثير أي اعتراض من جانبنا^(٢).

٣- القسطنطينية.

تلتزم حكومة الجمهورية بشدة بالحفاظ على الوضع الراهن عندما يتعلق الأمر بالقسطنطينية، لذلك يجب أن تبقى هذه المدينة تحت ملكية الإمبراطورية العثمانية، وسيتعين على تركيا أيضًا الحفاظ على المنطقة المحيطة ببحر مرمرة Mer de Marmara ومضيق الدردنيل Détroit des Dardanelles في أوروبا. ومع ذلك ، ينبغي بذل الجهود بشكل أكبر لضمان أن تكون مدينة أدريانوبل Dardanelles (سميت بعد حكم العثمانيين أدنة) منسوبة إلى بلغاريا، فضلاً على تسهيل القدرة على التفاهم بين اليونان وبلغاريا من جانب سالونيك، من أجل

(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70 Poincare a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 83.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70, Poincare a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 84.

إعطاء حكومة القيصر فرديناند du Tsar Ferdinand دليلاً إيجابياً على الخطوات والقرارات الفرنسية.

٤- مسألة المضائق.

على الرغم من الثمن الذي دفعته الدبلوماسية الروسية دائماً لتأمين فتح المضائق ، فقد أبلغت الحكومة الروسية فرنسا بأنها راغبة في عدم إلحاق الضرر بدول البلقان بالظهور وكأنها تسعى للحصول على تعويض، لن تقدم أي طلب في هذا الشأن، ومع ذلك ، فقد طلبت روسيا مساعدة فرنسا إذا ما أثارت دول أخرى هذه النقطة، تعطى قدر المستطاع دون الإساءة أو المساومة على وجهة النظر البريطانية ، لكن يفضل في جميع النواحي عدم التطرق إلى هذه المسألة.

٥- رومانيا.

من المتوقع أن توصي المانيا بقبول رومانيا في مؤتمر السفراء، لقد أبلغت الحكومة الروسية فرنسا^(١) أنه يبدو من الصعب حرمان رومانيا من المشاركة، لا سيما وهي طرف غير متحارب، من الحق في الاستماع إليها في الأمور التي ستتأثر فيها المصالح الرومانية بشكل مباشر، ولذلك، يمكن دعوة ممثل تلك الدولة إلى صياغة رغباته، في هذه الحالة الخاصة، بموافقة أعضاء المؤتمر ودون أن يكون له، مع ذلك، الحق في المشاركة في المداولات، وأن الحكومة البريطانية ترفض منح رومانيا الحق في حضور المؤتمر وترى أنه يمكن الاستماع إلى ممثل الملك الروماني تشارلز الاول Charles I ، على الأكثر، بصفته كمستشار في المسائل التي تهم رومانيا، مجلس الوزراء الفرنسي، الذي دعا لتوضيح موقف فرنسا من هذه النقطة، يؤيد مجلس الوزراء البريطاني في وجهة نظره، التي ترى أنه سيكون من الطبيعي جداً أن تشارك رومانيا في مؤتمر عام، لكن يكون من الصعب تفسير مشاركتها في المؤتمر، في حين يتم استبعاد دول البلقان منه، من ناحية أخرى، أكد ملك رومانيا، اثناء استقباله للوزير الفرنسي في بوخارست، أنه لا يمكن إدراج مدينة جانيينا Janina في عمليات الاستحواذ المحتملة لليونان، اذ

(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70, Poincare a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 84.

يعتقد بوانكاريه أنه لا يمكن لفرنسا أن تأخذ وجهة النظر هذه بعين الاعتبار ويجب أن تميل الجهود الفرنسية إلى تخصيص هذه المدينة للحكومة اليونانية، تهدف جهودنا إلى اسناد هذه المدينة الى الحكومة اليونانية، وبالمثل ، فإنّ الوزير الروماني في باريس، بافتراض أنّه قد يكون من الصعب على بلغاريا الموافقة على تعديل حدودها في مقاطعة سيليستريا Silistrie ، أوضح لإدارتنا أنّ حكومته بسبب تطوير خطوط الملاحة الرومانية في البحر المتوسط ستسعى البحرية الرومانية للحصول على تعويض في حيازته لجزيرة في بحر إيجيه Mer Égée ، لا يمكن لفرنسا الموافقة على هذا الطلب، بسبب أنّه قد يؤدي استحواذ رومانيا على الأراضي في هذه الأجزاء إلى خطر تسهيل إنشاء قاعدة بحرية يمكن لألمانيا أن تسعى إلى الإفادة منها.

٦- مسألة الجزر.

توافق الحكومة الفرنسية على إسناد جميع الجزر الخاضعة للحكم العثماني آنذاك الى اليونان ، لا سيما جزيرة كريت Crète ، وكذلك الأرخبيل الذي احتلته إيطاليا مؤقتًا، والسبب في ذلك ليس مبدأ القوميات فحسب، ولكن الخطر الذي يهدد السياسة الفرنسية المتوسطية، وهو احتمالية أن تسعى قوة عظمى إلى ترسيخ نفسها في هذه المناطق وبالتالي تهديد المصالح الفرنسية في سوريا، ومع ذلك، في حالة مطالبة بلغاريا بجزيرة ثاسوس Thasos يمكن التخلي عن هذه الجزيرة^١ ، وبالمثل، لا يمكن لفرنسا أن تعارض إذا طلب منها تحييد جزيرتي ليمنوس Lemnos وتينيدوس Ténédos اللتين تسيطران على الدردنيل، تحت السيادة اليونانية، كما يمكن منع بناء التحصينات وفتح الموانئ العسكرية هناك، أخيرًا ، في حالة مطالبة بعض الدول بترك جزيرة تشيو Chio ومدينة ميتيليني Mytilène ، بسبب قربهما من ساحل آسيا الصغرى ، لدولة العثمانية ، فإنّ فرنسا لن تعتقد أنّه ينبغي عليها معارضة ذلك بشكل نهائي، لكن في هذه المرحلة ليس من الضروري أن تأخذ زمام المبادرة بالاعتراض على اليونان.

٧- المسائل الاقتصادية والسياسية.

ستحظى قضية العلاقات الاقتصادية النمساوية المجرية مع دول البلقان اهتمام فرنسا الخاص. بشكل عام ، لن توافق فرنسا أن يدعي مجلس وزراء فيينا الحفاظ على

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 85.

نظام اقتصادي وجمركي متميز، يجب ألا تتجاوز امتيازات فرنسا في هذا المجال تحويل سالونيك إلى ميناء حر ومنح النمسا والمجر تسهيلات عبور واتفاقيات تعريفية لسلعها المتجهة إلى هذا الميناء، ومنح النمسا والمجر تسهيلات عبور واتفاقيات تعريفية لسلعها المتجهة إلى هذا الميناء، أمّا المسائل المالية وحماية مصالح حاملي سندات الدين العثماني، فهي قيد الدراسة ، كما أبلغ بوانكاريه ، في ٨ و ٩ و ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٢ في باريس من قبل اللجنة الخاصة، التي وافقت حكومات الدول العظمى على المشاركة فيها، لذلك فهي لا تدخل في إطار العمل الذي دُعيت للمشاركة فيه، تريد فرنسا قبل كل شيء ألا تستطيع النمسا، بالطرق المستقيمة أو الملتوية ، أن تضمن الهيمنة السياسية في البلقان، الأمر الذي من شأنه أن يضعف ، عاجلاً أم آجلاً، نفوذ روسيا وفرنسا، لذلك سيكون من الضروري التأكد ، تحت غطاء الاتفاقيات الاقتصادية، من أن الحكومة النمساوية المجرية لا تسعى إلى إخضاع دول البلقان لسلطانها السياسية.

٨- علاقات الحلفاء مع بعضهم البعض.

تسعى فرنسا بالحفاظ على اتحاد البلقان وتقديم نصائح مصالحة مستمرة لدول الحلفاء، إذا أدت الاختلافات في المصالح ، في بعض النقاط ، إلى فتح خلافات بينهم ، فلن ننحاز الى جانب معين ضد جانب آخر، وسنحتفظ بحرية الحركة (المناورة)، إذا لزم الأمر ، عندما يحين الوقت ، ودور المحكم بالتنسيق مع الدول الصديقة والمتحالفة^(١).

طلب بوانكاريه من سفيره في لندن في السابع عشر من كانون الاول ١٩١٢، أن يسعى للاتفاق قدر الامكان مع السفيرين الروسي والبريطاني حول المقترحات التي يطرحها سفراء التحالف الثلاثي في اجتماع السفراء، في حالة تضمنها تغييرات جزئية في البرنامج الذي حدد بوانكاريه، والرجوع اليه مسبقاً، وهذا يعني تأكيد بوانكاريه على ضرورة العمل المشترك للوفاء الثلاثي بهدف اثبات وحدة الهدف ووجهات النظر، ومن الجدير بالذكر أن توصية بوانكاريه

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.70, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 15 Decembre 1912, P 86.

جاءت بعد حصوله على معلومات سرية لم يكشف عن مصدرها تؤكد أنَّ سلطات التحالف الثلاثي أعطت سفرائها في لندن معلومات متطابقة^(١).

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.75, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 17 Decembre 1912, P 92.

المبحث الثاني

دور فرنسا في مؤتمر لندن للسفراء

عقدت أولى جلسات مؤتمر لندن للسفراء في مبنى وزارة الخارجية البريطانية في السابع عشر من كانون الأول ١٩١٢^(١)، طلب غراي فيها من المؤتمرين عدم الاتصال بالصحافة أو أي شخص آخر حول ما يتم مناقشته في المؤتمر من أجل الحفاظ على سرية المحادثات غير الرسمية، لذلك طلب السفير الفرنسي من بوانكاريه الابقاء على مراسلاته معه في سرية تامة، وكانت أولى المسائل التي دعا غراي المؤتمرين الى معالجتها هي مسألة وصول البانيا وصربيا الى البحر الادرياتيكي، وتم التوصل الى صيغة قرار: "الحكم الذاتي مكفول ومسيطر عليه حصرياً من قبل الدول الست، ويكون تحت سيادة السلطان أو حكمه"، بما أن النمسا وإيطاليا بادرتا الى اقتراح الحكم الذاتي، ترك لهما إعداد خطة تنظيمية أولية يزود بها أعضاء المؤتمر، وقد اعتمد بشأن ذلك القرار التالي: "أن حكومتي النمسا - المجر وإيطاليا مدعوة لإبداء آرائهما العامة بشأن التنظيم المستقبلي لهذا الحكم الذاتي"، وتبنى المجتمعون ملاحظة تم صياغتها على النحو الآتي: "سيتم تحييد البانيا المتمتعة بالحكم الذاتي"، إلا أن الكونت بينكيندورف السفير الروسي في لندن وحسب تعليمات حكومته كان يريد الصيغة التي تتطوي على الاعتراف بحياد الساحل والموانئ فقط، لذلك كان عليه الرجوع الى حكومته للحصول على تعليمات بشأن هذه النقطة. بعد ذلك، ناقش المجتمعون مسألة الوصول التجاري لصربيا الى البحر الادرياتيكي، الذين اعتمدوا الصيغة التالية: "سيتم الوصول التجاري لصربيا من خلال تخصيص ميناء الباني حر ومحاييد، تخدمه سكة حديد دولية تحت السيطرة الاوربية وتحرسها قوة خاصة دولية مع حرية عبور جميع البضائع، بما في ذلك ذخائر الحرب"، وكانت هذه الصيغة تتماشى مع التعليمات التي تلقاها السفير الروسي من حكومته^(٢).

(١) المهداوي، علي هادي عباس ، الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٢ (دراسة تحليلية في العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الاولى)، (دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧)، ص ١٣٤.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.78 Paul Cambon a Poincare, Londres, 17 Decembre 1912, PP.94-95.

أما بالنسبة لترسيم الحدود الالبانية، قد استغرقت نقاشات مطولة، إذ كانت التعليمات التي تلقاها السفير الروسي من حكومته دقيقة للغاية، وبحسب ما أشارت إليه المذكرة الروسية^(١)، لكن المجتمعون اتفقوا أن يقتصر نقاشهم في هذه الجلسة على الحدود الشمالية والجنوبية لألبانيا، وذلك حتى يضمن للجبل الأسود واليونان وسائل تصحيح حدودهما، ويقدم الى النمسا ضماناً ضد وصول صربيا الاقليمي الى البحر الادرياتيكي، وعلى هذا الأساس، اقترحت صيغة تم الموافقة عليها ونصها: "ستكون حدود ألبانيا المتمتعة بالحكم الذاتي والجبل الأسود في الشمال واليونان في الجنوب حدوداً على أي حال"، لكن عبارة (على أي حال) اعترض عليها مينسدروف السفير النمساوي في لندن، لأنَّ فيها اشارة الى امكانية تمدد الجبل الأسود واليونان على جانب البانيا، وحسب قول بول كامبون أنَّ لديه تعليمات من حكومته تقضي بإبداء تحفظات بشأن أي تعديل على الحدود الحالية للجبل الأسود، وقد قرأ في الاجتماع جزء من هذه التعليمات المتعلقة بهذه النقطة: "تريد الحكومة النمساوية منع فصل أي إقليم يسكنه الالبان عن البانية المستقبلية"، متحدثاً عن تعليماته أخبرنا، أن سكوتاري والمنطقة بأكملها المتاخمة للجبل الاسود حتى إبييك كانت مأهولة بالألبان فقط، وأنَّه سيكون من المستحيل السماح بتمدد الجبل الاسود الى الجنوب"، اعترض السفيرين الفرنسي والروسي على هذه المسألة وكانت وجهة نظرهما بهذا الخصوص أنَّ مناقشتها يعني التدخل في المفاوضات الجارية بين الدولة العثمانية والجبل الأسود، وإذا وافقت هاتان الدولتان على تعديلات معينة على الحدود لا يمكن منعهما ، لذلك أعد الكونت بينكيندورف تحفظاً سلمه الى سفير النمسا-المجر، وكانت صيغته على النحو التالي: "لا يمكن للسفير الروسي أن يوافق على وجهة نظر زميله من النمسا، لأنَّه ينطوي على التدخل في المفاوضات الجارية بين الجبل الاسود وتركيا"، أمَّا السفير الالمانى لم يشارك في مناقشة النقطة المتعلقة بحدود البانيا مع الجبل الأسود، وامتنع السفير الايطالي عن التصويت بقوله أنَّه يفتر الى تعليمات حكومته بهذا الشأن^(٢)، أنَّ امتناع الماركيز امبريالي ممثل ايطاليا يوضح رغبة حكومته في عدم التحدث ضد حكومة الجبل الأسود بشكل علني، ثم رفعت الجلسة على أمل إكمالها في اليوم التالي، وأشار بول كامبون إلى أنَّ الخلاف حول هذه النقطة

^(١) المذكرة التي ارسلت الى وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخة في العاشر من كانون الاول ١٩١٢، وتحمل الرقم

(٣٨)، وردت في الجزء الخامس من السلسلة الثالثة، للوثائق الفرنسية (١٩١١-١٩١٤)، وقد سبق ذكرها.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.78, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 17 Decembre 1912, PP. 95.

خطر للغاية؛ لأنه يشير إلى أن الحكومة النمساوية في نيتها منع الجبل الأسود من الاستيلاء على سكوتاري^(١).

أخبر القائم بالأعمال الصربي السير ادوارد غراي في صباح الثامن عشر من كانون الأول ١٩١٢، أن المندوبين الصرب تلقوا تعليمات من الحكومة الصربية تقضي بسحب طلبهم المتعلق بوصول صربيا الى البحر الادرياتيكي، وترك هذا الأمر لقرار القوى الكبرى، رد غراي على ذلك إذا ضمنت هذه القوى لصربيا الوصول التجاري الى البحر الادرياتيكي، فسيكون من الحكمة قبول ذلك منها، ويعتقد السير غراي أنه من المناسب أن يقدم بياناً خاص الى الحكومة الصربية نيابة عن الدول الست يسهل مهام المندوبين الصرب^(٢).

يرى بول كامبون أن أفضل طريقة هي جعل حكومات الدول المؤتمرة تنضم الى الآراء التي تم اعتمادها في جلسة السابع عشر من كانون الثاني حول الحكم الذاتي لألبانيا، والوصول الى البحر الادرياتيكي، وسيكون السير إد. غراي مسؤولاً عن نقل هذه الآراء نيابة عن الدول الست الكبرى إلى القائم بالأعمال في صربيا ، وسيتم نشر مذكرة قصيرة لاطلاع الرأي بشأن حل القضية الرئيسية التي تفرق بين النمسا وصربيا^(٣).

رأى أعضاء المؤتمر أن الطريقة العملية لتلبية رغبة المندوبين الصرب هي ابلاغهم بقرارات القوى العظمى من خلال القائم بالأعمال الصربي في لندن غرويتش، وكانت الصيغة الواردة في البيان والتي يتعين على السير ادورد غراي أن يوجهها الى غراتيش هي: "أوصى السفراء حكوماتهم التي قبلتهم، بمبدأ الاستقلال الذاتي لألبانيا، باقتراح يضمن وصول صربيا التجارية الى البحر الادرياتيكي، وقد وافقت الحكومات الست من حيث المبدأ على هاتين النقطتين"، على أن يرسل غراي هذا البيان في أقرب وقت ممكن ويروج له، ثم عاد اجتماع السفراء الى مناقشة مسألة ترسيم حدود البانية المستقلة مرة أخرى في جلسة الثامن عشر من كانون الأول ١٩١٢، وأصر سفير النمسا- المجر، مرة ثانية، بشدة على إبقاء سكوتاري والمنطقة

(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.78, Paul Cambon a Poincare, Londres, 17 Decembre 1912, P. 96.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.82, Paul Cambon a Poincare, Londres, 17 Decembre 1912, P. 99.

(٣) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.82, Paul Cambon a Poincare, Londres, 17 Decembre 1912, P. 100.

بأكملها من الضفة اليمنى لنهر درين في البانيا، وبعد مناقشة الطبيعة الانثروغرافية للسكان والجغرافية للمنطقة، لم تعط النمسا الضوء الأخضر للمجتمعين ومنهم فرنسا للمضي قدماً في انهاء هذه المسألة، وتمسكت برأيها، لذلك طلب المجتمعون من الكونت مينسدورف سفير النمسا المجر، أن يقدم مشروعاً لترسيم الحدود يمكنهم مناقشته، أمّا السفير الايطالي واصل امتناعه عن التصويت، واستنكر بشكل خاص العقبات التي تحول دون امتداد الجبل الأسود الى الجنوب^(١).

أمّا بالنسبة لقضية الجزر الاربعة الواقعة عند مدخل الدردنيل: إمبروس، ليمنوس، تينيدوس، وساموثريس، التي تناولتها الجلسة أعلاه، فأوضح بول كامبون السفير الفرنسي في لندن، أنّ الحكومة الفرنسية ليس لديها أي اعتراض على تنازل الدولة العثمانية عن جميع تلك الجزر لصالح اليونان، ولكن إذا رأت الحكومة الروسية أنّه من الضروري إبداء تحفظات على بعضها، فإنّ فرنسا تتفق مع وجهة النظر الروسية، وطرح كامبون أيضاً فكرة تحديد الجزر قائلاً: "على أي حال يمكننا تحديد هذه الجزر"^(٢). وأثار السفير النمساوية في الجلسة قضية ميناء سالونيك، ولم تكن هناك لدى السفراء تعليمات بشأن هذه النقطة، وأجابه المجتمعون أنّ أمر هذه القضية متروك لمؤتمر المتحاربين(السلام) "لا يتعين علينا التعامل معه"^(٣).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.85, Paul Cambon a Poincare, Londres, 17 Decembre 1912, P. 102.

(2) السفير الروسي طالب المجتمعون، بالإبقاء على الجزر تحت الحكم العثماني، لأن التنازل عنها لأي دولة أخرى سيعرض مصالحها للخطر، لأهمية هذه الجزر في أمن المضائق، ولم يعلقا سفير النمسا وإيطاليا على هذه المسألة لانهما لا يمتلكان تعليمات من حكومتيهما بشأن هذه النقطة حسب قولهما، أما السفير الألماني هو الآخر لم تكن لديه معلومات من حكومته، لكنه يعتقد شخصياً أن حكومته لن تعارض الاستقلال الذاتي لهذه الجزر تحت السيادة العثمانية، لأن تسليمها الى دول أخرى قد يشكل خطراً على دخول الدردنيل، أما وزير الخارجية البريطاني السير دورد غراي اعرب عن رأي مفاده أن هذا التحديد يمكن أن يشمل جميع جزر الارخبيل، لذلك انضم السفراء الى هذا الرأي واعتمدوا المبدأ التالي: "مهما كانت الحالة المستقبلية لجزر بحر ايجة، فنحن نعتقد أنه يجب تحديدها بضمانة الدول العظمى؛"

D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.85, Paul Cambon to Poincare, Londres, 18 Decembre 1912, P. 103.

(3) السفير النمساوي قرأ على المجتمعين تعليمات حكومته بخصوص قضية سالونيك، والتي اعربت فيها عن رغبتها: "في أن يتم تنظيم أوضاع ميناء سالونيك والسكك الحديدية المؤدية اليه بطريقة تضمن المصالح التجارية للنمسا والمجر؛"

D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.85, Paul Cambon a Poincare, Londres, 18 Decembre 1912, P. 103.

بعث بوانكاريه الى سفيره في لندن برقية في التاسع عشر من كانون الأول ١٩١٢، أكد فيها على نقطتين مهمتين:

١- تلتزم الحكومة الفرنسية بالصيغة التي أقرها اجتماع السفراء حول موضوع الميناء على البحر الادرياتيكي والتي تتوافق مع رأي بوانكاريه نفسه، الذي طلب من سفيره في لندن أن يحدد بوضوح للمجتمعين أنَّ حرية العبور الواردة في الصيغة المتفق عليها، لا تعني حق المرور فحسب، بل أنَّها تعني أيضاً الاعفاء من الرسوم الكمركية في البانيا، قائلاً: " يبدو لي أنه من الضروري اكتساب هذه النقطة والاشارة اليها بوضوح".

٢- أما فيما يخص إعلان مينسدورف سفير النمسا-المجر، فإنه يجب أن تكون سكوتاري ومنطقة ايبك جزءاً لا يتجزأ من البانيا، ذكر بوانكاريه أنَّ لديه معلومات من مصدر سري وجدير بالثقة أنَّ إيطاليا ستصر على حصول الجبل الأسود على سكوتاري، وإنَّها تنوي إضعاف قدرات النمسا، وما أكد هذا الانطباع لدى بوانكاريه محادثاته مع ديسكسن Desecsen وتيتوني، مبيناً أنَّ لديه كل الأسباب التي تجعله يميل الى الاعتقاد أنَّ النمسا سوف توافق على ترك ايبك وبريزريند الى صربيا، لذلك يمكن لفرنسا أن تبذل جهداً قوياً للقيام بذلك^(١).

لفت السفير الفرنسي في لندن بول كامبون انتباه وزير الشؤون الخارجية البريطاني في التاسع عشر من كانون الأول ١٩١٢، الى استمرار التسلح النمساوي، على الرغم من قيام روسيا باتخاذ اجراءات سلمية في بلغراد، وكذلك اضطلاع فرنسا وبريطانيا بواجبيهما في اسداء المشورة للصرب على الرغم من المخاطرة بفقدان تعاطف الاخيرة بالتخلي عن مطالبهم، ونتيجة لذلك تم حل القضايا المتعلقة بالقناصل، والبانيا، والميناء على البحر الادرياتيكي، التي قد تؤدي الى حدوث صراع، ومن ثم ليس لدى النمسا سبباً حقيقياً لمواصلة التسلح، الامر الذي يقلق أوروبا بأكملها وقد يتسبب في مضاعفات خطيرة، وعلى هذا الأساس، طلب بول كامبون من وزير الخارجية البريطاني التدخل لدى فينا للحصول على تصريح واضح بشأن التسلح النمساوي، ورد

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.89, Poincare a Paul Cambon, Paris, 19 Decembre 1912, PP. 110-111.

غراي على طلب السفير الفرنسي بأنه أرسل الى السفير النمساوي لغرض طرح المسألة عليه، والتوضيح له أنه سيكون من المناسب للكونت بيرشتولد أن يعلن أن قضية القناصل ليست مهمة، وأنه بمجرد تسوية القضية الصربية يصبح الوضع أكثر وضوحاً، ويذكر بول كامبون أن الكونت مينسدورف تحدث في بعض الأحيان عن ضمانات دون إعطاء أي تفسير، وسيكون من المفيد توضيح ذلك، وبما أنها هي مجرد ضمانات اقتصادية، فلا يمكننا أن نفهم الحاجة إلى التعبئة لإبرام معاهدة تجارية، وسيقدم السير غراي ملاحظاته مع السفير النمساوي لألمانيا وإيطاليا أيضاً، وتحدث مينسدورف مع وزير الخارجية البريطاني حول قضية سكوتاري التي أثارها بشكل غير متوقع^(١).

كان السير غراي ينوي إخبار بوانكاريه بعد أن تنازل الصرب عن مطالبهم، إن روسيا لن تتمكن أن تبدأ مرة أخرى مع الجبل الأسود، التي ستدعمها فرنسا وبريطانيا في توجيهها، وأبلغ غراي السفير الايطالي والنمساوي عن نواياه، وطالبهم ببذل الجهود في فينا لصالح الجبل الأسود^(٢).

أبلغ بوانكاريه سفيره في لندن في العشرين من كانون الأول ١٩١٢، أنه اشار في مناسبات عديدة اثناء مناقشاته مع سفير النمسا-المجر الكونت نيكولاس سيكسين فون تيمرين Nikolaus Szécsen von Temerin (١٩١١-١٩١٤) الى التسليح النمساوي الذي بدا غير مفهوماً، خاصة بعد أن قدمت الدول الاوربية جميعها النصيحة الى صربيا في التزام جانب الاعتدال، وبالمقابل فإن ممثلي صربيا وعدوا بالانصياع الى الارادة الدولية فيما يتعلق بمسألة الميناء، واعترف النمسا بأن قضية القناصل غير دقيقة، كان رد سيكسين على ذلك دائماً هو إن حكومته قد تلقت بالفعل هذه التأكيدات من أوروبا، لكن لم تتلقاها بشكل مباشر من صربيا، وأبلغ بوانكاريه السفير النمساوي الذي اشتكى من هجمات الصحافة الفرنسية بشأن التسليح النمساوي قائلاً: "أنه إذا أرادت النمسا تهدئة الرأي العام الفرنسي، فإن كل ما يتعين عليها ان تفعله هو أن تأذن لنا بنشر التصريحات الرسمية التي ادلت بها لنا بعد بضعة أيام من نهج عدم

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.94, Paul Cambon a Poincare, Londres, 19 Decembre 1912, P. 114.

⁽²⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.94, Paul Cambon a Poincare, Londres, 19 Decembre 1912, P. 115.

اللامبالاة"، بوانكاريه يشير الى التصريحات النمساوية المطمئنة التي حصل عليها من الحكومة النمساوية والتي كان من المفيد الادلاء بها الى الرأي العام الفرنسي بهدف طمأنته، لكن السفير النمساوي أجاب: "لو كان الأمر عائد لي فقط، سنحصل على هذا التفويض، وأنه لا يستطيع تفسير رفض حكومته لهذه النقطة"^(١).

أرسل السفير الفرنسي في لندن الى بوانكاريه برقية في العشرين من كانون الأول ١٩١٢، يبلغه أن مؤتمر السفراء قبل إضافة عبارة "مغفأة من الرسوم الجمركية" الى صيغة النموذج الذي سيرسله السير ادوارد غراي الى القائم بالأعمال الصربي، ليكون النص كما يلي: "الحكم الذاتي مكفول ومسيطر عليه حصرياً من قبل الدول الست، ويكون تحت سيادة السلطان أو حكمه. سيتم الوصول التجاري لصربيا من خلال تخصيص ميناء الباني حر ومحاذ، تخدeme سكة حديد دولية تحت السيطرة الاوربية وتحرسها قوة خاصة دولية مع حرية العبور ومغفأة من الرسوم الجمركية جميع البضائع، بما في ذلك ذخائر الحرب"، لكن لم يتفق المجتمعون على ادراج العبارة التي تتعلق بتحييد البانيا التي تم الاتفاق عليها جميعاً، لأنَّ السفير الروسي الكونت بنيكيندورف لم يصله رد حكومته بشأن هذه النقطة"^(٢).

أمّا فيما يتعلق بالضمانات التي تطالب بها الحكومة النمساوية، فقد ارسل بول كامبون الى بوانكاريه في العشرين من كانون الأول ١٩١٢، أن السفير النمسا-المجر سيكسين أبلغ وزير الشؤون الخارجية البريطاني أنها مجرد ضمانات اقتصادية، وعندما سأله السير غراي هل النمسا-المجر تطالب ببعض الامتيازات، لم يرد السفير النمساوي على ذلك، واستأنف غراي الحديث معه مبدئياً عدم اعتراضه على ذلك، لكن في الوقت نفسه، حذره من التلويح بالقوة بهدف ارغام صربيا على عقد اتفاق تجاري، لان ذلك سيؤدي الى تداعيات خطيرة، قائلاً: "لن نعارضكم، لكن إذا لجأتم الى توجيه انذار نهائي او اتخذتم تدابير تهدد استقلال صربيا، من أجل التوصل الى معاهدة تجارية، سوف تخلق وضعاً دبلوماسياً خطيراً" وعلى هذا الأساس،

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.96, Poincare a Paul Cambon, Paris, 20 Decembre 1912, PP. 115-116.

⁽²⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.97, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, P. 117.

أصر السير غراي على ضرورة قيام الحكومة النمساوية بالإفصاح عن تصريحات مطمئنة، وقد وافقت إيطاليا هذا التوجه، وأبلغ السير غراي ألمانيا بهذه المحادثة^(١).

أعلن السفير الفرنسي في المؤتمر موافقته على الشروط المعينة التي طالبت الحكومة الروسية على إضافتها الى صيغة الاتفاق المتعلقة بالحقوق الخاصة لصربيا في خط السكة الحديدية المستقبلية من نهر الدانوب إلى البحر الأدرياتيكي^(٢)، وهي بالشكل الآتي: " الاعتراف لصربيا بأختيار اتجاه السكة الحديدية والميناء النهائي، أي ضمان للحكومة الصربية في حرية البحث اللازمة لتحديد خيارها، وكذلك اختيار مسار السكة الحديدية من الصعوبات التي ربما يتم إنشاؤها من قبل الحكومة ألبانية المستقبلية. وحق صربيا المشاركة في المراقبة الدولية للخط والميناء"^(٣).

من جانبه، أعرب السير إدوارد غراي أنَّ هذه الشروط لا تتعارض مع صيغة الاتفاق بأي شكل من الأشكال، أمَّا السفيرين الألماني والإيطالي فلم يعترضا على هذا المقترح ، لكنهما كانا ملزمين بتسليم حكومتيهما هذا المقترح، أمَّا السفير النمساوي فلم يبدر منه أي تعليق، لكنه ذكر أنَّه سيقدم الاقتراح إلى حكومته^(٤).

وبعد ذلك تمت مناقشة مسألة ترسيم حدود البانيا الشرقية؛ لأنهم لم يناقشوا الحدود الشمالية والجنوبية لألبانيا بعد، وذكر السفير الإيطالي أنَّه ليس لديه معلومات بخصوص هذه القضية، وذكر بول كامبون افتراضاً أنَّ وزير خارجية إيطاليا يحاول جعل بيرشتولد وزير خارجية النمسا- المجر أكثر تساهلاً مع الجبل الأسود، وطلب المؤتمر من السفير النمساوي تقديم خريطة تتضمن كافة التفاصيل، إلا أنَّ مخططها بدا للسفيرين الروسي والفرنسي أنَّها تشمل مساحة واسعة جداً باتجاه الجانب الصربي، الامر الذي أدى الى نقاش بين السفير الروسي

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.98, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, P. 117.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.100, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, P. 119.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.100, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, P. 120.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.100, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, P. 120.

والنمساوي استند فيه الأول على الاعتبارات السياسية والاصرار على ايجاد حل من أجل عدم استمرار مشاعر المرارة بين الجيران السلاف لألبانيا، أمّا الاخير فاستند في حجته على الاعتبارات الانثروغرافية، لذلك طلب السير غراي من السفير الروسي تقديم خريطة تمكن المؤتمرين من دراسة مزاعمهم والبحث عن وسيلة للتوافق بينهم، وهذا الطلب يهدد بإطالة أمد النقاش بما لا جدوى منه، لذلك تم تأجيل الاجتماع الى الثاني من كانون الثاني عام ١٩١٣^(١).

زار فيسينيتش وزير صربيا في باريس وعضو الوفد الصربي لدى المؤتمر، السفير الفرنسي في لندن في العشرين من كانون الاول ١٩١٢، وأخبره عن وصول برقية من باتشيتش رئيس وزراء صربيا، سمحت للمندوبين الصرب بالموافقة على الحكم الذاتي لألبانيا والوصول التجاري الى البحر الادرياتيكي، ثم أبلغه أنّ دول التحالف البلقاني اتفقت على طلب مشاركة مندوبي البلقان في المناقشات المتعلقة بترسيم حدود ألبانيا، بول كامبون أخبره: "أنني أشك في موافقة الدول على مسار العمل هذا، وأنه على أي حال، وبدون التشكيك في ذلك، سأتعرف على شعور زملائي في هذا النقطة"، وبعد أخذ رأي المؤتمرين عارضوا بشدة مشاركة مندوبي البلقان في هذا النوع من المناقشة، وأوضح أنّه يريد تقديم نصيحة الى عضو الوفد الصربي فيسينيتش بعدم الإصرار على مثل هذا الطلب^(٢). في غضون ذلك، كتب يوانكاريه الى ميلران وزير الحرب الفرنسي في الحادي والعشرين من كانون الاول عام ١٩١٢، يبلغه أنّ السفير الروسي، الذي لفت انتباهه بشكل مستمر عن أهمية التسليح النمساوي، جاءه بالأمس وقرأ له برقية وزير الخارجية الروسي والتي تضمنت نقطتين:

١- إنّ الحكومة الروسية استمرت في الاحتفاظ بالفئة القابلة لتسريح في تشرين الأول الماضي.

٢- إنّ هيئة الأركان العامة انفقت مؤخراً ٨٠ مليون روبل لتكملة إمدادات الجيش.

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.100, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, PP 120-121.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.100, Paul Cambon a Poincare, Londres, 20 Decembre 1912, P. 121.

من ناحية أخرى، أبلغ سفير فرنسا في روسيا بوانكاريه معلومات حول الاستعدادات العسكرية الألمانية الآتية: "علمت من هيئة الأركان الإمبراطورية أن الضباط وضباط الصف الألمان المقيمين في سويسرا قد تم استدعاؤهم للتو. تصر هيئة الأركان العامة على الاعتقاد بأن ألمانيا لا تريد الحرب، لكنها ترى أنه من الحكمة توخي الحذر تحسباً للمفاجآت المحتملة دائماً"^(١).

وصلت برقية الى بوانكاريه من الحكومة الصربية في الحادي والعشرين من كانون الاول ١٩١٢، تبلغه بالهدف الذي كانت تسعى اليه صربيا من حربها ضد الدولة العثمانية، وكذلك الموقف الذي قررت الالتزام به في هذا الصدد، والذي يتعلق بالتسوية النهائية للمسائل التي أثارته الحرب، مؤكدة على أهمية اخذ الدول العظمى ومنها فرنسا التوضيحات الصربية بنظر الاعتبار، وعلى هذا أساس تضمنت البرقية إعلان مجلس وزراء بلغراد "أن صربيا كانت تهدف الى تحرير الصرب الذين ما زالوا يعيشون في ظل النظام العثماني، وإحلال سلام دائم على حدودها، وضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي للمملكة. على حساب توضيحات بشرية ومالية، واستعدادات الساحل الذي كانت تملكه في السابق. مع ذلك، من أجل مراعاة رغبات الحكومة النمساوية المجرية، التي أعلنت أنها لا تستطيع الموافقة على احتفاظ صربيا بالساحل مرة أخرى بأسلحتها، ورغبة منها، من ناحية أخرى، في العيش بسلام مع جارتها القوية، تعتقد الحكومة الصربية ان الوقت قد حان لتسوية القضايا الخلافية التي أثارته الحرب، واستفادة من اجتماع السفراء في لندن، أعرب عن رغبته في أن يعهد للدول العظمى بمهمة حل مسألة المنفذ الى البحر الادرياتيكي والتي ينبغي ضمانها لصربيا عبر أراضيها. لذا فإن حكومة صربيا تطالب القوى العظمى ولاسيما حكومة الجمهورية، أن تأخذ في الاعتبار التوضيحات التي قدمتها من أجل الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي"^(٢).

تلقى السفير الروسي أمراً من حكومته بإجراء اتصال مع الباب العالي، وأخبر وزير الخارجية العثماني إن إصرار الحكومة العثمانية في الاحتفاظ بمناطق أدرانوبل وسكوتاري

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.103, Poincar a Millerand, ministre de la guerre e, Paris, 21 Decembre 1912, P 123.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.104, Poincar aux Représentants Diplomatiques de France à saint-Pétersbourg, Londres, Rome, Berlin, Vienne, , Sofia, Belgrade, Athènes, Cettigné, Bucarest, Paris, 21 Decembre 1912, P 123-124.

وجانينا، ورفض ترسيم الحدود التركية البلغارية جنوب أدرنة، من المرجح أن يحول دون إبرام اتفاق السلام، كان الرأي العام الروسي متفق على هذا الموضوع بشكل واضح، وادركت الحكومة العثمانية من خلال الخطابات التي أقيمت في مجلسي الدوما والإمبراطوري. إذا كان الأمر كذلك ، نظرًا لمقاومة الباب العالي لمطالب دول البلقان، كان من المقرر قطع المفاوضات في لندن أو حتى تعليقها، وستكون الحكومة الروسية عاجزة عن الضغط لمدة أطول بعد أن نجحت حتى الآن في اظهار المشاعر الشعبية، وبالتالي " لن يصبح حياد روسيا مضمونا" ^(١).

أبلغ السفير الفرنسي في روسيا، بوانكاريه في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩١٢، إنَّ دي جيرس de Giers سفير الحكومة الروسية في القسطنطينية، أخبر الباب العالي أنَّه من غير المرجح أن تظل حكومته سلمية إذا رفضت الدولة العثمانية تحقيق السلام بشروط ترضي حلفاء البلقان، وأكد أيضًا سazanوف وزير الخارجية، للويس جورج، أنَّه سيتعين عليه توضيح أنَّ روسيا لم تعد قادرة على البقاء على الحياد اذا جعلت الدولة العثمانية ابرام السلام مستحيلًا، وتحدث وزير الخارجية الروسي بنفس اللغة مع سفير الدولة العثمانية في سانت بطرسبورغ، واخبره قائلاً: " إذا قررت الحكومة العثمانية عند الضرورة، إبرام السلام في طرابلس، كما حثتها الحكومة الروسية، كان من الممكن تجنب حرب البلقان" ^(٢).

علم بوانكاريه أيضاً بالنهج الذي اتبعته الحكومة الروسية تجاه الدولة العثمانية من خلال السفير الفرنسي في القسطنطينية، وقد عبر وزير الخارجية الفرنسي في إلقاء الذي جمعه مع ايزوفلسكي السفير الروسي في باريس عن اندهاشه من هذا الطريقة في معالجة الأمور، وقد رر ازفولسكي الموقف الروسي بشأن مسألة الحياد في أمرين، الأول: إنَّ المعلومات التي زودتها الحكومة الروسية لسفيرها دي جيرس سفيرها في القسطنطينية حول عدم التزام روسيا الحياد لا تحمل المعنى الذي فهمه بومبارد منه، ونقله الى بوانكاريه، والأمر الآخر: نفيه القاطع بأنَّ الحكومة الروسية ذكرت: " إنَّ روسيا لا يمكن أن تظل محايدة إذا جعلت تركيا اتفاق السلام مستحيلًا "، بل أنَّها قالت: " أنَّه في حالة استئناف الأعمال العدائية، يجب أن تكون هناك

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.111, Bompard, to Poincare, Constantinople, 23 Decembre 1912, Pp 132-133.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.117, Georges Louis a Poincare, Saint-Petersbourg, 24 Decembre 1912, P 138.

مخاوف من الاضطرابات في آسيا الصغرى، وأن مثل هذه الاضطرابات يمكن أن تهدد حيادنا ، وبالتالي تجربنا على اتخاذ إجراءات "، كانت ردت فعل بوانكاريه على ما تحدث به السفير الروسي قوله: "على الرغم من هذا الاختلاف"، يقصد الاختلاف في صيغة الكلام بين بومبارد وازفولسكي، لكن بوانكاريه اعترض على ازفولسكي، مشيراً إلى أن هذه التعليمات احتوت على مبادرة سياسية جادة كان يجب تحذير فرنسا، ودعوتها للموافقة عليها، وفقاً لاتفاقيات التحالف بين الطرفين، إلا أن ازفولسكي حاول التقليل من أهمية التعليمات التي صدرت من الحكومة الروسية بقوله: "أنه لا ينبغي المبالغة في حجم هذه التعليمات، لكنه اعترف بأنه من الأفضل التشاور معنا"، لكن بوانكاريه طلب من لويس جورج لقاء وزير الخارجية الروسي سazonov بشكل عاجل، من أجل أن يوضح له جدية الموقف الجديد الذي تبنته روسيا دون اتفاق مسبق مع فرنسا، مبيناً مخاوفه من هذه الاجراء الذي يمكن أن يثير فجأة مسألة آسيا الصغرى في أخطر ظروف السلام في أوروبا، معلناً استعداداه لأخذ زمام المبادرة باقتراح جديد لوساطة أوروبية تقوم على أساس موافقة القوى العظمى على تنازل الدولة العثمانية عن أدرينوبل (أدرنة) لبلغاريا، وإسناد منطقة البلقان إلى شعوب البلقان^(١).

وصلت الى وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة تتضمن ملاحظة من السفارة الروسية في باريس في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٣ تفيد بأن السفير الروسي دي جيرس في القسطنطينية أبلغها، أن مجلس الوزراء العثماني ناقش في جلسته المنعقدة في الثاني عشر من كانون الثاني من العام نفسه، مسألة تسليم المذكرة الجماعية من قبل القوى العظمى، التي كان من المنتظر توقيعها في اليوم التالي، إلا أن مجلس الوزراء العثماني رفض مقترح التنازل عن أدرنة والجزر، وعندما طلب شيخ الاسلام رأي كل وزير في مجلس الوزراء العثماني بشأن موضوع الحرب والسلام، كان رأي الغالبية منهم يميل الى السلام وفي مقدمتهم وزير الحرب ناظم باشا، وأشارت السفارة الروسية في باريس أن دي جيرس يستطيع أن ينقل في رسالة سرية للغاية، أن أحد الوزراء العثمانيين من مؤيدي السلام، مقتنع بالحاجة الملحة لخطوة من جانب القوى

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.123, Poincare a Georges Louis, Saint-Petersbourg, 25 Decembre 1912, P 143.

العظمى لصالح السلام^(١)، كما قرر المجلس العثماني وضع قائمة من مائة شخص بارز يتم استدعائهم الى اجتماع استثنائي لمناقشة الموقف الذي يجب اعتماده، وفي أثناء هذه الظروف يعتقد السيد سازونوف أنّ اللحظة النفسية قد حان لممارسة ضغط نشط على الباب العالي، وفي حالة تعذر الاتحاد المنشود لجميع القوى العظمى، فإنّ الحكومة الروسية مقتنعة بأنّ التحرك المشترك لروسيا وفرنسا وبريطانيا سيكون كافياً للحصول على موافقة الدولة العثمانية، يرى سازونوف أنّه في ضوء التضامن الوثيق بين دول الوفاق الثلاثي الذي ظهر في الأيام الأخيرة، سيكون من المرغوب فيه أن تؤكد دول الوفاق الثلاثي اتحادها، وفي ظل الظروف الحاضرة سيكون تأثيره مفيد، من خلال التوصية بوسائل قوية، يتم إقناع الدولة العثمانية بتحقيق نتيجة إيجابية دون اللجوء إلى القوة، على العكس من ذلك، فإنّ حالة الشك التي ستحصل بعد استئناف الحرب، يمكن أن تصبح مصدراً لمضاعفات خطيرة، والتي سيكون من الصعب على روسيا أن تغض الطرف عنها، وعلى هذا الأساس سيكون وزير الخارجية الروسي حريصاً جداً على معرفة رأي بوانكاريه في هذه المسألة^(٢).

المقترح الذي طرحه سازونوف والخاص بالتحرك المشترك لدول الوفاق الثلاثي واجه معارضة من بوانكاريه بسبب الاعتبارات التي قدمها بومبارد السفير الفرنسي في القسطنطينية، والاعتراضات التي أثارها وزير الخارجية البريطاني، وطلب وزير الخارجية الفرنسية من سفيره في سانت بطرسبوغ توضيح ذلك لسازونوف في برقيته المؤرخة في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩١٣، معللاً ذلك أنّ الظروف الحالية لا تسمح بهذا التحرك المنفصل للوفاق الثلاثي في القسطنطينية، وأنّ فرنسا تسعى باستمرار وباهتمام كبير من أجل الحفاظ على وحدة وجهات النظر الوثيقة مع قوى الحلفاء، ولهذا السبب لديها أمل قوي في أن تمنع روسيا من أي مبادرة يمكن أن تعرض سياسات التحالف للخطر^(٣).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.222, Note de L'Ambassade de Russie, Paris, 16 janvier 1913, P 284.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.222, Note de L'Ambassade de Russie, Paris, 16 janvier 1913, P 285.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.232, Le Ministre des Affaires Étrangères a Georges Louis, Paris, 18 janvier 1913, P 294.

انعقد اجتماع السفراء في الثاني من كانون الثاني عام ١٩١٣، واتفق السفير الفرنسي والروسي ووزير الخارجية البريطاني استبعاد القضية الألبانية من النقاش في جلسة المؤتمر؛ وذلك لأنّ هذه القضية تتطلب من المؤتمرين دراسة متأنية حتى يتمّ في ضوءها التوصل إلى حلّ مناسب، لذا تمّ التريث في النظر بهذه القضية، ثم اقترحوا مناقشة مسألة جزر بحر إيجه، وتمت موافقة المؤتمرين على هذا المقترح. وأعلنت الحكومتان الفرنسية والبريطانية عدم معارضتهما اسناد جزر بحر إيجه إلى اليونان في ظل شروط يتمّ تحديدها لاحقاً، أمّا بالنسبة للموقف الروسي فقد أبلغ السفير الروسي المؤتمرين رغبة بلاده في بقاء هذه الجزر تحت سيادة السلطان العثماني، ولذا أرسل المستشار الروسي لسفيره في المؤتمر تعليمات جديدة بشأن الجزر تضمنت، عدم معارضة روسيا اسناد جميع جزر بحر إيجه إلى اليونان الخاضعة لتحديد الجزر الأربع المجاورة لجزر الدردنيل، وبموجب الأحكام التالية:

١. التزام اليونان بعدم التحصينات العسكرية والبحرية المقامة عليها.
٢. عدم إقامة تحصينات أو منشآت دفاعية جديدة.
٣. عدم استخدام الجزر في العمليات العسكرية أو الاستراتيجية بغض النظر عن القوم التي تمتلكها اليونان في حالة الحرب.
٤. عدم التنازل عن حقوق الحياة أو الاستقلال وغيرها من الحقوق التي ستحصل عليها اليونان من خلال اتحاد الجزر في المملكة لأي دولة أخرى^(١).

وأعلن السفير الألماني التزام حكومته بهذه الأحكام لكن بشرط عدم اسناد الجزر جميعها إلى اليونان، إذ بدا له وجوب تحييدها في ظل الشروط ذاتها التي حُيِّدَتْ بها الجزر الأربع المجاورة للدردنيل. ولكن السفير الروسي أشار إلى أنّ تحفظاته المتعلقة بالتحديد تتعلق بالجزر الأربع حصراً (ليمونوس، إمبروس، ساموثريس، وتينيدوس)، لذا فإنّ سفراء ألمانيا وإيطاليا والنمسا- المجر ذكروا أنّهم سيحيلون هذا المقترح إلى حكوماتهم. أمّا في ما يخص جزيرة ثاسوس فتقدم السفير الفرنسي بمقترح اسنادها إلى بلغاريا، فاعترض السير غراي على هذا المقترح بأنّ

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.160, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 2 janvier 1913, P. 189

يترك للجانب اليوناني والبلغاري للبحث عن حلول واضحة بشأنه، أمّا السفير الروسي فأبلغ المؤتمرين أنّ بلاده لا تعارض هذا المقترح. وقدم وزير خارجية بريطانيا مقترحاً مفاده استعداد بريطانيا التخلي عن جزيرة كريت لليونان، وسانده بهذا المقترح السفير الفرنسي والروسي وكذلك الإيطالي غير أنّه يعتقد تعديل اليونان مطالبها في جنوب ألبانيا، في حين ارتأى سفراء النمسا - المجر و ألمانيا حيال المقترح الذهاب إلى أخذ رأي حكومتيهما^(١).

السفير الإيطالي قدم خريطة تتضمن كون خليج فالونا حدود لألبانيا المستقلة في المستقبل، رئيس الوزراء اليوناني فينيزيلوس أبلغ السفير الفرنسي أنّ اليونان مستعدة لقبول جميع الشروط السابقة بشأن جميع الجزر بما في ذلك تشيو وميتيلين، إذا خصصتها دول المؤتمر لها.

ناقش المؤتمر قضية عودة مندوب رومانيا إلى لندن، وكان غراي متردداً في مناقشة الصعوبات التي قد تنشأ بين بلغاريا ورومانيا حول الحدود بينهما، أما بالنسبة لمسألة (كورتوزو) تمّ الاتفاق بين المؤتمرين على التشاور مع ممثلي رومانيا أو الطلب معلومات عن كورتوزو عندما يحل الوقت المناسب، ولم يسمح لهم بالتداول مع المؤتمرين، كان غراي يعلم بالمفاوضات الدائرة بين السفير الروماني في لندن ودانيت البلغاري بشأن المزاي الإقليمية التي تطالب بها رومانيا، ولكن وزير الخارجية البريطاني ارتأى أن يكون الحديث في المؤتمر عن كورتوزو فقط، وتأجلت الجلسة إلى صباح يوم السبت^(٢).

التقى الكونت ثورن Thurn السفير النمساوي في سان بطرسبورغ مع سازونوف، وأجرى معه محادثة مطولة في الثاني من كانون الثاني ١٩١٣، تتعلق بقوة الجيش النمساوي - المجري^(٣)، جعلت بول كامبون يعتقد ان المقابلة حركت وزير الخارجية الروسي - الذي كان

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.160, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 2 janvier 1913, PP. 189-190.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.160, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 2 janvier 1913, P. 189-190.

^(٣) قال الكونت ثورن في هذه المحادثة: " خلال أزمة البلقان، كان لدينا ستين رجلاً لكل سرية فقط، في حين ان قوة القتال ستكون مائة وخمسين،، لذلك وجدت القوات المسلحة النمساوية المجرية وضعها في مركز متدني للغاية مقارنة بالقوى العظمى خاصة لكم، وبالتالي، اضطررنا الى زيادة قواتنا: تم جلب مائتي رجل على الحدود الصربية، ومائة وثلاثين الى الحدود الروسية، قد يتم تخفيض عدد المائتين عند تسوية الشؤون التي تهم النمسا وصربيا. على العكس من ذلك، سيكون من المستحيل بالنسبة لنا تقليص السرايا

يتخوفاً من التأثير السيئ في مواصلة التسلح النمساوي والروسي - بأن يطلب من بينكندورف السفير الروسي في لندن الذي وصله تقرير عن هذه المقابلة ، تكثيف المناقشات بين السفراء من أجل الحصول على حلول فورية، مما دعا السفير الفرنسي الى ان يدلي برأيه الى السير ادوارد غراي والسفير الروسي حول مسألة التسلح النمساوي قائلاً: " لا يوجد سبب للقلق بشأن الاسلحة النمساوية"، الا ان حكومة فيينا أصرت على انها مستمر بتسلحها حتى يتم حل القضايا المتعلقة بالنمسا وصربيا، وقد حدد بول كامبون هذه القضايا وهي:

١- ترسيم حدود ألبانيا: سيستغرق الأمر بعض الوقت ولن نتمكن من التسرع في مناقشاتنا، لأن النمسا تحتفظ بسراياها المكونة من ٢٠٠ رجل على نهر الدانوب.

٢- إخلاء ألبانيا: حتى إحلال السلام ، فإن ألبانيا هي أرض تركية محتلة عسكرياً من قبل الصرب الذين لا يستطيعون الانسحاب قبل انتهاء الأعمال العدائية. أبلغتنا حكومة بلغراد أنها تعتمد على الدول العظمى وستسلم ألبانيا لها بمجرد إحلال السلام.

وقد تساءل كامبون : "ما الذي يمكن أن تفعله النمسا؟ لا شيء سوى الإفراط في الإنفاق ، بدون تحقيق أية فائدة"، وعلى هذا الاساس، اتفق السير إدوارد غراي مع السفير الفرنسي في توجهه وأخبره الاول أنه سيشارك آرائه مع وزير الخارجية الروسي. وحول مسألة سكوتاري ذكر السير غراي أنه موضوع محادثات بين إيطاليا والنمسا حالياً، ويعود السبب الى ان ملك ايطاليا كانت تربطه علاقة عائلية مع الاسرة الحاكمة في مملكة الجبل الاسود ، لذلك يريد إرضاءها ، ويرى غراي يجب تركهم يفعلون ذلك، مشيراً الى انه في حالة توصل النمسا-

التي زاد عددها مائة وثلاثون رجلاً فقط. هذا هو الرقم المعتمد في المانيا وروسيا. نحن نعتبرها طبيعية ولن نتطرق اليها مرة اخرى" اجاب سazanوف: "لذلك سنكون مضطرين للبقاء على الفئة التي يفترض تسريحها في ٣١ من كانون الاول" ورد الكونت ثورن ان حكومته تتوقع ذلك، ولن تقلق بشأن ذلك ولن تعترض عليه. وتناول الطرفين القضية الالبانية، فأكدت النمسا المجر ان سكوتاري من البانيا يجب ان =تكون العاصمة، واخبر سazanوف السفير الفرنسي جورج الويس: "ربما يمكننا الاستسلام لهذه النقطة، ستكون هذه المدينة في ألبانيا والمنطقة المحيطة بها في الجبل الأسود" ويذكر السفير الفرنسي في روسيا الى بوانكاريه، ان سazanوف يبدو انه واثق من مغادرة النمسا بريزيندند Prizrend وديبرا Dibra الى صربيا؛
D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.156, Georges Louis a Poincare, Saint-Pétersbourg, 2 janvier 1913, PP 184-185..

المجر والجبل الأسود الى حل مقبول يتعين علينا الانضمام إليه فقط، اما فيما يتعلق بمسألة سكوتاري، يعتقد جورج لويس ان كلام سازونوف له بشأنها غير حكيمة للغاية، وانتشرت شائعات بين سكان الجبل الأسود في الثاني من كانون الثاني ١٩١٣، بأن روسيا ستتخلى عن سكوتاري، لقد اتفق السفير الفرنسي في لندن مع نظيره الروسي على نفي ذلك بقوة^(١).

كان رأي بوانكاريه يتوافق تماماً مع رأي بول كامبون حول ترسيم الحدود الالبانية والاخلاء، وبعد اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي في الرابع من كانون الثاني ١٩١٣، الذي تم فيه مناقشة مسألة المقترح الروسي حول اجراء دراسة فورية بشأن ترسيم الحدود اعلاه في مؤتمر السفراء، كتب بوانكاريه رسالة الى ازفولسكي السفير الروسي في باريس اوضح فيها رأي الحكومة الفرنسية صراحة، نصها: "قدمت هذا الصباح الى مجلس الوزراء اقتراح السيد سازونوف الجديد من أجل اجراء دراسة فورية في اجتماع السفراء؛ للمسائل المتعلقة بحدود ألبانيا، كانت حكومة الجمهورية تعتقد أنه من الافضل تأجيل هذه الدراسة كما طلب السيد سازونوف في البداية بسبب تسليح النمسا، وقد أبلغني السيد بول كامبون، كما كان رأي السير ادورد غراي ان السفراء اجلو المناقشة بالامس. في ظل وجود الرأي الجديد للحكومة الإمبراطورية، لا يمكن لحكومة الجمهورية إلا أن توافق على رغبات السيد سازونوف، لذلك لن نصر على التأجيل، لكننا نتفق مع السير إدوارد جراي على أن ترسيم حدود ألبانيا سيستغرق بعض الوقت، وأنه لن يكون من الممكن التعجيل بمناقشات السفراء لمجرد احتفاظ النمسا بقواتها، إذا لم يعد استمرار التسليح النمساوي يبدو للحكومة الإمبراطورية كسبب للتأجيل، فيبدو أنه من ناحية أخرى لا يمكن أن يكون سبباً للتسرع"^(٢).

كتب بول كامبون الى وزير خارجيته برقية في الرابع من كانون الثاني ١٩١٣، ابلغه ان السير ادوارد غراي والسفراء اضطروا بعد اجتماع الاطراف المتحاربة في الثالث من كانون الثاني، الى التفكير في وقف المفاوضات، وقدم وزير الخارجية البريطاني رأياً مفاده أنه يمكن اتباع نهج جماعي تجاه الباب العالي من خلال إبداء الملاحظات الاتية:

(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.162, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 3 janvier 1913, P P190-191.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.166, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 3 janvier 1913, P194.

- ١- لا يأخذ الأتراك في نظر الاعتبار بشكل كاف نتائج الحرب والعواقب المستقبلية المترتبة على ذلك لاستئناف الأعمال العدائية.
 - ٢- في الحالة الأخيرة ، ستكون الدول العظمى ملزمة بالنظر في الوضع المستقبلي للقسطنطينية وتطورات الحرب في آسيا الصغرى.
 - ٣- تلتزم الدول العظمى بالتدخل في شؤون تركيا لحماية مصالحها المالية.
 - ٤- من ناحية أخرى، بعد إبرام السلام ، ستكون تركيا في وضع يمكنها من الحصول على مساعدة مالية لتعزيز وضعها في القسطنطينية وآسيا الصغرى ، الجزء الوحيد من إمبراطوريتها الذي لم يكن حتى الآن سبباً لضعفها.
 - ٥- فيما يتعلق بالتنازل عن الجزر ، سوف تستخدم الدول العظمى نفوذها لضمان أن الجزر التي تم التنازل عنها للحلفاء والتي لها أهمية استراتيجية يتم تزويدها بإدارة تخضع لشروط تحييد، بحيث لا يمكن ان تشكل تهديد لتركيا.
 - ٦- فيما يتعلق بأديانوبل، التي يبدو أنها مضطرة للاستسلام ، ستستخدم القوى نفوذها بحيث يتم تصميم شروط التنازل النهائي للمدينة للحلفاء بطريقة تحافظ على المصالح التركية المتعلقة بالمساجد والممتلكات الدينية ، وضمان حمايتها.
- يعتقد المشاركون في مؤتمر السفراء أن الدول قد تحتاج إلى النظر في ممارسة الضغط لتسهيل تبني وجهات نظرها. يمكن أن تتخذ هذه الإجراءات شكل مظاهرة بحرية في القسطنطينية لحماية المواطنين والمصالح الأوروبية. وفقاً لبعض التقارير، إذا حدث انهيار في المفاوضات اليوم ، فلا يمكن استئناف الأعمال العدائية حتى يوم الخميس الموافق التاسع من كانون الثاني^(١).

(^١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.167, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 4 janvier 1913, P P195-196.

السير إدوارد غراي ابلغ السفراء أنه في مقابلة جمعته مع أحد ممثلي المندوبين الأتراك، قال إنه طالما أن الباب العالي لا يرضخ لتسوية بشأن مدينة ادرينوبل، فليس لديه ما يتوقعه من الدول العظمى سوى ممارسة الضغط على الدول العثمانية، على العكس من ذلك، إذا قبلت الدولة العثمانية مناقشة تسوية لادرينوبل، واستمرت بالمفاوضات، فإن الدول العظمى ستمارس نفوذها لتجنب حدوث أية صعوبة^(١).

أوصى بوانكاريه السفير الفرنسي في لندن أن يتوخى الحذر الشديد في مؤتمر السفراء في الرابع من كانون الثاني ١٩١٣، بشأن جميع القضايا التي لم ترد في تعليماته، مشيراً الى ان السفراء لم يكن لديهم رأي جماعي حول مقترحات غراي آنفة الذكر، لان حرية عمل الحكومة الفرنسية يمكن ان يعرقله هذا الاجراء غير المتوقع، قائلاً: "وعلى الرغم من أن معرفة رأيكم الشخصي بشأن جميع الصعوبات التي تنشأ أمر له قيمته بالنسبة لي، فإن من الخطورة بمكان أن تجد حكومة الجمهورية نفسها في وجود حلول لم يكن بوسعها أن تدرسها بشكل مستقل"، وأشار بوانكاريه انه لا يعترض على النهج الجماعي في التعامل مع القضية البلقانية، لانه سبق وان اقترح هذا النهج بنفسه في البرقية ذي الرقم (٨)^(٢)، قائلاً: "أنا لا أعترض على هذا النهج الذي يدعمه وجود السفن أيضاً، حيث أنني أمرت ليون جامبيتا [طراد مدرع] بالبقاء أمام القسطنطينية خصيصاً لهذا الاحتمال"، لكن بوانكاريه كان يفضل ان يقتصر عمل الدول العظمى على النقطتين التي اشار اليها في برقيته الموجهة الى الحكومتين البريطانية والروسية، ويرى بوانكاريه ان الملاحظات او المقترحات التي قدمها السير ادورد غراي تحتوي

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.167, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 4 janvier 1913, P196.

⁽²⁾ تحمل الى هذه البرقية الرقم (١٦٥) في الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، وقد تناولت ما كتبه وزير الخارجية الفرنسي بوانكاريه الى السفيرين الفرنسيين بول كامبون في لندن والسفير جورج لويس في سان بطرسبورغ في الرابع من كانون الثاني ١٩١٣، وتحسباً من انهيار محتمل في المفاوضات بين ممثلين الدولة العثمانية ودول البلقان، يطلب منهما معرفة وجهة نظر الحكومتين البريطانية والروسية ما اذا كانا يؤيدان اتخاذ اجراء مشترك في آن واحد في القسطنطينية، ويفضل بشكل جماعي لتحقيق النتائج التالية:-

- التنازل عن ادرينوبل لبلغاريا وفقاً للخطوات السابقة التي اتخذتها أوروبا.
- تسوية قضية الجزر من قبل الدول العظمى، وطلب من سفرائه ان يبلغوا الحكومتين في الحفاظ على سرية ذلك؛

D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.165, Poincaré aux ambassadeurs de France À Saint-Petersbourg et Londres, Paris, 4 janvier 1913, P193.

على عيوب، ففي الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والتي تمس قضايا خطيرة لم يتم التوصل الى اتفاق اوروبي بشأنها بأي حال من الاحوال، وطلب بوانكاريه من بول كامبون ان يذكر المؤتمرين بأن دراسة المصالح المالية مستمرة حالياً في باريس بموافقة الدول الكبرى ، وعلن انه مستعد لدراسة أي رد تقدمه الحكومة البريطانية على الاعتراضات المقدمة من قبله بشكل عاجل^(١).

كتب بول كامبون الى بوانكاريه برقية في الخامس من كانون الثاني ١٩١٣، اشارة من خلالها الى احتمالية انهيار المحادثات بين الدولة العثمانية ودول البلقان بدا وشيكاً، لذلك كان هذا الاحتمال موضوع مناقشة للمؤتمرين خلال اجتماعهم في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩١٣، وكان احد اهداف اجتماع السفراء هو مناقشة المسائل التي تهم الدول العظمى جميعها، وقدم السير ادوارد غراي الى السفراء مسودة تضمنت ملاحظات من اجل ارسالها بشكل جماعي الى الباب العالي، إذ اتفق المجتمعون جميعهم ان التدخل لدى الباب العالي لن يكون له تأثير فعال الا اذا شعر برغبة الدول العظمى في فرض قراراتها، وفيما يتعلق بالمصالح المالية اوضح السير ادوارد غراي ان هدفه هو جعل الدولة العثمانية تشعر بالحاجة الى ان تمتثل حكومتهم الى نصائح القوى العظمى، ويذكر السفير الفرنسي بول كامبون ان السير غراي كان لا ينوي اشراكنا في مناقشة هذه المصالح، لذلك اقترح على بوانكاريه انه اذا ارادت الحكومة الفرنسية تسوية هذه القضايا في باريس فيجب عليها الجمع بين الممثلين الاجانب في وزارة الخارجية الفرنسية أو في اي مكان اخر بهدف حلها، اما فيما يتعلق بآسيا الصغرى، فإن السفير الفرنسي ابلغ وزير خارجيته أنه غراي لا ينوي إثارة هذه القضية الخطيرة، ولا يريد نقلها الى السفراء، لكنه حذر الدولة العثمانية انه في حالة استئناف الاعمال العدائية، فستظهر مسألة القسطنطينية وربما اسيا الصغرى، وبالتالي لا يستطيع الباب العالي تحسين هذا الجزء من إمبراطوريته والذي سيمثل قوته الوحيدة مستقبلاً؛ لأنه لن يكون قادراً على الاعتماد على الدعم المالي الاوربي؛ بسبب عدم استجابته لنصائح الدول العظمى، وأشار السفير الفرنسي ان السير غراي يعتقد ان العمل الجماعي ضروري وعاجل. وربما تستأنف الاعمال العدائية في اي لحظة، لذلك لا بد من الاتفاق على أساس حدوث هذا الاحتمال، فضلاً عن الفكرة التي طرحها بوانكاريه

(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.168, Poincaré a Paul Cambon, No: 168, Paris, 4 janvier 1913, PP 196-197.

في البرقية رقم (٨)^(١)، ونقل السفير الفرنسي في لندن نتيجة مشاورته مع السير ادورد غراي الى وزير خارجيته والتي كانت تهدف الى التعرف على رأي غراي بشأن التعامل مع الدولة العثمانية قائلاً: "هو يعتقد أنه لا يمكن الحصول على نتيجة الا بتدخل الدول الست، ونظراً لضيق الوقت، فإن اجتماع السفراء يتيح الفرصة لجميع الحكومات ان تصبح على علم تام بنفس الوقت"^(٢).

رد وزير الخارجية الفرنسي على بول كامبون في السادس من كانون الاول ١٩١٣، من خلال برقية تضمنت خمس نقاط هي:

١- يتم متابعة دراسة المصالح المالية مع السفارات على نحو نشط الان وهي على وشك الاكتمال.

٢- أنفق تماماً مع الحكومة البريطانية على فكرة أن التدخل عند الباب العالي لن يكون له أثر فعال إلا إذا شعر ان القوى العظمى عازمة على فرض قراراتها.

٣- إن أسلوب العمل الذي اقترحه السير ادوارد غراي يحظى بموافقة كاملة ، لأنه مطابق لتلك التي اقترحتها بنفسه في برقية رقم ٨ (١٦٥)

٤- جعلتني برقيتك ذي الرقم ٢ (١٦٧) أعتقد أنه تم تقديم ملاحظات غراي الست وقبولها في اجتماع السفراء، طبقاً لبرقيتك ذي الرقم ٤ (١٧٧) ، على العكس من ذلك، يبدو أن رأيكم الجماعي يتعلق فقط بالحاجة إلى العمل المشترك، هذا البيان يجعلني أكثر راحة للإصرار على اعتراضاتي .

^(١) تحمل هذه البرقية الرقم (١٦٥) في المجلد الخامس من الوثائق الدبلوماسية الفرنسية السلسلة الثالثة .
^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.177, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 5 janvier 1913, P 211-212.

٥- إذا كان الأمر يتعلق ببساطة بالقول للأتراك ، كما هو مذكور في برقية رقم ٤(١٧٧): "احذرو ، إلخ" ، فإن العوائق التي أشرت إليها ربما لن تكون خطيرة ؛ لكن صيغة الملاحظات المدرجة في البرقية رقم ٢(١٦٧) مختلفة تماماً^(١).

والقول بأن الدول الكبرى ستكون ملزمة بالنظر في وضع القسطنطينية المستقبلي، هذا الادعاء بأنها سيقومون بمعالجة قضية نعلم من الآن أن روسيا وإنجلترا لن تتفقا عليها. وأما القول بأن على الدول الكبرى أن تنتظر في تطورات الحرب في آسيا الصغرى هو بمثابة توجيه تهديد للدولة العثمانية لا تبالي به، لأنهم يعرفون جيداً أن الدول الكبرى في آسيا الصغرى ستقسم على الفور. وأن اعطاء وعد للدولة العثمانية، بمجرد ابرام السلام، ستكون في وضع يسمح لها بالحصول على المساعدة المالية، هو ان نلزم انفسنا، قبل اجراء أي دراسة ، بمسار اتحاد دولي (الكونسورتيوم) الذي يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة، وقد تتعارض المصالح الروسية، والألمانية والفرنسية الامر الذي قد يؤدي الى صراع بينهم ، ولكل هذه الاسباب، أعتقد أن التعليقات التي أبديت على العمل المشترك للدول ينبغي تلخيصها في صيغة موجزة قدر الامكان^(٢).

تحدث السفير الفرنسي في جلسة مؤتمر السفراء المنعقدة في السابع من كانون الثاني ١٩١٣، عن عدم معارضة بوانكاريه للنهج الجماعي المقترح، وأنه يؤيد المظاهرة البحرية بشأن التدخل في القسطنطينية ، وعلى هذا الاساس اخبر بول كامبون المؤتمرين ان رئيس الوزراء الفرنسي امر طراداً مدرعاً بالمرابطة في القسطنطينية، وأضاف بول كامبون ان الحكومة الفرنسية تفضل ان يقتصر عمل الدول العظمى على تنازل الدول العثمانية عن ادريانوبل لصالح بلغاريا ووفقاً الاجراءات السابقة التي اتخذتها اوربا وتسوية مسألة الجزر من جانب الدول الكبرى،

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.180, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 6 janvier 1913, P216.

⁽²⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.180, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 6 janvier 1913, P217.

وابلغ المؤتمرين عن مشاعر بوانكاريه بشأن السلبات التي قد تنشأ من ذكر المسائل المالية، والوضع المستقبلي في القسطنطينية، والتطور المحتمل للحرب في آسيا الصغرى^(١).

أما بالنسبة لرأي الحكومات الأخرى حول مقترح السير إدوارد غراي بشأن مبدأ التدخل في القسطنطينية، السفير الروسي ابلغ السفراء ان حكومته وافقت على جميع مقترحات السير غراي فضلاً عن مقترح المظاهرة البحرية من حيث المبدأ. الا انها ابدت تحفظاً شفهياً في الاجتماع حول النقطة الخامسة من ملاحظات السير غراي، ينص "من غير الملائم أن تطبق الحكومة الروسية على جزر أخرى يمكن التنازل عنها لليونان النظام المتوخى لجزر الأربع المجاورة الدردانيل، سيكون من المهم فقط الإبقاء على الجزر الأخرى الالتزام بعدم التنازل عنها إلى دول أخرى". اما السفير النمساوي أيرل مينسدورف لم يدلي برأيه لعدم وصول رد من حكومته بحسب قوله، أما السفير الألماني ليشنوفسكي صرح بموافقة حكومته على التدخل في القسطنطينية، والملاحظات الست التي اقترحها وزير الشؤون الخارجية البريطاني، لكنه بين عدم تفضيله مسألة المظاهرة البحرية، وبحسب رأيه الشخصي ان النظر في الوقت الحاضر في امكانية ممارسة الضغط أو مظاهرة بحرية تجاه الدولة العثمانية يعد سابقاً لأوانه، وينبغي ان يتبع النهج الجماعي للدول الكبرى اذا لزم الامر. وبالرغم أن ليشنوفسكي كان حريصاً على التحدث بشكل شخصي، لكن المؤتمرين شعروا في حديثه أنه يعبر عن رأي حكومته^(٢).

أما بالنسبة للحكومة الإيطالية ، قرأ سفيرها للمؤتمرين برقية من ماركيز سان جوليانو قال فيها: "إن الحكومة الإيطالية أمرت سفيرها في القسطنطينية بالسير على خطى السفراء الآخرين عندما تلقوا تعليمات مماثلة من حكوماتهم". وأشار السفير الإيطالي أن ماركيز سان جوليانو لم يكن يتحدث عن التظاهرة البحرية ،الا ان هذه البرقية بينت الحاجة إلى الضغط على الدولة العثمانية، ومن خلال ذلك اعتقد المؤتمرين ان الحكومة الإيطالية ستقوم بالانضمام الى المظاهرة البحرية، وتجدر الإشارة إلى أن الماركيز دي سان جوليانو يضيف إلى رسالته ملاحظة بشأن النقطة الخامسة من مقترحات السير غراي التي تتعلق بمسألة الجزر ، يجب تفسيرها ، وفقاً

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P228.

⁽²⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P228.

للحكومة الإيطالية، بمعنى أن الإجراء الذي يتعين اتباعه في القسطنطينية فيما يتعلق بالجزر لا يعني موافقة الحكومة الإيطالية على تسليم جميع الجزر إلى اليونان ؛ تنطبق هذه الموافقة على التنازل عن جزيرة كريت فقط. هذا الرأي أكد مخاوف السفير الفرنسي من طرح السفير الإيطالي في المؤتمر والتي جاءت في البرقية ذي الرقم (١٧٠) التي أرسلها إلى بوانكاريه في الرابع من كانون الثاني^(١).

أشار غراي أن هذا التفكير يثير الدهشة، أن الأمر يتعلق بتبني الدول الكبرى موقف تهديدي إلى حد ما تجاه الباب العالي فقط، حتى يدرك أنه يحتاج إلى الدول الأوروبية وأن مساعدات هذه الدول لن تكون مضمونة للدولة العثمانية، ما لم يتفق رأيها مع رأي الدول الكبرى، وقد أيد السفير الألماني بقوة ملاحظة غراي مبيناً، أنه يجب إعطاء الدولة العثمانية أملاً، وتغليظ التصريحات بالعبارات المهدبة ، بما يجعلها مقبولة لديهم، خلاف ذلك سيظهر عدم احترامنا للدولة العثمانية، من جانب آخر، القى السفير الألماني في الاجتماع بياناً أوضح فيه أنه على ما يبدو أن الانصاف والحياد تتعارض مع فكرة تخلي الدولة العثمانية عن ادريانوبل وجميع الجزر، في حالة تنازلها عن مسألة هذه المدينة، وينبغي أن يكون ضمان حيالة الجزر الأربع الواقعة بالقرب من الدردانيل، وكذلك ميتيلين وتشيو "وفقاً لاقتراح مجلس الوزراء الإيطالي"، أو على أقل إعطاء الباب العالي لمحة عن إمكانية الاحتفاظ ببعض منها، وذكر السفير الفرنسي بول كامبون أن الماركيز إمبريالي تجاهل اقتراح حكومته الذي تمت الإشارة إليه وطلب حذف العبارة التي ورد ذكره، وافق ليشوفنسكي على ذلك ، لكن كان لديه انطباع بأنه قدم بيانه فقط، بناءً على رغبة السفير الإيطالي. وإيضاً ذكر السفير الفرنسي أنه سأل ليشوفنسكي عما إذا كان يتحدث بناءً على تعليمات رسميه من حكومته، لكنه أجاب أنه يتحدث بصفته الشخصية ويعتقد أنه استخدم لغة تتفق مع تفكير حكومته^(٢).

أما السفير الإيطالي لم يكن أقل رسمية، وقال إنه بعد أن أعلنت الدول الكبرى عن رغبتها في الحفاظ على الوضع الراهن، فإن تقديم نفسها اليوم في القسطنطينية يتعارض مع

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P229.

⁽²⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P230.

كرامة القوى الكبرى، لإجبار الباب العالي بالتخلي عن ممتلكاته الأوروبية وعلى وجه الخصوص أدريانوبل دون جعل آماله في المنافسة تلمع في عينيه لمستقبله في آسيا الصغرى^(١).

السفير الفرنسي في لندن اوضح لبوانكاريه ان ملاحظات السير ادورد غراي التي تناولتها برقيته التي بعثتها في الاول من كانون الثاني وتحمل الرقم (١٦٧)، ليس كما يعتقد، فهي لا تشكل التزامات أو وعوداً بتقديم المساعدات المالية، ناهيك عن البيانات التي من المرجح أن تثير فوراً مناقشة حول مصير القسطنطينية أو آسيا الصغرى في المستقبل، من المؤكد أن إصرارنا على الباب العالي من أجل تسوية مسألة أندريانوبل سيكون له أثر أكبر إذا ترافق مع بعض النصائح والاعتبارات الحميدة بشأن الجانب الذي تنوي الحكومة ان تطلبه من اليونان فيما يتعلق بالجزر الأربع المجاورة للدرديل. وقدم لنا صياغة جديدة لهذه الالتزامات وطلب منا أن نأخذها بالاعتبار، واليونان ستلتزم بها^(٢):

١- تدمير التحصينات القائمة وهدم جميع المنشآت والأشغال العسكرية والبحرية.

٢- عدم إقامة هياكل جديدة.

٣- عدم استخدام الجزر مطلقاً لأغراض الحرب أو لأي احتياجات استراتيجية .

٤- عدم التنازل عن حق السيادة لأية دولة أو احتلال أو أي حق آخر في الجزر.

أما فيما يتعلق بالمسألة الرومانية، يذكر السفير الفرنسي ان السفير الالمانى اخبر المؤتمرين ان وزير الداخلية الروماني تيك جونزكو Take Jonesco ابلغه ان بوانكاريه قد وعده في اتباع نهجاً في صوفيا، بالتزامن مع النهج الذي نقترح اتباعه في القسطنطينية فيما يتعلق بجعل حكومة بلغاريا تتبنى موقفاً تصالحياً تجاه رومانيا. حتى أن السفير الالمانى قدم لنا ملاحظة أعدها نصت كما يلي: "يبدو لي أنه من المناسب أن أنضم إلى الفكرة التي طرحها السيد ريموند بوانكاريه للسيد جونزكو لاتباع النهج الجماعي في القسطنطينية مع نهج مماثل في صوفيا لصالح موقف تصالحي تجاه مطالبات رومانيا".

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P228.

⁽²⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P228.

وسع ليشنوفسكي نطاق ذلك الاقتراح قائلاً إن الهدف الذي نسعى إليه هو منع أي نوع من الصراع في الشرق وأنه من المهم الاستفادة من السلطة التي يمنحنا إياها تدخلنا عند الباب العالي في صوفيا لحمل حكومة بلغاريا على تلبية مطالب رومانيا، كان يدعمه سفير النمسا وإيطاليا. لم يكن السير غراي يؤيد هذا الإجراء والسفير الفرنسي ايد اعتراضاته على ذلك. بعد مناقشة طويلة شجع فيها زميلنا من ألمانيا بشدة، اتفقنا على الصيغة التالية: بعد مناقشة ملاحظة السفير الألماني، تساءل الاجتماع عما إذا كان، في حالة حصول بلغاريا، على ذلك بفضل الإجراءات التي اتخذتها القوى في القسطنطينية، شروط السلام وفقاً لرغباتهم، لا ينبغي حثها على التصالح مع رومانيا".

كل واحد منا سينقل إلى حكومتنا هذه المسألة التي لا تلزمنا بأي شيء والتي ستمنح السيد تيك جونزكو الرضا. وطلب بول كامبون من بوانكاريه ان يخبره إذا كان فعلاً قد وعده بالمساعدة التي يتفاخر بها والتي لم يتحدث معي بشأنها^(١).

كان رد بوانكاريه حول سؤال السفير الفرنسي في البرقية التي أرسلها في السابع من كانون الثاني ١٩١٣، انه اخبر تيك جونزكو أنه اذا نجحت الدول الاوربية الكبرى في دفع الدولة العثمانية على التنازل عن ادريانوبل لصالح الاخيرة، فإن الأخيرة ستكون بلا شك أكثر تصالحية في مفاوضاتها مع رومانيا، وأن الدول الكبرى ربما تكون قادرة على الاستفادة من الخدمة المقدمة، لتقديم المشورة مرة أخرى إلى بلغاريا بطريقة ودية للحصول على تفاهم مع بوخارست قائلاً: "لكنني لم أتحدث مطلقاً عن نهج جماعي أو حتى منسق يمكن اتباعه مع بلغاريا. على العكس من ذلك ، أخبرت تيك جونزكو، انه في محادثتي مع السيد دنيف، أكدت بشدة على الأخير بشأن مخاطر قطع العلاقات مع رومانيا، وأني اعترضت على ضم سكان سيليستريا Silistria ببلغاريا . وأضافت صراحة أن كل ما يمكن أن نفعله هو أن نجدد ، بفضل تدخلنا في القسطنطينية، النصائح المقدمة من قبل. من المؤكد أن السيد تيك جونزكو لا يمكن أن يسيء فهم تفكيري، وأنا لست مندهشاً من أنه لم يخبرك عن وعد بالمساعدة لم أقم به أبداً. لذلك ، فإنني أؤيد تماماً التحفظات التي قدمتها بشأن هذه المسألة ، وإذا كان بإمكانك رؤية

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.186, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P229.

السيد تيك جونزكو ، فسأكون ممتناً لو قمت بتوضيح سوء الفهم هذا. علاوة على ذلك ، كنت حرصياً على إخبار الوزير الروماني بأننا لن نتصرف، في هذا الشأن كما في الأمور الأخرى ، إلا بالاتفاق مع روسيا وإنجلترا^(١).

١- وجد المجلس أنه من غير الضروري وليس من الحكمة إخبار الدولة العثمانية أن الدول الأوروبية الكبرى ستكون ملزمة بالنظر في الوضع المستقبلي للقسطنطينية وتطور الحرب في آسيا الصغرى، وقد اشارة بوانكاريه الى هذا المعنى في برقيته رقم (١٨٠)، معززاً ذلك بقوله: " لا استطيع ان افهم كيف كان بإمكان السير إد. غراي أن يخبر السفير البريطاني في القسطنطينية انني وافقت على النقاط الثلاث الاولى من ملاحظاته.

٢- لم يفهم المجلس ما قد يترتب على تدخل الدول الأوروبية الكبرى في الدولة العثمانية لحماية مصالحها المالية، التي اشارة اليها بول كامبون ضمن ملاحظاته في برقيته رقم (١٦٧). من ناحية أخرى ، رأى المجلس أنه سيكون من المفيد إخبار الدولة العثمانية أنه في حالة استئناف الأعمال العدائية ، فإن الحكومات ستتني البنوك عن منحها أي مساعدة مالية.

٣- عدّ المجلس أنه من الخطر إبلاغ الدولة العثمانية أنها ستتمكن بعد إبرام السلام من الحصول على مساعدة مالية لتعزيز وضعها في القسطنطينية وآسيا الصغرى ، كما اشارة الملاحظة رقم (٤) على برقية بول كامبون رقم (١٦٧). وسواء كان المقصود من هذه الصيغة منح الدولة العثمانية الأمل ، كما قال السفير الالمانى ليشوفنسكي، أو ما إذا كانت تشكل وعداً حقيقياً ، وكما يبدو ان عبارة " في وضع يسمح لها بالحصول " تشير الى مساوئ تقديم المساعدة المالية في نهاية المطاف كمبادرة جماعية من جانب الدول الأوروبية الكبرى. بيد أنه سيتعين على فرنسا ، في أي اتحاد دولي ، أن تبذل قصارى جهدها دون أن تتأكد من أنها قادرة على الحصول على نتيجة أفضل أو متساوية من تلك التي تحقّقها إجراءاتها المالية المستقلة والمعزولة. ولهذه الاسباب يرى بوانكاريه ان الحكومة الفرنسية تفضل التمسك بالبيان الوارد في برقية رقم (١٧٧) الذي

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.187, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P229.

ينص: "احذر اذا استأنفت الاعمال العدائية، فستظهر مسألة القسطنطينية وربما اسيا الصغرى، لتسليط الضوء على هذا الجزء من إمبراطوريتك والذي سيشكل من الآن فصاعداً قوتك الوحيدة، لا يمكنك الاعتماد على الدعم المالي من أوروبا ، اذا قمت بمقاومتك لنصائح القوى العظمى، بإطالة الحرب ."

أبلغ بوانكاريه بول كامبون اذا كان الرأي الذي يطرح في المؤتمر يخالف رأي الحكومة الفرنسية ، يعتبر من الضروري مصاحبة الإجراء المشترك الذي يتعين القيام به بملاحظة ، فإن هذا يظهر كحد أقصى. لديها ، على الأقل ، ميزة عدم إسناد مسؤولية طرح مسألة القسطنطينية وآسيا الصغرى على أوروبا. اما بالنسبة للدعم المالي ، فإنه لا يتضمن سوى تهديد بالرفض وليس وعدا. وفي حالة ان السير غراي لا يستطيع تغيير صيغة الملاحظة الرابعة الواردة في برقيتك المرقمة (١٦٧)، يقول بوانكاريه: "واذا لم تؤثر اعتراضاتي عليه، ستوافق حكومة الجمهورية أخيراً على تأييد رأيه ، ولكن فقط لكي لا تبدو منفصلة عن الحكومة البريطانية. وفي هذه الحالة ، يجب أن يكون مفهوماً أن الملاحظات المرسلة إلى الباب العالي ليس لها أي معنى آخر غير تلك المعنى المحدد إليها في برقيتك رقم (٤). وأرجو منكم توضيح ذلك بوضوح للحكومة وإنجلترا وسفراء القوى الأخرى". طلب بوانكاريه من السفير الفرنسي في لندن ان يخبره انه قرأ التعليمات على السفراء، مؤكداً عليه ان مجلس الوزراء الفرنسي كلفه بأن يذكره ان اجتماع السفراء ليس له سلطة اتخاذ القرار وأنه مهما كانت الحلول التي سيتم اعتمادها ، يجب تمكين الحكومة الفرنسية من التداول بشأن جميع الأسئلة التي لم تتلقوا بشأنها تعليمات محددة^(١).

ذكر بول كامبون في الاجتماع الذي عقد في السابع من كانون الثاني ١٩١٣، ان بوانكاريه اعترض على النقطة الثانية والثالثة والرابعة من ملاحظات السير ادورد غراي وليس كما ذكر الاخير ان النقطة الاولى والثانية والثالثة لم تحظى بدعم بوانكاريه. واصر بول كامبون على مساوى البيانات التي تشكل نوعاً من الالتزام الاخلاقي للدول الكبرى بتقديم الدعم المالي للدولة العثمانية، ووضح بول كامبون ان بوانكاريه سيقبل بياناً على غرار ما ورد في البرقية رقم

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.187, Poincaré a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P230.

(١٨٧) "احذر، الخ"، قائلاً: "غراي وجميع الزملاء صرخوا بأن هذا البيان يتوافق تماماً مع آرائهم" علاوة على ذلك ان هذا البيان لا يتناول تقديم عروض للدولة العثمانية أو اثاره مسألة القسطنطينية أو اسيا الصغرى، بل جعل الباب العالي يفهم أنه بعد البيان الجماعي الذي سيوجهه اليه السفراء، أنه سيكون من الخطأ رفض نصيحة الدول الاوربية الكبرى التي قد يصبح دعمها ضرورياً، فيما يتعلق بهذا البيان الجماعي رأى السير غراي أنه يجب ان يكون موضوع مذكرة يعهد بصياغتها الى السفراء في القسطنطينية، وفيما يتعلق بمشروع المظاهرة البحرية اعرب بول كامبون بالاتفاق مع الكونت بينكدوروف والسير ادوارد غراي ، عن موافقتهم على هذا الاجراء بالقول: "إن حكوماتنا تعتقد أن النهج الجماعي لن ينجح إلا إذا كان مدعوماً بالضغط أو التهديد بالضغط"، السفير النمساوي لم تكن لديه تعليمات بشأن المظاهرة البحرية، واكد السفير الايطالي ان المظاهرة تعد خطوة من السابقة لأوانها مؤكداً على اتخاذ خطوة جماعية تجاه القسطنطينية وهي كافية لحمل الباب العالي على التنازل، ووضح السفير الالمانى ان حكومته تشارك هذا الرأي^(١).

دافع الكونت بينكدوروف بقوة عن مشروع المظاهرة البحرية موضحاً انها خطوة بسيطة لن يكون لها أي تأثير، لكن السير غراي اقترح إرسال بعض السفن إلى خليج بيسيكا baie de Besika بحجة حماية مواطنينا في حالة تجدد الأعمال العدائية. وجود هذه القوة البحرية عند مدخل الدردنيل سيكون كافياً ، لتأثير على قناعة الباب العالي ، لكن بدا له ضرورة اللجوء إلى هذا الإجراء ، وقرأ على السفراء مشروع رأي اعتمده الاجتماع وفيما يلي نصه: "يرى المؤتمر أنه ينبغي توجيه السفراء في القسطنطينية للاتفاق على صياغة مذكرة تستند إلى ملاحظات الحكومات المختلفة، والمضي قدماً في أقرب وقت ممكن في تسليم هذه المذكرة، باتباع نهج جماعي". "بالنظر إلى إمكانية استئناف الأعمال العدائية والاضطرابات التي قد تنجم عنها في القسطنطينية ، من الضروري أن تستعد الدول لضمان حماية رعاياها ومصالحهم بإرسال سفن حربية إلى خليج بيسيكا لتكون جاهزة لأي حدث"^(٢).

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.188, Paul Cambon a Poincare, Londres, 7 janvier 1913, P223.

⁽²⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.188, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P228.

وقد ناقش المؤتمر في هذه الجلسة مسألة الجزر، فقد اتفق سفراء المانيا وايطاليا والنمسا- المجر بعد ان تلقوا تعليمات من حكوماتهم على ضرورة تسليم عدد من الجزر للدولة العثمانية ، وأشار السفير الالمانى ان هذه القضية كانت موضوع تفاوض بين حكوماتهم ، التي حددت الجزر التي تترك للدولة العثمانية وهي الجزر الاربعة المجاورة للدرديل فضلاً عن جزيرتي: ميتيليني، وتشو ، وأشار السير إي. جراي إلى أنه تم التخلي عن الجزر للدولة العثمانية التي كانت ستضطر الى احتلالها بالوسائل العسكرية ، لخشيته من ضمها على الفور إلى اليونان، وما يترتب على هذا الاحتلال العثماني للجزر اليونانية من مقاومة وتجاوزات بجميع أنواعها.

وعلى هذا الاساس، اعلن السير ادوارد غراي في المؤتمر عن نيته إبلاغ مجلس الوزراء البريطاني في اجتماعه الذي سيعقد في الثامن من كانون الثاني ١٩١٣، ان أوروبا قررت استخدام القوة للحفاظ على الجزر تحت الحكم العثماني، فيما يتعلق بجزيرة ثاسوس Thasos ، لم يعترض السفير الالمانى والايطالي على تسليمها إلى بلغاريا، وقد ايد هذا الرأي كلاً من السفير الفرنسي والروسي، لكن السير ادوارد غراي ابدأ تحفظاً بشأن الحقوق الخاصة للخديوي المصري ، الذي لديه ممتلكات ضخمة في جزيرة ثاسوس. فيما يتعلق بتحديد جزيرة ثاسوس قال السفير الروسي إن حكومته لا تعتبر ذلك ضرورياً^(١).

تناول السفير الالمانى ليشوفنسكي في الجلسة مسألة التقارير الواردة من بلغاريا ورومانيا، وأعلن ان الحكومة الالمانية مستعدة لدعم نهج بلغاريا بطريقة يتم حديدها لاحقاً، وقد ايد وجهة النظر الالمانية في الاجتماع السفيرين النمساوي والالمانى، اما السفير الروسي كان على علم بأن حكومته تتصح الحكومة البلغارية بالتصالح مع الرومانيين. اما السفير الفرنسي، فقد أجرى مقابلة مع دانييف البلغاري - لا سيما وان الاخير كانت تجمعها مناقشات مع وزير الداخلية الروماني تيك جونزك - جعلت بول كامبون يقتنع في امكانية التوصل الى تسوية مرضية بين بلغاريا وصربيا، في الوقت نفسه، أبلغ المؤتمر بموقف بوانكاريه، الذي يتوافق مع موقف الحكومة الروسية

⁽¹⁾D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.188, Poincare a Paul Cambon, Londres, 7 janvier 1913, P232.

والبريطانية، ورداً على طلب بوانكاريه، السفير الفرنسي أصر في جلسة المؤتمر على عدم اتخاذ السفراء أي قرارات بناءً على تعليمات من وزير خارجيته موضحاً انه لم تكن هناك نية لدى المؤتمر اتخاذ قرارات؛ لأنهم يعلمون ان هذه القرارات ليس لها قيمة، باعتبار انها ستكون خاضعة لنوايا مجالس الوزراء في الدول الكبرى، مشيراً إلى اهمية ان يكون لدى السفراء في المؤتمر حرية توصيل ملاحظاتهم لبعضهم البعض دون انتظار التوجيهات ، والتي ستصل دائماً بعد فوات الأوان، من أجل ان يكون المؤتمر اكثر فائدة ^(١).

ابلع بوانكاريه سفيره في لندن في الثامن من كانون الثاني ١٩١٣ ، ان السفير اليوناني اخبره ان الحكومة اليونانية تصر على تنازل الدولة العثمانية عن جميع الجزر وتعتمد في ذلك على دعم الحكومة الفرنسية ^(٢).

واظهر بوانكاريه قلقه من طرح مسألة الجزر في القسطنطينية، مشيراً الى ان فرنسا لا تطلب من الدولة العثمانية التنازل عن جميع الجزر في ظل هذه الظروف ، لاعتقاده ان الاخيرة لا يمكن لها ان تتنازل عن جميعها، وبالتالي من المحتمل ان ترفض اليونان التوقيع على معاهدة السلام، الامر الذي قد يدفعها الى لوم فرنسا؛ لأنها لم تدعم اليونان في هذه المسألة، وعلى هذا الاساس طلب بوانكاريه من بول كامبون حث المؤتمر على مطالبة الدولة العثمانية الرجوع الى اوربا في هذه النقطة، وعندئذ الوفاق الثلاثي يبذل جهداً في مواجهة التحالف الثلاثي، وبالتالي لن تتحمل فرنسا وحلفائها مسؤولية فشل اليونانيين في تحقيق آمالهم، هذا من جهة، فضلاً عن ذلك، طلب من منه ايضاً ان يخبر السير ادورد غراي تعديل الصيغة الواردة في ملاحظته رغم صعوبة ذلك بعد ابلاغها المؤتمر، من جهة أخرى ^(٣).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.188, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 7 janvier 1913, P234.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.190, Poincaré a Paul Cambon, Londres, 8 janvier 1913, P235.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.190, Poincaré a Paul Cambon, Londres, 8 janvier 1913, P236.

ابلع سفير النمسا-المجر في جلسة اجتماع السفراء التي عقدت في التاسع من كانون الثاني ١٩١٣، موافقة حكومته على الاجراء الذي اقترحه السير غراي، وطلبت من ممثلها التوصل الى اتفاق مع السفراء المشاركين في المؤتمر ان يتخذ نهج جماعي تجاه الباب العالي، وذكر السفير الفرنسي بول كامبون أن الحكومة النمساوية تبنت صيغة بوانكاريه التي تنص: "إعلان الحكومة العثمانية تنازلها عن أدريانوبل لبلغاريا، وتسليمها الى الدول العظمى المختصة بتسوية مسألة الجزر"، اما بالنسبة لمشروع المظاهرة البحرية، اكد سفيرها ان الحكومة النمساوية ليس لديها اعتراض من حيث المبدأ، لكنه لم يشير الى القيام بتدابير فوريه، ولم تعلق الحكومة النمساوية على تسليم جزيرة ثاسوس الى بلغاريا، من جهة اخرى وافقت الحكومة الايطالية على صيغة بوانكاريه مع الاشارة الى رغبتها في محاولة تجنب المظاهرة البحرية، ولكن اذا اقتضت الضرورة الى تنفيذها، فهي تؤيد ارسال سفن حربية الى بيسيكيا ، كما انها طلبت معلومات عن عدد واهمية الوحدات البحرية التي تستعد القوى الاخرى لقيادتها في هذه النقطة، اما السفير الالمانى اوضح ان صيغة بوانكاريه هي الافضل، وارسل تعليماته الى السفير الالمانى في القسطنطينية بشكل يتماشى مع تعليمات الحكومات الاخرى، وتوسع في شروط المذكرة التي دعي سفراء القسطنطينية الى صياغتها، و اشار لبيتشوفسكي ان ملاحظات السير غراي الست لم تعد هناك حاجة للتركيز عليها^(١)، لذلك يرى بول كامبون انه من المناسب ان يتمسك بوانكاريه بصيغته مع اضافة بعض الملاحظات على غرار صيغة "احذر"، واقترح بول كامبون ايضا على السفراء في المؤتمر ان يتم تسليم الباب العالي من خلال عملية جماعية مذكرة تقوم بأعدادها الحكومات نفسها، وقد بين السفير الفرنسي ميزتين لهذا الاجراء، الاولى: سنكون على يقين من أن الآراء التي وافقت عليها حكوماتنا ، وفقا لمقترحاتنا ، سيتم التعبير عنها بوضوح ، ثانياً: يجب ألا نخفي عن أنفسنا أن سفراء الدول العظمى الست في القسطنطينية ، الذين لم يتوقعوا لعدة أشهر عن تقديم العروض المختلفة الى الباب العالي ، ربما فقدوا مصداقيتهم ، وأن اي اتصال صادر مباشرة من الحكومات ستعطي انطباعاً للباب العالي أفضل بكثير من مذكرة يكتبها الممثلين الأجانب، وبالفعل وافق المؤتمرين على هذه الاعتبارات، وكذلك تم تكليف السفير الفرنسي بمشروع إعداد مسودة مذكرة بعد موافقة المؤتمر عليها سترسل إلى جميع الحكومات

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.197, Poincaré a Paul Cambon, Londres, 9 janvier 1913, P246.

المشاركة في مؤتمر السفراء للنظر فيها، ويعتقد بول كامبون ان هذه أفضل طريقة لتأكد من اعتماد آراء بوانكاريه من قبل الدول الكبرى^(١).

أما بالنسبة للمظاهرة البحرية، فأن سفراء المانيا وايطاليا والنمسا-المجر يعترفون بهذا المبدأ، ومع ذلك، يبدو ان حكوماتهم لا تفكر في تنفيذه حتى الان، وتحدث بول كامبون في المؤتمر عن وجود ثماني سفن حربية في القسطنطينية تحمل علم الدول المشاركة في المؤتمر عدا علم النمسا لم يكن ممثلاً في مضيق البسفور، ستشكل وسيلة ضغط على الدولة العثمانية اذا لزم الامر، واذا ارسلت الدول الاوربية العظمى الست عدداً من السفن الى خليج بيسيكيا بشكل الجماعي، فسيتترك هذا الاجراء على الباب العالي انطباعاً قوياً للغاية ، وابلغ بول كامبون المجتمعين ان رئيس الوزراء بوانكاريه طلب من وزارة البحرية ارسال سفن حربية الى خليج بيسيكيا، لكن السفير الفرنسي لم يقدم معلومات عن عددها واهميتها، فطلب من بوانكاريه ان يسمح له بإبلاغ السير غراي بهذا الامر، كان المجتمعين يعتقدون انه في حالة مشاركة جميع القوى في هذه المظاهرة ، فسيكون عرض السفن في وقت واحد على الساحل العثماني ذا فائدة أكبر. قدم السفير الألماني في اجتماع السفراء مقترحاً للحكومة الالمانية يتعلق برومانيا وبلغاريا، مما جاء فيه: "أنه من الضروري ألا يتبع عمل القوى في صوفيا لصالح المطالب الرومانية النهج الجماعي تجاه الباب العالي ، بل أن يكون متزامناً"، مشيراً الى انه سيكون التدخل الودي في صوفيا على هذا الاساس، بهدف تجنب خطر الحرب، حيث ترى ان هذا المقترح يعد أكثر ملاءمة في هذه الوقت ، لاسيما وان المعلومات الواردة من رومانيا تشير الى انها تستعد للحرب، ايد السفير النمساوي والايطالي المقترح الالمانى ، اما السفير الفرنسي كان يرى انه من المستحسن التدخل بطريقة ودية في رومانيا كما هو الحال في صوفيا في الوقت نفسه، وأشار السير غراي الى انه لا احد يعترض على هذا النهج من حيث المبدأ، لكن السفير الروسي لا يجد هذا النهج مناسباً في هذا الوقت بالتحديد لان المفاوضات مستمرة بين البلدين نظراً للموقف

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.197, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 9 janvier 1913, P247.

الروماني الخطير، السفير الالمانى اصر على تبني اقتراحه الذي لم يتم رفضه او قبوله وتم الاتفاق على تقديمه الى الحكومات المشاركة في اجتماع السفراء^(١).

أما في ما يتعلق بالمسألة الصربية، اقترح السفيرين الفرنسي والروسي، والسير ادورد غراي ان صربيا ملزمة بإخلاء ساحل البحر الادرياتيكي بمجرد ان تدعوها الدول الاوربية الكبرى لذلك، بينما اصر الكونت مينسدوروف الحديث عن البانيا المستقبلية وعدم التطرق الى الساحل مطلقاً لذلك اتفق المؤتمر على ان تعلن الحكومة الصربية "انها ستكون ملزمة بإخلاء سواحل وأراضي ألبانيا بعد أن تقوم الدول العظمى بتعيين حدودها بمجرد أن تخطرهما الدول المذكورة بقرارها"، ان هذا الاتفاق كان يتمشى مع وجهة النظر الروسية، وطلب السفير الفرنسي من بوانكاريه ان يعطي رايه في ما تم تناوله بجلسة التاسع من كانون الثاني في اقرب وقت ممكن^(٢).

ارسل بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسي برقية الى سفيره في القسطنطينية في العاشر من كانون الثاني ١٩١٣، يطلب منه امرين، الاول: التوصل الى اتفاق مع السفير البريطاني في القسطنطينية قبل وصول الطرادين الفرنسيين برويكس Bruix و جورين دي لا غرافير Jurien-Gravière الى خليج بيسيكيا حتى لا تأتي السفن الفرنسية بمفردها، والثاني: عدم اعداد مذكرة بهدف تقديمها الى الباب العالي بعد ان اقترح اجتماع السفراء في لندن بصياغة مذكرة موجه الى الباب العالي وتقديمها الى الحكومات المشتركة في مؤتمر السفراء^(٣).

ارسل بوانكاريه الى سفيره في لندن في العاشر من كانون الثاني ١٩١٣، كانت رداً على برقيتيه (١٩٩) و(١٩٤)، وتضمنت عدد من النقاط الاتية:

١- اهنئكم على انتصار وجهة النظر الفرنسية، انتظر مسودة ملاحظاتك واخبرت بومبارد الذي اعطيته التعليمات وفقاً لصيغة: احذر، لم تعد هناك حاجة للتعليمات.

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.197, Paul Cambon a Poincaré Londres, 9 janvier 1913, PP247-248..

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.197, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 9 janvier 1913, PP 248-249..

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.198, Poincaré a Bompard, Paris, 10 janvier 1913, P 249.

٢- بالاتفاق مع بومبارد ، سيحضر الأدميرال قائد الطراد ليون غامبيتا، الطرادين برويكس و جورين دي لا غرافير إلى خليج بيسكا. أمرت بومبارد بالتشاور مع السفير البريطاني.

٣- أوافق على صيغة إجلاء صربيا لسواحل وأراضي البانيا ، بعد ترسيم الحدود الذي يقبله إجماع القوى. وربما يكون من الصواب الإشارة إلى الإجماع^(١).

٤- أرسل لي الوزير الفرنسي بلونديل Blondel في بوخارست برقية يظهر فيها قلقه من موقف الحكومة الرومانية، وسنقوم بالاعداد للتعبئة، وسنكون متشدين للغاية تجاه بلغاريا لذلك أعتقد أنه إذا أريد اتخاذ خطوة في صوفيا ، فيجب أن:

١- أن تكون ودية للغاية وتتألف ببساطة من مجلس تصالحي دون الإشارة إلى تنازل عن سيلستريا Silistrie .

٢- أن يتم اتخاذ نفس الخطوة في وقت واحد في بوخارست.

٥- تتطابق لغة توفيق باشا مع تلك التي تحدث إلي بها السفير العثماني رفعت باشا في باريس أمس، الذي تلقى من حكومته تعليمات ليخبرني ان التنازل عن ادريانوبل مستحيل ويتعين اعتماد نفس النهج مع جميع الدول العظمى، لكنني أتساءل ما إذا كانت الدول العثمانية لا تستغل حاليا الانقسامات في أوروبا بشأن قضية الجزر، على أي حال ، إذا لم يتم التخلي عن أدريانوبل لبلغاريا ، فإن المسألة الرومانية وقضية سالونيك ستكون عرضة لأن تكون غير قابلة للحل.

٦- أوافق على تسليم المذكرة إلى وزير خارجية السلطان في وقت واحد من قبل السفراء الفعليين والسفراء الأتراك في العواصم المختلفة.

(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.199, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 10 janvier 1913, PP 250.

٧- توقع رفعت باشا جميع الاعتراضات التي تنشأ سواء من المظاهرة البحرية او نتيجة هذه المظاهرة، قال لي ماذا ستفعل اوربا، فأنها لن تقصفنا مطلقاً، إن وجود قاربين أو ثلاثة قوارب بدلاً من واحد لن يغير أي شيء، نحن لسنا اسياذ على جيشنا، الذي لن يقبل السلام ثمناً لتنازل عن أدراونبل، أجبته بمعنى عبارة " احذر " ، ولم يصر ، ويبدو أن هناك القليل من الخداع في هذه المعارضة ،التي سوف تنمو بشكل عكسي مع قوة الاتحاد الاوربي، لذلك يبدو لي ان الشيء الاساسي هو الانضمام الى هذا النهج، مهما كان، والذي سيضمن هذا الاتحاد^(١).

قدم بول كامبون في جلسة اجتماع السفراء التي عقدت بعد ظهر يوم الجمعة الموافق العاشر من كانون الثاني ١٩١٣، مشروع المذكرة الجماعية التي طلبت منه، قبل يوم من موعد الاجتماع اعلاه، ووافقوا عليه، بالإجماع دون اجراء اي تعديل ، واعرب السفراء ان حكوماتهم على استعداد للانضمام اليه وقد نصت مسودة المذكرة على الاتي: " تلقى الموقعون ادناه سفراء النمسا- المجر وانجلترا وفرنسا وروسيا وايطاليا تعليمات من حكوماتهم بأن يقدموا الى معالي وزير خارجية جلالة السلطان، الرسالة التالية: رغبة منها في منع استئناف الاعمال القتالية تعتقد الدول العظمى أن عليها لفت انتباه الحكومة الامبراطورية العثمانية الى المسؤولية الضخمة التي ستتحملها اذا قاومت نصائحهم وحالت دون احلال السلام، اذا كان إطالة مدة الحرب سيؤدي الى شكوك حول مصير العاصمة، وربما امكانية توسع نطاق الاعمال القتالية الى مقاطعات الإمبراطورية الاسيوية، يجب ان تلوم نفسها [الدولة العثمانية] فقط، في هذه الحالة ، لن تستطيع الاعتماد على حسن نيتهم ، للحفاظ عليها من الأخطار التي ردت عنها بالفعل ، ومازال يمنعونها من ان تعرض نفسها، على أي حال، ستحتاج الحكومة الامبراطورية العثمانية ، بعد إبرام السلام ، إلى الدعم المعنوي والمادي من القوى الأوروبية العظمى من أجل اصلاح مساوئ الحرب ، وتوطيد وضعها في القسطنطينية وتعزيز الأراضي الاسيوية الشاسعة ، التي سيشكل ازدهارها القوة الاكثر فعالية. للاضطلاع بهذا العمل الضروري والقيام به ، لا يمكن لحكومة جلالة السلطان المعظم أن تعتمد بعد على الدعم الخير من القوى ، ما لم تلتزم بآرائها، المستوحاة من المصالح العامة المشتركة لأوروبا وتركيا. في ظل هذه

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.199, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 10 janvier 1913, PP 250-251.

الظروف ، تعتقد القوى الأوروبية العظمى أنه يجب عليها بشكل جماعي تجديد النصيحة للحكومة الإمبراطورية العثمانية بالموافقة على التنازل عن مدينة أديانوبل لحلفاء البلقان ومنحهم الحق في تقرير مصير جزر بحر إيجة. في مقابل هذه الامتيازات ، ستسعى هذه القوى إلى ضمان حماية مصالح المسلمين في أديانوبل واحترام المساجد أو المباني أو الممتلكات الدينية الموجودة في تلك المدينة، كما سيضمنون أن الحل الذي قدموه بشأن جزر الأرخبيل يستبعد أي تهديد لأمن تركيا"، قام السير ادوارد غراي وعلى الفور بإرسال البرقية الى جيرالد لوثر السفير البريطاني في القسطنطينية، وطلب منه التشاور مع سفراء القوى العظمى في الدولة العثمانية بهدف تسليم الوثيقة بمجرد تلقيهم التعليمات^(١). وعلى هذا الاساس، دعا بوانكاريه ايضاً السفير الفرنسي في القسطنطينية الى التشاور مع سفراء الدول العظمى بخصوص البرقية المتضمنة محتوى الرسالة المشار إليها أعلاه^(٢).

سبق ان ابلغ الوزير الفرنسي في رومانيا بوانكاريه ان وزير الخارجية الروماني ابلغ زميلي الروسي ان الحكومة الرومانية اتخذت قراراً بتعبئة الجيش الروماني ودخوله بلغاريا في حالة عدم قبول المطالب الرومانية، وقد حذر الوزير الفرنسي بوانكاريه من عدم التوصل الى حل مرضي، لان ذلك قد يؤدي بالنتيجة الى قيام الجيش الروماني بدخول بلغاريا واحتلال سليستريا^(٣)، في ظل هذه الظروف الخطرة، وصلت برقية من السفير الفرنسي في لندن الى بوانكاريه في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩١٣، تخبره ان السفير الروسي تلقى من حكومته برقية تضمنت قرار الحكومة الرومانية بالتخلي في الوقت الراهن عن نشاطها العسكري في الاراضي البلغارية، من جانب اخر ابلغ دانييف السفير الفرنسي رغبته في عقد الاجتماع الختامي للمؤتمر يوم الاثنين المقبل ووقف المحادثات حول مسألة اديانوبل، فأوضح له بول كامبون ان هذا الموقف يدل على عدم الحكمة لأنه لم يتم تسوية الخلاف مع بلغاريا، فضلاً عن ذلك، أن المفاوضات بينه وبين الروماني تيك جونزك يجب أن تستمر في لندن، ولا بد من وضع حد

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.204, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 10 janvier 1913, PP 254-255.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.206, Poincaré a Paul Cambon, Paris, 11 janvier 1913, P 257.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.297, Blondel a Poincaré, Bucarest, 9 janvier 1913, PP 245-246.

للجدل غير المبرر حول الكلام الذي يفسر بأشكال مختلفة، وأشار بول كامبون ان رسائل بوانكاريه وضعت الامور في نصابها الصحيح، وأنه من مصلحة بلغاريا ترك مسؤولية قطيعة المؤتمر للدولة العثمانية، من جهة اخرى، التقى بينكيدورف السفير الروسي بالجنرال البلغاري بابريكوف Paprikoff ، الذي جاء الى لندن ليعلن عزمه على مقاطعة المؤتمر، وقد ابدى الاول ملاحظات مماثلة للسفير الفرنسي، ووضح بول كامبون لبوانكاريه ان الممثلين الاتراك كانت لديهم اوامر بمغادرة لندن، اذا لم تبدأ المحادثات على اساس الابقاء على ادرانوبل تحت سيادة السلطان العثماني ، وقد اعرب بول كامبون عن توقعه لمسار الاحداث بالقول: "ولذلك يمكننا أن نتوقع حدوث تفكك في غضون بضعة أيام ، ولكن من المهم حل المشكلة البلغارية الرومانية بحلول ذلك الوقت"^(١).

في اجتماع السفراء المنعقد في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩١٣، اعلن جميع السفراء حكوماتهم وافقت على ارسال مسودة مذكرة الى القائم بالأعمال الصربي في لندن، لمعرفة تصريحاته بخصوص نية حكومته اخلاء البانيا بعد ابرام السلام، وابلغ السفير الفرنسي السفراء في الاجتماع رغبة وزير الخارجية الفرنسي ان تتضمن مذكرة السفراء اجماع الدول الكبرى على تحديد الحدود الالبانية، وأشار السفير الايطالي ماركيز امبريالي ان هذا التحديد يجب ان يكون بالإجماع، وقد ايد السفراء رأيه، لكنهم اضافوا ان عليهم استشارة حكوماتهم من اجل اجراء تعديل مسودة المذكرة المعنية ، وأشار بول كامبون الى عدم اصراره على تعديل مسودة المذكرة.

أما في ما يتعلق بمشروع المذكرة الجماعية التي سترسل الى الباب العالي ، اوضح سفير النمسا-المجر ان حكومته وافقت عليها، وان الكونت بيرشتولد لن يرفض اي مشروع مذكرة تقدم اليه، من اجل اعطاء الباب العالي انطباعاً بعدم وجود خلاف بين الدول الكبرى، السفير الالمانى ذكر ان حكومته وافقت على مشروع المذكرة باستثناء مطالبته بالقيام بتعديلين طفيفين ليس لهما أهمية تذكر حسب قول بول كامبون، وقد أشار الأخير إلى عدم إصراره على إجراء أي التعديل على المذكرة^(٢)، أما السفير الإيطالي وافق على التعديلات التي اقترحتها الحكومة

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.207, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 11 janvier 1913, P258.

^(٢) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.214, Paul Cambon a Poincaré, Londres, 13 janvier 1913, P 265.

الألمانية ، بينما لم يعترض السفير الروسي والسير غراي على اجراء تعديل على مسودة المذكرة مع تأكيدهما على الاسراع بهذا اجراء .

أما بخصوص المظاهرة البحرية، فأعرب السفير الالمانى ان حكومته ترى صعوبة كبيرة في استخدام وسيلة الضغط هذه، وأشار الى احتمالية رفض الباب العالي المرور عبر مضيق الدردنيل، وصعوبة الحصول على مرشدين للسفن ، ومبدأ الحياد الذي سينتهك بإرسال قوات بحرية إلى القسطنطينية رغم معارضة الحكومة العثمانية، لذلك فإن حكومته ترفض القيام بهذه المظاهرة البحرية، اما بالنسبة الى سفيري النمسا - المجر وإيطاليا اكدا ان حكومتهما ليس لديهما اي اعتراض من حيث المبدأ، لكنهما لم تتوصلا الى قرار بشأن ذلك.

وفي الاجتماع أثار السير إي. جراي مسألة إرسال سفن حربية إلى خليج بيسيك. ذكر إنه في حالة استئناف الأعمال القتالية ، وعبر البلغار شاتالديا وساروا إلى القسطنطينية، إذا اندلعت الاضطرابات في هذه المدينة، وتمت الإطاحة بالحكومة نتيجة لانتفاضة عسكرية، إذا تعرضت أرواح وممتلكات مواطنينا للتهديد ، كان من الضروري إرسال قوات كبيرة إلى القرن الذهبي وكإجراء احترازي كان من المستحسن الاحتفاظ بأسطول دولي في خليج بيسيك عند مدخل الدردنيل يكون جاهز لأي حدث، وأضاف أن هذه لم تعد مظاهرة بحرية، بل هي إجراء احترازي في حالة وقوع أحداث خطيرة. فرد السفير الفرنسي على السفير الالمانى الذي اشار الى ان الاسطول الدولي لن يستطيع الدخول إلى مضيق الدردنيل من دون الحصول على اذن من الباب العالي، ان الامر يتعلق بالتنبؤ بحصول اضطرابات اما بسبب عدوان خارجي او حالة تمرد داخلي، حيث لن تكون هناك حكومة في القسطنطينية، في هذه الحالة يستطيع قادة سفننا الحربية ان يتوصلوا الى اتفاق مع قادة القلاع التركية لدخول بحر مرمرة. أما السفير الروسي فأشار إلى أن روسيا تنتظر بعين الاسف عن تخلي الدول الكبرى عن المظاهرة البحرية^(١)، وان روسيا تحتفظ بحرية التصرف بشأن هذه القضية في هذه المرحلة. ومع ذلك، فقد ربط نفسه ، كما فعل جميع السفراء، باقتراح السير غراي: "ويطلب الاجتماع من الحكومات للإفصاح عن آرائها بشأن النصيحة المقدمة لها في ٧ كانون الثاني بشأن إرسال سفن حربية إلى خليج بيسيك

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.214, Paul Cambon a Poincar, Londres, 13 janvier 1913, P 266.

بهدف استئناف القتال والاضطرابات المحتملة التي قد تهدد حياة مواطنيها وممتلكاتهم وتؤدي إلى تسوية المصالح الأوروبية في القسطنطينية"، من جهة أخرى، اصر السفير الفرنسي على وجود السفن الحربية لجميع القوى الكبرى في خليج بيسك، فأن عدم مشاركة دولة واحدة من القوى العظمى في المظاهرة البحرية يعد علامة على حدوث خلاف، بينها، وقد تكون عواقبه مؤسفة للغاية. وقد تحدث السير ادوارد غراي عن محادثته مع دانييف، وطلب الأخير منه ان يتزامن النهج الجماعي تجاه الباب العالي مع إعلان انتهاء الهدنة ، بدت له هذه المصادفة وكأنها تترك انطباعاً قوياً لدى الأتراك، لكن السفراء كانوا يرون جميعهم أنه لا يمكنهم إخضاع أفعالهم لرغبة الحكومة البلغارية ، أو التوصل إلى اتفاق معها بهدف ترهيب الأتراك. السفير الفرنسي ذكر انه أبلغ جلسة المؤتمر بالتصريحات التي تلقاها من تيك جونزكو والسيد ميسو، من جهة أخرى، أبلغ الكونت بينكندورف المجتمعين في المؤتمر بالتصريحات التي تخص دانييف، والبرقية التي وصلت من بطرسبورغ بشأن الاستجابة لطلب الحكومتين الرومانية والبلغارية للتوسط فيما بينهما^(١).

أرسل السير غراي برقية الى الوزير البريطاني في صوفيا لتوصية الحكومة البلغارية بإعطاء دانييف المندوب البلغاري في لندن موقفاً تصالحياً، وإذا لم يجلب المندوب البلغاري في لندن الكثير من النوايا الحسنة في علاقاته مع السيد تاك جونييسكو، فإن جهود الحكومة البريطانية في بوخارست تكون عديمة الفائدة، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية وزيرها في بوخارست بهذه الرسالة، وأمرته بالتحدث مع الحكومة الرومانية باتجاه المصالحة، والانطباع العام الذي ظهر من جميع المعلومات التي تبادلناها هو أن انفراج الأوضاع بدأ يحدث بين بوخارست وصوفيا. في هذه الجلسة ذكر السفير الفرنسي ان السفير الالمانى في الاجتماع تناول قضية مصالح حاملي السندات العثمانية، والتي طلب بوانكاريه استبعادها من مناقشة المؤتمر، على اعتبار ان هناك لجنة دولية مختصة في باريس تهتم بهذه القضية، فكان رد السفير الفرنسي بهذا الاتجاه في الاجتماع، لكن السفير الالمانى قال ان الاطراف المعنية حثت وبشدة حكومته في الحصول على اعلان مبادئ يشير إلى نية الدول الاوربية الكبرى أن تطلب إدراج بند يهدف إلى

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.214, Paul Cambon a Poincar, Londres, 13 janvier 1913, P 267.

حماية المصالح المالية لدائني الباب العالي، عند إبرام معاهدة سلام ، السفير الفرنسي رد على ذلك، انه لم يكن ضرورياً اثاره مثل هذا النوع من الاسئلة في الاجتماع، لان التعامل معه يتم من قبل اللجنة الدولية في باريس، كانت إجابة السفير الالمانى: " ان طلب حكومته لا يتناقض مع مهام لجنة باريس، وان هذه اللجنة مسؤولة عن دراسة تفاصيل لائحة مالية، لكن الإعلان المبدئي الذي طلبه منا أن نقترحه على حكوماتنا لم يكن سوى تأكيد عام لحق الحائزين في الحصول على السندات من المالكين الجدد لتركيا الأوروبية"، ثم وزع السفير الالمانى مذكرة في الجلسة تضمنت الاقتراح الالمانى، والذي احواله السفراء الى حكوماتهم من دون دراسة، وأخبر السير ادوارد السفير الفرنسي انه سيتم معالجة قضية البلقان في وقت قريب، اي بعد حل الاسئلة التي طرحتها رومانيا وتسوية مؤتمر المندوبين ، وتم تأجيل الجلسة حتى يوم الاربعاء الموافق الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١٣^(١).

أبلغ السفير الفرنسي في القسطنطينية بوانكاريه في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، ان الحكومة العثمانية تدرس جمع رجال الدولة والشخصيات السياسية للامبراطورية في مجلس كبير لشرح الوضع الداخلي والخارجي والتشاور بشأن السياسة التي سيتم تبنيها، هذا المجلس سيضم جميع اعضاء مجلس الشيوخ ، ولن يقل عددهم عن مائة عضو، واخبر وزير خارجية الدولة العثمانية السفير الفرنسي ان الحكومة

^(١) تضمن الاقتراح الالمانى في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩١٣، التالي:

اولاً: حقوق اصحاب الدين العام للإمبراطورية العثمانية في الايرادات التي خصصت كضمانات محددة في خدمة القروض الخارجية المختلفة ، وعلى المدينين القصير والطويل الاجل على حد سواء، ستتم حماية هذه الخدمات بشكل كامل في الأراضي التي حصلت عليها دول البلقان ، سواء كانت تدار من قبل مجلس إدارة الدين العام العثماني أم لا.

ثانياً: يتعين على دول البلقان ، التي تنتقل اليها الأراضي العثمانية ، أن تتحمل جزءاً من الدين العام المذكور أعلاه للدولة العثمانية ، إما من خلال دفع رسوم اشتراك سنوية لخدمات القروض المختلفة، أو عن طريق سداد حصة رأس المال بسبب ديون الدولة العثمانية.

ثالثاً: يتحدد نصيب دول البلقان من الدين العام للإمبراطورية العثمانية على أساس النسبة المسجلة للسنة المالية ١٣٢٧ (١٤/١ آذار/مارس ١٩١١ - ٢٩ شباط ١٩١٢) بين إيرادات الدولة من الأراضي المتخلى عنها وجميع إيرادات الدولة للإمبراطورية العثمانية.

العثمانية ترى ضرورة معرفة شعور الامة حيال استمرار المفاوضات او استئناف الاعمال القتالية، وذكر ايضاً ان السير غراي كان قد طلب من الحكومة العثمانية بضعة ايام لمواصلة جهوده مع الحلفاء لحملهم على التخلي عن ادرانوبل والجزر، وعليه غدا يبلغنا بنتائج اجراءاته، في حالة ان تكون النتيجة سلبية، سنقوم بدعوة الشخصيات البارزة في ظل غياب البرلمان، السفير الفرنسي في حديثه مع الصدر الاعظم اشار الى خطورة الاعتماد على مجلس غير مفوض بشأن قضية كبرى مثل السلام او الحرب التي تقع ضمن الصلاحيات السيادية للسلطان بموجب الدستور، وليس من المناسب ايضاً ان تحاول الحكومة العثمانية التوصل من المسؤولية في التوصل الى حل مؤقت في اجتماع تكون قراراته عشوائية ولا تعطي مصداقية ولا ضمانات بحجة تنوير الامة، وعلى هذا الاساس، تنبأ السفير الفرنسي بأن المجلس المشار اليه سيصوت لاستمرار المقاومة التي يطالب بها الرأي العام والجيش في الوقت الراهن، لذلك يقول السفير الفرنسي اوضحت للصدر الاعظم ضرورة توقيع اتفاقية السلام وفقاً للشروط التي اوضحتها له الدول الكبرى والتي سبق أن ابلغته بها. وأضاف السفير الفرنسي ان كامل باشا اشتكى من سياسة اوربا تجاه الدولة العثمانية، فهو يرى ان جميع خطواتها موجهة نحو القسطنطينية، في حين لم تخاطب بلغاريا ابدا^(١)، وفي الوقت نفسه، أعرب عن أسفه الشديد للموقف العدائي للصحافة الفرنسية وللسياسة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية نفسها ، التي ، حسب قوله ، تأخذ زمام المبادرة في جميع المقترحات غير المواتية لتركيا، وجعلت من نفسه نصير مطالبات الحلفاء في الجزر وكذلك في أندريونبل، مؤكداً : " ان هذه رأياً عاماً في القسطنطينية ويشير قدراً كبيراً من العداء ضدنا"، لقد توصل الصدر الاعظم إلى نتيجة مفادها أنه إذا أرادت القوى أن تستسلم تركيا ، فلا يكفي أن تسدي لها المشورة ؛ وعليهم أن يصوغوا قراراً واضحاً وأن يخطروها بذلك بطريقة تجعل من الواضح أنه من المستحيل الوقوف في وجه أوروبا بأسرها. وأشار السفير الفرنسي ايضاً انه من المؤسف أن الحكومة الألمانية تحاول إضعاف المذكرة الجماعية التي يجب أن نسلمها إلى الباب العالي والتأخير في

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.215, Bompard a Poincar, Constantinople, 14 janvier 1913, P 269.

تسليمها، وهذا ما أعلنته الصحافة منذ أسبوع ، سيؤدي إلى مزيد من التقليل من فعاليتها بالكشف عن الصعوبة التي تواجهها الدول الكبرى في الاتفاق على تعديل بسيط^(١).

وصلت الى وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة تتضمن ملاحظة من السفارة الروسية في باريس في السادس عشر من كانون الثاني تفيد بأن السفير الروسي دي جيرس في القسطنطينية ابلاغها، ان مجلس الوزراء العثماني ناقش في جلسته المنعقدة في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩١٣، مسألة تسليم المذكرة الجماعية من قبل القوى العظمى، التي كان من المنتظر توقيعها في اليوم التالي، الا ان مجلس الوزراء العثماني رفض مقترح التنازل عن ادرنة والجزر، وعندما طلب شيخ الاسلام رأي كل وزير في مجلس الوزراء العثماني بشأن موضوع الحرب والسلام، كان رأي الغالبية منهم يميل الى السلام وفي مقدمتهم وزير الحرب ناظم باشا، أشارت السفارة الروسية في باريس ان دي جيرس يستطيع أن ينقل في رسالة سرية للغاية، أن أحد الوزراء العثمانيين من مؤيدي السلام، مقتنع بالحاجة الملحة لخطوة من جانب القوى العظمى لصالح السلام^(٢)، كما قرر المجلس العثماني وضع قائمة من مائة شخص بارز يتم استدعاؤهم الى اجتماع استثنائي لمناقشة الموقف الذي يجب اعتماده، وفي ظل هذه الظروف يعتقد السيد سارونوف أن اللحظة النفسية قد حان لممارسة ضغط نشط على الباب العالي، وفي حالة تعذر الاتحاد المنشود لجميع القوى العظمى، فإن الحكومة الروسية مقتنعة بأن التحرك المشترك لروسيا وفرنسا وبريطانيا سيكون كافياً للحصول على موافقة الدولة العثمانية، يرى سارونوف أنه في ضوء التضامن الوثيق بين دول الوفاق الثلاثي الذي ظهر في الأيام الأخيرة، سيكون من المرغوب فيه أن تؤكد دول الوفاق الثلاثي اتحادها، وفي ظل الظروف الحاضرة سيكون تأثيره مفيداً، من خلال التوصية بوسائل قوية، يتم إقناع الدولة العثمانية بتحقيق نتيجة إيجابية من دون اللجوء إلى القوة، على العكس من ذلك، فإن حالة الشك التي ستحصل بعد استئناف الحرب، يمكن أن تصبح مصدرًا لمضاعفات خطيرة، والتي سيكون من الصعب على روسيا أن تغض الطرف عنها، وعلى

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.215, Bompard a Poincar, Constantinople, 14 janvier 1913, P 267.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.222, Note de L'Ambassade de Russie, Paris, 16 janvier 1913, P 284.

هذا الاساس سيكون وزير الخارجية الروسي حريصاً جداً على معرفة رأي بوانكاريه في هذه المسألة^(١).

المقترح الذي طرحه سazanوف والخاص بالتحرك المشترك لدول الوفاق الثلاثي واجه معارضة من بوانكاريه بسبب الاعتبارات التي قدمها بومبارد السفير الفرنسي في القسطنطينية، والاعتراضات التي أثارها وزير الخارجية البريطاني، وطلب وزير الخارجية الفرنسية من سفيره في سانت بطرسبوغ توضيح ذلك لسazanوف في برقيته المؤرخة في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩١٣، معللاً ذلك ان الظروف الحالية لا تسمح بهذا التحرك المنفصل للوفاق الثلاثي في القسطنطينية، وأن فرنسا تسعى باستمرار وباهتمام كبير من اجل الحفاظ على وحدة وجهات النظر الوثيقة مع قوى الحلفاء، ولهذا السبب لديها أمل قوي في ان تمنع روسيا من أي مبادرة يمكن ان تعرض سياسات التحالف للخطر^(٢).

أبدى السفير الفرنسي في القسطنطينية من خلال البرقية التي بعثها الى بوانكاريه في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، قلقه من تصرف الحكومة الالمانية التي لم تبعث بتعليماتها بخصوص المذكرة الجماعية الى البارون دي فانجينهايم de Wangenheim السفير الالمانى في الدولة العثمانية حسب ما ذكر الأخير، لذلك تأخر تسليمها الى الباب العالي، موضحاً انه لا يعرف سبب هذا التأخير، وان الالمان نشروا إشاعة مفادها أن مجلس الوزراء الالمانى غير راغب في قبول صياغة السفراء في لندن وأنه إجراء عليها تعديل لصالح تركيا، بطريقة لن تشكل المذكرة بأي حال شكلاً من اشكال الضغط على حكومة الإمبراطورية العثمانية، وانهم أحبطوا مشروع مظاهرة بحرية اقترحتها فرنسا وروسيا، ويحاول الالمان ان يظهروا من خلال هذا التصرف انهم يدافعون عن المصالح العثمانية، وحسب ما وصف السفير الفرنسي ذلك بقوله: "باختصار ، هم يمثلون ألمانيا، كدرع لتركيا ضد التزامات القوى الأخرى، وخاصة دول الوفاق الثلاثي"، اما فيما يتعلق بقضية الجزر يقول بومبارد: "ترتبط إيطاليا بألمانيا في مسألة الجزر،

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.222, Note de L'Ambassade de Russie, Paris, 16 janvier 1913, P 285.

⁽²⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.232, Le Ministre des Affaires Étrangères a Georges Louis, No:232, Paris, 18 janvier 1913, P 294.

بوصفهما كمدافعين عن المصالح التركية^(١). من جهة اخرى، حذر السفير الفرنسي في القسطنطينية بوانكاريه في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، من قبول اقتراح وزير الخارجية الروسي الذي عرضه على الحكومتين الفرنسية والبريطانية، ومفاده ممارسة اجراءات صارمة على الدولة العثمانية بهدف التوقيع على اتفاقية السلام، ان هذا الضغط سيكون له اثر سلبي، لأنه يدل على انقسام الدول الاوربية الكبرى، مما يعزز فكرة المقاومة في الدولة العثمانية^(٢). ومع ذلك، تم تقديم المقترح الروسي بموافقة سفراء الوفاق الثلاثي الى السير ادورد غراي بوساطة السفير الروسي في لندن ، ولكن الاخير عد هذا الاجراء المنفصل ضاراً ، لأنه يعطي انطباعا للعثمانيين بوجود خلاف بين القوى الكبرى ولن يتقاعسوا عن الافادة منه، وهو يعتقد أن هذا ليس ضروريًا لأن سفراء القوى العظمى يمكنهم العمل بشكل منفصل نحو السلام^(٣).

تلقى السفير الألماني تعليمات من حكومته بشأن المذكرة الجماعية في صباح يوم الجمعة السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، تم تسليمها إلى وزير الخارجية العثماني اليوم ذاته ، من قبل السفير النمساوي ، عميد السلك الدبلوماسي، بمساعدة سفراء الدول الخمس الأخرى، وذكر انه سيرد في غضون فترة زمنية قصيرة جداً. والمذكرة التي قدمناها هي المذكرة التي وضعت في لندن مع التعديلات التي أدخلتها الحكومة الألمانية^(٤).

ابلع الوزير الفرنسي ديسكوس في بلغراد بوانكاريه في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، ان رئيس الوزراء الصربي باتشيتش اخبره أن دول البلقان الأربع وافقت على انتظار تدخل القوى الكبرى في القسطنطينية، ورد الباب العالي على مقترحها، ولن يقرر البلقانيون ما إذا كانوا سيشجبون الهدنة ويستأنفون الأعمال القتالية عند انتهاء

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.223, Bompard a Poincare ,Constantinople, 17 janvier 1913, PP 285-286.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.224, Bompard a Poincare, Constantinople, 17 janvier 1913, P 286.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.226, Bompard a Poincare, Constantinople, 17 janvier 1913, P 287.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.226, Bompard a Poincare, Constantinople, 17 janvier 1913, P 287.

الموعد النهائي لها إلا بعد تشاورهم بشأن الرد المعني، وأضاف أنهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم ملتزمين بدعم مطالب بلغاريا^(١).

يظهر بعد أن أعلنت الدولة العثمانية عن استعدادها لوقف القتال مع دول البلقان أن الدول الأوروبية الكبرى نجحت في جعل الحرب البلقانية أن تتخذ طابعاً إقليمياً بهدف التوصل إلى تسوية لحل النزاع بين دول العصبة البلقانية والدولة العثمانية بما ينسجم مع مصالح الدول الكبرى، وعلى أساس ذلك أخذت هذه الدول على عاتقها بذل الجهود من أجل تحقيق السلام.

^(١) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.227, Descos a Poincar, 17 janvier 1913, PP 287-288.

المبحث الاول

السياسة الفرنسية الخارجية قبيل الحرب العالمية الاولى

اولاً: تولي بوانكاريه رئاسة الجمهورية الفرنسية:

بعد إعلان الرئيس الفرنسي فاليريير عدم نيته الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية في الانتخابات التي ستجري في كانون الثاني ١٩١٣، لم يكن ريمون بوانكاريه يرغب بالترشح لمنصب الرئاسة مبنياً، لأحد اصدقائه السياسيين، انه لن يكون مرشحاً " تحت أي ظرف من الظروف"، لذلك حث زعيم الحزب الراديكالي ليون بورجوا Bourgeois Leon على ان يرشح نفسه لهذا المنصب ^(١)، ويعود ذلك لثلاثة أسباب رئيسة، الاول: كونه مرشحاً توحدي يؤيده الاطراف السياسية الفرنسية كافة التي يتنافس مرشحيها على كرسي الرئاسة، ثانياً: يعد السياسي الاكبر سناً بينهم، إلا أنه رفض ذلك بدواعي صحية ^(٢)، وثالثاً: كان لديه انطباع أن كليمنصو سيقود مؤامرة ضد ترشيحه ^(٣).

قرر بوانكاريه الترشح إلى منصب رئاسة الجمهورية في السادس والعشرين من كانون الاول ١٩١٢، على أثر زيارة قام بها الصديقين ميلران Millerand ، وموريس برنارد Maurice Bernard ، إلى منزله الكائن في شارع دو كوماندا دات du Commandant ^(٤)، وعلى هذا الأساس، سمح بوانكاريه لأصدقائه المتحمسين لترشيحه بتقديم مذكرة إلى وكالة أنباء هافاس Agence Havas الفرنسية ، والتي أشار فيها بحسب ما ورد في مذكراته " انه بعد جهودهم المتجددة، منحتهم قبولي" ^(٥) .

أعربت الصحف الصادرة في باريس منذ اليوم الأول عن موافقتها بالإجماع تقريباً، وقد عبرت صحيفة لورور L'Aurore ، عن هذه الموافقة بالقول: "يبدو أن ترشيح السيد بوانكاريه

(1) P.B.Gheusi, Cinquante ans de Carnets (1927), (Plon, 1980), P.205.

(2) J. F.V.Keiger, Raymond Poincare, , Op.Cit, P.145.

(3) M. Pierre, Op.Cit, p.297.

(4) J. F.V.Keiger, Raymond Poincare, Op.Cit, P.146.

(5) Raymond Poincaré, Service de la France - Neuf Années de Souvenirs – (L'Europe Sous les Armes 1913), Tome, III, (Plon – nourrit, 1926), P38.

حدث وطني حقيقي". وقد اوضحت الصحافة الفرنسية أن المقاطعات كانت راضية كل الرضا عن قرار الترشح الذي اتخذه بوانكاريه: "انتخب السيد بوانكاريه، من الموافقة على السياسة الخارجية التي اتبعت لمدة عام"، أيد الجميع الترشح، باستثناء الراديكاليين^(١). لقد اعترف غالبية الفرنسيين بنزاهته وذكائه وكفاءته المالية وضميره المهني الحي، وبفضل خبرته التي اكتسبها خلال - توليه رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية - في مجال الدفاع والعلاقات الدولية، كان لديه كل ما يتوقعه المرء من رجل الدولة^(٢).

لم يكن بوانكاريه مقتنعاً بالترشيح؛ لأنه رأى عن كثب رؤساء الجمهورية، وكان يعلم أنهم لا يملكون سلطة حقيقية، ولا حياة نشطة^(٣)، على الرغم من ذلك، كانت القوانين الدستورية الثلاث التي يطلق عليها دستور عام ١٨٧٥، منحت رئيس الجمهورية الفرنسية صلاحيات مهمة منها: توليه قيادة القوات المسلحة، وتعيينه الشخصيات العسكرية والمدنية في جميع مناصب الدولة، بما في ذلك السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد السفراء والمبعوثين الأجانب المعتمدين لديه، له سلطة التفاوض والمصادقة على المعاهدات، وممارسة حق العفو بصفة فردية، حل مجلس النواب، كما يعطي الدستور رئيس الجمهورية صلاحية تعيين رئيس الوزراء والتأثير على الأخير بشكل خاص في اختيار وزير الحرب وزير الخارجية الذي كان بوانكاريه يرغب في ضمان استمراريتها على النهج نفسه الذي تبناه اثناء مدة رئاسته مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية، ويحق أيضاً لرئيس الجمهورية رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء، والمجلس الاعلى للقوات المسلحة منذ عام ١٩١٢، استطاع بوانكاريه أن يستفيد من هذه الصلاحيات في تعزيز السلطة التنفيذية وجعلها وسيلة في ترسيخ الوحدة الوطنية للشعب الفرنسي، وبرر قبول الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية في حرصه على مراقبة السياسة الفرنسية الخارجية، كما صرح بذلك أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عقب الانتخابات الرئاسية قائلاً: "سأظل الحارس الأمين على الدستور والقانون، وسأبقي مصالح دفاعنا الوطني بعيدة عن اي اعتداء وبالاتفاق مع الوزراء المسؤولين سأهتم بوحدة سياستنا الخارجية"، ويذكر الكاتب الانكليزي كيجر ان الأهم من هذا، إن بوانكاريه برر في مذكراته وجود دور سياسي كبير للرئيس على أساس أن السلطة الأخلاقية

(1) M. Pierre, Op.Cit, p.296.

(2) Roger.Martin du Gard, Oeures Completes, Tome.II, (Cllimard, 1955), P.135

(3) M.Pierre Op.Cit, p.297.

للمنصب تتجاوز الواجب الدستوري المتمثل في البقاء فوق السياسة الحزبية والعمل السياسي المباشر^(١).

ترشح لمنصب رئاسة الجمهورية إلى جانب بوانكاريه أيضاً، كل من بول ديشانيل Paul Deschanel رئيس مجلس النواب، وأنتونين ديبوست Antonin Dubost نظيره في مجلس الشيوخ، والكسندر ريبوت Alexandr Ribo ، وتنافس معه المرشح جولز بامز الذي يشغل منصب وزير الزراعة في حكومة بوانكاريه^(٢) ويحظى بدعم الراديكاليين، وقد عارض بوانكاريه بسبب تصويته على قانون التمثيل النسبي، وقيادة ما عدّ سياسة داخلية مناهضة للراديكاليين عندما تولى رئاسة الوزراء قبل عام، واتهم بالحصول على دعم من الجماعات المناهضة للجمهورية بشكل خاص وخيانة الحزب الجمهوري. وهاجمه الراديكالي كليمنصو، واصفاً إياه، بأنه " زعيم حركة بولانجيه جديدة " مطالباً بالتصويت ضد بوانكاريه قائلاً: "نحن بحاجة لرئيس يتحدث بشكل عقلي ودستوري، جمهوري!، ولنصوت جميعاً دون تردد ضد بوانكاريه، الذي لا يتمتع بشخصية أكثر من بولانجر ولن يكون له أبدا العدد نفسه الذي يتمتع به راتابويل "، بوصفه كان يحلم بفرض قوته المتغطرسة وحلّه، واحتقاره للدستور بتعالى، واخذ كايو وكليمنصو وديشانيل وأصدقاؤهم في الأروقة، يوضحون للجمهوريين الخطر الذي كان النظام فيه، وخيانة بوانكاريه المحتملة للعلمانية، وإحجائه عن إجراء إصلاحات مالية واجتماعية^(٣).

أما بالنسبة للكاثوليك، فقد قاد جوزيف كايو بشكل خاص، والصحف الراديكالية حملة ضد بوانكاريه بهدف تشويه سمعته والحيلولة دون حصوله على دعم اليمين الكاثوليكي، لذلك اتهمته بأنه لم يتزوج من السيدة هنرييت في الكنيسة، وأنها مطلقة ومتروجة بموجب القانون المدني، وأكثر من ذلك كان سلوكها موضع شك، وأنه على أي حال، بعد أن تزوجت من مغامر أمريكي ، لا يمكنها أن تصبح "السيدة الاولى لفرنسا" وأثارت الصحافة الفرنسية ومنها صحيفتي لوأوفير L'Oeuvre ، ولوكليير L'Eclair ، تساؤلات عن مدى ملائمة المطلقة، لتصبح سيدة

(1) K. J. F.V. Op.Cit, Raymond Poincare, P.146.

(2) Joseph Caillaux, Mes Memoires, Tome. III , Clairvoyance et force d'âme dans les épreuves 1912 - 1930, Plon, Paris, 1947, P.28؛ George suarez , La vie Orgueilleuse de Clemenceau, (Les Editions France, France, 1930), p.425.

(3) M.Pierre, Op.Cit, pp.297-299.

فرنسا الأولى، وما إذا كان للنواب الكاثوليك الحق في التصويت لمرشح لم يكن متزوجاً بشكل صحيح، تعد هذه الحملة استمراراً للحملة التي بدأها الراديكاليون لثني بوانكاريه عن الترشح للانتخابات الرئاسية، والتي سبق أن علق عليها في مذكراته: "إن المتطرفين يشنون حملة بغیضة في الاروقة ضد هنرييت ويعتقدون أنهم قادرون على تثبيط عزيمة بقذفهم"، معبراً عن تصميمه وقوة ارادته بالقول "هذا القذف يعذب، لكن يجبرني على البقاء مرشحاً مهما حدث"^(١)، سرعان ما أخذ يهمس في المجموعات اليسارية ان الكاثوليك لن يكونوا قادرين على التصويت لبوانكاريه، نتيجة ما سببته هذه الحملة، فحاول ان يخفف من وطئتها، لذلك بادرة إلى استدعاء البرت دي مون Albert de Mun مؤسس تيار الكاثوليكية الاجتماعية، وسيموند Simond رئيس صحيفة أيكو دي باريس L'Écho de Paris ، وآرثر ماير Arthur Meyer رئيس صحيفة كولواز Le Gaulois ، وأخبرهم حالته الزوجية بنفسه، قائلاً: "لست متزوجاً في الكنيسة، ولا يمكنني عقد زواج ديني، لا تعرف زوجتي في الواقع ما اذا كان زوجها الاول ميتاً ام على قيد الحياة... لقد حرصت على اعلان ذلك لكم بصدق، الان افعل ما تريد في صحفك وبين اصدقائك"، كان لهذه الخطوة التي قام بها بوانكاريه أثرها على البرت دي مون، مما ساهم في مضاعفة احترامه للأول وتطورت علاقتهما إلى صداقة، ويرجع اليه الفضل بشكل اساسي في ان اليمين يحافظون على ثقتهم ودعمهم لبوانكاريه على الرغم من حالته الاجتماعية وعلمانيته^(٢).

دعا كليمنصو الجمهوريين إلى اجتماع تحضير في الكنيسة المغلقة بقصر لوكسمبرغ خلال يومي الخامس عشر والسادس عشر من كانون الثاني ١٩١٣، أي قبل انتخاب رئيس جديد للبلاد، تجتمع فيه المجموعات الجمهورية في المجلسين (النواب، الشيوخ) لتسمية مرشحها المشترك عن طريق التصويت في اجتماع فرساي، وهذا العرف لا ينص عليه الدستور،، لكن هذه الانتخابات التمهيدية، تهدف إلى منع المحافظين من التأثير على نتيجة مرشح جمهوري ضد آخر^(٣).

(1) M. Pierre, Op. Cit, p299 ; K. J. F. V, Raymond Poincaré, P.147-148.

(2) P. Farnand, Raymond Poincaré chez lui, au Parlement, au Palais, (Bernard Grasset, Paris, 1936), P389.

(3) V. George, Poincaré, (Éditeur : Perrin, 2017), P.260.

اجريت الانتخابات التمهيدية، لأعضاء مجلس النواب والشيخ الذين ينتمون إلى المجموعات اليسارية، وقد وصف بوانكاريه أجواء هذه الانتخابات في مذكراته بقوله: "كانت رياح الكراهية تهب على صناديق الاقتراع" في الجولة الاولى توزعت الاصوات من أصل (٦٣٤) ناخباً على النحو التالي: حصل بوانكاريه على المرتبة الاولى بـ (١٨٠) صوتاً، مقابل حصول بامز (١٤٧) صوتاً، ودوبوست (١٠٧) صوتاً، وحصل ديشانيل (٨٣)، والكسندر ربوت (٥٢) صوتاً، وجان دوبوي (٢٢) صوتاً، وديلكاسيه (٧) صوتاً، وجرى تنظيم جولة ثانية حصل فيها بامز (٢٨٣) صوتاً، مستفيداً من انسحاب دوبوست، مقابل حصول بوانكاريه (٢٧٢) صوتاً^(١)، وفي الجولة الثالثة لتصويت توسعت الفجوة في عدد الاصوات بين بامز الذي حصل (٣٢٣) صوتاً، وبوانكاريه الذي حصل على (٣٠٩)، الا ان بوانكاريه لم ينسحب مدعياً ان بامز لا يزال ليس لديه اغلبيه مطلقة، لذلك ذهب وفد برئاسة كليمنصو وكايو وكومبس إلى وزارة الخارجية لغرض مطالبة بوانكاريه بسحب ترشيحه من الانتخابات الرئاسية التي ستجري في فرساي في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، الا ان بوانكاريه رفض الطلب "انا آسف لأنني لا اتمكن من تلبية رغبتك... السيد بامز جزء من حكومتي، لم يكن في خلاف سياسي معي قط. انا لا اقبل ان ينظر اليه على انه جمهوري اكثر مني، نهجنا لا يشكل تهديداً... لقد فكرت واتخذت قراري... لذلك سأظل مرشحاً" فسأله كليمنصو هل هذه كلمتك الاخيرة، فكانت اجابة بوانكاريه "بالتأكيد"، فارسل كليمنصو في اليوم التالي رسالة إلى بوانكاريه أقرب للإهانة: "يسعدني ان اعلن انني لم اعد اعرفك. ملاحظة: لن يتم استلام اي شيء يتم إرساله، سيتم ارجاع جميع الرسائل دون فتحها"^(٢).

جرت في فرساي الانتخابات الرئاسية في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، ولم يعارض ترشيحه الاشتراكيون فيها، بسبب تصويته على التمثيل النسبي، والتزم التقدميون واليمين بالتصويت له^(٣)، جرت جولتين من الاقتراع حصل بوانكاريه في الجولة الاولى (٤٢٩) صوتاً مقابل حصول بامز على (٣٢٧) صوتاً، وحصل المرشح الاشتراكي فايالانت Vaillant (٦٣) صوت، اما في الجولة الثانية من الانتخابات تم انتخاب بوانكاريه بأغلبيه (٤٨٣) صوت مقابل

(1) P.Raymond Op.Cit.P51.

(2) V.George, Op.Cit,P.261.

(3) K.J. F.V, Raymond poincare, P.148.

(٢٩٦) لبامز، وحصول المرشح الاشتراكي فايالانت (٦٩) صوتاً، حيث صوت (١٠٠) نائب كاثوليكي على غرار ألبرت دي مون الذي ايدوه علناً بأسم " الوطنية"^(١) وهكذا فإن انتخاب بوانكاريه يمثل نقطة تحول في الاداء والتوازنات السياسية للجمهورية الثالثة، ان عدم انسحاب بوانكاريه عده خصومه انتهاكاً للمبدأ الجمهوري المقدس المتمثل في احترام الاغلبية ، وان كان بصوت واحد، كان ايذاناً بنهاية حقبة. ومن الآن فصاعداً ، ستسود الشخصيات وطموحها على الانضباط الذي يحافظ على الوحدة ، والجمهورية منقسمة، ولا يجهل بوانكاريه هذا الخطر، الا ان بوانكاريه اكد على امتلاكه الاغلبية ، والدليل على ذلك ما ذكره عضو مجلس النواب جورج بونفوس Georges Bonnefous عندما قدم التهاني لبوانكاريه بمناسبة فوزه برئاسة الجمهورية، قال له الأخير: "شكراً جزيلاً لك صديقي العزيز، ولا أعتقد أنني لم أكن أمتلك الأغلبية الجمهورية"^(٢)، وكانت هذه المرة الاولى منذ عام ١٨٧٩، في فرنسا التي انتخب فيها رئيس جمهورية بصد من رغبات كليمنصو^(٣).

ثانياً : الدبلوماسية الفرنسية تجاه القضية البلقانية عام ١٩١٣.

بعد أن حصل انقلاب في الدولة العثمانية في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٣ الذي قام به ضباط حركة تركيا الفتاة^(٤) الموالين للحكومة الالمانية؛ بسبب موقف حكومتهم السيء في التعامل مع مجريات أحداث حرب البلقان الاولى^(٥)، أبلغ السفير الفرنسي في الدولة العثمانية بومبارد حكومته عن حركة التمرد التي قادها أنور باشا ومجموعة من الضباط الاتراك الذين تمكنوا من الاستيلاء على مقاليد السلطة وأعلنوا عن نيتهم في مواصلة الحرب مع دول البلقان^(٦)، في اليوم التالي بعث وزير الخارجية الفرنسي برقية إلى السفير الفرنسي في سان بطرسبورغ جونارت يبلغه عن قلق الجمهورية العميق بشأن الانقلاب الذي

(١) V .George, Op.Cit,P.262.

(٢) W .George, Op.Cit,p.13

(٣) K.J. F.V., Raymond poincare , P.149.

(٤) حسون، علي ، العثمانيون والبلقان، ط٢، (المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٦)، ص٢٦٠.

(٥) محمد، محمد قاروط ، هموم ومشكلات مسلمي البلقان كوسوفا مقدونيا بلغاريا، (دار المكتبي، دمشق، ٢٠٠٠)، ص٣٠٣.

(٦) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième,No.246,Bompard to Jonnart, ,Pera, 23 janvier 1913,P.315.

حدث في القسطنطينية وتداعياته الخطيرة على الرأي العام الروسي من جهة، ومطالبته التأكيد على سازونوف بعدم القيام بأي مبادرة عسكرية على حدود أرمينيا؛ لأنها ستعرض الاتفاقية الانكلو-روسية للخطر، وستفتح مرة أخرى ملف مسألة آسيا الصغرى لاسيما وأن الحكومة البريطانية تخلت قبل ست أيام في القسطنطينية عن القيام بأي عمل نشط للوفاق الثلاثي وبالتالي لا يمكننا اتخاذ موقف مختلف عن بريطانيا من دون الحصول على موافقة مسبقة منها^(١). من جانب آخر، هذه الاحداث التي حصلت في القسطنطينية أثارت مخاوف الحكومة الروسية التي اصدرت تعليماتها إلى سفيرها في برلين في السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٣، التي تقضي بمفاتحة الحكومة الالمانية بشأن قرار السلطة العثمانية الجديدة، وإبلاغها بأنها يجب ان لا تعتمد على الدول الكبرى في تغير مواقفها بشأن قضية البلقان، مؤكداً على ضرورة ان تبقى الدول الكبرى متمسكة بمضمون المذكرة الجماعية، أما في حالة قيام الدولة العثمانية باستئناف الاعمال القتالية، فأن روسيا مضطرة إلى التدخل بشكل حتمي استجابة لضغط الرأي العام الروسي وعند ذلك ستكون نتائج الحرب وخيمة^(٢)، أمام هذه التطورات في القسطنطينية والموقف الروسي المنفرد في التشاور مع المانيا وبمعزل عن الوفاق الثلاثي اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٣ الذي عبر عن اسفه الشديد لقيام الحكومة الروسية بالتشاور مع المانيا دون أخذ رأي الحكومة الفرنسية بشأن مخاوفها من " أستئناف الاعمال العدائية بين تركيا وحلفاء البلقان" هذا من جهة ، وعدم رد سازونوف على برقية وزير الخارجية الفرنسي ذي الرقم (٢٧٣) من جهة اخرى، وقد طلب جونارت من السفير الفرنسي في روسيا ان يؤكد لسازونوف على قيمة العمل المشترك بين الدولتين بقوله: " أرجو ان توضح له مرة أخرى مدى تقديري لحقيقة كون أن العمل الدبلوماسي للحكومتين مرتبط بشكل وثيق"^(٣).

بعد تنصب محمود باشا شوكت صدرأ أعظم للدولة العثمانية" رئيس وزراء" (٢٤ كانون الاول ١٩١٣- ١١ حزيران ١٩١٣)، توجه مباشرة إلى السفارة الالمانية في القسطنطينية من أجل

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.251, Jonnart a Georges Louis, Paris, 24 janvier 1913, PP.320-321.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.273, Note de L'ambassade de Russie, Pera, 27 janvier 1913, P.346.

(3) D.D.F, 3 serie, Vol, 5, No: 277, Jonnart a Georges Louis, Paris, 28 janvier 1913, PP.350-351.

الحصول على الدعم الألماني، مما جعل السفير الفرنسي في الدولة العثمانية يكتب إلى حكومته في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٣، يحذرها من لجوء الدولة العثمانية إلى طلب المساعدة من ألمانيا لا سيما في صراعها مع رومانيا وبلغاريا والنمسا وصربيا، وذلك لاعتقاد الصدر الأعظم أن دولته لن تتجح إلا في حالة كسبت ألمانيا إلى جانبها^(١)

أعرب وزير الخارجية الفرنسي عن ارتياحه للموقف الذي اتخذته ألمانيا بخصوص عدم التدخل في الشأن التركي، وعلى هذا الأساس، طلب من السفير الفرنسي في برلين جول كامبون في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٣، أن يؤكد لوزير الخارجية الألماني فون جاكو Von Jagow أن فرنسا بحكم علاقتها الوثيقة مع الحكومة الروسية مستعد أن تتظاهر جهودها مع جميع الدول لدفع الأخطار التي تهدد السلم العام^(٢).

في غضون ذلك، سلم القائم بالأعمال الصربي إلى إدوارد غراي والمندوبين الاتراك مذكرة من مندوبي العصبة البلقانية، تعلن توقف مفاوضات مؤتمر السلام التي انطلقت في لندن في السادس عشر من كانون الأول ١٩١٢، والتي علقت منذ السادس من كانون الثاني عام ١٩١٣. وكانت ذريعة دول العصبة البلقانية لموقفها هذا بسبب أحداث القسطنطينية، وتأخر الرد العثماني وانتظارهم على مطالبهم الأخيرة لمدة ثلاث أسابيع دون جدوى، وبذلك تبدد الأمل في التوصل إلى إبرام اتفاق سلام^(٣).

وفي الثلاثين من كانون الثاني بعث السفير الفرنسي في القسطنطينية إلى وزير الخارجية الفرنسي يبلغه بأن الجنرال البلغاري ميخائيل سازوف Mikhail Savoff رفض الهدنة^(٤). واستأنفت دول العصبة البلقانية الأعمال العسكرية في الثالث من شباط عام ١٩١٣^(٥) فاندفع البلغار بقيادة الجنرال إيفانوف نحو أدرنه واصطدموا بمقاومة الخطوط الدفاعية الأولى

(1) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.254, Bompard a Jonnart, Pera, 25 janvier 1913, PP.322-323.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.263, Jonnart a Jules Cambon, Paris, 26 janvier 1913, P.332..

(3) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.285, Paul Cambon a Jonnart, Londres , 29 janvier 1913, P.363.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.290, Bompard a Jonnart, Pera, 30 janvier 1913, P.370-371.

(5) Le Figaro, La Guerre recommence, premières hostilités, No.35, 4 février 1913.

للعثمانيين، وظهر للبغار أنه لا يمكن السيطرة عليها الا من خلال محاصرتها بهدف أضعافها^(١). أما محاور القتال الأخر فأن القوات اليونانية عززت سيطرتها على المواقع الاستراتيجية المحيطة بمدينة بيانينا من دون ان تتمكن من دخولها لمقاومة الجيش العثماني المحاصر بداخلها، اما قوات الجبل الاسود وبعض من وحدات الجيش الصربي حاصرت مدينة سكوتاري من دون اقتحامها؛ بسبب الظروف الجوية الصعبة المتمثلة بهطول الامطار وتساقط الثلوج، فضلاً عن رغبة دول التحالف الثلاثي في ضم هذه المدينة إلى ألبانيا حالت من دون اقتحامها^(٢).

ابلغت الحكومة البريطانية المؤتمرين في اجتماع السفراء بموافقة الدولة العثمانية على قبول وساطة الدول الكبرى من دون قيد أو شرط من أجل تحقيق السلام وبنفس لشروط وساطة الدول الكبرى السابقة، لذلك كتب وزير الخارجية الفرنسية في الاول من آذار عام ١٩١٣ إلى سفرائه في دول العصية البلقانية (بلغاريا، وصربيا، واليونان، والجبل الاسود) من أجل معرفة رأيهم حول وساطة الدول الكبرى سواء بالقبول أم الرفض، وأخبارهم أن الدولة العثمانية قد وافقت على الوساطة من دون شرط^(٣).

أبلغ جونارت الحكومتين الروسية والبريطانية في العاشر من آذار عام ١٩١٣ بأن دول عصابة البلقان لن يقبلوا الوساطة دون تحفظ ، مشيراً ان الصراع في البلقان استغرق مدة طويلة ارهقت جيوشها وعرض سكانها إلى معانات كبيرة، وكذلك أن المصالح العليا لأوروبا تتطلب استعادة السلام في اسرع وقت ممكن، وبناءً على ذلك، يرى أن الوقت قد حان لكي تتدخل الدول، ليس كمستشارين بصفة أصدقاء بل بكل تأثير سلطتها الأخلاقية حتى يتحقق الانصاف، لذلك ينبغي للدول الكبرى أن توجه إلى حكومات الدول المتحاربة مذكرة جماعية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

(١) البستاني، يوسف ، تاريخ حرب البلقان الاولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني، (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة، ٢٠١٢)، ص ٨٩.

(٢) المهداوي، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٣) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.485, Jonnart a Représentants Diplomatiques de France à Sofia, Belgrade, Athènes, Cettigné, Paris, 1^{er} mars 1913, P.386-387.

- ١- تدعو الدول الكبرى الحكومات المتحاربة التحلي بالحكمة والنزاهة أجل إرساء مبادئ السلام.
 - ٢- حالما يتم تحديد الشروط التمهيدية، تستدعى الحكومات المتحاربة إلى مؤتمر دولي تقترحه الدول الكبرى بعطف وضع اسس نهائية للسلام.
 - ٣- اذا لم تمثل الحكومات المتحاربة إلى دعوة الدول الكبرى فإنها سوف تخسر تعاطفهم ويجدون أنفسهم في حالة صعبة ومؤلمة ، لأنهم رفضوا مساعدة الدول الكبرى في دعم وتحسين وضعهم الاقتصادي.
- وطلب من سفرائه أخذ رأي دول الوفاق الثلاثي بخصوص هذه المقترحات وبسرية تامة في أقرب وقت ممكن، لحصوله على معلومات من مصدر سري تفيد بأن دول التحالف الثلاثي تعد بعض المبادرات^(١).
- وافقت الحكومة البريطانية على مقترح وزير الخارجية الفرنسي جونارت على أن تحدد الدول الكبرى وبشكل فوري مقدمات السلام التي تم أخطار الدول المتحاربة بها، وعلى هذا الاساس، أعلن غراي أنه مستعد للأخذ بالمقترح الفرنسي مع إضافة بعض النقاط ليكون المقترح بالشكل الآتي:
- ١- تقرر السلطات وضع حد لنزاع البلقان من خلال أرساء مقدمات السلام بروح من الحياد العالي.
 - ٢- تعد الدول الكبرى النقاط الآتية:
 - أ- ستكون حدود الامبراطورية العثمانية ممتدة من أينوس على بحر إيجه إلى ميديا على البحر الاسود.
 - ب- ستتم تسوية مسألة جزر بحر إيجه من قبل الدول الكبرى.
 - ت- لن تدفع تركيا تعويضات الحرب.
 - ث- ستحدد القوى الكبرى حدود البانيا.

⁽¹⁾ D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième, No.548, Jonnart aux Ambassadeurs de France à Saint-Pétersbourg et Londres., Pera, Paris, 10 mars 1913, P.565-566.

- ج- يسمح لدول العصبة البلقانية بالمناقشة مع الدول الكبرى حول مسألة الديون والرسوم المفروضة على تركيا وكذلك مسألة البلدان المتنازل عنها.
- ٣- تقوم الدول الكبرى مجتمعة بأخطار الدول المتحاربة بالبند المذكورة اعلاه وتدعوها إلى وقف الاعمال القتالية على الفور.
- ٤- اذا لم تمتثل تلك الدول المتحاربة لقرار الدول الكبرى فإنها ستعلن مجتمعة انها لن تقدم من الان فصاعداً تعاطفها وبالتالي سيحرمون من أية مساعدة إضافية لدعم اقتصادها^(١).
- كتب بانيفو الوزير الفرنسي في بلغاريا إلى جونارت في الرابع عشر من آذار ١٩١٣، يبلغه برد دول عصبة البلغان على مقترحات السلام التي قدمتها الدول الكبرى، التي أعلنت شروط جديدة كأساس لدخول دول العصبة البلقانية إلى المفاوضات وهي:
- ١- ترسيم الحدود بين الدولة العثمانية ودول العصبة البلقانية يبدأ من بحر مرمرة إلى الشرق من رودوستو وصولاً إلى البحر الاسود بالقرب من كيب مالاترا جنوب شرق ميديا، باستثناء جزيرة غاليبولي التي ستبقى تحت سيطرة الدولة العثمانية. ويجب على تركيا التنازل عن جميع الاراضي الواقعة غرب هذ الخط الحدودي لدول البلقانية بما في ذلك الامكان المحاصرة مثل ادرنة وسكوتاري.
- ٢- تنازل تركيا عن جزر بحر إيجه.
- ٣- تنازل تركيا بشكل كامل عن جزيرة كريت.
- ٤- يجب أن توافق تركيا من حيث المبدأ على دفع تعويضات الحرب إلى البلقانيين والتي سيتم تحديد مبلغها في وقت لاحق^(٢).
- أبلغ السفير البريطاني في باريس وزارة الخارجية الفرنسية في الرابع عشر من اذار عام ١٩١٣، عن موافقة الدول الكبرى الخمس على إبرام اتفاق عام للسلام بين دول العصبة البلقانية والدولة العثمانية ومن أجل الضغط على دول العصبة طلب وزير

^(١) D.D.F.: 3 Série, Tome V, No.568, Jonnart à Georges Louis , Paris, 12 mars 1913,P.686.

^(٢) D.D.F.: 3 Série, Tome cinquieme, Panafieu à Jonnart, No.587, Sofia, 14 mars 1913,P.703.

الخارجية البريطاني عدم التعاطف معهم ورفض تقديم الدعم المالي لهم، وأقترح السير ادوارد غراي استدعاء سفراء الدول الكبرى في لندن بمجرد وصول اجابة دول البلقان، وطلب غراي من الدول الكبرى الاستفسار من دول العصبة البلقانية عما اذا كانت هذه الشروط تحظى بقبولهم^(١).

أظهرت روسيا والمانيا تحفظات على المقترح البريطاني ، لذلك عملت الدول الكبرى على تعديل مقترح إدوارد غراي، حيث كانت روسيا ترغب في تعليق مسألة تعويض الحرب إلى وقت لاحق. أما المانيا كانت ترغب في طرح قضية الترتيبات المالية التي اتفقوا عليها مع اللجنة الدولية في باريس التي تتعلق بالدين العثماني، وبعد المناقشات مع نظرائهم من روسيا والمانيا اتفقوا على النقاط الآتية:

١- تتنازل الدولة العثمانية عن جميع الاراضي الواقعة إلى الغرب من خط(اينوس، أرجين، ميديا) الذي يمثل الحدود العثمانية من جهة الدول الاوربية إلى دول البلقان ، باستثناء البانيا التي يقتصر نظامها وتعين حدودها على الدول الكبرى.

٢- ترك تسوية مسألة جزر بحر ايجة لقرار الدول الكبرى.

٣- يتعين على الدولة العثمانية التنازل عن جزيرة كريت بشكل نهائي .

٤- لا يمكن للدول الكبرى ان تكون مؤيدة لطلب التعويضات لكنها ستسمح لدول العصبة البلقانية بالمشاركة في مناقشات لجنة باريس الدولية من أجل تسوية عادلة لديون العثمانية^(٢).

طلب وزير الخارجية الفرنسي بيشون من بول كامبون ابلاغ الحكومة البريطانية في التاسع والعشرين من آذار عام ١٩١٣ بالمقترح الذي قدمته الحكومة الروسية المتضمن ممارسة ضغط قوي من قبل جميع الدول الكبرى على بلغاريا بهدف وقف العمليات العسكرية مقابل حصولها على الأراضي الواقعة إلى الغرب من الخط الممتد بين ميديا- اينوس، وحل جميع المسائل ذات الطابع المالي من قبل لجنة في باريس، إذ سيشارك مندوبو جميع الاطراف

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome cinquieme , No,589 , Paul Cambon a. Jonnart, 14 Mars 1913 p.704

(2) D.D.F. 3 serie ,Tome sixieme , No,2 , Paul Cambon a. Jonnart , 15 Mars 1913 p.2.

المتحاربة، معرباً أن فرنسا توافق على هذا المقترح اذا وافقت الحكومة البريطانية على امكانية تعديل الفقرة الرابعة من المبادئ التمهيدية للسلام التي اعتمدتها الدول الكبرى في مذكرتها الجماعية^(١).

الوضع الجديد الذي أوجدته الانتصارات البلغارية أثار قلق الحكومة الروسية التي طلبت ادخال تعديلات جديدة لصالح بلغاريا تتعلق بتغيير الحدود بهدف حملها على وقف الاعمال القتالية الا ان فرنسا أعربت عن مخاوفها من هذا الطلب وأبلغت سفيرها في بطرسبورغ ديلكاسيه في الثلاثين من آذار عام ١٩١٣، أن يوضح للحكومة الروسية أن فرنسا تخشى من دعم هذا الاجراء الذي قد يدفع النمسا- المجر إلى المطالبة بأحداث تغييرات أخرى لمصلحتها الخاصة، وكذلك يدعو المانيا إلى أن تأخذ على عاتقها التوسط لصالح الدولة العثمانية بحكم علاقتهما القوية، وعلى هذا الاساس طلب بيشون من ديلكاسيه مناقشة هذا الموضوع بروح ودية حتى لا يثير استياء روسيا نتيجة رفض المقترح^(٢).

في السادس والعشرين من آذار دخل البلغاريين إلى أدرنه (أديانوبل) وكانت هذه السيطرة بمثابة الضربة القاضية للجيش العثماني^(٣)، إذ يصبح الوصول إلى القسطنطينية بشكل سهل اذا قرروا البلغار ذلك من أجل فرض شروطهم على الدولة العثمانية، لكنهم يعرفون جيداً أن الدول الكبرى لن تسمح لهم بهذا الاجراء وفي مقدمتهم روسيا، وكذلك فرنسا، وبناءً على ذلك، حثت الاخيرة الدولة العثمانية على قبول مقترح التنازل عن الاراضي الواقعة إلى الغرب من خط أنوس-ميديا، يرى السفير الفرنسي في روسيا ديلكاسيه بحسب البرقية التي بعثها إلى بيشون في الثلاثين من آذار عام ١٩١٣، انه يجب على فرنسا حماية مصالحها عند كلا الجانبين سواء في الدولة العثمانية التي تشكل المصالح الفرنسية فيها نسبة كبيرة أو البلقان التي تطمح فرنسا زيادة نسبة مصالحها القليلة مقارنة مع الدولة العثمانية مع اقتراب وقف الاعمال القتالية^(٤).

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome sixieme , No,103 , Pichona a Paul Cambon , paris,, 29Mars 1913 p.130.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième,No.114,Delcassé a Pichon, Saint-Pétersbourg, 30 mars 1913,PP.147-148.

(3) M. Will Feymonr, Bulgaria and her people : with an account of the Balkan wars,(Macedonia, and the Macedonia Bulgars,Boston,1914),p.114.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome Cinquième,No.118,Pichon a Delcassé, Paris, 30 mars 1913,P.145.

نقلت مذكرة السفارة الروسية في باريس الصادرة في الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩١٣ ، والموجه إلى الخارجية الفرنسية الموقف الصعب الذي يمر به ملك الجبل الاسود؛ بسبب مطالب الدول الكبرى بالانسحاب من سكوتاري من جهة، وتعرضه إلى الضغط الشديد من قبل افراد الاسرة الحاكمة والوزراء بهدف منعه من الاستسلام من جهة أخرى، لذلك ضمنت المذكرة مقترحاً مفاده أنه اذا استطاع الملك ابلاغ وزرائه وجنرالات الجيش أنّ الدول الكبرى ستقوم بمنح بلاده مساعدة مالية من المؤكد ان ذلك يساهم في تلاشي الازمة ويعد هذا المقترح غير رسمي إلى أنّ تحصل موافقة القوى عليه، لذا تجد روسيا من واجبها ابلاغ وزير الخارجية الفرنسي بيشون بذلك، مشيرة إلى ان الوضع الخاص في الجبل اسود يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار^(١).

أبلغ بيشون سفرائه في لندن وبطرسبورغ في الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩١٣، بمقترح الحكومة الروسية المتضمن مبدأ تعويضات الحرب لصالح دول العصبة البلقانية، إذ طلب السفير الروسي ازفولسكي من وزير الخارجية الفرنسي بيشون أخذ زمام المبادرة في الحصول على موافقة الدول الأخرى وبشكل سريع، الا أن السفير الفرنسي أعذر عن قيام فرنسا بتبني هذه المبادرة؛ لأنها كانت مهمة بشكل كبير بالمسائل المالية التي أثارها أزمة البلقان، وان روسيا تبدو مؤهلة بشكل أكثر لاتخاذ هذه الخطوة بحيث تضمن الإفادة منه مع البلغار، وقدم أيضاً السفير الروسي في باريس مذكرة تتضمن مقترح السفير النمساوية في الجبل الاسود والذي طرحه على نظيره الروسي والمتضمن أنه يمكن التخفيف من حدة توتر الأزمة مع بلغاريا في حالة إعلان الملك نيقولا الثاني أن القوى الكبرى مستعدة لتقديم مساعدة مالية إلى الجبل الاسود، وأجاب وزير الخارجية الفرنسي بيشون أن هذا المقترح يحتوي على مبدأ التعويض ذاته الذي تنتظر الحكومة الفرنسية رد ادوارد غراي بشأنه^(٢).

كتب وزير الخارجية الفرنسي إلى سفرائه في لندن وسانت بطرسبورغ برقية في الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩١٣، بشأن التعليمات التي ارسلتها الحكومة الروسية إلى سفيرها في

(1) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.128, Note de l'ambassade de russie, Paris, 31 mars 1913, P.164.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.131, Pichon aux Ambassadeurs de France à Saint-Petersbourg ET Londres, Paris, 31 mars 1913, P.166-167.

الدولة العثمانية التي تتعلق بالظروف التي يمكن ان تسمح روسيا لأسطولها البحري في البحر الاسود في التوجه إلى القسطنطينية في الحالات الطارئة وهي:

- ١- تراجع القوات التركية بشكل غير منظم. "من أجل حماية المسيحيين".
- ٢- دخول البلغار إلى القسطنطينية؛ لأن وجود قوة روسية مهيبة ضرورية في مياه مضيق البسفور "من أجل منع الحلول التي تتعارض مع مصالح روسيا فيما يتعلق بالقسطنطينية والمضيق".

ستعلن الحكومة الروسية بشكل علني أن الاسطول الروسي يغادر مضيق البوسفور مباشرة بعد احلال السلام أما اذا تم إبرام السلام قبل الاستيلاء على خط دفاع تشاتالديا ، فلن تكون هناك حاجة إلى الإجراء المذكور أعلاه، حث بيثون السفير الفرنسي في لندن مناقشة الموضوع مع الحكومة البريطانية مبيناً حرص الحكومة الفرنسية أن يكون قرار الطرفين موحداً^(١).

عادت الحكومة الروسية إلى مفاتحة الحكومة الفرنسية في مذكرتها الصادرة في الحادي والثلاثين عام ١٩١٣، الموجه إلى وزارة الخارجية الفرنسية مطالبتها تقديم دعمها الجاد لمبدأ تعويضات الحرب لصالح دول العصبة البلقانية، حيث تطلب روسيا من الدول الكبرى تبني هذا المبدأ أو من خلال الإشارة بأنها ستقوم بدراسة هذه المسألة وتسويتها من قبل اللجنة المالية التي ستجتمع في باريس، ومما جاء في هذه المذكرة: "تأمل حكومة الحكومة الامبراطورية [روسيا] أن تنحاز حكومة الجمهورية [فرنسا] إلى وجهة النظر هذه وأن تكون فرنسا واحدة من أكثر المهتمين بالمسائل المالية بأخذ زمام المبادرة للتحديث بشكل عاجل إلى خزانات الدول الاخرى من أجل الحصول على صيغة عامة يتم أخطارها في أقرب وقت ممكن لجميع الحلفاء [العصبة البلقانية] والدولة العثمانية"^(٢).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.130, From Pichon aux Ambassadeurs de France à Londres et Saint-Pétersbourg., Paris, 31 mars 1913, Pp.165-166; D.D.F.(1871-1814), 3 serie, Vol, 6, Note de l'ambassade de russie., No: 127, Paris, 31 mars 1913, P.163.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.129, Note de l'ambassade de russie, Paris, 31 mars 1913, P.165.

بعد نهاية اجتماع السفراء الذي عقد في الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩١٣ ، كتب السفير الفرنسي في لندن إلى بيشون يخبره أن جميع القوى وافقت على القيام بمظاهرة بحرية ، ويجب أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن عن طريق إرسال سفن حربية إلى مدينة أنتيفاري Antivari من أجل إرغام الجبل الأسود على الانسحاب من سكوتاري، واتخذ المؤتمر قرار بإعطاء تعليمات لممثلي القوى في بلغاريا يقضي بوقف العمليات الحربية وفقاً للمقترح الروسي الذي وافق عليه المؤتمر والذي بموجبه تتنازل الدول العثمانية عن الأراضي الواقعة غرب خط إينوس-ميديا لصالح بلغاريا، وحل جميع الاسئلة ذات الطبيعة المالية من قبل لجنة باريس الفنية التي سيشارك فيها مندوبو الاطراف المتحاربة، كما قرر المجتمعون يجب على القوى وضع نهج مماثل مع اليونان^(١).

بعد فرض الحصار على سواحل الجبل الأسود والصرب^(٢) (٢٠٩) ج٦ ص ٢٥٥، كتب وزير الخارجية الفرنسية في السادس من نيسان عام ١٩١٣ برقية إلى بول كامبون أوضح في مقدمتها حرصه في الحفاظ على اتفاقه مع الدول الكبرى ، ورغبة منه في العمل جنباً إلى جنب مع بريطانيا، مبيّناً بعد ذلك ان فرنسا توافق على فكرة الحصار بشروط الآتية:

- ١- منح دولة الجبل الأسود مهلة ثلاث أيام لوقف العمليات الحربية.
- ٢- يكون الحصار سلمياً أي ان سفن الدول الكبرى مهمتها أيقاف السفن فقط من دون اغراقها أو مصادرتها.
- ٣- يمتد الحصار على طول الساحل الواقع بين انتيفاري ومصب درين. وقد ذيل البرقية بطلبه من السفير ان يبعث برأي ادوارد حول الشروط بسرعة^(٣).

قدم بيشون مقترح آخر إلى سارنوف في السابع من نيسان عام ١٩١٣ يتضمن ارسال اسطول دولي يضم دول الوفاق والتحالف الثلاثي مجتمعة إلى الدردنيل في رودوتسو

(1) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.138, Paul Cambon a Pichon., Paris, 31 mars 1913, p.171-174.

(2) D.D.F. 3 serie , Tome sixieme , No,206 , Paul Cambon a Pichona , Londres, 5 avril 1913 p.255.

(3) D.D.F. 3 serie , Tome sixieme , No,213 , Pichon a Paul Cambon , Paris,, 6 avril 1913 p.268.

والقسطنطينية، لان الحفاظ على هذه المنطقة بيد الدولة العثمانية يعد جزءاً اساسياً من التوازن الدولي واحلال السلام، تتلخص مهمة هذا الاسطول في ثلاث نقاط هي:

- ١- الحفاظ على النظام في القسطنطينية.
 - ٢- منع العمليات الحربية في شبه جزيرة غاليبولي على الشاطئ الشمالي لبحر مرمرة وعلى مضيق البوسفور.
 - ٣- ضمان حرية الملاحة في المضائق ولن ينسحب الاسطول الا بعد احلال السلام^(١).
- سلم ازفولسكي مذكرة بعثتها الحكومة الروسية بشأن رد دول العصبة البلقانية على المذكرة الجماعية للدول الكبرى في السابع من نيسان عام ١٩١٣ إلى مدير الشؤون السياسية الفرنسية باليجو وخلال اللقاء الذي جمع بينهما في غياب وزير الخارجية الفرنسي أكد ازفولسكي على أهمية قبول فرنسا مبدأ تعويض الحرب في حين أبدى باليجو تحفظاته على ذلك من ناحيتين المالية والدبلوماسية، تتلخص وجه النظر المالية بأن فرنسا تبلغ نسبتها ٤٥% من الدين العثماني وأن أجمالي رأس المال الفرنسي المستثمر في الدولة العثمانية لا يقل عن مليارين ومائتي مليون فرنك فرنسي، وبناءً على ذلك، فإن فرنسا تهتم في المقام الاول بضمان ان لا تخضع الدولة العثمانية المديونة له إلى أعباء مالية جديدة وهي اصلاً منهكة من الناحية المالية. أما وجهة النظر الفرنسية من ناحية دبلوماسية فأن اعتراضها على مبدأ تعويض الحرب لا يقل قوة عن الناحية المالية حيث اتفقت الدول الكبرى بما فيها روسيا في اجتماع السفراء في الخامس عشر من آذار على صيغة حل جميع المسائل المالية من قبل لجنة باريس ولم يتغير هذا القرار، وفي الثاني من نيسان أعلن السفير الالمانى في باريس أن حكومته لن تسمح ابداً بمنح تعويض الحرب لدول العصبة البلقانية، وكذلك أكد أدوارد غراي في لقائه مع بول كامبون في الحادي والثلاثين من آذار على عدم قبول مبدأ تعويض الحرب، أما الدولة العثمانية فقد رفضت هذا المبدأ بذريعة " أنها لن تلتزم بواجب مذل لتعويض غزاتها"، لذلك يرى باليجو أن على روسيا اقناع الدول الاخرى بقوله: " عليك اقناع المانيا والنمسا والمجر وايطاليا وانكلترا، سيكون عليك أخيراً اجبار الدولة العثمانية من خلال هذا الادعان غير المجدي ، سنعرض

^(١)D.D.F. 3 serie ,Tome sixieme , No,217 , Pichon a Delcasse , Paris, 7 avril 1913 p.272-273.

نفوذنا السياسي في القسطنطينية للخطر بشكل لا يمكن اصلاحه وستجني المانيا الفائدة الكاملة من خطأنا"^(١)، أشار ازفولسكي في معرض رده على باليجو بأن على فرنسا ان تهتم بمصالحها قائلاً: "بمعارضة مطلبنا بالتعويض سوف نخسر تعاطف بلغارية إلى الابد الذين لن يتوانوا عن تحميل فرنسا المسؤولية عن تدميرهم"^(٢)، كان رد باليجو أن فرنسا لن تجد صعوبة في الدفاع عن نفسها في إشارة إلى إبراز مذكرة روسية سابقة صادرة في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩١٢، تضمنت رفض روسيا حيابة أدرنة، موضحاً ان خشية روسيا من سيطرة البلغار على القسطنطينية يمكن للأولى إرسال اسطولها إلى امام بوجاس أو فارن، أعترض ازفولسكي على هذا المقترح قائلاً: "أنك لا تدرك الجهود التي نبذلها للسيطرة على رأينا العام، والمثابرة على سياسة التوافق الاوربي"^(٣)، عندما عاد ازفولسكي للحديث عن تعويض الحرب رد باليجو قائلاً: "تنبع كل خلافاتنا من وجهات نظر متضاربة حول مستقبل الإمبراطورية العثمانية، تريد انهاء تركيا المراهقة، نريدها أن تظل قادرة على العيش وحتى تجديد نفسها في آسيا"^(٤).

أعرب السفير الايطالي في باريس تيتوني مخاوفه من الوضع الخطير الذي يسببه سقوط سيكوتاري بيد الجبل الاسود والصرب؛ لأن ذلك سيدفع النمسا إلى الدخول في حرب مع الجبل الاسود، وبطبيعة الحال أن هذا الاجراء يجعل روسيا تتدخل لصالح السلاف مما يؤدي إلى حرب شاملة، لذلك طلب من باليجو أن يحث بيشون على تحقيق نقطتين مهمتين:

الاولى: الموافقة على احتلال القوات الدولية مدينتي دولسينو وانتيفاري.

الثانية: مطالبة الوفاق الثلاثي مجلس وزراء صربيا بالانسحاب الفوري للقوات الصربية المحاصرة سكوتاري.

(1) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.222, Note du Directeur des Affaires Politiques, Paris, 7 avril 1913, PP.277-278.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.222, Note du Directeur des Affaires Politiques, Paris, 7 avril 1913, PP. 278.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.222, Note du Directeur des Affaires Politiques, Paris, 7 avril 1913, P. 278.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.222, Note du Directeur des Affaires Politiques, Paris, 7 avril 1913, PP. 278-279.

شكك باليجيو في انصياح ملك بلغاريا نيكولاس للإرادة الاوربية، والقرارات والوامر التي يرسلها الوفاق الثلاثي إلى صربيا، واقترح عليه أن تقوم النمسا حليفة ايطاليا بتوجيه نداء إلى دول اوربا قبل القيام بأي إجراء منفرد ضد الجبل الاسود، وعندما تجري المداولات المشتركة حول الموضوع ستتحمل كل دولة مسؤولياتها تجاه ذلك، ممنى النفس بنجاح الحلول السلمية ومؤكداً ان بيشون يشعر بالقلق ذاته ويسعى جاهداً لدرء الخطر الذي يقترب من خلال بادرة تضامنية فعالة^(١).

أخفق تواجد الاسطول الدولي ببحر الادرياتكي في إجبار الجبل الاسود على رفع الحصار عن سكوتاري، واتضح عدم جدواه عندما سقطت المدينة في الثالث والعشرين من نيسان واستسلمت القوات العثمانية بقيادة أسعد باشا الى قوات الجبل الاسود. وقد تضاربت الاراء بخصوص السبب الكامن وراء الانهيار أو الاستسلام العثماني منها ما أشار الى اتهام القائد أسعد باشا بالارتشاء، زمنها ما عزا ذلك الى الخيانة إذ تلقى وعداً: أن يصبح الحاكم الجديد لدولة البانيا المستقلة. ولم تتخلى دولة الجبل الاسود عن سكوتاري رغم تواجد الاسطول الدولي وكان سقوط سكوتاري له وقع كبير على دول التحالف الثلاثي إذ شعر التحالف الثلاثي بانهم اقتيدوا من انوفهم من قبل الوفاق الثلاثي وفي مقدمتهم روسيا، وعلى هذا الاساس قررت النمسا-المجر القيام بعمل عسكري ضد الجبل الاسود فاقترحت ذلك على إيطاليا ألا ان ايطاليا رفضت ذلك وأكدت سعيه في الحفاظ على تماسك المحفل الاوربي ومنع النمسا- المجر من القيام بعمل منفرد. أيد الامبراطور الالمانى القيام بعمل عسكري مشترك ضد الجبل الاسود واقترح قيام حملة نمساوية ايطالية بقيادة بريطانيا ضناً منه أن الاخيرة ابتعدت عن دول الوفاق الثلاثي وأن جبهة التحالف الثلاثي ستفرض إرادتها في إلبانيا معتبراً ذلك أنتصاراً مهماً للدبلوماسية الالمانية^(٢).

إما في لندن فقد عقد مؤتمر السفراء اجتماعاً له في اليوم التالي لسقوط سكوتاري وتمت صياغة مذكرة جماعية على أمل إرسالها الى الملك نكيتا تطاله الانسحاب من هذه المدينة إلا ان جميع الدول كانت لا تفضل اتخاذ إجراءات ضد الجبل الاسود باستثناء المانيا، لذلك وجه وزير

(١) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.224, Note du Directeur des Affaires Politiques, Paris, 7 avril 1913, P. 280.

(٢) المهداوي، المصدر السابق، ص ١٧٥-١٧٦

الخارجية الالمانى سفيره أنه فى حالة فشل مؤتمر السفراء تبني إجراءات فعالة عليه أقناع المؤتمر بتفويض النمسا- المجر وإيطاليا القيام بعمل مشترك ضد الجبل الاسود، لم يؤيد ادوارد غراي مطالب النمسا- المجر أو المانيا، وأكد على الحفاظ على الروابط الدبلوماسية بين دول الوفاق الثلاثي لا سيما فرنسا. وفي الثلاثين من نيسان طلبت الحكومة البريطانية من غراي بان يوضح للسفراء تصميم بريطانيا على تطبيق القرار الدولي بشأن سكوتاري، أعلن رئيس وفد الجبل الاسود بوبوفتش Popovich عن استعداد بلاده للتخلي عن سكوتاري مقابل مليون فرنك وقدم هذا الطلب الى الخارجية البريطانية عن طريق شركة مالية لندنية وحذر غراي الشركة من تقديم أي مبلغ طالما أصرت الجبل الاسود احتلال سكوتاري وهكذا فشلت كل الاساليب في أجبار الجبل الاسود على تنفيذ إرادة الدول الأوروبية، كان للإجراءات العسكرية اثرها في حصول اتصالات بين غراي ورئيس وفد الجبل الاسود في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩١٣ اثيرت خلالها موضوع انسحاب الجبل الاسود من سكوتاري مقابل تعويضات يقرها مؤتمر السفراء، إلا ان النمسا رفضت من جانبها ذلك، وأعلنت انها عازمة على القيام بعمل عسكري مباشر وستقدم انذار نهائي الى الجبل الاسود، الا أن دول الوفاق الثلاثي هددت النمسا- المجر أنه فى حالة قيامها بعمل عسكري ضد الجبل الاسود ستقوم دول الوفاق بسحب سفنها الحربية من المشاركة فى التظاهرة البحرية الدولية فى مياه الجبل الاسود، وعلى هذا الاساس قرر ملك الجبل الاسود التخلي عن سكوتاري من دون شرط فى الرابع من أيار عام ١٩١٣، فدخلت القوات الدولية سكوتاري وتم تكليف الادميرال برني رئيساً للإدارة المؤقتة فى سكوتاري^(١).

معاهدة لندن للسلام:

ما أن تم التوصل إلى هدنة بين الدولة العثمانية ودول البلقان حتى أعلنوا عن تحديد موعداً لاستئناف المفاوضات السلام فى لندن فى الرابع عشر من ايار عام ١٩١٣، فتوجت المفاوضات الدبلوماسية للسلام بالتوقيع على ما يعرف بـ(معاهدة لندن للسلام) فى الثلاثين من أيار التي أنهت بصورة رسمية جميع الاعمال العسكرية بين الدولة العثمانية ودول العصبة البلقانية(اليونان، بلغاريا، صربيا، الجبل الاسود) نصت هذه المعاهدة التي صاغ مسودة بنودها

(١) المهداوي، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٨١.

مؤتمر السفراء والتي قصد منها أن تكون بديلاً عن معاهدة برلين الموقعة في عام ١٨٧٨^(١) على الآتي:

- ١- إقرار السلام والصداقة بين السلطان العثماني من جانب وحكام الدول البلقانية من جانب آخر وكذلك بين ورثتهم وحلفائهم وحكوماتهم وشعوبهم مدى الحياة.
- ٢- يتنازل السلطان للملوك المتحالفين عن جميع الأملاك العثمانية في القارة الأوروبية الواقعة غرب خط يبدأ من إينوس على بحر إيجيه وينتهي في ميديا على البحر الأسود باستثناء ألبانيا. أما تخطيط الحدود الجديدة بين إينوس وميديا فتتولاها لجنة تعيينها الدول الأوروبية.
- ٣- تترك للدول الأوروبية الست مسألة تسوية تحديد حدود دولة ألبانيا وجميع القضايا الأخر المتعلقة بها.
- ٤- يتنازل السلطان العثماني للملوك المتحالفين عن جزيرة كريت وعن كل ماله عليها من حقوق السيادة وما جرى مجراها.
- ٥- يعلن السلطان العثماني والملوك المتحالفين أن زعماء الدول الأوروبية الست هم من يقررون مصير الجزر العثمانية في بحر إيجيه.
- ٦- يعلن السلطان العثماني والملوك المتحالفين بتسليم مسؤولية المسائل المالية الناتجة عن حالة الحرب المنتهية وعن التنازلات الإقليمية المذكورة أعلاه إلى لجنة دولية تجتمع في باريس ويفوضوا ممثلهم بالتوقيع عليها.
- ٧- تنظيم الاتفاقيات الخاصة بالمسائل المتعلقة بأسرى الحرب والجنسية والتجارة^(٢). وبمقتضى هذه المعاهدة انحسرت أملاك الدولة العثمانية في أوربا على اسطنبول وشبه جزيرة غاليبولي^(٣)، فقد حصلت اليونان على جزيرة كريت وسالونيك وجنوب مقدونيا ومنحت صربيا وسط وشمال مقدونيا وحصلت بلغاريا على تراقيا وجزر ساحل بحر إيجيه^(٤).

(١) المهداوي، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) D.D.F.:3 Série, Tome cinquieme, No.234, Paul Cambon a Pichon, 30 Mai 1913, P. 306.

(٣) حسون، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٤) ميمونة، حمزة المنصور، تاريخ الدولة العثمانية، (دار الحامد، عمان، ٢٠٠٧)، ص ١٤٣.

بينما كانت القوى الأوروبية الكبرى تتفاوض في لندن من أجل توقيع معاهدة السلام، سرعان ما دبّ الخلاف بين دول البلقان حول تقسيم مغانم الحرب، وكانت أسباب الخلاف تتعلق في مقدونيا وإنشاء دولة البلقان الجديدة وجزر بحر إيجه، فضلاً عن الأراضي المخصصة لبulgaria في مقدونيا التي تجعلها القوة الرئيسة في البلقان. لقد رفض الصرب التخلي عن الأراضي التي احتلوها في مقدونيا والتي كان البلغار يطالبون بها وبالمقابل رفضت بلغاريا بقوة رغبة الصربيين هذه لاسيما وأن البلغار واجهوا قوات الدولة العثمانية وخاضوا ضدهم قتال عنيف، ومن ناحية أخرى ظهرت مسألة سالونيك الاستراتيجية التي احتلتها اليونان والتي كانت تطالب بها بلغاريا أيضاً حيث كانت ترفض اليونان وجود قوات بلغارية على مسافة أميال قليلة من شمال سالونيك، علاوة على ذلك طالبت رومانيا بجزء من مدينة دوبرجه التابعة إلى بلغاريا كتعويض عن حيادها^(١).

توترت العلاقات بين دول العصبة البلقانية حول شروط معاهدة لندن للسلام، وعقدت الصرب واليونان اتفاقية سرية لترسيم حدود مشتركة مع مقدونيا إلى الغرب من نهر الفاردار Vardar وترك بمقتضاها جزء شرقي لبلغاريا، واتفق الطرفين أن يساعد كل منهما الآخر في حالة وقوع الحرب، وبمكانهما الحصول على تأييد الجبل الأسود ورومانيا التي كانت تطالب بشريط في دوبرجه تسيطر عليه بلغاريا^(٢).

حثت الحكومة الفرنسية روسيا على التدخل وتهدة الأوضاع في البلقان وعلى هذا الأساس سعى وزير الخارجية الروسي سazanov إلى تهدئة بين بلغاريا وصربيا وكرر مطالبته في الإسراع بعملية تسريح الجيوش التي كانت في حالة استعداد للحرب. ناقش مجلس الوزراء البلغاري ذلك وأوضح الجنرال البلغاري سافوف Savov بأنه لا يمكن البقاء في حالة استعداد لمدة أطول لذلك من الضروري حل المسألة المقدونية بسرعة وبناء على الطلب

^(١)Ernst Christian Helmreich, Op.Cit,P.341;

بيلافيتش، تشارلز ، بيلافيتش، بربارا ، تفكيك أوروبا العثمانية(إنشاء دول البلقان القومية) ١٨٠٤-١٩٢٠، ترجمة:

عاصم الدسوقي،(دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٧)، ص٢٢٩.

^(٢)بيلافيتش، تشارلز ، بيلافيتش، بربارا ، المصدر السابق، ص٢٥٠.

الروسي قرر مجلس الوزراء البلغاري قبول الوساطة شريطة أن تتوصل الحكومة الروسية إلى قرار حاسم في غضون ثمانية أيام^(١).

وصف قرار مجلس الوزراء البلغاري أعلاه بأنه قاتل من الناحية الدبلوماسية، لأنه أدى إلى توتر العلاقات الروسية- البلغارية، وأنهى تحالف دول البلقان، لقد أثارت المذكرة البلغارية غضب سazanوف الذي فسر مضمونها على أنها انذار وافترض ان البلغار ما كان عليهم صياغة المذكرة بهذه الطريقة المتغطرسة لولا دعم قوى عظمى لهم وقد رجح ان تكون النمسا -المجر وراء ذلك^(٢).

قامت بلغاريا بمهاجمة صربيا واليونان بعد أن اقتنعت بعدم التوصل إلى حل وشعرت أن روسيا تفضل صربيا عليها مما حد بها إلى اتخاذ هذه الخطوة في الثلاثين من حزيران عام ١٩١٣^(٣). من جانب آخر، اعلن الصرب واليونان الحرب على بلغاريا وسرعان ما تبعها الجبل الاسود ورومانيا التي لم تشارك في حرب البلقان الاولى فقررت الدخول في الحرب من اجل الحصول على بعض الأراضي ثم انضمت الدولة العثمانية إلى الحرب ضد بلغاريا على أمل استعادة ما فقدته من أراضي في الحرب الاولى^(٤).

مع بداية اندلاع حرب البلقان سعت فرنسا وروسيا إلى احباط الصراع والحفاظ على عصبية الدول البلقانية، وتحول التعاطف والدعم الفرنسي على الفور إلى التحالف الصربي اليوناني الروماني بصرف النظر عن النفوذ الروسي واهتمام فرنسا بشكل خاص باليونان، لقد دعمت روسيا هذه المجموعة في محاولة منها لفصل رومانيا عن التحالف الثلاثي. هناك كثير من الأدلة التي تظهر مدى الجدية والنجاح في عمل روسيا وفرنسا في هذه المهمة، وبتشجيع من روسيا وفرنسا اتخذت رومانيا خطوات في هذا الوقت لتقودها من التحالف الثلاثي إلى دول الوفاق^(٥).

(1) D.D..A.B: Tome 3, No.179, Descos a Pichon, 22 Juin 1913,P. 194.

(2) Rossos, Andrew, Russia and the Balkans, (Cambridge, Cambridge university press, 1981), p. 186.

(3) Ernst Christian Helmreich, Op.Cit,P.355.

(4) D.D.B.A, Tome 3, No,241, Descos a Pichon , 30 Juin 1913,p,213

(5) Ernst Christian Helmreich, Op.Cit,P.395.

اخطرت الحكومة اليونانية في الاول من تموز عام ١٩١٣ الحكومة الفرنسية عن قيام القوات البلغارية في الثلاثين من أيار من العام نفسه، وفي تمام الساعة السابعة مساءً، بمهاجمة المفارز اليونانية الصغيرة المرابطة على حدود الترسيم في مدينة اليوثيراي ومستتي، بعدها هاجموا المراكز اليونانية في بروفيستا، ونيجريتا Negrita إلى الشمال من سالونيك حيث انتهكت القوات البلغارية خط الترسيم هناك، وفي الوقت نفسه، هاجم البلغار القوات الصربية ايضاً على جبهة طولها يبلغ (٢٢٠) كيلو متر، وقد اخبرت الحكومة اليونانية ممثها الدبلوماسي في باريس بأن يبلغ الحكومة الفرنسية بأنها غير مسؤولة عما جرى: " كان علينا اخطار الكتيبة البلغارية الموجودة في سالونيك بتسليم اسلحتهم لكن الكتيبة رفضت ، وعندما شن الجيش البلغاري الحرب بشكل غير متوقع نحن نصر على عدم تحملنا أي مسؤولية عن الاحداث الخطيرة التي قامت بها الحكومة البلغارية وسوف تحتج مع الحكومة الصربية يرجى ابلاغ هذه الحقائق للحكومة الفرنسية"^(١). في غضون ذلك، بعث الملحق العسكري الفرنسي في صوفيا الجنرال ماثايل Mititaire إلى وزير الحرب الفرنسي اتيان بيلغه أن الحرب اندلعت على الرغم التدخل الروسي من أجل فض النزاع واصبح الوضع صعب للغاية لان دانييف Daneff سيطر على السلطة في بلغاريا ورفض الانصياع إلى أوامر روسيا شريطة حصول بلغاريا على تأكيدات تكون مرضية بالكامل^(٢).

بعث السفير الفرنسي في المانيا جولز كامبون في الثاني من تموز عام ١٩١٣ برقية إلى حكومته تضمنت موقف الحكومة الالمانية من الحرب: " ان الحكومة الالمانية تعارض تدخل أي قوة في مسألة البلقان ومن جانبها سوف تبلغ النمسا بالبقاء على الحياد"قدر الامكان". ثم عاود جولز كامبون في الثالث من تموز من العام نفسه، إلى ارسال برقية إلى حكومته مفادها ان المانيا تحت الحلفاء بعدم التدخل في الصراع قائلاً: " أن الحرب في البلقان اصبحت امراً واقعاً وإن الحكومة الالمانية تأمل من الوساطة الروسية أن تؤدي الدور المنشود لها وأكدت على عدم تدخل أي قوة

(1) D.D.A.B: Tome 3, No.244, Communication de la légation de Grèce. ,p.261, 1 Juillet 1913

(2) D.D.A.B: Tome 3, No.251, matharel à m. Etienne, 1 Huillet, p.271.

في الصراع وان النمسا والمانيا سوف تبقيان خارج الصراع واضاف أن تركيا ترغب في الانضمام للقتال سعياً منها في تعويض الاراضي الي خسرتها^(١).

بعث ديلكاسيه السفير الفرنسي في سانت بطرسبورغ برقية إلى بيشون في الرابع من تموز عام ١٩١٣ يبلغه ان السفير الروماني سئل سazanov بحضوره عن مدى امكانية مساعدة روسيا وفرنسا في حالة دخولها الحرب ورد عليه سazanov بالقول: " سأكون سعيداً برؤية رومانيا تحتل كامل بلغاريا"، بينما رد ديلكاسيه بأنه يجب ان يسأل حكومته عن ذلك^(٢). في الوقت نفسه، وصلت برقية من بلونديل السفير الفرنسي في بوخارست إلى بيشون في الرابع من تموز من العام ذاته، يبلغه ان رومانيا سوف تتخبط في النزاع وتأمل في الحصول على مساعدة فرنسا: " بعد تردد طويل كان يأمل الملك الروماني بأن تدخل الحكومة الروسية سوف يحل النزاع الصربي البلغاري عن طريق التحكيم او الاتفاق. اصدر الملك يوم امس امر التعبئة العامة للجيش". كما زار رئيس الوزراء الروماني السفير الفرنسي في بوخارست وشرح الدافع الذي جعل رومانيا تقوم بتعبئة الجيش بالقول: " أن رومانيا عملت جاهدة على عدم التدخل ولم تدخر جهداً في اقناع المتقاتلين ولكن مع الاسف ان البلغار لا يسمعون. لا يمكن لرومانيا ان تبقى غير مبالية وترى مصالحها تتضرر ولهذا السبب قررنا التدخل واسماع صوتنا ولن ندع البلغار وحدهم يتحكمون بالوضع وبمساعدة حلفائنا لن نتوقف حتى تحقيق اهدافنا"^(٣).

أبلغ بيشون السفير الفرنسي في سان بطرسبورغ في الخامس من تموز عام ١٩١٣ ان فرنسا والدول الكبرى الآخر تلتزم مبدأ الحياد تجاه صراع البلقان بالقول: "يجب عليك أبلغ سazanov بأن القوى الكبرى ملتزمة بالوقوف على الحياد في الصراع الدائر في البلقان. هذا واتفقت مع الحكومة البريطانية وأوعزت إلى كامبون سفيرنا في لندن بالتنسيق مع غراي بتحديد موعد لعقد مؤتمر في لندن، هذا الاقتراح يتوافق مع جهود الحكومة الروسية الرامية إلى وجود وساطة بين المتحاربين"، كما رفض بيشون ومجلس الوزراء الفرنسي مساعدة رومانيا من الناحية المالية بقوله:

(1) D.D.A.B.: Tome 3, No.269 , Jules Cambon a Pichon , 3 Juillet 1913, p291.

(2) D.D.A.B.: Tome 3, No.280, Delcasse a Pichon , 4 Juillet 1913, p.301.

(3) D.D.A.B.: Tome 3, No.286. Blondel a Pichon , 4 Juillet 1913, p306.

... لا يمكن تقديم الدعم المالي إلى رومانيا ويشاركني في ذلك مجلس الوزراء الذي ابلغته ببرقيتك^(١).

بعث بيشون إلى سفرائه في لندن وبرلين وسانت بطرسبورغ وبلغراد وصوفيا وفيينا بوخارست في الثامن من تموز عام ١٩١٣ يبلغهم ان القائم بالأعمال العثماني في باريس اوضح له ان البلغار لم ينسحبوا من الاراضي الواقعة عند خط اينوس- ميديا التي اقرتها معاهدة لندن للسلام، لذلك طلبت الحكومة العثمانية من الحكومة الفرنسية التدخل وفي الوقت ذاته، طلبت من بلغاريا الانسحاب من الاراضي التي حددها مؤتمر لندن والا ستضطر الحكومة العثمانية إلى التدخل^(٢).

بعد أن ايقنت الحكومة البلغارية بأن القوات الصربية والرومانية والعثمانية تحاصرها من كل الجهات طلبت من الحكومة الفرنسية ان تتدخل بدور الوسيط بهدف ايقاف الاعمال القتالية ، إذ أرسلت الحكومة البلغارية برقية في الرابع عشر من تموز عام ١٩١٣ قام بإيصالها إلى وزير الخارجية الفرنسي السفير البلغاري استانسيفوف في باريس تضمنت: "يشرفني بأن أبلغ ساعاتكم بأن الحكومة البلغارية تطلب من الحكومة الفرنسية التدخل لدى الحكومة الرومانية بهدف منع قواتها من التقدم صوب بلغاريا ارجو من سعادتكم التدخل والضغط على الحكومة الرومانية من أجل ذلك"^(٣) في اليوم نفسه، ابلغ السفير البلغاري في باريس بيشون ان حكومته تعرب عن قبولها الصيغة الآتية حول موضوع الوساطة التي طلبتها من الحكومة الفرنسية: "وقف الاعمال القتالية، ابقاء القوات في مواقعها، سترسل الحكومة البلغارية مفاوضاتها إلى سانت بطرسبورغ أو اي مدينة يتم تحديدها لاحقاً لهذا الغرض، تقبل الحكومة تسريح قواتها مقابل الحصول على ضمان من الحكومة الروسية، كما توافق على تقسيم المناطق التي حصلت عليها تحت رعاية الدول الكبرى"^(٤).

(1) D.D.A.B.: Tome 3, No. 288, Pichon a Delcasse , 5 Juillet 1913, p. 309.

(2) D.D.A.B.: Tome 3, No, 313, Pichon aux Ambassadeurs Abroades Berlin, Londres, Saint-Petersbourg, Belgrade, sofia, Athenes, Bucarest, 8 Juillet 1913, , p. 345.

(3) D.D.A.B, Tome 3, No, 355, Stancioff a Pichon, 14 Juillet 1913, p. 400.

(4) D.D.A.B, Tome 3, No, 357, Stancioff a Pichon , 14 Juillet 1913, p. 401.

وعلى هذا الأساس تم إبرام معاهدة بوخارست في العاشر من آب عام ١٩١٣ من قبل مندوبي بلغاريا ورومانيا وصربيا والجبل الاسود واليونان بمقتضى شروط هذه المعاهدة تنازلت بلغاريا إلى رومانيا عن دوبرجه شمال خط يمتد من الدانوب مباشرة إلى الشاطئ الغربي للبحر الاسود، إلى جانب ذلك وافقت بلغاريا على تدمير جميع القلاع الحربية التي تقع في تلك المناطق. وتم رسم الحدود الشرقية لصربيا من باتاريكا Baha eka على الحدود القديمة التي تقع على الخط الفاصل بين نهري فاردار Varda وستروما Struma حتى الانهار اليونانية البلغارية باستثناء وادي سترومينزا Strumaniza العلوي الذي بقي تحت السيادة البلغارية^(١).

جاء السفير البلغاري في باريس وطلب مقابلة رئيس الجمهورية بوانكاريه في السادس عشر من تموز عام ١٩١٣ وطلب منه التوسط لإنهاء الاعمال القتالية ووضح ان الحرب تتوقف فقط بوساطة القوى الكبرى التي من شأنها ان تحدد شروط السلام قائلاً: "بأن تأخير الوساطة يؤدي إلى تعقيدات من شأنها ان تعمل على تأخير عملية السلام وخصوصاً بأن الرومانيين باتوا قريبين من بلغاريا. وطلب منا باسم ملكه ان نتدخل لإنهاء الاعمال القتالية. رد السيد رئيس الجمهورية بأن فرنسا وفتياً لمواقفها المستمرة لاحلال السلام. سنقبل بكل سرور وننصح بأي اجراء يسمح بأبرام سلام سريع باتفاق جميع القوى واني بدوري سأقوم بأطلاع الحكومات كافة بهذا الرأي". من ناحية أخرى علمت من اتصالي مع السيد ازفولسكي بأن السيد سارنوف يرغب بإبرام السلام من خلال المحادثات المباشرة أو بأرسال مندوب بلغاري يجتمع بممثلين من صربيا واليونان، ويقترح ايضاً أنه من المناسب وجود مفوض روماني مهما كان الحل المعتمد فسيحصل على موافقتنا بشرط ان تقبله جميع الدول. وسنقبل بالحل الذي يؤدي إلى نهاية الاعمال القتالية في أسرع وقت ممكن. يبدو لنا ايضاً بأن يفهم المتحاربون انهم بحاجة إلى انتهاء الحرب التي طال أمدها والتي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة. في اثناء هذه الظروف قدمت بلغاريا حلول الوساطة بعد ادراكها بأن استمرار الاعمال القتالية سيؤدي إلى مزيد من الدمار من دون الحصول على نتائج

^(١) D.D.A.B, Tome 3, No,600, Dumaine a Pichon , 10 Aout 1913, p. 637.

مرضية. يرجى التحدث على وجه السرعة في هذا الصدد إلى الحكومات التي انتم معتمدون لديها^(١).

بعد انتهاء مؤتمر السفراء بدأت المشاكل تظهر بين الدول البلقانية بسبب أن هذه التسوية لم تكن مقبولة لديها، اذ حثت فرنسا وروسيا كل من رومانيا وصربيا على تخفيف حدة مواقفهما فطلبتا من رومانيا عدم التدخل في هذا الوضع المعقد، ومن صربيا وبلغاريا قبول وساطة القيصر الروسي وعلى الرغم من كل جهود السلام التي بذلت الا أن القوات البلغارية هاجمت الصرب ليلة الثلاثين من حزيران عام ١٩١٣، وانضمت فيما بعد رومانيا إلى الحرب التي كانت حريصة على تسوية نزاعها الحدودي مع بلغاريا ازاء هذه التطورات اتخذت الحكومة الفرنسية على الفور موقفاً حيادياً.

وبناءً على ما تقدم، أقترح وزير الخارجية الفرنسي بيشون على الدول المتحاربة أن تلجأ إلى المفاوضات على أن تكون هذه المفاوضات في القسطنطينية بهدف منع الدولة العثمانية من الانخراط في الحرب الا أن العثمانيين اقدموا على احتلال أدرنه، ويعد هذا الفعل انتهاكاً واضحاً لشروط السلام الذي اقترته معاهدة لندن في أيار عام ١٩١٣ وبذلك توجب على الدول الأوروبية اتخاذ إجراء كرد فعل على هذا التصرف، فاقترحت روسيا على الفور اجراء تظاهرة بحرية من قبلها في حين أيد بيشون القيام بتظاهرة بحرية جماعية وفي الوقت نفسه حذر روسيا من اتخاذ اجراء منفرد، بعد رفض فرنسا قيام روسيا بتظاهرة بحرية وافقت على مضض شريطة ان تتصرف روسيا في حدود المعقول^(٢).

ثالثاً-سياسة فرنسا تجاه المانيا وإصدار القانون خدمة الثلاث سنوات:

اشادت الصحف الالمانية بانتخاب بوانكاريه رئيساً للجمهورية الفرنسية، نظراً لمهارته المميز في انهاء ازمة مراكش الثانية، والدور القيادي الذي مارسته فرنسا في ازمة البلقان،

(1) D.D.F.:3 Série, Tome ,No.376, Pichon a Saint-Petersbourg, Londres, Berlin,Vienne,Rome, Constantinople, sofia, Belgrade, athenes, bucarest , 16 Juillet 1913,P. 419-420

(2) R. Poincare, Au Service de la France, Paris 1926-1933 vol, 111 p. 225.

وعبرت الصحافة عن رأي مفاده أن بوانكاريه في منصب الرئاسة سيحتفظ بتأثيره على سياسة فرنسا الخارجية، وكان من بينها صحيفة شمال ألمانيا *Gazette de l'Allemagne du Nord*، التي اوضحت أن انتخابه كان موضع ترحيب في ألمانيا وهو يحظى بثقة واحترام الشعب الفرنسي المطالب به، وبحسب ما أوردته الصحيفة: "... منذ بداية وزارته كان السيد بوانكاريه تعبيراً حياً عن نشاط وطني عظيم في السياسة الداخلية والخارجية، كما وضع مواهبه في خدمة الحفاظ على السلام الاوربي في الازمة الشرقية"، كما اشادت الصحيفة الألمانية ناشونال زيتونك *National Zeitung* بالرئيس الفرنسي الجديد، وعدم تغير موقفه الايجابي تجاه ألمانيا، وقد عبرت عن ذلك بالقول: "ان السيد بوانكاريه ذكي للغاية، وإيجابي للغاية ، بحيث لا يسمح بزج بلاده في مغامرة"، وقد ذكر جول كامبون في برقيته إلى بوانكاريه في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩١٣، موقف الصحافة الألمانية بالقول: "باختصار، أجمعت الصحافة الألمانية على إعلان أن أجتباع فرساي وضع رجل دولة بارز في رئاسة الجمهورية..."^(١).

كانت فرنسا تسعى إلى تعزيز قوتها العسكرية تحسباً لاندلاع أي حرب في أوروبا -مع ألمانيا- وإفريقيا قبل عام ١٩١٣، إلا أنها كانت تعاني من التناقص في تعداد الجيش النظامي، لهذا اقدمت السلطات الفرنسية التي كانت تعتقد ان الجزائر خزان بشري ضخم حقيقي من الجنود مثل ألمانيا، إلى اصدار قانون التجنيد الاجباري في الثالث من شباط ١٩١٢، بهدف استعمال الاهالي الجزائريين كجنود في صفوف الجيش الفرنسي لتأمين النقص الحاصل في عدد المقاتلين من اجل الابقاء على قواتها في فرنسا، وزيادة الميزانية الفرنسية عن طريق تقليل النفقات العسكرية^(٢)، اتباع هذا الاجراء من قبل الحكومة الفرنسية يعود إلى مشكلة النقص في النمو السكاني مقارنة مع نمو الشعب الألماني الذي يؤثر بالمحصلة على عدد القوات العسكرية المتاحة في فرنسا، وهو ما حذر منه ميسيمي *Messimy* مقرر الميزانية الحربية الفرنسية عندما

1 D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.233, Jules Cambon a Poincar, Berlin, 19 janvier (1913, PP 294-296).

(٢) سميرة، بن قفة ، نسيم، كرفاح ، قانون التجنيد الاجباري في الجزائر وانعكاساته من خلال المصادر العربية والفرنسية (١٩٠٧-١٩١٨) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجليلي بونعامة- خميس مليانة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، ٢٠١٨، ص ٤٣.

طرح مشروعه الذي يقضي بتطبيق قانون التجنيد الاجباري في عام ١٩٠٨، من أن نسبة الولادات في فرنسا تشهد انخفاضاً خطيراً ويمكن القول بأن هذا النقص والاحصائيات التالية التي اوردها تقرير لجنة العرائض في البرلمان تؤكد ذلك^(١):

ت	السنوات	عدد الولادات في فرنسا
١	١٨٧٢	٩٠٠٠٠٠
٢	١٩٠٢	٨٤٥٠٠٠
٣	١٩١١	٧٤٢٠٠٠

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان عدد الولادات في فرنسا شهد انخفاض كبير ، وهذا يعود إلى الثقافة المنتشرة آنذاك، وهي العزوف عن الانجاب في هذه المرحلة؛ بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والضرائب الثقيلة في فرنسا^(٢)، اما بحسب الاقتصادي الفرنسي دوسوليه فيليكسي قام بأجراء مقارنة بين المانيا وفرنسا توصل من خلالها أن المانيا تفوق فرنسا كثيراً من حيث نسبة الاطفال بينما فرنسا تفوق المانيا كثيراً من حيث نسبة الكهول وهو ما ينعكس على مستوى الجيش، انشئت الاقامة العامة الفرنسية في المغرب الاقصى إثر اصدار مرسوم الثامن من نيسان ١٩١٢، ان خطر اندلاع الحرب في أي لحظة فرض على فرنسا ترك قواتها في اوربا ما جعلها تحتاج إلى قواتها، وبالتالي فقد اضطرت إلى الاعتماد على الفرق العسكرية المكونة من الاهالي الفرنسيين والجزائريين، إذ كان وزير الحرب ميلران يرى ان تواجد فرنسا في المغرب يجعل من مسألة التجنيد الاجباري امر لا غنى عنه دون الادلاء به علناً^(٣)، إذ ذكر في تقريره الموجه إلى رئيس الجمهورية السابق ارمان فالير: " ان الجزائر لا تزودنا سوى بـ ١٧٠٠ جندي فقط، في الوقت الذي بإمكانها تزويدنا بـ ١٠٠٠٠٠ جندي" يظهر هذا التقرير

(١) بوترة، سارة، محمود، حياة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين: ١٨٨٥-١٨٧٣-١٨٨١-

١٩١٢، جامعة ٨ (ماي ١٩٤٥- قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨، ص ٧٢.

(٢) ناصر، بالحاج ، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري (١٩١٢-١٩١٦)، رسالة ماجستير في التاريخ

المعاصر، المدرسة (العليا للآداب والعلوم الانسانية، جامعة بوزريعة، ٢٠٠٥، ص ١٦.

(٣) بوترة، محمود، المصدر السابق، ص ص ٧٢-٧٣.

حاجة فرنسا الماسة لمضاعفة عدد المنضمين من الاهالي للجيش الفرنسي^(١). وعلى هذا الاساس ايضاً ستأخذ الحكومة الفرنسية خطوات مهمة لإصدار قانون خدمة الثلاث سنوات كما سنرى حقاً.

استشعرت الحكومة الفرنسية بالخطر الالمانى وبشكل كبير، منذ ان كتب ليوتينانت الكولونيل سيرت الملحق العسكري الفرنسي إلى ميلران وزير الحرب برقية في بداية شهر كانون الاول عام ١٩١٢، حذره من الضغط الشديد الذي تتعرض له الحكومة الالمانية بهدف حملها على رفع قدرات الجيش الالمانى العسكرية، ويأتي هذا الضغط من جهتين الاولى: بعض الصحف التي تدعم مطالب جمعية الدفاع **Wehrverein** الرامية إلى زيادة حجم الجيش ورفع قدراته التسليحية، فضلاً عن اتهام وزير الحرب بالتقصير، الجهة الثانية: الرأي العام الالمانى الذي اخذ الشعور الوطني يتنامى لديه مرة اخرى كرد فعل على اخفاقات الحكومة الالمانية لاسيما في ازمة مراكش الثانية، وعلى هذا الاساس، أعطت الصحافة الالمانية نظرة شاملة عن ميزانية الحكومة المقبلة التي سيبدأ تنفيذها اعتباراً من عام ١٩١٣، وتحديدًا قبل الاول من تشرين الاول من العام المذكور، الجزء الأساسي من البرنامج المخطط له يشمل المدة المحصورة بين عامي ١٩١٢-١٩١٥، يمثل هذا البرنامج رغبة الحكومة الالمانية الواضحة في الاهتمام بالاستعدادات العسكرية تحسباً لأي طارئ في المستقبل القريب، وعلى الرغم من، هذا الاهتمام في التوقعات المحتملة الا ان وزير الحرب الالمانى كان هدفاً لهجمات عنيفة من بعض الصحف الالمانية، وبشكل خاص من قبل جمعية الدفاع آنفه الذكر، التي نشرت في مجلتها الشؤون الخارجية للجيش في عددها الصادر في تشرين الاول ١٩١٢، مدى الاهداف والتطلعات الالمانية، اتهمت هذه المجلة وزير الحرب الالمانى، بعدم معرفة كيفية دعم مصالح الدفاع عن البلاد بما يلزم من القوة والقرار المناسبين، وعدم تشكيل جميع سرايا المدافع الرشاش المخطط القيام بها على الفور، وبحسب بعض المسؤولين غير الرسميين الذين اتهموه بأنه مذنب لإخفائه الحقيقة "ترك الجيش الالمانى في حالة ضعف ملحوظ لمدة سنة أخرى مقارنة بالجيش الفرنسي من خلال عدم تسليح الفرقة السادسة عشر لفرسان المشاة بالسلاح وعدم معرفة كيفية جلب القادة الشباب إلى المستويات العليا من التسلسل الهرمي للجيش، وعدم تقديم مشروع القانون المتعلق بالأسطول الجوي، بشكل عام اتهموه بالتقصير في واجباته"، واتهمت جمعية الدفاع المناصرين للوحدة الالمانية من الذين يعملون في وزارة الخارجية هم الذين يعرقلون

(١) بوترة، محمود، المصدر السابق، ص ٧٥.

عمل الوزير ويجب القضاء عليهم خشية ان يتسببوا ليس فقط في اضعاف البلاد وانما اضعاف الجيش كذلك ، وقد تحدث رئيس جمعية الدفاع في احدى اجتماعاتها وحذر من الشعور بالتفوق وتجاهل الاستعدادات بالقول: " بلد مثل فرنسا مولع بالحروب، على الرغم من هزيمتها في معركة عام ١٨٧٠-١٨٧١، الا انها احتفظت بمعظم المدن ذات العرق الالمانى ساندواو، وبلفورد، وبعض اجزاء من اللورين والمنطقة التي تقع بين هولندا وبولونيا، وانها تطمح للوصول إلى الضفة اليسرى لنهر الراين"^(١)، مشيراً إلى امتناع الرايخشتاغ في توفير الاموال اللازمة للمؤسسة العسكرية: " في بعض الاحيان عندما كان يطلب مزيداً من الاموال من الميزانية لتطوير الجيش كان الرايخ يرفض ذلك، لكنه صوت على القانون العسكري الاخير] يقصد القانون العسكري الذي صدر في ٢١ أيار ١٩١٢ [لان خيبت الامل الاخيرة] يقصد ازمة مراكش الثانية]، كانت اكثر ايلاماً لشعب الالمانى"، وقد اكد الكولونيل سرت اذا كانت جمعية الدفاع قد اتهمت وزير الحرب الالمانى بالتقصير، فأن الرأي العام اتهم الحكومة الالمانية بالجبن في العام الماضي، على ما يبدو ان الرأي العام عانى من خيبات امل كثيرة وابدى قلقه من المستقبل، واشارة الكولونيل سرت ان عام ١٩١٣، ستحل فيه الذكرى المئوية لما يسمى حروب الانقاذ، حيث ادركت الحكومة الالمانية لأول مرة بأنها ستعيد الحماسة مجدداً في جميع انحاء البلاد، وان المكتبات غارقة فعلاً بالمطبوعات التي تمجد بالإمبراطورية: " وهذا شعور لا يمكن التغاضي عنه"^(٢).

بعث الكولونيل سرت برقية إلى اتيان وزير الحرب الفرنسي الجديد في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩١٣، اكد أن قانوناً عسكرياً ألمانياً يجري اعداده حالياً، تحدثت عنه الصحف غير الرسمية، وممثل الحكومة في الرايخشتاغ قبل شهر من تقديمه إلى المجلس الاتحادي Bundesrat والهدف من اقراره ضمان التفوق العددي للجيش الالمانى بالنسبة لعدد سكانها وبالتالي من البديهي ضمان تفوقها العسكري على الجيش الفرنسي من الناحية العددية الذي يعد مهماً من وجهة النظر الالمانية في نتائج المعارك الاولى التي تؤثر بشكل كبير على نتيجة الحرب، لذلك شدد الكولونيل سرت على زيادة كفاءة الجيش الفرنسي بقوله: " اذا كانت المانيا ترغب في ضمان التفوق العددي بالنسبة لعدد سكانها، فلن يعد بوسعنا بعد الان التفكير في

(1) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.5, le Lieutenant-Colonel Serret a Millerand, Berlin, 5 décembre 1912, P.4.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.5, le Lieutenant-Colonel Serret a Millerand, No: 5, Berlin, 5 décembre 1912, P.6.

القتال في سباق الاعداد. ولا في صيانتها، ولكن في تحسين نوعيتها بشكل كبير، يجب أن نجد الوسائل لتحقيق تفوقنا العسكري، الامة اذكى من ان لا تفهم ذلك"^(١).

عاود الكولونيل سرت مرة اخرى إلى ارسال برقية إلى وزير الحرب الفرنسي تتعلق بالقانون العسكري الالمانى في الخامس عشر من شباط ذكر فيها ان المستشار الالمانى لمح وبشكل علني ان القانون سيتم تقديمه إلى الرايخ بعد عيد الفصح مباشرة ، وقد أوضح سرت إلى انه هناك شائعات تشير إلى صعوبة عرض القانون لأسباب مالية، لذلك سيؤجل تقديمه حتى الخريف، وعلى فرنسا ان تدرك ان القانون العسكري الالمانى سيمرر حتماً، مشيراً إلى ان القانون يحظى بسرية تامة في ما يتعلق بمضمونه أو تكلفته المالية، واكتفى بتضمين برقيته بالشائعات التي تدور في أروقة الرايخستاغ التي عدها الكولونيل سرت مبالغاً فيها وهي: دمج ٥٠٠٠ رجل اضافي كل عام إلى الجيش الالمانى، وبتكلفة ٣٠٠ مليون فرنك، اما ما يخص البيانات التي تتوفر لدى الملحق العسكري الفرنسي عن القانون والكافية لتحديد نطاقه:

١- التنظيم الكامل للأسطول الجوي الذي سيخصص له (٢٠-٢٥) مليون فرنك.

٢- التطبيق الكامل للخدمة الالزامية المعلن عنها رسمياً.

في الواقع، يقدر الاحتياطي البديل السنوي بـ(٤٥,٠٠٠) أو (٥٠.٠٠٠) ألف مجند (مناسبين للخدمة)، إذ لا يتلقون اي تعليمات حالياً، ولا يعتقد الكولونيل سرت هناك امكانية في دمج هؤلاء الرجال المتاحين، على الرغم مما يقال في أروقة الرايخستاغ. ووفقاً لبعض الشائعات التي نشرتها صحيفة توكليج رندشو Taugliche Rundschau ، فإنها في المستقبل سوف يصنف هذا الاحتياطي حسب لياقته البدنية ، إلى فئتين ، هما: "مناسب جداً" و"مناسب" وستُدرج الفئة الأولى بالكامل في الخدمة ، والفئة الثانية إلى حد ما، حسب الحاجة^(٢).

بعد صدور القانون العسكري الالمانى لعام ١٩١٢، أكد الكولونيل سرت، ان المانيا سوف تبذل جهود كبيرة في سبيل تأمين الموارد المالية، للقانون العسكري الجديد عن طريق الضرائب، الامر الذي سيتقل كاهل دافعي الضرائب الألمان، مقارنة بالضريبة المفروضة على

1 D.D.F.:3 Série, Tome sixième,No.302,le Lieutenant-Colonel Serret a Étienne, Berlin, 31 janvier 1913, PP.383-385.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome sixième,No.404,le Lieutenant-Colonel Serret a Étienne, Berlin, 15 janvier 1913, P.497.

الفرنسيين؛ لأن عدداً كبيراً من الشباب، معظمهم من الطبقة الوسطى، ومغفون حالياً من أي خدمة ، سيتم استدعاؤهم للخدمة بموجب القانون، وقد ادرك هؤلاء حاجة بلادهم إلى تفوق عسكري من دون منافس، لضمان التوسع الألماني في جميع انحاء العالم^(١).

وبشكل عام، فإن القانون العسكري الجديد سيمكن ألمانيا من تحقيق نتيجة مباشرة تتمثل في تحسين نوعية الجيش:

١- من خلال ضمان أن الوحدات التي سيتم تعبئتها، بحيث يكون محتواها من الجنود النشيطين والمتعلمين بشكل أفضل.

٢- عن طريق تجديد شباب الوحدات التي تم تعبئتها.

وبهذا الشكل فإن عدد القوات التي يمكن تعبئتها بشكل فوري ، حتى مع الاعتراف بعدم إنشاء وحدات كبيرة جديدة، ستزداد بسرعة، إذ سيتم دفع (٢٥,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠) شخص متعلم للاحتياط كل عام^(٢).

في أوائل عام ١٩١٣، كانت فرنسا تعيش في وضع عسكري ضعيف مقارنة بألمانيا، وقد أشار الكولونيل يارد بولر Colonel Yarde Buller الملحق العسكري البريطاني في باريس إلى ذلك التفاوت بين القوتين من خلال تقريره السنوي لعام ١٩١٢، فقد أوضح أن عدد سكان ألمانيا يبلغ (٧٠,٠٠٠) مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان فرنسا حوالي (٣٩,٠٠٠) مليون نسمة، وهذا يبين أن ألمانيا يمكن أن يكون لديها عدد كاف من الرجال لقوات خط المواجهة من دون اللجوء إلى استدعاء فئات من جنود الاحتياط، في حين يتعين على فرنسا استدعاء ست فئات، ووفقاً للقانونين العسكريين^(٣) اللذين صدرا على التوالي في السابع والعشرين

(1) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.404, le Lieutenant-Colonel Serret a Étienne, Berlin, 15 janvier 1913, P.498.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome sixième, No.404, le Lieutenant-Colonel Serret a Étienne, Berlin, 15 janvier 1913, P.498.

(3) حسب ماذكر ريمون بوانكاريه أن مقدار الزيادة في الجيش الألماني التي حققها القانون العسكري لعام ١٩١١ بلغت ١٥٠,٠٠٠ ألف مقاتل، في حين كان مقدار الزيادة التي حققها القانون العسكري الألماني لعام ١٩١٢ تبلغ ٣٧,٠٠٠ ألف مقاتل، ثم أقر قانوناً جديداً في عام ١٩١٣ يجيز بزيادة عدد القوات الألمانية على مراحل حتى عام ١٩١٦؛

A.George, the memoirs Raymond Poincaré (1913-1914), Willam Heintmann LTD, Loondon, 1928, P.36.

من اذار ١٩١١، والحادي والعشرين من أيار ١٩١٢، تمت زيادة قوة الجيش الالمانى في وقت السلم ، إذ بلغ عدد القوات العسكرية الالمانية (٦٥٥,٠٠٠) ألف مقاتل، بينما بلغت قوة الجيش الفرنسي المرابط في فرنسا فقط (٥٠٠,٠٠٠) الف مقاتل، ويظهر الفرق في عدد القوات بين الطرفين (١٥٥,٠٠٠) الف مقاتل، أما في حالة التعبئة فأن الجيش الالمانى يصل إلى (٤,٣٠٠,٠٠٠) مقاتل ، مقابل (٣,٨٧٨,٠٠٠) مقاتل لفرنسا^(١). بينما ذكر الكاتب الفرنسي جورج فالنس في كتابه الموسوم (بوانكاريه) ان الرايخستاغ الالمانى اصدر بين عامي ١٩١١ و ١٩١٣ ثلاثة قوانين عسكرية رئيسية لزيادة العدد الاجمالي لجنود الجيش الالمانى بمقدار ١٧٠٠٠٠ الف رجل في وقت السلم إلى ٨٠٠٠٠٠ الف رجل ، في حين كان عدد الجنود الفرنسيين يصل إلى ٥٠٠٠٠٠ الف رجل، هذا الفرق في النسبة يشكل خطراً كبيراً، مع الاخذ في نظر الاعتبار ان خطط الحكومة الالمانية تقتضي نشر ١٨٠٠٠٠ الف جندي على الجبهة الروسية في حالة نشوب صراع، لذلك ينبغي على الحكومة الفرنسية اقرار قانون الثلاث سنوات كردة فعل على زيادة أعداد العسكريين الألمان، وعدته هيئة الاركان العامة الفرنسية رداً على الاستراتيجية الهجومية التي يعتمد عليها الالمان ، اي نشر ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ الف رجل فرنسي اضافي وهذا يكفي لتصحيح اختلال التوازن بين الجيشين بشكل كبير^(٢).

يتضح مما تقدم أن فرنسا في وضع غير موافق للغاية مقارنة ب ألمانيا في كل من قوة الجيش في وقت السلم والتعبئة، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على فرنسا، وقد واجه بوانكاريه مشكلة صعبة للغاية فهو لا يستطيع تجاهل التشريع الالمانى المقترح الذي يكسب المانيا هامشاً كبيراً من التفوق العسكري على فرنسا، او يتبع خيار إعادة توجيه السياسة الخارجية الفرنسية في اتجاه التقارب مع ألمانيا، وهذا الاجراء محفوف بالمخاطر؛ لأنه سيؤدي إلى تفكك الوفاق الثلاثي، لا سيما وأن نوايا ألمانيا الحقيقية غير واضحة آنذاك ، وربما مستحيلة في أعقاب أزمة أغادير، وعلى هذا الاساس، أيد بوانكاريه مشروع القانون العسكري الفرنسي ذي الثلاث سنوات^(٣)،

(1) Quoted in: K.J. F.V., Raymond poincare,p.153," Report by Colonel Yarde Buller, military ((attache, on the French army, in Annual Report on France for 1912, 1 August 1913,p.507))

(2)V .George Op.Cit,P.263.

(3) Ibid,P.264.

كان وزير الحرب السابق الكسندر ميلران، قد أشار بالفعل إلى أن قانون الحادي والعشرون من آذار عام ١٩٠٥ ، الذي خفض الخدمة العسكرية الإجبارية في فرنسا إلى عامين، يجب مراجعته لمعالجة اختلال التوازن القوات الذي استمر في الاتساع بين الجيشين الفرنسي والالمانى، وكذلك كتب في مذكراته غير المنشورة ان مشروع قانون الخدمة العسكري تم دراسته منذ خريف عام ١٩١٢ في وزارة الحرب الفرنسية، وقد وجد وزير الحرب الجديد يوجين اتيان هذا المشروع في ملفات الوزارة، وكان من المفترض على وزير الحرب السابق مناقشته مع بوانكاريه، الا ان الكاتب الفرنسي روث في كتابه الموسوم ريمون بوانكاريه (Raymond Poincare)، ذكر أنه لم يجد اي مناقشة بهذا الصدد في مذكراتهما، وفي الخامس عشر من شباط ١٩١٣، كتب بوانكاريه في مذكراته اليومية " اتيان ، وزير الحرب في حكومة برياند جاء ليحدثني عن الحاجة الضرورية للخدمة العسكرية"^(١). مشيراً إلى الاستعدادات العسكرية الالمانية، وذكر ايضاً ان القائد العام للقوات الفرنسية الجنرال جوزيف جوفر كان يعتقد ان القوات الفرنسية في حالة ضعف وهو ما قد يصبح خطراً حقيقياً، وحث على اتخاذ بعض التدابير الدفاعية قائلاً: " سيكون لالمانيا زيادة علينا بمقدار ٣٥%"^(٢)

أوضح بوانكاريه افكاره في رسالة وجهها إلى الجمعية العامة الفرنسية في الثامن عشر من شباط ١٩١٣، مما جاء فيها: " ان جيشنا وحرية شعبنا هما المساعدان الاكثر فائدة لدبلوماسيتنا. كلمتنا عن الحرية والسلام ستبقى كما هي، ولكننا سنكون مسلحين بشكل افضل واكثر حزمًا"^(٣).

كتبت بعض الصحف الفرنسية مقالات تطالب بالرد السريع على التسلح الالمانى^(٤)، ومنها صحيفة لي تمبس Le Temps غير الرسمية التي شنت حملة لصالح التجنيد في التاسع من شباط عام ١٩١٣ ، مما جاء فيها : " المشكلة الجذرية هي عدم كفاية المواليد لدينا، العلاج الوحيد هو الانتقال إلى قانون الثلاث سنوات "، عدّ الرأي العام الفرنسي والبرلمانيون هذا النشر

⁽¹⁾ R.Francois, Op.Cit,PP.260-261.

⁽²⁾ A.George,the memoirs Raymond Poincare (1913-1914), Willam Heintmann LTD, Loondon,1928,P.37.

⁽³⁾ V. George Op Cit. ,P.26)

⁽⁴⁾ A. George Op Cit P.37.

مدبر من الحكومة^(١)، من جهة أخرى، اثارَت هذه المقالة التي نشرت في جريدة المذكورة أعلاه مخاوف الحكومة الفرنسية من زيادة التفوق العسكري الالمانى، وبذلك ادركت الحكومة ضرورة العودة إلى قانون الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات^(٢).

وبذلك أصبحت اولى الاولويات لدى بوانكاريه هي تعزيز القدرات والتحالفات العسكرية لفرنسا منذ توليه رئاسة الجمهورية، ، وهذا أدى إلى قلق بعض السياسيين الفرنسيين انفسهم، ظناً منهم ان ذلك سيدخل البلاد في اتون حرب قادمة ، وكان من أشد المعارضين لهذا القانون زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي جان جوريس، الذي حذر رئيس الدولة الجديد قبل تولي منصبه بيوم واحد : " نعلم ، أنه سيتذكر "اللورين"، وأنه اذا كانت فرنسا محبة للاستقلال والشرف، فإنها تريد السلام بعمق وإخلاص، وأن تعد الشوفينين والفوضويين والاغبياء كأسوأ اعدائها؟ وهل يجروُ على القول لهم في وقت مبكر، وبصوت عالي بما يكفي لأسماع اولئك الذين سيصرخون بمجده غداً ، إنه لا يريد أن تكون رئاسته وهي مدة السبع سنوات عبارة عن ردت فعل وحرب؟"^(٣)، وتوقع كايو أمام جمهور من البرلمانيين أن بوانكاريه سيجلب الحرب للبلاد^(٤) ووضح لمجلس النواب ان الخدمة لثلاث سنوات ستكون مرهقة مالياً وضارة من الناحية الاقتصادية لانها ستمنع ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ ألف شاب من العمل في بلد فقير من الرجال، كما أنه عديم الفائدة من الناحية التكتيكية فعند اعلان التعبئة العامة لن يكون هناك جندي غير كفؤ من الناحية الاستراتيجية؛ لأنه استناد إلى نظرية الهجوم فأنا سنتعرض إلى هزيمة من قبل المدافع الثقيلة الالمانية، ولابد من الاعتراف بأن الخسائر الهائلة التي تكبدها الجيش الفرنسي في بلجيكا لاحقاً في اب عام ١٩١٤ اثبتت بأن كايو كان على حق، وكما سخر كايو من نظرية الهجوم كان الجنرال لان ريزاك Lanrezac غير مؤيد لنظرية الهجوم^(٥)، وعبر الرئيس الفرنسي المنتهية ولايته فالير عن خشيته من ذلك، بقوله سراً في مساء تنصيب بوانكاريه: "أخشى أن تدخل الحرب ورائي في الإليزيه"^(٦)، ولم يلق هذا القانون قبول من الأسر الفرنسية؛ لأن ابقاء جميع

(1) V. George Op. Cit ,P.266.

(2) R,Francois Op. Cit,P. 261.

(3) R,Francois Op. Cit, P.261.

(4) V.George Op. Cit. ,P.267.

(5) M.Paléologue, . Au Quai d'Orsay à la veille de la tourmente: journal 1913– 1914 (1er janvier 1913 – 28 juin 1914). Paris: Plon 1947,p.59

(6) Joseph Caillaux,Mes Memoires, Tome. III , Clairvoyance et force d'âme dans les épreuves 1912 - 1930, Plon, Pairs, 1947,P.50.

الشباب الفرنسي في الثكنات العسكرية لمدة عام آخر ليس بالامر السهل وخاصة في بلد تشكل فيه الزراعة ما نسبته ٤٠% من القوى العاملة^(١).

التقى بوانكاريه مع الجنرال الفرنسي هنري جوزيف بروجير Henri Joseph Brugère في قصر الاليزيه لمناقشة مدة قانون الخدمة العسكرية المقترح في الرابع والعشرين من شباط عام ١٩١٣، وأشار بروجير في لقائه هذا إلى السياسيين المؤيدين لهذا القانون وكان من بينهم جورج كليمنصو^(٢).

في غضون ذلك، كان المجلس الاعلى للحرب يدرس زيادة الخدمة العسكرية إلى ثلاث سنوات بما يخص سلاح الفرسان والمدفعية، لكن هيئة الأركان أصرت على تطبيق القانون بصورة شاملة، وصرح وزير الحرب اتيان وكلوذ في السابع والعشرين من شباط عام ١٩١٣ لزملائهم بأنه تم تأمين المبالغ المقترحة لتحسين تجهيزات الجيش والبالغة ٥٠٠٠٠٠ مليون فرنك، وفي الرابع من اذار تم استدعاء جميع الوزراء والسلطات العسكرية الرئيسة إلى الاجتماع في قصر الاليزيه، وتمت الموافقة رسمياً على مقترح وزير الحرب بزيادة الخدمة العسكرية إلى ثلاث سنوات^(٣).

وعلى هذا الأساس، قدمت حكومة ارستيد بريان مشروع قانون الخدمة العسكرية إلى مجلس النواب في السادس من اذار ١٩١٣^(٤).

افتتح النقاش في مجلس الشيوخ حول قانون الاصلاح الانتخابي (التمثيل النسبي) في الثالث عشر من اذار عام ١٩١٣، واستمر لمدة خمسة ايام حاول ارستيد بريان مساندة نظام التمثيل النسبي من اجل توفير الفرصة الحقيقية لكافة الاقليات للمشاركة في صنع القرار السياسي، إلا أن معارضة القانون استمرت داخل مجلس الشيوخ الذي رفضه في النهاية، وحصلت بعض الخلافات بين مجلسي النواب والشيوخ ادت إلى سحب الثقة من حكومة رئيس

^(١) V. George Op. Cit, P.267

^(٢) R, Francois Op. Cit, P.321.

^(٣) A. George, the memoirs Raymond Poincare (1913-1914), Willam Heintmann LTD, Loondon, 1928, P.37.

^(٤) R, Francois Op. Cit, PP.321-322.

الوزراء ارستيد برياند الذي حظي بدعم (١٦١) صوتاً مقابل (١٢٨) صوتاً، مما أدى إلى تقديم استقالته على الفور^(١).

وأدلى وزير الحرب ايتيان ببيان عام، ولكن المشروع اخذ يسير بخطوات بطيئة بعد سقوط حكومة برياند من قبل مجلس الشيوخ بسبب مناقشة مسألة التمثيل النسبي، وكلف لويس بارثو Louis Barthou بتشكيل حكومة جديدة في الثاني والعشرين من اذار ١٩١٣، وسعى إلى تكوين وزارة غالبية أعضائها من الوسط، احتفظ يوجين اتيان بوزارة الحرب، وشغل ستيفن بيشون Stephen Pichon (٢٢ آذار ١٩١٣-٩ كانون الاول ١٩١٣) منصب وزير الخارجية، الذي قام بدوره في الابقاء على الموظفين الذين كانوا يعملون مع بوانكاريه، في تلك الاثناء، كان بوانكاريه يتابع عن كثب مناقشات لجنة الجيش الفرنسي، فضلاً عن مناقشات الريحستاغ الالمانى بعد قراءة خطابات المستشار بيثمان هولنج، كتب بوانكاريه في مذكراته: "كان المستشار الالمانى بيثمان افضل محرك لقانون الثلاث سنوات". لذلك اتخذت مناقشات اللجنة التي انيطت اليها مهمة دراسة القانون بان تتصف بالقوة والجدية العالية^(٢).

واستخدمت الصحافة الالمانية مشروع قانون الثلاث سنوات كذريعة للتنديد بالتهديد الفرنسي وطلب اموال جديد لميزانية الجيش، وكتبت صحيفة كولونيا كازين: "فرنسا هي الخطر الرئيس الذي يهدد سلام العالم، الحرب سوف تندلع بالتأكيد ما لم نسلح انفسنا بما فيه الكفاية حتى اساتذة المجد الفرنسيين لا يمكن ان يشعروا بأن الجيش الفرنسي متفوق على بلدنا، وبطبيعة الحال فأن مثل هذه العبارات اللاذعة تعزز في فرنسا مؤيدي الافراط في التسلح"^(٣).

بدأت مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب في الثاني من حزيران من عام ١٩١٣، واستمرت المناقشات أكثر من ثلاثين يوماً، انتهت بالتصويت لصالح القانون في التاسع عشر من تموز من العام اعلاه، بأغلبية ٣٥٨ صوتاً مقابل ٢٠٤ صوت، حيث صوت نصف النواب الراديكاليين وثلاث الاشتراكيين الراديكاليين لمصلحة القانون. كانت جميع الاصوات العدائية من اليسار، فقد انقسم المتطرفون إلى قسمين حيث صوت ٨٦ عضو من اصل ١٣٩ عضواً، وكان

(1) A. George, Op. Cit. P.36.

(2) R, Francois Op. Cit, P.323.

(3) V. George Op. Cit, P.268.

اخطر معارض للمشروع هو الرئيس السابق لمجلس الوزراء جوزيف كايو الذي القى باللوم على لويس بارثو وبوانكاريه، وقد مرر هذا القانون بأغلبية جمهورية حصرية، أقر مجلس الشيوخ نص القانون بأغلبية ساحقة في السابع من اب عام ١٩١٣. الزعماء الراديكاليون امثال كليمنصو ، ومونيس، ودومريج، صوتوا لصالح القانون وامتنع اميل كومبس رئيس الحزب الراديكالي عن التصويت. كان بوانكاريه راضياً على الرغم من اجراءات البرلمانية المعقدة الا ان بارثو ادارة القضية بسلاسة، وكشفت المناقشات عن ولادة جديدة لمعارضة يسارية وسخط متزايد من الاشتراكيين الراديكاليين. كان اعضاء مجلس النواب قد صوت بأغلبية، في حين وافق اعضاء مجلس على اغلبية الصوت سعى الاشتراكيون الراديكاليون الغاضبون من بوانكاريه وتحذثوا (عن السلطة الشخصية)، وفي التاسع عشر من تشرين الاول انسحب اميل كامبوس من رئاسة الحزب الراديكالي الذين اختاروا جوزيف كايو وزير المالية السابق ورئيس مجلس الوزراء السابق ليصبح زعيم اكبر حزب في مجلس النواب. استعدادا لانتخابات الربيع لعام ١٩١٤، وعمل تحالفا مع الاشتراكيين امثال جان جوريس وتعاون اثنين على الغاء قانون السنوات الثلاثة. وفي هذا السياق كانت ايام حكومة بارثو معدودة، وتورط كايو في مضايقات ادت إلى استقالته في الثاني من كانون الاول عام ١٩١٣ إلى فشل محاولا الغاء القانون^(١). بالرغم من أن القانون كان لا يحظى بشعبية واسعة، فقد تمردت بعض القوات عندما علموا أنه سيتعين عليهم الخدمة لمدة عام إضافي^(٢). ويظهر مما تقدم أن اصدار قانون خدمة الثلاث سنوات الفرنسي سبباً رئيس في في توتر العلاقات الفرنسية- الالمانية مرة أخرى.

حصلت الحكومة الفرنسية على تقرير عن مقابلة تجمع بين الامبراطور الالمانى وملك بلجيكا حيث كانت هذا التقرير سري كتبه هيئة الاركان العامة الالمانية. وعلى هذا الاساس وجهت وزارة الخارجية الفرنسية إلى سفرائها هذا التعليق: "كما سترون من خلال قراءة هذا التقرير، لم يعد بوسعنا أن نشك في النية العدوانية التي تضمهرها المانية اتجاه فرنسا هذا هو الوصف الدقيق الذي يفرض علينا اهتماماً أكثر جدية بهذا الموضوع"^(٣)، احتوى التقرير معلومات مفصلة عن الاستعدادات العسكرية الالمانية وأنشطة التجسس والمسائل ذات الصلة

(1) R,Francois Op. Cit,P336.

(2)K.J. F.V. eiger, Raymond poincare, P.153.

(3)R. Poincare, Au Service de la France, vol, III, Paris, 1926-1933, p. 333.

التي اعتبرتها الحكومة الفرنسية خطرة للغاية ووضعت الخطط وفقاً لذلك. بناء على ذلك، حذر جول كامبون حكومته من نوايا الامبراطور الالماني الذي أخذ يستمع إلى النوع من هذه الافكار المعادية لفرنسا وأخذ يحث حكومته على أن تكون دائماً على اهبة الاستعداد^(١)، من خلال زيادة قوتها العسكرية الأمر الذي دفع فرنسا إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية والعسكرية علاوة على ذلك كان الموقف المتشدد للصحافة الفرنسية سبباً في إثارة الغضب لدى الالمان ايضاً. أن الاستعدادات العسكرية الالمانية كانت بمثابة حافز لجعل فرنسا تنتظر إلى التوازن الاوربي على أنه الاداة الفعالة للحفاظ على السلام^(٢). وفي هذه الظروف لجأت فرنسا إلى حليفها روسيا لتقوية التحالف معها، حيث أجريت محادثات بين هيئة الاركان العامة الفرنسية والروسية ومناقشة الاسلوب الذي يمكن لكلا الطرفين القيام بشن هجوم متزامن على المانيا. ولتسريع هذا الاجراء كان لابد من الاسراع في بناء خطوط لسكك الحديدية على الحدود الغربية الروسية، وظل السفير الفرنسي في سانت بطرسبورغ ديلكاسيه يحرض الروس على بناء خط السكك الحديدية الاستراتيجي وحصل له ذلك في آب من خلال مؤتمر تقرر انعقاده بين الطرفين^(٣). يظهر مما تقدم ان فرنسا وروسيا كانا يشعران بالقلق الكبير من تعاظم القوة العسكرية الالمانية، لذلك كثفا جهودهما من أجل تقادي الخطر الالماني.

التقارب الفرنسي - الالماني:

كانت سياسة وزير الخارجية الفرنسي ستيفن بيشون تجاه المانيا تميل الى تحقيق انفراج في علاقاتهما الدبلوماسية إذ كشفت رسالة بعثها جولز كامبون السفير الفرنسي في برلين الى أخيه بول كامبون في الخامس من نيسان عام ١٩١٣ عن توجه وزير الخارجية نحو التقارب، الا أنه كان يخشى من تبني هذه السياسة التي قد تؤدي الى انتقاده من قبل المتنفذين في وزارة الخارجية الفرنسية وبالفعل تم اكتشاف رغبته بالطريقة نفسها التي كشفت بها المفاوضات السرية لجوزيف كايو مع المانيا عام ١٩١١، واقترح جولز كامبون على بيشون أن ينتهج سياسة وسطية تجاه المانيا، لا سيما بعد معاهدة لندن في أيار عام ١٩١٣ التي انتهت حرب البلقان إذ ضغط

^(١) D.D.F. 3 serie ,tome cinquieme , No,554 ,Jules Cambon a Ministry of Foreign Affairs, Berlin , 25 november1913 p.654.

^(٢) R. Poincare, Au Service de la France, Paris 1926-1933 vol, 111 p. 356

^(٣) D.D.F. 3 serie ,Tome cinquieme , No,412 , Delcasse a Ministry of Foreign Affairs, Saint Betrusburg , 16 Aout1913 p.436.

السفير الفرنسي في برلين على وزير الخارجية الفرنسي من أجل التوصل الى اتفاق مع المانيا بشأن مستقبل الدولة العثمانية في آسيا من خلال تبني موقف تصالحي تجاه المانيا عبر سكة حديد بغداد قائلًا: "من غير المعقول عدم الاحتفاظ بعلاقات جيدة بدولة اخذة في التوسع والزيادة في عدد سكانها وتتمتع بوضع اقتصادي مزدهر ... اليس من الحكمة عدم اتخاذ سياسة عدوانية اتجاه هذا البلد بل على العكس من ذلك يمكن لفرنسا ان تعتمد سياسة قادرة على تبديد قوة منافستها ... كما يمكن لأسطولها ان يدافع عن مصالحنا في بحر الشمال ... ان فرنسا يجب ان لا تعادي مصالح المانيا في بقية البلدان ، يبدو لي اننا يجب ان نحصر نفوذنا في المناطق التي لدينا فيها مصالح وان نحافظ عليها من خلال تركيز قوتنا الاقتصادية والمعنوية في تلك المناطق"^(١) مشيراً الى ان يكون التوسع الفرنسي في مناطق متميزة مثل سوريا^(٢).

ظهرت فرصة كبيرة للتوصل الى ابرام اتفاق مع المانيا بعد توقيع قانون الثلاث سنوات من قبل البرلمان الفرنسي في اب ١٩١٣، لأنه عزز موقف فرنسا التفاوضي مع المانيا، وتوصلت دول البلقان الى عقد معاهدة بوخارست في العاشر من اب ١٩١٣، والتي بموجبها حل السلام في تلك المنطقة الامر الذي منح فرنسا فرصة من اجل توطيد نفوذها في الامبراطورية العثمانية. فضلاً عن ذلك التنافس الفرنسي البريطاني بشأن امتيازات النفط في الشرق الاوسط، لذلك أصبحت سياسة الانفراج مع المانيا قضية مهمة في السياسة الخارجية الفرنسية ما دفع بوانكاريه إلى تبني سياسة اكثر تصالحية مع المانيا من خلال خط سكة حديد بغداد^(٣).

في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٣، بدأت المفاوضات مع برلين بشكل جدي الا أن الحكومة الالمانية اشترطت من اجل التوصل الى تسوية نهائية مع الدولة العثمانية ارضائها فيما يتعلق بقضية خط سكة حديد بغداد، وقد اخبر جولز كامبون وكيل وزارة الخارجية الالمانية آرثر زيمرمان Arthur Zimmerman (١٩١١-١٩١٦)، عن اهمية الانفراج في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قائلًا: "ان الانفراج بين بلدينا ذا مصلحة عامة وسيكون له

(1) K. J. F. V., Op.Cit, PP130-131.

(2) J. Thobie, IntMts et impmalisme franfais dans l'Empire Ottoman (Paris, J977) pp. 706-710

(3) K. J. F. V, Op.cit, P.132.

عواقب جيدة على العلاقات بين البلدين وسلام أوروبا"، إلا أن وقوع حادثة سافيرن Saverne في تشرين الأول عام ١٩١٣ واستمرار تداعياتها في تشرين الثاني من العام نفسه جعل بوانكاريه يغير المسار الدبلوماسي الفرنسي تجاه التقارب مع ألمانيا^(١).

في غضون ذلك بعث جولز كامبون برقية إلى حكومته في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٣ حول الزيارة التي قام بها ملك بلجيكا ألبرت الأول Albert I (١٩٠٩-١٩٣٤) إلى برلين ولقائه الامبراطور الألماني وحضر الاجتماع رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية هيلموت فون مولتكه Helmuth von Moltke (١٩٠٦-١٩١٤) إذ حذر جولز حكومته من احتمالية نشوب حرب بين فرنسا وألمانيا بناءً على ما نقله الوزير البلجيكي في برلين البارون يوجين بينز Eugène Beyens (١٩١٢-١٩١٤) قائلاً: "لقد توصل الامبراطور إلى الاعتقاد بأن الحرب مع فرنسا أمر لا مفر منه واعتبر بأن السياسة الفرنسية تسعى إلى احباط مساعي ألمانيا في كل مكان وهو مقتنع بأن فكرة الانتقام لا تتوقف عن مطاردة العقل الفرنسي كما أشار الامبراطور إلى تفوق الجيش الألماني ونجاحه المؤكد في الحرب، كما تحدث الجنرال مولتكه تماماً كما تحدث القيصر وهو مؤمن بأن الحرب ضرورة حتمية لا بد منها وبدا بأنه أكثر ثقة"^(٢).

بعث جولز كامبون إلى وزير الخارجية الفرنسي دوميرج برقية في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩١٤ نقلت المحادثة التي جرت بين الأدميرال فون تربيتز Von Tirpitz والسيدة فارمون Faramond زوجة الملحق الفرنسي في برلين والتي جاء فيها: "لماذا تستمر فرنسا في ازعاجنا؟ أن الأذى الذي سببناه لكم من قبل ... لا يعد شيئاً مقارنة بالإهانات التي سببتموها لنا على مدى ١٥٠ عاماً . لماذا لا تقوم فرنسا وألمانيا بالمصالحة، قد تكون مسألة اللزاس

^(١) كان سبب هذه الحادثة قيام الملازم فون فورستتر Von Forstner من فوج المشاة الألماني رقم (٩٩) المتمركز في مدينة سافيرن بإهانة جنود من اللزاس واصفا إياهم " بالحمقى" هذه القضية أثارت الرأي العام اللزاسي وخصوصاً بعد تكرار الإهانات من قبل الضابط ذاته، فضلاً عن أهانتها العلم الفرنسي.

D.D.F. 3 serie ,Tome Eighteme , No,489 , Pichon a Jules Cambons, Paris , 16 November 1913 p.624..

^(٢) D.D.F. 3 serie ,Tome Eighteme , No,517 , Jules Cambons a Pichon , Berlin , 22 November 1913 p.653..

واللورين هي النقطة الاساسية في الخلاف ولكنها بالنسبة لنا مسألة تتعلق بالدفاع العسكري. اذا تخلت فرنسا عن سياسة المشاعر المتعلقة بالالزاس واللورين، فسيحدث تقارب فوري بيننا وستكون المقاطعات المحتلة أكثر راحة، سنكون مستعدين لتقديم تنازلات مناسبة لكم، وستفعلون ما يحلو لكم على سبيل المثال في شمال افريقيا والمغرب لماذا لا تنسى فرنسا مسألة الالزاس واللورين بدلاً من أن تضع يدها بيد انكلترا التي لم تكن صادقة بما يكفي لحليفها، يجب على فرنسا نسيان الماضي والانضمام اليها وسيحقق بذلك سلام أوروبا والنفع الكبير لبلدنا. انكلترا الدولة الأكثر انانية في العالم لا تفكر الا في نفسها ولا تلتزم ابدا بارتباطاتها مع أي من الاصدقاء او الحلفاء. في اللحظة الحرجة سوف تدعك لوحده. إن طموح انكلتر سوف يوقعكم يوماً ما في فوضى عارمة وستحاول هي الانسحاب بهدوء^(١). وسألت السيدة فارمون الادميرال تربيتيز بكل هدوء قائلة: "هل أن الخطر وشيك؟ ومن يفكر في الحرب؟ بالتأكيد لسنا نحن" رد الادميرال الالماني: "إن المانيا لن تشن حرباً على فرنسا ابداً بالرغم من أن جيشنا لم يكن أبداً بهذه القوة التي هو عليها اليوم، إن انكلترا هي التي ستستفزكم لمهاجمتنا لتحقيق فائدتها"^(٢). يرى بوانكاريه أن فكرة تربيتيز تقوم على أساس تخلي فرنسا عن إنكلترا، وأن تترك سيطرة البحار لألمانيا، وأن تنسى فرنسا الماضي وأن تدفن كل ذكرياتها المؤلمة وتستغل المغرب، وبالمقابل توعد المانيا فرنسا بالسلام على الرغم من أن الادميرال يذكر فرنسا في الوقت نفسه بالقوة المسلحة الالمانية ويحث فرنسا على الانفصال عن انكلترا^(٣).

بالرغم من ذلك كان هناك اتجاه في برلين يؤيد سياسة الانفراج مع فرنسا وأن اتفاقاً بشأن اسيا الصغرى سيكون موضع ترحيب لدى المانيا وفي الوقت نفسه، لم تؤثر قضية أوتو ليمان فون ساندروز Otto Liman von Sanders في رغبة فرنسا في التوصل الى اتفاق مع المانيا على الرغم من انها اثار ضجة كبيرة^(٤).

لقد اثار تعيين ساندروز من قبل الحكومة العثمانية مفتشاً عاما للجيش وقائداً للفيلق الاول العثماني في السابع والعشرين تشرين الثاني ١٩١٣ احتجاج الحكومة الروسية خشية من

(1) A. George, Op,cit, 1928,P.

(2) Ibid. P.107.

(3) Ibid. P.107.

سيطرة المانيا على حامية البوسفور وعلى هذا الاساس دعت فرنسا الى دعمها، الامر الذي دفع جولز كامبون الى الاعتراض لدى حكومته معللاً ذلك بأن روسيا تستخدم هذا الحادث ذريعة لإنهاء المفاوضات الفرنسية الالمانية لأنها تخشى ان يشكل خط سكة حديد بغداد تهديدا لحدودها القوقازية وان وقف المفاوضات مع برلين من اجل ارضاء روسيا سيؤدي بالنتيجة الى السماح لألمانيا بان تحل محل فرنسا في سوريا^(١).

تم التوصل الى تسوية قضية ساندرز في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١٤، اذ وافقت المانيا على حل وسط يتلخص في احتفاظ ساندرز بمنصب مفتش عام في الجيش العثماني وتخليه عن القيادة المباشرة لفيلق القسطنطينية وكان هذا الاجراء محل قبول لدى الحكومة الروسية^(٢).

وعلى هذا الاساس، ومن اجل تخفيف حدة التوترات التي سادت العلاقات الفرنسية-الالمانية توصلت فرنسا الى عقد اتفاقية مع المانيا بالأحرف الاولى في ١٥ شباط ١٩١٤، بشأن تقسيم مناطق نفوذ مد خطوط سكك حديدية داخل الدولة العثمانية وبموجب هذه الاتفاقية اصبح لفرنسا الحق في مد خطوطها الحديدية التي اقامتها بين عام ١٨٩٥-١٩٠٥ من دمشق الى بيروت وحلب بخط حديدي يمتد من طرابلس الى حمص وحتى نهر الفرات في دير الزور وتبقى مناطق حلب والاسكندرونة لدائرة نشاط الشركات الالمانية، ومن جهة اخرى تستطيع الشركات الفرنسية ان تنشئ خطأ حديدياً طوله (١٣٠٠) كم في الجزء الشمالي من الأناضول يبدأ من صامصون ، سيوان حتى حدود ارمينيا حيث مناجم النحاس في أرغانا^(٣).

أرسل الكولونيل سيرت الملحق العسكري الفرنسي في برلين الى وزير الحرب الفرنسي جوزيف نولنز Joseph Noulens (١٩١٣-١٩١٤) برقية في الخامس عشر من شباط عام ١٩١٤ يحذره من أن فكرة الحرب أصبحت مقبولة في المانيا من قبل عدد أكبر مما كان عليه الحال في الماضي داخل الحزب المحافظ موضحاً أن الشوفينية الالمانية بدأت بالتصعيد بسبب الصحافة التي تمجد بالقوة العسكرية الالمانية والتي تميل الى إظهار فرنسا أكثر من أي وقت

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome Eighteme , No,537 , Jules Cambons a Pichon , Berlin , 27 November 1913 p.676..

(2) K. J. F. V,Op.cit,P133.

(3) حسن، المصدر السابق، ص ٤٩-٥٠.

مضى متشبثة بفكرة الانتقام وأنها أقوى عسكرياً من المانيا، وأضاف سيرت: "أن المانيا في ازدهار كامل تجارياً وصناعياً وأن فكرة الحرب قد تكون مفيدة أو ضرورية في نظر بعض القادة الالمان، إننا في خطر محقق ووشيك ويجب علينا أن ننظر الى الوضع بكل جدية وأن نستمر في العمل بحماسة لا هواده فيها لزيادة قواتنا العسكرية، وأن أي توقف سيكون بمثابة نقطة ضعف في قواتنا، يجب علينا أن نسد الثغرات التي لدينا ولازالت موجودة في جيشنا"^(١).

السفير الفرنسي في برلين جول كامبون بعث برقية الى وزير الخارجية الفرنسية دوميرج في السادس عشر من شباط ١٩١٤ تضمنت دعمه لما جاء في برقية الكولونيل سرت أعلاه التي تتحدث عن حالة الرأي العام في المانيا قائلاً: "أنا اتبنى بكل تأكيد استنتاجات ملحقة العسكري ومن المؤكد أن الرأي العام في المانيا اصبح أكثر غضباً بعد أحداث سافيرن وشديد الولاء كما أن الروح العسكرية هيمنت عليه وأصبح من السهل إثارة الحماس وبالتالي قيادة الحرب ضدنا، على الرغم من أن الريخستاغ يرغب في الحفاظ على السلام... كما أن الامبراطور أستقبل مؤخراً ممولاً أجنبياً لديه صلات دولية كبيرة اشتكى من سياسة انكلتر وفرنسا". فرد عليه الامبراطور قائلاً: "سئمت من إظهار حسن النية الذي كانت ترفضه فرنسا باستمرار... وأضاف أنني لن أصمد للابد" يرى جولز أن كلمات الامبراطور تشير الى تغير رغبته في السلام وتظهر ايضاً المخاوف بشأن المستقبل. ويجب أن نستنتج من هذا كله بأن تجمعاً عدائياً بدأ يكبر داخل المانيا ضد فرنسا وعليه يجب اعتماد دبلوماسية ذكية ولا يمكن لفرنسا فعل ذلك من دون قوة عسكرية مدعومة^(٢)، لذلك أكد الكولونيل سيرت على تقوية القوة العسكرية الفرنسية ويجب على كل شخص في فرنسا أن يدرك بأن المانيا مستعدة لخوض حرب ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال الزيادة الكبيرة في حجم قواتها العسكرية^(٣). وطلب تنفيذ قانون الثلاث سنوات فوراً

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome neuvieme , No,305 , Serret a Noulens , Berlin , 15 fevrier 1914 p.386-387.

(2) D.D.F. 3 serie ,Tome neuvieme , No,311 , Jules Cambons a Doumergue , Berlin , 17 fevrier 1914 p.394-395.

(3) D.D.F. 3 serie ,Tome X , No,131 , Seret a Noulens , Berlin , 20 Avril 1914 p.212.

قائلاً: "إذا اردنا أن نكسب الاحترام الى أنفسنا قبل فوات الآوان يجب علينا أن نزيد من أعداد قواتنا العسكرية"^(١).

يظهر مما تقدم أن محاولة التقارب الفرنسي الالمانى فشلت بسبب تمسك المانيا بزيادة قواتها العسكرية الامر الذي يعرض مبدأ توازن القوة الى الخطر الدائم فضلاً عن انعدام الثقة بين البلدين وارتباط كل منهما بالمعسكر الذي ينتمي إليه.

رابعاً: العلاقات الفرنسية - الإيطالية:

كانت الحكومة الفرنسية ترغب في الحصول على ضمان من ايطاليا يقضي بعدم تدخلها في حالة دخول فرنسا الحرب ضد المانيا الا ان ايطاليا لا تستطيع تقديم مثل هذا الضمان من دون أن تسوء علاقاتها مع الحكومة الالمانية وهي غير مستعدة في ذلك الوقت لمواجهة هذا التحدي، الا أنها كانت في الوقت نفسه، تبحث عن وسيلة تستطيع من خلالها أن تكسب ود فرنسا وطمأنتها^(٢)، فحاولت القائم بالأعمال الايطالي في باريس التوصل الى اتفاق في أيلول عام ١٩١٣، الا أن وزير الخارجية الفرنسي بيثون كان يرى أن تجديد التحالف الثلاثي يجعل ايطاليا مرتبطة مع أعضائه في جميع المسائل التي تتعلق في البحر المتوسط، وبالتالي لن يكون من الحكمة الاصرار على مواصلة المفاوضات^(٣)، الا أن ايطاليا اعترضت على هذا التوجه معللاً ذلك بأن الحلف لم يتغير وأن علاقاتها مع فرنسا حسنة للغاية، من الواضح أن اتفاق البحر المتوسط يشكل قيمة مهمة للوفاق الثلاثي وذلك لإمكانية القضاء على العمليات البحرية النشطة للتحالف الثلاثي في البحر المتوسط، ومع ذلك كانت فرنسا مصممة على أن لا تزيد ايطاليا قوتها من خلال السيطرة على جزر الدوديكانيز وأن تتخذ موقفاً صريحاً مع فرنسا، وعلى الرغم من اخلاء الايطاليين الجزر لم يتم التوصل الى اتفاق بين الطرفين، وقد يرجع وراء التشدد الفرنسي بوانكاريه كما صرح ازفولسكي بقوله: "لا يزال ينظر الى سياسة الحكومة الإيطالية بارتياح كبير" ومع ذلك قامت فرنسا بمحاولات من أجل الحفاظ على علاقات ودية مع

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome X , No,194 , Jules Cambons a Doumergue , Berlin , 3 Mai 1914 p.315

(2) D.D.F. 3 serie ,Tome cinquieme , No.427, Barrere a Jonnart , Rome 20 fevrier 1913, P.521.

(3) D.D.F. 3 serie ,Tome cinquieme , No.427, Barrere a Pichon , Rome 20 November 1913, p.648

إيطاليا بين مدة وأخرى، وبهذه الأساليب ضعف التحالف الثلاثي ببطء ولكن بشكل غير محسوس^(١).

خامساً: العلاقات الفرنسية -البريطانية:

تركزت المفاوضات الفرنسية -البريطانية في عام ١٩١٣ على الاستعدادات العسكرية، كانت المشكلة الرئيسية تتعلق بصياغة الاتفاقية البحرية بين الطرفين التي تم مناقشتها في عام ١٩١٣، التي تم الموافقة عليها في تشرين الاول من العام نفسه، وأهم ما جاء في بنود الاتفاقية أنه في حالة التحالف مع الحكومة البريطانية لشن حرب ضد ألمانيا فإن البحرية الفرنسية تتحمل مسؤولية الدفاع عن الجزء الغربي من القناة الانكليزية هذا من جهة، وفي حالة نشوب حرب ضد فرنسا أو وبريطانيا تتحالف القوتان التي تتعاون في البحر المتوسط كما في أي مكان آخر بأفضل ما لديها من قدرات وبقدر ما يسمح به الوضع العام^(٢)، كانت الحكومة البريطانية لا تنوي وضع الاتفاقية موضع التنفيذ الكامل وقت السلم لكن الفرنسيين كانوا مستعدين لذهاب إلى ابعد من ذلك. وقد أكد الفرنسيون تلك السياسة عندما قام الاسطول الفرنسي المتوسطي بزيارة موانئ القناة الانكليزية وتزامنت تلك الزيارة مع الانسحاب المؤقت للأسطول البريطاني لذلك أشار وزير البحرية الفرنسي إلى على الفور أن البحر المتوسط سيكون غير محمي وأن مثل هذه الزيارة يجب أن تتم لا تتم من دون علم مسبق مما جعل وزير الحرب البريطاني يصرح: "يبدو أنه في وقت السلم يجب أن يكون المرء قادر على تطبيق هذه الاتفاقية وسنعمل على فعل ذلك باستمرار"^(٣)، وعلى هذا الاساس بدء وزير الخارجية الفرنسي بيشون محادثات مع الجانب البريطاني خلالها تم التأكيد على الصداقة العلاقات الدبلوماسية الوثيقة بين الطرفين وجاء ذلك من خلال زيارة بوانكاريه الى لندن في حزيران عام ١٩١٣، إذ استقبل بوانكاريه بطريقة غير عادية من قبل الشعب البريطاني، وشارك الرئيس الفرنسي في المناقشات المطولة التي تتعلق

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome Huitieme , No.427, Pichon a Paul Cambon , Paris 24 Octobre 1913, p.480

(2) D.D.F. 3 serie ,Tome huitieme , No,382 , Paul Cambon a Pichon , Londres, 24 October 1913, p. 485.

(3) D.D.F. 3 serie ,Tome huitieme , No385 Minister of Marine a Pichon, Londres 28 October 1913, P 481

بالسياسة الخارجية لكلا البلدين مع أدوارد غراي وبيشون^(١)، وقد اصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيان حول الزيارة جاء فيه: "ان زيارة رئيس الجمهورية الى ملك انكلترا [جورج الخامس] سمحت لنا على ان نشهد على التفاهم الكامل بين السلطتين في الاتجاه العام لسياستهما الخارجية وان تفاهم البلدين هو اقرب من أي وقت مضى وفي حالة الضرورة سوف يتجلى هذا التفاهم بكفاءة كاملة"^(٢). يظهر أن هناك تغير طفيف على مستوى العلاقات الفرنسية-البريطانية خلال عام ١٩١٣، إذ ازداد الود والتعاون بين البلدين لا سيما في شؤون البلقان، وتم التأكيد على تقوية الوفاق الثلاثي، وكانت فرنسا مهتمة بمنع حصول أي تقارب بريطاني-ألماني.

كان الاتفاق البريطاني-الألماني المبرم في الخامس عشر من حزيران عام ١٩١٤ الذي نص على أن لا يتجاوز الخط الحديدي برلين- بغداد، والذي كان من المؤمل مده الى الخليج العربي، مدينة البصرة، وان النقل من الاخيرة الى منطقة الخليج يتم بالطرق النهرية من شركة ملاحية بريطانية وعلى الرغم من الصبغة الاقتصادية لهذه الاتفاقية الا أن المغزى هو سياسي، جعل فرنسا تعتقد أن المصلحة السياسية لهذه الاتفاقية تفوق المصلحة الاقتصادية إذ ارتأت التقليل من حدة التوتر الذي ساد العلاقات الألمانية- الفرنسية من هذه الاتفاقية، مع حصولها على ثمن موافقتها على المشروع الألماني بخلو شمال سوريا من أي مشروع ألماني، أما بريطانيا فشعرت أن وصول سكة الحديد الألمانية إلى الخليج العربي يصبح بمقدور الدولة العثمانية نقل قطعاتها العسكرية الى منطقة الخليج بأقصى سرعة ممكنة من خلال هذه السكة ومن ثمة تهدد مصالحها هناك، لذلك ارتأت التضحية بمصالحها الاقتصادية في التجارة التي كانت تتمتع بها في العراق خدمة لمصالحها السياسية، الا أن هذه الاتفاقية لم ترى النور بسبب الحرب العالمية الاولى^(٣). ولذا يمكن القول أن العلاقات الفرنسية- البريطانية الودية بقيت مستمر رغم تقاطع المصالح بينهما في بعض الاحيان بسبب إصرار فرنسا على التمسك بها خشية من التهديد الألماني.

(1) R. Poincare, Au Service de la France, Paris 1926-1933 vol, 111 p. 253.

(2) G, Wright, Raymond Poincare and the French presidency, Stanford 1942,p,97.

(3) حسن، المصدر السابق، ص ٥٠.

سادساً: العلاقات الفرنسية - الروسية:

سعت الحكومة الفرنسية في عام ١٩١٣ الى تعزيز علاقاتها مع روسيا، لذلك كانت اولى الخطوات التي اتخذتها في هذا الاتجاه استبدال السفير الفرنسي في بطرسبورغ جورج لويس الذي كانت تشكو الحكومة الروسية منه كما مر سابقاً، وحل بدلاً عنه ديلكاسيه الذي حمل رسالة من بوانكاريه الى القيصر الروسي أهم ما تضمنته أن الرئيس الفرنسي يسعى الى تقوية التحالف مع روسيا معتمداً على ديلكاسيه في بذل الجهود من أجل ذلك قائلاً: "في إطار الاعتماد على شخصية سياسية بارزة ولا سيما في المسائل الدولية أوكلنا تمثيل حكومة الجمهورية لدى صاحب السمو جلالة القيصر السيد ديلكاسيه تسعى حكومة الجمهورية من خلال هذه الشخصية الى توحيد التحالف بين البلدين والحفاظ على اتصال دائم ووثيق بين حكومة الجمهورية والامبراطورية...عندما تشرفت باستقبال سعادتك في بيترهوف السنة الماضية لفت انتباه سعادتك الى الفائدة والاهمية من إنشاء خطوط السكك الحديدية على الحدود الفرنسية للإمبراطورية ان الجهد العسكري الكبير الذي تبذله حكومة الجمهورية الفرنسية للحفاظ على توازن القوى الاوروبية يجعل تدابير الارتباط معكم امراً مسلماً به وخصوصاً لما نعيشه اليوم، سيناقش السيد ديلكاسيه مع جلالته هذه المسائل المهمة وكذلك مع كل من يهتم بعمل الوفاق لان ذلك سيمكننا من مراقبة حفظ السلام عن كثب"^(١).

كانت من أهم المواضيع التي تم مناقشتها في المحادثات بين هيئة الاركان الفرنسية والروسية هو مناقشة الاسلوب الذي يمكن كلا الطرفين من القيام بهجوم متزامن على المانيا ومن أجل تسريع هذا الاجراء كان لابد من الاسراع في إنشاء خطوط السكك الحديدية على طول الحدود الغربية للإمبراطورية الروسية وعلى ما يبدو بأن كلفة أنشائها لم تكن مرتفعة ، وعلى هذا الاساس ناقش ديلكاسيه مع القيصر الروسي ووزير الحرب الروسي وحصل السفير الفرنسي على وعد منهما بالإسراع في تنفيذ مد خطوط السكك الحديدية الاستراتيجية^(٢).

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome sixieme , No,39 , poincare a tsar , Paris 20 Mars 1913, p.62-63,

(2) D.D.F. 3 serie ,Tome sixieme , No ,59 Delcasse a Minister Of Foreign Affairs , Saint-Petersburg, 24 Mars 1913, p. 81-82.

كانت لدى فرنسا طريقة واحد تستطيع من خلالها حمل روسية على الوفاء بوعدها بما يتعلق بخطوط السكك الحديدية وهي مسألة منح قرض لروسيا، ففي السادس عشر من حزيران عام ١٩١٣ غادر السيد فيرنيل Verneuil الى روسيا لأجراء مفاوضات بعد ان حصل على موافقة رئيس الوزراء الفرنسي ووزير المالية حول القرض المالي الذي ستقدمه فرنسا الى روسيا من أجل إنشاء خطوط السكك الحديدية حيث منحتة الحكومة تفويضاً بمنح القرض البالغ من (٤٠٠-٥٠٠) مليون فرنك على شكل قروض أو سندات مالية مضمونة من قبل الحكومة الفرنسية بشرطين:

١- ان خطوط السكك الحديدية المزمع انشائها حسب الاتفاق على الحدود الغربية

للإمبراطورية الروسية يجب ان تبدأ فوراً.

٢- زيادة اعداد الجيش الروسي في وقت السلم بشكل كبير.

طلب فرنيل من وزير الخارجية الفرنسي ان يصدر تعليماته الى ديلكاسيه من أجل دعم جهوده قائلاً: "أني على ثقة تامة بأنك سوف تصدر تعليماتك الى السيد ديلكاسيه بهذا الصدد لدعم جهودي والتي حرصت على ايضاحها قبل مغادرتي حتى لا يكون هناك سوء فهم في المستقبل"^(١).

وعلى هذا الاساس بعث بيشون برسالة الى ديلكاسيه في الثالث عشر من آب عام ١٩١٣، بخصوص اعمال خطوط السكك الحديدية التي من المزمع انشائها في روسيا، إذ ابلغه موافقة وزير المالية الفرنسي على الطلبات المقدمة من الحكومة الروسية بشأن قبول السندات الرسمية التي سيتم اصدارها من قبل الحكومة الفرنسية الى حكومة سانت بطرسبورغ عن طريق وكلاء البنوك الفرنسية لديها، كما أخبر بيشون السفير الفرنسي ان وزير المالية طلب منه طرح سؤال على الحكومة الروسية حول التاريخ الذي ترغب فيه بدأ اجراءاتها، وطلب ايضاً التحدث مع سازنوف وابلاغه ان الحكومة الفرنسية وافقت بشكل رسمي على ما تم التوصل اليه في

⁽¹⁾ D.D.F. 3 serie ,Tome septieme , No,134 , verneuil a Pichon , Paris, 16 Juin 1913, p. 142-143.

محادثاتهما مع فيرنيل، وبلغ ديلكاسيه بتسوية الامر بشكل نهائي بأسم الحكومة الفرنسية مع حكومة سانت بطرسبورغ^(١)

كتب ديلكاسيه الى بيشون برقية في السابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩١٣، اوضح فيها ان روسيا تقبل القرض لكن بشرط ان الامدادات المالية الفرنسية تكون وفيرة، الا ان هذه الامر تم تسويته عندما زار كوكوتشوف باريس في تشرين الثاني ١٩١٣ واتفقت الحكومتين على ان تبدأ هيئة الاركان العامة الروسية انشاء خطوط السكك الحديدية خلال مدة اربعة اعوام^(٢).

اشاد كوكوفتشوف بالدعم الذي قدمه له بوانكاريه ولكنه قام بأجراء على الاتفاق الذي رفضه ديلكاسيه بشدة، وفي نهاية المطاف وافق سazanوف وتم تأمين الهدف الرئيس لفرنسا من الناحية النظرية على الاقل^(٣). بشكل عام كانت فرنسا تدعم روسيا دبلوماسياً ولكنها لم تذهب أكثر من ذلك، وكان تركيزها ينصب في علاقتها مع روسيا على الجانب العسكري فقط ايماناً منها بتحقيق السلام الذي تنشده من طريق روسيا وتأمين مخاوفها من المانيا والدليل على ذلك محاولتها انشاء خطوط السكك الحديدية الاستراتيجية في روسيا.

(1) D.D.F. 3 serie ,Tome huiteme , No,23 , Pichon a Delcasse , Paris, 13 Aout 1913, p. 28-29.

(2) D.D.F. 3 serie ,Tome huiteme , No,204 , Delcasse a Pichon , Saint-Petersbourg, 27 October 1913, p. 270-272.

(3) D.D.F. 3 serie ,Tome huiteme , No,211 , Delcasse a Pichon , Saint-Petersbourg, 20 October 1913, p. 313.

المبحث الثاني

دور فرنسا أبان الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨

أولاً- أزمة تموز:

في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤ بينما كان بوانكاريه يحضر سباق للخيل مع ممثلو السفارات الاجنبية في باريس وصلته برقية تفيد بأن ولي عهد النمسا الارشيدوق فرانسوا فرديناند Francois Ferdinand وزوجته قد تعرضا إلى عملية اغتيال في سراييفو، بادر بوانكاريه إلى تسليمها مباشرة إلى السفير النمساوي الذي كان جالسا بقربه في المنصة الرئيسة لميدان السباق حيث ظهرت علامات الانزعاج على ملامح السفير النمساوي، فطلب الاذن من بوانكاريه للمغادرة إلى مقر السفارة النمساوية في باريس بانتظار ورود معلومات من حكومته، ثم أخبر بوانكاريه بقية الحضور من السفراء بالحادث الامر الذي أثار قلقهم من ظهور مشاكل البلقان مرة أخرى بشكل أكثر حدة، ولم يخف السفير الروماني مخاوفه عن بوانكاريه بأن تعطي هذه الحادثة ذريعة إلى النمسا بشن حرب على صربيا^(١).

اول خطوة قام بها الرئيس الفرنسي وجهازه الدبلوماسي كتابة برقية تعزية إلى أمبراطور النمسا-المجر مما جاء في البرقية التي بعثها بوانكاريه قوله: "استمعت بحزن عميق للهجوم الذي ألحق ألم جديد بجلالتك ووضع الاسرة الامبراطورية في النمسا-المجر في حالة حداد أرجو من جلالتك أن تتقبل خالص تعاطفي"^(٢)، كما عبر فيفياني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي من خلال دومين السفير الفرنسي في النمسا عن تعازي الحكومة الفرنسية لما حصل جراء حادث الاغتيال الاليم^(٣).

أبلغ السفير الفرنسي في فينا وزير الخارجية فيفياني في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩١٤، أن الكونت بيرشتولد وزير خارجية النمسا أخبره عن تقييم الضباط النمساوين المكلفين بأجراء التحقيق في جريمة الاغتيال أن الذين قاموا بعملية الاغتيال غافريلو برنسيب

(1) P. Raymond ,comment declaree la guerre de 1914, (Flammarion,paris 1939,)p.10.

(2) A.George,Op.Cit,P134.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome dixième,No.267,Viviani to Dumaine,, 28 Juin 1914, p.654.

وكابرينوفيتش هم من الرعايا النمساويين وقيمون في بلغراد وكانت القنابل اليدوية التي القوها تحمل علامة الجيش الصربي ولكن لا يمكن اثبات أن الاسلحة او القنابل سلمت إلى القتالين؛ لأنها تعود إلى مخلفات حرب البلقان^(١).

يرى بوانكاريه ان حادثة الاغتيال لم تكن السبب الحقيقي لشن حملة نمساوية ضد صربيا، وجاء هذا الاعتقاد بحسب المذكرة التي بعثها فرانسوا جوزيف إمبراطور النمسا إلى وليم الثاني إمبراطور المانيا قبل أربع ايام من حادثة الاغتيال، التي أوضحت أن النية النمساوية كانت مبيتة من أجل عزل وأضعاف صربيا وتعزيز سلطة الحكومة البلغارية بحيث تبقى بعيدة عن التعامل مع روسيا ، ومحاولة القيام بمصالحة بين اليونان وبلغاريا والدولة العثمانية بهدف تشكيل رابطة بلقان جديدة تحت رعاية التحالف الثلاثي لغرض وقف موجة السلاف وضمن السلام لدول التحالف الثلاثي ، ولا يتم هذا بطبيعة الحال الا من خلال القضاء على صربيا التي تشكل العمود الفقري لسياسة السلاف في البلقان بحسب وجهة النظر النمساوية، والدليل الآخر ما صرح به وزير الخارجية النمساوي بير شتولد إلى الكونت أستيفان تيسا رئيس مجلس الوزراء المجري István Tisza (١٠ حزيران ١٩١٣-١٥ حزيران ١٩١٧) عزم النمسا على استغلال جريمة سرايفو لتفوية حساباتها مع صربيا^(٢). وتجاهلت الحكومة الفرنسية ما ورد في هذه المراسلات السرية؛ لأن الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي كان على قناعة أنه لا يمكن أن تحصل ردة فعل من قبل النمسا المجر حتى مجلس الوزراء الفرنسي لم يتحدث في جلسته المنعقدة في الثلاثين من حزيران إلا بشكل موجز عن حادث الاغتيال^(٣).

بعث ما نيفيل القائم بالأعمال الفرنسية في برلين إلى وزير الخارجية الفرنسي برقية في الرابع من تموز عام ١٩١٤ يعلمه بأن وكيل وزير الخارجية الالمانى أخبره ان النمسا قد تضطر إلى البحث في الاراض الصربية عن المحرضين والمتواطئين ومحاكمتهم على جريمة سرايفو وأضاف بأن على صربية ان تقبل ذلك وأن لم تفعل ستخسر احترام الشعوب المتحضرة لها لذلك ان الحكومة الالمانية تشعر بخوف بشأن توتر محتمل في العلاقات بين حكومتي النمسا -المجر

(1) P.Raymond, Op.Cit, p.17.

(2) Ibid, pp.13-14.

(3) P.Raymond, Op.Cit, p175.

وصربيا ، وقد حذر وزير الخارجية الروسي الحكومة النمساوية من ارسال لجنة تحقيق إلى صربيا بقوله: " لا تسلكوا هذا الطريق أنه أمر خطر"^(١).

في اللقاء الذي جمع بونكاريه مع السفير النمساوي في باريس تشيكسن في الخامس من تموز عام ١٩١٤ أوضح بونكاريه ان الاغتيالات السياسية بشكل عام تعد اعمال تقوم بها جهات متطرفة، الا رد تشيكسن جاء مخالفاً لرأي بوانكاريه بقوله: " ان جريمة سرايفو لم تتوافق مع اي اعمال متطرفة بل على العكس تماماً استخدمت صربيا جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحريض السلاف ضد النظام الملكي النمساوي المجري"^(٢).

بعد زيارة الكونت الكسندر هويوس مستشار وزير الخارجية النمساوي إلى برلين حاملاً رسالة من فرانسوا جوزيف إلى وليم الثاني في الخامس من تموز عام ١٩١٤ وقد أكد الاخير على دعم المانيا الكامل إلى النمسا والمجر، وحثها على القيام بعمل عسكري سريع تجاه صربيا، ووعدها بأن المانيا ستقف بإخلاص إلى جانبها في حالة مهاجمتها من قبل روسيا ، وبالفعل بدء النشاط الدبلوماسي الالمانى بقيادة المستشار بثمان من أجل كسب بلغاريا إلى التحالف الثلاثي وتقوية التحالف النمساوي الروماني ووضح المستشار: " وفقاً لالتزامات الحلف الثلاثي فأن المانيا ستدعم النمسا المجر في أي معركة ضد صربيا وان هذا الدعم لا ينطوي على اي تحفظات او شروط"^(٣). وقد اوضح بومبارد السفير السابق في القسطنطينية إلى أعضاء مجلس النواب الفرنسي أن زميله الالمانى في القسطنطينية أخبره أن قرار الحرب قد حسم^(٤).

كانت فرنسا وبريطانيا لا تريدان الحرب وكانا على استعداد لتقديم أي تضحيات لتجنب ذلك، ولكنهما كانا مرتبطين بدبلوماسية الوفاق الثلاثي والتي يجب أن تكون متناغمة مع سياسة التحالف الثلاثي^(٥).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome dixième, No.272, DE Manneville a Viviani, 4 Juillet 1914, p.682.

(2) P. Maurice, An Ambassador's Memoirs, (London, Hutchinson, 1925), P.28

(3) B.Schmitt, The Coming of the war, 1914, Vol 2, (New York, 1930), P.33

(4) Raymond Poincaré, comment declaree la guerre de 1914, Flammarion, paris 1939, p.20.

(5) S.Graham H. Op.Cit, P.373.

في غضون ذلك، وفي إطار تقوية التحالف الثنائي بين البلدين قام الرئيس الفرنسي بوانكاريه برفقة رئيس مجلس الوزراء فيفياني بزيارة إلى سانت بطرسبورغ في السادس عشر من تموز، اكتسبت هذه الزيارة طابعاً مهماً؛ بسبب الظروف التي تمر بها أوربا بعد حادثة الاغتيال^(١).

وقد ألقى القيصر نيقولا الثاني خطاباً في العشرين من تموز عام ١٩١٤، بمناسبة الزيارة أوضح فيه عمق الصلات الوثيقة بين البلدين ومما جاء بالخطاب: "أن التحالف بين بلدينا كان منذ زمن طويل مبني على المشاعر المتبادلة بين شعبينا ونحن اليوم نرى ثماره بعد ربع قرن من توقيعه لأن كلا البلدين لديهم نفس الاهداف ونفس الفائدة، وهو العمل المشترك والتعاون الوثيق في الحفاظ على التوازن والسلام الاوربي، انا لا اشك بان كلا بلدينا ، سيضلون اوفياء لتحالفهما المبني على صداقتهما المشتركة، ونحن مستمرين بالتمتع بالفوائد التي تضمنها قوتهما الكاملة ونحن مستمرين بإيجاد روابط اقوى لتعزيز هذا التحالف"^(٢).

أشاد بوانكاريه من جانبه أيضاً بقوة تحالفهما المستمر منذ مدة طويلة بقوله: "لقد مر قرابة خمسة وعشرين عاماً منذ تحالفنا الذي كان يدل على رؤية واضحة لمصير بلدينا وحد بلدينا جهودهما الدبلوماسية ليتم الشعور بالنتائج السعيدة لهذا الارتباط الدائم الذي يمر وكل يوم العالم في توازن . ان التحالف الذي ارسى دعائمه الاسكندر الثالث والرئيس الفرنسي الراحل كارنو منذ ذلك الحين والتحالف يقدم باستمرار دعائم الثقة التي لا تتزعزع، يمكن لجلالتكم أن تطمئنوا إلى أن فرنسا ستواصل ، غدا كما في أمس تعاونها الوثيق والقوي مع حليفها في أعمال السلام والحضارة التي لم تتوقف الحكومتان عن العمل من اجلهم"^(٣).

بعد ذلك ألقى السيد بوانكاريه محاضرة موجزة تتطرق فيها إلى حادثة اغتيال ولي عهد النمسا، مستخدماً كل امكانياته الخطابية وأوضح: " أن الحكومة الصربية غير مسؤولة عن أي فكرة لا يمكن قبولها إلا عندما تكون هناك أدلة ملموسة ضدها والا سيكون هذا الامر مجرد

(1) Raymond Poincaré, comment declaree la guerre de 1914, (Flammarion, paris 1939), p. 38.

(2) J. NERE, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (London, Routledge, 2002), P. 28.

(3) Raymond Poincaré, comment declaree la guerre de 1914, Flammarion, paris 1939) p. 41.

ذريعة تتخذها النمسا بحق دولة صغيرة، يجب ان لا ننسى بان صربيا صديقة لفرنسا وان اي اجراء سيهدد السلام سيتحول إلى خطر حقيقي. أغلق بوانكاريه المحادثة بالتعبير عن رغبته في أن تكون نتائج التحقيق غير مثيرة للقلق^(١)

وقد تلخصت زيارة بوانكاريه إلى روسية بثلاث نقاط رئيسية:

- ١- التفاهم الكامل حول مختلف القضايا التي تواجهها الدول الكبرى التي تتعلق بالسلام والحفاظ على التوازن الاوربي وخاصة المسألة الشرقية.
- ٢- اتخاذ موقف موحد تجاه النمسا المجر بهدف منعها أي تدخل في شؤون صربيا الداخلية والذي يبرر بأنه اعتداء على سيادة واستقلال دولة صربيا.
- ٣- التأكيد الرسمي على الالتزامات التي يفرضها التحالف على البلدين، واختتم رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاريه ورئيس وزرائه زيارتهما إلى روسيا في الثالث والعشرين من تموز^(٢).

أبلغ السفير الفرنسي في سانت بطرسبرغ حكومته في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩١٤ بأن الحكومة النمساوية المجرية سلمت الحكومة الصربية إنذاراً نهائياً بشأن منع مسؤولين نمساويين- مجريين في القيام بالتحقيق عن عملية الاغتيال داخل الاراضي الصربية، وكان الموعد النهائي الذي حدده الانذار ينتهي في الساعة الثانية ظهراً من يوم السبت في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩١٤^(٣)، فضلاً عن ذلك تضمن الانذار النمساوي تسليم المتورطين في أحداث الثامن والعشرين من حزيران ومنع اعضاء الحركة التخريبية التي ظهرت في صربيا من القيام باعمال ارهابية وشن هجمات تهدف إلى فصل اجزاء من اراضيها عن المملكة النمساوية- المجرية^(٤).

(1) J. Corlie E., Raymond Poincare's Role in the Negotiations from June 28 to August 4, 1914, (Butler university, 1939), p10.

(2) P. Raymond Op. Cit, pp186-187.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.2, Paléologue a Viviani, Saint-Pétersbourg, 24 Juillet 1914, p. 2.

(4) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.2, Paléologue a Viviani, Saint-Pétersbourg, 24 Juillet 1914, No.2, p. 2.

كان بوانكاريه رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه رينيه فيفياني Rene Viviani (١٣ حزيران ١٩١٤-٢٩ تشرين الاول ١٩١٥) في زيارة رسمية إلى روسيا، مما جعل فيفياني يبعث برقية إلى القائم بأعمال وزير الشؤون الخارجية وكالة بينفينو مارتن Bienvenu-Martin في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩١٤ إلى سفراء فرنسا في كل من لندن وبرلين وروما يعلمهم بالإنداز الذي أعلنته حكومة فينا، وبناء على ذلك فإن هذا الحدث يتطلب تعليمات جديدة من قبل حكومات الوفاق الثلاثي، لذلك طلب من بول كامبون معرفة آراء ونوايا الحكومة البريطانية أزاء ذلك^(١).

أبلغ البارون فون شوين السفير الألماني في باريس الحكومة الفرنسية في الرابع والعشرين تموز عام ١٩١٤ بمحتوى مذكرة وصلته من برلين تتعلق بظروف الاغتيال، إذ ورد فيها هناك أدلة تؤكد تورط صربيا في عملية الاغتيال وأن النمسا قد تضطر إلى ممارسة ضغط قوي أو حتى اللجوء إلى اجراءات عسكرية، أن المانيا عدت أن مسألة يجب تسويتها بين النمسا وصربيا وحدهما ، وترغب المانيا في أعضاء الطابع المحلي على الصراع خشية من تدخل دول اخرى وفي ظل نظام التحالفات في اوربا ينتج عنها عواقب وخيمة^(٢).

التقى السفير النمساوي في باريس القائم بأعمال وزير الخارجية الفرنسي في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩١٤، وأخبره بموجب مذكرة من الحكومة النمساوية- المجرية بأنه يجب على صربيا أن ترضي النمسا في ما يتعلق بحادثة الاغتيال، الحكومة الفرنسية من جانبها قدمت نصيحتها إلى السفير الصربي لديها ودعت حكومته إلى المصالحة مع النمسا^(٣). وفي الخامس والعشرين من تموز من العام نفسه زار السفير الألماني في باريس مقر وزارة الخارجية الفرنسية حاملاً معه رسالة من حكومته مما جاء فيها: "أن النمسا قدمت مذكرتها إلى الخارجية الفرنسية دون علم المانيا، أن المانيا تعاطفت مع وجهة نظر النمسا و ولكن بمجرد " اطلاق النار " فإن المانيا سوف تتبع التزامتها تجاه حليفاتها"، وعلى أساس ذلك عقد مجلس الوزراء الفرنسي جلسة غير رسمية تلاها نشاط كبيرة في وزارة الحرب كما وصل بول كامبون من لندن

(1) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.5, Bienvenu-Martin aux Ambassadeurs de France À Londres, Berlin, Rome, 24 Juillet 1914 , p7.

(2) M.P.PRIEE, The Diplomatic History of the war, (London, 1915), P.68.

(3) F.Y.B.D.N, no:57, p.44.

إلى باريس في الليلة نفسها حاملاً تحذيراً من السفير الألماني في لندن بعدم تدخل فرنسا في حال حدوث حرب بين النمسا وروسيا^(١).

في السادس والعشرين كرر السفير الألماني زيارته إلى مقر وزارة الخارجية الفرنسية موضحاً رسالة حكومته مرة أخرى قائلاً: "أن النمسا لم تسعى إلى تعظيم التهديد الاقليمي ولم يقوموا بتهديد صربيا وان روسيا تقع على عاتقها مسؤولية الية الحرب واعرض عن امله في ان تؤثر فرنسا على سان بطرسبورغ وأضاف ان المانيا لا تستطيع التأثير على النمسا في صراع نمساوي - صربي بحت"^(٢).

أبلغ السير بيرتي السفير البريطاني في باريس الخارجية الفرنسية في السابع والعشرين من تموز عام ١٩١٤ عن مقترح مقدم من السير ادوارد غراي مفاده عقد مؤتمر سفراء رباعي للقوى في لندن، أبدت فرنسا تأييدها بشكل رسمي للمقترح، وخاطبت ممثليها في روسيا والنمسا وصربيا من أجل حث البلدان المقيمين فيها على الامتناع عن التصويت على العمليات العسكرية الفعلية ، الا بعد معرفة نتائج المؤتمر المزمع عقده في لندن ، كما أبلغ القائم بالأعمال الروسي حكومته أن زميله الألماني في باريس رفض تماماً النظر في إمكانية عقد مؤتمر ، وأضاف أن النمسا ليست لديها رغبة في ضم المزيد من الأراضي. وقال إنه يتعين على ألمانيا وفرنسا استعمال نفوذهما على روسيا حتى لا تتدخل في النزاع بين النمسا وصربيا^(٣).

بعد مغادرة بوانكاريه ورئيس وزرائه سانت بطرسبورغ وأثناء توجّههما إلى زيارة الدول الاسكندنافية تلقى بوانكاريه برقية سرية وعاجلة من القائم بأعمال وزير الشؤون الخارجية وكالة بنفينو مارتن Bienvenu Martin استحثته بالعودة إلى باريس؛ بسبب إعلان دولة النمسا-المجر الحرب على صربيا، مبيّناً في مضمونها رغبة دومين السفير الفرنسي في النمسا، بأن يتبنى بوانكاريه دور الوساطة العاجلة بين الأطراف المتحاربة، قطع رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزرائه فيفياني الزيارة إلى الدنمارك وأخبر الأخير السفير الفرنسي في كوبنهاغن قرار رئيس

(1) M.P.Prie, Op.Cit, 1915,P.69.

(2) J. Nere, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (London,Routledge ,2002),P.7.

(3) M.Sea, July 1914 Countdown to War,(New York, 2013),p.21.

الجمهورية القاضي بالغاء موعد الزيارة المقررة إلى الدنمارك والعودة إلى باريس نتيجة اعلان النمسا-المجر الحرب على صربيا^(١).

حذر المستشار الالماني ثيوبالد فون بيثمان هولفيغ بواسطة السفير الالماني في باريس الحكومة الفرنسية في التاسع والعشرين من تموز ١٩١٤، من الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها فرنسا على حدودها مع المانيا، مؤكداً أن الحكومة الالمانية تحت النمسا-المجر على المشاركة في محادثات ودية، من جانب آخر بعث ازفولسكي برسالة إلى وزير الخارجية الروسي أوضح في مضمونها نتيجة القاء الذي جمع بين رئيس الوزراء الفرنسي والسفير الالماني فون شوين الذي أكد فيه الاخير على أصرار النمسا المضي في تنفيذ مبتغاها بقوله: "إن أي وساطة او مؤتمر سوف لن يحد من خيارات النمسا ولن يثني عزيمتها"^(٢).

بحسب باليجيو السفير الفرنسي في سانت بطرسبورغ رفضت الحكومة الروسية الدخول في مفاوضات مع حكومة النمسا-المجر، لا سيما بعد أن أيقنت هيئة الاركان الروسية أن النمسا-المجر تعجل في استعداداتها العسكرية ضد روسيا، مما دفع الاخيرة إلى إصدار أمر يقضي بالتعبئة إلى ثلاث عشر فيلق من الجيش الروسي بهدف حشدها عند الحدود مع النمسا-المجر، وعلق سazanوف على فكرة عقد مؤتمر للقوى الاربعة في لندن: "بأنه يدعم جميع الجهود البريطانية لصالح السلام"^(٣).

التقى بوانكاريه مع السفير البريطاني فرانسيس بيرتي في الثلاثين من تموز عام ١٩١٤، فطلب الاخير من الحكومة الفرنسية ان توقف عملية التعبئة، كان الرئيس الفرنسي يعتقد بأن النمسا-المجر والمانيا لن يوافقا على مقترح ادوارد غراي، وشعر بوانكاريه بخطر اندلاع الحرب قريباً وطلب من بريطانيا أن تقول الان من دون قيد او شرط بأنها ستقاتل إلى جانب فرنسا

(1) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.210, M. Dumaine a Bienvenu Martin, Constantinople, 28 Juillet 1914, p. 178.

(2) W.Geoges, Op.Cit, P.87

(3) F.Y.B.D.N, No:91, Paleologue A Bienvenu Martin, ST Petersburg 29 July 1914 p.65.

وروسيا، رد السفير البريطاني على ذلك بالقول: "سيكون من الصعب على انكلترا القيام بذلك"^(١).

وزير الخارجية الروسي سazanوف ابلغ الحكومة الفرنسية في الثلاثين من تموز ، ونزولاً عند رغبة فرنسا ان روسيا قد اوقفت كافة التدابير العسكرية التي يمكن أن توفر لألمانيا ذريعة التعبئة العامة، واذاف أن هيئة الاركان العامة الروسية علقت خلال الليلة الماضية جميع التدابير المتعلقة بالاجراءات العسكرية حتى لا يكون هناك سوء فهم من قبل المانيا، وارسل رئيس هيئة الاركان العامة الروسية مذكرة إلى الملحق العسكري للسفارة الالمانية في بطرسبورغ موضحاً بأن التعبئة العامة الروسية كانت موجهة حصراً ضد النمسا، على الرغم من تلقي الحكومة الروسية معلومات عن استعدادات الجيش الالمانى والبحرية الالمانية وصرح سazanوف عن تمسكه بالخيار السلمي بقوله: "سأواصل التفاوض حتى اللحظة الأخيرة"^(٢).

السفير الألماني في باريس التقى رئيس الوزراء الفرنسي فيفياني في الثلاثين من تموز وأخبره أنه سيتم توجيه إنذار لروسيا للمطالبة بوقف الاستعدادات العسكرية. وطلب منه توضيح موقف الحكومة الفرنسية في ظل هذه الظروف، ومسألة الحياد البلجيكي . رد رئيس الوزراء " إن فرنسا ستحترم حياد بلجيكا شريطة ألا تنتهك دولة أخرى"^(٣).

التقى السفير الالمانى في بطرسبورغ مع سazanوف في الثلاثين من تموز وطلب منه بأن توقف روسيا جميع استعداداتها العسكرية مؤكداً ان النمسا لن تنتهك السلامة الاقليمية لصربيا ، رد سazanوف بالقول: " ليست وحدة اراضي صربيا وحدها هي التي يجب ان نحميها بل ايضاً استقلالها وسيادتها ولا يمكننا ان نسمح لصربيا بأن تصبح تابعة لنمسا ، واذاف سazanوف الوضع خطير للغاية، تسعى برلين من خلال التدخل في سان بطرسبورغ في الوقت الذي ترفض فيه التدخل في فيينا لانها تسعى لكسب الوقت من أجل السماح لنمسا بسحق المملكة الصربية قبل ان تتمكن روسيا من مساعدتها... اذا رأت النمسا بأن القضية الصربية هي

(1) C.J.Lowe and M.L.Dockrill, British Foreign Policy 1902-1922,(Routledge, 2002), P.134.

(2) F.Y.B.D.N,No:102 ,Paleologue A Bienvenu Martin, ST Petersburg 30 July 1914, p.66.

(3) M.P.Prie, The Diplomatic History of the war,(London, 1915),P.77.

اهتمام اوروبي ولن تضر بسيادتها في ذلك الوقت تتعهد روسيا بوقف جميع الاستعدادات العسكرية^(١).

بعد إعلان النمسا الحرب على صربيا في الثامن والعشرين من تموز، وردت تقارير إلى رئاسة الاركان العامة الفرنسية تفيد بأن فرقتين من سلاح الفرسان الالمانى قامت بتحشيد قواتها على طول الحدود مع فرنسا، لذلك قام الرئيس بوانكاريه بأرسال برقية مستعجلة إلى ملك بريطانيا في الثلاثين من تموز نصها: "صديقي العزيز أن الموقف الاوروبي حساس للغاية لذا رأيت من واجبي أن أكتب إلى سعادتكم بأن الحكومة الفرنسية تلقت من الحكومة الالمانية رسالة مفادها أن كتيبتين من سلاح الفرسان الالمانى ستقوم بدوريات على الحدود مع فرنسا تحسباً لأي طارئ. أني أرى بالفعل افضل فرصة لتحقيق السلام هي وقوف المملكة وكذلك روسيا لانهما يعطيان انطباعاً عن الوحدة الكاملة في العمل كما حدث في أزمة أغادر. أعذر تظلي الذي دفعني لمعرفة رأي جلالتم في التوازن الاوروبي وأني مقتنع تماماً بحكمة جلالتم"^(٢).

وصل رد الملك البريطاني إلى بوانكاريه في الاول من آب، بقوله "سيكون مصدر أرتياح حقيقي بالنسبة لي اذا كانت جهودنا الموحدة تصنع السلام. ومازلت أتجنب الاحداث المخيفة التي تبدو قريبة جداً. أنا شخصياً استخدمتوا أفضل المستشارين لدي للتوسط بين اباطرة روسيا ومانيا من اجل إيجاد حل يمكن من خلاله تأجيل التعبئة العامة أو ايقاف العمليات العسكرية الفعلية، وبالتالي أحاول إيجاد فرصة للتهدة بين الاباطرة. أني أعترم متابعة هذه الجهود من دون انقطاع طالما هناك أمل في التوصل إلى تسوية ودية"^(٣).

أدرك بوانكاريه أن الحرب قادمة لا محالة وأن الحصول على المساعدة البريطانية لفرنسا في حالة دخولها الحرب غير واردة، قام فيفياني باستدعاء وزير الخارجية الفرنسي السفير الروسي ازفولسكي إلى مقر وزارة الخارجية الفرنسية وأبلغه أن فرنسا مستعدة لتقديم المساعدة إلى روسيا في أي موقف وهذا ما ينص عليه التحالف الفرنسي- الروسي^(٤).

(1) , F.Y.B.D.N,No:113 , Paleologue A rene viviani, ST Petersburg 31 JULY 1914, p.75.

(2) J.Corlie E. Op.Cit.p.27.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome XI,No.550, roi george a Poincaré, 1 Aout 1914, p. 434.

(4) P.Raymond, Op.Cit, vol,iv,p.146.

أبلغ السفير الفرنسي في بطرسبورغ حكومته في الاول من آب عام ١٩١٤، أن نظيره الالمانى قام بزيارة مقر وزارة الخارجية الروسي وأبلغها بالتعبئة العامة للجيش الالمانى^(١) وقد طلب في حديثه مع السيد سارنوف أيقاف التعبئة العامة بقوله: " في غضون ١٢ ساعة ، أن لم تبدأ روسيا أيقاف تعبئتها ضد النمسا والمانيا ستكون الحكومة الالمانية ملزمة بأعطاء أمر التعبئة" ورداً على سؤال سارنوف عما اذا كانت هذه الخطوة تعني الحرب اجاب السفير الالمانى بقوله: " لا ، ولكننا قريبون جداً منها" ^(٢) في الوقت نفسه، أبلغ سارنوف الحكومة الفرنسية بأن الحكومة الروسية أعلنت التعبئة العامة، مشيراً أن الحكومة الالمانية طالبت منها أيقاف التعبئة، التي لم تلجأ اليها روسيا الا بعد قيام الحكومة النمساوية المجرية بحشد ثمانى فيالق عسكرية فضلاً عن رفضها أي تسوية سلمية في نزاعها مع صربيا. وعلى هذا الاساس فأن روسيا لا تستطيع تلبية الطلب الالمانى، لذلك اخذت على عاتقها تسريع عملية التسليح ومراقبة الاحداث عن كثب، كما طلب سارنوف من ازفولسكي في برقية ارسلها في الاول من آب عام ١٩١٤ تقديم الشكر إلى الحكومة الفرنسية على التصريح الرسمي الذي أدلى به السفير الفرنسي في سانت بطرسبورغ نيابة عنها والذي مفاده أنه يمكن لروسيا الاعتماد كلياً على مساعدة فرنسا بقوله: " هذا البيان له قيمة خاصة بالنسبة لنا اليوم، سيكون من المرغوب فيه للغاية أن تنضم إنكلترا إلى فرنسا وروسيا دون إضاعة الوقت ، ففي ذلك الوقت فقط سننجح في تجنب حدوث حصول تمزق خطير في التوازن الأوروبي"^(٣).

عندما وصلت البرقية اعلاه شعر بوانكاريه بارتياح كبير لما ورد فيها وعدها متوافقة مع شروط التحالف بينهما بقوله: " لم تكن هذه البرقية حكيمة فقط ؛ كانت بموجب شروط المعاهدة ذاتها، متوافقة مع حقوقنا كقوة متحالفة ، كما أنها لم تتجاهل واجباتنا، ولم يكن بإمكانها أن تؤدي إلى كسر طفيف لتحالف ساهم لسنوات عديدة في أمننا"^(٤).

(1) D.D.F.:3 Série, Tome XI,No.490,Paléologue a Viviani, Saint-Pétersbourg, 1 Aout 1914, , p. 400.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome XI,No.471,Communication de L'ambassade de Russie, Saint-Pétersbourg, 1 Aout 1914 , p. 385.

(3) quated in, J.Corlie E. Op.Cit, 1939.p.27.

(4) P.Raymond Op.Cit, vol,IV,pp.146-147.

سارع فيفياني إلى إرسال نسخة من هذه البرقية إلى السيد بول كامبون وبناءً على نصيحة بوانكاريه، أضاف: "أرجو منك إبلاغ السيد إدوارد جراي على سبيل الاستعجال وتذكيره برسائل قامتا كلا الدولتين بتبادلها عام ١٩١٢ بشأن الدراسة التي يجب أن تقوم بها الحكومتان بشكل مشترك في حالة التوتر الأوروبي"^(١).

كتب السفير البريطاني في لندن إلى فيفياني في الأول من آب عام ١٩١٤ ، أنه قام بإبلاغ وزير الخارجية البريطاني بجميع البرقيات التي وصلت إليه منه والمتعلقة بالعدوان الألماني على حدود فرنسا، وأخبره ان الحكومة الفرنسية ربما تضطر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وأن البحرية الألمانية قامت بمظاهرات بحرية قرب السواحل الفرنسية، وأننا بحسب الاتفاقية البحرية الفرنسية البريطانية قد تمركز الجزء الأكبر من القوات البحرية الفرنسية في البحر المتوسط ، فأجابه غراي بالقول: "ان ألمانيا طلبت من بريطانيا التزام الحياد ولكننا لم نرد عليها لحد الان كما اعلن المجلس ان الحياد البلجيكي مسألة مهمة لانكلترا كما سيعلم المجلس بتعبئة القوات البحرية الملكية ومنع القوات البحرية الألمانية من عبور المضيق او القيام بمظاهرة بحرية قرب السواحل الفرنسية"^(٢).

أبلغ السفير الفرنسي في روسيا حكومته في الثاني من آب عام ١٩١٤ ، أن السفير الألماني سلم وزير الخارجية الروسي مذكرة إعلان الحرب من قبل حكومته، وأنه سيغادر سانت بطرسبورغ اليوم. بينما لم يتلقى السفير النمساوي- المجرى رسالة من حكومته تتعلق بإعلان الحرب على روسيا"^(٣).

في غضون ذلك، وصل ازفولسكي إلى قصر الاليزيه وطلب رؤية بوانكاريه على وجه السرعة وأبلغه ان الحكومة الألمانية أعلنت الحرب على روسيا، وهو في صدد معرفة موقف فرنسا من إعلان الحرب على روسيا، كان رد بوانكاريه أن اتخاذ أمر الحرب متروك للحكومة وحدها مبيناً أنه سيقوم بدعوة مجلس الوزراء فوراً لعقد

(1) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.435, Viviani to Paul Cambon to Viviani ,Paris, Aout 1914, p.359.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.532, Paul Cambon to Viviani, Londres, 1 Aout 1914, p. 424.

(3) F.Y.B.D.N, No:134 , Paleologue a rene viviani, ST Petersburg 2 August 1914, p.121

اجتماع وبحث التزامات فرنسا اتجاه حليفها روسيا، ورأى بوانكاريه من أنه الأفضل تأخير الوفاء بالتزامات فرنسا أزاء الحكومة الروسية بضعة ايام وذلك لسببين الاول: من الأفضل زيادة عدد القوات الفرنسية قبل الدخول في الحرب، والثاني: عدم اعلان فرنسا الحرب على المانيا من جانبها^(١).

وبالفعل تم استدعاء اعضاء مجلس الوزراء إلى جلسة طارئة لمجلس الوزراء الفرنسي في قصر الإليزيه، وأطلع بوانكاريه أعضاء المجلس على ما تحدث به ازفولسكي بشأن الموقف الفرنسي من الحرب ، إذ كانت ينتظر السفير الروسي الاجابة خارج قاعة الاجتماع ، بعد ذلك ابلغ فيفياني ازفولسكي بقرار مجلس الوزراء المتضمن أن فرنسا ستقي بالتزاماتها أزاء روسيا، لكن من الأفضل عدم اتخاذ قرار بشأن أي شيء لبضعة أيام^(٢).

تشير المعلومات الواردة من القوات الفرنسية الشرقية أن القوات الالمانية الموجودة في الاراضي الفرنسية على بعد ١٥٠٠ متر من لونكوي وهناك معلومة اخرى تفيد أن الالمان موجودين بالقرب من سيرى Cirey. هاتان الواقعتان تشكلان اعمال عدائية ملحوظة من ناحية اخرى افاد قنصل فرنسا في لكسمبورغ ان ٣٥ سيارة على متنها ضباط الالمان دخلت إلى لكسمبورغ صباح هذ اليوم يقال انهم يسبقون سلاح الفرسان الكبير. انسحب القنصل الفرنسي إلى الاراضي الفرنسية هذه الاعمال العدائية يجب ان تعرض على الحكومة وكذلك على الدول الاجنبية ويمكن تأكيد احداث المعلومات من قبل وزير الخارجية^(٣).

كتب وزير الخارجية الفرنسي إلى سفرائه في عدد من العواصم العالمية في الثاني من آب عام ١٩١٤، يبلغهم في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢ اب ١٩١٤. بان القوات الالمانية انتهكت الاراضي الفرنسية صباح اليوم في سيرى بالقرب من لونكوي Longwy من ناحية أخرى تعرضت نقطة الكمارك في ديلي Delle إلى اعتداء مزدوج إذ تعرضت القوات

(1) W.Geoges Op.Cit,P.95

(2) P.Raymond, Op.Cit vol,iv, Paris,p.149.

(3) D.D.F.:3 Série, Tome XI,No .572,note de l'état-major général de l'armée, 2 Aout 1914, p. 448.

الفرنسية هناك إلى اطلاق نار^(١). احتج السفير الفرنسي في برلين في الثاني من نيسان عام ١٩١٤ على انتهاكات القوات الألمانية على الحدود الشرقية في عدة نقاط^(٢).

كانت الاعتداءات الألمانية على الحدود الفرنسية ممنهجة، لذلك حث الجنرال جوفري القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية وزير الحرب ميسيمي على ابقاء القوات الفرنسية على بعد (١٠) كم عن الحدود وان مهمتها تقتصر فقط الرد على اي قوات مهاجمة خلف الحدود^(٣).

أبلغ مجلس الوزراء الفرنسي الحكومة البريطانية حول أمكانية قيامها بأرسال قوة عسكرية لمساعدات القوات الفرنسية في التصدي للاعتداءات الألمانية وتجاوزاتها رد كامبون بأرسال برقية إلى فيفياني بأن غراي اخبره بالنظر لوضع الهند لا يمكن ارسال قوة عسكرية في الوقت الراهن. اما بالنسبة للتدخل البحري سلمه غراي إعلان طلبه منه أن يبقى سراً، جاء فيه: " اذا دخل الاسطول الألماني القناة او عبر بحر الشمال من أجل القيام بعمليات حربية في السواحل الفرنسية أو مضائق البحرية التجارية الفرنسية سيقوم الاسطول البريطاني بتوفير كل الحماية المطلوبة"^(٤).

قام السيد فيفياني بتوجيه من بوانكاريه بأرسال برقية إلى الحكومة الإيطالية في الثاني من آب، توضح الانتهاكات الألمانية على الحدود الفرنسية، فرد وزير الخارجية الإيطالي الماركيز دي سان جوليانو Le marquis de San Giuliano على الحكومة الفرنسية^(٥)، بأن مجلس الوزراء الإيطالي المنعقد عن منتصف الليل في الثاني من آب أكد بشكل واضح ونهائي إلى السفير الفرنسي في روما بارير BARRÈRE أن إيطاليا ستلتزم الحياد التام بموجب اتفاقيات

(1) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.578, Viviani, ministre des affaires étrangères, aux représentants diplomatiques de France à Londres, Rome, Berlin, Vienne, Saint-Petersbourg, Constantinople, Madrid, Berne, légations d'Europe, Washington, Tokyo, Pékin, Mexico, Rio, Buenos-Aires, Paris, 2 Aout 1914, , p. 452.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.616, Viviani to Jules Cambon, Paris 2 Aout 1914, p. 462.

(3) P. M.P., Op.Cit, P.105

(4) M.Seau Op.Cit, p.95

(5) W.George, Op.Cit, P.101

التحالف الثلاثي الموقعة عام ١٩٠٢ التي تنص على الحياد في حالة العدوان أو الاستفزاز المباشر أو غير المباشر^(١).

كتب فيفاني إلى سفيره في اليونان دي بولبيكيوت de Poulpique في الثاني من آب عام ١٩١٤ الذي كان بحسب ما ذكر منذ بداية الازمة الاوربية يحاول اقناع اليونان بتوجيه سياستها إلى جانب الوفاق الثلاثي، وقد طلب فيفاني في برقيته معرفة موقف اثينا في حالة حصول حرب، فرد رئيس الوزراء اليوناني إلفثيريوس فينيزيلوس Eleftherios Venizelos^(٢) تشرين الاول ١٩١٠-٢٥ شباط ١٩١٥ على السفير الفرنسي بالقول: "إذا أدى الوضع الاوربي إلى اندلاع حريق عام فلن تكون اليونان بأي حال من الاحوال في معسكر يخالف معسكر الوفاق الثلاثي"، اما عن مشاركة اليونان في الحرب أجاب: "انها ستنتظر حتى تتلقى نصيحة القوى الثلاث" وطلب رئيس الوزراء اليوناني ان يبقى التصريح سراً وعدم ابلغ الصحافة بذلك^(٣).

في الثالث من آب عام ١٩١٤، توجه السفير الالمانى فون شوين إلى مقر وزارة الخارجية الفرنسية وسلم وزير الخارجية الفرنسية برقية من حكومته جاء فيها: "إن ألمانيا تدين بشدة تجاوز الطيران الفرنسي الحدود الألمانية، وأن الامبراطورية تجد نفسها في حالة الدفاع عن النفس وتعتبر نفسها في حالة حرب مع فرنسا" هكذا سلم فون شوين اعلان الحرب إلى فيفاني وطلب جواز سفره وغادر باريس في الساعة الثالثة والنصف مساءً إلى برلين^(٤).

قامت القوات الالمانية بعبور الحدود البلجيكية في الرابع من آب عام ١٩١٤ بعد أن رفضت الاخيرة السماح للألمان بالمرور عبر اراضيها نحو فرنسا، على الرغم من اعلان الحكومة البلجيكية في وقت سابق التزامها الحياد المطلق في حالة حدوث حرب، أثار هذا الاجتياح حفيظة كل من فرنسا وبريطانيا خصوصاً بعد احتلال القوات الالمانية لكسمبورغ واشتباكها مع القوات البلجيكية بمعركة لياج Battle de liege^(٥)، السفير البريطاني فرنسيس

(1) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.580, Barrère a de San Giuliano, 2 Aout 1914, p.435.

(2) D.D.F.:3 Série, Tome XI, No.577, de Poulpique a Viviani, 2 Aout 1914, p. 451.

(3) S.Freiherr Von, The Memoirs OF AN Ambassador, (London 1922), P.253; R. Francois, Six Mois Qui Incendierent Le Monde, Juillet- Decembre 1914, (Paris, Tallandier, 2014), P.75

(4) P.Albert, Histoire diplomatique de la France pendant la Grande Guerre, Vol. I, (Nabu Press, 1911), pp. 11-12.

بيرتي في باريس افاد بأن وزير الخارجية البريطانية أدوارد غراي قرر إرسال تعليمات صباح الخامس من آب إلى السفارة البريطانية في برلين يدعو فيها الحكومة الألمانية إلى سحب قواتها العسكرية من بلجيكا وفي حالة رفض ألمانيا ذلك فإن بريطانيا ستعلن الحرب ضد ألمانيا^(١).

في خضم هذه الأحداث التي وجدها بوانكاريه مناسبة تماماً من أجل اللقاء خطاب أمام مجلس النواب الفرنسي في الرابع من آب عام ١٩١٤، معلناً عدوان ألمانيا على فرنسا، ومبيناً من خلاله مدى حرص فرنسا على احلال السلام وتجنب الحرب، وأتباع سياسة الحكمة والاعتدال والنهج السلمي في علاقاتها الخارجية، واهتمامهم بتطوير قدراتها الصناعية من أجل تحقيق التقدم والازدهار، معرباً أن فرنسا مستعد لقتال أعدائها، وثقته بجيشه وداعياً شعبه إلى وحدة الصف الوطني، موضحاً دعم كل من روسيا وبريطانيا لحليفهم فرنسا، وقبل الخطاب بتصفيق حار ومما جاء فيه: "... تعرضت أراضينا للانتهاك، أعلنت الإمبراطورية الألمانية اليوم بانها في حالة حرب معنا. كان الفرنسيون لأكثر من أربعين عاماً في حبهم الصادق للسلام... أعطوا للعالم مثلاً لأمة عظيمة ... أعيد تأهيلها من هزيمتها السابقة عام ١٨٧٠ بحسن النية والصبر وتطوير الصناعة ، لم تستخدم طاقتها المتجددة إلا لصالح التقدم ولصالح الإنسانية. عندما فتح الإنذار النمساوي أزمة هددت أوروبا بأكملها ، قررت فرنسا أن تتبع وتوصي الجميع بسياسة الحيطة والحكمة والاعتدال. لا أحد يستطيع أن ينسب إليها أي فعل أو إيماءة أو أي كلمة لم تكن سلمية أو تصالحية... أنها بذلت حتى اللحظة الأخيرة أقوى الجهود لتجنب الحرب التي اندلعت للتو والتي سيتعين على الإمبراطورية الألمانية أن تتحمل مسؤوليتها عبر التاريخ . في اليوم الذي عبرنا فيه وحلفاؤنا علانية عن أملهم في أن تبدأ المفاوضات تحت رعاية مجلس الوزراء في لندن بسلام ، أعلنت ألمانيا فجأة الحرب على روسيا. لقد غزت أراضي لوكسمبورغ ، وأهانته بشكل شائن الأمة البلجيكية النبيلة وجارتنا وصديقتنا، وحاولت غدرًا أن تفاجئنا في خضم المحادثات الدبلوماسية. لكن فرنسا كانت تراقب، في حالة تأهب ... وسيلتقي أعداؤنا في طريقهم قواتنا الشجاعة التي اتخذت مواقعها. وفي ظل هذه الظروف سنواصل استكمال حشد جميع قواتنا الوطنية بشكل منهجي... في الحرب التي تدخل فيها فرنسا اتحدت جميع افرادها وجميع شعبها تحت التحالف المقدس؛ لأنه ينبع

(1) C.J.Lowe and M.L.Dockrill, British Foreign Policy 1902-1922,(Routledge, 2002), P.141

من المبادئ الاخلاقية والابدية للفرنسيين بالدفاع عن اراضيهم. ولا يمكن لاتحادهم المقدس الا الوقوف بوجه العدو؛ لأنهم يدركون جيدا مدى السخط القوي على الاعداء. إن فرنسا اليوم مدعومة بإخلاص من قبل روسيا حليفها، وهي مدعومة بصدقة إنجلترا المخلصة، وبالفعل من جميع أنحاء العالم المتحضر تأتي لتعاطفها وتمنياتها الطيبة؛ لأنها تمثل مرة أخرى أمام العالم، الحرية والعدل والعقل. "لتحيا فرنسا في عقولنا وضماننا"^(١).

في غضون ذلك أجري تعديل وزاري ينص على أعفاء رئيس الوزراء فيفياني من منصب وزير الخارجية ليحل محله جاستون دوميرج Gaston Doumergue (٩ كانون الاول ١٩١٣ - ٩ حزيران ١٩١٤) في المنصب^(٢).

أبلغ جول كامبون السفير الفرنسي في برلين زميله مولارد Mollard سفير فرنسا في لوكسمبورغ بأن يقوم الاخير بأخطار دوميرج أن وزير الخارجية الالمانى زار مبنى السفارة الفرنسية في برلين وأبلغ كامبون أن السلطات العسكرية الالمانية تطلب رحيله على الفور، ويذكر كامبون أنه تعرض إلى معاملة سيئة من قبل ضباط الكارك الالمان عند نقاط التفتيش بقوله: "لقد قاموا بتفتيش أمتعتي بدقة متناهية وتركوني لمدة طويلة وكأنني أحمل مادة متفجرة ولو لا تدخل أحد الضباط الكبار الذي سمح لي بالمغادرة لتعرضت إلى كثير من الذل والاهانة"^(٣).

أرسلت الحكومة الفرنسية برقية إلى جميع القوى الكبرى في الخامس من آب ١٩١٤، تضمنت سماح الحكومة الالمانية لقواتها المسلحة بعبور الحدود والقيام بأعمال قتل ونهب مختلفة على الاراضي الفرنسية وبعد انتهاك الحياد لدوقية لكسمبورغ في تحدي للأحكام الواردة في اتفاقية لندن الموقعة في الحادي عشر من أيار عام ١٨٦٧، والاتفاقية الخامسة من معاهدة لاهاي الموقعة في الثامن عشر من تشرين الاول عام ١٩٠٧، وفي خرقها للمادتين الاولى والثانية من الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الالمانية وقيامها بتوجيه أذار إلى الحكومة الملكية البلجيكية من أجل حملها على قبول مرور القوات الالمانية عبر أراضيها وفي انتهاك واضح للمعاهدات الموقعة في التاسع عشر من نيسان عام ١٨٣٩ بإعلانها الحرب على فرنسا في الرابع من آب

(1) L,Echo De Paris, Message du President de la Republique, No.10948, 5 Aout 1914.

(2) le Figaro, La Séance d`aujourdhi, No,216, 4 Aout 1914.

(3) . F.Y.B.D.N.,No:156,p.131.Mollard a Doumergue , paris 5 August 1914,p. 131

عام ١٩١٤، وفي ظل هذه الظروف تجد حكومة الفرنسية نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى السلاح^(١).

أعلنت فرنسا الحرب على ألمانيا في الخامس من آب عام ١٩١٤، وتم تفعيل قانون (١٨٤٩) الخاص بإدارة الأزمات الذي بموجبه تم تخويل الضباط العسكريين بالصلاحيات كافة والامور العسكرية بحيث لهم مطلق الحرية في التصرف، وتم تعليق جلسات البرلمان ومنع نشر أي وثائق أو برقيات أو تلميحات حول حالة الحرب أو خططها وعدد القتلى والاسرى وأن يكون معرفة الاخبار فقط عن طريقة الصحافة، كما اعطى هذا القانون صلاحية لوزير الداخلية بملاحقة واعتقال الاشخاص الذين يهددون الامن الفرنسي^(٢).

أنطلق الهجوم العسكري الاول على القوات الألمانية في الالزاس واللورين في السابع من آب عام ١٩١٤، حيث تم هدم الحواجز وكانت هناك مقاومة ضعيفة جداً من قبل الالمان الذين انسحبوا، وتمت سيطرة الفرنسيين التامة على الالزاس واللورين في التاسع من آب^(٣). كان بوانكاريه سعيداً جداً بهذا الانتصار وخصوصاً بعد أن وردت أخبار عن تصفيق وتفاعل الناس مع رؤيتهم دخول القوات الفرنسية تعزف النشيد الوطني الفرنسي حتى أدعى جميع الوزراء وأعضاء في البرلمان بالتوجه معه لزيارة الالزاس واللورين^(٤).

في الرابع من أيلول عام ١٩١٤ خلال الحرب سعت الدبلوماسية الفرنسية لتعزيز التماسك بين الحلفاء وتحقيق تحالفات جديدة، لذلك قام الحلفاء بإعلان سمي "إعلان الوفاق الثلاثي" Declaration of the triple entente الذي وقع من قبل السفراء في لندن وهم: الفرنسي بول كامبون، والروسي بينكندورف Benckendorff (١٩٠٣-١٩١٧)، وادوارد غراي ونصه: "تتعهد حكومات فرنسا وبريطانيا الكبرى وروسيا بشكل متبادل بعدم أبرام سلام منفصل أثناء الحرب الحالية. وتتفق الحكومات الثلاث على أنه إذا كانت هناك أسباب لمناقشة شروط

(1) F.Y.B.D.N.,No:157,,Notification by French government to representatives of the powers,paris 4 august 1914, p.133

(2) R.Francois, Six Mois Qui Incendierent Le Mond , P.101.

(3) L'Echo De Paris, Entre Des Troupes Francaises a mulhouse,NO.10952, 9 Aout 1914.

(4) P.Raymond Op.Cit,p.289.

السلام. لا يجوز لأي من القوى المتحالفة أبرام سلام بشكل منفصل من دون اتفاق سابق مع الدولتين الحليفتين الأخريتين" ^(١).

أطلق بوانكاريه على عام ١٩١٥، "عام الحداد والعذاب" أو عام "الخنادق" كانت فرنسا تتوقع في هذا العام النصر والسلام ، إلا أن الحرب كانت شديدة الضراوة وبإعتراف القيادة العسكرية الفرنسية بأنهم تكبدوا خسائر فادحة. في صباح يوم الاول من كانون الثاني عام ١٩١٥ اجتمعت القيادة العسكرية الفرنسية في قصر الاليزيه بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فبيان لمناقشة مقترح خطة أقرحها المارشال فرانثيت دسبيري كانت هذه الخطة تنصح بالتعاون مع القوات البريطانية من خلال إنشاء فيلق يتكون من (٥٠) الف مقاتل يتوجهون إلى احتلال النمسا عن طريق صربيا. كانت تقترح أن القوات المشتركة تهبط على سواحل البحر الادرياتيكي بالقرب من شواطئ سالونيك ثم تعبر بودابست باتجاه فينا. كانت العملية تهدف إلى تحرير السلاف من الملكية الثنائية (النمسا-المجر)، كان رأي بوانكاريه أن هذه العملية حسنة لكن بعض الجنرالات اعترضوا حول كيفية إنشاء قواعد القوة الاستكشافية وأدا دخلت القوات المشتركة البلاد كيف يمكن ضمان إمداداتها وذخيرتها ^(٢).

كانت روسيا تعاني من نقص الذخيرة والاسلحة على الجبهة الشرقية، الامر الذي دفعها إلى طلب المساعدة من فرنسا، إلى الحد الذي جعل القيصر نيقولا الثاني يلوم القائد العام للقوات الفرنسية جوفري على ترك القوات الروسية في حالة الدفاع بالرغم من نقص الذخيرة بينما يحتفظ الجيش الفرنسي بكامل ذخيرته، جاء الرد الفرنسي بأن فرنسا تعاني من قلة واردات الميزانية وأنهم كانوا لديهم ثقة مفرطة في أحلال السلام ، فضلاً عن ذلك ، ما حصل من إسراف في استعمال الذخيرة فضلاً عن أسباب أخرى، وهذا يعني عدم قدرة فرنسا على مد يد العون في هذه المرحلة إلى روسيا ^(٣). لذلك نصح باليجيو السفير الفرنسي في سانت بطرسبورغ سazanov بعقد اتفاق منفرد من أجل أحلال السلام بينهما وتحويل كل الجهد العسكري الروسي باتجاه المانيا. كان رد سazanov أن روسيا تذهب إلى الصلح مع النمسا -المجر إذا تخلت الاخيرة عن غاليسيا والبوسنة

(1) F.Y.B.D.N, M. Delcassé, Minister for Foreign Affairs, to the French Ambassadors and Ministers abroad, No:160, 4 September 1914, P.240.

(2) R. Poincare, Au Service de la France Les tranches , (Paris 1926-1933), vol, V, PP.1-2.

(3) Ibid, PP.3-4.

والهرسك عند وصل خبر نصيحة باليجيو إلى باريس خشي بوانكاريه وبعض الوزراء أنه إذا تم لروسيا ما تريد ودخلت في سلام مع النمسا فأنها قد لن تقاتل المانيا بعد ذلك، مما يترك القيادة الفرنسية في موقف صعب للغاية. طلبت الحكومة الفرنسية من سفيرها في سانت بطرسبورغ اللقاء مع سارنوف مرة أخرى وأخبره بأن باليجيو تحدث معه بصفة شخصية لا تمثل رؤية حكومة باريس في هذه النصيحة^(١).

في الخامس من كانون الثاني عام ١٩١٥ تلقت الحكومة الفرنسية برفقة من أجل الموافقة على وساطة البابا بنديكطوس الخامس عشر المتعلقة بتبادل أسرى الحرب مما جاء فيها: "واثقون من مشاعر المحبة المسيحية التي ينبض بها قلب سعادتك، نطلب منكم بداية هذا العام من خلال عمل كرم سيادي بقبول اقتراحنا بأن تتبادل الدول المتحاربة الأسرى المعترف بهم من الآن فصاعداً بعدم أهليتهم للخدمة العسكرية، لا يساورنا شك في أن زعيم الأمة الفرنسية النبيلة والسخية سيرغب في أن يحذو حذو الملوك الآخرين للدول المتحاربة الذين وافقوا جميعاً على اقتراحنا. لذلك لم يعد الكرسي الرسولي والجمهورية جاهلين تماماً ولم يعارض أي من الوزراء"، من جانب آخر بعث رئيس الجمهورية بوانكاريه موافقته إلى الفاتيكان في السادس من كانون الثاني عام ١٩١٥، بالقول: "رداً على العرض الخيري الذي منحني إياه حضرتك بشرف إرساله إلي في برفقة أمس، أسارع إلى منحه التأكيد أن فرنسا المخلصة لتقاليد الكرم، تتعامل دائماً مع أسرى الحرب بمبدأ الإنسانية، وأنها تدرس وسائل التبادل الكامل لأولئك الذين سيكونون غير لائقين بشكل نهائي للخدمة العسكرية"^(٢).

بدأ مشروع شن حرب على النمسا من خلال صربيا يستهوي عقول الكثير من القادة العسكريين في فرنسا، لذلك تم اقتراح خطة تقوم على أساس انشاء قوة استكشافية من بلغراد وصولاً إلى فيينا وبرلين ولتحقيق هذه الغاية سوف يقوم الصرب بذلك ولكن يجب تركيز الجيش الفرنسي على نهر الدانوب لعزل الدولة العثمانية عن حلفائهم الالمان والنمساويين، بناءً على استدعي القائد جوفري إلى قصر الالزيه وإطلاعه على الخطة وبعد مناقشات طويلة أكد جوفري "أن فرنسا لا يمكنها أن تسحب قسماً من جنودها لعزل الدولة العثمانية وخصوصاً أن

^(١)W.Geoges,Op.Cit,P.112

^(٢) le Figaro, L'Initiative Papale, en faveur des prisonniers, No,7 3er serie, Jeudi 7 Janvier 1915.

المعلومات تفيد أن ألمانيا قد حشدت (٢٤) فوجاً على الحدود الغربية مع فرنسا وهذا يعطي مؤشراً بأن ألمانيا تستعد لغزو فرنسا ويعد نقل قوات عسكرية من فرنسا إلى نهر الدانوب مخاطرة كبرى. وأضاف جوفري: "بينما نحن نتحدث عن خطة عزل تركيا أود أخبركم بأن مدينة دونكيرك تعرضت إلى قصف عنيف بواسطة (١٢) طائرة حربية المانية وألحقت بقواتنا الكثير من القتلى والمفقودين"^(١).

قام دوق مرسلينا في زيارة إلى بلغاريا عبر اليونان في العشرين من كانون الثاني عام ١٩١٥ والذي كانت تربطه علاقة قوية بالملك فرديناند بهدف أقناع ملك بلغاريا بأن مصلحته الشخصية ومصلحة المملكة تحتم عليه الاتفاق مع الوفاق الثلاثي مشيراً إلى أن ألمانيا والنمسا - المجر لم تقدم سوى الوعود الكاذبة إلى بلغاريا لانهما لن يسمحا لها بالوصول إلى بحر أيجيه وكذلك لن يسمحوا لبلغاريا السيطرة على مقدونيا أي الطريق الذي يؤدي إلى الساحل. بينما على العكس من ذلك فإن الوفاق الثلاثي لن يطالب بأي شيء^(٢).

كان الشاغل الرئيس للحكومة الفرنسية خلال عام ١٩١٥ من الحرب يتمثل في جلب الدول المحايدة إلى معسكرها وفي سياق ذلك أخذ بوانكاريه بين الحين والآخر دوراً شخصياً في هذه المفاوضات. كانت محاولة الفوز بإيطاليا مثلاً على ذلك، بعد مدة وجيزة من اندلاع الصراع اقترب الملحق التجاري في باريس من كليمنصو وعرض عليه بعض المقترحات التي باعتقاده قد تؤدي في النهاية إلى تفاهم بين الدولتين اللاتينيتين، اصطحبه كليمنصو فور سماع مقترحاته إلى قصر الاليزيه بدلاً من الذهاب به إلى وزارة الخارجية وقدمه إلى بوانكاريه الذي كان شاكاً بحسن نية الملحق الإيطالي ورفض منحه أي تشجيع آنذاك، إلا أنه في الأسابيع التي تلت ذلك ألّمح بوانكاريه إلى إمكانية عقد اتفاق فرنسي-إيطالي خلال محادثته مع السفير الإيطالي تيتوني، إلا أن اقتراح بوانكاريه لم يكن له أي تأثير ولم تدخل إيطاليا الحرب إلا بعد ست أشهر^(٣).

(1) R. Poincare, Op.Cit, vol, V, PP.7-9.

(2) J. NERE, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (ondon, Routledge, 2002),P.55.

(3) C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940,(Routledge,London) ,2010.p.80.

وافقت الحكومة الإيطالية بأن يكون جنوب الاناضول منطقة نفوذ اقتصادي منذ توقيعهما اتفاق عام ١٩١٢، أدى هذا الاجراء إلى حصول توتر قوي بين إيطاليا والنمسا المجر لأن الأخيرة تريد أن تضع يدها على البلقان خاصة منطقة البحر الادرياتيكي، ثم ازداد هذا التوتر بعد أن خسرت الدولة العثمانية ممتلكاتها في الجزء الاوربي وتقسيم البلقان، حيث ظهر نزاع بين إيطاليا والنمسا- المجر حول البانيا فضلاً عن قيادة النمسا سياسة مناهضة لصربيا على البحر الادرياتيكي من أجل منعها من الوصول اليه هذه الاستراتيجية النمساوية تثير عداوة إيطاليا ضد النمسا التي تطالب في الحصول على تعويض في هذه المنطقة^(١)، ومن هذا المنطلق قررت إيطاليا الدخول في مفاوضات مع دول الوفاق الثلاثي، لذلك التقى جول كامبون مع وزير الخارجية الإيطالي سان جوليانو وشرح الأخير الأسباب التي تمنع إيطاليا من تغيير موقفها، مشيراً إلى أن المالية الإيطالية تمر بأسوأ حالاتها، وأن حربها في ليبيا أفرغت ترسانتها من الأسلحة ، هذا يعني انها تحتاج إلى ذريعة اقتصادية تحملها على تغيير موقفها نحو الوفاق الثلاثي، وقد صرح لكامبون ان دخول الحرب إلى جانب الوفاق غير مؤكد لكنه محتمل^(٢). لقد عمد الحلفاء من أجل كسب إيطاليا إلى جانبهم ممارسة الضغط على مستويين، الاول: على الصعيد الاقتصادي: ففي مواجهة رغبة إيطاليا في الحصول على أقصى قدر من الارباح الإقليمية رد الحلفاء بأنه من الأهمية القصوى بالنسبة لهم جذب دولة صناعية جديد ذات عدد كبير من السكان إلى معسكرهم، لذلك بدأت فرنسا تضاعف جهودها لاستقطاب إيطاليا بعد سيطرت الألمان على بعض اراضيها، حيث كانت فرنسا تعتبر ثاني قوة مالية في أوروبا استطاعت خلال عام ١٩١١ من انشاء بنك مالي في إيطاليا وسرعان ما اصبح هذا البنك من اكبر البنوك في إيطاليا من ناحية التبادل التجاري والذي يعد اكبر الممولين لشركات المعادن الإيطالية وهذا الامر يتيح لإيطاليا الاعتماد مالياً على فرنسا والاستغناء عن الدعم المالي الألماني^(٣) من جانب آخر، كانت بريطانيا تسيطر على قبرص ومصر وجبل طارق ومالطا بمعنى انها تتحكم بطرق المواصلات والامدادات في البحر المتوسط فهم يستطيعون اغلاق

⁽¹⁾W.Richard A, Industrial Imperialism in Italy 1908-1915,(Los Angeles, 1975), p. 266.

⁽²⁾ R. Poincare, Au Service de la France Les tranches , (Paris 1926-1933) vol, V, P.29.

⁽³⁾S 'Giotgio , V .Vidotto, Storia d' Italia, volume 4 Guerre fascismo,(Rome, 1998), p.10.

طرق التجارة أمام إيطاليا فضلاً عن ذلك ان إيطاليا تستورد ٨٧% من الفحم من بريطانيا وبحسب المعطيات فإن إيطاليا تعتمد على البريطانيين من الناحية الاقتصادية. وافقت بريطانيا على امداد إيطاليا بالفحم مقابل التحول إلى الوفاق الثلاثي^(١). أما الثاني، الضغط على صعيد الرأي العام: بذلت فرنسا جهود كبيرة من أجل قلب الرأي العام الايطالي إلى جانب معسكر الحلفاء، على المستوى الرسمي ساعد السفير الفرنسي في إيطاليا باريير المدارس الفرنسية الثقافية المدرسة الفرنسية في روما والمعهد الفرنسي في فلورنسا للاحتفال بالصدقة الفرنسية الإيطالية. كما قام السفير بتمويل موسوليني بأمواله الخاصة وبشكل سري لأنه كان يؤيد بقاء إيطاليا على الحياد ، ودعمه تأسيس صحيفته بوبلو أيطاليا Popolo d'Italia. في الوقت نفسه، كانت تعمل أجهزة المخابرات الفرنسية على تطوير أعمال دعائية مؤيدة لفرنسا من خلال عدة شخصيات ومنهم جوليان لوتشاير يحاول التأثير على الديمقراطيين الايطاليين الذين يؤيدون التدخل إلى جانب دول الحلفاء من خلال القيام بحوارات منتظمة معهم أمثال أمندولا ، بريزولينى، سالفيميني ، الذين يشرحون أهمية دعم الكفاح من أجل الوفاق الثلاثي من خلال الدفاع عن الديمقراطية ضد الإمبراطوريات وقانون القوميات. وقد أجرى لوتشاير اتصالات مع الاشتراكي فيريرو، وكذلك تحدث الفرنسي تشارلز بينويست الذي ينتمي إلى منظمة أكشن الفرنسية Action Française إلى اليمين المتطرف الإيطالي وعلقهم بالمكاسب الإقليمية التي ستحصل عليها إيطاليا في حالة وقوفها إلى جانب الوفاق ومنها أراضي دالماتيا وفرض الحماية على ألبانيا^(٢).

قامت الخارجية الفرنسية بأرسال خبراء في مجال تقريب وجهات النظر بين القوميين والاشتراكيين وبالفعل نجحوا بذلك، فقاموا بمساعدة بعض الجنرالات الايطاليين بالقتال إلى جانب فرنسا حتى قد قتل اثنان منهم، وعملوا على مساعدة الصحف من خلال بث صور لجنود المان وهم في حالة الحرب بشكل تصور المانيا بانها وحش متعطش للدماء^(٣). كان اغلب سكان إيطاليا من الكاثوليك لذلك قامت فرنسا بأرسال مبشرين من الكاتدرائية الفرنسية لتوثيق التعاون

⁽¹⁾ C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940, Routledge, London, 2010, p.168.

⁽²⁾ R. Poincare, Au Service de la France Les tranches, Paris 1926-1933 vol, V, P.43.

⁽³⁾ S.Enrico, Camille Barrère E L'intesa Italo-Francese, (Milan, 1950), p.61-62.

بين الاختين اللاتينيتين مما أدى إلى تأسيس رابطته الشباب اللاتينية كانت مهمتها التثقيف للحرب ضد المانيا^(١).

ارسلت الحكومة الإيطالية مذكرة إلى الوفاق الثلاثي تضمنت جميع مطالبها الاقتصادية الإيطالية، سلمها السفير الإيطالي في لندن إلى إدوارد غراي في الرابع من آذار عام ١٩١٥، وبادر غراي بدوره إلى إرسالها إلى دول الوفاق الثلاثي الأخرى. تتكون هذه المذكرة من (١٦) نقطة أرادت إيطاليا من خلال النقطتين الأولى والثالثة منها تجنب العزلة العسكرية وطلبت من روسيا القيام بعملية نشطة في منطقة غاليسيا، وكذلك قيام الأسطول الفرنسي بمساعدة إيطاليا في البحر الأدرياتيكي بهدف الحصول على تفوق بحري في هذا البحر بأعتبار أن الأسطول الفرنسي هو الأقوى في منطقة البحر المتوسط بعد توقيع الاتفاقية البحرية مع بريطانيا، علاوة على ذلك ادراك إيطاليا بعدم قدرتها على مواجهة النمسا- المجر بمفردها، تتحدث النقطة الرابعة من المذكرة عن عمليات الضم التي تسعى إيطاليا في الحصول عليها حيث كانت تطالب في ترينتينو بأكملها، ومنح دول الوفاق إيطاليا حق ضم الاقاليم الناطقة باللغة الإيطالية ، وكذلك المناطق الناطقة باللغة الألمانية في جبال الالب النمساوية لتحقيق حلمها بأن يكون لها حدود طبيعية، تريد إيطاليا أن تضم خط جبال الالب وتحويل شبه الجزيرة إلى حصن منيع بفضل الجبال، وترغب إيطاليا بضم جزء من الساحل الشرقي بموجب النقطة الخامسة والسادسة والسابعة، إذ تريد إيطاليا ضم استريا وتريست مع وجود ميناء بولا في الوسط. وايضاً تريد الحصول على ثلثي الساحل الدلماسي بطول ٣٧٥ كيلو متر بين الساحل الكرواتي والجبل الأسود واخيراً طالبت الحصول على ميناء فالونا الذي احتله منذ كانون الاول عام ١٩١٤ وتعد هذه المنطقة مفتاح الوصول إلى البحر الأدرياتيكي. وتذكر النقطة التاسعة مطالبة إيطاليا في الاستيلاء على منطقة اضااليا جنوب غرب الاناضول ،أما النقطة الثالثة عشر من المذكرة أشارت إلى حصول على تعويضات استعمارية على حدود المستعمرات الإيطالية في الصومال وليبيا^(٢).

(1) P. Piero, L' Italia nella Prima Guerra Mondiale 1915 – 1918, (1965), p. 57-58

(2) C. J. Lowe, 'Britain and Italian Intervention, 1914-1915,(Milan 1969), p. 539

في الوقت الذي وافقت بريطانيا على مضمون المذكرة الإيطالية سجلت الحكومة الفرنسية بعض تحفظاتها على شروط إيطاليا ومنها انه يجب إيطاليا ان تدرك بانها اذا انضمت إلى الوفاق الثلاثي يجب عليها الدخول في حرب ضد ألمانيا اذا تطلبت الحاجة ذلك ، وليس خوض حرب تجاه النمسا- المجر فقط. أبدى وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسيه تحفظاته على التي تتعلق بالتعويضات التي طالبت بها إيطاليا بالقرب من المستعمرات الفرنسية. أما بالنسبة لروسيا فأنها تشكل مشكلة للايطاليين؛ لأن الروس هم حماة السلاف وصربيا على وجه الخصوص. حيث ركز سazanov اتقاداته على مطالبة إيطاليا بأراضي دلماتيا كانت المطالب الإيطالية تمنع حصول الصرب والجبل الأسود الوصول إلى البحر الادرياتيكي لان الميناء الوحيد كان في خليج كاتراو الذي تريد إيطاليا تحييده^(١).

حدثت مناقشة مطولة في مجلس الوزراء الفرنسي حول كيفية ابرام اتفاقية مع إيطاليا، يرى ديلكاسيه ومعظم الوزراء أن البروتكول الموقع من القوى الأربعة يجب أن يحدد شروط الاتفاقية يقدم بول كامبون اعتراضات بقوله: "بين انكلترا وروسيا وفرنسا لا يوجد لحد الان أي ترتيب بشأن المزايا الإقليمية التي سيكون قادرين على المطالبة بها وقت السلام، لحد الان لم يتم تبادل الاراء بينهم. اذا وافقنا اليوم عن التخلي عن الأراضي او اسنادها إلى إيطاليا مع فرضية ان هذه الدول سوف تقاوم ولن تكون إيطاليا قادرة على قرهم بمفردها وبالتالي ستعارض اي مفاوضات سلام عندها سوف نكون مضطرين للعمل ضد صربيا وبالتالي يمنح الوفاق الثلاثي إيطاليا مزايا لن يكون لها نظير وبالمقابل نحن لا نطلب اي ضمان حقيقي"، لذلك يتوصل بول كامبون إلى خلاصه مفادها: "أنه من العدل والحكمة أن تقتصر على قبول المذكرة الإيطالية مع إعلان أن القوى الثلاث ستكون سعيدة لرؤية إيطاليا إلى جانبها في الحرب"^(٢).

بعد أن دخلت إيطاليا في مفاوضات مع دول الوفاق الثلاثي أقدمت على قبول العروض التي قدمتها فرنسا وبريطانيا ووقعت اتفاقية لندن مع دول الحلفاء في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩١٥ وتضمنت : اعطاء إيطاليا سيادة تامة على جزر الدوديكانيز الاستراتيجية

(1) F.R.Bridge.From Sadowa to Sarajevo,(london 1972),pp.61.62

(2) R. Poincare, Au Service de la France Les tranches , Paris 1926-1933 vol, V,T:I P.43-44.

القريبة من ساحل التركي التي كانت تحتلها إيطاليا منذ عام ١٩١٢، ونقلت إلى إيطاليا جميع الحقوق والامتيازات العائدة للسلطان العثماني في ليبيا بمقتضى معاهدة لوزان عام ١٩١٢، واعتراف فرنسا وبريطانيا وروسيا بمصالح إيطاليا في البحر المتوسط وعلى الخصوص في منطقة أضاليا، وتعهدت إيطاليا باشتراكها في الحرب خلال مهلة لا تتعدى الشهر الواحد من تاريخ توقيع المعاهدة^(١)، وتمثل هذه الاتفاقية نهاية الصدام الإيطالي الفرنسي، وبالرغم من توقيع المعاهدة من قبل روسيا إلا أنها بقيت تعارض هذه الاتفاقية دبلوماسياً منذ لحظة توقيعها^(٢)، وتطبيقاً للاتفاقية دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب دول الوفاق في الثالث والعشرين من أيار عام ١٩١٥^(٣).

في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٥ أبلغ السير مارك سايكس Mark Sykes عضو البرلمان المحافظ الذي أرسله كيتشنر Kitchener لدراسة الوضع في الشرق الأوسط المسؤولين الفرنسيين في القاهرة بأن بريطانيا تحتاج إلى طريق بين الهند والبحر المتوسط لذلك ستأخذ بريطانيا بغداد والموصل؛ لأنها تحتاج إلى مد خط سكك حديدية وهذا يعد أقصر طريق من بلاد ما بين النهرين إلى ميناء العقبة غرباً ومن ثم إلى قناة السويس. إذا كان هذا ممكناً فأن بريطانيا ستسمح لفرنسا عن طيب خاطر في الحصول على سوريا وفلسطين^(٤). كان رد الفرنسيين على مقترحات سايكس صريحاً للغاية فقد أبلغت حكومة رينيه فيفياني بريطانيا بأن سوريا وفلسطين ولبنان تشكل مناطق نفوذ لفرنسا وأن مصالح فرنسا لن تسمح بالتقسيم هناك، وحذر وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسيه من أن الخطط في سوريا وفلسطين لا يمكن الاستمرار بها من دون وقوع مخاطر وربما ستضر بالعلاقات الفرنسية - البريطانية^(٥).

(١) الديراوي، عمر، الحرب العالمية الأولى، ج ١، ط ٢، (دار العلم للملايين بيروت، ١٩٦٦)، ص ٥٢١-٥٢٢.

(٢) M.Frederic Le, L'Armée 1915 dans les relations franco-italiennes : l'année de la rupture?, (Paris, octobre 2005), p. 22.

(٣) الديراوي، المصدر السابق، ص ٥٢٢.

(٤) C.J.Lowe and M.L.Dockrill, British Foreign Policy 1902-1922, (Routledge, 2002), P.149.

(٥) A.Christopher M. and A. S. Kanya, France overseas: the Great war and the climax of Franch imperial expansion, (London 1981), P.174

كان مجلس الوزراء الفرنسي منقسم بين تيارين، الاول: يريد التضحية باليونان على حساب بلغارية لانهم يرون أن تعاون بلغارية ضرورياً لمشروع الدردنيل. أما التيار الثاني: الذي يمثلهم برياند كان يرغبون في التعاون مع اليونان على حساب بلغاريا، لكن طلب احد اعضاء المجلس تأجل مناقشة هذا الموضوع في وقت آخر كان رأي بوانكاريه يقوم على اساس سؤال الحكومة اليونانية عما اذا كانت على استعداد لدخول الحرب مع دول الحلفاء كما جعلتنا نأمل ذلك منها، وأذا لم تكن رغبة في ذلك في هذه الحالة يمكننا الالتفات نحو بلغاريا وأن نكون أكثر كرمًا معها^(١).

في السابع من تشرين الاول عام ١٩١٥ ، بذل دلكاسيه جهود مضمينة لمحاولة كسب بلغاريا إلى جانب الوفاق الثلاثي الذين كانوا لديهم طموح في الحصول على حصة كبيرة من الاراضي التركية ومن أجل أستمالتها لصالح الوفاق الثلاثي وعد ديلكاسيه بلغاريا في الحصول على مقدونيا^(٢)، تراقيا واينوس وميديا، الا أن بوانكاريه كان يعتقد أن هذه الصفقة لن تنجح لان بلغاريه تعتبر هذا المقترح غير كافي بالنسبة لها، كما أن اليونان ستجد أن ما قدم لبلغارية غير مقبول وفي النهاية سوف لن نحصل على مساعدة أي من الدولتين^(٣). قام فيفياني ورؤساء وزراء الوفاق الثلاثي بزيارة إلى اليونان في الثامن من تشرين الاول عام ١٩١٥ إذ أكد رئيس مجلس وزراء اليوناني الكسندروس زميس Zaimis Alexandros على حياد اليونان، وبعد أربعة عشر يوماً بعث زميس برقية إلى وزراء خارجية الحلفاء وضح فيها أن اليونان في حالة انضمامها إلى دول الحلفاء ستعرض إلى هجوم ساحق من قبل البلغار والالمان ومن جهة أخرى الالمان والدولة العثمانية^(٤).

في غضون ذلك، أجبرت القوات الالمانية بقيادة هيندنبورغ Hindenburg القوات الروسية على التراجع مسافة (٢٥٠) ميل، واحتلت بولندا ولتوانيا ولاتفيا كانت هذه الانتصارات الالمانية سبباً في اقناع الحكومة البلغارية على الدخول في مفاوضات مع دول الوسط^(٥) في السادس من أيلول عام ١٩١٥، بعدها قررت دخول الحرب في الخامس من تشرين الاول عام

(1) R. Poincare, Op.Cit, V,T:2, P216.

(2) G. Wright, Op.Cit,p,158

(3) R. Poincare,Op.Cit, vol, V,T:2, P216.

(4) Ibid,P321.

(5) L.Michael J., world War I: A Short History,(Pearson Higher Education, 1999),137.

١٩١٥ ، يعد قرار بلغاريا بالانضمام إلى دول التحالف الثلاثي بمثابة ضربة قاسية لديلكاسيه والدبلوماسية الفرنسية لذلك قدم استقالة من منصبه في الثامن من تشرين الاول عام ١٩١٥ ، كانت هذه الاستقالة سبباً رئيساً في أنهيار حكومة فيفياني^(١).

تولى أرسيتيد برياند منصب رئيس الوزراء خلفاً لفيفياني وشكل حكومته الجديد في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩١٥ ، ورغم اختلافه مع بوانكاريه حول سياسة الحرب ألا انهما اتبعوا نفس الاتجاه العام في السياسة الفرنسية الخارجية، عندما نشرت التشكيلة الوزارية في الصحيفة الرسمية علق كليمنصو على ذلك بقوله: "أنه ليس إعادة تشكيل وزارة جديدة وإنما إعادة ترتيب نفس الاشخاص على طريقة ثانية وكأنما لا يوجد سوى بوانكاريه في هذا البلد"^(٢).

في ما يخص سياسية فرنسا في الشرق الاوسط كان بونكاريه و برياند متفقين تماماً، على الرغم من خلافاتهما المتكررة واعتراض برياند بسبب تدخل بوانكاريه في الشؤون الخارجية، ففي الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٥ ، وبتشجيع من بوانكاريه حث أرسيتيد برياند جورج بيكو على الاستمرار في مفاوضاته مع البريطانيين فقد التقى جورج بيكو بالممثلين البريطانيين بقيادة السير ارثر نيكولسون، حيث قام جورج بيكو في زيارة إلى لندن لمناقشة حدود سوريا التي تسيطر عليها فرنسا وسرعان ما اكتشف بان بريطانيا لديها خطط اخرى^(٣).

أتبع إريك فون فالكنهاين Erick Von Falkenhayn استراتيجية تقوم على أساس أستنزاف قوة الجيش الفرنسي بشكل يصبح معه عاجزاً على أن يكون "مخلب" السياسة البريطانية في القارة الاوربية، ثم تعمد بعد ذلك الحكومة الالمانية على أجبار بريطانيا من خلال تهديدها بحرب غواصات على قبول السلام وفقاً للشروط التي تفرضها، وبالفعل شنت المانيا هجوماً متواصل من شباط حتى حزيران عام ١٩١٦ على قلعة فردان الرمزية، الا ان هذه الاستراتيجية لم تنجح على الرغم من تعرض قوة الجيش الفرنسي إلى الاستنزاف شبه الكامل في فردان ، في

(1) G, Wright, Op. Cit,p,158

(2) le Figaro, Les nouveaux ministres , No,303, 30 Octobre 1915.

(3)V.Jukka, France and Arab middle East 1914-1920,(London,1969),p.107

الوقت نفسه، استنزف الالمان قوتهم ايضاً ، وحدث ان القائد الروسي بروسيلوف تمكن في أيار عام ١٩١٦ من القيام بهجوم مكنه من إعادة غاليسيا وسفوح جبال الكريات، الامر الذي أخاف الحكومة الرومانية من عدم مشاركتها إلى جانب دول الوفاق في الحرب كانت الدبلوماسية الفرنسية تعد التحالف مع رومانيا سلاحاً مفضلاً من شأنه يقوض التفوق السلافي في أوربا الشرقية هذا التفوق الذي كان الفرنسيون يمتقون به بشكل كبير ووجد الفرنسيون أن الوقت صار مناسباً لانضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء خاصة بعد موافقة الحكومة الروسية على ذلك، ففي السابع عشر من آب ١٩١٦ وافقت فرنسا وروسيا على شروط رومانيا التي بموجبها ستحصل على ترانسلفانيا، بوكوفينا، بوبانات، كان الهدف من إشراك رومانيا في الحرب هي قتال النمسا-المجر في حين تقوم دول الحلفاء بمشاغلة بلغاريا، وعلى هذا الاساس دخلت رومانيا الحرب في الثامن والعشرين من آب عام ١٩١٦، الا أن مجريات الاحداث سارت بشكل مخالف لما خطط له من قبل دول الحلفاء، أذ سرعان ما أصبح الالمان قادرين مرة أخرى على توفير القوات اللازمة لأنقاذ النمسا -المجر، فبادروا دول المركز إلى الهجوم على رومانيا في تشرين الثاني عام ١ٹ١٦ واستولوا عليها بالكامل مع حلول نهاية عام ١٩١٦، وبذلك سيطر على محصول القمح وحقول النفط ذات الاهمية الاستراتيجية في رومانيا^(١).

منذ بداية الحرب العالمية الاولى حاول الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون التزام جانب الحياد لا سيما أن معظم الرأي العام الأمريكي كان يعارض بشدة التدخل في الصراع الأوروبي. الا أن الهجوم الألماني على سفينة الركاب البريطانية آر إم إس لوسيتينيا Rms Lusitania في السابع من أيار عام ١٩١٥ الذي ذهب ضحيته (١٢٨) راكب امريكي أثار غضب الرأي العام الأمريكي مما جعله يتغير بشكل تدريجي، ودفع العدوان الالمانى وودرو ويلسون للاعتقاد بأن الولايات المتحدة كانت مضطرة في هذه المرحلة للمساعدة في جعل العالم أكثر أمن للديمقراطية^(٢)، استأنفت ألمانيا ممارستها لحرب الغواصات من خلال مهاجمة السفن التجارية المبحرة باتجاه بريطانيا الكبرى في

^(١) تايلور، أ.ج.ب. ، الصراع على سيادة أوروبا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة: فاضل جكتر، (المركز الثقافي العربي ٢٠٠٩)، ص ٧٣١-٧٣٢.

^(٢) B.Nikolai, Imperialism and World (London, Merlin Press, 1972),p.75.

شمال المحيط الأطلسي، كانت أفعالهم محاولة لاستفزاز الولايات المتحدة لدخول الحرب في عام ١٩١٧^(١).

أرسل وزير الخارجية الألماني رسالة فكت شفرتها إلى المكسيك تدعوهم للانضمام إلى القوى المركزية. كانوا يعتقدون أن التدخل الأمريكي كان لا مفر منه مع استمرار حملة حرب الغواصات غير المقيدة. تُعرف هذه الرسالة باسم Zimmerman Telegram. اعترضت المخابرات البريطانية الرسالة وفككت تشفيرها. اقترحت ألمانيا أن هذه الفرصة ستساعد المكسيك على استعادة الأراضي التي فقدتها خلال الحرب المكسيكية الأمريكية قبل سبعين عامًا. ثم دمرت المكسيك بالثورة وخسرت أراضي في تكساس ونيو مكسيكو وأريزونا خلال حربهم السابقة مع الولايات المتحدة^(٢) بمجرد الكشف عن البرقية علنًا ، غضب الرأي العام الأمريكي ودعم في النهاية التدخل العسكري في الصراع^(٣).

في الخامس من نيسان ١٩١٧، بعث بوانكاريه برسالة إلى وودرو ولسن يحثه على المشاركة في الحرب: "في هذا الوقت العصيب أقول لسعادة رئيس الجمهورية الأمريكية العظيمة أنها وفيه لقيمها وتقاليدها وهي مستعدة لدفاع بالقوة المسلحة عن قضية العدالة وبعاطفة أخوية. أسمح لي سيادة الرئيس في هذه الساعة المهمة والخطيرة التأكيد على المشاعر التي تثيرها الظروف الحالية وأن أمريكا وفرنسا لديهما نفس المشاعر. لقد تم سحب الولايات المتحدة إلى الحرب من قبل العدو نفسه الذي سحب فرنسا. لا يخفى على أي عاقل أن الامبرالية الألمانية تئية واعدت للحرب لتحقيق حلمها في السيطرة على العالم، ولكنها نجحت فقط في تمييز ضمير البشرية. لقد وضعت نفسك أمام العالم كحامي ومدافع عن الحضارة المهددة أرجو من سيادتكم وكذلك بلدكم النبيل أن تؤمنوا بصدائتي الخالصة"^(٤). من جانب آخر رد الرئيس وودرو ولسن على البريقيته اعلاه بقوله: "فخامة الرئيس بوانكاريه رئيس الجمهورية في هذه الساعة العصبية، عندما تكون أقدار البشرية على المحك فمن دواعي

(1) Ernest R. May, The World War and American Isolation, 1914-1917, (London, Harvard Historical Studies, 1959), p.77.

(2) T. Barbara, The Zimmerman Telegram, Macmillan; 2nd, (1966)

(3) A. Christopher, For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush, (Harper Perennial, 1996), p.638.

(4) L, Echo de paris, Telegramme de M. Poincaré, No. 11921, 6 Avril 1917.

سروري وسعادي أن اتلقى تهنئتك على الخطوة التي ستتخذها بلادي على السياسة التي لا هواد فيها التي تقودها الامبريالية الالمانية لتغير مسار العالم. من دواعي سرورنا أن نرى فرنسا تقف إلى جانبنا في حربنا من أجل الاستقلال، سوف نخوض المعركة بصفتنا مؤيدين للحرية وحقوق انسان. نحن شركاء في حفظ الديمقراطيات النبيلة التي تهدف إلى احترام حقوق الانسان. بأسم الشعب الامريكي أحيكم وحي ابناء بلدكم"^(١).

وبناءً على ما تقدم صوت مجلس الشيوخ الامريكي بأغلبية (٨٢) صوتاً ضد (٦) أصوات على قرار يعلن وجود حالة حرب بين الولايات المتحدة والمانيا^(٢).

استقال وزير الحرب الفرنسي الجنرال ليوتي في اذار عام ١٩١٧ من منصبه بعد مناقشة حادة في مجلس النواب، وعجز برياند في إيجاد البديل لوزير الحرب المسقيل، كان مجلس النواب عدائياً أزاء وزارة أرسيتيد برياند لدرجة ان رئيس الوزراء قرر التخلي عن مهمته في التاسع عشر من اذار ١٩١٧^(٣).

وصف بوانكاريه عام ١٩١٧ بـ(السنة الصعبة أو عام المشاكل)؛ لأنها ارهقت الشعب والحكومة الفرنسية حيث استنزفت الكثير من الرجال والاموال في فرنسا، وأنهار الاتحاد المقدس الذي أسسه بوانكاريه، وشهد سقوط أربع وزارات فرنسية، وبدى تأثير الثورة البلشفية واضحاً على الفرنسيين^(٤).

تولى رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي الكسندر ريبوت ووزير الشؤون الخارجية في العشرين من آذار عام ١٩١٧ بعد أن رفض المعتدل بول ديشانيل المنصب، أقام بوانكاريه علاقات جيدة مع ريبوت على مدى عدد من السنوات^(٥).

(1) Le Figaro, les Etats unis en guerre, No.96, 6 Avril 1917.

(2) A.Link, S. Woodrow Wilson and the Progressive Era, 1910-1917.(New York: Harper &Row. 1972), pp. 252-282; L,Echo de paris, Le senat American vote la guerre contre l,Allemagne 82 contre 6, No.11921, 6 Avril 1917.

(3) le Figaro, La demission de M. Briand no,87 3er serie, Lundi 19 Mars 1917.

(4) R. Poincare, Au Service de la France L,anne de trouble , vol, VIII,(Paris 1926-1933), P2.

(5) le Figaro, Le ministere Ribot no,79 3er serie, Mardi 20 MARS 1917.

ظهرت العديد من مبادرات السلام في عام ١٩١٧ أهمها ما تعرف بـ(قضية سيكست) Affaire Sixte حرص عليها الحكم الجديد للنمسا. تولى الامبراطور تشارلز Charles العرش في النمسا- المجر بعد ثلاثة أشهر من توليه بدأ يبحث عن احتمالية سلام منفصل بين النمسا والحلفاء واختار صهره سيكست آل بوربون بارما بوربون وسيطاً لهذه المهمة^(١)، وصل سيكست إلى باريس في أواخر شهر شباط عام ١٩١٧ حامل مذكرة من الامبراطور وطلب مقابلة بوانكاريه. رفض الأخير في البداية على أساس أن مجلس الوزراء الفرنسي هو الوحيد الذي لديه الصلاحية لإجراء مثل هذه المفاوضات ولكن بعد اصرار سيكست تم قبوله في الاليزيه في الخامس من اذار وقضى ساعتين عرضاً بأيجاز المقترح النمساوي كان بوانكاريه حريصاً على الإشارة إلى أنه يتعين عليه ابلاغ رئيس الوزراء ريبوت بمحادثتهما وأضاف: "يمكنني الاحتفاظ بجزء من التفاصيل لنفسه ولكن لا يمكنني التصرف دون موافقة رئيس الوزراء"^(٢).

كان ريبوت أقل حماسة بشأن هذه المفاوضات بحيث أخبر سيكست بأنه يجب إعادة الالزاس واللورين والاستقلال التام لبلجيكا وصربيا. لكن بوانكاريه أصر على عودة الالزاس واللورين مع دفع تعويضات كبيرة لما لحق بفرنسا من أضرار مادية ومعنوية، وصلت المفاوضات إلى نقطة بحيث أنه يجب أخبار البريطانيين وقد حرص الرئيس بوانكاريه على ارسال تقرير مكتوب كامل عن هذه المناقشة إلى رئيس الوزراء البريطاني^(٣).

قام بوانكاريه برفقة رئيس الوزراء ريبوت بزيارة إلى لندن في اوائل نيسان حيث كان لا يزال رافضاً لوساطة سيكست، وذلك لعقد مؤتمر يضم فرنسا وبريطانيا لمناقشة عرض سيكست الذي كان متواجداً هو الآخر في بريطانيا على الرغم من وجود رئيس الوزراء إلا أن بوانكاريه قام بالجزء الأكبر من الحديث وقد شدد على أن ألمانيا يجب أن تتخلى عن اراضي الضفة اليسرى من الراين لكن ريبوت اوضح بصراحة قائلاً: "لا أنا ولا لويد جورج سنتخذ خطوة اخرى الا بعد الحصول على موافقة ايطاليا"، أعترض سيكست لكن ريبوت كان مصراً يجب ابلاغ ايطاليا بعرض السلام في مؤتمر يجمع الحلفاء Interallied والذي سيعقد في سان جان دي موريان St.-Jean-de-Maurienne في التاسع عشر من نيسان ١٩١٧، بشرط عدم أخبار

(1) R. Poincare, Op.Cit. vol, VIII, P80.

(2) W.Geoges Op.Cit,P.129.

(3) B. prince Sixte de, L'Offre de paix separe de L'Autrich,(Paris, 1920), P.65.

الايطالين بأي شيء محدد وعد ريبوت بأنه يريد سماع وجهة النظر الايطالية في مايتعلق بعقد سلام افتراضي مع النمسا، عندما انعقد المؤتمر تطرق ريبوت إلى مهمة سيكست وألمح بالكاد إلى سلام منفصل مع النمسا، أنهال سدني سونينو Sidney Sonnino وزير خارجية بريطانيا (٥ تشرين الثاني ١٩١٤-٢٣ تموز ١٩١٩) بالاحتجاجات ولتهدة شكوكه كان على المندوبين في المؤتمر ان يتعهدوا بعدم القيام بأي مفاوضات منفصلة، بعدها سافر سيكست إلى فيينا للحصول على المزيد من التعليمات من الامبراطور تشالز الذي يعتقد أن هيبة وسلطة بوانكاريه سوف تقنع الحلفاء بتسوية منفصلة مع النمسا^(١).

عاد سيكست إلى باريس في العشرين من أيار عام ١٩١٧ حامل رسالة من الامبراطور وتلقى تعليمات منه بمواصلة الوساطة حصراً مع الاليزيه دون وزارة الخارجية الفرنسية، أستقبل سيكست من قبل بوانكاريه وريبوت في الاليزيه حيث قدم بعض التنازلات لاطاليا لكنها لم تتال رضا ريبوت كان بوانكاريه أكثر استعداداً للاستماع إلى سيكست الذي غادر وتشكل لديه رأي ايجابي عن بوانكاريه الذي وعده بمعاودة الاتصال معه عندما تتوفر الفرصة المناسبة لكن هذه الفرصة لم تأت أبداً؛ لأن ايطاليا عندما دخلت الحرب عام ١٩١٥ كانت لا تقبل الا بتحقيق جميع مطالبها الاقليمية ورفضت روما تقليص مطالبها، وبما أن ريبوت لن يتصرف الا بموافقة ايطاليا لذلك أصطدمت خط السلام بجدار حجري^(٢).

في حزيران عام ١٩١٧ أقترح البارون فون دي لانكين الحاكم الالمانى لبروكسل من رئيس الوزراء السابق أرسنيد برياند من خلال بعض الوسطاء البلجيكيين من أجل اجراء مفاوضات بين المانيا وفرنسا حيث برياند مهتماً بهذه المحادثات واطلع بوانكاريه عليها الذي لم يشجعه على أي تعاون مطلق ومع ذلك فقد قدم برياند ولانكين اقتراحاً إلى بوانكاريه حول السلام الا ان ريبوت أجهض خطة السلام هذه^(٣).

بعد أربعة اشهر من تولي ريبوت رئاسة مجلس الوزراء تعرض بوانكاريه وحكومته إلى انتقادات واسعة من قبل البرلمان والصحافة مما أضطر ريبوت إلى تقديم استقالته في الثاني عشر من أيلول عام ١٩١٧. عهد بوانكاريه إلى بول بينليفي منصب رئاسة الوزراء في الثاني

(1) R. Poincare, OP.Cit, vol, VIII, P90.

(2) B. prince Sixte de, Op.Cit, P.167

(3) R. Poincare, OP.Cit, vol, VIII, P98.

عشر من أيلول، وزير الحرب السابق الذي واجهه صعوبة كبيرة في تشكيل التوليفة الوزارية لأنه لم يحظى بدعم الاشتراكيين الذين طالبوا بمقاعد كثيرة.

أدى سقوط الحكومة الروسية في تشرين الأول عام ١٩١٧، الذي قامت به جماعة سياسية راديكالية يعرفون بأسم البلاشفة إلى أضعاف الوفاق؛ بسبب انسحابهم من الحرب مما أدى ازدياد قوة ألمانيا على الجبهة الغربية^(١)

هذه الوزارة استمرت ثمانية أسابيع إذ قدم استقالته في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩١٧. لم يكن هناك أي شيء يذكر خلال هذه المدة^(٢).

أعتبر مجلس الشيوخ الفرنسي أن بوانكاريه على مدى تسلمه السلطة كان يستدعي من هم مخلصين له لذلك اضطر المجلس إلى استدعاء كليمنصو العدو التقليدي لبوانكاريه في خطوة من المجلس لتقليل تأثير بوانكاريه على السياسة الخارجية^(٣).

في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٧، استدعي كليمنصو إلى رئاسة الوزراء، وفي العشرين من الشهر نفسه أصدر كليمنصو قائمته الوزارية التي ضمت رجال مخلصون لأنها تمثل مرحلة صعبة شغل ستفن بيشون منصب وزير الخارجية فيها^(٤).

لقى كليمنصو في يوم تنصيبه خطاباً في العشرين من تشرين الثاني شرح فيه أهمية إيجاد وسائل كافية لضمان الأمن القومي الفرنسي واستعادة المقاطعات المنهوبة وأوضح القضية الأخلاقية والسياسية للحرب، وقال أنه لا يوجد أرقام معينة أو أسماء معينة يمكنها إنهاء الحرب لذلك يجب علينا التفكير بطريقة جديده لوقف الحرب^(٥).

بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دول الحلفاء في الحرب أدركت الحكومة الألمانية أن ذلك سيضمن لدول الحلفاء تفوق كبير ومتزايد على حسابها، لذلك طلبت عقد هدنة، إلا أن الحلفاء رفضوا ذلك خشية من أن تسعى الحكومة الألمانية إلى كسب الوقت من

(1) R. Poincare, OP.Cit,vol, VIII , P243.

(2) W. Geoges, Op.Cit,P.136

(3) G, Wright, Op.Cit,p,178.

(4) le Figaro, Le ministere devant le parlement no,324 3er serie, Mardi 20 Novembre, 1917.

(5) M.Jean, Le Tigre,(Paris, Albin Michel, 1930), p,15.

أجل استعادت قوتها العسكرية، وكانت الحكومة الفرنسية أكثر تحفظاً تجاه المطالب الألمانية من الحكومة البريطانية وأشدّ حزمًا^(١).

ردت الحكومة الفرنسية على طلب الهدنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالنقاط الآتية:

- ١- نزع السلاح: اقترحت فرنسا نزع السلاح الكامل من ألمانيا.
- ٢- تكون الضفة اليسرى من نهر الرين تحت سيطرة فرنسا، كان هذا الطلب ستراتجياً أكثر منه سياسياً لأن الهجوم على فرنسا من جهة الشرق كلفها الكثير من التضحيات.
- ٣- الضمان الأمريكي البريطاني على حماية فرنسا مستقبلاً من أي عدوان ألماني عليها، عرض الرئيس الأمريكي ولسن بأنه سوف يحمي فرنسا من أي عدوان غير مبرر تقوم به ألمانيا. إضافة لويد جورج أيضاً أن هذا الضمان الأمريكي سيرافقه ضمان بريطاني تم تقديم هذا العرض البريطاني مقابل تخلي فرنسا عن احتلال الضفة اليسرى للراين. رفض كليمنصو ذلك وأصر على احتلال عسكري لضفة اليسرى مؤقتاً لمدة ١٥ عام^(٢).

اعلن الرئيس الأمريكي وودرو ولسن مبادئه الأربعة عشر التي تتعلق بالسلام في الرابع من كانون الثاني ١٩١٨^(٣)، إلا أن فرنسا وبريطانيا رفضت النقاط الأربعة عشر، وطلب ولسن من فرنسا وبريطانيا صياغة اتفاقية الهدنة فوضعا شروطاً صعبة للغاية غير متوافقة مع مبادئ ولسن مما اضطر الحكومة الألمانية رفضها^(٤). كانت ردت الفعل الألمانية على الشروط المقترحة من قبل فرنسا وبريطانيا بأن أمر القائد العام للقوات الألماني لوندورف Ludendorff بشن هجوم عنيف للغاية في الجبهة الغربية في الحادي والعشرين من آذار عام ١٩١٨، كان نتيجته تعرض القوات الفرنسية والانكليزية إلى ضربة مفصلية، وتعرضت باريس في أغلب

(1) J. NERE, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (London, Routledge, 2002), P.34.

(2) W. Michel, Clemenceau, (Perrin, 2007), P.401

(3) H. Ruth, The origins of the First World War, (London: Routledge, 2002), p415.

(4) M. Sally, The Myths of Reparations, Central European History, (Cambridge University Press, 1978), pp. 231-255.

الاحيان إلى قصف مكثف من الطائرات الالمانية، وهجوم بمدافع بعيدة المدى مما سبب سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين الفرنسيين، وتوقف جميع الاعمال التجارية وعمد أغلب الباريسيين إلى ترك هذه المهنة، اضطر كليمنصو في الرابع والعشرين من اذار، أن يقدم استقالته بعد الهجوم الالمانى كلف فرنسا الكثير من الخسائر في الارواح والمعدات، الا أن بوانكاريه رفض الاستقالة^(١).

وفي السابع والعشرين من أيار عام ١٩١٨ شن لوندوروف هجوماً مفاجئاً استطاع الالمان كسر الجبهة الفرنسية واحتلال بلدة شاتو تيري Chateau-Thierry خلال ايام. وفي الثالث من حزيران عبروا الالمان نهر المارن ومرة أخرى اصبحت باريس تحت التهديد مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى نقل مكاتبها إلى مدينة بوردو Bordeaux وأستمر هذا الهجوم لغاية منتصف تموز عام ١٩١٨، ولولا مثابرة الجنرال هنري فيليب بيتيان Henri Philippe Pétain لما تم إيقاف التقدم الالمانى^(٢). في الخامس من آب قام الجنرال مانجين بهجوم مضاد استطاع ان ينتصر على الالمان في المارن حتى أنه دفعهم إلى حدود غابة فيليير كوترتس Villers-Cotterêts كان هذا الانتصار أول علامات قلب ميزان القوى لصالح الحلفاء. بدى القائد فوش وكليمنصو بوضعية مرتاحة لان باريس اصبحت بعيدة عن النيران الالمانية، من جانبه قام الرئيس بوانكاريه بجولة تفقدية في المناطق التي كانت تحت سيطرة القوات الالمانية^(٣).

في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩١٨ قام الجنرالان الالمانيان لوندوروف وهيندنبيرغ بأقناع القيصر بتشكيل حكومة برلمانية جديدة كان الهدف من ذلك أقناع الرئيس الامريكى ولسن بأن المانيا تطبق الديمقراطية من أجل أن تتلقى المانيا معاملة جيدة بعد الحرب^(٤).

وفي الثامن والعشرين من تشرين الاول عام ١٩١٨ أمرت الاميرالية الالمانية الاسطول البحري بالخروج في مهمة انتحارية ضد الاسطول البريطانى. قام البحارة الالمان في قاعدة بتمرد في قاعدة فلهايم Wilhelmshaven وعندما تم القاء القبض على المتمردين قام زملائهم باحتجاجات قوية وشكلوا مجالس كما فعلو الثوار في روسيا عام ١٩١٧، وفي بداية تشرين الثاني

(1) W. Michel, Clemenceau,(Perrin, 2007),P.421.

(2) Poincare, au service de la France, Victoire et Armistice, (1918), vol: x , paris, plon 1933, p.295.

(3) R.Francios, Raymond Poincare ,p 437.

(4) H.Ruth ,Op.Cit,p433.

سيطر البحارة على جميع المرافق البحرية والموانئ وسرعان ما أنظمت اليهم الاحزاب السياسية الاشتراكية وسيطر الثوار الالمان على معظم المدن الالمانية، وفي التاسع من تشرين الثاني أجبر القيصر على التنازل عن العرش وأصبحت المانيا جمهورية في الحادي عشر من تشرين الثاني عمل المستشار الجديد فريدريش ايبرت Friedrich Ebert على منع ان تتحول الثورة إلى اعمال عنف وتقوم بأسقاط النظام الاجتماعي والاقتصادي لالمانيا كما فعل البلاشفة كانت المانيا تأمل في أن تعامل بطريقة أفضل بعد أن اعلنت نفسها كجمهورية لان أغلب دول الحلفاء كانوا جمهوريات أما بالنسبة للجيش كان لديه مهمة واحدة هي أن توقع الحكومة على وثيقة الاستسلام بدلاً من أن يضطر الجيش لذلك الامر الذي من شأنه يحفظ كرامة الجيش^(١).

في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ وقعت المانيا الصلح مع دول الوفاق التي كانت أهم شروطها انسحاب الالمان خلال خمسة عشر يوم من جميع الاراضي التي حتلونها في فرنسا وبلجيكا ولكسمبورغ والغاء معاهدتي برست يلو تفسك- Traité de Brest-Litovsk وبخارست اللتين عقدهما المانيا مع روسيا ورومانيا على التوالي^(٢).

اخبر كليمنصو مجلس النواب أن المانيا وافقت على شروط الهدنة في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ وانه سعيد للغاية كون موقفه ينسجم مع موقف الرأي العام الفرنسي الراغب في إنهاء الحرب، شعر بوانكاريه بعدم الرضا وبمرارة حادة وطلب مواصلة القتال أو على الاقل تحرير مقاطعتي الألزاس واللورين ، ورد عليه كليمنصو بالقول: " لقد قتل مليون جندي بالفعل وأصبحت معنويات القوات المسلحة منهارة كما أنهارت الجوانب الاقتصادية والمالية ، لقد ملئت الخنادق بجثث الجنود وعلى رئيس الجمهورية أن ينتبه إلى هذا الموقف المزدوج المتمثل في الاختباء وراء " اللامسؤولية" الدستورية بالتأثير على عمل الحكومة^(٣).

(1) S.Van Evera. The Cult of the Offensive and the Origins of the First World War, (Summer, 1984), p. 62.

(2) R.Francios Op.Cit.p 440.

(3) C.Georges, Grandeurs et misères d'une victoire, (Plon, Paris, 1930), p. 201; Ibid, p 441.

المبحث الثالث

الموقف التفاوضي لفرنسا في مؤتمر السلام

على الرغم من أن كليمنصو كان مؤيداً لاستمرار الحرب ضد الألمان حتى الحاق الهزيمة بها واستسلامها إلا أنه كان يفضل قبول الهدنة بناءً على توصيات المارشال فوش حيث كان الجنود الفرنسيين تضعف معنوياتهم بشكل تدريجي نتيجة استمرار الحرب وفي بداية تشرين الثاني ١٩١٨ وجه فوش أنذاراً إلى الألمان مما جاء فيه: "لا أود أن اتحمل المسؤولية عن سفك قطرات دم دون داعي إذا ألمانيا استسلمت إلى شروطنا وقبلت بنزع السلاح"^(١)، بوانكاريه من جانبه لم يوافق على الهدنة مطلقاً وكان يطالب مجلس الوزراء الفرنسي بمواصلة القتال مع ألمانيا حتى تعلن استسلامها، بناءً على ذلك كتب رسالة إلى كليمنصو في الثامن من تشرين الأول عام ١٩١٨ ضمنها جميع اعتراضاته على قبول الهدنة التي وصفها بـ(المتسربة) ، رد كليمنصو على اعتراض بوانكاريه بالقول: "أنا لا أعرف أنه بعد ثلاث سنوات من الحكم الشخصي بشؤون البلاد كيف تسمح لنفسك أن تنصحي" أن يستمر جنودنا في مساراتهم" إذا لم تسحب هذه الرسالة يشرفني أن أرسل لك استقالتي"^(٢)، ولم يتوقف عند ذلك فحسب بل طلب من بوانكاريه تعبيراً عن غضبه أن لا يكتب له أبداً لأنه لن يفتح ظروف الرسائل التي يبعثها قائلاً: "عندما تريد التحدث معي سيكون عليك فقط أن تخبرني بذلك وأنا سأتوجه إلى الإنجليز مباشرة"^(٣)، لم ينعقد مؤتمر الصلح بعد الهدنة مباشرة لتعذر حضور رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بسبب الانتخابات البريطانية، ولم يكن باستطاعة وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحضور قبل منتصف كانون الأول عام ١٩١٨، فضلاً عن حرص القائمين على المؤتمر على جمع المعلومات التاريخية والجغرافية والبشرية اللازمة، وإعداد اللجان العلمية والفنية وأجراءات أخرى تستغرق بطبيعة الحال وقت يقتضي تأجيل المؤتمر^(٤)، لذلك أقترح جورج كليمنصو على رئيس الوزراء البريطاني أن توجه دعوة إلى رئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزراء الإيطالي لعقد مؤتمر في باريس أو لندن من أجل الإعداد لمؤتمر الصلح، وافقت دول الحلفاء على عقد

(١) P.Raymond, Op.Cit, t. X ,p.402.

(٢) V.Georges, OP.Cit,p.130.

(٣) P.Raymond,Op.Cit, t. X, p.383.

(٤) البطريق، عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ١٧٩.

المؤتمر في الاول من كانون الاول عام ١٩١٨، وحضره ممثلو الدول الكبرى كليمنصو، لويد جورج، أورلاندو، هاوس نيابة عن رئيس الولايات المتحدة، واتفق المؤتمر على عقد المؤتمر في باريس، ويرجع اختيارها إلى الدور الذي قامت به في الحرب العالمية الاولى بما قدمته من تضحيات كبير فضلاً عما لحق بها من دماراً وخراب فاق ما تعرضت له دول الحلفاء الاخرى في الحرب، وأهتم المؤتمر ببحث المسائل المتعلقة بتنفيذ شروط الهدنة، ومسألة المستعمرات وحرية البحار، والمسائل الخاصة بالحدود الفرنسية- الالمانية والنمساوية- الايطالية^(١).

أفتتح بوانكاريه الجلسة العامة لمؤتمر السلام في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩١٩ وفي خطابه القى باللوم على المانيا^(٢) باعتبارها هي من كانت سبباً في قيام الحرب بقوله: "... انتهكت حقوق الانسان، بحماقة كبريائها، وخلقت أكبر فضيحة في تاريخ البشرية"^(٣)، بعد الخطاب الرسمي الذي القاه بوانكاريه تم ابعاده تماماً عن مفاوضات السلام لكنه كان دائماً على اطلاع بمجرياتها^(٤).

أصر ولسن أن يكون أول واجبات المؤتمر جعل ميثاق عصبة الامم ضمن معاهدات السلام، في حين رفض كليمنصو ولويد جورج هذا الفكرة واقترحا تشكيل لجنة لدراسة الموضوع وبالفعل تم لهما ذلك وأصبح ولسن احد اعضائها ونجح الاخير في أن يكون ميثاق العصبة ضمن معاهدات السلام في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٩. أجل مجلس العشرة النظر في القضايا الرئيسية للتسوية الالمانية بسبب سعة الفجوة بين آراء كليمنصو ورئيس الولايات المتحدة الامريكية وإلى حد ما آراء لويد جورج، فقد ارادت فرنسا نزع السلاح الالمانى وإقامة جمهورية الراينلاند تفصل بينها وبين المانيا وتكون منزوعة السلاح^(٥).

قرر ودر ولسن العودة إلى الولايات المتحدة الامريكية في الرابع عشر من شباط عام ١٩١٩ لعرض ميثاق العصبة على الجمهوريين وخلفه في رئاسة الوفد الامريكي مستشاره الكولونيل ادورد هاوس. وتعرض كليمنصو إلى محاولة اغتيال في التاسع عشر من شباط

(1) S.Marston.F., The Peace Conference of 1919 (Organization and Procedure), (London, 1944), p.44.

(2) R.Pierre Op.Cit, 1969

(3) P.Raymond ,Op.Cit, t XI, p.507.

(4) M.Pierre, La Paix de Versailles et l'opinion publique française, (Paris, 1972).

(٥) حسن، المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤.

أضطرته إلى البقاء في المستشفى بضعة أيام وحل محله وزير الخارجية ستيفن بيشون(١٦) تشرين الثاني ١٩١٧-٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠)، وفي الوقت نفسه تقريباً غادر لويد جورج إلى لندن وبقي بلفور في باريس رئيساً للوفد البريطاني، فقام بيشون وهاوس بإدارة المفاوضات في غيابهم، ثم عاد الزعماء الأربعة إلى مواقعهم في مجلس العشرة، لكن المؤتمر دخل مرحلة جديدة بعد أن تشكل مجلس الأربعة الذي كان يتألف من كليمنصو ولويد جورج وفيتوريو أورلاندو، ليكون المنظمة الرئيسة للمؤتمر،^(١) واعتباراً من الثالث والعشرين من آذار عام ١٩١٩ كان الجزء الأكبر من المحادثات محصور في مجلس الأربعة كانت تفاصيل مناقشاتهم تنشر في محاضر رسمية^(٢).

كان رئيس الوزراء الفرنسي يقدم تقاريره عن مفاوضات المؤتمر إلى رئيس الجمهورية الفرنسية لكن غالباً ما تكون متأخرة وغير مكتملة ولا تتضمن طلب أبداء أي رأي حول القضايا المطروحة وكان يميل بوانكاريه إلى معالجة بعض الملاحظات بحذر شديد وفي بعض الأحيان هذه الملاحظات لا يتم الرد عليها من قبل الأخير. كان بوانكاريه منذ أن وافقت ألمانيا على الهدنة يعتقد أنه يجب على فرنسا أن تستغل الوضع في ما تطلبه بحيث لا يقتصر على إعادة اللزاس واللورين فحسب بل فصل الضفة اليسرى لنهر الراين عن ألمانيا وأقامة دولة حدودية جديدة مستقلة تابعة من حيث المضمون للحكومة الفرنسية فضلاً عن السيطرة على إقليم السار لأن ذلك هو الثمن الذي يضمن أمن فرنسا، كانت تعود هذه الفكرة بالأصل إلى المارشال فوش الذي طرحها في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٨ وقد أيدتها بقوة بوانكاريه^(٣).

كانت الذكريات التاريخية ومشاعر الانتقام لعام ١٨٧٠ حاضرة في برنامج المفاوضات الفرنسية حتى أن البريطانيين والأمريكيين كانوا يرون بأنها القوة الدافعة وراء مطالب كليمنصو الذي كان يريد الحد من القدرات الألمانية في أوروبا الغربية وحماية فرنسا من أي هجوم جديد كانت تستند مطالب كليمنصو إلى سنوات من الخبرة والتشائم العميق: "كان الألمان يحترمون

(١) حسن ، المصدر السابق.ص ٦٥.

(٢) R.Francios, Raymond Poincare, librairie artheme, p 444.

(٣) J. Chastenet, Op.Cit,p.

مبدأ القوة فقط ولم يكن الحلفاء قادرين على إيقافهم، كان على فرنسا أن تبقى في يقظة مستمرة و لا يجب عليها الاسترخاء"^(١).

رفض ودرو ولسن ولويد جورج المطلب الفرنسي المتعلق بفصل الضفة اليسرى لنهر الراين عن المانيا، لانهما يعتقدان أن ذلك سيؤدي إلى ايجاد مشكلة مشابه لقضية الالزاس واللورين مرة أخرى، معبرين عن هذا الرفض بقولهما: "لن تخلقوا الالزاس واللورين جديدة"^(٢) الامر الذي قد يؤدي إلى إثارة العداء بين فرنسا والمانيا مستقبلاً وهذا ما ترفضه كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على حد سواء حيث كانت الاخيرة حليفة فرنسا تخشى من تعاضم النفوذ الفرنسي في القارة الاوربية مما يؤدي إلى الاختلال في التوازن الاوربي"^(٣).

استطاع لويد جورج اقناع كليمنصو بالتخلي عن فكرة الاحتلال الدائم لضفة اليسرى من نهر الراين مقابل قيام بريطانيا منحه ضمان عسكري ضد أي عدوان الماني مؤكداً أنه سيستخدم كل نفوذه لأقناع رئيس الولايات المتحدة الامريكية بذلك، وبالفعل وافق الاخير بمجرد استشارته. ذهب كليمنصو إلى الاليزيه لتبادل الآراء مع بوانكاريه بقي الاخير صامتاً لعدم قناعته لكن كليمنصو بادر إلى تعليل قبوله العرض بالقول: "كيف لي أن أشرح لشعب الفرنسي رفض الضمان العسكري لإنكلترا والولايات المتحدة لضمان السلام"، إلا أن بوانكاريه حذره من خطورة أخلاء الراين قبل الانتهاء من دفع كامل التعويضات بقوله: "ألن يكون من الخطر أن تنسحب من الراين وماهي الضمانات التي تطلبها فرنسا من المانيا اذا لم ترغب الدفع"^(٤).

نشأ توتر بين رئيس الجمهورية وكليمنصو حول مسألة اقليم السار وأراضي الراين بسبب تأييد بوانكاريه ضم اقليم السار وتشكيل دولة في الراين منفصلة عن المانيا شاركوه في هذه الآراء المارشال فوش القائد العام لقوات الحلفاء الذي قدم بالفعل في عدة مناسبات توصيات إلى

(1) M. Paul, The Deliberations of the Council of Four (March 24-June 28, 1919), (London Princeton University Press, 1992), pp. 42-43.

(2) J. Chastenet, Op. Cit, p.

(3) الغزي، زمن حصن كريدي، السياسة امريكية تجاه فرنسا ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الانبار، ٢٠١٠، ص ٦.

(4) J. Chastenet, Op. Cit, p.

كليمنصو حول هذا الموضوع: "يجب أن تكون الحدود العسكرية التي ستضمن الامن المستقبلي لفرنسا هي حدود نهر الراين، يجب أن نحافظ على نهر الراين لانه يمثل العقبة الدائمة أمام المانيا" غضب المارشال فوش كثيراً من التنازلات التي قدمها جورج كليمنصو أمام الضغوطات البريطانية والأمريكية بالتخلي عن مشروع نهر الراين، وعلى هذا الاساس ذهب فوش إلى الاليزيه في التاسع والعشرين من آذار عام ١٩١٩ لطلب دعم بوانكاريه بعد يومين تم استقبال فوش امام مجلس الاربعة لقد عبر عن آرائه دون ان ينجح في اقناعهم^(١)، وينطلق رأيه من وجهة نظر عسكريه بقوله: "أذا لم نمسك نهر الراين بشكل دائم ونقوم بتحديد ونزع سلاح هذه المنطقة التي سنمنع المانيا من الاستفادة منها، لان المانيا اذا قامت بالاستيلاء على نهر الراين لا يوجد لدينا وقت كافي لطلب الاغاثة أو وصول القوات الانكليزية والأمريكية في الوقت المناسب وبذلك لا يمكن تجنب وقوع كارثة وهي هزيمة فرنسا بالكامل"^(٢).

في بداية نيسان كان الخلاف بين فوش وكليمنصو واضحاً، لذلك هدد كليمنصو بتقديم استقالته رد عليه بوانكاريه بأنه سيفعل الشئ نفسه، اوضح كليمنصو للمارشال فوش أنه لم يكن مندوباً وأنه لا يستطيع التأثير على المفاوضات في خضم وجود توترات قاسية^(٣)، ثم عاد فوش مرة أخرى إلى قصر الاليزيه في الخامس عشر من نيسان ليطلب من بوانكاريه تولي المفاوضات، وبعد تحليل الرجلين للموقف كتب بوانكاريه إلى كليمنصو، بعد يومين وصل رده وكان قاسياً لادعاً: "دعني أقوم في عملي كمفاوض ليس عليك التدخل" وبما أن بوانكاريه كان شديد الاحترام لواجباته الدستورية دعى فوش للخضوع إلى وجهة نظر الحكومة^(٤). كان هم كليمنصو هي التعويضات المالية لجبر الضرر ومتطلبات الامن^(٥). مع ذلك حاول كليمنصو الحصول على أكبر من التنازلات ولكن في نهاية المطاف اصبحت الضفة اليسرى جزء من المانيا لكنها منزوعة السلاح، فضلاً عن شريط عرضه (٥٠) كم، وتقوم بشكل مؤقت قوة عسكرية فرنسية بريطانية بلجيكية امريكية بأحتلال ثلاث مناطق هي: كولونيا، وكوبلنز، وماينز

(1) F.Ferdinand, Documents officiels concernant Ferdinand Foch; signature de Clemenceau (Paris,1927),p.17.

(2) J. Chastenet, Op.Cit,p.

(3) P.Raymond, Op.Cit, T. XI,p.511.

(4) F.Ferdinand Op.Cit,p.79.

(5) D. Stevenson. French War Aims against Germany, 1914-1919 ,(New York: Oxford University Press,1982),p.149-150.

ويتم اخلائها على التوالي الاولى بعد (٥) اعوام والثانية بعد (١٠) اعوام والثالثة بعد (١٥) اعوام، ويمكن تقليل مدة الاحتلال في حالة احترام المانيا شروط المعاهدة، وبعكس ذلك يمدد الاحتلال، بعث بوانكاريه في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩١٩ رسالة إلى كليمنصو يطلب منه ابلاغ لويد جورج وودرو ولسن بتمديد احتلال كولونيا مادامت المانيا لم تدفع بشكل كامل، كان بوانكاريه يأمل أن هذا الاحتجاج أن يحقق شيء من الضمان لفرنسا بقوله: " لا شيء يضمن لنا أنه بعد انتهاء مدة (١٥) عام واخلاء الضفة اليسرى ستقوم المانيا بالدخول بشكل تدريجي إلى هذه المنطقة، كيف سمنعهم من القيام بذلك وفي اليوم الذي نريد فيه اعادة الاحتلال لعدم الدفع سيكون من السهل على المانيا السيطرة على نهر الراين خلال ليلة واحدة وبذلك سيحكمون سيطرتهم على هذه الحدود الطبيعية والعسكرية"^(١)، من جانب آخر، عاد فوش مرة ثالثة إلى الاليزيه في الثاني من أيار عام ١٩١٩ وطلب من بوانكاريه التدخل في المفاوضات، الا أن بوانكاريه رفض قائلاً: " لا يمكنني ذلك الا أن اقدم استقالتي"، وأخبر فوش انه بعد تسعة أشهر سوف أكون حراً واستطيع الذهاب معك إلى المفاوضات^(٢).

وصل الوفد الالمانى برئاسة وزير الخارجية بروكدورف رانتزو Brockdorff Rontzau (١٣ شباط ١٩١٩-٢٠ حزيران ١٩١٩) إلى العاصمة الفرنسية في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩١٩، وأستقر في فندق الرايسفور الذي شهد المفاوضات الالمانية- الفرنسية بعد هزيمة فرنسا عام ١٨٧١^(٣).

تأخر الحلفاء في تقديم نص المعاهدة التي تم إعدادها من قبلهم إلى الوفد الالمانى، مما أضطر رئيس الوفد إلى تقديم مذكرة احتجاج في الرابع من أيار عام ١٩١٩، أوضح أن هذا التأخير يعد تجاهل مقصود للوفد الالمانى الذي سيضطر إلى العودة اذا لم يكونوا على استعداد لاستقبالهم. فقرر مجلس الاربعة أن يكون موعد تسليم المعاهدة في السابع من أيار من العام نفسه، في قاعة قصر فرساي التي توج فيها الامبراطور الالمانى وليم الاول عام ١٨٧١، وأعلن بسمارك ضم اللزاس واللورين إلى المانيا^(٤).

(1) J. Chastenet, Op.Cit,p.

(2) P.Raymond, T. XI, p.518.

(3) Watt, Richard M. The Kings Depart : The Tragedy of Germany Versailles and The German Revolution,(London, 1964), pp. 402-403.

(4) Watt, Richard M, Op.Cit,pp.403-408.

بدأت جلسة المؤتمر بخطاب القاه كليمنصو رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بصفته رئيساً للمؤتمر خاطب من خلاله الوفد الالمانى مؤكداً على قضية التعويضات بقوله: "أن وقت تسوية حساباتنا حان فقد طلبتم السلام ونحن قررنا أن نمحله لكم، وسيوضح نص المعاهدة الذي سيسلمه لكم السكرتير العام الشروط التي وضعت لإقرار السلام، أن هذا المؤتمر الثاني للسلام في فرساي قد اشترته الشعوب بثمن باهض ولهذا قررنا ضمان التعويضات التي من حقنا". ثم اعطى كليمنصو الوفد الالمانى مهلة مدتها خمس عشر يوماً لتقديم ملاحظاته على مواد المعاهدة وبعدها تتم المصادقة عليها من قبل الحلفاء بالصيغة النهائية^(١).

بعد انتهاء كليمنصو من خطابه رد رئيس الوفد الالمانى الذي أعترف بهزيمة بلاده موضحاً أن المانيا لم تكن وحدها مسؤولة عن الحرب، بقوله: "نحن لا ننكر هزيمتنا او مدى عجزنا كما نعلم مدى كراهيتكم لنا، فالمنتصرون يطالبونا بأن ندفع كمهزومين، كما يريدون أن نعترف بأننا وحدنا المسئولون عن هذه الحرب، فالاعتداءات التي قمنا بها كانت أثناء كفاحنا في سبيل النصر... في حين أن الذين قتلوا من المدنيين بسبب الحصار البحري منذ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ قد قتلوا عمداً ان عليكم التفكير في ذلك عندما تتحدثون عن المسؤولية"^(٢)

وأخيراً وقعت معاهدة فرساي بين دول الحلفاء وبين المانيا في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٩^(٣). ففي ما يتعلق بالضفة اليسرى للراين حصلت فرنسا بموجب معاهدة فرساي على عدم أحقية المانيا بأية تحصينات في الضفة اليسرى للراين أو الضفة اليمنى بداية من الخط المرسوم عند الكيلو (٥٠) شرق الراين، وكذلك عدم جواز احتفاظها بقوات عسكرية دائمة أو مؤقتة على الضفتين وخلاف ذلك يعد عملها عدائياً من قبل دول الحلفاء، فقد أعتبر الحلفاء أن نزع سلاح الراين وعدم وجود قوات ألمانية فيه من أهم ضمانات تنفيذ المعاهدة خاصة وأن هذ المطلب يعتبر من أهم مطالب فرنسا، ونصت المعاهدة ايضاً على نزع سلاح الراين وسيطرة دول الحلفاء المنتصرة على رؤوس الجسور لمدة (١٥) عام، وتحصل فرنسا على ملكية

(1) Patterson, W.M. Knight, Germany from Defeat to Conquest, London, 1940, p. 251.

(2) Patterson, W.M. Knight,, Op.Cit,p.252.

(3) J. NERE, Op.Cit,2002,P.56

السكك الحديدية وجسور الراين مع تعهدها بالحفاظ عليها بدلاً من المانيا^(١). أما بخصوص إقليم السار فقد تضمنت معاهد فرساي حصول فرنسا على ملكية مناجم الفحم في حوض السار وكل ما يتبع هذه المناجم من المانيا كجزء من تعويض فرنسا على ما لحق بمناجمها من أعمال تخريب، وتشكيل حكومة تتولى إدارة إقليم السار من قبل لجنة منتدبة من عصبة الأمم مقرها الاقليم ذاته تتألف من خمسة أعضاء يقع اختيارهم على كاهل العصبة احدهم من فرنسا والآخر من سكان الاقليم وثلاث من دول أخرى، كما تتشكل قوة لحفظ النظام والامن في الاقليم، وعدم فرض ضرائب على الواردات المرسلة من المانيا إلى اقليم السار مع سريان تنفيذ هذه المعاهدة ولمدة خمس اعوام، وتقدم لسكان الاقليم الراغبين في مغادرته جميع التسهيلات في ما يتعلق بأموالهم ويكون للسكان الحق بعد مرور (١٥) عاماً من العمل بالمعاهدة إجراء استفتاء للاختيار بين البقاء على النظام القائم الخاص بمعاهدة فرساي أو الانضمام إلى فرنسا أو المانيا، وفي حالة ان تكون نتيجة الاستفتاء اختيار المانيا فعلى حكومة الاخيرة شراء مناجم الفحم الموجودة في الاقليم وتقوم لجنة التعويضات بتقدير قيمة هذه المناجم على أن يتم خلال ستة أشهر وبخلاف ذلك فإن الاقليم يصبح ملكاً لفرنسا، أما اذا تمكنت المانيا من شراءه فستكون عصبة الأمم متحكمة في مقدار الفحم المرسل منه إلى فرنسا^(٢).

أما في ما يتعلق بالالزاس واللورين فقد نصت المادة (٧٤) من معاهدة فرساي على أعادتهما إلى فرنسا^(٣)، وعلى المانيا أن تعترف بما الحقته من أضرار بفرنسا وتعفى هاتان المقاطعان من الديون، وتحمل المانيا إصلاح التخريب الذي لحق بهما، وتنقل ملكية أملاك الحكومة الألمانية في الالزاس واللورين إلى ملكية فرنسا بدون دفع تعويضات عنها، كما يحق لفرنسا ملكية المناجم والسكك الحديدية والممرات المائية الصالحة للملاحة في الالزاس واللورين، وتنقل احقية استغلال ستراسبورغ وميناء كييل إلى فرنسا، وتشرف على إدارته لجنة الراين

(1) le Figaro, la Paix D'Aujourd'hui; la signature du traite, No,178, 28 Juin, 1919.

(2) Treaties, Conventions, International Acts, Protocols and Agreements between the Other Powers 1910 – 1923, Vol.III,(Washington, 1923),p.3355-3366; Clemenceau, Grandeurs et misères d'une victoire, (Plon, 1930), p. 201.

(3) le Figaro, la Paix D'Aujourd'hui; la signature du traite, No,178, 28 Juin, 1919; M. Paul, The Deliberations of the Council of Four (March 24-June 28, 1919),(London Princeton University Press,1992),p.83..

المركزية لمدة سبع سنوات قابلة للتمديد مدة عشر اعوام مع التعهد بالحفاظ على حرية الملاحة في كل من المينائين، ويسمح لألمانيا تصدير منتجاتها إلى الألزاس واللورين دون دفع ضرائب لمدة خمس اعوام على أن لا تزيد قيمتها في أي عام عن متوسط ثلاث اعوام قبل الحرب، إما عن المواد الخاصة بالمنسوجات فيسمح باستيرادها وتصديرها من وإلى الألزاس واللورين وألمانيا مع الاعفاء من الضرائب الكمركية، ووضحت المعاهدة ان سكان الألزاس واللورين سيحملون الجنسية الفرنسية بدلاً من الألمانية^(١).

من جانب آخر عقدت فرنسا مع الولايات المتحدة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ معاهدة الضمان الدفاعية ، والتي تضمن لها توفير الأمن والحماية من جهة وتقديم المساعدات الأمريكية في حال انتهاك ألمانيا لحدود الراين من جهة أخرى ، وكان الدافع في اتخاذ هاتين الدولتين هذه الخطوة يعود إلى اقتناعهما التام بوجوب تحقيق السلام العالمي وكلاهما متساوٍ في الرغبة بما يخص المحافظة على بنود معاهدة فرساي لأنهما مدركان تماماً بأن انتهاك بنودها سيعرض العالم لاسيما دول أوروبا إلى الخطر ، لان التجربة أثبتت بما فيه الكفاية صحة ذلك . لذا قررا التوصل إلى هذه المعاهدة الدفاعية لتحقيق هذه المقاصد^(٢).

بالرغم من ابعاد بوانكاريه عن المفاوضات وجهود فوش لإعادته الا ان بوانكاريه في صيف ١٩١٩ بدأ بمتابعة النقاشات البرلمانية باهتمام حول التصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب كان صديقه لويس بارثو مقررًا للمجلس قد شدد عدة مرات من خلال محادثاته مع بوانكاريه على مسألة الامن والحاجة إلى ضمانات وفي حالة فشل ضمانات الحكومتين البريطانية والأمريكية يجب ان نجد حلول أخرى. أكد بارثو أنه يجب تطبيق المعاهدة "بصرامة لا هوادة فيها". ولكنه في الاخير صوت لصالح المعاهدة وتلقى انتقادات لاذعة من بوانكاريه^(٣).

(1) Patterson, W.M. Knight,, Op.Cit,p.253; Armstrong, Hamilton Fish, Versailles Retrospect, Foreign Affairs (An American Quarterly Review), Vol.2, No.1-4, New York October 1932-July 1933,p.182.

(٢) الغزي، المصدر السابق، ص ٧.

(3) R.Francios, Op.Cit,p 450.

إشارة الجنرال فيول Fayolle في مذكراته أنه لا يتردد بتحميل كليمنصو وتارديو المسؤولية عن النواقص الخطيرة في المعاهدة وخصوصاً في ما يتعلق بأمن فرنسا: "أنه سلام انكليزي لانه خلال خمسين عام دخلت المانيا فرنسا مرتين، لذلك كان لابد من ضمان أمن فرنسا ان مسألة الامن لا تقل اهمية عن مسألة الاصلاح والتعويضات، أن نهر الراين هو الذي يميزها الان ويمثل امكانية فعالة لضمان الامن، وأنه [نهر الراين] الضمان الوحيد لفرنسا وبلجيكا بأنهما لن تتعرضا للهجوم من قبل المانيا"^(١).

كان بوانكاريه يعتقد كغيره من الفرنسيين أن المانيا ستقوم بغزو جديد وأن الضمان البريطاني الأمريكي مجرد سراب خادع كما انتقد المعاهدة من ناحية التعويضات لانه من حيث المبدأ لم يتم تحديد المبلغ السنوي ولا شروط أو كيفية الدفع^(٢). وفي خطاب القاه بوانكاريه في الاول من أيلول عام ١٩١٩ جدد اتهاماته إلى المانيا بأن تتحمل المسؤولية الكاملة للحرب وأضاف: "أنه خلال الحرب حاولت المانيا أن تجعل العالم يعتقد أن فرنسا هي المسؤولة عن الصراع العالمي الذي كانت المانيا مؤلفه الوحيد ولكن الحقيقة دائماً هي من تسود في التاريخ بأن فرنسا لن تتحمل ابداً مسؤولية شن حرب على العالم"^(٣).

وعلى الرغم من ذلك صادق البرلمان الفرنسي على معاهدة الضمان الدفاعية بعد نقاش مطول بين أعضائها في تشرين الأول عام ١٩١٩ ، إلا ان الكونغرس الأمريكي لم يصادق عليها لتصبح نافذة المفعول حيث رفضها الكونغرس ، ومن ثم فان الحكومة البريطانية هي الأخرى لم تصادق عليها لأنها اشترطت الحصول على الموافقة الأمريكية حتى تفي بالتزاماتها تجاه فرنسا ، مما أدى هذا الأمر إلى إخفاق فرنسا في ضمان الحدود الإستراتيجية والأمنية لها مع ألمانيا^(٤).

ومما تقدم يظهر أن شروط معاهدة فرساي التي فرضتها الدول المنتصرة على الدول المهزومة كانت شروط قاسية للغاية خاصة التي تتعلق بالتعويضات، وبالرغم من ذلك لم يكن الرئيس الفرنسي مقتنعاً بضمانات التي قدمت من قبل الحكومتين البريطانية والولايات المتحدة

(١) F. Maréchal, Carnets secrets de la Grande Guerre, (Plon, Paris), 1964, p. 337; E. Karl, Les relations franco-allemandes entre 1870 et 1945, (Berlin, Ludwigsburg, 2008), p. 51.

(٢) P. Raymond, T. XI, p. 601.

(٣) le Figaro, Discours de M. le Président, No, 244, 2 September, 1919.

(٤) الغزي، المصدر السابق، ص ٧.

الامريكية إلى فرنسا، وكانت مخاوفه بهذا الشأن حقيقية بعد أن بعد رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على معاهدة الضمان الدفاعية ومن ثم أصبحت بريطانيا غير ملزمة بها الامر الذي جعل فرنسا متخوفة من تزايد القوة الالمانية في المستقبل، وهذا ما يفسر تمسكها بقوة بالتعويضات التي فرضتها معاهدة فرساي على المانيا؛ لأنها كانت لا تريد لألمانيا ان تستعيد قوتها الاقتصادية ومن ثم قوتها العسكرية.

المبحث الاول

العلاقات الفرنسية- البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٢

تعد قضية التعويضات من اهم القضايا التي أثارت خلافات حادة في وجهات النظر بين دول الحلفاء خاصة فرنسا وبريطانيا، فضلاً عن الولايات المتحدة الامريكية، ويرجع ذلك الى عدم تحديد مبلغ التعويضات التي أقرت في مؤتمر فرساي، ومن هذا المنطلق أصرت الحكومة الفرنسية على المبالغ المرتفعة التي حددتها وتروم الحصول عليها من الحكومة الالمانية ، من جهة أخرى، كان رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج يتبنى وجهة نظر دبلوماسية تقوم على أساس التفاهم مع الدول المهزومة في الحرب العالمية الاولى لاسيما أنها غير ممثلة في عصبة الامم، وبالمقابل المحافظة على العلاقات الودية مع حلفاء الحرب، وبناءً على وجهة النظر هذه سعى الى التقارب مع المانيا من أجل اولاً: حفظ التوازن الدولي في القارة الاوربية، وخشيته من تفرد فرنسا في زعامتها، ثانياً: محاولته أنعاش الاقتصاد البريطاني عن طريق تصدير البضائع الى المانيا التي انهكتها الحرب، لذلك كان يدعم موضوع تخفيف التعويضات المفروضة على المانيا، وقد ظهر ذلك جلياً في تأييد للمقترح الامريكي الذي حدد المبلغ السنوي للتعويضات بمبلغ (٦٠٠) مليون دولار، ولم يكتفِ بهذا القدر من السعي بل حاول تخفيف المبلغ الذي يطالب به الفرنسيون، بدعوى عدم امكانية المانيا على دفع التعويضات لعجز قدرتها الاقتصادية^(١).

بسبب التباين في وجهات النظر حول مسألة التعويضات، اقترح رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في ربيع عام ١٩٢٠ عقد مؤتمر يحضره رؤساء دول الحلفاء والمانيا، لغرض مناقشة مسألة التعويضات والمشاكل الناشئة عن تنفيذ معاهدة فرساي، لذلك اجتمع رؤساء ووزراء دول الحلفاء بأسم "المجلس الاعلى" في سان ريمو للمدة من ١٩-٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتقرر في هذا

(١) خضير، ضمياء عبد الرزاق ، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص ١٥٩-١٦٠.

الاجتماع ان يجتمع المجلس الاعلى مع الحكومة الالمانية وجهاً لوجه لأول مرة، "لمناقشة التطبيق العملي لبنود التعويض"^(١).

اجتمع المجلس الاعلى للحلفاء مرتين كانت الاولى في مدينة هايث (Hythe) البريطانية في العشرين من حزيران ١٩٢٠، والثانية في مدينة بولوني-سير - مير (Boulogne-Sur-Mer) الفرنسية وفي المدة من ٢١-٢٢ حزيران من العام اعلاه ، أعلنوا في بيان رسمي أن مسألة التعويضات الالمانية وعملية توزيعها بين الحلفاء قد تم دراستها مرة أخرى، وتقرر أن يجتمع الخبراء الفرنسيين والبريطانيين والإيطاليين البلجيكيين والصرب في باريس لتقديم مقترحات مشتركة ذات أسس محددة من أجل ابلاغ الالمان بها، لكن هذه الاسس احيطت بالكتمان، وقرر الحلفاء ايضاً الاجتماع مرة أخرى في بروكسل في الثاني من تموز عام ١٩٢٠، لوضع اللمسات الاخيرة على اتفاقهم بشكل نهائي على مسألة التعويضات قبل الاجتماع في مدينة سبا (Sap) البلجيكية، وعقد مؤتمر بروكسل بالموعد المحدد له، وتمخض عنه بما يخص التعويضات تنظيم النسب التي يجب توزيعها من قبل ألمانيا بين دول الحلفاء، الا أنه لم يحدد مقدار تلك التعويضات^(٢) وناقش المؤتمر الذي استمر يومين طريقة فعالة للحصول على زيادة كبيرة في عمليات تسليم الفحم، ولوضع مقترحات متفقاً عليها مسبقاً وتقديمها الى الالمان، إذ لم يتم التوصل الى برنامج محدد يمكن تبنيه^(٣).

وأخيراً ، تقرر افتتاح المؤتمر في الخامس من تموز في مدينة سبا (Spa) البلجيكية، وعقد في قصر شاتو دولا فرانسيس (Chateau de la Franeuse)، وحضره كل من المستشار الألماني قسطنطين فehrenbach (Konstantin Fehrenbach) (١٩٢٠ - ١٩٢١) ووزير خارجيته والتر سيمونز (Walter Simons) (١٩٢٠ - ١٩٢١) ووزراء خارجية الدول الحليفة^(٤)، وفي هذا المؤتمر تم تحديد الشروط المتعلقة بنزع السلاح الالمانى في التاسع من

(1) G.Guy , The Ruhr-Lorraine Industria problem: The Brooking Institution Reprin Series

, The Institute of Economics, (New york, 1925),p.130.

(2) Raymond Poincare, HIstoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1920-1 mars (1921),Vol:II,(Librairie Plon, Paris,1921,)p.90

(3) G. Op. Cit. p.130.

(٤) حسن، المصدر السابق، ص ٨٨.

تموز، وتم تمرير مسألة الفحم التي تم حلها في السادس عشر من الشهر نفسه، وطلب المؤتمر من الألمان الالتزام بمواعيد التسليم، وبالمقابل قدم الألمان ملاحظاتهم ولم يقدموا فيها أي أرقام تخص التعويضات، وطلبوا تحديد مبلغ الديون وفقاً لقدرات ألمانيا الاقتصادية والمالية^(١).

ظهر بشكل واضح الاختلاف بين ممثلي فرنسا وبريطانيا في مؤتمر سبا، على الرغم من إعلان الحكومتين اتفاقهما التام من حيث المبدأ بشأن التعويضات أي الاتفاق الحاصل على الفحم بشكل عام، وبشكل خاص على التعويضات، إلا أنها تباينت حول طريقة الاستيفاء. وعلى الرغم من الرسائل المطمئنة التي أرسلها كلا الطرفين للصحافة، إلا أن كليهما كانا يتعاملان مع مسألة التعويض من وجهات نظر مختلفة ومتعارضة، الفرنسيون رغم إدراكهم بأهمية البرنامج الذي طرحه البريطانيون إلا أن مشكلاتهم الاقتصادية والمالية جعلتهم يرون أنهم من المستحيل المضي في مخطط الإصلاح الأوروبي الشامل، لأنهم عدوا إعادة البناء حالة طارئة والتعامل معها يجب أن يكون مناسب. أما البريطانيون وبسبب وضعهم الاقتصادي الخاص بلبلدهم كانوا يفهمون بوضوح طبيعة مشاكل التجارة العالمية وأهمية الاعتماد على التبادل الاقتصادي بين الدول لذلك كرسوا جهودهم في التوجيه نحو برنامج إعادة الأعمار الأوروبي العام^(٢).

دعا الممثلون الألمان في مؤتمر سبا دول الحلفاء على الموافقة باحتساب سعر الفحم الألماني بسبب انخفاض قيمة المارك الألماني وفقاً لسعر السوق العالمية، وقد ساند هذا الطرح الألماني البريطانيون، الأمر الذي أثار استياء الفرنسيين الذين كانوا يصرون على الحقوق الكاملة الممنوحة لهم بموجب معاهدة فرساي، وإزاء مطالب فرنسا ودول الحلفاء بزيادة كمية الفحم الألماني الذي يصدر إليها، لعب البريطانيون دوراً توفيقياً وكان نتيجة هذا الدور أن حدد الحلفاء في شكل بروتكول الحد الأدنى النهائي لإنتاج الفحم غير قابل للاختزال وهو تسليم (١٢) مليون طن من الفحم خلال (٦) أشهر والتي تبدأ من الأول من آب ١٩٢٠، وسلمت لجنة التعويضات إلى الحكومة الألمانية بروتكول اتفاقية سبا للأمور التي تخص الفحم في السادس عشر من

(١) Raymond Poincare, Histoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1920-1 mars 1921), Vol:II,(Librairie Plon, Paris,1921,)p.91

(٢) G. Guy Op. Cit. ,pp.131-132.

تموز مع انذار نهائي يتضمن الفقرة الآتية: "أنه إذا تم التأكد بحلول الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٠ ان اجمالي عمليات التسليم لشهر آب وايلول وتشرين الاول ١٩٢٠، لم تصل الى (٦) مليون طن، فإن الحلفاء سوف يشرعون في احتلال جزء آخر من الاراضي الالمانية اما منطقة الرور أو منطقة أخرى"، ازاء ذلك حصلت المانيا بموجب مؤتمر سبا على امتيازات مالية بما يخص التعويض الفحم^(١).

حدد المؤتمر النسب المئوية للتعويضات المستلمة من المانيا تنفيذاً لاتفاقية فرساي والمخصصة لدول الحلفاء من دون تحديد المبلغ الاجمالي المستحق لدول الحلفاء، إذ جرى توزيعها بحسب المادة الاولى من اتفاقية سبا بالنسب الآتية: حصلت فرنسا على ٥٢%، وبريطانيا ٢٢%، ١٠% وإيطاليا، وبلجيكا ٨% على أن تعطى الاولوية لها بالحصول على حقها في التعويضات، وتوزع على اليونان ورومانيا ٣،٤%^(٢)، ومملكة الصرب ٦،٥%، ٠،٧٥% لليابان، ٠،٧٥% للبرتغال^(٣).

اختتم المؤتمر أعماله بكلمة رئيس وزراء بلجيكا دي لاكلاوا Delacroix (١٩١٨-١٩٢٠) في السادس عشر من تموز ١٩٢٠، الذي دعا الى عقد مؤتمر لدول الحلفاء في جنيف وتشكيل لجنة مشتركة بين ممثلي الحلفاء والالمان من أجل تبادل الملاحظات حول مسألة

(١) كانت الامتيازات المالية التي منحها مؤتمر سبا على النحو الآتي:

١- علاوة ممنوحة" مقابل قبول دول الحلفاء الحصول على فحم من النوع والجودة المحددين"، وافقت الدول المستقبلية لهذه المادة على دفع(٥) مارك ذهب نقداً الى المانيا مقابل كل طن فحم يتم تسليمه على اساس ان الاموال ستستخدم في شراء مستلزمات غذائية ومواد طبية.

٢- بموجب احكام المادتين (٢٣٥) و(٢٥١) من معاهدة فرساي التي تنص على تأمين امدادات كافية من المواد الغذائية والمواد الخام لالمانيا وافق الحلفاء على تقديم قروض مساوية للفرق الحاصل بين السعر الداخلي للفحم الالمانى وسعر التصدير سواء المصدر من الموانئ البحرية والالمانية أو البريطانية أو لسكك الحديدية او الممرات الالمانية الداخلية.

G. Guy reer, Op. Cit. p.133-136

(2) J.-M. Keynes, les Documents du Temps Nouvelles Considérations sur les Conséquences de la (Paix (A Révision of the Treaty), Traduction Franck, Librairie Stock Delamain , Boutelleau C^{ie}. Paris, 1922, pp199-200, Robert J. Young, French Foreign policy and military planning, 1933-1940, Cambridge, Harvard university press, 1978. p.36-37

(3) B. Correlli , The Collapse of British Power, (London, 1972,)p. 267.

التعويضات، ولم تحتج فرنسا على ذلك. وبحسب رؤية بوانكاريه ان المؤتمر لم يأت بشيء جديد غير مقترح دي لاكلاروا: "الذي اقترح احوالة دراسة المذكرة الالمانية بشأن التعويضات الى لجنة تتكون من مندوبين اثنين من كل الدول التي ستجتمع في جنيف في غضون اسابيع قليلة" لم يذكر ان هذا المقترح قد تم اعتماده من قبل دول الحلفاء^(١).

وأضاف ان رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج الذي أشاد امام مجلس العموم بالتسامح وحسن نية الالمان وأضاف: "لقد تقرر تعيين لجنة خبراء خاصة صغيرة لمناقشة الوثيقة الالمانية وتوضيح المقترحات ودراسة تفاصيلها وتحديد نطاقها الحقيقي على أن يتم ذلك خلال الاسبوعين او ثلاث الأسابيع القادمة"، فقد كان يدور في تفكير رئيس الوزراء البريطاني قبل الخامس عشر من آب، أنه لا بد من سحب لجنة التعويضات واجراء مناقشة مع الالمان، وبطبيعة الحال ان هذا الاجراء يعد خلافاً لبنود معاهدة فرساي. أما مجلس الوزراء الفرنسي الذي ناقش اتفاقية سبا كان يرى ان مؤتمر جنيف المزمع عقده ان الحكومة الفرنسية غير ملزمة بحضوره، وأكد الوزراء في المجلس لا سيما بارثو وريبوت ان من يحدد الذهاب الى مؤتمر جنيف هما مجلسي النواب والشيوخ من خلال تصويتهم، لم تشكل لجنة الخبراء من قبل لويد جورج بعد، ورأى الفرنسيون أن مصلحتهم تقتضي عدم الذهاب الى جنيف لمناقشة الالمان حول الحقوق الممنوحة لهم بموجب معاهدة فرساي وأن تكون لجنة التعويضات هي المسؤولة عن وضعها موضع التنفيذ، وشعر الفرنسيون انهم يسرون في طريق مسدود وخطر، لا سيما وأن الصحف الالمانية أكدت أن دول الحلفاء قد التزموا بمطالب الرايخستاغ، وبدأت الحكومة البريطانية تذكر الفرنسيون بما عدته قراراً مشتركاً، الا ان فرنسا استشعرت بخطر هذه الانعطاف البريطاني وتحاول التمسك بمطالبها، الامر الذي دفع ديلاكروا الى التدخل لطلب المصالحة واعرب انه يمكن ان يطلب من لجنة التعويضات ان تشكل لجنة صغيرة واقترح ان يعقد الاجتماع في بروكسل بدلاً من جنيف^(٢).

بوانكاريه في كتابه الموسوم التاريخ السياسي Histoire Politique طرح تساؤلات عدة عن دور هذه اللجنة الصغيرة هل انها ستجادل الالمان ام تستمع لهم فقط، هل ستتخذ قراراتها

(1) Raymond Poincare, Histoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1920-1 mars (1921),Vol:II, (Librairie Plon, Paris,1921),pp.91-92..

(2) Ibid, ,pp.92-93..

بصرف النظر عن مطالبهم ام سيكون لديهم صوت في النقاش، وهل هذه اللجنة ستقيم الضرر ام انها ستقيم من جديد قدرة المانيا المستقبلية على الدفع، مشيراً الى ان التنازل عن لجنة التعويضات يشكل خطر على فرنسا، لان حل كل هذه التساؤلات أكيد سيكون على حساب ما جاء في معاهدة فرساي وضد حقوق فرنسا بمعنى انها تعمل على تفضيل المانيا. بذل لويد جورج جهوداً كبيرة للخروج من هذا الطريق المسدود من خلال التكيف مع الموقف واصلاحه بأقل قدر ممكن ، وطلب من الفرنسيين المحافظة على وعودهم في مؤتمر سبا، لكن الفرنسيين كان يريدون على لويد جورج بالقول: "... ولكننا نريدك ان تفني بوعودك في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٨"، وكان من بين المحتجين بصوت عالي ليفيس Leygues، وفرانسوا مارسال Francois Marsal مطالبين بتنفيذ معاهدة فرساي بشكل كامل وجعل المانيا تدفع الثمن، وكانت هذه مطالب جميع الفرنسيين الذين يقدمون مدخراتهم للدولة ، لا يريدون التخلي عن ثمار النصر ولن يقبلوا ان يستغل الالمان ضعفهم وتصبح ثرية على حسابهم. والدليل على ذلك، اقرار الميزان التجاري للرايخستاغ بين عامي ١٩١٩-١٩٢٠، والتعليقات التي ادلى بها تشارلز بروليه Charles Brouilhet استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة ستراسبورغ الفرنسية: "تري كيف ان المانيا استوردت المنتجات الغذائية والمواد الخام التي تحتاجها، بعد ان كانت نفسها مطلوبة منذ البداية بمتوسط ثلاث مليارات في الشهر، لديها القليل من الاموال كيف زادت صادراتها تدريجياً وقضت مع اقتراب الربيع على العجز الشهري في شهري نيسان وأيار.

لديها فائض كبير في الوقت نفسه، تعلن لنا صحيفة وورورتنس uorwarts ان مائة بقرة حلوب قدمها الامريكان كهدية في طريقها الى سكسونيا، بينما تهددنا المانيا بوقف اعادة الثروة الحيوانية الى المناطق المنكوبة كل الابقار السمينية للمعتدين والمهزومين، بعض الابقار الهزيلة لشعب مارن وفردان، هل هذه العدالة ترضي الانسانية"^(١). يتضح مما تقدم أن المؤتمر استطاع تحديد النسب المئوية للتعويضات المخصصة لدول الحلفاء ونفذ بروتوكولاً مهماً يتعلق بالفحم، ولكن هذا الامر يمثل جانب واحد من المشكلة وليس كلها، لأن المبلغ الكلي للتعويضات لم يحدد بعد، وهذا يعني استمرار مشكلة التعويضات التي انعكس أثرها على مستوى العلاقات الفرنسية- البريطانية بشكل سلبي، نتيجة اصرار بريطانيا على تخفيف التعويضات

^(١) Raymond Poincare, Op. Cit. pp.94-96.

للأسباب التي اشرنا اليها آنفا. ولا بد ايضاً من الاشارة الى التقدم الكبير الذي حدث في هذا المؤتمر والذي يتمثل بإجتماع وزراء وخبراء دول الحلفاء مع نظرائهم الالمان منذ اعلانهم الاستسلام في الحرب العالمية الاولى ويرجع الفضل في ذلك الى الجهود المكثفة من قبل رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج المؤمن بمشروع البناء الاقتصادي للقارة الاوربية الشامل.

عقد في مدينة باريس مؤتمراً لمناقشة مسألة التعويضات في الرابع والعشرين من كانون

الثاني عام ١٩٢١، وأسفر عن وضع خمس مواد عرفت بمقترحات باريس **Les décisions de Paris**، وكان اهمها المادة الاولى التي اوضحت ان سبب جدولت المدفوعات هو وفاء للالتزامات التي فرضتها المادتان ٢٣١ و ٢٣٢ من معاهدة فرساي، إذ اوجب المؤتمر على ألمانيا، بصرف النظر عن الاسترداد الذي يجب أن تقوم به، وفقاً للمادة ٢٣٨ وجميع التزامات المعاهدة أن تدفع أولاً: مدفوعات سنوية ثابتة حددت قيمتها النقدية ووقت تسديدها كما مبين في الهامش، ثانياً: ان تدفع المانيا (٤٢) قسطاً سنوياً اعتباراً من اول أيار عام ١٩٢١، بما يعادل ١٢% من قيمة الصادرات الألمانية تؤخذ من عائداتها وتدفع بالذهب، ولضمان تنفيذ النقطة الثانية ستمنح ألمانيا لجنة التعويضات التسهيلات كافة بهدف التحقق من حجم الصادرات الألمانية وأجراء الرقابة اللازمة^(١)، وقعت قرارات المؤتمر من قبل هنري جيسبار (Henri Jaspar)، وزير خارجية بلجيكا، والويد جورج (D.Lloyd George)، وأريستيد بريان (Aristide Briand)،

(١) المدفوعات السنوية الثابتة التي حددتها المادة الاولى من مؤتمر باريس كانت بالشكل التالي:

- ١- قسطين سنويين مقدرها (٢) مليار مارك ذهب من ١ أيار ١٩٢١ إلى ١ أيار ١٩٢٣.
 - ٢- ثلاثة أقساط سنوية مقدرها (٣) مليارات مارك ذهب من ١ أيار ١٩٢٣ إلى ١ أيار ١٩٢٦.
 - ٣- ثلاثة أقساط سنوية مقدارها (٤) مليارات مارك ذهب من ١ أيار ١٩٢٦ إلى ١ أيار ١٩٢٩.
 - ٤- ثلاثة أقساط سنوية مقدارها (٥) مليارات مارك ذهب من ١ أيار ١٩٢٩ إلى ١ أيار ١٩٣٢.
 - ٥- واحد وثلاثون قسط سنوي مقدارها (٦) مليارات مارك ذهب من ١ أيار ١٩٣٢ إلى ١ أيار ١٩٥٣.
- J.-M. Keynes, les Documents du Temps Nouvelles Considérations sur les Conséquences de la Paix (A Révision of the Treaty), Traduction Franck, Librairie Stock Delamain, Boutelleau C^{ie}. (Paris, 1922,) pp206-207.

وسفورزا (C.Sforza) وزير خارجية إيطاليا ، والياباني (K.Ishii) اختتم المؤتمر أعماله في التاسع والعشرين من كانون الثاني من العام اعلاه (١).

تحدث رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بشكل مباشر في مؤتمر لندن المنعقد في يوم الخميس الثالث من آذار عام ١٩٢١، نيابة عن حكومته ودول الحلفاء مع وزير الخارجية الألماني سيمونز موضحاً فشل الحكومة الألمانية في الامتثال لبعض الاحكام المهمة الواردة في معاهدة فرساي منها عدم: تسليم المجرمين للمحاكمة من الذين انتهكوا قوانين الحرب، ونزع السلاح، والدفع نقداً أو عيناً (٢٠) مليار مارك ذهبي تتعلق بالتعويضات، وعلى الرغم من تساهل الحلفاء في خطاباتهم وتمديد وقت التسديد وتغير حتى طبيعة مطالبهم الا ان الحكومة الألمانية كانت تخذلهم في كل مرة بحسب تعبيره، على الرغم من تعهدها في مؤتمر سبا بتنفيذ الاحكام المهمة اعلاه. وفي ما يتعلق بالتعويضات اشار اذا كانت الحكومة الألمانية لديها رغبة صادقة في مساعدة الحلفاء على إصلاح الخسائر التي لحقت بهم جراء العدوان الذي ارتكبته الامبراطورية الألمانية ممكن لدول الحلفاء المتضررة التنازل عن الصعوبات المشروعة التي تواجهها ألمانيا في التسديد، اما اذا كانت الحكومة الألمانية لا تنوي الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة فرساي او انها لا تملك القوة في الاصرار على مواجهة المعارضة قصيرة النظر بحجة ان الرأي العام الألماني لا يقبل بذلك، الحقيقة الأساسية الأولى التي يجب ان يدركها الألمان أن دول الحلفاء في الوقت الذي يؤكدون استعدادهم للاستماع إلى كل نداء معقول ناشئ عن صعوبات ألمانيا، لا يمكنهم السماح بمزيد من التلاعب بالمعاهدة (٢).

وطلب لويد جورج من الجانب الألماني تقديم حل مناسب في يوم الاثنين المصادف السابع من آذار ١٩٢١، يتضمن اما قبولهم مقترحات باريس او تقديم مقترحات مناسبة مرضية بنفس القدر لالتزاماتها بموجب معاهدة فرساي مع مراعاة التنازلات المقدمة في مقترحات باريس، وبعبكس ذلك، فإن دول الحلفاء اتفقوا على الاتي:

(1) J.-M. Keynes Op. Cit. p209.

(2) K. John Maynard ,C.B., A revision of the Treaty Being A Sequel to the Economic (Consequences of the Peace,(Macmillan and CO. London, 1922),pp198-199.

١- احتلال دول الحلفاء مدن دويسبرغ Duisburg، و رورورت Ruhrort،

ودوسلدورف Düsseldorf على الضفة اليمنى لنهر الراين.

٢- الحصول على صلاحيات من برلماناتهم تطالب رعاياهم بدفع نسبة معينة من جميع

المدفوعات المستحقة لألمانيا مقابل البضائع الألمانية لحكوماتهم المختلفة، على أن

يتم الاحتفاظ بهذه النسبة على حساب التعويضات. (هذا فيما يتعلق بالسلع

المشترت إما في هذا البلد أو في أي دولة حليفة أخرى من ألمانيا).

أ- مقدار الرسوم التي تجمعها الجمارك الألمانية على الحدود الخارجية للأراضي

المحتلة والتي يتعين دفعها إلى لجنة التعويضات.

ب- سيستمر تحصيل هذه الرسوم وفقاً للتعريف الألمانية.

ت- أنشاء حاجز جمركي مؤقت على نهر الراين وعلى حدود

رؤوس الجسور التي تحتلها قوات الحلفاء ؛ سيتم تحديد التعريف

الجمركية التي سيتم تطبيقها على هذا حاجز ، على كل من

دخول وتصدير البضائع من قبل المفوضية العليا للحلفاء في

إقليم نهر الراين وفقاً لتعليمات حكومات الحلفاء^(١)

وافق وزير الخارجية الألماني على مقترحات مؤتمر باريس للخمس سنوات الاولى الا أنه

اشتراط على دول الحلفاء الحصول على قرض والاحتفاظ بسيليزيا العليا، الامر الذي جعل

الحلفاء يرفضون الشرط ويشرعون في احتلال المدن الثلاث في الثامن من آذار عام ١٩٢١،

والسيطرة على جمارك الحدود الخارجية للمناطق المحتلة وهي تمثل كل الحدود الغربية لألمانيا،

كان هدف لويد جورج من احتلال المدن الألمانية الثلاث بموجب مقررات مؤتمر لندن الاول، ان

يبرهن للحكومة الألمانية تماسك والتزام دول الحلفاء في تنفيذ بنود معاهدة فرساي بالقوة اذا تطلب

الامر ذلك ومحاولة اشباع روح التشدد لدى الحكومة الفرنسية وكسب رضاها حتى يستطيع في

مفاوضات قادمة تحقيق ما يطمح اليه من تخفيف للتعويضات المفروضة على ألمانيا بموجب

^(١) K. John Maynard Op. Cit. pp199-200.

معاهدة فرساي، من منطلق ان الحكومة الفرنسية ليس بوسعها في كل مرة فرض ارادتها بما يتعلق بالتعويضات في ظل معارضة بريطانية تجاه التشدد الفرنسي^(١).

بناءً على ذلك، جرت مباحثات تمهيدية بين أريستيد بريان ورئيس الوزراء البريطاني في منطقة لامبن Lympe التي تقع في جنوب شرق بريطانيا خلال المدة من ٢٣-٢٤ نيسان عام ١٩٢١، من أجل الاتفاق حول مسألة التعويضات الألمانية، الا أن تبنى لويد جورج اطروحة حكومته بعدم اتخاذ أي عقوبات جديدة على ألمانيا جعل بريان يشعر بخيبة الأمل طول مدة المباحثات التمهيدية^(٢). لا سيما أن ألمانيا كان يجب عليها دفع القسط الأول من التعويضات والبالغ (٢٠) مليار مارك ذهبي الى دول الحلفاء قبل الأول من أيار عام ١٩٢١، وعلى أثر التقصير الألماني المتعمد في دفع التعويضات أعلن أريستيد بريان بأنه سيقوم باحتلال منطقة الرور، بينما اقترح لويد جورج توجيه أنذاراً أخيراً الى الرايخ مصحوباً بتهديد يقضي باحتلال المنطقة اعلاه، بهدف إجبار ألمانيا على قبول خطة السداد المحددة في مؤتمر باريس آنف الذكر، الا ان بريان رد على مقترح الويد جورج بالقول: "لا يمكننا العودة إلى اتفاق باريس الذي لم يعد يتوافق مع الوضع الحالي ولا يمكننا أن نأخذ زمام المبادرة لتقديم مقترحات للألمان ، حتى في شكل إنذار. الأمر متروك لهم للقيام بذلك... يمكننا فقط التمسك بمشروعنا المُعد جيداً لاحتلال الرور"^(٣). يبدو ان أريستيد بريان ولويد جورج كانا يؤمنان بمبدأ العقوبة الا أنهما اختلفا في أسلوب التعامل، الأول: كان يرى أن الوقت حان لاتخاذ اجراء عسكري بحق ألمانيا لإرغامها على دفع التعويضات بمعنى آخر استعمال أسلوب مبدأ القوة، في حين كان لويد جورج يعتقد باستخدام مبدأ التهديد؛ لأنه يراه أكثر فاعلية في تحقيق النتائج المرجوة.

(١) حسين، رحاب قاسم ، ازمة حوض الرور ١٩٢٢-١٩٢٤ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب /جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٣٢.

- Franz von Papen, Memoirs of Franz von Papen, Lucknow Books, 2015.p.375.

(2) Etienne Weill-Raynal, Les reparations allemandes et la France, vol.1. Nouvelles Editions Latines, . (Paris, 1947,)pp.624-626.

(3) Stanislas Jeanesson, Poincare, La France et la Ruhr(1922-1924), Histoire d'un Occupation, (presses Universites of Strasbourg, 1998).p.61.

في غضون ذلك، اجتمع الخبراء الفرنسيون بقيادة لويس لوشور Louis Loucheur ونظرائهم البريطانيون في السابع والعشرين من نيسان عام ١٩٢١ لمواجهة الموقف البريطاني المروغ والمعد، تركه البريطانيون يتحدث بحرية دون أن يقطعه أحد، وخلال الاجتماع أكد لوشور على أهمية احتلال منطقة الرور لمدة قصيرة من أجل إجبار الحكومة الألمانية على دفع التعويضات قائلاً: "أن احتلال الرور لن يستمر أكثر من ثلاثة أشهر ولا ينبغي أن يكون الاحتلال غاية بل وسيلة"، من جانب آخر، كان البريطانيون لا يريدون الخوض في التفاصيل ويعتمدون إغلاق الموضوع بمجرد أن يطرح موضوع التنظيم الإداري لمنطقة الرور، وبدأت تزعجهم الفاظ لوشور وهذا الانطباع بدا واضحاً على البريطانيين حتى في افتتاح مؤتمر لندن الثاني^(١).

بعد انتهاء المباحثات التمهيدية التي أجريت في بريطانيا عاد أريستيد بريان الى باريس، وألقى خطاباً مهماً أمام مجلسي النواب والشيوخ تحدث فيه بالتفصيل عن محادثاته مع رئيس الوزراء البريطاني، لقي خطابه هذا ترحيباً واسعاً من كلا المجلسين، وأعلن في قصر بورون امام مجلس النواب في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢١، أن فرنسا ودول الحلفاء لم تحصل على تعهدات بعدم إضافة مطالب المانية جديد تخص التعويضات، قائلاً: "لا توجد هناك وعود بأن المانيا لن تضاعف من مطالبها"، بالرغم من معرفتها مسبقاً بأن رد فرنسا وحلفائها سيكون: "لا مزيد من الاقوال والالتزامات، لا مزيد من الوعود والضمانات"^(٢)، مشيراً الى تفاؤله بموافقة دول الحلفاء على مشروع احتلال الرور قائلاً: "إذا لم تقدم المانيا بحلول الاول من أيار مقترحات مرضية، من المرجح أن يوافق الحلفاء على احتلال الرور"، وقبل هذا التصريح بتصفيق حار في مجلس النواب وحصل على تأييد واسع من أعضائه مما أسهم في إعادة الثقة بحكومته التي كانت مطروحة أمام المجلس . يظهر أن بريان قد بالغ في تقديراته بما يخص اقناع لويد جورج بأحتلال الرور، الا أنه استطاع كسب الدعم البلجيكي في السابع والعشرين من نيسان، إذ أعلن جوسبار وزير الخارجية البلجيكي تأييده للموقف الفرنسي.

(١) Stanislas Jeanesson, Op. Cit. .p.62.

(٢) Raymond Poincare, Histoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Mars-1 September) 1920-1 mars (1921), Vol:III,(Librairie Plon, Paris,1921),pp.97-98..

اجتمعت لجنة التعويضات في الثلاثين من نيسان عام ١٩٢١، وقد توصلت اللجنة بالأجماع تنفيذاً لأحكام المادة ٢٣٣ من معاهدة فرساي ، إلى قرار ينص على تحديد مقدار مبلغ التعويضات بـ (١٣٢) ملياراً مارك ذهبي التي على ألمانيا دفعها الى دول الحلفاء المتضررة بموجب المادة ٢٣٢ من الفقرة (٢) الجزء الثامن ، من الملحق الأول من المعاهدة المذكورة. أعلاه، وبعد تحديد مبلغ إجمالي الضرر خفضت اللجنة مبلغ التعويضات الكلي بما يتماشى مع عمليات السداد التي يتوجب دفعها تطبيقاً للمادة ٢٣٨ من المعاهدة، بحيث لا يكون أي حق لألمانيا من عمليات المبالغ المستقطعة. من جانب آخر، لم تدرج لجنة التعويضات في مقرراتها المبلغ الواجب على ألمانيا تسديده بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ والتي تنص على : "سداد جميع المبالغ التي اقترضتها بلجيكا من الحكومات الحليفة والشريكة حتى ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، شاملة الفائدة البالغة ٥% في السنة من المبالغ المذكورة"^(١).

كان مجلس الوزراء البريطاني يدرك مضمون الخطط الفرنسية، فهو يخشى أن يؤدي احتلال حوض الرور ، وخاصة إذا كان مصحوباً باحتلال عسكري لبريمن وهامبورغ ، الى وضع الولايات المتحدة الامريكية في إحراج كبير، وحصول تداعيات على الوضع الداخلي في بريطانيا، التي كان يجب عليها أن تتصدى للاضطرابات في إيرلندا والهند، ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي تميزت بالارتفاع الحاد في معدلات البطالة ، وخاصة مع إضراب عمال المناجم ، وصار واضحاً أن الاشتباكات المتوقعة بين القوات البريطانية والعمال الألمان لن تهدأ . وفي الوقت نفسه، كان مجلس الوزراء البريطاني يخشى ان تعنته ضد رغبة فرنسا في احتلال منطقة الرور قد يدفع الأخيرة الى اتخاذ اجراء فردي بمعزلة عنها، لذلك وافق المجلس على احتلال منطقة الرور لكن بشروط ثلاثة هي:

- ١- أن يكون الاحتلال مؤقتاً،
- ٢- أن لا يفتح الاحتلال الطريق أمام تفتيت ألمانيا.
- ٣- أن يسبق احتلال إنذار بقبول مقترحات باريس^(٢).

^(١)J.-M. Keynes. Op. Cit. ,p234.

^(٢) Boschen Andreas, le Parlement Francais et l'occupation de la Ruhr (1921-1924), memoire de Maitrise, Universite de Bordeaux 111. 1990. P.22.

أفتتح مؤتمر دول الحلفاء في لندن في الثلاثين من نيسان عام ١٩٢١، وقد عد عضو الوفد الفرنسي جاك سيدوكس Jacques Seydoux^(١) أن المباحثات التي جرت في اليوم الاول كانت سيئة للغاية ، بسبب اصرار البريطانيين ومعارضتهم احتلال حوض الرور وتقديم خطة بديلة الى الالمان^(٢)، الامر الذي ازعج رئيس الوزراء الفرنسي وهدد بأحتلال الرور من قبل فرنسا لوحدها، وبالمقابل هدد لويد جورج بالانسحاب من المؤتمر اذا استمر بريان في هذا الاتجاه. في الاول من أيار ١٩٢١ ، اجتمعت الوفود لرد على المقترحات الفرنسية^(٣)، برزت اطروحة جديد تتلخص بأن لجنة التعويضات حددت المبلغ الاجمالي الذي يتعين على المانيا تسديده ومن المستحيل اتخاذ عقوبات جديدة كاحتلال الرور؛ لأن المصرفيين (اصحاب البنوك) والاحزاب السياسية يرفضون أي عمل عسكري على حوض الرور او ضفة نهر الراين، وبذلك

(١) جاك سيدوكس (١٨٧٠-١٩٢٩): دبلوماسي وخبير اقتصادي فرنسي ينحدر من عائلة ثرية برجوازية بروتستانتية أصلها من سويسرا استقرت في شمال فرنسا في بداية القرن التاسع عشر، كان جده تشارلز (Charles) نائباً خلال الامبراطورية الفرنسية الثانية، وعمل والده في السلك الدبلوماسي بناء على توصية عند ظهور الجمهورية الثالثة، تخرج سيدوكس من كلية الحقوق وكلية العلوم السياسية، وبدأ حياته المهنية كملحق في السفارة الفرنسية في لندن عام ١٨٩٥ وأستمر حتى عام ١٩٩٧، عين سكرتيراً في السفارة الفرنسية في برلين خلال المدة (١٩٠١-١٩٠٥)، وبسبب مرضه عاد الى باريس عام ١٩٠٦، شغل مناصب ادارية متعددة منها: ، نائب مدير المناطق المحررة، مدير مساعد للشؤون التجارية في وزارة الخارجية للمدة = (أيار ١٩١٩ - تشرين الاول ١٩٢٤)، اعتمد عليه رؤساء الوزارات الفرنسية بعد الحرب في مجال الاصلاحات ومنهم بوانكاريه، شارك كأحد اعضاء الوفد الفرنسي في أغلب المؤتمرات التي عقدها دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى مثل: مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٠، مؤتمر سبا عام ١٩٢١، مؤتمر باريس عام ١٩٢١، مؤتمر لندن الاول عام ١٩٢١، اتفاقيات فيسباين عام ١٩٢١، احد اعضاء اللجنة التحضيرية في مؤتمر جنوة عام ١٩٢٢ خطة درواز عام ١٩٢٤، بعدها شغل منصب نائب مدير الشؤون السياسية والتجارية حتى كانون الاول عام ١٩٢٦، حيث أعتزل العمل السياسي بسبب اشتداد مرضه، توفي في الثامن والعشرين من أيار عام ١٩٢٩.

Stanislas Jeanesson, Jacques Seydoux et la Diplomatie Économique Dans la France de L'après-Guerre, Presses Universitaires de France, No:121, 2005, pp.13-21-23.
[Jacques Seydoux et la diplomatie économique dans la France de l'après-guerre | Cairn.info](http://Cairn.info/Jacques_Seydoux_et_la_diplomatie_économique_dans_la_France_de_l'après-guerre).

للمزيد من التفاصيل ينظر:

Stanislas Jeanesson, Jacques Seydoues Diplomate (1870-1929), Paris, 2013.

(2) Etienne Weill-Raynal, Op.Cit. p. 626.

(3) Ibid. p.62.

اصبح الطريق مغلق أمام بريان، أما بالنسبة لموقف وزير الخارجية البلجيكي جاسبار ونظيره الايطالي سفورزا في المؤتمر كانوا يؤيدون الوصول الى حل وسط يرضى الكل^(١).

بعد ظهر اليوم اعلاه، اجتمع الخبراء الماليين ووضعوا خطة قرروا فيها مساعدة المانيا في دفع ديونها، مما اضطر بريان الى قبول الاجراء البريطاني الذي يتضمن عدم فرض مقترحات جديدة على الرايخ، كانوا الخبراء قد وضعوا خطة تسديد جديدة تضمنت تسديد المانية ١٣٢ مليار مارك ذهبي بناءً على سندات يتم اصدار جزء منها على الفور والباقي على شكل اقساط شهرية تقدر بـ ٣٢ مليار مارك وبفائدة ٢٥% من قيمة الصادرات الالمانية، اضطر الفرنسيون دراسة هذ المقترحات ونجحوا في الحصول على بعض الامتيازات الاخرى، تم استدعاء لجنة التعويضات وطلب منها اعداد خطة وتقديمها الى المانيا^(٢).

في الخامس من أيار عام ١٩٢١، دعا دول الحلفاء المشاركين في مؤتمر لندن الثاني في الفقرة (C) من مقرراته الحكومة الالمانية أن تعلن بشكل قاطع وخلال مدة ستة أيام عن موافقتها على الشروط الآتية:

- ١- تنفيذ التزاماتها دون تحفظ أو شروط كما حددتها لجنة التعويضات.
- ٢- التنفيذ الفوري دون تحفظات أو تأخير والمباشرة بالإجراءات المتعلقة بنزع السلاح البري والبحري والجوي، وحسب ما أخطرت به دول الحلفاء الحكومة الالمانية في خطابها المؤرخ في التاسع والعشرين من شباط عام ١٩٢١، وانتهت مدته بدون تنفيذ أي شيء.
- ٣- الشروع دون تحفظ أو تأخير في محاكمة مجرمي الحرب وتنفيذ الاجزاء الأخر من المعاهدة (فرساي) التي لم يتم الوفاء بها بعد.
- ٤- ستقوم دول الحلفاء بأحتلال حوض الرور في الثاني عشر من أيار عام ١٩٢١، واتخاذ كافة الاجراءات العسكرية والبحرية الأخر، اذا فشلت الحكومة الالمانية في الايفاء بالشروط المذكورة اعلاه. وأن هذا الاحتلال سيستمر مادامت المانيا لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها.

(1) Christoph Wilhelm ,Jacobs, Belgien und die Rhein- Ruhrfrage.1918-1923, Bonn universitat 1976.pp.171-183.

(2) Etienne Weill-Raynal Op. Cit. p. 640.

بعد التوقيع على البروتوكول والملحق المالي لمؤتمر لندن الثاني شكر أريستيد بريان رئيس الوزراء البريطاني الذي ترأس جلسات المؤتمر، وأوضح صعوبة المناقشات قائلاً: "لقد مررنا بلحظات صعبة وأحياناً مؤلمة لكن أخيراً بفضل براعة أصدقائنا البلجيكيين والكونت سيفوزا والممثل الياباني تمكنا من تجاوز العاصفة وإيصال السفينة الى الميناء"، وبالمقابل شكر لويد جورج رئيس الوزراء الفرنسي على ما تحدث به قائلاً: "نأمل أن لا تصل السفينة فحسب بل يمكن تحميلها بشحنة جيدة هناك. أظهر زميلي الفرنسي مرة أخرى خلال هذه المفاوضات أن لديه أفكار حرة، كانت هناك أوقات عصيبة وصلت الى حد العاصفة ولكننا ذوي الخبرة تمكنا من إيقافها، أنا مقتنع وصلنا الى الهدف، ولدينا جميعاً سبباً لتهنئة انفسنا بأننا تغلبنا على الصعوبات التي بدت للوهلة الاولى أنه لا يمكن التغلب عليها"، كما أعرب لويد جورج عن تفهمه لمخاوف الفرنسيين من الخطر الخارجي قائلاً: "... تشعر انك لترا بأنها محمية من الخطر الخارجي وذلك بسبب البحر، أما إيطاليا تحافظ عليها جبال الالب، واليابان امبراطورية تمتد الى في أنحاء اسيا وتسيطر على جزء من اسيا والمحيط الهادي، أما أنتم الفرنسيون ليس لديكم أي حاجز، لذلك نحن لسنا مندهشين، أنه في بعض الاحيان تكون لديكم مخاوف جدية وتسعون لوضع الأسس الاساسية لسلام في أوروبا"^(١).

في الخامس من أيار عام ١٩٢١ وصل الى باريس رئيس الوزراء الفرنسي والوفد المرافق له الذي يتألف من: بيرث لوت Berthelot، وكارتيرون Carteron، وشارين Chalin، مايجيلي Massigli، كاميرلنك Cammenlynck، توجه بريان مباشرة الى مقر وزارة الخارجية الفرنسية وتحدث مع الصحافة عن طبيعة المفاوضات في لندن فور وصوله لأكثر من ساعة قائلاً: "كانت ساعات المؤتمر الاولى مؤلمة ولكننا توصلنا الى اتفاق بشأن المعاملة التي أقترحها أصدقائنا البلجيكيون، والتي أعطت فرنسا الرضا، لقد توصلنا اليوم إلى هذه النتيجة وهي أن مزايا اتفاقية باريس ثابتة من دون تخفيض في نسبة ديوننا"^(٢)، التي كانت منصوص عليها في معاهدة باريس والتي تركت تحت سيطرة لجنة التعويضات "مشيراً الى أن على المانيا ان توافق على شروط القرار دون تحفظ أو تأخير وبالعكس ذلك فإن دول الحلفاء ستبدأ في احتلال حوض

(1) Le Figaro, Les Adieux a Londres, No: 126,6 Mai 1921.

(2) Le Figaro, Apres la Conference: La declaration des Aliies a L'Allemagne (Le Retour de M.Briand), No: 126,6 Mai 1921.

الرور، أما في حالة قبول المانيا سيتم تعليق العقوبات عنها مع بقاء قوات الحلفاء متمركزة في مواضعها لاتخاذ التدابير اللازمة في حالة خرق المانيا لالتزاماتها التي تتعلق بالتعويضات ونزع السلاح، وبذلك سيكون لدى فرنسا حجة تدافع بها عن نفسها وسيكون لدى الحلفاء التزامات مضمونة تمكنهم من مراقبة ديون المانيا من قبل لجنة التعويضات وكذلك تضمين الديون مبالغ الفائدة والاطفاء حسب المادة (٢٣٤) وتعقيباً على مؤتمر لندن الثاني قال أريستيد بريان: "أنه لا يؤيد التصرف بمفرده في حال عدم التزام المانيا وأن تعهدنا في احتلال الرور، كان ما هو الا طريقة لتهديدها، وأعرب رئيس المجلس عن أمله في أن توافق الولايات المتحدة الامريكية على الجلوس مع الحلفاء ومشاركتها في لجنة جبر الضرر"^(١).

في غضون ذلك، تشكلت في المانيا حكومة ائتلافية جديدة برئاسة المستشار جوزيف ويرث Joseph Wirth ، عضو حزب الوسط الكاثوليكي في العاشر من أيار ١٩٢١ ، وسرعان ما صوت الرايخستاغ الالمانى على قبول الانذار الصادر في الخامس من آذار من العام نفسه، والموجه من دول الحلفاء في مؤتمر لندن الثاني^(٢)، كان قبول خطة لندن للمدفوعات من قبل المانيا بداية لتطبيق سياسة الانجاز Fulfillment Policy لبنود معاهدة فرساي، كان مؤيدو هذه السياسة التي أبتدعها المستشار جوزيف ويرث، ووالتر راثيناو Walther Rathenau وزير إعادة البناء الالمانى (أيار ١٩٢١ - شباط ١٩٢٢)، يحاولون اقناع دول الحلفاء أن الالمان غير مستعدين لدفع التعويضات في هذا المرحلة وأنهم يحتاجون بعض الوقت، وعلى الحلفاء أن يفهموا أن نظام التعويضات لم يكن قابل للتطبيق؛ بسبب ضعف القدرات الاقتصادية والمالية لألمانيا^(٣).

إن قبول الحكومة الالمانية للإنذار أعلاه، لم يمهله العقوبات التي أقرها مؤتمر باريس الذي عقد في آذار عام ١٩٢١، وكان البريطانيون والبلجيكيون يعتقدون بهذا الرأي ألا أنهم كانوا يسعون الى تخفيف العقوبات، لذلك طلب وزير الخارجية البلجيكي جيسبار الغاء الحاجز

(1) Le Figaro, Apres la Conference: La declaration des Aliies a L'Allemagne (Le Retour de M.Briand), No: 126,6 Mai 1921.

(2) Marshall Lee and Wolfgang Michalka, German Foreign Policy 1917-1933; Continuity or Break?, (Berg, Leamington Spa, 1987), p.41.

(3) O.Dietrich , A History of Modern Germany: 1871 to Present, 3 ed.(Prentice Hall, Englewood Cliffs: NJ, 1995), p.138.

الجمركي الداخلي في المانيا، وتخفيض نسبة الضريبة الى ٥٠% على قيمة الصادرات المخصصة لدول الحلفاء، الا أن الموقف الفرنسي كان صارماً اتجاه ذلك، وكانت وجهة نظره تؤكد أنه يجب أن ينظر الى كل عقوبة من العقوبات الثلاث التي أقرها مؤتمر باريس بشكل مستقل عن العقوبتين الأخرتين، مشيرة الى أن الحاجز الجمركي كان له دور كسلاح اقتصادي وسياسي، ولعب دوراً كبيراً بموافقة الحكومة الألمانية على انداز دول الحلفاء في الحادي عشر من أيار عام ١٩٢١، ولم يكتف الفرنسيون عند هذا الحد بل طلب بول تيرارد Paul Tirard رئيس لجنة الحلفاء العليا لأراضي الراين Haute Commission Interalliee des Territoires Rhenans(HCITR) اتخاذ تدابير إضافية في شهر حزيران، الا أن سيدوكس رد عليه قائلاً: "أنه لم يعد بإمكاننا الاستمرار في "خلق ألمانيتين"^(١).

وعد هذه الاجراءات عديمة الجدوى؛ لانها كارثية بالنسبة لبلدان حوض الراين المنعزلة، وتبقى فرنسا تعاني اقتصادياً من إجراءات الرايخ الانتقامية، وتضعف قوة المانيا الصناعية، فضلاً على ذلك أن هذه الاجراءات لا تتناسب مع خطة المدفوعات التي أرسلت الى لندن وقد عبر سيدوكس عن رأيه بهذا الصدد قائلاً: " طالما دفع التعويضات قائماً على ازدهار المانيا فليس من المنطقي أعاقه هذا الازدهار بحاجز داخلي"، مع ذلك يرى أنه يجب مراعاة أمرين، الاول: إبقاء المراقبين والمفتشين العاملين في الجمارك بعد تسريحهم في حوض الراين، بحيث يمكن أعادتهم الى عملهم السابق في غضون (٤٨) ساعة، مما يضع المانيا تحت التهديد. وثانياً: أن لجنة الحلفاء العليا لأراضي الراين لا تزال تسيطر على خدمة تراخيص التصدير والاستيراد بين الحلفاء (بما في ذلك المسؤولين البريطانيين) التي أنشأت في آذار لدعم العقوبات الجمركية ومقرها في مدينة باد إمس Bad-Ems الألمانية، هذا النظام دعمه المجلس الاعلى للحلفاء خلال اجتماعه في الثالث عشر من آب ١٩٢١ والذي يسمح بدخول المنتجات من دول الحلفاء على قدم المساواة، ويرى سيدوكس اذا وافقت فرنسا على استئناف علاقاتها التجارية مع المانيا فأن فرنسا ستكون هي المتحكمة في طريقة التعامل مع المانيا^(٢).

(1) In quoted by: B. Georges Suarez.: Sa Vie, Son Oeuvre, Avec Son Journal Et De Nombreux Documents Inédits, tome 5, (paris,plon,1938,)p.228

(2) Stanislas Jeanesson, Op. Cit. pp.71-72.

بناءً على ذلك، أبدت فرنسا استعدادها في التنازل عن ٥٠% من نسبة عقوبة الضريبة المفروضة على الصادرات الألمانية لسببين، الأول: أن خطة المدفوعات التي اقراها مؤتمر لندن خفضت نسبة العقوبة الضريبية على الصادرات الألمانية بنسبة ٢٥%، وثانياً: أن إجراء تخفيض الضريبة يعد أكثر عملياً بالنسبة لفرنسا؛ لأن ألمانيا هي التي ستقوم بجباية الضريبة ودفعها إلى فرنسا بدلاً من قيام ضباط الجمارك الفرنسيين بمهمة تحصيلها على الحدود^(١)، ويعد التخلي عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الحكومة الألمانية في مؤتمر باريس جزء من السياق السياسي الفرنسي الألماني الجديد، إذ تم رفع الحاجز الجمركي في الثلاثين من أيلول عام ١٩٢١، أي قبل أسبوع من توقيع اتفاقيات فيسبادن Les Accords de Wiesbaden^(٢). يبدو أن الإجراءات الفرنسية آنفة الذكر قد شجعت الحكومة الألمانية في المبادرة إلى طلب تعزيز العلاقات التجارية مع نظيرتها الفرنسية من خلال عقد اتفاقيات فيسبادن، التي أثارت حفيظة الحكومة البريطانية الأمر الذي انعكس سلباً على طبيعة العلاقات الفرنسية-البريطانية كما سنرى لاحقاً.

جرت مفاوضات سرية بين وزير إعادة البناء الفرنسي ونظيره الألماني راثيناو في صيف عام ١٩٢١، اتسمت بطابع خاص ومهم فقد تم التوصل إلى مسودة اتفاق في آب ١٩٢١، حيث وقع الاتفاق بشكل رسمي في السادس والسابع من تشرين الأول من عام ١٩٢١ في مدينة فيسبادن الألمانية^(٣) الذي أشتراط لدخوله حيز التنفيذ موافقة لجنة التعويضات التي ستقوم بدراسة المبادئ العامة لها ومن ثم إحالتها إلى دول الحلفاء للموافقة عليها^(٤). هذه الاتفاقية يقع في جزأين، الأول: حصول الشركات الفرنسية على المواد اللازمة لإعادة أعمار المناطق الفرنسية

(1) Ibid, p.72.

(2) B. Georges, Histoire Politique De La Troisième République , La Grande Guerre (1919 - 1924), Tome: 3, (Presses Universitaires De Lyon, 1968), pp.282-285.

(3) R. Georges Roche, et les relations Franco-Allemandes : entre le prophétisme et le pragmatisme, in Recherches germaniques, (1987), p. 65, John Maynard Keynes, A Revision of the Treaty, the Economic Consequences of the peace, (Macmillan com. London 1922), p.85.

للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Paul Létourneau, Walter Rathenau, 1867-1922, (Strasbourg, 1995).

(4) L'Echo de Paris, les experts Anglais etudient l'accord Loucheur Rathenau, No: 13504, 6 October 1921.

الدمرة من الشركات الألمانية من دون أن تضطر ألمانيا الى دفع تعويضات نقدية، أما الجزء الثاني: تقوم ألمانيا بتسلم الحكومة الفرنسية تعويضات بشكل مواد عينية تثبت في سجلات لجنة التعويضات ومن ثم استقطاعها من حساب فرنسا في وقت لاحق، كانت بنود الاتفاقية الموقعة في السادس من تشرين الاول عام ١٩٢١ قد لقيت موافقة غير مشروطة من كلا الجانبين؛ لأن دفع التعويضات على شكل مواد عينية لإعادة اعمار المناطق المدمرة في فرنسا كان أكثر ملائمة لاقتصاد البلدين حتى أنها أكثر ملائمة لمشاعرهم، بينما كانت الاتفاقية الثانية الموقعة في السابع من تشرين الاول، ذات طبيعة مختلفة تعارضت مع الاتفاقات القائمة بين دول الحلفاء انفسهم في ما يتعلق بالنسب المتاحة لهم من ألمانيا، إذ أتاحت هذه الاتفاقية لفرنسا الحصول على نسب عالية أكثر مما كانت ستحصل عليها من لجنة التعويضات^(١)، وأوضحت جريدة صدى باريس في عددها الصادر في يوم الاربعاء المصادف السابع من تشرين الاول عام ١٩٢١ ان البروتوكول الرئيس الذي تم توقيعه ينص أولاً: تأسيس هيئة مركزية تكون مسؤولة عن تنفيذ الاتفاق، وثانياً: دفع مبلغ يصل إلى سبع مليارات مارك ألماني الى الحكومة الفرنسية مقابل عدم المطالبة بحصتها من التعويضات النقدية حتى الاول من أيار عام ١٩٢٦. وتكمن أهمية هذا الاتفاق في محاولة فرنسا تجنب ألمانيا عواقب مقررات لندن الثاني لعجزها عن تنفيذ مقرراته^(٢) واجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومتين الفرنسية والألمانية خارج اطار لجنة التعويضات، ويرى لوشر أن الوقت حان لاتباع سياسة أكثر واقعية. حتى راثيناو نفسه يعد مفاوضاته مع لوشر قد تكون بمثابة مقدمة لعلاقات أكثر حميمية بين مصالح البلدين التجارية على ضفتي الراين. الا أن هذا الاتفاق واجه معارضة داخلية في فرنسا متمثلة بالصناعيين الفرنسيين الذين كانوا يرون ان السوق في المناطق المدمرة سوف لن يحقق رغباتهم الربحية في ظل وجود مواد ألمانية عينية منافسة لمنتجاتهم، وكذلك معارضة من قبل الحكومة البريطانية؛ بسبب خشيتها من انتظام المصالح الاقتصادية الفرنسية- الألمانية، واجراء ترتيبات بين الطرفين بشأن الفحم على حساب صادراتها لدول الحلفاء^(٣)، وقد نقلت صحيفة الفيغارو في عددها الصادر في السابع من تشرين

(١) K. John Maynard , Op. Cit. ,p.86

(٢) L'Echo de Paris, MM.Loucheur et Rathenau ont signe hier le Protocol Principal, No: 13505, 7 October 1921.

(٣) Stanislas Jeanesson, Op. Cit. .p.73.

الاول ١٩٢١ الرأي البريطاني الراض للاتفاف بالقول: "تم الاتفاف بين دول الحلفاء بالإجماع بأن اتفاف لوشر-راثناو غير مقبول في الوقت الحالي، يمكن اعتبار الدعوة الموجة من قبل الدكتور راثناو لإبرام اتفاقيات مع فرنسا يعد بمثابة عمل يهدف الى تدمير اتفاف لندن بشأن التعويضات وفي الوقت نفسه يضرب تضامن الحلفاء بشأن هذ المسألة المهمة والحيوية"^(١).

استقال مجلس الوزراء الالماني بعد أن اصدرت عصبة الامم قراراً يقضي بتقسيم سيليزيا العليا في السادس عشر من تشرين الاول عام ١٩٢١، وتم تشكل مجلس وزراء جديد برئاسة المستشار جوزيف ويرث في السادس والعشرين من الشهر ذاته، وشغل روزين Rosen منصب وزير الخارجية في الحكومة^(٢)، نتيجة لهذا التقسيم حصلت بولندا على الثلث الجنوبي الغني بمناجم الفحم، لذلك اعلنت الحكومة الالمانية عن عدم قدرتها تسديد الاقساط القادمة التي اقرت بموجب جدول مدفوعات لندن، وكانت المانيا تطمح في الحصول على مساعدة الحكومة البريطانية لها، فحاولت إيجاد تسوية عاجلة لمشكلة التعويضات على ان تتضمن أما إجراء تعديلات أو إلغاء جدول مدفوعات لندن، وعلى هذا الأساس حضر راثناو إلى لندن بناءً على دعوة الحكومة البريطانية، والتقى بمسؤولي خزانة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١، وطلب منهم منح ألمانيا قرضاً لتمكن من الإيفاء بالتزاماتها التي يتوجب عليها تسديدها في ١٥ كانون الثاني و ١٥ شباط ١٩٢٢. لكن الجانب البريطاني رفض مطلبه؛ بسبب عدم قدرة ألمانيا على توفير ضمانات لتحويله نتيجة لتدهور أوضاعها الاقتصادية. رأت بريطانيا ان منح القرض لا ينهي المشكلة بل سيؤجلها لبضعة أشهر فقط، ولذلك أحجمت عن تقديمه على الرغم من ان تقصير ألمانيا في دفع التعويضات سيؤثر على اقتصادها سلباً. مما شجع راثناو على المطالبة في الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩١٢ بتأجيل دفع التعويضات^(٣).

(1) Le Figaro, Les Accords de Wiesbaden, No: 280,7 October 1921.

(2) K.Martin , Europe Between the Wars, 2nd, Routledge,(London, 2006),p.103.

(3) حسين، رحاب قاسم ، ازمة حوض الرور ١٩٢٢-١٩٢٤ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب /جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٢.

وجد أريستيد بريان أن سياسة العقوبات ضد المانيا لا تقضي الى شيء، وأنها ستؤدي الى حدوث خلافات مع الحكومة البريطانية، لذلك ابدى رغبة واضحة في الخطاب الذي القاه في مدينة سان ناريز Saint Nazaire في إيجاد حل وسط مع المانيا، والسعي الى توطيد العلاقات مع الحكومة البريطانية، وعلى هذا الاساس أراد لويد جورج الاستفادة من هذا التصريح لحمل الحكومة الفرنسية على قبول المهلة التي طلبتها المانيا المتعلقة بتأجيل تسديد التعويضات، مقابل ذلك، تقدم بريطانيا ضمان أمني لصالح فرنسا، وفي القاء الذي جمع بين أريستيد بريان ونظيره البريطاني في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٢ أقترح لويد جورج عقد اتفاقية ضمان أمني على فرنسا، التي جرت مفاوضات حولها بين الطرفين في مؤتمر كان Cannes Conference^(١)، الذي عقد خلال المدة من ٦-١٣ كانون الثاني عام ١٩٢٢^(٢).

بعد دعوة رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج الى عقد مؤتمر في مدينة "كان" الفرنسية، حذر عضو مجلس النواب الفرنسي ريبوت من مخاطر المؤتمر بالقول: "في أجمع سيدعى إليه أعدائنا السابقون [يقصد المانيا] وجميع المحايدين، سيقول الجميع لنا قدموا تضحية أخرى وخففوا من مطالبكم"^(٣)، ألا أن رئيس مجلس الوزراء بريان رد عليه بالقول: "لن نوافق على ذلك ابداً"، حضر المؤتمر دول الحلفاء والولايات المتحدة الامريكية بصفة مراقب، فضلاً عن المانيا، أوضح لويد جورج اول المتحدثين في المؤتمر خطته في إعادة إعمار أوروبا التي أخذت تطفئ في طرحة على مسألة التعويضات، مما أدى الى ظهور خلاف في وجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا، لويد جورج كان يرى أن مسألة إعادة بناء الاقتصاد الاوربي هي المسألة الأكثر اهمية من مسألة التعويضات، وهذا بطبيعة الحال يخالف وجهة النظر الفرنسية المتشددة في هذا الموضوع، وقد عبر بوانكاريه في كتابه الموسوم "التاريخ السياسي" عن رأيه بموقف واطروحة لويد جورج في مؤتمر كان بقوله: "... لقد قدم نفسه على أنه مدافع عن الحكمة والاعتدال، ويرى أنه من الضروري إعادة اعمار أوروبا وهذا يأتي من خلال تجنب اغراق الرايخ

^(١) رونوفن، بيبير، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، لبنان، ص ٢٣٧-٢٣٨.

^(٢) ديروزيل، ج.ب، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩-١٩٤٥، ترجمة: خضر خضر، بغداد، دار المنصور، ١٩٨٥. ص ٨٢.

^(٣) Raymond Poincare, Histoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1921- 15 Janvier 1922)), Vol:IV,(Librairie Plon, Paris,1922),P.194.

في الافلاس والفوضى، ومن خلال استعادة التجارة الخارجية لألمانيا ستزداد قدرتها على الدفع وبالتالي ستسهل تسوية أضرار الحرب، أيد السيد لويد جورج هذه الاطروحة بقوة كبيرة وبالتالي قدم لألمانيا مسبقاً الحجج التي ستستخدمها في طرح مسألة التعويضات امام المؤتمر الاوربي في جنوة" ^(١) موضحاً تداعيات هذه الاطروحة بقوله: "نحن من الان فصاعداً سنواجه صعوبة كبيرة في منع المهزومين والمحايدين من الاعتقاد انهم منبؤين واننا سنحاول بوسائل غير مباشرة مناقشة البنود الاساسية لمعاهدة فرساي"، ويرى لويد جورج ايضاً أن تحسين التجارة الخارجية لالمانيا يتطلب من دول الحلفاء تطبيق مبادئ التجارة الحرة وأن لا تحيط نفسها بجدار مثل جدار الصين، وان بريطانيا غير مستعدة الى فتح اسواقها على نطاق واسع لان لديها عدد كبير من العاطلين عن العمل، معلناً عدم رغبة بريطانيا دخول المنتجات الالمانية اليها بشكل كبير ^(٢).

عقد دول الحلفاء مؤتمراً في مدينة كان الفرنسية حول التعويضات في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢٢، بناءً على دعوة رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج، وتم دعوة الولايات المتحدة الامريكية بصفة مراقب، وحضرته المانيا المعنية بدفع التعويضات، تعارضت وجهتي النظر الفرنسية والبريطانية حول التعويضات من جهة، واهداف الحلف المقترح قيامه بين فرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، إذ طالبت الحكومة البريطانية من فرنسا الموافقة على تأجيل أقساط التعويضات مقابل، أولاً: عقد حلف دفاعي بين فرنسا وبريطانيا هدفه مساعدة فرنسا وبلجيكا في حال تعرضهما الى عدوان الماني محتمل، الا أن فرنسا اشترطت من أجل التساهل في موضوع التعويضات أن تتعهد بريطانيا بمساعدتها في حماية الحدود الفرنسية والبلجيكية مع المانيا، فضلاً عن دول أوروبا الوسطى والشرقية، الا ان مشروع الحلف البريطاني -الفرنسي الذي لم يتحقق اثار حفيفة كل من الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا، ثانياً: الموافقة على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في جنوة في شباط أو اذار عام ١٩٢٢، ودعوة الدول الاوربية كافة اليه بضمنها روسيا

(1) Raymond Poincare, Op. Cit. ,PP.195-196.

(2) Raymond PoincareOp. Cit. ,P. 196.

البلشيفية، المانيا، هنغاريا، بلجيكا بهدف دراسة اعمار القارة الأوروبية، وعقد هذا المؤتمر فعليا في نيسان من العام المذكور اعلاه^(١).

كان تغير موقف بريان تجاه المانيا حيال قضية التعويضات ودعوته الى تخفيض الديون الالمانية لقناعته بأن المانيا غير قادرة على الدفع وفقاً لإمكاناتها الاقتصادية والمادية، وموافقته على عقد مؤتمر جنوة الذي سيناقش اعادة اعمار اوربا الغربية لاسيما المناطق المدمرة، أدخله في خلاف مع رئيس الجمهورية الفرنسية الكسندر ميلران ٢٣ أيلول ١٩٢٠ - ١١ حزيران ١٩٢٤ الذي كان يتفق مع رأي سيدوكس أن هذا التصرف سيؤثر على تعويضات فرنسا في النهاية، كما يتيح لألمانيا التعافي في النواحي الاقتصادية والعسكرية بسرعة مما يعرض فرنسا الى الخطر، وكان يؤيد هذا الرأي العديد من الوزراء والسفراء الفرنسيين^(٢).

بعد توقف مؤتمر "كان"، حضر بريان الى مجلس النواب الفرنسي في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٢ لدفاع عن سياسته في المؤتمر، ألا أنه لم يصمد أمام سيل الانتقادات التي وجهت اليه ، ولم يقدم أجابه مقنعة لرد الاتهامات عنه، فأضطر الى مغادرة قاعة المجلس بعد ربع ساعة من انعقاد الاجتماع معلناً استقالته. ان استقالة بريان بشكل مفاجئ وضع حداً لمؤتمر "كان" الذي لم يحسم مشكلة التعويضات، ابدت اللجان النيابية الكبرى داخل مجلس النواب الفرنسي رغبتها في رؤية سياسة فرنسية وطنية صريحة تحقق مطالبها. وهو أمر يصعب تحقيقه سابقاً، إذ لم يلج بريان الطموحات الفرنسية في مناقشات المؤتمر وتفسيراته كانت خاطئة يشوبها الوهم، بحسب مقالة نشرتها صحيفة الفيغارو في عددها الصادر في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٢ مما جاء فيها: "... كانت تدار بشكل سلبي [المناقشات] على مدى اسبوع كامل في مؤتمر "كان"، كانا السيد بريان والسيد لويد جورج يعدان الى مؤتمر عام في جنوة تدعى إليه موسكو، لقد رضخ بريان الى أوهام رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج الذي اندهش من نبأ سقوط مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة بريان، من الضروري القول حتى تكون

(١) خليل، فادي وراي ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥، ج ١، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الاردن ، ٢٠١٥، ص ١٨٩،

- D.B.F.P., Vol: XIX, , British Secretary's Notes of a Conversation between Lloyd George and Briand, No: 10 , Cannes, 8 January, 1922, PP. 56-57.

(2) Stanislas Jeanesson, Op. Cit. .p.

الاتفاقية الفرنسية البريطانية جادة ودائمة يجب ابرامها بكل صراحة واستقلال. اراد السيد لويد جورج الحصول على الكثير من الفوائد الحقيقية مقابل الحصول على وعود بسيطة، لقد تعامل بذكاء مع فرنسا؛ لأنه يدرك جيداً مدى احتياج فرنسا الى اتفاق مع بريطانيا لضمان الحرب على الحدود"^(١).

ويبدو مما تقدم ان الرئيس الفرنسي ومجلس النواب كانوا متمسكين باستيفاء الديون الالمانية، والدليل على ذلك الانتقادات التي وجهت الى بريان الذي تغير موقفه من التعويضات، إذ أقتنع في مؤتمر كان بفكرة خفض قيمة التعويضات وحضور مؤتمر جنوة المقرر عقده في نيسان عام ١٩٢٢ والمتعلق باعادة اعمار اوربا الغربية مما اضطره الى تقديم الاستقالته.

⁽¹⁾ Le Figaro, la Conference de Cannes interrupted. Demission de m Briand. M poincare est charge de former le novouel ministers .no.13 13 janvier 1922.

المبحث الثاني

بوانكاريه واحتلال الرور ١٩٢٢-١٩٢٤

بعد استقالة بريان من رئاسة الوزراء الفرنسية تم استدعاء بوانكاريه من قبل رئيس الجمهورية مليران لرئاسة الحكومة الجديدة في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٢٢^(١)، وشغل منصب وزير الخارجية أيضاً، لأهمية هذه الوزارة في هذه المرحلة بالنسبة لفرنسا^(٢)، سعى بوانكاريه الى الحفاظ على أغلبية جمهورية واسعة في وزارته، ولهذا السبب ضمت حكومته أربع وزراء راديكاليين، كان يعتقد أن سبب انتصار في الحرب هو الوحدة الوطنية كانت حكومته الجديدة مختلفة قليلاً عن غيرها من الحكومات السابقة، حرص بوانكاريه أن تكون حكومته وسطية^(٣)، اعتمدت حكومته على أعضاء الوسط من تحالف اليسار الديمقراطي مثل لويس بارثو وأندره ماجينو ، احتفظت وزارة بوانكاريه بمعظم الوزراء الذي كانوا في وزارة بريان السابقة، لكن أجريت بعض التغيرات في الحقائق الوزارية، كانت المجموعة البرلمانية الكبيرة في مجلس النواب (الوسطية ، واليمينية، والوفاق الاشتراكي) لديها عدد قليل من الوزراء في وزارة بوانكاريه، لكنهم كانوا يمثلون الدعامة الأساسية لسياسته الحازمة تجاه المانيا، كان حريص على كسب ود الراديكاليين حتى لو كانوا يعارضون سياسته الداخلية، الذين ينقسمون داخل مجلس النواب بين مؤيد ومعارض لسياسته، لكنهم سيتفقون جميعاً على التصويت في ما يتعلق بمسألة احتلال

(١) تألفت الوزارة الجديدة من : بوانكاريه رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وشغل بارثو منصب نائب رئيس الوزراء ووزير العدل ومسؤول عن مقاطعتي الألزاس واللورين، اما الوزارات الاخرى تقلدها كل من: موريس Maurice وزارة الداخلية، دي لا ستير De Lasteyrie وزارة المالية، ماجينوت Maginot وزارة الحرب، رايبيرتي Raiberti وزارة البحرية، شيرون cheron وزارة الزراعة، الكسندر بيرارد Alexandre Berard، ليون بيرارد Leon Berard وزارة التعليم، ساروت Sarraut وزارة المستعمرات، ديور Dior وزير التجارة، ريبيل Reibel وزارة المناطق المحررة.

- Le Figaro, La Crise Ministerielle: Le Nouveau Cabinet, No: 15, 15 Janvier 1922, p.1

(2) J.E.S. Hayward, Governing France: The One and Indivisible Republic, third edn. (London, 1987), p.243.

(3) B.Jean-Jacques and Serge Berstein, Victoire et frustration 1914-1929, (Seuil, Paris, 1990), p.198.

الرور، باستثناء أقصى اليسار وهم الاشتراكيون والشيوعيون،^(١)، كانت الاغلبية الجمهورية في مجلس النواب تحد من مناورته بحسب أحد المتخصصين بمعنى ان اتخاذ قرار حازم ضد المانيا سيجابه بشكل متساوي في مجلس النواب من ناحية التصويت بالقبول او الرفض^(٢)

حصلت وزارة بوانكاريه على اغلبية ساحقة في التصويت الذي جرى في مجلس النواب الفرنسي في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٢، حيث صوت (٤٣٤) عضواً من أصل (٥١٩)، وأعلن النواب الذين صوتوا لصالح التشكيلة الوزارية الجديدة أنهم سيدعمون بقوة بوانكاريه في سياسته الخارجية، الذي ألقى خطاباً في هذه المناسبة اوضح فيه سياسته العامة، ولم يظهر في خطابه امام المجلس فيما يتعلق بسياسته الخارجية نحو ألمانيا أي توجهات عدوانية ، اما في ما يخص بريطانيا فقد أستعمل بوانكاريه لهجة حادة ^(٣).

عندما وصل بوانكاريه الى رئاسة الحكومة الفرنسية تلى عن بعض التوجهات السياسية التي انتهجها بريان في نهاية عام ١٩٢١، لاسيما مؤتمر جنوة المزمع عقده في نيسان عام ١٩٢٢، وميثاق الضمان الفرنسي البريطاني الذي عده غير ضروري، لاعتقاده أن أي هجوم تتعرض له فرنسا مستقبلاً، سيدفع بريطانيا للتدخل الى جانب فرنسا، وأصر على تنفيذ اتفاقيات فيسبادن التي رفضتها بريطانيا، وقدم بوانكاريه في الرابع من اذار من العام نفسه، دعمه لتطوير التعويضات العينية، إذ تبنى مقترحات سيدوكس بشأن تمديد اتفاقيات فيسبادن بما يتلائم واحتياجات فرنسا، لاسيما وان بريطانيا اوقفت اعتراضاتها ضد الاتفاقيات الثنائية مع المانيا في مؤتمر وزراء المالية لدول الحلفاء المنعقد في الحادي عشر من اذار عام ١٩٢٢ في باريس ^(٤).

(1) Jean-Marie Mayeur, La Vie politique sous la Troisième République 1870-1940, (Seuil, Paris, 1984), pp. 259-69.

(2) Charles.S.Maier, Recasting Bourgeois Europe: Stabilisation in France and Italy after World War I, (Princeton, Princeton University Press, 1975,)p. 281.

(3) B.Edouard , Histoire Politique de la Troisième République,tome3,(puf, Paris, 1995,)pp282-285.

(4)J.Stanislas, Op. Cit. .p.74.

اقترحت الحكومة الألمانية على لجنة التعويضات فكرة الحصول على قرض دولي من أجل اصلاح اوضاعها المالية في السابع من شباط عام ١٩٢٢، وافق بوانكاريه على منح قرض دولي لألمانيا وفقاً لشروط حددها وزير المالية الفرنسي دي لاستير تستند الى إصدار قرض دولي بقيمة ٢٥ الى ٢٦ مليار مارك مدة تسديدها عشرة سنوات يكون استرداد القرض بشكل مدفوعات عينية، فضلاً عن موافقة بوانكاريه على وقف تسديد الاقساط الألمانية لشهري كانون الثاني وشباط من عام ١٩٢٢، ولكنه دعا الى فرض رقابة صارمة على الشؤون المالية الألمانية من قبل لجنة التعويضات؛ لأنه يعتقد أن هذا الاجراء ضروري لمنح الثقة الى المستثمرين والمساهمة في نجاح القرض، كان بوانكاريه يدرك انه من المستحيل الحصول على مبلغ ١٣٢ مليار دولار بالكامل من الحكومة الألمانية من دون مساومتها على موارد المالية، بما يتماشى مع الموقف الفرنسي منحت لجنة التعويضات المانيا تأجيل مؤقت لمدفوعاتها شريطة التزام المانيا بتطبيق خطة الاصلاحات المالية المتعلقة بالميزانية تحت إشراف الحكومة الفرنسية. الا أن الحكومة الألمانية في السابع من نيسان رفضت فرض ضرائب جديدة أو قبول أي تدخل اجنبي في التنظيم المالي والاداري للرايخ^(١).

بناءً على دعوة رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج افتتح مؤتمر جنوة في العاشر من نيسان عام ١٩٢٢ في قصر سان جورجيا Palazzo di San Giorgio^(٢) وكان الهدف من المؤتمر إعادة اعمار الاقتصاد الاوربي، وإيجاد طرق جديدة لتحسين العلاقات بين روسية السوفيتية ودول اوربا الغربية^(٣)، ولضمان تحقيق هذه الاهداف حدد المجلس الاعلى للحلفاء شروط مهمة هي:

١- لا يحق لأي دولة اوروبية فرض نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تنتبناه على دولة اخرى.

(1) Etienne Weill-Raynal, Op.Cit,p. 150.

(2) B.Renata, Rapallo: naissance d'un mythe. La politique de la peur dans la France du Bloc national,(Paris, Librairie Armand Colin/Fondation nationale des sciences politiques, 1974), P. 149.

(3) F.Carole, the Genoa conference: European Diplomacy, 1921-1922,(University of North Carolina press 1984),p.121

- ٢- ضمان الاستثمارات الأجنبية وممتلكات الأجانب وحقوقهم وأرباحهم.
- ٣- تنظيم التداول بالعملة الأجنبية لتنشيط التجارة.
- ٤- القضاء على الحملات الدعائية ما بين الدول الأوروبية.
- ٥- الاعتراف بروسيا السوفيتية من قبل الدول الأوروبية في حالة قبول روسيا البنود آتية الذكر^(١).

حضر ممثلو (٣٤) دولة بما في ذلك ألمانيا وروسيا ، أبدت الحكومة الفرنسية منذ بداية المؤتمر عدم اهتمامها من خلال ضعف تمثيلها الدبلوماسي في المؤتمر وقد ظهر ذلك جلياً بعدم حضور بوانكاريه بوصفه رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وأكتفت بأرسال بارثو نائب رئيس الوزراء . كان بونكاريه يسعى الى تحقيق هدفين، الاول: الحد من إعادة النظر في مسألة التعويضات التي تطرح في كل مؤتمر دون جدوى، الثاني: منع اتهام فرنسا بإفشال المؤتمر^(٢)، لذلك حرص بوانكاريه على حذف مسألة إعادة النظر في التعويضات من جدول أعمال المؤتمر منذ اجتماعه مع لويد جورج في الرابع والعشرين من شباط عام ١٩٢٢ في مدينة بولوني Boulogne الفرنسية^(٣)، وشعر الوفد الألماني المشاركة في المؤتمر برئاسة المستشار جوزيف ويرث ووزير الخارجية رايناو والمستشار القانوني لوزارة الخارجية فردريش كوس بخيبة أمل كبيرة؛ لأن فرنسا وبريطانيا حذفت مسألة أعاد النظر في التعويضات الألمانية من جدول عمل المؤتمر^(٤). أما فيما يخص روسيا السوفيتية، فقد اقترحت وطلبت دول الحلفاء عدة أمور منها:

- ١- الاعتراف بجميع ديون روسيا القيصرية والحكومة المؤقتة عام ١٩١٧، هذه الديون قدرت آنذاك بـ (٢٤) مليون فرنك فرنسي.

^(١) خليل، المصدر السابق، ص ١٨٩.

^(٢) B.Renata, Rapallo, Op.Cit., P. 150.

^(٣) M.Sylvie, La Politique Extérieure de la France depuis 1870, (Paris, Armand Colin, 2000), p. 65.

^(٤) K.Peter, A Rainy Day, April 16, 1922: The Rapallo Treaty and the Cloudy Perspective for German Foreign Policy, (Cambridge University Press, 1991), P.64.

٢- اعتراف روسيا السوفيتية بجميع التزاماتها المالية التي قطعتها على أخذتها على نفسها-حتى تاريخه- جميع الحكومات الروسية السابقة.

٣- الاعتراف بمسؤولية الحكومة السوفيتية أو السلطات المحلية في روسيا عن أي تقصير مالي مع الدول الغربية.

٤- إعفاء روسيا السوفيتية من جميع الديون المستحقة قبل الاول من آب عام ١٩١٤.

٥- تشكيل لجنة دولية متخصصة بالديون الروسية بوجود قضاة مستقلين في هذه اللجنة.

٦- إعادة جميع الممتلكات والمصانع الى أصحابها المستثمرين اجانب والقضاء على احتكار الحكومة السوفيتية للتجارة الخارجية.

٧- منع الدعاية السوفيتية الشيوعية في جميع الدول الاوروبية^(١).

رفضت الحكومة الروسية السوفيتية هذا المطالب على لسان تشتشيرين Tchitcherine وزير خارجيتها، وعدت ارسال لجنة دولية مختصة بالديون الى روسيا مع وجود قضاة مستقلين انتهاكاً لسيادتها، كما رفضت قيمة المبالغ التي حددتها دول الحلفاء واشترطت لتسديد جميع ديونها العامة والخاصة أولاً: ان تقوم دول الحلفاء بتعويض خسائرها البالغة (٣٠) مليار فرنك ذهبي، التي تكبدتها في الحرب الاهلية التي كانت الدول الليبرالية تقف وراءها، ثانياً: اعتراف الدول الغربية بالاتحاد السوفيتي وتزويده بالقروض المالية، لقد فشل المؤتمر بسبب اختلاف وجهات النظر الفرنسية -البريطانية حول مسألة التعويضات ، والتناقضات الفرنسية- الروسية حول موضوع الديون بينهما، وكان من أهم نتائج فشل المؤتمر حصول التقارب الالمانى- الروسي بتوقيع معاهدة رابالو Traité de Rapallo^(٢).

ادى موقف الحكومة الفرنسية الصلب لتحقيق مطالبها في مؤتمر جنوة وعقد اتفاق رابالو بين جمهورية فيمار الالمانية وروسيا السوفيتية في السادس عشر من نيسان عام ١٩٢٢، الى فشل المؤتمر وكان اتفاق رابالو السبب الحقيقي وراء ذلك الفشل، الذي تضمن تنازل الطرفان

(١) خليل، المصدر السابق ص ١٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٩٠-١٩١.

بشكل متبادل عن الديون المترتبة بذمة كل طرف لطرف آخر، أعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة، تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية في العلاقة التجارية بينهما، وهكذا أصبحت ألمانيا أول دولة غربية تعيد بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بشكل طبيعي مع روسيا السوفيتية، كما سمحت اتفاقية رابالو للدولتين الخارجيتين على القانون في نظر دول الحلفاء بتأكيد نفسيهما كقوتين عظيمتين قادرتين على إدارة سياسة مستقلة فضلاً عن التمثيل الدبلوماسي، وقد عبر عن أهمية هذا الاتفاق الجنرال فون سيكت Hans Von Seeckt رئيس هيئة أركان الحرب الألمانية: "هي أول محاولة ألمانية لإدارة سياسة خارجية نشطة منذ نهاية الحرب"^(١)، لأن الحكومة الألمانية أدركت أن التقارب في العلاقات الدبلوماسية مع روسيا السوفيتية يحقق لها أمران مهمين، الأول: إجبار الدول الأوروبية على اتخاذ موقف أكثر مرونة تجاهها، الثاني: اتخاذها منفذاً للتعاملات الاقتصادية والعسكرية حيث يكون بمقدورها إقامة المصانع الحربية المحصورة عليها على الأراضي السوفيتية^(٢).

كانت ردت فعل بوانكاريه على معاهدة رابالو عنيفة للغاية، وفسر إعادة العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وروسيا البلشفية وتخليهما عن ديون الحرب والتعويضات المتبادلة نقطة انطلاق لتحالف جديد ضد معاهدة فرساي، وعلى هذا الأساس، لم تعد ألمانيا في عزلة وإنما استعادت جزء من حريتها التي تمكنها من المناورة السياسية، وفي خطابه الذي القاه في مدينة بار-لي-دوك أمام المجلس العام لمدينة ميوز الفرنسية في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٢، أصر على عدم التنازل عن التعويضات الواردة في معاهدة فرساي، وقد حدد الحادي والثلاثين من أيار عام ١٩٢٢ يوماً لقبول أو رفض ألمانيا الشروط التي وضعتها لجنة التعويضات بقوله: "يجب على ألمانيا أن تلتزم قبل ٣١ أيار في البرنامج الذي أعتمدته مجلس لجنة التعويضات وهو التصويت على مجموعة كاملة من الضرائب الجديدة وقبول السيطرة المشتركة

^(١)C.Francis Ludwig, The Reichswehr and Politics: 1918 to 1933,(Oxford, Clarendon Press, 1966), p. 139.

للمزيد من التفاصيل ينظر:

F.Gerald, unholy alliance: Russian-German Relations From the Treaty of Brest-Litovsk to the Treaty of Berlin,(New York, Harcourt, Brace and company,1957).

^(٢)طويرش، موسى محمد آل، العالم المعاصر بين حريين من الحرب العالمية الأولى الى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١، (مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، العراق، ٢٠٠٩)، ص ٦٠.

بين الحلفاء على مواردها المالية وفي حالة ايجاد اللجنة خرقاً من قبل المانيا بعدم سداد الديون في الوقت المحدد، فأن الحلفاء لهم الحق في اتخاذ تدابير لحماية مصالحهم...وأنا سندافع عن القضية الفرنسية باستقلال تام ولن نسقط أي من الاسلحة التي منحنا إيها معاهدة فرساي"، وأشار بوانكاريه الى أن الرأي العام الفرنسي سيتفهم أن السبب الرئيس في فشل مؤتمر جنوة كان نتيجة فعل الالمان والبلاشفة، بقوله: " كان الحلفاء متسامحين والوفد الفرنسي كان حريصاً على إظهار التعاون مرة أخرى لكن الحركة التي قامت بها المانيا هي من أنهت المؤتمر، محذراً من نتائج معاهدة رابالو الكارثية، ومؤكداً على تكثيف دول الحلفاء استعداداتهم العسكرية، ونزع سلاح المانيا بقوله: " على أي حال ان هذا التقارب قد يصبح غداً تهديداً مباشراً لبولندة، وتهديد غير مباشر لنا... من الضروري سيطرة الحلفاء على المانيا بصورة فعالة على التنظيم الجوي، والدفاعات العسكري... نرغب من كل قلوبنا في اليوم الذي نستطيع فيه نزع سلاحنا، ولكن يجب اولاً نزع سلاح المانيا بشكل حقيقي وكامل".

نشرت الصحافة الفرنسية والبولندية والروسية والبريطانية وحتى الالمانية في أواخر شهر نيسان وأوائل أيار عام ١٩٢٢ ، أن معاهدة رابالو تضمنت اتفاقية عسكرية سرية ، وقد أعرب عدد من النواب في الرايخستاغ عن شكوكهم في وجود هذه الاتفاقية العسكرية وكان في مقدمة هؤلاء الاشتراكي المستقل آرثر كريسبين Arthur Crispian ، إلا أن الحكومة الألمانية نفت هذه الشائعات والادعاءات بشكل رسمي لكن الحكومة الفرنسية لم تقتنع بهذا النفي^(١).

طلبت الحكومة الالمانية وقف التعويضات لمدة ثلاث أو اربع سنوات باستثناء التعويضات العينية التي خصصت لإعادة إعمار المناطق المدمرة، الا ان فرنسا رفضت ذلك بشدة، لاسيما وأن المانيا قد تأخرت في تسليم التعويضات العينية لمادتي الخشب والفحم، واتهمت الحكومة الالمانية بأنها تحاول إلغاء التعويضات^(٢)، وبهدف إيجاد حل لهذه الاشكالية الصعبة قدم بوانكاريه الخطة الفرنسية التي صاغها سيدوكس بعد ان اعاد النظر بها وعدلها بنفسه، في

(١) M.Gordon H., Rapallo Reexamined: A New Look at Germany's Secret Military Collaboration with Russia in 1922, University of New Orleans, [Rapallo Reexamined: A New Look at Germany's Secret Military Collaboration with Russia in 1922 on JSTOR](#).

(٢) J.Nere, The Foreign Policy of France from 1914-1945, Vol, VII, (London, Rutledge, 2010), p.47.

الخطاب الذي القاه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر باريس المنعقد خلال المدة من (٢-٤) كانون الثاني عام ١٩٢٣ والذي اعلن فيه رفضه التام سماع اي مقترحات المانية أخرى^(١) وتضمنت الخطة ثلاث نقاط أساسية هي:

١- البحث عن حل لمشكلة التعويضات والديون المرتبطة بها، مع بقاء نفس المبلغ الكلي للتعويضات الذي أقر في مؤتمر لندن.

٢- اعتماد سياسة محددة بشأن تثبيت العملة وإعادة تنظيم الشؤون المالية الألمانية ، اما فيما يتعلق بطلب المانيا بتخفيض ديونها الخاصة بالتعويضات، توافق فرنسا فقط على تخفيض مبلغ السندات C بنفس المقدار والاعتماد لاحقاً على سياسة دقيقة تحت اشراف وتوجيه لجنة التعويضات التي تتخذ من برلين مقراً لها.

اصدار قرارات فورية بشأن التأجيل الذي طلبته ألمانيا والتعهدات التي تعتبرها الحكومة الفرنسية ضرورية ، لضمان المدفوعات خلال فترة الوقف الاختياري ولمنع فشل الرايخ تسديدها لاحقاً^(٢)، إذ تضمنت الخطة موافقة فرنسا على تأجيل المدفوعات النقدية الألمانية مدة عامين بهدف منحها الوقت الكافي للتعافي، شريطة اخذ التعهدات الخاصة بالإنتاج وبضمان الاستيفاء وضمان المدفوعات عند انتهاء مدتها، اذا كان الرايخ في ذلك الوقت غير قادر على الالتزام والوفاء بالتزاماته فأن فرنسا تقوم باحتلال ضفة نهر الراين "الرور الصغير" في منطقة آيسن Essen مع تجنب اي احتلال عسكري جديد قدر الامكان وفي حالة المقاومة من قبل المانيا سوف تقوم دول الحلفاء بفرض عقوبات اضافية وهو الاحتلال العسكري لحوض الرور باستثناء دورتموند وانشاء طوق جمركي داخل المانيا^(٣).

عارض الحكومة البريطانية خطة بوانكاريه وقدم رئيس وزرائها بونارلو خطة مالية عامة

بعنوان " خطة التسوية العامة للتعويضات وديون الحلفاء " Plan pour le règlement

(1) O'Riordan, Elspeth Y, Britain and the Ruhr crisis, (Palgrave Macmillan, 2001). p.30. Etienne Weill-Raynal, Op.Cit, p. 327

(2) D.D.F, Tome, I, Note du Denrtement, Programme de la conference, No:1 2 janvier 1923, Paris, p.1.

(3) J.Stanislas, Poincare, La France et la Ruhr(1922-1924), Histoire d'un Occupation, (presses Universites of Strasbourg. 1998). p.121, D.D.F.: Tome 1. No.1, Note du Denrtement, Programme de la conference , Paris, 2 janvier 1923, p.1.

général des réparations et des dettes interalliées تتضمن الغاء جزء كبير من الديون البريطانية التي في ذمة دول الحلفاء، وبالمقابل يتعين على فرنسا وإيطاليا التنازل عن استعادة الايداعات الذهبية في مصرف انكلترا المركزي كضمان للسلف التي تم سحبها من الخزنة البريطانية وهي تبلغ قيمتها (١) مليار مارك ذهبي بالنسبة لفرنسا، و(٤٠٠) مليون مارك ذهبي بالنسبة لإيطاليا، أما بلجيكا كان عليها أن تتخلى عن أولويتها في تسلم التعويضات، وستقوم فرنسا بتحويل مبلغ قدره (٢.٦) مليار مارك ذهبي وإيطاليا (١.٥) مليار مارك ذهبي الى خزنة الحكومة البريطانية لقاء مبلغ ديون الحرب التي في ذمة بلجيكا، ووفقاً لهذه الخطة فان حصة فرنسا من التعويضات التي اقرها مؤتمر سبا والبالغة ٥٢%، ستقل بنسبة ٤٢%، أما بالنسبة لديون الالمانيا سيتم إيقافها لمدة أربع سنوات، وتخفيض الى سلسلة أولية ثابتة من السندات بقيمة (٥٠) مليار مارك ذهبي واعتباراً من عام ١٩٣٣ يمكن إضافتها الى سلسلة ثانية بقيمة ١٧ مليار شرط اتفاق الحلفاء بالأجماع على ذلك. وعلى هذا الاساس، فأن مدة الست اعوام بعد مدة التوقف يتوقع فيها تحسن الوضع المالي للحكومة الالمانية في ظل مراقبة الوضع الاقتصادي والمالي لها من قبل "المجلس الاجنبي للشؤون المالية الالمانية" الذي سيكون مقره في برلين، يرأسه وزير الخزنة الالمانى الذي لا يحق له التصويت الا في حالة تساوي جميع الاصوات ويعد هذا المجلس هيئة جديدة مستقلة عن لجنة التعويضات يتكون من ممثلي الحكومات الفرنسية والبريطانية والايطالية والبلجيكية والامريكية ومندوب من دولة محايدة^(١) الا ان هذه الخطة تعرضت لانتقادات شديدة من قبل ممثلي ايطاليا وبلجيكا ورفضها بوانكاريه بشكل قاطع قائلاً: "ستفقد فرنسا أي ضمان حقيقي في حصولها على التعويضات ولو بشكل جزئي من المانيا في حين أن ديونها للولايات المتحدة ستبقى كاملة"^(٢).

بعد فشل مؤتمر باريس وما رافقه من موقف بريطاني لا ينسجم مع توجهات الحكومة الفرنسية في الحصول على التعويضات، فضلاً عن قيام الحكومة الالمانية بتأجيل تسديد المدفوعات بشكل متكرر، ادرك بوانكاريه أنه يجب على فرنسا فرض الادارة المباشرة على

(1) D.D.F.:Tome,I, No:4,Esumé des Observations Présentées par M. Poincare au Sujet du Document Britannique, Paris, 3 janvier 1923,pp.13-20.

(2) J.Nere,The Foreign Policy of France from 1914-1945,Vol,VII ,(London, Rutledge,2010),p.47.

الغابات الألمانية ومناجم الفحم من قبل لجنة التعويضات لضمان الحصول على مادتي الخشب والفحم^(١)، وعلى هذا الأساس التقى بوانكاريه مع رئيس الوزراء البلجيكي ثيونييس Theunis ووزير خارجيته جيسبار في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٢٣، بهدف اقناعهم بضرورة المشاركة في عملية احتلال الرور، ومطالبتهم بأرسال فرقة عسكرية لحماية بعثة المهندسين البلجيكيين، مؤكداً لهم أن صداقة فرنسا مع بريطانيا لن تتأثر بهذا الاجراء، ومطالباً ان تنجز عملية الاحتلال قبل حلول الخامس عشر من كانون الثاني^(٢).

كتب السفير الفرنسي في بروكسل هيربت Herbette الى بوانكاريه يخبره بأن مجلس الوزراء البلجيكي اجتمع بحضور الملك ألبرت الاول Albert I (١٩٠٩-١٩٣٤) في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢٣ لدراسة القرار الفرنسي الذي يقضي باحتلال الرور، وفي نهاية المطاف وافق المجلس بالأجماع على المشاركة في عملية احتلال منطقة بوخوم Bochum وآيسن التي تقع في شمال الراين ، ومن أجل تبرير موقفها في المشاركة بالاحتلال ارسل وزير الخارجية البلجيكي مذكرة الى الحكومة البريطانية مبيناً ان سبب المشاركة ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية صعبة، فضلاً عن النقاء مصلحتها مع فرنسا في هذا التوجه بهدف الحصول على التعويضات، موضحاً أن بلجيكا متمسكة بصداقتها مع بريطانيا، وأنها لا تسير في ركب السياسة الفرنسية بشكل مطلق وإنما بحسب مقتضيات مصلحتها^(٣)، وقد أكد السفير البلجيكي في باريس جيفر Gaiffier الى نظيره البريطاني كرو Crowe ان تدخل دولته الى جانب فرنسا في احتلال الرور حتى لا تترك الاخيرة تتصرف بمفردها في الراين، وتوقع أن يصاحب عملية الاحتلال مقاومة عنيفة واعمال تخريبية من جانب المانيا^(٤).

أما موسوليني رئيس مجلس الوزراء الايطالي (٣١ أكتوبر ١٩٢٢-٢٤ كانون الاول ١٩٢٥) كان يدعم الموقف الفرنسي في احتلال منطقة الرور، وبسبب موقفه هذا استقال السفير الايطالي في باريس الكونت سفورزا Sforza؛ لأن السياسة الايطالية قبل تولي موسوليني رئاسة

(1) J.Nere ,Op.Cit,p.50.

(2) D.D.F 5-Janvier 1923.p.22.

(3) D.D.F.:tome:1,No,12,De Herbette a Poincare,London, 6 janvier 1923,pp.31-32.

(4) J.Stanislas, Op.Cit, p.161.

الوزراء كانت تؤمن بأن مستقبل البلاد يتوقف على إعادة اعمار وسط اوربا، وانعاش اقتصاد البلاد من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية مع ايطاليا، اما وجهة نظر موسوليني ترى ان ايطاليا ممكن أن تدخل كطرف ثالث يمارس دور سياسي بين طرفي النزاع (فرنسا والمانيا) بما يحقق مكاسب لإيطاليا، في حين ان دعم الموقف البريطاني المعارض لاحتلال الرور سيؤدي الى زيادة النفوذ البريطاني في اوربا الوسطى على حساب النفوذ الايطالي، لكن هذا الموقف سرعان ما تغير بعد أن شرعت القوات الفرنسية والبلجيكية في عملية الاحتلال، إذ اعرب عن مخاوفه من هذا الاجراء لأنه وجد أن مشكلة التعويضات ستكون أكثر تعقيداً بدلاً من حلها^(١). واقترح انشا كتلة قارية^(٢).

(1) C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940, Routledge, (London, 2010), pp.183-184.

(2) قبل الاحتلال بيوم واحد كتب موسوليني الى سفيره في باريس افيزانا Avezzana بأن يقوم بأقناع بوانكاريه بفكرة إنشاء كتلة قارية Bloc Continenta وهي نوع من التجمع الاقتصادي يشمل فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا، على ما يبدو أن المشروع موجه ضد بريطانيا من اجل حملها على المشاركة في عملية الرور، حيث أشار القائم بالأعمال الايطالي في باريس فانوتيلي Vanutelli الى امكانية التوصل الى اتفاق قاري لغرض دعوة المانيا الى التعاون في حل مباشر لمشكلة التعويضات وان روما مستعدة للتدخل لدى الحكومة الالمانية واقناعها بذلك، وطلب أن يتخذ الموضوع طابعاً سرياً في الوقت الحالي، رد مسؤول الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية عليه بأن الوقت غير مناسب لهذا النوع من الاقتراحات، مما دفع موسوليني الى التراجع عن مقترحه حتى أنه نفى المعلومات حول المقترح والتي كشفتها الصحافة، ومن خلال ذلك يظهر أن ايطاليا كانت تمارس سياسة انتهازية ولديها رغبة في سبيل أثباتها وجودها على الساحة الدولية، ثم اقدم موسوليني على تقديم مقترحاً آخر بسبب خوف من عواقب الاحتلال العسكري الفرنسي والبلجيكي لمنطقة الرور وخشيته من معارضة الاغلبية البرلمانية الايطالية في مجلس النواب، لذلك حث لندن وواشنطن على استخدام نفوذهما لدفع فرنسا والمانيا الى تعديل مواقفهما وفي الوقت نفسه اجري اتصالات مع برلين حول امكانية واسطة ايطالية في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٢٣، ودافع فصح المجال لسيطرة الحلفاء الاقتصادية والادارية على منطقة الرور قام موسوليني من خلال سفير ايطالية لدى فرنسا بمحاولة الضغط على بوانكاريه لقول خطته بإنشاء اتحاد قاري، لكنه واجه رفضاً قاطع من فرنسا والمانيا والولايات المتحدة فقد اعرب كونو رفضه إعادة فتح الحوار مع فرنسا حتى تقوم الاخيرة بأخلاء قواتها من الرور بينما ردت وزارة الخارجية الفرنسية بأن الوقت لم يحن بعد لانضمام انكلترا الى وساطة مع المانيا وخصوصاً بعدما رفضت التدخل الفرنسي في الرور، وردت الولايات المتحدة على لسان سفيرها في باريس هيريك هيريس Herrick Hughes انها تفضل الابتعاد عن المفاوضات الدبلوماسية الاوربية، هذا الموقف الامريكي جعل بوانكاريه يشعر بالامتنان، بينما شعر السفير الايطالي بالإحراج الشديد، وفي السادس عشر من شباط اوضح موسوليني امام مجلس الشيوخ الايطالي أن الوضع في الرور لم يصل بعد الى نقطة مميتة ويمكن ان يكون =

قررت لجنة التعويضات رسمياً في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٢٣ بأن المانيا مقصورة في تسليم الفحم الى الحكومة الفرنسية التي اخذت صناعتها تعتمد على الفحم المورد اليها من المانيا بموجب التعويضات، لقد أثر نقص شحنات الفحم على القطاع الصناعي في فرنسا بشكل كبير^(١). لذلك قررت الحكومة الفرنسية إرسال مجموعة من المهندسين الى حوض الرور ترافقها خمس فرق عسكرية فرنسية وفرقة بلجيكية لغرض حمايتها، لم يكن بوانكاريه هدفه الحصول على التعويضات بهذا الاجراء فحسب وإنما يحاول دفع الحدود الالمانية الى نهر الراين، بشكل يجعل المانيا تعاني من الضعف بصورة مستمرة ويرى أن ذلك كان يجب العمل به منذ عام ١٩١٩^(٢).

كان بوانكاريه خائفاً نوعاً ما من ردة فعل الرأي العام الفرنسي بشأن احتلال الرور، الا أنه أطمئن عندما صوت مجلس النواب الفرنسي في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣، على قراره باحتلال منطقة الرور ، وفي الخطاب الذي القاه أمام المجلس حمل المانيا مسؤولية اتخاذ هذا القرار لأنها فشلت في الايفاء بالتزاماتها بشأن التعويضات مما دفع فرنسا الى الدفاع عن هذه القضية، وأشاد بوانكاريه بإخلاص كل من بلجيكا وإيطاليا اللتين أظهرتا تعاطفاً واضحاً

=الحل الدبلوماسي هو الحل= =الافضل، وقد أشار سيدوكس ان ايطاليا تحاول مسك العصا من المنصف في قضية الرور فهي تؤيد فرنسا من اجل الضغط على المانيا لتزويدها بالفحم وتساند بريطانيا من اجل ايجاد حل لمشكلة التعويضات والديون، وزاء الموقف الايطالي هذا ابدى بوانكاريه وجاسبار انزعاجهما لرؤية ايطاليا تاخذ الفحم الالمانى دون مشاركة قواتها في الرور، وفي التاسع عشر من شباط ارسل موسوليني برقية الى سفيره في لندن ديلا توليتا Della Toretta اكد فيها بأن موقف ايطاليا اصبح من الان فصاعداً اقرب الى المواقف البريطانية من الفرنسية، وأن سبب التحول في السياسة الايطالية تجاه بريطانيا يعود الى أن باريس منحت قرضاً بقيمة (٣٠٠) مليون فرنك الى يوغسلافيا لعادة تنظيم جيشها (في خضم النزاع الايطالي اليو غسلافي) وسمح لصحافة بنشر الازدواجية الفرنسية، ثم صرح أمام مجلس الوزراء الايطالي في الثالث من تموز، بأنه يجب التعجيل بأنهاء مسألة الرور لانها تنهك الاقتصاد الاوربي وتؤخر نهوضه من جديد.

- H.Elizer, Les Relations entre la France et l'Italie de 1922-1927, these, Universite de Paris IV, 1997, P.58; C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940, (Routledge, London ,2010), p.187; C. Jean, Favez Le Reich devant l'occupation franco-belge de la Ruhr en 1923, (Presses Universitaires de France), p. 147.

(1) Y.William, German Diplomatic Relations 1871-1945, (Lincoln , New York, 2006), p.330.

(2) J.O., Chambre des députés, 12 janvier 1923, séance du 11 janvier p. 14-20.

للمزيد من التفاصيل ينظر:

- G.Richard, Les Socialistes et la Guerre. La S.F.I.O. et la politique étrangère française entre les deux guerres mondiales, (Paris, 1970),

مع القضية الفرنسية، مشيراً إلى أن التنازلات التي قدمتها فرنسا كانت كافية لو توافقت المقترحات البريطانية معها التي تتعلق بالتعويضات، وأن وضع فرنسا المالي لا يسمح بتخفيض ديونها ولو أن ألمانيا وافقت على دفع مليار مارك ذهبي لوافق جميع الحلفاء على ذلك دون الحاجة إلى القيام بعمل عسكري، لذلك كان لابد من تنفيذ المادة الثامنة من معاهدة فرساي بحسب وجهة نظره، وقد عبر عن انزعاجه من الموقف البريطاني وموضحاً موجبات الاحتلال بالقول: "تم طرد لجنة التعويضات لصالح مجلس جديد يتكون من ست أعضاء بما في ذلك وزير مالية الرايخ هذا الألماني في حالة تعادل الاصوات سيكون صوته هو الراجح، لقد طلبوا منا في الواقع أن ننسى تعويضاتنا لثلاث سنوات هذا الطلب قام به اصدقائنا الانكليز، كان البرنامج البريطاني يريد أن يعيد السيادة الوشيكة لرايخ على أوروبا بأسرها، كما أدى إلى إلغاء الأولوية البلجيكية ووضع مسألة التعويضات على عاتق مجموعة من المصرفيين، في ظل هذه الظروف اعتقدت انه من الأفضل إزالة الغموض، لا يمكن أن يحتفظ الجميع بكامل حريتهم في التصرف اذا استمر الانكليز على هذا الحال... لقد فهمت انكلترا هذا جيداً، وبالرغم من أنها فشلت في مناسبات مختلفة من اتخاذ مبادرات تتعارض مع رغبة بلداننا، كانت تعتقد انكلترا انها تملك أفضل مفتاح لحل مشكلة التعويضات، ولكن من الطبيعي أن تكون لدينا الحرية لتصرف وفقاً لمصالحنا، كيف نصلح مناطقنا المنكوبة، كيف نوازن ميزانيتنا، كيف نعيش في ظل هذه الظروف لا يمكن لفرنسا أن تجد نفسها ملزمة بتنفيذ بعض المعاهدة لذلك يتواجد مهندسوننا اليوم في مدينة آيسن وتنتشر قواتنا حول المدينة، كان لدينا كل الحق في الذهاب بمفردنا، ولكن لسنا وحدنا فأصدقائنا البلجيكيين من المهندسين والجنود يقفون الى جانبنا، وهناك أيضاً مهندسو صديقنا ايطاليا... لن نخرج ، ولن نخرج من المعاهدة... قواتنا ليست قوات غزو وأن المقاتلين سيكونون موجودين فقط لحماية البعثة الفنية، من كان يمكننا أن نذهب بمفردنا الى الرور لولا حماقة بريطانيا⁽¹⁾، ويعتقد بوانكاريه عدم مشاركة بريطانيا في السيطرة على الرور يساهم في الحصول على التعهدات سيكون مثمراً، علاوة على ذلك، نتوقع الحصول على عوائد كبيرة وأن كانت منخفضة فهي أفضل من لا شيء، وطلب بوانكاريه من أعضاء مجلس النواب التصويت على قرار الحكومة، لأنها وبحسب رأيه تمثل رغبات الرأي العام الفرنسي، وتريد وضع حد لأسلوب التنازلات، والاحتفاظ بالحقوق التي تمتلكها فرنسا بموجب

(1) Le Figaro, Déclarations De M. Poincaré Au Parlement, la Chambre Vote la Confiance Par 478 Voix Contre 86, Au Sénat, l'affichage du discours est prononcé à l'unanimité, moins 2 voix, No.12, 12 Janvier 1923.

معاهدة السلام ^(١). وبالفعل حصل بوانكاريه على تأييد واسع من أعضاء مجلس النواب فقد صوت لصالح قرار الاحتلال في المجلس (٤٥٢) عضواً مقابل تصويت (٧٢) عضواً، وحصل القرار على تأييد (٤٢) عضواً من المتطرفين، وامتنع عن التصويت (٣٥) عضو، لقد صوت الشيوعيون ضد القرار، وانقسم الاشتراكيون الراديكاليون الذين يمثلهم ثلاثة وزراء في مجلس الوزراء بين مؤيد ومعارض، إذ حذر زعيمهم أدورد هيريوت Edouard Herriot من سياسة بوانكاريه في الرور بقوله: "هذه السياسة ليست سياسة حزبنا، ونحن غير مسؤولين عنها... العملية في الرور سيتم الحكم عليها من خلال نتائجها... أنها مسألة مصير بلد ... يجب وضع الواجب الوطني فوق المصالح" ^(٢).

انجزت عملية احتلال الرور في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣ من قبل قوات عسكرية فرنسية كانت متمركزة في منطقة الراينلاند بقيادة الجنرال الفرنسي ديغوت Degoutte والبالغ عددها (١٩,٠٠٠) ألف مقاتل مدعومة بقوة عسكرية بلجيكية يقودها الجنرال البلجيكي بوريماس Borremans قوامها (٢٥٠٠) مقاتل ^(٣)، تعد عملية احتلال الرور بمثابة ضربة مؤثرة لصناعات الالمانية التي كانت تعتمد عليها المانيا بحسب تعبير المؤرخ الالمانى سباستيان هافنر Sebastian Haffner بقوله: "لم تعرف المانيا في تاريخها أبداً مرحلة حرجة ومهمة، كالتى صاحبة احتلال الرور، لأنها مثلت ضربة للصناعة الالمانية الباحثة عن النهوض من جديد" ^(٤).

في غضون ذلك، بعثت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة الى الحكومة الالمانية من أجل تبرير عملية احتلال الرور مما جاء فيها: "... أن هذه ليست عملية غزو ولا احتلال سياسي وإنما الهدف من دخول الرور هو السيطرة على مناجم ومصانع فحم الكوك والمصانع ومحطات التوليد، وأن القوات العسكرية موجودة لضمان أمن "البعثة الدولية لمراقبة المصانع

(1) Le Figaro, Déclarations De M. Poincaré Au Parlement, la Chambre Vote la Confiance Par 478 Voix Contre 86, Au Sénat, l'affichage du discours est prononcé à l'unanimité, moins 2 voix, No.12, 12 Janvier 1923.

(2) V. Georges, Op, Cit, p.144

(3) D. Martin, L'occupation de la Ruhr et le révisionnisme de l'ordre versaillais dans deux grands journaux français (1920-1924), Département d'histoire, Faculté des arts et des sciences Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade Maître ès arts (M.A.), (Université de Montréal, 2008), p.45.

(4) H. Sebastian, Histoire d'un Allemand. Souvenirs (1914- 1933), (Arles, Actes sud, 2003), pp. 84 – 85.

والمناجم" (MICUM) فقط، والمكونة من مهندسين فرنسيين وبلجيكيين والمسؤولة عن استغلال "الرهن المنتج" "gage productif" ^(١) كانت ردت فعل الحكومة الألمانية تجاه احتلال الرور بأن سحبت سفيرها الدكتور ماير Mayer من العاصمة باريس، واتخذت الاجراء نفسه مع سفيرها في بروكسل ^(٢).

ساندت الصحافة الفرنسية قرار بوانكاريه في احتلال الرور منذ بدايته، وعلى سبيل المثال لا الحصر كتب الصحفي الفرنسي فيليب ميليت Philippe Millet في صحيفة لي تمبس Le Temps الفرنسية في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣ مقالاً داعماً لسياسة الحكومة الفرنسية في منطقة الرور مما جاء فيه: "السياسة التي فرضتها الاحداث على فرنسا وبلجيكا ليست ما كنا نوصى بها، ومع ذلك، فعلى الجميع ان ينخرط في العمل وان يدعم بحزم عمل البلدين المتحالفين اللذان لهما الحق في القيام بذلك، وان على المانيا ان تتعاون مع القوات الفرنسية والبلجيكية لتسهيل عمل المهندسين" ^(٣). كما سارع بوانكاريه الى مطالبة حلفائه الشرقيين بولندا وجيكوسلوفاكيا بتقديم الدعم الاقتصادي والتجاري من أجل زيادة الضغط على المانيا من خلال تقليل أو تأخير تصدير الفحم من النمسا وبالتالي حرمان المانيا من منفذهم التقليدي الى النمسا ^(٤).

^(١) V.Georges, Op.Cit,p.145

^(٢) L'Echo De Paris, L'occupation de la Ruhr commence ce matin, No, 14024, 11 Janvier 1923.

^(٣) Quoted from: D.Martin, L'occupation de la Ruhr et le révisionisme de l'ordre versaillais dans deux grands journaux français (1920-1924), Département d'histoire, Faculté des arts et des sciences Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade Maître ès arts (M.A.), (Université de Montréal), p.64

^(٤) كانت الصادرات الألمانية من مادة الفحم من حوض سيليزيا العليا قد بلغت (٤,١٩٤,٠٠٠) مليون طن في عام ١٩٢٢ ، وارتقت كمية الصادرات في عام ١٩٢٣ الى (٨,٣٥٤,٠٠٠) مليون طن ، لكن بعد احتلال منطقة الرور من قبل فرنسا وبلجيكا انخفضت الصادرات لتصل الى (١٥٠,٠٠٠) الف طن من الفحم، لكنها سرعان ماعدت الى بالارتفاع حيث بلغت الى (٤٠٠,٠٠٠) الف طن مصدرة عبر عبر جيكوسلوفاكيا ، ثم ازدادت الصادرات في حزيران حيث بلغت (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون طن ، هذه الارقام كانت مخيبة لآمال الحكومة الفرنسية على اعتبار أن بولندا وجيكوسلوفاكيا هم حلفاء فرنسا. ويرجع السبب في ذلك الى ان نقل الفحم من سيليزيا يتم حصراً عبر القطارات الألمانية والبالغ عددها (٢٠) خط من السكك الحديدية مما يجعل مراقبة الحدود من قبل بولندا امراً صعباً للغاية، وكذلك كان هناك عدد كبير من المواطنين الالمان الذين =

احتجت الحكومة الألمانية على احتلال منطقة الرور من خلال مذكرة بعثتها الى الدول الموقعة على معاهدة فرساي عام ١٩١٩، كما بعث غوستاف سترسمان Gustave Stresemann (١٩٢٣-١٩٢٩) وزير الخارجية الألماني، الى بيير دي مارجري Pierre de Margerie (١٩٢٢-١٩٣١) السفير الفرنسي في برلين رسالة احتجاج على سياسة العنف الفرنسية في منطقة الرور في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٣ ، موضحاً فيها أن ألمانيا لن تخضع لهذه السياسة بقوله: "... تضطر الحكومة الألمانية إلى تمزيق الحجاب الذي تحاول به الحكومة الفرنسية إخفاء النوايا الحقيقية لمشروعها... الحكومة الألمانية ترفع احتجاج رسمي أمام العالم كله ضد العنف الذي يمارس على الشعب الأعزل ، لأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها ضد هذا العنف ، لكنها غير مستعدة للخضوع لهذا الانتهاك ضد السلام ، ولا يمكنها التعاون في تنفيذ النوايا الفرنسية ، كما هو متوقع منا"^(١).

كانت القوة العسكرية الألمانية غير كافية مطلقاً، للوقوف بوجه الاحتلال العسكري الفرنسي والبلجيكي لمنطقة الرور، لذلك قررت الحكومة الألمانية اتباع ما يطلق عليه بـ(المقاومة السلبية) غرضها عدم تحقيق الفائدة من دواعي الاحتلال هذا من جهة، وحمل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على التدخل من أجل حماية مصالحهما الاقتصادية من جهة أخرى. سياسة

يقطنون في بولندا وحافظوا على صلاة وثيقة مع ابناء وطنهم الاصلي والذين يمكن دفع الرشوة لهم بسهولة، إضافة الى تضرر حكومة وارسو بشكل كبير لانها كانت تحصل على ضريبة سنوية تقد بـ(٤٠%) من قيمة الصادرات الألمانية أما بالنسبة لـجيكوسلوفاكيا لم يكن لديها نفس الاسباب فقد كانت تريد تحالفاً عسكرياً مع فرنسا وقد تم لها ذلك في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٤ بالإضافة الى وجود أقلية ألمانية قوية داخلها وهناك اسباب تجارية واضحة كافية لتفسير موقفها من احتلال الرور، لقد سعت فرنسا عام ١٩٢٣ الى ابرام اتفاق عسكري مع دول اوربا الشرقية وحاولت عبثاً جلب بولند الى الوفاق الصغير لانه كما هو واضح ان دول اوربا الشرقية كانت تعتمد بشكل كلي وكبير على الفحم الألماني وإذا كانت فرنسا تريد استمالت دول الشرق نحو تحالف عسكري كان عليها ان تدفع مبلغ (٤) مليون وثمان مائة الف فرنك كقروض وهذا ما عجزت عنه الميزانية الفرنسية.

Artaud Denise, La Question des Dettes Interalliees et la Reconstruction de L'Europe 1917-1929, Lille, Universite de Lille 11, 1978, P.563; Raymond Poincaré , Histoire Politique, VI Chronique de Quinzain Paris:(Plon-Nourrit, 1921), P.73.

(1) J.Stanislas, Op.Cit,p.161.

المقاومة السلبية التي انتهجتها الحكومة الألمانية دون سابق تخطيط منها^(١)، أما جاءت استجابة للرأي العام الألماني الرافض بقوة للاحتلال الفرنسي البلجيكي^(٢).

أرادت الحكومة الألمانية عرقلة عمل "البعثة الدولية لمراقبة المصانع والمناجم" باعتبار أن ما قامت به فرنسا وبلجيكا أجراء غير قانوني من وجهة نظرها، لذلك أصدرت أوامرها إلى مؤسساتها الحكومية في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣، التي تقضي بإطاعة الموظفين الألمان لقرارات حكومتهم الموجهة بالصد من التعاون مع القوات المحتلة وبعثتها وقطع العلاقات التجارية معها، بناءً على ذلك أصدرت وزارة الاقتصاد أوامرها بعرقلة الملاحة في قناة الراين - هيرن Canal Rhin-Herne من خلال أغراق السفن، وتخريب قاطرات الحمولة وشبكة السكك الحديدية، وتجنب موظفي البريد تسليم الرسائل وبيع الطوابع البريدية للقوات الفرنسية والبلجيكية^(٣)، لقد اثمرت هذه الاجراءات إلى أصابه شبكة السكك الحديدية في منطقة الضفة اليسرى لنهر الراين بالشلل التام خاصة بعد أضراب جميع العمال التابعين لشركة السكك الحديدية الوطنية الألمانية Deutsche Reichsbahn الحكومية^(٤).

وصل عدد العمال الألمان المضربين عن أعمالهم إلى (١٧٠,٠٠٠) ألف عامل، كما طلبت الحكومة الألمانية من سكان منطقة الرور (العاديين) غير المرتبطين بدوائر رسمية عدم السماح لجنود الاحتلال بالدخول إلى الفنادق والمطاعم، وعدم نشر البلاغات الفرنسية والبلجيكية في الصحف الألمانية، ثم سرعان ما انتشرت الأعمال التخريبية في منطقة الرور خاصة المعدات التي يستخدمها الاحتلال مثل مفاتيح وإشارات السكك الحديدية، ومعدات الربط التي تتعلق بخطوط الاتصالات الهاتفية. ^(٥) وإزاء تدهور الوضع الاقتصادي لجأت الحكومة الألمانية إلى طريقة الإصدار النقدي الجديد (المارك) من أجل دعم العمال الذين قاطعوا الاحتلال في منطقة

(1) F. Conan, The Ruhr Crisis, 1923-1924, (Oxford, Oxford University Press, 2003), pp. 31-32.

(2) L. Michel, Versailles, une paix bâclée?, (Bruxelles, Éditions Complexe, 1981), p. 145.

(3) J. Stanislas, Poincare, Op.Cit, p. 162 .

(4) T. Marc, Reparation in world politics. France and European economic diplomacy (1916- 1923), (New York, Columbia University Press, 1980), p. 293..

(5) J. Stanislas, Op.Cit, pp. 163 et 165.

الروور مما أدى الى انهيار قيمة المارك الألماني وبالتالي حصول ارتفاع كبير في الاسعار (تضخم مالي) ^(١).

على الرغم من ادعاء الحكومة الفرنسية بأن احتلال الروور لم يكن غزواً عسكرياً متذرعة بأنها أرادت استخراج المزيد من الفحم من حوض الروور، إلا أن ردة الفعل الفرنسي على المقاومة السلبية كانت قاسية في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٢٣، تمثلت بسيطرة قواتها على مئات المدارس وتخصيصها لسكن قواتها العسكرية والاستيلاء على المباني المخصصة للمناجم المملوكة لألمانيا، والقاء القبض على اثنين من كبار المسؤولين الألمان لرفضهما عصيان أوامر حكومتهم الألمانية التي تقضي بعدم شحن فحم الكوك لفرنسا، وأقدمت القوات الفرنسية على مدهامة البنوك ^(٢)، أقدمت الحكومة الفرنسية في منطقة الروور بالتعاون مع السلطات البلجيكية بفرض حصار اقتصادي على تصدير شحنات فحم الكوك والفحم من منطقة الروور الى بقية المدن الألمانية في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٣، ثم اصدرت السلطات الفرنسية قرار بتوليها تشغيل سكة حديد الروور في السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٣، كذلك عملت على توسيع نطاق الحصار الاقتصادي في الثاني عشر من شباط، ليشمل المنتجات المصنعة ^(٣)، ثم أقدمت السلطات الفرنسية والبلجيكية في الاول من آذار عام ١٩٢٣ على اصدار المرسومين المرقمين (١٤٩) و(١٥٠) إذ تم بموجبهما إنشاء هيئة السكك الحديد الفرنسية والبلجيكية في منطقة الروور، واستبدال العمال الألمان بأخرين من فرنسا وبلجيكا ^(٤).

رغم هذه الإجراءات الفرنسية القاسية إلا أنها لم تنثني الألمان عن استمرار المقاومة السلبية مما أدى الى أن يفقد الفرنسيون اعصابهم، إذ تم القبض على موظفي الخدمة المدنية والشرطة الألمانية، وبدأ الجيش يتدخل في عمل المناجم ومحطات السكك الحديدية، وفرضت محكمة عسكرية في مدينة ماينز Mainz غرامات مالية وصلت الى (٥٠٠) ألف فرنك على بعض الشخصيات في الروور الذين تحذو الفرنسيين الذي قالو في احدى الجلسات العلنية: "ليس

(1) Y. William, Op.Cit, p.337.

(2) G.George Eric Rowe, The revolver republic; France's bid for the Rhine,(Arrowsmith, London,1930),P.118.

(3) J.Stanislav, Op.Cit.p. 200.

(4) C.Jean,Favez, Op.Cit, p. 144

لكم الحق في محاولة إجبارنا ، خلافاً لا اتفاقيات لاهاي التي تنص عدم مساعدة المحتل، لن تحطموا مقاومتنا"^(١).

قام القائد العسكري الفرنسي ديغوت بتعديل القوانين التشريعية الألمانية في منطقة الرور من أجل إخضاع الألمان وردعم عن سياسة المقاومة السلبية من خلال اصدر مرسوم يقضي بتطبيق الاحكام العرفية بغية انصياح جميع المواطنين الالمان للعمل لصالح الفرنسيين، وأمتد هذا الاجراء ليشمل مناطق أخرى من الراين، إذ عطل الفرنسيون القوانين الألمانية وقاموا برفع هذه الاجراءات عن المتعاونين معهم^(٢). كان الهدف من توسع النفوذ الفرنسي هو تعزيز موقف الجيش بشكل استراتيجي وتحسين وضع البعثة الدولية لمراقبة المصانع والمناجم من خلال منحها امكانية الوصول الى مناجم الفحم^(٣).

لقد أدى ارتكاب مفرزة فرنسية صغيرة بقيادة الملازم الفرنسي دوريو Durieux الذي ينتمي الى فوج المشاة (١٦٠) في مدينة آيسن حادثة دموية راح ضحيتها (١٧) عاملاً ألمانياً وجرح (٥٢) آخرين، كانت مهمة المفرزة اعداد قائمة جرد للمركبات في إحدى مناطق العمل في آيسن لكن العمال الالمان أطلقوا صفارات الانذار لإشعار الآخرين بوجود قوة فرنسية مما ادى الى اجتماع الاف العمال الالمان الذين أخذوا يضايقون المفرزة في اداء مهمتها مما أضطر المفرزة اطلاق النار. كان هذا الحادث سبباً رئيساً لنشوء أعمال تخريبية ذات طابع مسلح في عموم الرور، حيث استهدفت القوات الفرنسية بإطلاق النار وكان هذا النشاط المسلح الذي يتم بتشجيع من الحكومة الألمانية يطلق عليه بالمقاومة النشطة la résistance active^(٤).

واجهت حكومة المستشار الألماني فيلهلم كونو Wilhelm Cuno (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ١٢ آب ١٩٢٣) صعوبات اقتصادية ومالية وأخرى تتعلق بالسياسة الفرنسية في منطقة الرور في منتصف صيف عام ١٩٢٣، تمثلت بالتضخم الاقتصادي الكبير؛ بسبب عملية الاصدار النقدي الجديد، والمشاكل التي حدثت في منطقة الرور، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية

(1) G.George Eric Rowe, Op.Cit,P.106.

(2) F.Conan ,OP.Cit, p. 91.

(3) Y.William ,Op.Cit,p.339.

(4) J.Stanislas,Op.Cit.p. 26.

والمالية التي تمر بها البلاد بدأت المقاومة السلبية تضعف الى درجة ان اضطر بعض عمال المناجم العودة الى عملهم ، كان هذه الالوضاع كفيلة بدفع كونو الى تقديم أستقالته^(١).

شرح غوستاف ستريزمان Gustav Stresemann (١٣ آب ١٩٢٣- ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٣) من قبل حزب الشعب لتولي منصب المستشار، فوافق فردريك إيبيرت Friedrich Ebert على ترشيحه أحاله الى مجلس الريخشتات Reichstat الذي وافق عليه ومنحة الثقة في اليوم نفسه، فأصبح ستريزمان مستشاراً ، وفي يوم الرابع عشر من الشهر نفسه، تولى ستريزمان مهام عمله مستشاراً لالمانيا بشكل رسمي وفي الخامس عشر من آب عام ١٩٢٣ أقيم في برلين حفل تنصيب ستريزمان في مقر المستشارية الكائن في منطقة ناساو Nasau وسط برلين بحضور الرئيس إيبيرت رئيس مجلس الريخشتات سيمون ماسنجن Simon Masingen وقد القى ستريزمان كلمة في حفل التنصيب: " يتحتم علينا أن نكون قادرين على مواجهة الصعاب التي تمر بها البلاد، وسأكون أن الخادم الاول لألمانيا بشعبها وارضيتها، واضاف في ما يتعلق بالسياسة الخارجية اتجاه فرنسا: " لم يعد الشرط المسبق للتفاوض مع فرنسا هو اخلاء الرور، بل أن تتخلى فرنسا عن الرغبة في تدمير الوحدة الالمانية، دعونا نقول لخصومنا: إذا كنت تريد تعويضات، فيمكننا التوصل الى تفاهم أما اذا كنت تريد بلدان الراين فأن التفاهم مستحيل"^(٢). حيث تولى المستشار مسؤولية الشؤون الخارجية ، بمجرد انتقاله الى الرايخ أجرى اتصالات مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في محالة إيجاد ارضية للتفاوض. كانت نيته الغاء المقاومة السلبية دون ان يفقد ماء وجهه من اجل نزع فتيل الرأي العام الالاماني الذي اتهمه بالاستسلام وخيانة المانية^(٣).

سعى بوانكاريه الى تحقيق طموحاته في أن تكون منطقة الراين مستقلة تفصل بين فرنسا ولمانيا بهدف اضعاف المانيا ومنعها في المستقبل من شن هجوم على فرنسا لذلك حاول بوانكاريه اصدار عملة خاصة بها، وأنشاء بنك مركزي مستقل، إذ اراد تفكيك المانيا من الناحية السياسية، وهذا يعني رفضه الحوار مع برلين كما يعترف في رسالته التي بعث بها الى ديمارجيري سفيره في برلين: " عندما طلبت منك ايقاف الحوار مع ستريزمان لم اطلعك على

(1) Y.William, Op.Cit,p.341.

(2)Y.William,Op.Cit,p.342.

(3)F.Conan ,Op.Cit, p. 101.

الاسباب الحقيقة لهذه التعليمات. في الواقع كان لدى الحكومة الفرنسية الاسباب الواضحة للاعتقاد بالتفكك الوشيك للرايخ ولم يكن في مصلحتنا تعزيز هذه المحادثات مع المانيا التي كانت تعاني من خطر الاختفاء في المستقبل القريب"^(١).

على العكس مما كانت تعتقد فرنسا بأن المانيا ذاهبة نحو التفكك كان المانيا تتعافى تدريجياً فقد وجدت الاخيرة حليفاً قويا في بريطانيا وهو نورمان مونتاجو Norman Montago محافظ المصرف المركزي البريطاني الذي قدم دعماً مزدوجاً لبنك الريخ ومنع بعض البنوك الانكليزية من دخول الراين بل شجع المصرفيين الانكليز على الاكتتاب في المؤسسات المالية الالمانية. يقول الدكتور شاخت Schacht الذي كان يدير بنك الريخ: "أن نورمان مونتاجو ضرب قلب فكرة انفصال الراين" ان بريطانيا العظمى وسياستها التقليدية في حفظ التوازن الاوربي وجهت ضربة قاضية لفكرة انفصال الراين التي كان بوانكاريه يسعى الى تحقيقها فقد أنهارت هذه الفكرة التي لم تلقى تأييد كبير بين السكان المحليين خصوصاً بعد مقتل (٣٠) عنصراً من مؤيدي هذه الفكرة التي كانت تدعمها فرنسا مادياً^(٢). كما رفض الفاتكان بشدة إقامة دولة منفصلة على الراين من الكاثوليك الذين يثيرون المشاكل وأن على فرنسا أن تأخذ في الحسبان رأي رجال الدين الموجودين في الراين لذلك قامت النقابات المسيحية بنشر خطاب وقعه عدد كبير من الاساقفة استنكروا فيه الغزو الفرنسي للروور ودعوا البابا الى التدخل بشكل عاجل سارع الاساقفة الفرنسيون الى الاحتجاج مطالبين بتحكيم الفاتيكان لذا قرر الكرسي الرسولي على عجل بأرسال مندوباً رسولياً الى الروور مهمته مراقبة الاوضاع هناك^(٣)، وفي السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٢٣، قدم الكاردينال جاسباري Gasparri وزير الخارجية الفاتكان مقترحاً لتعويضات مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرة المدين على السداد من أجل عدم الدخول في مخاطرة وهو الامر الذي لم تستجب له فرنسا لانها كانت تعتقد بأن بريطانيا كانت وراء هذه الفكرة، وفي السابع والعشرين من حزيران اوضح البابا بيوس العاشر Pape Pie XI (٦ شباط ١٩٢٢ - ١٠ شباط ١٩٣٩) في رسالته الى جاسباري ان المانيا قد وصلت الى الحد الذي ليس بمقدورها دفع التعويضات، وأنها اظهرت مراراً رغبة شديدة في التوصل الى اتفاق عادل ونهائي مع توفر ضمانات حقيقية، لذلك

(1) J.Stanislas, OP.Cit.p. 303.

(2) V.Georges, Op.Cit,p.148.

(3) b.Jean Pierre, L'Opinion Catholique Rhenane devant le separation en 1923,(paris 1974),P.221.

يعلن الفاتكان عن تأييد خفض مبلغ التعويضات واستحصال الديون وفقاً لكميات الانتاج وطبقاً للموارد الاقتصادية الالمانية^(١) واختتم جاسباري رسالة البابا اذا كانت الحكومتان الفرنسية والبلجيكية على استعداد لقبول المحادثات الدبلوماسية بهدف التوصل الى حل عادل ومنصف للمشكلة أن الكرسي الرسولي من جانبه سيبدل جهوده مع الحكومة الالمانية لوضع حد للمقاومة على امل التقريب بين الحكومتين^(٢). اتسمت ردت فعل الخارجية الفرنسية تجاه رسالة البابا بالبرود. حيث كتب بوانكاريه الى جونارت في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٢٣، يوضح ذلك بقوله: "لا يمكن لرسالة البابا أن تؤثر على انطباع الاوساط الكاثوليكية الفرنسية. وأن النواب اليمينيون داخل مجلس النواب الفرنسي يشعرون بالاسف على مضمون الرسالة وأنهم لا يقبلون توجيهات الكرسي الرسولي في السياسة وخاصة السياسة الخارجية"^(٣)، وقد عبر بوانكاريه عن رأيه الصريح في مضمون رسالة البابا في الثلاثين من حزيران ١٩٢٣ بقوله: "أن رسالة البابا تشير الى الجهل الكامل بالوضع وأن فرنسا لا تقبل التفاوض الى بتحقيق كامل لبند معاهدة فرساي"^(٤) كما أكد بوانكاريه لسفيره في الفاتيكان بعدم قبوله المشاركة بأي محادثات بشأن المانيا بقوله: "... على البابا ان يفهم بأنه لا يوجد ضمان حقيقي لألمانيا سوى احتلال الرور. وعليه أن يرفع صوته ويخاطب جميع الدول المتورطة في هذا الصراع المؤلم"^(٥).

كان بوانكاريه يعتقد أن سياسة ستريزمان هي ذاتها سياسة وليم كونو لذلك أصر على عدم التنازل عن شروطه التي وضعها مسبقاً لبدء المفاوضات بين فرنسا والمانيا وهي: انتهاء المقاومة السلبية واستئناف المدفوعات، إذ لم يلتفت بوانكاريه الى نصيحة سفيره في برلين الذي كتب اليه وقت تولي ستريزمان منصب المستشار التعاطي معه بشكل إيجابي، بقوله: "أنه من الضروري أن تعطي فرنسا أشارات جيدة ومشجعة للحكومة الجديدة اذا اردنا ان تتنازل المانيا عن مقاومتها السلبية"^(٦).

(1) B.Jean Pierre, Op.Cit., P.227.

(2) D.D.F.:T.1, No.450. Jonnart a poincare, Rome, 28 Juin 1923, p.712.

(3) D.D.F.:T.1, No.451. poincare a Jonnart, paris, 28 Juin 1923, p.714.

(4) D.D.F.:T.1, No.459. poincare a Jonnart, paris, 30 Juin 1923, p.730.

(5) D.D.F.:T.1, No.2. poincare a Jonnart, paris, 1 Juillet, 1923, p3.

(6) R.Francios, Op.Cit, p 433.

التقى المستشار الألماني مع السفير الفرنسي في برلين وأبلغه أن مستعدة لتنازل عن المقاومة السلبية إذا أبدى بوانكاريه استعدادة لذلك بدلاً من محاولاته لفصل الراين عن الرايخ. كان رد بوانكاريه: "ادفعوا لنا والا سنبقى في الرور" بعد هذا الرد شعر المستشار بخيبة أمل لأن موقف الحكومة الفرنسية لازال بنفس الاتجاه^(١).

كتب المستشار الألماني الى السفير الفرنسي في برلين في الثلاثين من آب ١٩٢٣، يطلب منه مؤشراً ايجابياً من بوانكاريه حتى يستطيع أن يخبر حكومته بإمكانية بدء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بقوله: "حان وقت التسوية بالنسبة لحكومتني وفي نيتي أن اقدم اقتراح اتفاق يتضمن عدم الاعتداء مع فرنسا وبريطانيا"، كان ذلك أنه على استعداد للإلغاء جميع المراسيم المتعلقة بالمقاومة السلبية في حالة أن يكون الرد ايجابياً من باريس، لقد فسر بوانكاريه هذا المقترح على انه علامة ضعف وأن المانيا باتت قريبة من اعلان ايقاف المقاومة السلبية. وبناءً على ذلك اصدر تعليماته الى سفيره في برلين بالاستماع فقط وتجنب أي شيء يدل على أنه رغبة في فتح حوار جديد^(٢). وكذلك حاول ستريزمان التفاوض مع بلجيكا ولكن بشكل حذر باعتبار أن الأخير شريك مع فرنسا في احتلال الرور، وفي حالة قبولها يمكن أن يحدث صدعاً في شراكتهم بما يحقق فائدة الى المانيا^(٣).

قدم ستريزمان مقترحاً الى فرنسا وبلجيكا بأن يكون الضمان للتعويضات هور رهن السكك الحديدية وارباحتها تعود الى الحلفاء بوصفها تعهدات منتجة وحقيقية بدلاً من إنتاج الفحم الذي اصبح انتاجه مكلفاً لفرنسا وبلجيكا. ردت الحكومة البلجيكية انها سوف تدرس هذا المقترح مع الحكومة الفرنسية والنظر فيما اذا كانت ملائمة. أما رد الحكومة الفرنسية كان صامداً، إذ كتب بوانكاريه الى وير الخارجية البلجيكي جاسبار يعلمه بأنه اذا تم التعاون بين بلجيكا والمانيا فأن فرنسا سوف تقدم على بعض الاجراءات الاحترازية بدون مشاورة بلجيكا^(٤).

اعلن المستشار الألماني ستريزمان في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٢٣ وقف المقاومة السلبية وعدت الصحافة الفرنسية قرار الحكومة الألمانية انتصاراً لفرنسا بشكل عام،

(1) J.Stanislas, OP.Cit,p. 303.

(2) R.Francio,Op.Cit.p.434.

(3) Y.William,OP.Cit,p.343.

(4) J.Stanislas,Op.Cit,p. 304.

ولشخص بوانكاريه بشكل خاص. فقد كتبت صحيفة الفيجارو في عددها (٢٦٨) الصادر في الخامس والعشرين من الشهر اعلاه، مقالة بعنوان "نهاية المقاومة السلبية والاعلان الرسمي للرايخ" la fin de la Resistance Passive, un communiqué officiel du Reich تناولت عجز الحكومة الالمانية في اقناع بوانكاريه بالانسحاب من الرور والتفاهم معه وما ترتب على هذا الاحتلال من صعوبات اقتصادية ومالية واجتماعيه ومما جاء فيها: "اجرت الحكومة الالمانية مشاورات يوم أمس مع ممثلو المناطق المحتلة حول نهاية المقاومة السلبية ، وفي نهاية المشاورات تم نشر بيان صحفي رسمي: "جرت مداولات علنية مع حكومة الامبراطور وممثلي المناطق المحتلة قدم المستشار سرداً للوضع المالي للرايخ وأعلن أنه اذا استمر الرايخ في تمويل مقاومة الرور فإن هذه الحالة سترتب عليها عواقب اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن تحملها من قبل الشعب الالمانى، اضاف المستشار بأن محاولات التوصل الى تفاهم مع العدو قد باءت بالفشل وأن محاولات اطلاق صراح السجناء والعفو عن المطلوبين واستعادة الحقوق السيادية في المناطق المحتلة مازالت جارية. نتيجة لذلك لا تتوقع المانيا تحسن في وضعها الخارجي من خلال استمرار المقاومة السلمية" بعد اعلان المستشار اتفق ممثلو الاحزاب السياسية في المناطق المحتلة باستثناء القوميين بالإجماع عن التخلي عن المقاومة السلبية استجابة لدعوة المستشار ستريزمان^(١).

لقد أثار الاعلان الرسمي للمستشار ستريزمان غضب التحالف الذي أنشأه عند تشكيل حكومته الائتلافية مما أدى الى تعرضه الى انتقادات حادة لعدم قدرته في الحصول على أي تنازل من بوانكاريه مقابل التخلي عن المقاومة السلبية، وعلى سبيل المثال لا الحصر كتب الزعيم الاشتراكي الديمقراطي الالمانى رودولف برتشيد Rudolf Breitscheid^(٢) الى بوانكاريه

(١) le Figaro, "la fin de la Resistance Passive, un communiqué officiel du Reich", No:268 date 25 Septembre 1923.

(٢) رودلف برتشيد (١٨٧٤-١٩٤٤): ولد في مدينة كولونيا الالمانية ، ودرس الاقتصاد في جامعة ميونخ ، وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨٩٨، اصبح عضواً في الرابطة الليبرالية الراديكالية عام ١٩٠٣، وانتخب عضواً في مجلس مدينة برلين عام ١٩٠٤، استقالة من الرابطة الليبرالية عام ١٩٠٨، اشترك في انتخابات الرايخستاغ ، وانضم الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩١٢ ، تسنم منصب وزير الداخلية للمدة (١٩١٨-١٩١٩). اصبح في جمهورية فيمار مسؤول بارز عن السياسة الخارجية، وعمل في مجال الصحافة ايضاً وكتب مقالة حول الإرهاب النازي بعد استيلاء النازيين على الحكم في المانيا عام ١٩٣٣، =

محذراً من فصل منطقة الراين عن ألمانيا وعد السياسة الفرنسية تشكل خطراً على السلام في أوروبا بقوله: "نعلن لبوانكاريه أن مناطق الراين هي أراضي المانية ويجب أن تظل كذلك. السياسة الفرنسية تعكر صفو السلام في أوروبا وتعزز موجة القومية في ألمانيا إذا استمر السيد بوانكاريه في هذا الاتجاه فسوف يكون يوماً ما قادراً على التباهي بأنه كان مدمراً لأوروبا"^(١).

بالرغم من الوضع الصعب الذي تعيشه حكومة ستريزمان إلا أنه لا زال متشبثاً بإجراء مفاوضات مباشرة مع باريس، لذلك طلب من القائم بالأعمال الألماني في باريس ليوبولد فون هوش Leopold Von Hoesch اللقاء مع بوانكاريه إلا أن الأخير رفض إجراء أي مفاوضات مع ألمانيا بحجة أن المقاومة السلبية لم تتوقف بشكل نهائي، وفي الوقت نفسه، أحال بوانكاريه المقترحات الألمانية إلى لجنة التعويضات. ولم يكتفي ستريزمان بهذا التحرك بل حاول فتح باب الحوار مع بوانكاريه غير الرسمي عن طريق الفرنسي البيرت توماس Albert Thomas^(٢) فبعث المستشار

=اضطر إلى الهجرة مع زوجته إلى فرنسا، فكان أول المطلوبين من قبل النازيين، في منفاه في باريس شارك في تأسيسي جبهة شعبية ضد دكتاتورية هتلر. عندما دخل النازيون باريس عام ١٩٤٠، هرب إلى مرسيليا وتم اللقاء القبض عليه عام ١٩٤٢ مع زوجته، ونقلوا الاثنين إلى معتقلاً خاصاً في معسكر بوخنفالدي وعندما تعرض المعسكر إلى قصف جوي أمريكي كثيف توفي وأصيب زوجته بجروح خطيرة وفي رواية أخرى أنه أطلق عليه النار من قبل أحد حراس قوات الأمن الخاصة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

C.Marie-Dominique, Rudolf Breitscheid et la France 1919-1933,(Peter Lang Verlag, Frankfurt am Main 1995).

^(١) R. Francios Op.Cit,p 437.

^(٢) البرت توماس (١٨٧٨-١٩٣٢): سياسي فرنسي ومؤرخ وصحفي، ولد في مدينة في مدينة شامبيني-سور-مارن في السادس عشر من حزيران ١٨٧٨، التحق في المدرسة العليا نورمال سوبريور (ENS) في باريس عام ١٨٩٨، حيث درس التاريخ وحصل على منحة دراسية مكنته من زيارة روسيا، حيث حصل على المنح الدراسية التي مكنته من إجراء أبحاث في روسيا وألمانيا وشرق البحر الأبيض المتوسط حول موضوع تاريخ الطبقة العاملة وأسباب الاشتراكية والنقابية والحركة التعاونية، عين مساعد رئيس تحرير صحيفة L'Humanité في عام ١٩٠٤، انتخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩١٠، في الدائرة الانتخابية التابعة لنهر السين، حيث أصبح أحد قادة الجناح المعتدل في الحزب الاشتراكي. وأعيد انتخابه عام ١٩١٤ وأصبح عضواً في لجان الأشغال العامة والسكك الحديدية والمالية في مجلس النواب، خلال الحرب العالمية الأولى نظم توماس بنجاح السكك الحديدية الفرنسية. أصبح وكيل وزارة المدفعية (١٩١٥) ثم وزير الذخائر =

الالمانى في الثانى عشر من تشرين الاول ١٩٢٣ رسالتين احدهما موجهة الى رئيس الجمهورية الفرنسية ميليراند، أما الاخرى بعثها الى بوانكاريه استهل الرسالتين بهذه الجملة: "ما زلت اعتقد أنه كل ما تحدثنا مبكراً كان ذلك أفضل"، الرسالة التي كانت موجهة الى بوانكاريه أظهرت رغبة ستريزمان في الدخول في مفاوضات بشكل غير رسمي عن طريق البيرت توماس والآخر اوضح اذا كانت فرنسا راغبة في الحصول على التعويضات عليها ان تتخلى عن سياسة التفكيك بقوله: "اذا كانت فرنسا تريد التعويضات فلا ينبغي لها ان تتبع سياسة تميل الى فصل الراين عن المانيا... أن الوقت ملح بالنسبة لألمانيا في الوقت الحاضر لبدء المفاوضات" اظهر بوانكاريه موقفاً أقل عناداً من المرات السابقة^(١). في غضون ذلك، تخلى الاشتراكيون عن حكومة ستريزمان مما ادى الى سقوطها في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٣^(٢).

قبل إجراء الانتخابات العامة الفرنسية بستة أشهر، شعر بوانكاريه بعدم قدرته على ارسال تعزيزات عسكرية اضافية الى منطقة الرور، ووقوف اغلب الرأي العام البلجيكي ضد فكرة البقاء في المنطقة المذكورة، وكشف ميل وزير الخارجية جاسبار نحو السياسة البريطانية، وصار الوضع في ايطاليا لا يسمح بتأييد اعمال بوانكاريه في الرور، كما ادرك بوانكاريه احتمالية عدم قدرة الحكومة الالمانية بشكل فعلي على دفع التعويضات للحكومة الفرنسية، فضلاً عن سعي فرنسا للحصول على مساعدة مالية من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى استياء بوانكاريه من نتيجة استطلاع الرأي العام الفرنسي بشأن الانتخابات المقبلة وحصول الحزب الراديكالي الفرنسي على أغلبية برلمانية، كل ذلك دفع بوانكاريه لقبول الاقتراح الذي

= (١٩١٦-١٩١٧). تم تعيين توماس بعد الحرب أول مدير لمنظمة العمل الدولية التابعة لعصبة الأمم عمل من أجل بسط نفوذها ووضع قانون العمل الدولي. دفعته مزاعم هذا العمل في عام ١٩٢١ إلى الاستقالة من مجلس النواب، وأستمر بأدارة المنظمة حتى عام وفاته في السابع من أيار عام ١٩٣٢.

- <https://www.britannica.com>, "Albert Thomas, French statesman"؛
- <https://www.ilo.org> "Albert Thomas Director of the International Labour Organization, 1919-1932"

(1) V. Georges, Op. Cit, p. 151.

(2) Y. William, OP. Cit, p. 345.

قدمته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي ينص على أحالة قضية التعويضات الى لجنتين من الخبراء في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٣^(١).

وافقت الحكومة الأمريكية على المشاركة في هذا المشروع في الحادي عشر من كانون الاول عام ١٩٢٣ لأنها كانت تخشى أنه في حالة رفض مشاركتها ستسحب بريطانيا من المشروع المقترح مما يسبب فشل الفرصة الوحيدة لتسوية مسألة التعويضات. وتعتقد أيضاً ان استنتاجات اللجنة قد لا ترضي فرنسا وأنه باستخدام سلاح الديون وضعف الفرنك الفرنسي سوف تتمكن من فرض هذه الاستنتاجات على بوانكاريه من خلال وضعه أمام الحقيقة^(٢).

بدأ الخبراء عملهم في باريس بدراسة قدرة المانيا على الدفع وتحديد افضل الوسائل لتحقيق التوازن في ميزانيتها واستقرار عملتها في الرابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٤^(٣)، إذ تم إنشاء لجنتين، الاولى: كانت هي الاله حيث كانت مسؤولة عن ايجاد طرق لتحقيق التوازن في ميزانية المانيا والتدابير الواجب اتخاذها بتحقيق الاستقرار في عملتها، وتتألف هذه اللجنة من عشرة أعضاء برئاسة الأمريكي داوز Dawes، وأما ممثلا الحكومة الفرنسية في هذه اللجنة ففهما كل من المدير السابق للخزانة الفرنسية وعضو اللجنة المالية في مجلس الشيوخ بارمينتييه Parmentier، والبروفسور أليكس Alixx استاذ الحقوق في جامعة باريس. أما في ما يخص اللجنة الثانية تشكلت من خمسة اعضاء مهمتها محصورة في أن تجد وسيلة لتقييم وإعادة رؤوس الاموال التي فرت الى الخارج واعادتها الى المانيا، يترأسها الانكليزي ماك كينا Mac Kenna وزير الخزانة البريطانية السابق. في حين مثل فرنسا اندريه لوران أتالين André Laurent-Atthalin في اللجنة، وعلى مدى ثلاثة اشهر كان الخبراء يعملون بشكل مستقل مع تلقيهم ارشادات بسيطة من حكوماتهم^(٤).

(1) J. Jon, 'Strategies of French foreign policy after the world war I University of Chicago Press', 1983, pp. 89-90, (Francios Roth, Raymond Poincare, librairie artheme, Fayard, Paris. 2000), p 438.

(2) J. Stanislas, Op. Cit, p. 389.

(3) D. Artaud, La Question des Dettes Interalliees et la Reconstruction de L'Europe 1917-1929, Vol, 111, Lille, (Universite de Lille, 1978), P. 577.

(4) J. Stanislas, Op. Cit, p. 400.

بعد إكمال اللجنتين أعمالهما قدمت كل منهما تقريراً الى لجنة التعويضات في التاسع من نيسان عام ١٩٢٤، وبموجب تقرير اللجنة الثانية قدر رأس المال الهارب من المانيا بلغ ملياري مارك ذهبي ومقدار العملة الاجنبية التي يحتفظ بها الالمان تقدر بنحو (١,٢) مليار^(١). أما لجنة داوز فقد تضمن تقريرها تأكيداً مشدداً على الطبيعة غير السياسية لتوصياتها من خلال التأكيد على شعار "العمل بدلاً من السياسة" علاوة على ذلك سعت الى استرداد الديون بدلاً من فرض عقوبات واعتبرت ديون المانيا مساهمة ضرورية لإصلاح ما أحدثته الحرب من أضرار^(٢).

أن الاحكام الفنية للتقرير المعروف باسم خطة داوز والتي يمكن ان تنفذ بحلول آب عام ١٩٢٤ تميزت بالنقاط الآتية:

- ١- ستحصل المانيا على قرض دولي بقيمة (٨٠٠) مليون مارك ذهبي هذا المبلغ ضمان نجاح العملة الالمانية ومساعدتها مؤقتاً على التغلب على مشكلة رأس المال. وكضمان للقرض تم وضع الرهن على الصناعات الكبيرة التي تصل قيمتها الى خمس مليار مارك.
- ٢- أعفاء حكومة برلين من المدفوعات لمدة ثلاث سنوات على أن تستأنف عمليات الدفع بقيمة (١) مليار سنوياً قابلة الزيادة لتصبح (٢,٥) مليار بداية عام ١٩٢٩.
- ٣- تنظيم عمل مصرف الرايخ ومنعه من طبع أي عملة للحد من التضخم المالي وانهايار قيمة المارك ويكون تحت أشرف دول الحلفاء.
- ٤- يجب أن يشمل مصدر أموال الاصلاح ضرائب النقل والبضائع وفرض رسوم جمركية.
- ٥- الانسحاب الكامل للقوات الفرنسية والبلجيكية من حوض الرور^(٣).

(1) D.Artaud, Op.Cit, P.578.

(2) J. Nere, The Foreign Policy of France from 1914-1945.vol, vii, (London ,Rutledge 2010), p.59.

(3) A.George P., The Dawes Plan and the New Economics (New York: Doubleday Company, 1927), p. 69.

وبهذا سعت لجنة داوز الى موازنة الميزانية الفدرالية الالمانية من أجل توليد فائض يمكن استخدامه لتصفية التزامات التعويضات الالمانية وأعربت عن أملها في أن يؤدي الوقف الاختياري للتعويضات الى تهيئة الظروف المالية اللازمة لميزانية متوازنة^(١).

علق بوانكاريه على قرار الخبراء الى لجنة التعويضات بقوله: "... بعد تنفيذ المانيا لتعهداتها يمكن أن يطلب منا تبادل التعهدات"، وأشار بوانكاريه: "أن المانيا كانت قادرة على الدفع وأن القضية الخارجية كانت مطلوبة في جميع الاوقات". وافق ستريزمان على تقرير الخبراء في السادس عشر من نيسان عام ١٩٢٤ ولكن بوانكاريه انتظر تأخر في اعلان موافقته على قرار الخبراء حتى يوم السادس والعشرين من نيسان من العام ذاته، بعد ذلك قام وزير الخارجية البلجيكي بزيارة باريس في الثامن والعشرين من نيسان من وفي لقاءهما ذكره بأن احتلال الرور لم يكن هدفاً وإنما وسيلة للحصول على ضمانات فعالة ، وبناءً على ذلك طلب منه أخلاء الرور، ثم توجه الى لندن من أجل اللقاء برئيس الوزراء البريطاني رامزي مكدونالد Ramsay MacDonald (٢٢ كانون الاول ١٩٢٤-٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٤) في الثالث من أيار من العام نفسه، لتبحث حول قرار الخبراء ورى مكدونالد أنه يجب الضغط على بوانكاريه من أجل أن يقدم تنازلات بشأن قضية الرور، وبدأت السياسة البلجيكية تميل نحو بريطانيا بشكل واضح^(٢).

تم تعليق خطة الخبراء الى حين إكمال الانتخابات التشريعية الفرنسية والالمانية التي جرت في الحادي عشر من أيار عام ١٩٢٤ كانت نتيجة الانتخابات انتصار الراديكاليين اليساريين بأغلبية برلمانية، وقد فوجئ بوانكاريه بهذه النتيجة، مما دفعه الى تقديم الاستقالة في الثاني عشر من أيار عام ١٩٢٤، لكن رئيس الجمهورية الفرنسية رفض استقالته في البداية بحجة دراسة الوضع السياسي الى نهاية الشهر، ثم وافق عليها في الاول من حزيران عام ١٩٢٤^(٣). وقد قبلت استقالة بوانكاريه بسعادة غامرة في برلين بسبب التخلص من سياسته

(١) R.Francios, Op.cit, p 440.

(٢) J. Nere, Op.Cit, p.62.

(٣) سلم بوانكاريه استقالته وزارته الجماعية الى رئيس الجمهورية الفرنسية ميلراند في الاول من حزيران عام ١٩٢٤ ، ومما جاء فيها: "سيادة الرئيس وفقاً للقرار الذي اتخذته الحكومة في اليوم التالي للانتخابات العامة نتشرف بأن نضع بين أيديكم الاستقالة الجماعية لمجلس الوزراء بعد أن تم التوقيع عليها من =

الشرسة، ورضا كبير في بروكسل، أما في بريطانيا فقد رحب القادة البريطانيون باستقالة بوانكاريه، لان هذا الوضع الجديد بحسب وجهة نظرهم سيسمح لهم باستعادة قيادة النظام الدولي والشروع في تسوية الشؤون الأوروبية بما يضمن المصالح البريطانية، ومما يدل على ذلك الترحيب ما أشار إليه السفير البلجيكي في لندن البارون مونشير le baron Moncheur بقوله: "أن القادة الانكليز شعروا بارتياح كبير"^(١).

تولى الزعيم الراديكالي الاشتراكي إدوارد هريوت Edouard Herriot (١٤ حزيران ١٩٢٤-١٧ نيسان ١٩٢٥) منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٢٤، وأعلن تشكيلته الوزارية^(٢)، وبعد مرور ثمانية أيام قام بزيارة بريطانيا والتقي مع رئيس الوزراء البريطاني في مقر أقامته الريفي Chequers خلال يومي (٢٢ و٢٣) من أجل التحضير الى مؤتمر لندن المزمع عقده في السادس عشر من تموز عام ١٩٢٤، وقد طلب مكدونالد منه الانسحاب السريع من الرور، الا ان هريوت كان مصمماً على تأخير عملية الانسحاب الا بعد حصوله على ضمانات تتعلق بنزع السلاح الالمانى وتسديد الديون الفرنسية وقضية الامن الفرنسي وأعلن ايضاً أنه مستعد للانسحاب من الرور في غضون عامين شريطة الحصول على مبلغ (١٦) مليار من السندات الصناعية والمالية التي تضمن المدفوعات الالمانية وفقاً لخطة داوز، لكن رئيس الوزراء البريطاني رفض هذه الطلبات بشكل واضح وصريح ، وكان

=قبل جميع الوزراء " فما كان من رئيس الجمهورية الا ان يوجه له كلمة شكر لجهوده في ادارة الوزارة خلال المدة السابقة.

- Le Figaro,"la demission du Cabinet Poincaré",No.154,1 juin 192.

^(١)R.Francios,Op.Cit.p 446.

^(٢) تتألفت الوزارة من : إدوارد هيردوت رئيساً لمجلس الوزراء، وتشارلز نوليت Charles Nollet وزارة الحرب، وكميل تشوتيمبس Camille Chautemps وزارة الداخلية، وإتيان كليمنتيل Étienne Clémentel وزارة المالية، وجاستن جودارت Justin Godart وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، ورينيه رينولت René Renoult وزارة العدل، وجاك لويس دومسنيل Jacques-Louis Dumesnil وزارة البحرية، وفرانسوا البرت François Albert وزارة التعليم العالي، وإدوارد أميدي بوفير لابيير Édouard Amédée Bovier-Lapierre وزارة المعاشات، وهنري كويل Henri Queuille وزارة الزراعة، إدوارد دالادير Édouard Daladier وزارة المستعمرات، وفيكتور بيترال Victor Peytral وزارة الاشغال العامة، ويوجين رينالدي Eugène Raynaldy وزارة التجارة والصناعة، وفيكتور دالبيز Victor Dalbiez وزارة المناطق المحررة.

Le Figaro," Le Nouveau Ministere, En attendant les actes, Le Cabinet Herriot",No.167.15 juin1924.

هريوت في هذا القاء حريصاً على عدم الدخول في جدال مع نظيره البريطاني والتزم الصمت دون ان يتكلم عن الديون والضمانات وتوريد الفحم، وأكد ماكdonald رفضه أي فكرة تتعلق بعقد اتفاقية ثنائية بين فرنسا وبريطانيا، وبحسب وجهة نظر جاك باريتي Jacques Bariety الاستاذ المتخصص في العلاقات الفرنسية -الالمانية في جامعة السوربون في باريس كانت فرنسا تهدف من وراء هذه الاتفاقية ضمان سلامة أمنها بقوله: "أن فرنسا كانت ترغب في هذه المعاهدة للحفاظ على أمنها من المانيا فقط"^(١).

كان هريوت يسعى الى عقد اتفاقية مع بريطانيا على اسس جديد وعندما تحدث دونالد عن الامن الجماعي ونزع السلاح وذكر أنها روابط اخلاقية تقوم على الثقة وعلى فرنسا ان تثق بجيرانها، شعر هريوت بأن حديثه مع ماكdonald كأنه هواء في شبك^(٢).

جرت محادثات بين ماكdonald ورئيس الوزراء الفرنسي حول عقد مؤتمر دولي بشأن تطبيق خطة داوز وقضية التعويضات والديون وحصل شبه اتفاق على أخلاء كامل وغير مشروط لمنطقة الرور من القوات الفرنسية، وقد جرت مفاوضات غير رسمية جمعت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والمانيا خلال الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر، كانت بريطانيا على اتصال وثيق بالمصرفيين الأمريكيين والحكومة الالمانية التي وافقت من جانبها على شروط الممولين الانكلو- ساكسون حيث وضعوا فقرة لطرحها في مؤتمر لندن تنص منح المانيا قرض تبلغ قيمته (٨٠٠) مليون مارك ذهبي مقابل الاخلاء الفوري والسريع لحوض الرور ومنع أي تهديد مستقبلي يمكن ان تقوم به فرنسا في حوض الرور وفرض عقوبات على أي دولة من دول الحلفاء تحاول ذلك فضلاً عن إنهاء عمل لجنة التعويضات التي كانت تمثل اداة قوية بيد الفرنسيين، غضب هريوت عندما علم بهذه المطالب قبيل انعقاد المؤتمر ولكن لم يستطع فعل شيء تجاه ذلك^(٣).

أفتتح ماكdonald مؤتمر لندن في السادس عشر من تموز عام ١٩٢٤، بصفته رئيساً للمؤتمر، وبمشاركة ممثلو كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا واليابان والبرتغال واليونان

(1) J.Stanislas, Op.Cit, pp. 400-401.

(2) C.Joseph Marie, La Ruhr et L'Allemagne, (Paris, Dunod, 1922), P.112

(3) J.Kayser, Op.Cit, p.213

ورومانيا والمملكة الصربية والكرواتية والسلوفينية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت بصفة غير رسمية، وفي خطابه تحدث عن ثقته في التوصل إلى تفاهات حقيقية، بقوله: "هناك شيء واحد يمنحني الثقة وهو أن الجميع يودون التوصل إلى اتفاقات"^(١) كان المفاوضات صعبة على هريوت؛ بسبب طلب ماكdonald سحب القوات الفرنسية من الرور ورحيل جميع أعضاء البعثة الدولية لمراقبة المصانع والمناجم ومسؤولي الجمارك ومهندسي الفحم من الفرنسيين والبلجيكيين وتسليم سكة حديد الراين إلى شركة المانية^(٢).

وافق هريوت على إخلاء الرور من حيث المبدأ في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٤ ولكن حدد بعض الضمانات حيث أوضحها سيدوكس من خلال طرحه موقف الوفد الفرنسي بقوله: "سنخلي الرور على شكل دفعات وفقاً لخطة داوز، بسبب عدم تحديد اللجنة لموعد التعويضات بشكل دقيق، وعدم معرفة الحطة التي ستصبح فيها هذه الأحكام والمدفوعات نتائج واقعية"^(٣)، وأضاف سيدوكس بأن فرنسا سوف تقوم بسحب قواتها من الرور عندما يتم إقراض المانيا مبلغ (٨٠٠) مليون مارك ذهبي كما نصت على ذلك توصيات لجنة داوز، وسنقوم بإخلاء منطقة دورتموند وصولاً إلى منطقة آيسن عندما تحص فرنسا على مبلغ ٥٠٠ مليون مارك على شكل سندات صناعية أو سندات ضمان تتعلق بسكك الحديدية التجارية، وقدر سيدوكس أن مدة الإخلاء تستغرق (١-٢) عام أو ربما أقل، بناءً على ذلك، أبدت الحكومة الألمانية حسن نيتها، ووافق ثينوس رئيس الوزراء البلجيكي على مطالب الوفد الفرنسي ودافع عنها باقتناع قبل أن يغير رأيه في الثامن من آب عام ١٩٢٤^(٤).

تخلى هريوت عن المطالبة بالتعويض المالي الفوري أمام إصرار معارضة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث طلب من الاقتصاديين الفرنسيين إجراء مفاوضات تجارية فرنسية المانية وحاول تغيير نهجه نحو الحديث عن الأمن الجماعي وزيادة سلطة عصبة الأمم بدلاً من التعويضات، وقد كشف هريوت إلى نظيره البريطاني في الحادي عشر من آب عام

^(١)B.Jacques, Op.Cit,pp. 495-496.

^(٢)Y.Elspeth, British Foreign Policy and the Ruhr Occupation Crisis 1922-1924,(University of London, London 1998),P.318

^(٣)J.Stanislas,Op.Cit,pp. 403.

^(٤)B.Eric, la france, la belgique et l'organisation economique de l'europe: 1918-1935, (Paris, Cheef,1992) , P.224.

١٩٢٤ عن قرار مجلس الوزراء الفرنسي الذي ينص على أخلاء منطقة الرور من دون قيد أو شرط في غضون عام واحد، في الوقت نفسه، أعلن إتيان كليمنتل Étienne Clémentel وزير الخزانة الفرنسية (١٤ حزيران ١٩٢٤ - ٣ نيسان ١٩٢٥)، إجراء مفاوضات اقتصادية مع ألمانيا ولم تكلف فرنسا نفسها عناء استشارة بلجيكا بشأن هذه المفاوضات^(١).

توصل كل من هريوت وثينوس والمستشار الألماني فيلهلم ماركس Wilhelm Marx (٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٣ - ١٥ كانون الثاني ١٩٢٥) في السادس عشر من آب وهو اليوم الأخير لمؤتمر لندن الى اتفاق مفاده سيتم انهاء الاحتلال العسكري للرور خلال عام واحد، وأتخذ هريوت قرار الانسحاب من الرور بهدف الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا والحصول على دعم ماكdonald في مشرعه الذي يؤكد على ثلاث نقاط رئيسية هي عقد اتفاقية مع بريطانيا، وضمان الامن، ونزع السلاح، وفي أيلول عام ١٩٢٤ حصل هريوت على وعد من ماكdonald بالموافقة على مشروعه.

كانت لدى فرنسا وبريطانيا رغبة حقيقة في اعادة علاقاتهم التي اصابها الوهن؛ بسبب احتلال منطقة الرور، لذلك تبني الطرفين المشروع التشيكوسلوفاكي الذي طرح على عصبة الامم وتمت الموافقة عليه في بروكول جنيف عام ١٩٢٤ وعرف بـ (بروتكول جنيف)، واهم ما تضمنه هذا البروتكول:

١- وجوب عرض جميع الخلافات الدولية علة محكمة العدل الدولية الدائمة وعلى التحكيم، وأن الدولة التي ترفض قرار المحكمة أو التحكيم وتبدأ القتال ضد دولة اخرى، يجتمع المجلس وينزل بها بأغلبية الثلثين ، احدى العقوبات الاقتصادية او العسكرية او الاثنين معاً.

٢- عندما يقضي المجلس بتطبيق عقوبات بحق احدى الدول تكون الدول المنتمية الى عصبة الامم ملزمة بالمساهمة الجدية الصادقة في تحقيق هذه العقوبات وذلك ضمن النطاق الذي يسمح به الموقع الجغرافي لكل منهما ووضع تسليحهما.

^(١)H.Marcsehe, Le Charbon,element de reparations et de negociations dans le traite de versaille et les accords qui l'ont suivi,(Lorient,le Bayou- Roger,1933), P.122.

٣- تتعهد الدول الموقعة على "البروتوكول" بالاشتراك في مؤتمر دولي يخصص لدراسة قضية نزع السلاح.

وبسبب التراجع في تأييد البروتوكول من قبل بعض الدول لم يوضع موضع التنفيذ رغم إقراره من قبل عصبة الأمم. ولقد تجلّى ذلك بعد المصادقة عليه من قبل الهيئات المسؤولة في بريطانيا بعد أن حل حزب المحافظين محل حزب العمال في الحكم أعلنت رفضه للبروتوكول بحجة أنها إذا ما صادقت عليه ستورط قواتها المسلحة وخاصة أسطولها الحربي في مشاكل ونزاعات دولية قد لا تكون لبريطانيا أية مصلحة فيها^(١).

تولى إيرل ستانلي بالدوين Earl Stanley Baldwin (٤ تشرين الثاني ١٩٢٤-٤ حزيران ١٩٢٩) منصب رئيس مجلس الوزراء البريطاني في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٢٤، بعد انتصار المحافظين في الانتخابات التشريعية، وشغل منصب وزير الخارجية السير أوستن تشامبرلين Austen Chamberlain، وقد رفضا الاثنين بروتوكول جنيف وإعلانا أنهما غير ملتزمين بعهود الحكومة السابقة، وبذلك وقعت فرنسا ضحية لسياسة التضليل حيث تنازلت عن المرور مقابل وعود كاذبة، كما حصل في عام ١٩١٩ عندما نقضت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الضمان بعد تخلي كليمنصو عن مطالبته بنهر الراين^(٢).

في يومي (١٥-١٦) من تشرين الثاني بدأ عمال السكك الحديدية الفرنسية والبلجيكية بالانسحاب من مناطق تواجدهما في المرور، وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني أعيد تشغيل المناجم ومصانع فحم الكوك من قبل ألمانيا والتي كانت تعمل تحت سيطرة فرنسا، ويعد هذا التاريخ النهاية الحقيقية لمسألة المرور، إذ انسحبت القوات الأولى في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٢٤، بينما انسحبت القوات الثانية في حزيران عام ١٩٢٥^(٣).

(١) الصمد، رياض، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩١٥، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ص ١٧١-١٧٢.

(٢) H.Marcеше, Op.Cit, P.124.

(٣) J.Stanislas, Poincare, Op.Cit. 403-404.

توصل الباحث إلى جملة من النتائج، أبرزها:

أولاً: شهدت الدبلوماسية الفرنسية تغيراً واضحاً في عام ١٩١٢، بعد تولي بوانكاريه رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، إذ أهلت له إمكانياته في الشؤون العامة وخبرته الوظيفية التي أكتسبها خلال مسيرة حياته، ونزاهته لشغل هذا المنصب وأن يحظى بدعم شعبي كبير جعله قادراً على التعامل مع الدوائر الرسمي المتمردة والسلوك الدبلوماسي، إذ كان مصمماً على تركيز السلطة بيده ومنها وزارة الخارجية فعمد على ترتيب وزارة الخارجية على أسس ثلاث هي: إنشاء مجلس استشاري داخلي، إعادة تنظيم الإدارة المركزية بشكل انتقائي محدود، وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل شبه دكتاتوري، أي بما يضمن تنفيذ سياسته التي تمكنه من الحفاظ على مكانة فرنسا في أوروبا، فذهبت السياسة الفرنسية في عام ١٩١٢ إلى المصادقة على الاتفاقية الفرنسية الألمانية في الأول من شباط، وتنظيم الحماية على المغرب من خلال إقامة علاقات طيبة مع إسبانيا، المحافظة على نظام التحالفات والصداقات الفرنسية والرغبة بالسلام من خلال توثيق عرى الوفاق الثلاثي الذي يضم فرنسا وبريطانيا وروسيا، كانت السياسة الفرنسية متمثلة ببوانكاريه في هذا العام مرتابة من السياسة الألمانية التي تحاول تحقيق التقارب من فرنسا، لذلك رفض بوانكاريه أي مسعى إلى تحقيق مثل هذا تقارب الفرنسي-الألماني لخشيته أن هذا الاجراء قد يكلفه خسارة علاقاته الدبلوماسية مع روسيا وفرنسا مما يؤدي إلى عزلة فرنسا بشكل كامل الأمر الذي يجعلها صيداً سهلاً لألمانيا، فكانت الساسة الفرنسية تقوم على أساس أحداث حالة من التوازن داخل القارة الأوروبية مع تحسين القدرات العسكرية لفرنسا من خلال زيادة قيمة العناصر الهجومية وتعزيز الوسائل الدفاعية.

ثانياً: التزمت فرنسا سياسة الحياد التام تجاه الحرب الإيطالية-العثمانية، رغم قيام الحكومة الإيطالية باحتجاز السفن الفرنسية الثلاث قرطاج ومنوبة وتافينانو بتهمة تقديم المساعدات العسكرية إلى القوات العثمانية في طرابلس عبر تونس، ووقف بوانكاريه ضد رغبة السفير الفرنسي في روما باريير الذي اقترح استغلال الحرب لإخراج إيطاليا من الحلف الثلاثي وضمها إلى دول الوفاق لأنه يعتقد أن ضم إيطاليا إلى الوفاق الثلاثي يحد من محاولة مد نفوذها في البحر المتوسط ولا يسمح لألمانيا أن تكون لها قاعدة بحرية في طرابلس، لذلك

دعا إلى عقد اتفاقية فرنسية -إيطالية، لكن بوانكاريه كان يخشى من ضم إيطاليا إلى الوفاق لاعتقاده أن ذلك سيؤدي إلى تأجيج صراع بين إيطاليا والنمسا، قد يجبر فرنسا إلى نزاع عسكري.

ثالثاً: تأثرت الدبلوماسية الفرنسية اتجاه النمسا خلال عام ١٩١٢، بالسياسة الروسية التي يسعى بوانكاريه بكل قوة إلى تعزيز التحالف معها، إذ طالبت روسيا وبريطانيا عدم منح النمسا - المجر قرض مالي لأن ترى أن المال سيستخدم في تسليح الجيش النمساوية أو يذهب إلى ألمانيا الغرض نفسه. لذلك وقفت روسيا عائق أمام إقامة علاقات قوية مع النمسا رغم تأكيد بير شتولد أن مصالح النمسا في أي مكان لا تتعارض مع المصالح الفرنسية، وكان بوانكاريه يؤيد عقد اتفاقية ايطالية-بريطانية، لكنه عارض فكرة كروزيه السفير الفرنسي في فيينا بأن تنضم النمسا-المجر إلى اتفاق ايطالي - بريطاني.

رابعاً: كانت العلاقات الفرنسية - البريطانية قبل وصول بوانكاريه تعاني من الضعف بسبب سياسة جوزيف كايو في المغرب الأقصى وخشية بريطانيا من سيطرة فرنسا على مضيق جبل طارق مما يؤدي إلى تهديد طرق مواصلاته مع مستعمراتها هذ جانب، اما الجانب اخر كانت السياسة الفرنسية وفقاً للتقاليد الدبلوماسية القديمة السفير بول كامبون هو من يقوم برسم السياسة الخارجية وتحديد مساراتها في تجاه بريطانيا، وهذا بالغ في ثقته بالسياسة البريطانية تجاه فرنسا وابتعادها عن ألمانيا، متناسياً ضغط التيار الراديكالي في بريطانيا المطالب في تعزيز العلاقات مع ألمانيا، لذلك راقبت السياسة الفرنسية المفاوضات البريطانية الألمانية(بعثة هالدين) خشية من حدوث تقارب بريطاني - ألماني لكن المفاوضات فشلت بعد ان اشترطت ألمانيا بأنها توقف الانفاق البحري ولكن بشرط ان تتعهد بريطانيا مسبقاً إعلانها الحياد في حالة دخول ألمانيا صراع مع أي دولة لكن بريطانيا رفضت ذلك، مما جعل ألمانيا تستمر في انفاقها البحري والتسلح، كان فشل المفاوضات البريطانية- الألمانية قد بدد المخاوف الفرنسية من التقارب البريطاني الألماني وسعت فرنسا وبريطانيا إلى عقد اتفاقية بحرية ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين.

خامساً: فيما يتعلق بالعلاقات الفرنسية -الروسية أكدت فرنسا انها تدعم روسيا دبلوماسياً بشكل يضمن مصالحها في مسألة المضائق (البسفور والدردينل) وبقائها على استعداد كامل في

تبادل وجهات النظر مع الحكومة الروسية حيال ذلك اذا اقتضت الظروف الجديدة دراسة مسألة المضائق. وكذلك اكد الحكومة الفرنسية دعمها لكل ما يمثل حقوق ومصالح مشروعة لروسيا في شمال الصين ولا يقتصر ذلك على منشوريا بل يمتد إلى منغوليا وتركستان ، وبعد مجيء سazanوف حدث تحول في السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية وكانت بداية النهاية للتقارب الروسي -العثماني الامر الذي اثار فرنسا حيث حذر السفير الفرنسي في القسطنطينية من الانجرار وراء السياسة الروسية التي ستعرض مصالح فرنسا في الدولة العثمانية إلى الخطر، وأخذت السياسة الروسية تتوافق مع ايطاليا الامر الذي اثار مخاوف فرنسا. كانت روسيا تهدف من وراء عقد اتفاقي مع ايطالي عرقلة تحرك النمسا-المجر في البلقان.. وقد اكد ايضاً السفير الفرنسي في سانت بطرسبورغ ان مصلحة فرنسا تقتضي عدم ترك روسيا والنمسا-المجر الدخول في مفاوضات لوحدهم، وقد غضب بوانكاريه نتيجة توقيع الصرب وبلغارية اتفاقية برعاية روسية دون استشارة فرنسا.

سادساً: أما في ما يخص الازمة البلقانية فأن فرنسا جميع الدول الاوربية إلى التزام مبدأ حفظ توازن القوى وذلك حتى لا تنهار الدولة العثمانية وبالتالي تتعرض المصالح الفرنسية إلى الخطر، ودعت فرنسا إلى التمسك في النهج الجماعي للوصول إلى حل يرضي الاطراف المتحاربة، لذلك شاركت في جلسات مؤتمر السفراء وكذلك مؤتمر لندن في حزيران عام ١٩١٣، الذي أنهى الحرب البلقانية، وعند حدوث نزاع بين صربيا وبلغاريا دعا بوانكاريه وزير الخارجية بيشون ان توافق بلغاريا على اقتراح صربيا بالدخال تعديلات على المعاهدة الموقعة بينهما. هذا الموقف الفرنسي اثار البلغار الذين رفضوا الطاب.

سابعاً: شهد عام ١٩١٣ زيادة القدرات العسكرية الفرنسية من خلال إقرار قانون خدمة الثلاث سنوات الامر الذي أثار الحكومة الالمانية الذي عدت هذا الاجراء استعدادات للحرب، التي اندلعت في عام ١٩١٤ ما اضطر فرنسا الدخول في الحرب العالمية الاولى التي في نهايتها تمكن من إعادة الالزاس واللورين، ونزع سلاح المانيا، وفرض تعويضات قاسية على المانيا، وشهدت العلاقات الفرنسية البريطانية بعد الحرب تأزماً بسبب اصرار فرنسا على استحصال التعويضات في ظل عدم قدرة المانيا على الدفع، إذ وجدت بريطانيا ان اعادة اعمار أوروبا الشامل هو الحل الامثل لدفع التعويضات؛ لأنه يحرك عجلة الاقتصاد داخل

القارة الاوربية، وامام توقف المانيا عن دفع التعويضات قرر بوانكاريه احتلال حوض الرور
من أجل الحصول على التعويضات.

ملحق (١)

الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه



ملحق (٢)

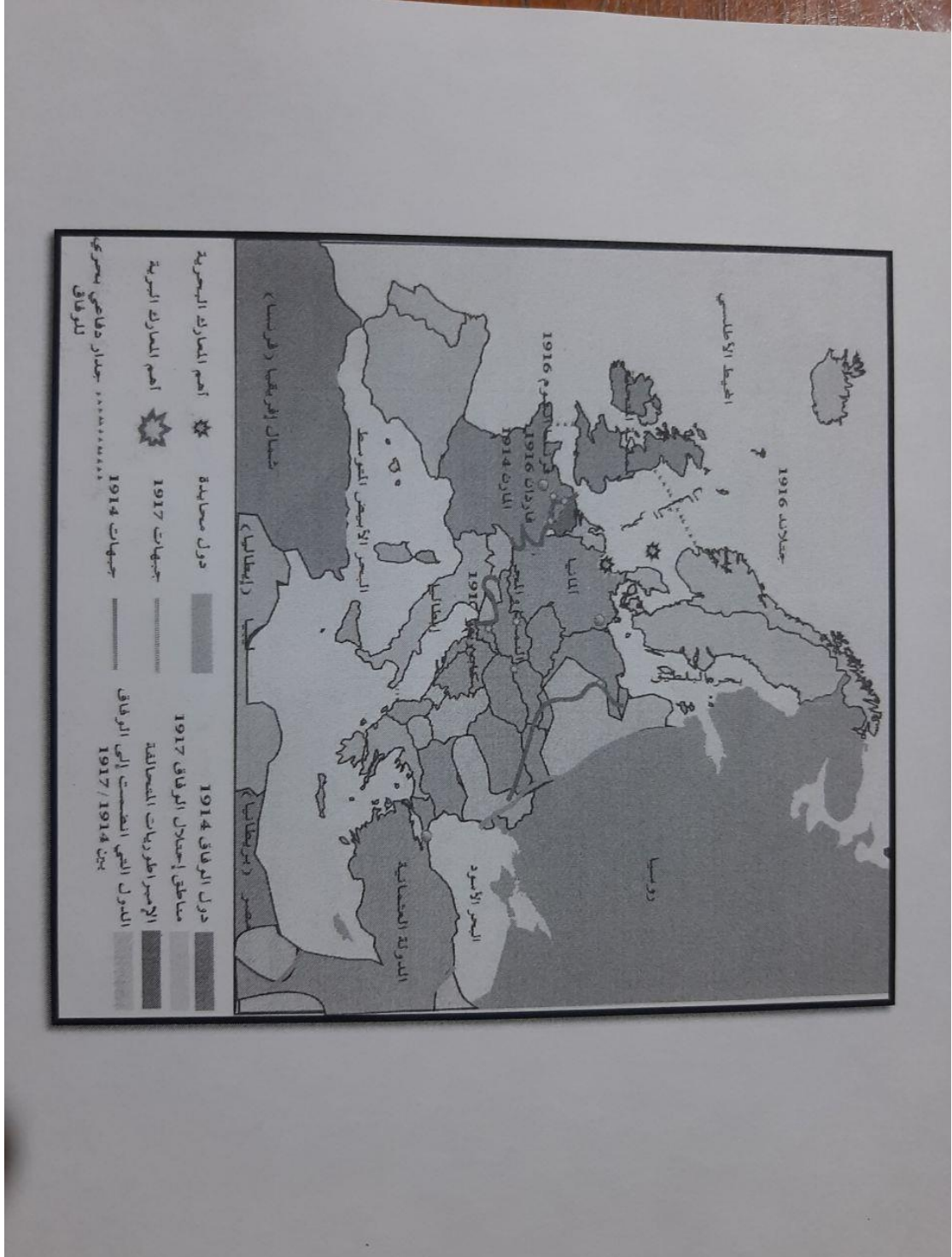
خارطة اوربا^(١)



^(١) <https://images.app.goo.gl/vj9UjVNRPVGfsJhe7>

ملحق (٣)

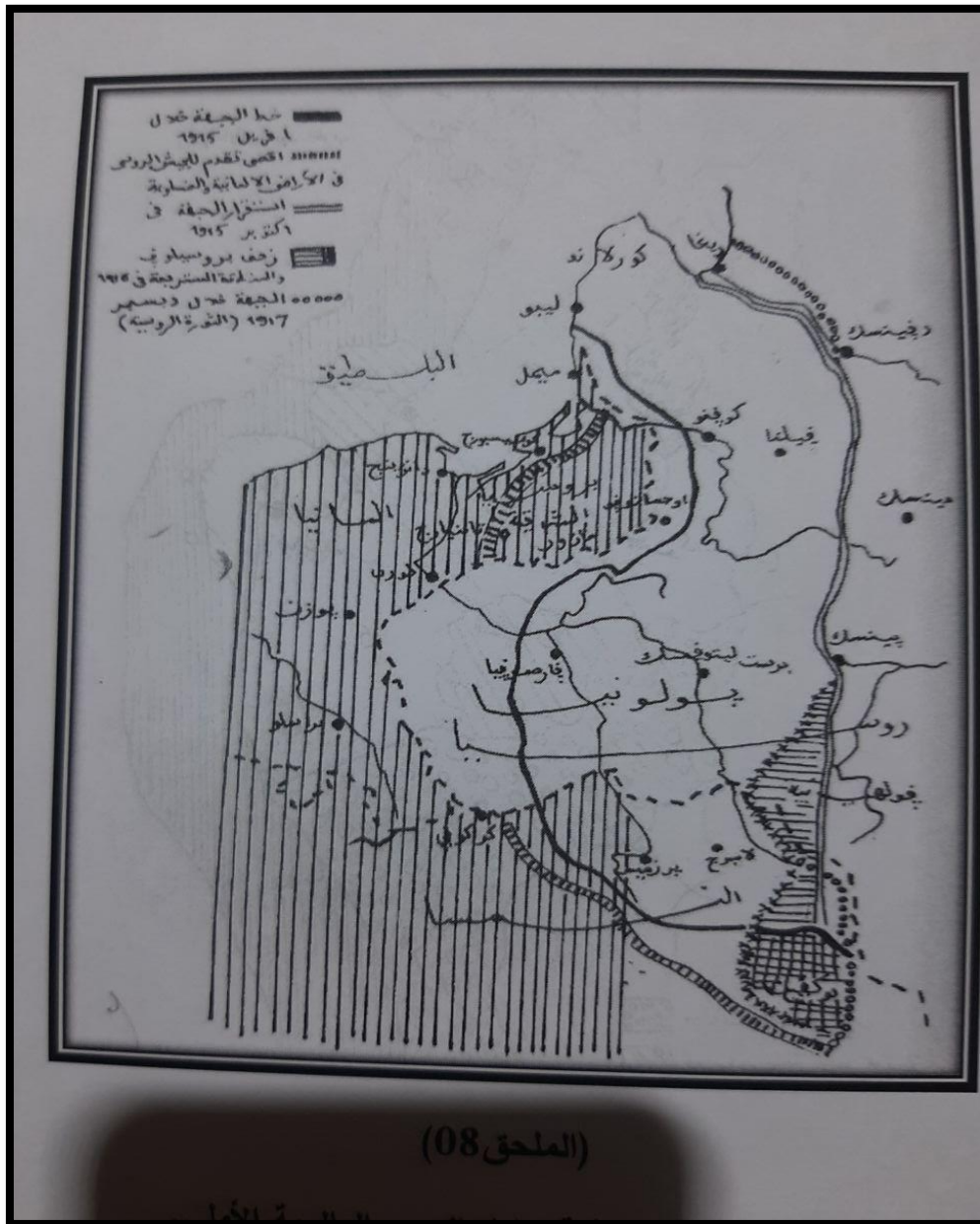
خريطة سير المواجهات العسكرية الأوروبية بين ١٩١٤-١٩١٧م^(٢)



(٢) زوزو، عبد الحميد ، تاريخ أوروبا الحديث والولايات المتحدة (١٩١٤-١٩٤٥)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٣٢٠.

ملحق (٤)

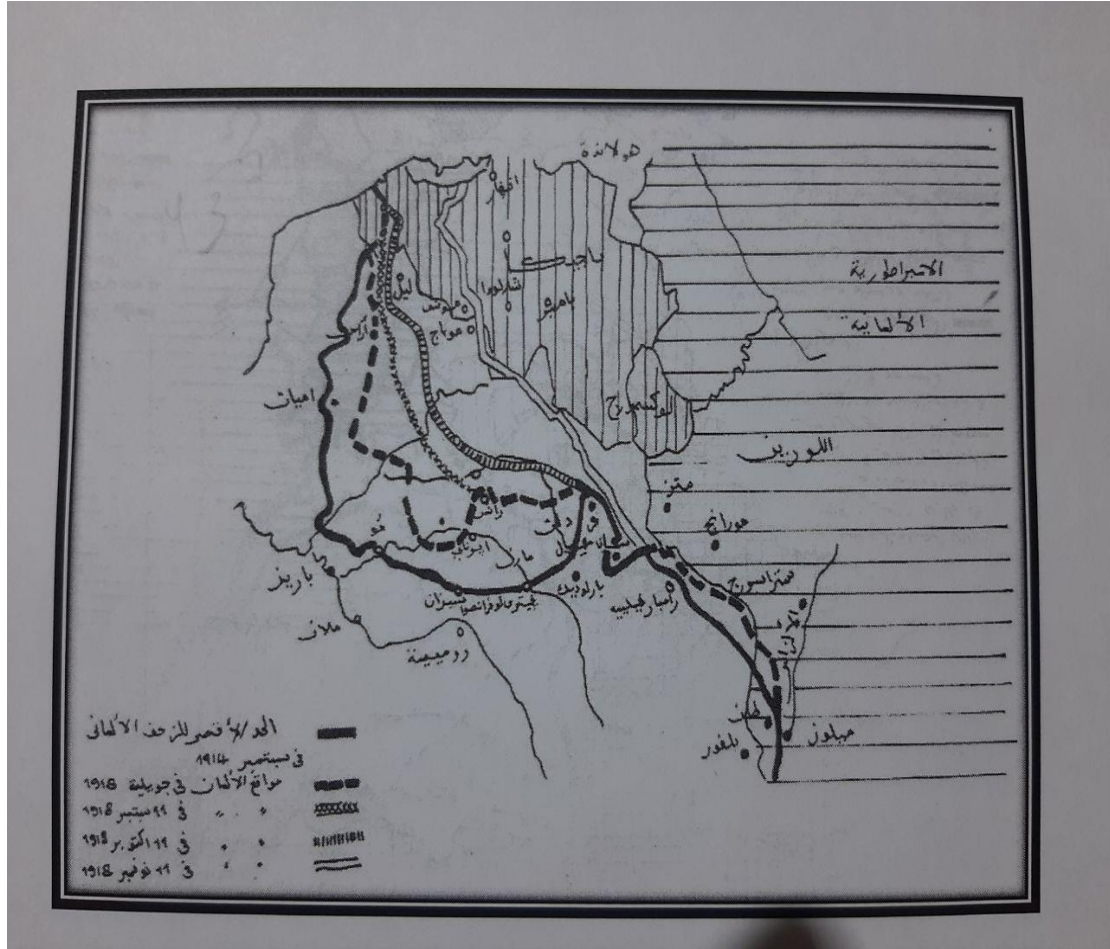
خارطة الجبهة الشرقية (٣)



(٣) رمضان، عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٩٧، ج٢، ص٤٣٧.

ملحق (٥)

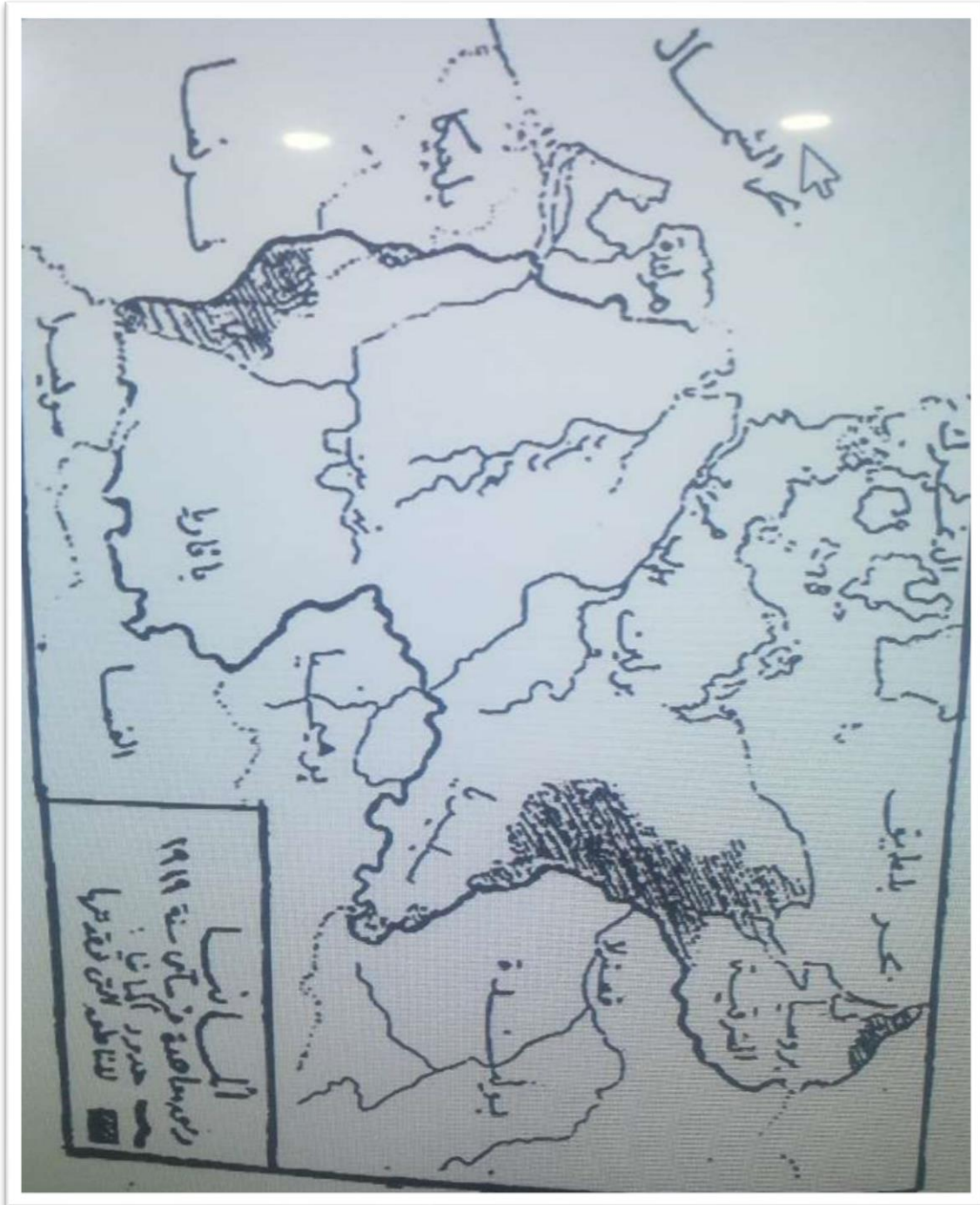
خريطة الجبهة الغربية في أثناء مراحل الحرب العالمية الأولى^(٤)



(٤) ل.ج. شيني، تاريخ العالم الغربي، ترجمة: مجد الدين الحنفي ناصف، دار النهضة العربية، الاسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ٣٣٧.

ملحق (٦)

حدود المانيا وفق معاهدة فرساي ١٩١٩



ملحق (٧)

احتلال حوض الرور ١٩٢٣



أولاً: الوثائق المنشورة:

أ: وثائق الخارجية الفرنسية:

1. Ministère Des Affaires Étrangere, Commission DE Publication DES Documents Relatifs Aux Origines De LA Guerre DE 1914 ,Documents Diplomatiques Français (1871-1914) 3 ' Séries mee Ivóre (1911) 1912, (Paris Imprimerie Nationale Alfred Nouvtes L'europe).
2. Ministère Des Affaires Étrangere, Documents Diplomatiques Francais,1923 Commission Des Archives Diplomatiques, 1923, Peter Lang 2010.
3. Ministère Des Affaires Étrangere, Documents Diplomatiques, Les Affaires Balkaniques1912-1914, (Paris Imprimerie Nationale),
4. French Yellow book Documents Relating TO The Negotiations which Preceded Germany's Declaration OF War, 1912, (Paris Imprimerie Nationale).
5. Archives Ministère Des Affaires Étrangere.

ب: تقارير محكمة العدل الدولية

1. Constantine Antonopoulo, Counterclaims before the International Court of Justice, T. M.C. Asser press, The Hague. The Natherland. 2011.
2. P.C.A, The Carthage (France V. Italy), Award of the Tribunal, The Hague, 6 May 1913.
3. P.C.A, The Carthage (France V. Italy) Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May.
4. The Carthage (France V. Italy) Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913, W.W.W. Worldcorts.Com.
5. The Manouba (France V. Italy) Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913, W.W.W. Worldcorts.Com.

ثانياً: المذكرات الشخصية:

أ: باللغة الفرنسية:

1. A. George, the memoirs Raymond Poincare (1913-1914), Willam Heintmann LTD, Loondon, 1928.
2. S.Freiherr Von, The Memoirs OF AN Ambassador ,(London 1922).
3. Boschen Andreas, le Parlement Francais et l'occupation de la Ruhr (1921-1924), memoire de Maitrise, Universite de Bordeaux 111. 1990.
4. Clemenceau, Grandeurs et misères d'une victoire, (Plon, 1930).
5. Joseph Caillaux,Mes Memoires, Tome. III , Clairvoyance et force d'âme dans les épreuves 1912 - 1930, Plon, Pairs, 1947.
6. L. Georges, Les carnets de Georges Louis, vol. II, Rieder et Cie éditeurs ,(Paris, 1926).
7. R. Poincare, Au Service de la France L,anne de trouble , vol, VIII,(Paris 1926-1933).
8. R. Poincare, Au Service de la France Les tranches , Paris 1926-1933.
9. Raymond Poincare, Au Service de la France, Les Balkans En Feu 1912 ,Vol:II, Plon-Nourrit, Paris, 1926.
10. Raymond Poincaré, Au Service de la France, Service de la France - Neuf Années de Souvenirs – (L'europe Sous les Armes 1913), Tome, III,(Plon – nourrit,1926).
11. Raymond Poincare, Au Service de la France ,Le Lendemain D`Agadir,Paris,1926.
12. Raymond Poincare, Au Service de la France ,Invinsition ,1926.
13. Raymond Poincare, Au Service de la France ,L, Anne trouble ,1926.
14. Raymond Poincare, Au Service de la France ,Les armistice,1926.
15. Raymond Poincare, Au Service de la France ,La chercher de paix ,1926.

ب: باللغة الانكليزية:

1. A. George, the memoirs Raymond Poincare (1913-1914), Willam Heintmann LTD, Loondon, 1928.
- 2.S.Freiherr Von, The Memoirs OF AN Ambassador ,(London 1922).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

أ: باللغة العربية:

١. بن قفة سميرة، كرفاح نسيمه، قانون التجنيد الاجباري في الجزائر وانعكاساته من خلال المصادر العربية والفرنسية (١٩٠٧-١٩١٨) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، ٢٠١٨.
٢. بوخالفة، كريمة و بوزيد، فايذة، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الاقصى (١٩١٢-١٩٢٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، شعبة التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧.
٣. حسن، شامل عناد ، العلاقات الفرنسية ما بين الحربين العالميتين، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بغداد ، كلية الآداب، ٢٠١١.
٤. حسين، رحاب قاسم ، ازمة حوض الرور ١٩٢٢-١٩٢٤(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب /جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٥. خضير، ضياء عبد الرزاق ، لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.
٦. خياله، سامي هاشم ، موقف الدول الاوربية من الحرب الإيطالية -الليبية (١٩١١-١٩١٢) ، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس ، مكتب التعليم المفتوح، ٢٠١٠.
٧. سكيانة، حاج جيلاني ، يمينية، خرطمان، المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة لفرنسية-الاسبانية ١٩٠٧-١٩١٤، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس بومليانة، كلية العلوم الاجتماعية الانسانية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، ٢٠١٧-٢٠١٨.

٨. الشمري، نادية جاسم كاظم علي، العلاقات الالمانية الروسية (١٨٧٠-١٩١٤)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٧.
٩. مهدي، اناس حمزة ، موقف المانيا من ازمة اغادير ١٩١١ دراسة وثائقية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بابل ، كلية التربية، ٢٠٠٣.
١٠. ناجي، عبد الله محمد ، سياسة بريطانيا تجاه تنامي القوى البحرية الألمانية (١٨٨٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠١٠.
١١. ناصر، بالحاج ، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري (١٩١٢-١٩١٦)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة (العليا للآداب والعلوم الانسانية، جامعة بوزريعة، ٢٠٠٥، ص ١٦.

ب: باللغة الاجنبية:

1. J.Stanislav, Poincare, La France et la Ruhr(1922-1924), Histoire d'un Occupation, (presses Universites of Strasbourg. 1998).

رابعاً: الكتب:

أ: الكتب العربية والمعرية:

١. ابراهيم، حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية الى اقرار الحماية، ج٣، ط٢، (دار الرشاد الحديثة، المغرب، ١٩٩٤)، ص ٣٣٧-٣٤٢.
٢. أسكيو، وليم.س، اوربا والغزو الإيطالي لليبيا ١٩١١-١٩١٢، ترجمة: ميلاد المقرحي، (مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ليبيا، ١٩٨٨).
٣. البستاني، يوسف، تاريخ حرب البلقان الاولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني، (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢).
٤. البطريق، عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، (القاهرة، ١٩٨٠).

٥. بوترعة، سارة ومحمود، حياة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين: ١٨٨٥-١٨٧٣-١٨٨١-١٩١٢، جامعة ٨ (ماي ١٩٤٥ - قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨).
٦. البوري، عبد المنصف حافظ ، الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية ، (الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣)، ص ٢٨.
٧. بوزيان، عمر ، علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين (١٨٤٥-١٩١٢)، ج ١، جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، (د.ت).
٨. بوعزة، بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب ١٨٣٠-١٩٣٠ ، (دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، ٢٠١٠)، ص ٢٧٩.
٩. بيشون، جاك، المسألة الليبية في تسوية السلام ، ترجمة: علي ضوى، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا ، ١٩٩١)، ص ١٤٣-١٤٤.
١٠. تايلور، أ.ج.ب. ، الصراع على سيادة أوروبا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة: فاضل جكتر، (المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩).
١١. تشارلز، بيلافيتش، بربارا ، بيلافيتش ، تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية) ١٨٠٤-١٩٢٠، ترجمة: عاصم الدسوقي، (دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٧).
١٢. جلال، يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، ج ٢ ، د.ط، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د. ت).
١٣. حاطوم، نور الدين ، تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربة والعالم، ج ٢ ، (دار الفكر المعاصر، بيروت ، ١٩٩٥).
١٤. حسون، علي ، العثمانيون والبلقان، ط ٢، (المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٦).
١٥. الخديمي، علال ، الحركة الحفيضية أو المغرب قبيل الحماية الفرنسية، الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية ١٨٩٤-١٩١٢، (دار أبي قراق، الرباط، ٢٠٠٩).

١٦. خليل، فادي وراد ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥، ج ١، (دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الاردن ، ٢٠١٥).
١٧. داهش، محمد علي ، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار ١٩٠٣-١٩٢٧، (دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠١٠).
١٨. الديراوي، عمر ، الحرب العالمية الاولى، ج ١، ط ٢، (دار العلم للملايين بيروت، ١٩٦٦).
١٩. ديروزيل، ج.ب، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩-١٩٤٥، ترجمة: خضر خضر، بغداد، دار المنصور ، ١٩٨٥.
٢٠. رمضان، عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٩٧.
٢١. رونوف، بيير، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، (دار الفكر، لبنان).
٢٢. زوزو، عبد الحميد ، تاريخ أوروبا الحديث والولايات المتحدة (١٩١٤-١٩٤٥)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٤.
٢٣. سيمو، بهيجة ، العلاقات المغربية الايطالية (١٨٦٩-١٩١٢)، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، مطبعة النجاح ،(الدار البيضاء ، ٢٠٠٣).
٢٤. شوفي، سيدني براد، أسباب الحرب العالمية قبل فاجعة سيراغيفو، ج ١، ترجمة : محمود إبراهيم الدسوقي، (مطبعة الاعتماد، القاهرة ، د.ت).
٢٥. شيني، ل.ج. ، تاريخ العالم الغربي، ترجمة: مجد الدين الحنفي ناصف، دار النهضة العربية، الاسكندرية، ٢٠٠٣م.
٢٦. الصمد. رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الاحداث لفترة مابين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٩).

٢٧. طويرش، موسى محمد آل ، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١ ، (مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، العراق، ٢٠٠٩) .
٢٨. العرفاوي، محمود ، مخاض الامبريالية والفاشية وعسر ولادتها ودفنه في ليبيا ١٩٨٢-١٩١٢، ج١، ترجمة: عمر الطاهر، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، ١٩٩١).
٢٩. عطاالله، مرفت أسعد، محمد محمود السروجي، التنافس البحري العسكى بين بريطانيا وفرنسا فى البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (١٨٦٩-١٩٠٤)، (مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥).
٣٠. غراي، أدورد ، مذكرات لورد غراي : وثيقة الحرب العالمية الكبرى، تعريب : على أحمد شكرى، (المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٩).
٣١. المحجوب، علي ، مايجب ان تعرف انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو، حليلة فرفوري، علي محجوب، (دار لسراس للنشر، تونس، ١٩٨٩).
٣٢. محمد، محمد قاروط ، هموم ومشكلات مسلمي البلقان كوسوفا مقدونيا بلغاريا، (دار المكتبي، دمشق، ٢٠٠٠).
٣٣. المنتصر، خليفة عبد المجيد ، ليبيا قبل المحنة وبعدها، المملكة الليبية وزارة الانباء والارشاد ،سلسلة الكتاب الليبي (٢) ،(طبع بمصلحة المطابع، طرابلس، ١٩٦٣).
٣٤. منسي، محمود حسن صالح ، الحملة الايطالية على ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، (دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠).
٣٥. المهداوي، علي هادي عباس ، الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣ (دراسة تحليلية في العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الاولى)، (دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧).
٣٦. ميمونة، حمزة المنصور ، تاريخ الدولة العثمانية، (دار الحامد، عمان، ٢٠٠٧).

ب: الكتب الاجنبية:

١ - باللغة الفرنسية:

1. A. Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D'Agadir", Felix, Paris, 1917).
2. A. Pierre, La Querelle Franco-allemande "Le Coup D'Agadir", Felix, Paris, 1917).
3. Artaud Denise, La Question des Dettes Interalliees et la Reconstruction de L'Europe 1917-1929, Lille, Universite de Lille 111, 1978.
4. B. Georges Suarez.: Sa Vie, Son Oeuvre, Avec Son Journal Et De Nombreux Documents Inedits, tome 5, (Paris, Plon, 1938,).
5. B. Georges, Histoire Politique De La Troisième République , La Grande Guerre (1919 - 1924), Tome: 3, (Presses Universitaires De Lyon, 1968).
6. B. prince Sixte de, L'Offre de paix separe de L'Autrich, (Paris, 1920).
7. B. Edouard , Histoire Politique de la Troisième République, tome 3, (puf, Paris, 1995,).
8. B. Eric, la France, la Belgique et l'organisation économique de l'Europe: 1918-1935, (Paris, Cheef, 1992).
9. b. Jean Pierre, L'Opinion Catholique Rhenane devant la separation en 1923, (Paris 1974).
10. B. Jean-Jacques and Serge Bernstein, Victoire et frustration 1914–1929, (Seuil, Paris, 1990), p. 198.
11. B. Renata, Rapallo: naissance d'un mythe. La politique de la peur dans la France du Bloc national, (Paris, Librairie Armand Colin IFondation nationale des sciences politiques, 1974).
12. C. Jean, Favez Le Reich devant l'occupation franco-belge de la Ruhr en 1923, (Presses Universitaires de France), p. 147.
13. C. Georges, Grandeurs et misères d'une victoire, (Plon, Paris), 1930.
14. C. Joseph Marie, La Ruhr et L'Allemagne, (Paris, Dunod, 1922).

15. C.Marie-Dominique, Rudolf Breitscheid et la France 1919–1933, (Peter Lang Verlag, Frankfurt am Main 1995).
16. Christoph Wilhelm ,Jacobs, Belgien und die Rhein- Ruhrfrage.1918-1923, Bonn universitat 1976.
17. D. Artaud, La Question des Dettes Interalliees et la Reconstruction de L`Europe 1917-1929, Vol, 111,Lille,(Universite de Lille, ,1978),P.577.
18. D. Stevenson. French War Aims against Germany, 1914–1919 ,(New York: Oxford University Press,1982).
19. D.Martin, L'occupation de la Ruhr et le révisionnisme de l'ordre versaillais dans deux grands journaux français (1920-1924).
20. D.Martin, L'occupation de la Ruhr et le révisionnisme de l'ordre versaillais dans deux grands journaux français (1920-1924).
21. E.Karl, Les relations franco-allemandes entre 1870 et 1945,(Berlin, Ludwigsburg, 2008).
22. Etienne Weill-Raynal, Les reparations allemandes et la France, vol.1. Nouvelles Editions Latines, . (Paris, 1947).
23. F. Maréchal, Carnets secrets de la Grande Guerre,(Plon, Paris),1964.
24. F.Ferdinand, Documents officiels concernant Ferdinand Foch; signature de Clemenceau (Paris,1927).
25. Fernand Payen, Raymond Poincare Chez lui,au Parlement, Au palais Payen Fernand, (Grasset, Fernand Payen,paris. 1936),
26. Francios Rroth, Raymond Poincare,librairie artheme,Fayard, Paris.2000.
27. Francios Rroth, Raymond Poincare,librairie artheme,Fayard, Paris.2000.
28. G.Richard, Les Socialistes et la Guerre. La S.F.I.O. et la politique étrangère française entre les deux guerres mondiales,(Paris, 1970).
29. G.Wright ,Raymond poincare and the french presidency,(stanford university,1942).
30. George suarez ,La vie Orgueilleuse de Clemenceau,(Les Editions France, France, 1930).

31. H.Elizer, Les Relations entre la France et l'Italie de 1922-1927, these, Universite de Paris IV,1997.
32. H.Marcеше, Le Charbon,element de reparations et de negociations dans le traite de versaille et les accords qui l'ont suivi,(Lorient,le Bayou-Roger,1933).
33. H.Sebastian, Histoire d'un Allemand. Souvenirs (1914- 1933),(Arles, Actes sud, 2003), pp. 84 – 85.
34. J. Chastenet,Raymond Poincare,Julliard,Paris,1948.
35. J. Corlie E., Raymond Poincare's Role in the Negotiations from June 28 to August 4, 1914 ,(Butler university, 1939).
36. J. F.V.Keiger, Archives du Ministere des Affaires Etrangere, Jules Cambon to Poincare, 3 Mar 1912, Archives du Ministere des Affaires Etrangere, Jules Cambon Mss., 16, dos. Pichon - Z.
37. Jean-Marie Mayeur, La Vie politique sous la Troisième République 1870–1940, (Seuil, Paris, 1984), pp. 259–69.
38. L.Michel, Versailles, une paix bâclée?,(Bruxelles, Éditions Complexe, 1981).
39. M. Keynes, les Documents du Temps Nouvelles Considérations sur les Conséquences de la (Paix (A Révision of the Treaty), Traduction Franck, Librairie Stock Delamain , Boutelleau C^{ie}. (Paris,1922,).
40. M. Keynes, les Documents du Temps Nouvelles Considérations sur les Conséquences de la (Paix (A Révision of the Treaty), Traduction Franck, Librairie Stock Delamain , Boutelleau C^{ie}. Paris,1922,pp199-200, Robert J. Young, French Foreign policy and military planning,1933-1940, Cambridge, Harvard university press,1978.
41. M.Frederic Le, L'Armée 1915 dans les relations franco-italiennes : l'année de la rupture? ,(Paris, octobre 2005).
42. M.Jean, Le Tigre,(Paris, Albin Michel, 1930).
43. M.Paléologue, . Au Quai dOrsay à la veille de la tourmente: journal 1913–1914 (1er janvier 1913 – 28 juin 1914). Paris: Plon 1947.

44. M.Pierre, La Paix de Versailles et l'opinion publique française, (Paris, 1972).
45. M.Sylvie, La Politique Extérieure de la France depuis 1870,(Paris, Armand Colin,2000).
46. P. Maurice, An Ambassador`s Memoirs,(London, Hutchinson, 1925).
47. P. Raymond ,comment declaree la guerre de 1914, (Flammarion, paris 1939,).
48. P.Albert, Histoire diplomatique de la France pendant la Grande Guerre, Vol. I,(Nabu Press,1911).
49. P.B.Gheusi,Cinquante ans de Carnets (1927),(Plon,1980).
50. P'Farnand,Raymond Poincaré chez lui ‘au Parlement, au Palais, (Bernard Grasset, Paris, 1936).
51. Paul Létourneau, Walter Rathenau, 1867-1922, (Strasbourg, 1995).
52. Poincare, au service de la France, Victoire et Armistice, (1918), vol: x , paris, plon 1933.
53. R. Francios, les moderes dans la vie politique francaise 1870-1965,(nancy,2000).
54. R. Francios, les moderes dans la vie politique francaise 1870-1965, nancy,2000.
55. R. Francois, Six Mois Qui Incendierent Le Monde, Juillet- Decembre 1914,(Paris,Tallandier,2014).
56. R. Poincare, Au Service de la France Les tranchees , Paris 1926-1933.
57. R.Georges Roche, et les relations Franco-Allemandes : entre le prophétisme et le pragmatisme, in Recherches germaniques, (1987).
58. Raymond Poincaré , Histoire Politique, VI Chronique de Quinzain Paris:(Plon-Nourrit, 1921).
59. Raymond Poincaré, comment declaree la guerre de 1914, Flammarion,paris 1939.
60. Raymond Poincare, HIstoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Mars- 1 September) 1920-1 mars (1921),Vol:III,(Librairie Plon, Paris,1921).

61. Raymond Poincare, HIstoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1920-1 mars (1921),Vol:II,(Librairie Plon, Paris,1921,).
62. Raymond Poincare, Histoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1920-1 mars (1921),Vol:II, (Librairie Plon, Paris,1921).
63. Raymond Poincare, HIstoire Politique :Chroniques De Quinzaine (15 Septembre 1921- 15 Janvier 1922)),Vol:IV,(Librairie Plon, Paris,1922).
64. Raymond Poincaré,comment declaree la guerre de 1914, Flammarion,paris 1939).
65. W. Michel, Clemenceau,(Perrin, 2007).
66. W.Michel , Clemenceau,(Perrin, 2007).

٢ - باللغة الانكليزية

1. A.Christopher M. and A. S. Kanya, France overseas: the Great war and the climax of Franch imperial expansion,(London 1981),P.174
2. A.Christopher,For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush,(Harper Perennial,1996),p.638.
3. A.George P., The Dawes Plan and the New Economics (New York: Doubleday Company, 1927), p. 69.
4. A.Link, S. Woodrow Wilson and the Progressive Era, 1910–1917.(New York: Harper &Row. 1972).
5. B. Correlli , The Collapse of British Power, (London, 1972,).
6. B.Nikolai, Imperialism and World (London, Merlin Press, 1972).
7. B.Robert, French Foreign and Defence Policy, 1918–1940, The decline and fall of a great power,(Rutledge ,1998).
8. B.Robert, French Foreign and Defence Policy, 1918–1940, The decline and fall of a great power,(Rutledge ,1998).
9. B.Schmitt, The Coming of the war,1914,Vol 2,(New York,1930).

10. Bonnie With, The significance of the Agadir crisis in changing British Attitudes towards France, 1911, Ph.D "un published university of New Brunswick, 2003.
11. C. J. Lowe, 'Britain and Italian Intervention, 1914–1915,(Milan 1969).
12. C.Francis Ludwig, The Reichswehr and Politics: 1918 to 1933,(Oxford, Clarendon Press, 1966), p. 139.
13. C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940,(Routledge, London ,2010).
14. C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940,(Routledge ,London) ,2010.
15. C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940,Routledge ,(London ,2010).
16. C.J.Lowe and F. Marzari, Italian Foreign Policy 1870-1940,Routledge,London ,2010.
17. C.J.Lowe and M.L.Dockrill, British Foreign Policy 1902-1922,(Routledge, 2002).
18. C.J.Lowe and M.L.Dockrill, British Foreign Policy 1902-1922,(Routledge, 2002).
19. C.J.Lowe and M.L.Dockrill, British Foreign Policy 1902-1922,(Routledge, 2002).
20. C.Richard, A short history of modern Bulgaria, (Cambridge University, Press,1987).
21. Charles.S.Maier, Recasting Bourgeois Europe: Stabilisation in France and Italy after World War I, (Princeton, Princeton University Press, 1975,)p. 281.
22. Ernest R. May, The World War and American Isolation, 1914-1917 ,(London, Harvard Historical Studies, 1959), p.77.
23. Ernst Christian Helmreich, The Diplomacy of the Balkan wars(1912-1913), Harvard University Press; n Edition 1938.
24. F. B.Sidney, The Origins of the World War, vol. I ,(New York,1928).

25. F. Conan, The Ruhr Crisis, 1923-1924,(Oxford, Oxford University Press, 2003).
26. F.Carole, the Genoa conference: European Diplomacy, 1921-1922, (University of North Carolina press 1984) ,p.121
27. F.Gerald, unholy alliance: Russian-German Relations From the Treaty of Brest-Litovsk to the Treaty of Berlin,(New York, Harcourt, Brace and company,1957).
28. F.R.Bridge.From Sadowa to Sarajevo,(london 1972),pp.61.62
29. Franz von Papen, Memoirs of Franz von Papen, Lucknow Books, 2015.
30. G. Imanuel, German foreign policy 1871-1914,(Routledge, 1979).
31. G.George Eric Rowe, The revolver republic; France's bid for the Rhine,(Arrowsmith, London,1930).
32. G.Guy , The Ruhr-Lorraine Industria problem: The Brooking Institution Reprin Series, The Institute of Economics, (,New york, 1925).
33. G.Imanuel,German foreign policy 1871-1914,(London,2008), p.137.
34. G.Wright ,Raymond poincare and the french presidency,(stanford university,1942).
35. Gorman, Great power Diplomacy 1814-1914 ,(Graw Hill, 1992).
36. H.Nicolson, What France means to England, Foreign Affairs, Vol. 17, No: 2 jan, 1939.
37. H.Ruth, The origins of the First World War,(London: Routledge, 2002) , p415.
38. Hermann lutz, lord Grey and the world war, Literary Licensing, LLC,1928,p.88.
39. J. F.V.Keiger, Raymond poincare,(Cambridge university press, 1997).
40. J. Nere, The Foreign Policy of France from 1914-1945.vol, vii , (London ,Rutledge 2010).
41. J. NERE, The Foreign Policy of France from1914-1945 ,(ondon,Routledge,2002)

42. J. NERE, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (London, Routledge, 2002).
43. J. NERE, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (London, Routledge, 2002).
44. J. NERE, The Foreign Policy of France from 1914-1945, (London, Routledge, 2002).
45. J.E.S. Hayward, Governing France: The One and Indivisible Republic, third edn. (London, 1987), p. 243.
46. J. Jon, 'Strategies of French foreign policy after the world war I University of Chicago Press', 1983, pp. 89-90, (Francis Roth, Raymond Poincaré, Librairie Arthème Fayard, Paris, 2000).
47. J. Nere, The Foreign Policy of France from 1914-1945, Vol. VII, (London, Routledge, 2010).
48. J. Nere, The Foreign Policy of France from 1914-1945, Vol. VII, (London, Routledge, 2010).
49. John F.V. Keiger, France and the origins of the first war, (Martin's Press, London, 1985).
50. John F.V. Keiger, France and the origins of the first war, (Macmillan Press LTD, London, 1983).
51. John Maynard Keynes, A Revision of the Treaty, the Economic Consequences of the peace, (Macmillan and Co. London 1922).
52. K. John Maynard, C.B., A revision of the Treaty Being A Sequel to the Economic Consequences of the Peace, (Macmillan and Co. London, 1922).
53. K. J. F. V., Patriotism, politics and policy in the foreign ministry, 1880—1914, (London, 1991).
54. K.J. F.V., Raymond Poincaré, p. 153, "Report by Colonel Yarde Buller, military attaché, on the French army, in Annual Report on France for 1912, 1 August 1913, p. 507).
55. K. Martin, Europe Between the Wars, 2nd, Routledge, (London, 2006).

56. K.Peter, A Rainy Day, April 16, 1922: The Rapallo Treaty and the Cloudy Perspective for German Foreign Policy,(Cambridge University Press,1991),P.64.
57. L.Michael J., world War I: A Short History,(Pearson Higher Education, 1999),137.
58. M.Sea, July 1914 Countdown to War,(New York, 2013).
59. M.Paul, The Deliberations of the Council of Four (March 24-June 28, 1919),(London Princeton University Press,1992).
60. M. Will Feymonr, Bulgaria and her people : with an account of the Balkan wars,(Macedonia, and the Macedonia Bulgars,Boston,1914).
61. M.B.Hayne.the french foreign office and the origin of the first world war,claredon press Oxford ,1993.
62. M.Gordon H., Rapallo Reexamined: A New Look at Germany's Secret Military Collaboration with Russia in 1922, University of New Orleans,
63. M.P.Prie, The Diplomatic History of the war,(London, 1915).
64. M.P.Prie, The Diplomatic History of the war,(London, 1915).
65. M.Paul, The Deliberations of the Council of Four (March 24-June 28, 1919),(London Princeton University Press,1992).
66. M.Sally, The Myths of Reparations, Central European History, (Cambridge University Press, 1978).
67. Marshall Lee and Wolfgang Michalka, German Foreign Policy 1917-1933; Continuity or Break?, (Berg, Leamington Spa,1987).
68. O.Dietrich , A History of Modern Germany: 1871 to Present, 3 ed.(Prentice Hall, Englewood Cliffs: NJ, 1995).
69. O'Riordan, Elspeth Y,Britain and the Ruhr crisis ,(Palgrave Macmillan,2001).
70. P.Piero, L' Italia nella Prima Guerra Mondiale 1915 – 1918,(1965).
71. R.Francis. Ch.Allen,The origins of world war1,(Didactic pares.2014).

72. Rossos, Andrew, Russia and the Balkans, (Cambridge, Cambridge university press, ,1981).
73. S 'Giotgio , V .Vidotto, Storia d' Italia, volume 4 Guerre fascismo,(Rome, 1998).
74. S. H.Graham, France Foreign Policy from Fashods To Serajevo(1898-1914),(The Century co. New York, 1921), P.29.
75. S.Enrico, Camille Barrère E L'intesa Italo-Francese,((Milan, 1950).
76. S.Freiherr Von, The Memoirs Of An Ambassador,(G. Allen and Unwin,London, 1922).
77. S.Marston.F.,The Peace Conference of 1919(Organization and Procedure), (London,1944).
78. S.Van Evera. The Cult of the Offensive and the Origins of the First World War,(Summer, 1984).
79. T.Barbara, The Zimmerman Telegram, Macmillan; 2nd, (1966)
80. T.Marc, Reparation in world politics. France and European economic diplomacy (1916- 1923), (New York, Columbia University Press, 1980).
81. Treaties, Conventions, International Acts, Protocols and Agreements between the Other Powers 1910 – 1923, Vol.III,(Washington, 1923).
82. V.Jukka, France and Arab middle East 1914-1920,(London,1969).
83. W.Richard A, Industrial Imperialism in Italy 1908-1915,(Los Angeles, 1975).
84. W.Samuel R., Jr, The Polities of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War 1904-1914,(Cambridge Mass,1969).
85. Y.Elspeth, British Foreign Policy and the Ruhr Occupation Crisis1922-1924,(University of London, London 1998).
86. Y.William, German Diplomatic Relations 1871-1945,(New York, 2006).
87. Y.William, German Diplomatic Relations 1871-1945,(Lincoln , New York,2006).
88. Y.William,German Diplomatic Relations 1871-1945,(NewYork, 2006).

خامساً: البحوث والدراسات المنشورة

١. الاسدي، سلام محمد علي حمزة ، الغزو الايطالي لليبيا ١٩١١ بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري ١٨٧٨-١٩١١ دراسة تأريخية وثائقية تحليلية، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (١٣)، جامعة بابل، أيلول ٢٠١٣.

٢. غالب، غالب باقر محمد ، المغرب في السياسات الاوربية ١٨٥٦-١٩٣٠، مجلة ابحاث البصرة، جامعة البصرة كلية التربية العدد (١١)، ج٢، تموز ١٩٩٥.

سادساً: الموسوعات

1. Encyclopaedia Britannica, Vol. 1, Bombay, 1934.
2. Encyclopaedia Britannica, Vol. 3,(London, 1966).

سابعاً: الصحف باللغات الأجنبية:

أ: الصحف الفرنسية:

1. demission De Selves", No:7045, 10 Fevreier 1912.
2. J.O., Chambre des députés, 12 janvier 1923, séance du 11 janvier .
3. L,Echo de paris, Le senat American vote la guerre contre l,Allemagne 82 contre 6, No.11921, 6 Avril 1917
4. L,Echo De Paris, Message du President de la Republique, No.10948, 5 Aout 1914.
5. L,Echo de paris, Telegramme de M.poincare, No.11921, 6 Avril 1917.
6. L'Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L'Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee-no 19, 19 Jeudi 1912.
7. L'Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L'Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee,no: 19, 19 Jeudi ,1912.

8. L'Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L'Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee-no :19,19 Jeudi 1912.
9. L'Action Francaise,"Provocalion de L'Italie",Cinquieme Annee-no 18,18 Jeudi 1912.
10. L'Action Francaise,"Provocalion de L'Italie",Cinquieme Annee-no:18,18,Jeudi 1912.
11. L'Echo De Parais , 5 November 1911, No:995.
12. L'Echo De Paris , No :1000`3, 23 Decembre 1911
13. L'Echo De Paris, "L'Accord Morogain",No: 10001. 24 Decembre 1911.
14. L'Echo De Paris, Entre Des Troupes Francaises a mulhouse,NO.10952, 9 Aout 1914.
15. L'Echo De Paris, L'occupation de la Ruhr commence ce matin, No, 14024, 11 Janvier 1923.
16. L'Echo de Paris," L'Accord France-Allemand, Discours de M. Clemenceau",N0.10053. 11 Fevrier 1912.
17. L'Echo de Paris," L'Accord France-Allemand, Discours de M. Clemenceau", ,N0.10053. 11 Fevrier 1912.
18. L'echo de paris," la lettre de M. Boureois a M.Caillaux ce que demande la commission" No:10004. 27 December 1911.
19. L'echo de paris," l'accord franco-allemand au senat, M.m Caillaux et de selvas ont commence leurs explications devant la commission", No :10004.27 December 1911
20. L'Echo De Paris," Le Senat a nomme hier la commission special chargee d'examiner L'Accord Franco-Allemand,M.Bourgeois la Presidera,Aquelles conditions M.Raymond Poincare",No:10000, 23 Decembre 1911.
21. L'Echo De Paris," Le Senat a nomme hier la commission special chargee d'examiner L'Accord Franco-Allemand,M.Bourgeois la Presidera,Aquelles conditions M.Raymond Poincare", No: 10000. 23 Decembre 1911
22. L'Echo do Paris, " Le President en Holland" ,No :9830,3 Juillet 1911.

23. L'Echo do Paris, L'Accord France-Allemand" Discours de M. clemenceau",N0.10053. 11 Fevrier 1912.
24. L'Echo do Paris,L'Accord France-Allemand, " Discurse de M. melilne", ,N0.10053. 11 Fevrier 1912
25. Le Journal , " Un grave incident sur L'Accord- Allemand provoque la Le matin , "premiere journee de crise", No:10181. 12 janvier 1912.
26. le figaro , " la mort de le comte Arthenthail "no.18 ,18 janvier 1912.
27. le Figaro, "la fin de la Resistance Passive, un communiqué officiel du Reich",No:268 date 25 Septembre 1923.
28. Le Figaro, "Demission de M.de selvas ministre des affaires etranges, A la commission senatoriale ,Une parole de, M.Caillaux, une question de M.Clemenceau ,Le silence de m.de selves, Conseil de cabinet, Offre de portefeuille a M. Delcasse", No:10, 10 janvier 1912.
29. Le Figaro, "Demission de M.de selvas ministre des affaires etranges Une parole de, No:10, 10 janvier 1912
30. Le Figaro, Apres la Conference: La declaration des Aliies a L'Allemagne(Le Retour de M.Briand), No: 126,6 Mai 1921.
31. Le Figaro, Apres la Conference: La declaration des Aliies a L'Allemagne(Le Retour de M.Briand), No: 126,6 Mai 1921.
32. Le Figaro, Déclarations De M. Poincaré Au Parlement, la Chambre Vote la Confiance Par 478 Voix Contre 86, Au Sénat, l'affichage du discours est prononcé à l'unanimité, moins 2 voix,No.12,12 Janvier 1923.
33. Le Figaro, Déclarations De M. Poincaré Au Parlement, la Chambre Vote la Confiance Par 478 Voix Contre 86, Au Sénat, l'affichage du discours est prononcé à l'unanimité, moins 2 voix,No.12,12 Janvier 1923.
34. le Figaro, Discours de m le presedent, No,244, 2 September, 1919.
35. le Figaro, L'Initiative Papale, en faveur des prisonniers, no,7 3er serie, Jeudi 7 Janvier 1915
36. Le Figaro, La Crise Ministerielle: Le Nouveau Cabinet, No: 15 ,15 Janvier 1922.

37. le Figaro, La demission de M. Briand no,87 3er serie, Lundi 19 Mars 1917.
38. le Figaro, la Paix D'Aujourd'hui; la signature du traite, No,178, 28 Juin, 1919.
39. le Figaro, La Séance d'aujourdhi, No,216, 4 Aout 1914.
40. le Figaro, Le ministere devant le parlement no,324 3er serie, Mardi20 Novembre, 1917.
41. le Figaro, Le ministere Ribot no,79 3er serie, Mardi20 MARS 1917.
42. Le Figaro, Les Accords de Wiesbaden, No: 280,7 October 1921.
43. Le Figaro, Les Adieux a Londres, No: 126,6 Mai 1921.
44. Le Figaro, les Etats unis en guerre, No.96, 6 Avril 1917.
45. le Figaro, Les nouveaux ministers , no,303, 30 Octobre 1915.
46. Le Figaro," Le Nouveau Ministere, En attendant les actes, Le Cabinet Herriot",No.167.15 juin1924.
47. Le Figaro,"la demission du Cabinet Poincaré",No.154,1 juin 192.
48. le figaro," Le Comte sazcen au q'our dassi " No: 2, 2 janvier 1912.
49. Le Figaro," Le Congo Belge et L'Accord Franco-Allemand", No:829,5 Movembre 1911.
50. le figaro,Gullaume II,ambassade defraance,no:83, 23 Mars 1912.
51. Le Figaro,la Conference de Cannes interrupted.Demission de m Briand. M poincare est charge de former le novouel ministers .no.13 13 janvier 1922.
52. Le Figaro,La Guerre recommence,premieres hostilites, No.35, 4 fevrier1913.
53. Le Journal , L'Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat Par 222 Viox Contre 48" Dans un discours decisif,m Poincare fait justice des derniers objections", ,NO 7077,Fevrier 1912.
54. Le Journal ,"L'Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat", ,NO 7077,11 Fevrier 1912.
55. Le Journal ,"L'Accord Franco-Allemand defivement ratifie au senat", ,No: 7077, 11 Fevrier 1912.

56. Le Journal, "Importante reforme au Quai D`Orsay",No:7240, 23 juillet 1912.
57. Le Matin , " Traite` Au Se`nat " , , No: 1016, 23 December 1911.
58. Le Matin , Mardi 11 Juillet 1911, No: 9996.
59. Le Matin, "M. Raymond Poincare forme son cabinet", No: 10183, 14 janvier 1912;
60. LE MATIN," M. Fallieres negocie"ce que dit M.Poincare" ", No 10182, 13 janvier 1912.
61. Le matin,pas de prets austro-hongrois,No:10171,2 janvier 1912.
62. Le matin."m de selves n`est plus ministre", No: 10179, 10 janvier 1912.
63. L'Echo de Paris, les experts Anglais etudient l'accord Loucheur Rathenau, No: 13504, 6 October 1921.
64. L'Echo de Paris, MM.Loucheur et Rathenau ont signe hier le Protocol Principal, No: 13505, 7 October 1921.
65. M. Pierre, Poincare,(Fayard, paris, 1984), p.249.
66. Raymond Poincare,Le Lendemain D`Agadir,(Paris,1926),p.62.
67. Senat Session Ordinaire De 1912,Debats Parlementaires, Journal Officil du 11 Fevrier 1912,Senat, 18 Séance,du 10 feviere 1912
68. Senat Session Ordinaire De 1912,Debats Parlementaires, Journal Officil du 11 Fevrier 1912,Senat, 18 Séance, du 10 feviere 1912
69. The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L`insulte de la Franc, No.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.

ب: الصحف الانكليزية:

1. Constantine Antonopoulo, Counterclaims before the International Court of Justice,T.M.C.Asser press,The hugue.The Natherland.2011 .
2. The New York Herald,"French Cabinet Resigns Followingy Premiers Faliure to Fill Rosts", No: 543, 11 January 1912.

ت: الصحف النمساوية:

1. Neue Freie Presse, Freitag,Nr.16969, den 17 Alt-November 1911.

ث: الصحف الإيطالية:

1. The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L`insulte de la Franc, no.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.
2. The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L`insulte de la Franc, no.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.

ثامناً: شبكة الانترنت

- 1- <https://www.britannica.com>, "Albert Thomas, French statesman.
- 2- <https://www.ilo.org>"Albert "Thomas Director of the International Labour Organization, 1919-1932"
- 3- <http://www.elmessiri.com/encyclopedia>.
"عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، إرنسنت كاسل (١٨٥٢-١٩٢١)".
- 4- Rapallo Reexamined: A New Look at Germany's Secret Military Collaboration with Russia in 1922 on JSTOR.
- 5- Jacques Seydoux et la diplomatie économique dans la France de l'après-guerre | Cairn.info.
- 6- https://stringfixer-com.translate.goog/ar/Alfred_von_Kiderlen-Waechter,
- 7- <http://runeberg.org/nfcd/0695.html>, Wilhelm Eduard von.
- 8- <https://images.app.goo.gl/vj9UjVNRPVGfsJhe7>.
- 9- <https://www.wikiwand.com>

Abstract

The state interest is considered the highly important issue from the foreign policy. basing on this matter, it could understand the French foreign policy according to its behavior towards other countries and could also notice the French interaction with external events depending on the variety of the state interest, as the German professor of international relations (Hans Morgenthau) " We could understand the behavior of any state from its obvious motives". Motives mean the state interest which guide and control in its foreign policy towards the external environment.

To understand the French foreign policy , it is very necessary to specify the French interest through its transact and tendency in the international relations.

Based on this motive, since Poincaré became prime minister in 1912, the French diplomacy sought to adopt a policy of maintaining the balance of power within the European continent on the basis of the presence of two opposing blocs, the Triple Alliance and the Triple Entente, in order to confront any possible German attack with the desire for peace. It was called (the Ministry of Competencies), a sharp turning point in the history of French politics, as it began to reorganize the Ministry of Foreign Affairs in a manner consistent with the implementation of the foreign policy of the government, which took upon itself the building of good diplomatic relations with Britain and Russia. France, Britain, and Russia) during a not short period of time, and despite the succession of several French governments during the study period, its foreign policy remained unchanged as a result of the intervention of the President of the French Republic Poincaré continuously in its course, until Clemenceau's arrival at the presidency of the French Council of Ministers, where prevent Poincare from interfering in French foreign policy, After the latter returned to the position of the Prime Minister and the Ministry of

Foreign Affairs two years after leaving the presidency, he adopted a strict foreign policy towards Germany in order to force it to pay compensation in order to ensure that it was unable to renew its capabilities in a way that it could not be a source of threat to the French Republic. From the foregoing comes the importance of the researcher's choice of this topic, which was not shed light on it in a manner commensurate with its importance as an important topic covering a long period of time that witnessed very important events, during which Poincaré was the prominent mark in drawing French foreign policy except for a period of five years starting from 1917.

This reason is the main goal for choosing the researcher in 1912, as it was the year in which Poincaré took over the presidency of the Council of Ministers and the Ministry of Foreign Affairs, which brought about a remarkable change in France's foreign policy by imposing his policy based on the principle of balance of power within the European continent, and in order to implement this policy he worked to organize the affairs of And the Ministry of Foreign Affairs in a manner commensurate with the implementation of his policy, while the letter stopped at 1924, as this was the last year in which he assumed the position of the Ministry of Foreign Affairs directly.

This thesis contains within five chapters in which we tried to cover the important events that occurred during the study period. However, the first chapter (France's foreign policy towards the countries of the Triple Alliance 1912) paved the way for the political events that occurred before Poincaré assumed the presidency of the Council of Ministers and the Ministry of Foreign Affairs, as well as the events that occurred after his assumption of the position, where the Franco-German agreement was ratified, and his commitment to neutrality towards the Italian war in Its war with the Ottoman Empire, despite the seizure of the three French ships, did not seek

to help Austria-Hungary by refusing to give it a financial loan in order to preserve his relationship with his ally Russia.

The second chapter deals with (French policy towards the Triple Entente 1912, where Poincaré's policy was keen to establish strong relations with Britain by concluding a maritime agreement stipulating that the French fleet should be active in the Mediterranean, as well as seeking to establish and consolidate strong relations with Russia through his visit to Saint Petersburg.

The third chapter reviews (French diplomacy in the Balkans during Poincaré's tenure of the French Foreign Ministry 1912-1913) and included the French policy towards the developments of the Balkan crisis. London Conference of Ambassadors.

The fourth chapter deals with (French foreign policy during the era of President Raymond Poincaré in 1913-1920), during this period Poincaré remained indirectly influential on French foreign policy by electing personalities to take over the Ministry of Foreign Affairs working to implement his political ideas, emphasizing the value of The polytheistic work in its relations with countries in the first Balkan war, which ended with the signing of the Treaty of London, which stopped military actions between the Ottoman Empire and the Balkan League. And peace negotiations at the Peace Conference in Paris and the Treaty of Versailles.

The last chapter, titled (French foreign in the period from 1920-1924) which mainly included the nature of French-British relations after the signing of the Treaty of Versailles, according to which harsh financial and in-kind sanctions were imposed on Germany at a time when Britain demands leniency in the issue of compensation for Its project in the reconstruction of the European continent, and the chapter also dealt with conferences related to German compensation, as well as France's occupation of the Ruhr in order to obtain compensation.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences
Department of History



**French Foreign policy towards the European
affairs in Era of Raymond Poincaré
1912-1914
(Historical study)**

**A Thesis Submitted to the Council of the College of for Human
Sciences /University of Babylon As a Partial Fulfillment of the
Requirements for The Degree of Doctor of philosophy in
Education / Modern History**

By :
Kawther Rashid Abaid Al-Fatlawy

Supervised:
Prof .Dr. Ali Hadi Abass AL-Mahdawi

2021 A.D

1434 H.D